بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء الأول

١٤ تموز ١٩٥٨ - ٧ شباط ١٩٥٩

تنقيح

أ.د. نوري عبد الحميد العاني   أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

الجزء الاول

١٤ تموز ١٩٥٨ـ ٧ شباط ١٩٥٩

تنقيح

أ.د. نوري عبد الحميد العاني　　أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية　　بغداد

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء الأول

١٤ تموز ١٩٥٨ — ٧ شباط ١٩٥٩

تنقيح

أ. د. نوري عبد الحميد العاني   أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

اسم الكتاب : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨
الجزء الأول ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٧ شباط ١٩٥٩
تحـقـيـق : أ . د. نوري عبد الحميد - أ . د. علاء جاسم الحربي
الناشـــر : بيت الحكمة - بغداد
الطبعة الثانية المنقحة: ٢٠٠٥ / بغـداد

بيت الحكمة- العراق- بغداد- باب المعظم- ص. ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى
هاتف ٤١٤٠٠١٥/ ٤١٤١٢٠١، فاكس ٤١٦٤٩٥٠
E. Mail: baytalhikma@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اطلعت على مؤلفكم الموسوم (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري) فوجدته قد عالج الفترة الأولى لثورة الرابع عشر من تموز المجيدة ١٩٥٨ بموضوعية وأمانة علمية، وقد بذل المؤلفون الأفاضل جهودا علمية مشكورة في نقل الوقائع والحقائق كما جرت وعايشتها بدقائقها على اصالتها. مصححين لكثير من المعلومات التي وردت هنا وهناك وحسب أهواء كاتبيها.

مما جعل من هذا الكتاب وثيقة ومرجعا للدارسين راجيا من الله العلي القدير التوفيق للمؤلفين وان يبقى بيت الحكمة الجليل نبراسا للعلم والمعرفة.

والله من وراء القصد

عبد الرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية الأسبق

١٣/ ٢/ ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

قرأت الجزء الأول من كتاب (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري) فوجدته كتاباً علمياً غير منحاز ويحتوي على معلومات هامة ودقيقة وان ظهرت فيها بعض النواقص القليلة الّتي يمكن تلافيها في الطبعات القادمة.

وأهم مزايا الكتاب هو تنوع المصادر التي اعتمد عليها من كتب ومقابلات شخصية. واني اقدر جهود الأساتذة الباحثين الذين أشرفوا على كتابته وأخرجوه بهذه الصورة الجيدة.

وأقدم التهاني إلى بيت الحكمة الذي اهتم بكتابة تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري وبذل كل جهده في مساعدة الأساتذة الذين اختارهم لكتابة هذا الجزء والأجزاء التي تليه على هذا الانجاز المتميز.

وأرجو ان يوفق الأساتذة في كتابة الأجزاء التالية في الهمة والروح والطريقة العلمية غير المنحازة نفسها.

صبحي عبد الحميد
عضو حركة الضباط الأحرار
وزير داخلية وخارجية سابق
١٠ آب ٢٠٠٠

مقدمة الطبعة الثانية

كان صدور الطبعة الأولى من (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمـــهوري) من بيت الحكمة سنة ٢٠٠٠ مفاجئا حتى عند اولئك الذين كانوا يترقبون صدوره من سنوات عدة، ولذلك فقد نفدت الأجزاء الخمسة التي صدرت من الكتاب بشكل متـــوال في زمن قصير. وصارت تصلنا رسائل من القراء والمعنيين بتاريخ العراق ممن لـــم يتمكنوا من الحصول على نسخة منه يطلبون فيها إعادة طبعه وزودنا عدد غير قليـل منهم (مشكورين) بملاحظاتهم وتقويماتهم لمعلومات الكتاب سواء أكانوا من المعجبين به أم من الناقدين له. وقد تابعنا تلك الملاحظات ودققناها ووجدنا ان عددا غير قليـل منها يحمل في طياته ايجابيات كثيرة يحسن الأخذ بها..

ولا جدال في ان انتهاء النظام السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ قـــد أتـاح لعدد غير قليل ممن أسهموا في تلك الأحداث أو عاصروها ولم يتمكنوا في حينها نشر ما يحتفظون به في صدورهم أو أنهم ترددوا في نشره، راحوا يسطرون ما عندهـــم في الصحف المحلية والاجنبية أو يجمعونها في مذكرات تضمنت معلومات لـــم تكـن متاحة أمام الباحثين عند صدور الطبعة الأولى. فضلا عن توفر العديـــد مـن الكتـب والمذكرات التي صدرت في الخارج، ولم يكن يسمح بدخولها إلى العراق. كـــل ذلـك دفعنا الى تنقيح الكتاب وإضافة معلومات جديدة إليه. وسيلاحظ القارئ المحـــترم ان بعض العناوين والهوامش قد حذفت أو عدلت وان الاخطاء اللغوية والمطبعية والفنية قد صححت لأنها حصلت نتيجة لظروف الطباعة الصعبة وضعف الإشراف على الطبع فضلا عن تدخلات المشرف الفني المخالفة لقواعد النشر. وخاصة الجزء الأول منـــه. نأمل ان نكون عند حسن ظن الجميع وان رائدنا هو قول الحقيقة ليس إلا..

نشعر بالامتنان والعرفان بالجميل لبيت الحكمة ممثلا برئيسي مجلـــس أمنائـه الاستاذة الدكتورة آمال شلاش ورئيس قسم الدراسات التاريخية الاستاذ الدكتور عبـــد الجبار ناجي على مبادرتهما بفكرة إعادة طبع الكتاب والدعم اللامحدود الذي قدمـــوه لنا من أجل توثيق تاريخ العراق في تلك الحقبة.

جزاهم الله عنا خير جزاء.

أ . د. نوري عبد الحميد العاني

أ . د. علاء جاسم الحربي

مقدمة الطبعة الأولى

اعتاد مؤرخونا في دراستهم لتاريخ العراق المعاصر وتحديدا الفترة الممتدة بين تأسيس الحكم الملكي سنة ١٩٢١ وثورة ١٧/ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ان يميزوا بين مرحلتين فصلت بينهما وحددت معالمهما ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. اطلق هؤلاء المؤرخون على المرحلة الاولى تسميات عدة مثل (العهد الملكي) و(العهد البائد) و(عهد الهيمنة الاجنبية) و(عهد التبعية للغرب) و(الحكم الاستبدادي) و (الحكم الفاسد)، الى غيرها من التسميات التي كانت تعبر- دون شك- عن المشاعر التي طفحت في اعقاب الثورة وبعد سنوات طويلة من الحرمان واضطهاد الاحزاب السياسية وملاحقة قادتها والانحراف عن الديمقراطية الغربية التي تظاهرت الحكومة بالعمل على تطبيقها وسوء الوضع الاقتصادي وانخفاض المستوى المعاشي للغالبية العظمى من السكان، كانت الجماهير تأمل في ان تكون مرحلة ما بعد الثورة فاتحة عهد جديد تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن التدخلات الاجنبية.وان كان لتلك المرحلة (العهد الملكي) من ايجابيات فانها- بحسب رأي هؤلاء المؤرخين- وفرت الشروط الموضوعية لنمو الحركة الوطنية والقومية وهيأت الادوات اللازمة لعملية التغيير التي تحققت صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، مما يؤكد ان مراحل التاريخ بعضها يتولد من بعض. فبذور المرحلة الجديدة نمت وازدهرت في رحم المرحلة الاولى.

واطلق المؤرخون على المرحلة الثانية اسم (العهد الجمهوري) و (العهد الثوري) و(عهد التحرير وفك الارتباط بالغرب). وقد تأرجحت سياستها العامة مابين اتجاهات وطنية قطرية منغلقة على نفسها حينا واتجاهات وحدوية قومية اشتراكية حينا آخر. وعهد الدكتاتورية والحكم الفردي والعهد القاسمي. وتميزت بصورة عامة بسيطرة العسكريين على شؤون الحكم.

واذا كان المؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني الذي عمل مديرا لاحد اقسام ديوان مجلس الوزراء للفترة (١٩٤٩- ١٩٦٤) قد تهيأ له من الوثائق والمستندات واسباب البحث ومستلزماته ما مكنه من وضع كتابه القيم (تاريخ الوزارات العراقية) (١٩٢٠- ١٩٥٨) والذي لم ينجزه دفعة واحدة بل ظل يعدل ويضيف وينقح على مدى اكثر من نصف قرن حتى اوصله الى حالته الحاضرة قبل وفاته في ٢٤ كانون

الاول سنة ١٩٩٧ ، فقد كان عمله ميسورا بالنسبة للعمل الحاضر. فالوثائق كانت متاحة له بشكل مطلق. والتجمع القائم انذاك كان متجانسا في كل الوزارات التي تناولها كتابه فكرا ومنهجا وممارسة. فكان يتنقل بين الاحداث والمشاهد مبينا اسبابها ونتائجها ضمن اطار كانت فيه الرؤية واضحة. وعلى الرغم من انه واصل العمل في ديوان مجلس الوزراء حتى سنة ١٩٦٤ ، فان قلمه كان قد توقف عند الثورة لصعوبة جمع الوثائق التي تمكنه من مواصلة الطريق وتلمسه في متاهات التيارات الفكرية التي انطلقت من مكامنها بعد الثورة بعد فترة طويلة من الكبت والمضايقة والاضطهاد. او من صعوبة التعرف على طبيعة التجمع غير المتجانس الذي اخذ كل طرف فيه- ولما تمض على الثورة سوى بضعة اسابيع- يتحرك لتحقيق اهدافه بطريقته الخاصة بصورة مستورة اومكشوفة لحد تسبب في صدامات دموية ادت الى تخبط الثورة وتفككها. ناهيك عن توسع الادارات وتشعب العلاقات الداخلية والخارجية وارتباك السياسة العامة مع كثرة المادة الوثائقية والمعلومات التي يصعب حصرها والسيطرة عليها بطريقة العمل الفردي.

والان وبعد مرور اكثر من اربعين سنة على الثورة وظهور حشد هائل من الوثائق العراقية والعربية والاجنبية، ونشر العديد من المذكرات الشخصية التي كتبها رجال ذلك العهد ، وكتابة العديد من الكتب والدراسات العلمية من طلبة الجامعات العراقية والعربية والاجنبية جعلت كتابة "تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٨" امرا ممكنا بل ومحتوما، لفائدة الباحثين والمعنيين بتاريخ العراق المعاصر. خاصة وان وثائق تلك الفترة قد مضت عليها المدة القانونية التي تسمح بنشرها. وهي الان مبعثرة في مخازن وارشيفات عدد من الوزارات والدوائر، وقد اخذ التلف والضياع يمتد اليها. مثلما لم يبق من رجالها الذين يحتفظون بخواطر وذكريات عنها الا القليل جدا.

كان المشروع قد طرح في اوقات مختلفة من جهات عديدة رسمية وغير رسمية، لكن صعوبة العمل والتمويل والنشر حالت دون المباشرة فيه. وعندما تأسس (بيت الحكمة) بادر قسم الدراسات التاريخية الى وضع المشروع امام مجلس الامناء الذي ابدى استحسانه وتأييده له. بل جعله في مقدمة المشروعات التي اضطلعت بها هذه المؤسسة العلمية. وتم تشكيل فريق عمل من مجموعة من الباحثين العاملين في الجامعات العراقية حصلوا على دعم مطلق من بيت الحكمة.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى ثلاث فترات متميزة وان كانت غير متساوية زمنيا تمتد الاولى من ١٤تموز ١٩٥٨ حتى ٨شباط ١٩٦٣ تليها الثانية حتى ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ والثالثة حتى ١٧تموز ١٩٦٨. وقد جاء هذا التقسيم انطلاقا من اعتبارات سياسية/ ايديولوجية محضة.

وبعد المباشرة بالعمل اتضح ان المنهج الذي اختطه السيد عبد الرزاق الحسني لنفسه والقائم على اعطاء الوثائق والمستندات حرية الكلام دون تعليل او تفسير لايمكن تطبيقه على تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري (الثوري). اذ ان طبيعة هذا العهد فرضت علينا اعباء اضافية فكان لزاما ان نقدم ايضاحات عن طبيعة كل فترة من الفترات الثلاث والاتجاهات السياسية في عهد كل وزارة سواء أكان ذلك في مقدمة الجزء الذي يتناولها ام في ثنايا مباحثه. وكان لابد من الايضاح والتفسير لازالة العتمة في بعض الوثائق والتعرف على الافكار وكشف العلل والنتائج.

ولم يكن وجود الكم الهائل من الوثائق عاملا في تسهيل البحث بل زاده تعقيدا وصعوبة. فمعلوماتها وان مكنت الباحثين من ان يدلفوا الى واقع وتفاصيل ذلك الزمن الذي ارادوا استرجاعه، من خلال شهود عيان مباشرين لكن كثرتها وغزارة مادتها وبعثرتها بين مظان متعددة ، فضلا عن ارتباك معلومات بعضها وانحيازها في تفسير الاحداث حيث تعرض وجهة نظر احادية الجانب كل ذلك فرض على الباحثين التوقف عندها طويلا من اجل تقديم صورة اقرب الى الواقع وتلك مهمة شاقة.

وبعيدا عن الافاضة في صعوبة قراءة نصوص ذلك العدد الكبير من الوثائق وفهمها فان مشكلة الوصول اليها كانت اصعب اذ تطلب منا ذلك اشهرا عديدة من المراجعات والتشبثات. والحقيقة التي لابد من الاقرار بها هو اننا لولا الدعم الكبير الذي شملنا به بيت الحكمة ممثلا برئيس مجلس امنائه الاستاذ حامد يوسف حمادي ونائبه الاستاذ نوري نجم المرسومي ورئيس قسم الدراسات التاريخية الدكتور لبيد ابراهيم ، وكذلك الدكتور عبد الجبار ناجي الياسري ما كان بالامكان الحصول على الكثير من تلك الوثائق التي اوجبت علينا اعادة النظر في كل مبحث وتصحيحه مرات عديدة كلما انفتحت لنا ابواب احدى دور الوثائق او عثرنا على وثيقة جديدة.

وبرزت صعوبة اخرى تتعلق بمحاولة ابعاد الكتاب عن طابعه الرسمي المحض والفرز بين ما هو مدني وعسكري سواء أكان ذلك داخل مناقشات مجلس الوزراء ام الصراعات الدائرة داخل هيئة الوزارة وخارجها. ومن المعلوم ان وزارات ذلك العهد-

باستثناء وزارتي عبد الرحمن البزاز- كان قد شكلها عسكريون وضمت هيئاتها عددا من الضباط. فتابعنا بيانات الاحزاب والجمعيات السياسية والمعارضة والانتفاضات والحركات المسلحة. والتنظيمات المهنية ودورها والصحف وعرائض المواطنين. وتناولت اجزاء الكتاب قضايا اقتصادية واجتماعية والمستوى المعاشي للسكان وبواعث الهجرة من الريف الى المدن ومشاكل السكن وغير ذلك من الامور التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين والتي لها صلة باعمال الوزارات في ذلك العهد.

ويسرنا ان نقدم الجزء الاول من (تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨- ١٩٦٣) الذي تناول احداث اشهر السنة الاولى من وزارة عبد الكريم قاسم حتى التعديل الوزاري الذي اجراه يوم السابع من شباط ١٩٥٩ والذي عد- على الرغم من انه لم يكن التعديل الوزاري الاول اذ سبقه تعديل اخر يوم ٣٠أيلول ١٩٥٨- بمثابة سقوط للوزارة القائمة اذ ان عبد الكريم قاسم قبل استقالة ستة وزراء من اعضاء وزارته دفعة واحدة دون مبالاة ، فضلا عن استقالة احد اعضاء مجلس السيادة. وكان الوزراء المستقيلون يشكلون نصف اعضاء وزارته البالغ عددهم اثنى عشر وزيرا الى جانب رئيس الوزراء كما انه لم يعين نائبا لرئيس المجلس بعد اعفاء عبد السلام عارف من هذا المنصب الذي كان يشغله الى جانب اشغاله منصب وزير الداخلية وكالة.

ان واجب العرفان يدعونا لتسجيل شكرنا العميق لبيت الحكمة لمساعدته القيمة . التي لولاها لما كان بالامكان انجاز هذا العمل . وان نقدم ايضا خالص الشكر لاولئك الرجال الذين لم يبخلوا علينا من وقتهم الثمين بحوار استغرق عدة ساعات احيانا او بتقديم نصيحة او معلومة او وثيقة خاصة بهم يعتزون بها. ونخص منهم بالذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي والاستاذ صبحي عبد الحميد والاستاذ ناجي طالب والاستاذ عبد الغني الملاح والاستاذ فيصل فهمي سعيد وغيرهم كثيرين سترد اسماؤهم في اجزاء الكتاب جزاهم الله عنا خير الجزاء.

وختاما نسأله تعالى ان يحقق لنا الامل ويجنبنا الخطأ والزلل

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

المنقحان

مقدمات الثورة

تراكمت عوامل كثيرة ادت الى زيادة التباعد بين الشعب والحكومة في اواخر الحكم الملكي. بلغ التذمر والغليان الشعبي اشده من السياسة العامة للحكومة ومن اساليب الحكم والابتعاد عن النهج الديمقراطي الصحيح وعدم تحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي صارت معه الحالة العامة في البلاد تشير بوضوح الى ان نهاية ذلك الحكم قد اصبحت قريبة. واخذت الشائعات تتردد في منتصف سنة ١٩٥٨ عن قرب قيام الجيش بثورة تطيح بذلك النظام[1]. والواقع ان أكثر من مؤشر يوضح ان أقطاب النظام الملكي كانوا يتوقعون قيام ثورة ضدهم. فقد ذكر فاضل الجمالي، إنه في إحدى زياراته للولايات المتحدة الامريكية طلب من وكيل

---

[1] حذرت اطراف عدة منها جهات امنية واستخباراتية البلاط وكبار المسؤولين في الدولة عن تحركات بين ضباط الجيش تهدف الى الاطاحة بالحكم القائم وشاركت في تلك التحذيرات جهات اجنبية رسمية اردنية وايرانية وتركية وبريطانية وامريكية. لكن المسؤولين لم يعيروا تلك التحذيرات والتقارير اهتماما جديا. وينقل المؤرخ العراقي مجيد خدوري عن عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي ان مايكل رايت السفير البريطاني في العراق قد قابله قبل اندلاع الثورة بشهر والح عليه بضرورة اجراء الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الاخص ما يختص بكبح نفوذ مشايخ العشائر. وعندما اجابه (بكر) ان المشايخ يعدون العمود الفقري للملكية بادره السفير "اذا لم تنفذ الاصلاحات فسلام على الملكية والمشايخ ايضا". بعد ذلك باسبوع طلب (صموئيل فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية وكان يجيد العربية اجادة تامة مقابلة عبد الله بكر في البلاط الملكي وكان يبدو مضطربا بشأن ما اصاب حالة البلاد من تدهور وفساد ونصح بضرورة ادخال بعض الاصلاحات لتحسين الاوضاع واقترح فول ان تتضمن الاصلاحات المزمعة تحسين الاوضاع الاجتماعية وتتناول الحد من تسلط مشايخ العشائر والاقطاعيين وتبني نظام ضرائب تصاعدي. ويضيف خدوري ان فول رفع مذكرة عن اوضاع البلاد الداخلية الى السفير مقترحا فيها تشكيل حكومة جديدة ان اريد الحد من الاتجاهات الثورية يرأسها عسكري قدير يرضى عنه القصر والجيش ويدخل في هذه الوزارة عدد من الزعماء الوطنيين لاعادة الثقة بالحكومة لان نوري السعيد (في رأي فول) قد بلغ من العمر ما لايصح معه ان يكون في رئاسة الحكومة. وان يعين عبد الاله ولي العهد سفيرا في الولايات المتحدة الامريكية نظرا لكره الشعب له. ولكي يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ راح السفير يضغط على كل من عبد الاله ونوري السعيد وهو امر لايستطيع أي سفير ان يقوم به ما لم توعز له حكومته بذلك. وقد نقلت تلك المقترحات الى عبد الاله لكنها لم تلق اذنا صاغية. مجيد خدوري- العراق الجمهوري (بيروت ١٩٧٤) ص٥٨.

وزير الخارجية ان تقدم بلاده مساعدات عسكرية إلى العراق لارسال ألفي جندي عراقي إلى لبنان لحفظ السلام. فسأله المسؤول الامريكي فيما إذا كانت الحكومة العراقية مطمئنة إلى الجيش وقد استنتج الجمالي من السؤال بأن الولايات المتحدة كانت على علم بوجود حركة عسكرية مضادة للنظام. وكان النظام يتلقى اشارات وتنبيهات عن احتمال وقوع انقلاب عسكري. إذ يذكر الملك حسين في مذكراته إنه اتصل بالملك فيصل الثاني هاتفيا وحذره من وجود محاولة انقلابية وطلب منه ان يرسل إليه شخصية مهمة لتزويدها بالمعلومات المتوفرة وقد وصل إلى العاصمة الاردنية مبعوث من الملك فيصل الثاني هو القائد العام لقوات الاتحاد العربي الفريق رفيق عارف واتصل فور وصوله بالملك حسين وبحضور رئيس الديوان الملكي ورئيس الوزراء واحد ضباط المخابرات وتم تزويد المبعوث العراقي بمعلومات مفصلة ودقيقة عن محاولة انقلاب يتوقع حدوثها في العراق والاردن في منتصف تموز ١٩٥٨ وجاء في مداخلة للرفيق عارف مع الملك حسين قوله: يا صاحب الجلالة إننا جد ممتنين لجلالتكم واني اقدر جهودكم ولكني أريد ان اؤكد لكم ان الجيش العراقي مؤسس على تقاليد متينة وهو على كل حال يعد أفضل جيش في الشرق الاوسط فهو لم يعرف المشاكل ولا التغييرات التي طرأت حديثا على الشرق الاوسط لدي انطباع بأن الأحرى بنا ان نقلق على مصير الاردن فهذا الانقلاب يهدد بلادكم فعلا وليس بلادنا فأرجو ان تراعوا جانب الحذر والحيطة. من جانب آخر يذكر مدير الدعاية العام خليل ابراهيم ان نوري السعيد استدعى رئيس الوزراء الاسبق جميل المدفعي وأعلمه ان لديه معلومات تشير إلى ان ابن اخته العقيد رفعت الحاج سري متورط في التخطيط لمحاولة انقلابية غير ان المدفعي نفى ذلك. وقد اكتفى نوري السعيد بنقل رفعت من وحدته العسكرية في بغداد إلى ضابط تجنيد في قلعة صالح. ويذكر فاضل الجمالي ان صالح جبر أخبره في كانون الثاني ١٩٥٧ ان وضع الجيش لا يدعو إلى الاطمئنان، وان انقلابا عسكريا سيقع في البلاد وينتهي بمقتل اقطاب النظام وهذا الذي جعل الجمالي يسأل وكيل رئيس أركان الجيش غازي الداغستاني فيما إذا كان قد بلغه نبأ قيام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالتخطيط لانقلاب عسكري فأجابه "يا دكتور إذا كنت نائما في بيتك ومعك اولادك فهل تتصور إنهم سيقومون ليلا ليقتلوك فأجابه الجمالي بالنفي"

ويرى الجمالي ان التفكير المنطقي يقود إلى القول أما ان الغرب أفلس ولم تكن لديه استخبارات جديرة بالاسم وأما إنه عرف بالأمر ولكنه لم يعمل شيئا وكلاهما غريب ومخجل". ويذهب عبد الكريم الازري إلى ان شكوكا راودت بعضهم من احتمال معرفة بريطانيا المسبقة بالثورة، إلا إنها لم تحذر الحكومة العراقية أو تنبهها على وجود مؤامرة تحاك ضدها، بل ربما كانت لبريطانيا يد في المؤامرة، وان السبب في ذلك يعود إلى نيتها في التخلص من نوري السعيد لمحاولاته ضم الكويت إلى الاتحاد العربي، ويضيف الازري ان البريطانيين نفضوا أيديهم عن النظام بعد ان أصبح عاجزا عن النهوض بالمهمات التي كانوا يتوقعونها. وقد يكون لبعض هذه الآراء شيء من الصحة، إلا ان الوثائق البريطانية كشفت ان المسؤولين البريطانيين فوجئوا باعلان الثورة، إذ سارع السفير البريطاني الابراق إلى حكومته في الساعة ٧,١٠ من صباح ١٤ تموز، لاعلامها بوقوع الثورة. ويذكر معاون مدير الاستخبارات العسكرية العراقية يومذاك العميد خليل ابراهيم حسين ان السفير البريطاني صعق بنبأ قيام الثورة لأنه لم يكن يتوقع حدوثها كما أصيبت الحكومة البريطانية بصدمة كبيرة عبر عنها وزير الخارجية سلوين لويد بقوله ان سقوط النظام في العراق كان ضربة محزنة لبريطانيا وهذا ما أكده الرئيس الامريكي ايزنهاور في مذكراته، حين قال إنه أصيب بصدمة حين تلقى نبأ الانقلاب[1] ولكن سام فول المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد يخالف ذلك ويقول: "تم تحذير نوري السعيد والوصي بوقت متأخر ووزير الداخلية ورئيس الأركان العامة حتى إنهم زودوا باسم (قاسم) ولكنهم اهملوا تلك المعلومات ولم يعيروها أي اهتمام وقد قيل ان نوري السعيد أشار إلى ان (كرومي) من المستحيل الشك في نواياه وإنه صديقي" وأضاف فول: "أخبرني أحد الأشخاص الحكوميين الموثوق به جدا ان هناك مجموعة من ضباط الجيش تخطط للاطاحة بالحكومة وبالطبع إني أخبرت السفير مايكل رايت بتلك المعلومات لكنه لم ينقلها إلى وزارة الخارجية البريطانية" وكان رايت يعتقد إنه إذا تطور موقف ثوري في العراق فمن غير المحتمل جدا ان يؤدي أي من المتطرفين الأغنياء الجالسين على قمة الجبل الجليدي أي دور مهم والأكثر احتمالا ان قائدا سيظهر من بين الأشخاص

---

[1] علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية- البريطانية (١٩٤٥- ١٩٥٨) ط١، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٣٧-٣٤١.

الأصغر سنا وربما من الطبقة الوسطى أو من المثقفين أو من بين ضباط الجيش" وأضاف فول: "بدا لي إنه ينبغي تحذير نوري السعيد وعبد الاله بشكل واضح وجلي ومن المفضل ان يتم ذلك من لدن السفير البريطاني وسفير الولايات المتحدة الامريكية سوية بأن هناك خطرا شديدا من حدوث ثورة ومن المحتمل ان تكون بشكل انقلاب عسكري ويجب على الحكومة ان تشدد فورا على اتخاذ الإجراءات الأمنية في الجيش وبناء على عمل ملح وعاجل عليها ان تضع برامجا للاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ويجب ان تقلص سلطة شيوخ العشائر وتأثيراتهم إلى درجة كبيرة وينبغي كلما أمكن تبني سياسة الوفاق مع مصر. ان غالبية الشعب العراقي تكره عبد الاله بشدة ويبغضون نوري السعيد وسوف يستمر الموقف الثوري بالوجود طالما بقي هذان الشخصان يحكمان العراق، ينبغي ان يتقاعد نوري السعيد عن العمل السياسي وان يغادر عبد الاله البلاد ربما بوصفه سفيرا في واشنطن أو من الأفضل ان يتم اقناعه بمغادرة البلاد والعيش بهدوء في المنفى"[1].

دور الاحزاب السياسية والجمعيات

ان صورة الديمقراطية التي سعت بريطانيا والملك فيصل الأول لاقامتها في العراق والمتمثلة بالعمل بالدستور وتوفير حرية الفكر والانتماء السياسي وتشكيل الاحزاب السياسية والمجالس النيابية قد استقبلها العراقيون بالترحيب. ولكن تدخلات البلاط والسلطة التنفيذية في الانتخابات وإيقاف العمل بالدستور أحيانا أبعد الحكم عن كل صفة ديمقراطية وقضى على كل ما تبقى من الحياة الدستورية فعلى الصعيد السياسي كانت اجازة الاحزاب المعارضة وهي الاستقلال والوطني الديمقراطي والشعب والاتحاد الوطني والأحرار، في الثاني من نيسان ١٩٤٦ ، عاملا في نشر الوعي الوطني والقومي في اوساط الشعب. وعلى الرغم من ان هذه الاحزاب لم تكن احزابا ثورية ، لكنها ادت مع صحافتها دورا مهما في تهيئة الظروف للعديد من الانتفاضات وتحريكها. ولذلك لم تكن هذه الاحزاب بمنأى عن ملاحقة السلطة ومضايقتها واضطهاد قادتها. ذلك ان الهيئة الحاكمة لم تكن تؤمن بالحياة الحزبية

---

[1] العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين. ترجمة خليل ابراهيم حسين الزوبعي. بغداد ٢٠٠٣، ص١٥٤-١٦٤.

ولاترتاح لنشاط الاحزاب، وسرعان ما ابطلت اجازتي حزبي الاتحاد الوطني والشعب سنة١٩٤٧. وتعرض الحزبان الاخران الاستقلال والوطني الديمقراطي للمضايقة ومن ثم حلهما مع الاحزاب الاخرى مثل حزب الجبهة الشعبية الذي تأسس سنة ١٩٥١، وفي سنة ١٩٥٤ عطلت الصحف والجمعيات والنوادي. بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤.

والى جانب احزاب المعارضة العلنية هذه كانت هناك احزاب سرية ذات ايديولوجيات ثورية قومية واممية اسهمت في التحضير للثورة وانجاحها. تمثلت هذه الاحزاب بالحزب الشيوعي الذي بدأ نشاطه في ثلاثينيات القرن العشرين واعيد تنظيمه اثناء الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينيات. وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان قد تأسس في سورية سنة١٩٤٧ ، واخذت افكاره تنتشر في العراق وتأسست اول خلية له فيه سنة١٩٤٨. ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس سنة١٩٤٦ واكد الاهداف القومية للكرد ضمن الوحدة العراقية[١].

كانت الاهداف المشتركة والخطوط العامة التي تلتقي عندها هذه الاحزاب (العلنية والسرية) هي تحقيق الاستقلال التام والتحرر من النفوذ الاجنبي وتحرير الثروة النفطية من سيطرة الشركات الاجنبية والابتعاد عن الاحلاف الدولية والدعوة الى التعاون مع الاقطار العربية وتحسين المستوى المعاشي للسكان بتطوير ثروات البلاد . وقد جرت محاولات لتوحيد جهود هذه الاحزاب وتوجيه نشاطها نحو تحقيق هذه الاهداف. فتم تشكيل (الجبهة الشعبية المتحدة) سنة١٩٥١ من الاحزاب الوطنية وعدد من السياسيين المستقلين ، غايتها العمل على تحقيق الاستقلال التام وصيانة عروبة فلسطين والذود عن مصالح الامة العربية واتباع سياسة الحياد الايجابي ودعم الوحدة الوطنية.وان يكون الشعب مصدر السلطات وتوفير الرفاه الاقتصادي للسكان.

ونشطت الاحزاب بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر التي تركت اثرا واضحا على الشعب العراقي واحزابه السياسية حيث بدأ التفكير بالعمل للاطاحة بالحكم الملكي. وفي ايار ١٩٥٤ تشكلت (الجبهة الوطنية المتحدة) من حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال وانصار السلام[٢] والشيوعيين وبعض المستقلين

---

[١] جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨ ، بغداد ١٩٩٠ ، ص١٩٤، ٢٣٢.

[٢] وهم واجهة شيوعية ايضا.

وممثلين عن الفلاحين والطلاب والاطباء والمحـــامين ، لتنســيق جــهود الاحــزاب السياسية في الانتخابات النيابية، ودعت الجبهة الى اطــلاق الحريــات الديمقراطيــة والغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجميـــع التحالفــات العســكرية ورفــض المساعدات الامريكية التي يراد منها تقييد استقلال العراق، والغاء امتيازات شــركات النفط التي حصلت عليها بشروط مجحفة في ظل الهيمنة البريطانية، والتضامن مـــع الاقطار العربية، لكن عمل الجبهة انتهى بأنتهاء المعركة الانتخابية في ذلك العام.

ولجأت الاحزاب الى العمل السري الذي اخذت طبيعته تســتهوي اعــداد مــن المواطنين وازداد الوضع سوءا مـــع استشــراء الفســاد الاداري وتــردي الوضــع الاقتصادي وهيمنة نوري السعيد على الحكم وسياسته القائمة على القمع وزج العراق في الاحلاف وخاصة ميثاق بغداد. ثم جاء العدوان الثلاثي على مصـــر سـنة١٩٥٦ وموقف الحكومة العراقية الموالي لدول العدوان ليزيد في نقمة الشـــعب والاحــزاب واتخاذها مواقف متشابهة تأييدا لمصر، والمشاركة في انتفاضة الشعب دعما لها. كل ذلك دفع بالحزبيين وبعض السياسيين المستقلين لتنسيق الجهود في نطــاق اوســع. واتفق الحزبان الاستقلال والوطني الديمقراطي على تأسيس حزب واحد يضمهما باسم (حزب المؤتمر الوطني) وقدما طلب التأسيس في حزيران ١٩٥٦ لكن وزارة الداخلية رفضت ذلك. واستمر التعاون بين الحزبين بالتضـــامن مـــع حــزب البعــث العربــي الاشتراكي والحزب الشيوعي ، لمقاومة السياسة القائمة فتم تشكيل جبهـــة الاتحــاد الوطني في شباط ١٩٥٧، والتي لم تشارك فيها الاحــزاب الدينيــة مثــل (الاخــوان المسلمين والتحرير) بحجة وجود الشيوعيين فيها او لانهم لم يرغبوا في معارضـــة السلطة.

طالبت الجبهة بتنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج مــن ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربيـــة المتحــررة ومقاومــة التدخل الاجنبي بكل اشكاله وانتهاج سياسة عربية مستقلة قائمة على الحياد الايجابي واطلاق الحريات الديمقراطية وسراح السجناء السياسيين والغــاء الاحكــام العرفيــة وإعادة المدرسين والموظفين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية[1]. وقد اقامت هذه

---

[1] السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياســية العراقيــة ، (بــيروت ١٩٨٠) ص٢٤٦، ٣٤٦-٣٦٢.

الجبهة اتصالات مع اللجنة العليا للضباط الاحرار بواسطة ممثليـــن عــن الجــانبين يلتقيان بصورة منفردة كما سنرى.

أسهمت الاحزاب وصحافتها الوطنية العلنية والسرية في نشر التذمر العام ضد حكم نوري السعيد وعبد الاله واتصارهما من شيوخ العشائر وكبار الملاكين والنفـوذ البريطاني، وتعبئة الرأي العام وحشده لمعارضة الحكم وتوجيه الانظار الــى الوضــع الاقتصادي المتخلف المتسم بانعدام التخطيط العلمي وبالتبعية الكاملة للاقتصاد الغربي واهمال الزراعة والصناعة وهيمنة شركات النفط الاجنبية فضلا عن تخبــط سياســة الاعمار واهتمام مجلس الاعمار الخاضع لتوجيه الخبـــيرين الاجرائييــن البريطــاني والامريكي في تنفيذ المشاريع الكبرى اكثر من المشاريع الخدمية التي كــان الشــعب بامس الحاجة اليها فاقتصرت خططه على مشاريع الــري والسـدود لــدرء اخطــار الفيضانات التي لم يكن يستفيد منها سوى اصحاب الاراضي والشــيوخ، وشـخصت الاحزاب الاوضاع الاجتماعية السيئة المتمثلة بانتشار الامراض والامية والجهل مــع تدني مستوى المعيشة للسكان واهمال الشؤون الصحية والتربوية والتعليمية وسيطرة الشيوخ والملاكين على معظم الاراضي الزراعية مع سوء معاملتهم للفلاحين الذيــن يشكلون الغالبية العظمى من السكان.

وكانت قد نشطت بعد الحرب العالمية الثانية فئات اجتماعية جديـــدة متنــورة تتمثل بالبرجوازية الوطنية التي اخذت تسعى للحد من النفوذ الاجنبي والوقوف ضـــد تغلغل رأس المال والصناعة الاجنبية في العراق. واسهمت في نشر الوعـــي وظــهر جيل جديد من الشباب الذين حصلوا على تعليمهم داخل البلاد او في مدارس الغــرب وجامعاته والذين اخذوا يطالبون بالاصلاح ويتمنـــون لبلادهــم مؤسســـات سياســية واقتصادية وعلمية متطورة وراحوا يتطلعون لاخذ دورهم في الادارة وقيادة المجتمــع وتقويض التحالف القائم ما بين البلاط والشيوخ وكبار الملاكين. وقد قـــامت الفئـــات الجديدة بدور مهم في التحرك ضد سياسة الاستبداد والخضـــوع للهيمنـــة الاجنبيــة وصارت لهم مصلحة في تغيير الوضع القائم. واسهموا فـــي تحريــك الكثــير مــن الانتفاضات الوطنية والقومية بدءا بوثبة كانون الثاني ١٩٤٨ ومــرورا بانتفاضـــات ١٩٥٢ و١٩٥٦ وانتهاء بثورة تموز ١٩٥٨.

ومع تصاعد الوعي القومي واشتداد حركة التآمر على سورية التي كانت تنهج نهجا مستقلا ثم قيام الوحدة بينها وبيـــن مصــر فـــي ٢١ شــباط ١٩٥٨ وظـــهور

الجمهورية العربية المتحدة وانتشار الدعوة للوحدة العربية في طول الوطن العربي وعرضه. اراد النظام الملكي الخروج من عزلته ومقاومة الاتجاه الجديد الذي اخذ يلهب حماس الجماهير فاعلن قيام (الاتحاد العربي الهاشمي) بينه وبين الاردن، في ١٤ شباط ١٩٥٨ وسيلة لمقاومة الاتجاه الوحدوي وتضليل الجماهير وتأمين مستقبل الاسرة الهاشمية. في ذلك العام وصلت ازمة الثقة بين الشعب بمنظماته واحزابه وبين الهيئة الحاكمة ممثلة بالبلاط ونوري السعيد حد اللاعودة. وكان لاذاعة (صوت العرب) في الاقليم الجنوبي (مصر) اثر فعال في اثارة الحماس وتحريض الجماهير في العراق وتعبئتها ضد الحكم القائم[١].

تنظيم الضباط الاحرار

وفي اوساط الجيش نما الوعي الوطني والقومي وخاصة بعد انتكاسة انتفاضة ١٩٤١ وعودة السيطرة البريطانية المباشرة على العراق وزيادة تدخل البريطانيين في شؤون الجيش والتنكيل بالضباط القوميين الذين قاموا بالانتفاضة من اعدام ومطاردة وسجن ، ادت الى نقمة الضباط وانغمارهم بالعمل السياسي.

وتعود فكرة تشكيل تنظيم الضباط الاحرار الى عام١٩٤٨ حينما شارك الجيش العراقي في حرب فلسطين ولمس الضباط تهاون النظام الملكي تجاه القضية الفلسطينية واهمالهم الاستعداد للمعركة بسبب خضوعهم للسيطرة الاجنبية فاضمروا الثأر في نفوسهم وتخليص البلاد من تلك السيطرة ورموزها باقامة تنظيم داخل صفوف الجيش يقود الثورة.

وكان اول من رسم البداية الاولى للتنظيم هو الرئيس رفعت الحاج سري الذي كان يشغل منصب آمر سرية الهندسة الثالثة واكتسب سمعة طيبة بين الضباط لما عرف عنه من شجاعة وجرأة اكسبته ثقتهم، فضلا عن ايمانه العميق بالقومية العربية وميوله الدينية حتى لقبه اصدقاؤه (الشيخ) . وقد بدأ رفعت بمفاتحة عدد من الضباط[٢] حول الموضوع ولكن التنظيم لم يأخذ اطاره الواضح الا بعد ثورة ٢٣

---

[١] عن هذه الانتفاضات انظر كتابي جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣ ، النجف ١٩٧٦ ، والتطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨.

[٢] من بين الاسماء التي تمت مفاتحتها: العقيد الركن محمد نجيب الربيعي والمقدم الركن عبد الكريم قاسم والمقدم الركن طارق سعيد فهمي والمقدم الركن اسماعيل علي والرئيس الاول الركن

يوليو ١٩٥٢ في مصر والتي دفعتهم للتفكير بالعمل المنظم من اجل الثورة فتبلور التنظيم في نهاية ذلك العام[1] . وتم تشكيل عدد من الخلايا في وحدات الجيش التي ازداد حماسها لمقاومة سياسة الحكومة الموالية للغرب والتي توجت بتوقيع ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في شباط ١٩٥٥ الذي صار يعرف باسم ميثاق بغداد بعد انضمام بريطانيا وايران والباكستان اليه في الوقت الذي اختطت فيه مصر لنفسها نهجا قوميا مستقلا وقامت بشراء السلاح من الدول الاشتراكية متخطية بذلك الطوق الذي فرضه الغرب بموجب ما عرف بالاعلان الثلاثي سنة ١٩٥٠ واتباعها سياسة معادية للغرب.

اخذت تنظيمات الضباط الاحرار تتسع وتنتشر في وحدات الجيش فكانت هناك تنظيمات في بغداد واخرى في الموصل والديوانية والناصرية وديالى. ومع اتساع نطاق التآمر على سورية والمعارضة الشديدة لميثاق بغداد بدأ الضباط الاحرار يفكرون بالتخلص من النظام الملكي باقرب وقت ثم تشكيل ما عرف باسم (اللجنة العليا) بقيادة التنظيم الرئيس في بغداد من عشرة ضباط في مقدمتهم العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد ، الذي ترأس التنظيم بعد ان اظهر نجيب الربيعي تردده وعدم استجابته لفكرة ترؤس الثورة. واخذت اللجنة على عاتقها اعداد الخطط وقيادة التنظيم . وفي كانون الثاني سنة١٩٥٧ تم دمج تنظيم بغداد الذي يترأسه محيي الدين عبد الحميد مع تنظيم المنصور[2] (في جلولاء في ديالى) الذي يترأسه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم آمر لواء المشاة التاسع عشر من الفرقة الثالثة وكانا من انشط

عبد الوهاب الامين والرئيس الاول الركن داود سلمان الجنابي والرئيس الاول طاهر يحيى والرئيس محسن الرفيعي والملازم الاول خليل ابراهيم حسين وغيرهم.

انظر محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب ٣٨، خليل ابراهيم حسين الزوبعي، موسوعة ١٤تموز ٦٥/٦ ومجيد خدوري العراق الجمهوري ص٥٤ هامش١٢، محمد حسين الزبيدي ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ص٣٠٠. Ibrahim Muhammad AL Oqidi, The Iraqi army and politices 1941- 1953 unpublished P. I. D thesis Exter university 1989, p. 321.

[1] محسن حسين الحبيب حقائق عن ثورة ١٤تموز ، (بغداد ١٩٨١)، ص٤١-٤٨، صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤تموز (بغداد ١٩٨٣) ص٦١.

[2] كان هذا التنظيم يضم كلا من عبد السلام عارف وطاهر يحيى واحمد صالح العبدي وغيرهم كثيرين.

التنظيمات. وفي نيسان من العام نفسه تم انتخاب عبد الكريم قاسم رئيسا للجنة العليا حسب الاقدمية وانتخاب محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين له. وانتخب العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكريترا للجنة العليا[١].

وقد بلغ عدد اعضاء اللجنة العليا في منتصف سنة١٩٥٨ أي قبل قيام الثورة خمسة عشر ضابطا وهم كل من:-

١- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
٢- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف
٣- العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد
٤- العقيد الركن ناجي طالب
٥- العقيد الركن محسن حسين الحبيب
٦- العقيد الركن عبد الوهاب الامين
٧- العقيد الركن عبد الوهاب الشواف
٨- العقيد الركن صبيح علي غالب
٩- العقيد المهندس رجب عبد المجيد
١٠- العقيد المتقاعد طاهر يحيى
١١- العقيد عبد الرحمن عارف
١٢- المقدم الركن عبد الكريم فرحان
١٣- المقدم وصفي طاهر
١٤- المقدم رفعت الحاج سري
١٥- الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع

ونظرا لعدم وجود وثائق مدونة عن التنظيم فقد اختلفت المصادر حول عدد الضباط الاحرار وقد تراوحت تقديرات المصادر لعددهم بين ١٧٢ و ٣٠٠ضابط من مختلف الرتب. وكانت هناك تنظيمات اخرى خاصة بالشيوعيين من مختلف الوحدات في الالوية (المحافظات) باسم (اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود) وتنظيمات اخرى خاصة بالبعثيين[٢].

وكان من الطبيعي ان يحصل اتصال بين تنظيم الضباط الاحرار والاحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني ، على الرغم من ان العمل السياسي كان محظورا على افراد الجيش ، لان الاحزاب السرية وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي ، كانت لها تنظيماتها الخاصة داخل الجيش. ومنذ ان

---

[١] صبيح علي غالب قصة ثورة ١٤تموز والضباط الاحرار ص٤٤-٤٦ ومحمد حميدي الجعفري المصدر السابق ص٤١.

[٢] ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد ١٩٧٩) ص١٢٨، صبيح علي غالب قصة ثورة ١٤تموز والضباط الاحرار (بغداد- بلا) ص٥٩.

تأسست خلايا الضباط الاحرار اخذت هذه الخلايا تتصل بالاحزاب السياسية عارضة التعاون من اجل تغيير الاوضاع القائمة فتم الاتصال بكل من محمد صديق شنشل ، الامين العام لحزب الاستقلال وفائق السامرائي نائب رئيس الحزب بواسطة المحامي عبد الستار علي الحسين وهو من حزب الاستقلال ايضا. وجرى اتصال اخر بحسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي ، وبكل من رئيس الحزب كامل الجادرجي ونائبه محمد حديد بواسطة رشيد مطلك[1] ، الذي اوفده الزعيم عبد الكريم قاسم لاجل هذا الغرض . وكان كل من عبد الكريم قاسم وحسين جميل ورشيد مطلك من سكان محلة واحدة هي محلة قنبر علي في بغداد .

ومن ناحية اخرى اتصل العقيد رجب عبد المجيد من اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار بجبهة الإتحاد الوطني ، وكلف احد اعضائها وهومحمد صديق شنشل بالسفر الى القاهرة والاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر واستطلاع رأيه حول موقف الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي في حالة قيام الثورة في العراق واحتمالات تدخل الدول الغربية وتم تكليف حسين جميل بالمهمة نفسها من عبد الكريم قاسم وبواسطة رشيد مطلك أيضا. وكان هناك اتصال اخر بين اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار وبين محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال بواسطة العقيد شمس الدين عبد الله الذي تربطه به صلة قرابة. وكان حزب البعث العربي الاشتراكي على اتصال باللجنة ايضا عن طريق بعض الضباط البعثيين في خلايا التنظيم مثل الرئيس الركن صالح مهدي عماش والرئيس الركن حسن مصطفى النقيب ، فضلا عن العلاقة بين عبد السلام محمد عارف وفؤاد الركابي امين سر الحزب.وكان الحزب الشيوعي على اتصال بعبد الكريم قاسم بواسطة رشيد مطلك وكمال عمر نظمي والرئيس الاول سعيد مطر.

وكانت الاحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني على اطلاع بموعد الثورة فقد تم تبليغ كل من حزبي الوطني الديمقراطي والشيوعي يوم ١١تموز بواسطة

---

[1] كان علي صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم منذ الثلاثينيات لأنهما أبناء محلة واحدة هي قنبر علي تعين بعد الثورة مديرا عاما للسياحة.

رشيد مطلك ، وحزب البعث العربي الاشتراكي في اليوم الثاني بواسطة الملازم علاء الدين كاظم الجنابي[1] وكانت هذه الاحزاب على استعداد تام لمساندة الثورة.

ومع توالي اجتماعات اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار تم تحديد اسلوب العمل والتنظيم ودراسة موضوع التخطيط للثورة . كما تم بحث مصير الاسرة المالكة. ومع انه لايوجد منهج مدون متفق عليه بشأن اهداف الثوار يمكن القول ان هذه الاهداف كانت قريبة من اهداف ومطالب القوى الوطنية التي تبلورت بين ١٩٤٨- ١٩٥٨ وهي كالاتي:

١- اسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري والتخلص من نوري السعيد وعبد الاله بمحاكمتهما. ولم يبت في مصير الملك فيصل الثاني، لكن يبدو ان كلا من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قد إتفقا على قتل الثلاثة منعا لاي تدخل خارجي وتكرار ما حدث سنة١٩٤١.

٢- تشكيل مجلس لقيادة الثورة من اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية لفترة مؤقتة لحين تشكيل حكومة مدنية من زعماء الاحزاب السياسية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني.

٣- اقامة الجمهورية على أسس ديمقراطية واجراء انتخابات حرة وتسليم الحكم الى ممثلي الشعب.

٤- ينتخب مجلس قيادة الثورة رئيس واعضاء الوزارة الجديدة من العسكريين والمدنيين.

٥- تأليف مجلس سيادة من ثلاثة اشخاص يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية مؤقتا لحين وضع الدستور، ثم ينتخب رئيس الجمهورية حسب الاصول التي يتفق عليها.

٦- القضاء على الاقطاع وتشريع قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين وتحقيق اصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإزالة التخلف وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية.

٧- دعم الجيش وتزويده باحدث الاسلحة.

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ص١٦٣- ١٦٩؛ وعادل تقي البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي، ص٣٨.

٨- الخروج من نطاق الاسترليني وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للاقتصاد الغربي.
٩- استرداد حقوق الشعب في ثرواته بما فيها النفط.
١٠- تحقيق الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب وحل القضية الكردية بما يضمن مصالح العرب والكرد والاقليات المتآخية.
١١- الاهتمام بموضوع فلسطين واعتبارها القضية القومية الاولى والعمل مع الاقطار العربية الاخرى من اجل تحريرها.
١٢- تم بحث موضوع الوحدة العربية التي كان يؤمن بها اعضاء اللجنة العليا ورأوا ان ينضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة في الوقت المناسب ولكن في حالة حصول تدخل اجنبي ضد الثورة يتم الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة فورا وكذلك العمل على التقارب مع الاقطار العربية من اجل تحقيق الوحدة.
١٣- الخروج من الاتحاد الهاشمي.
١٤- تحرير العراق من النفوذ الاجنبي وازالة القواعد العسكرية من الحبانية والشعيبة.
١٥- الخروج من ميثاق بغداد في الوقت المناسب.
١٦- اتباع سياسة الحياد الايجابي واقامة علاقات طبيعية مع دول العالم بما في ذلك الدول الاشتراكية[1].

وبعد ان استكمل التنظيم مستلزماته اخذ يخطط لتنفيذ الثورة حيث خطط لعدة محاولات الاولى تقرر اجراؤها في تشرين الثاني ١٩٥٦ اثناء العدوان الثلاثي على مصر ففكر الضباط الاحرار في اللواء الرابع عشر للفرقة الاولى الذي كان يجري تمارين وتدريبات في منطقة حمرين انذاك بالتحرك نحو بغداد واسقاط الحكم الملكي ثم تقرر تأجيل ذلك بعد ان تبين ان نجاح المحاولة غير مضمون.

وجرى الاعداد للمحاولة الثانية في كانون الاول ١٩٥٦ اثناء عودة اللواء التاسع عشر من الاردن وكان آمره الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ووصول اللواء

---

[1] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤تموز ، ص ٥٩، صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤تموز ، ص٧٣، والطبعة الثانية بيروت ١٩٩٤ ، ص٨٥-٨٨ .

الرابع عشر منطقة (اج ثري H3) الذي كان يقـوده العقيـد الركـن عبـد الوهـاب الشواف. فاتفقا على القيام بالحركة عند بدء الاحتفال بعودة القطعات العسكرية مـن الاردن وكان من المنتظر ان يكون كل من الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الالـه ورئيس الوزراء نوري السعيد (والذين كان يطلق عليهم لقب الثلاثـة الكبـار) فـي استقبال القطعات . لكن عدم حضورهم ادى الى تأجيل المحاولة اذ انه لايمكن القيـام بعمل ما الا اذا كان (الثلاثة الكبار) مجتمعين في آن واحد ومكان واحد.

وتم التخطيط لتنفيذ محاولة ثالثة اثناء المناورات التي كان مقررا ان يجريـها الجيش في منطقة بيخال شمال العراق، في خريف ١٩٥٧ لغرض الدعايـة لميثـاق بغداد وعرض الاسلحة الامريكية التي تم تجهيز الجيش بها، وكان مقررا ان يحضـر الثلاثة الكبار. اما القطعات المشاركة في المناورات فكان يقودها الضباط الاحرار حيث يسهل اعتقال الثلاثة ، ثم تتولى القطعات المرابطة فـي العاصمـة السـيطرة علـى الموقف. ولكن سفر عبد الاله المفاجئ الى اليابان وعدم حضور نوري السـعيد ادى الى تأجيل التنفيذ.

اما المحاولة الرابعة فقد جرى التفكير بها في بداية سنة١٩٥٨ ، بمناسبة عيد الجيش في ٦ كانون الثاني وذلك باستغلال مراسيم الاحتفالات التـي تجـري بـهذه المناسبة في معسكر الرشيد ، وكان مقررا ان يحضرها الثلاثة الكبار ولكن اعضـاء اللجنة العليا اختلفوا حول الخطة فمنهم من اقترح فتح النار على منصة التحية لقتـل الثلاثة الكبار ثم السيطرة على الموقف . ولكن هذه الخطة لم تحظ بالقبول لانها تؤدي الى سقوط ضحايا ، بينما اقترح اخرون استخدام كتيبة المدرعات التي يقودها العقيـد عبد الرحمن محمد عارف من معسكر ابي غريب الى معسكر الرشيد للمشـاركة فـي الاحتفالات فتتولى تطويق قصر الرحاب والاذاعة اثناء مرورها في بغداد ومـن ثـم اعلان الثورة . ولكن عبد الرحمن محمد عارف لم يوافق على ذلك نظرا لعدم وجـود العتاد مما ادى الى تأجيل العملية.

وبضغط من الضباط الشباب المندفعين للاسراع بالاطاحة بالنظام جرى التـهيؤ لمحاولة خامسة يوم ١١ آيار ١٩٥٨ ، وذلك باستغلال فرصة مرور اللواء الخـامس عشر ببغداد وكان بامرة الزعيم الركن احمد محمد يحيى في طريقه الى مقـره فـي البصرة بعد ان شارك باقي القطعات في الفرقة الاولى فـي تمريـن الحبانيـة (بيـن الحبانية والرطبة) . تم وضع خطة التنفيذ واعداد بيانات الثورة لكن اللجنـة العليـا

وجدت ان المحاولة انتحارية لعدم كفاية القطعات المكلفة بالحركة فضلا عن ان اللواء الخامس عشر لم يعسكر في بغداد وانما انتشر بين الفلوجة والرمادي ثم تم نقله بواسطة القطار الى البصرة فتأجل التنفيذ.

واتاحت الاحتفالات التي كان مقررا اجراؤها في كلية الاركان يوم٢٩ آيار ١٩٥٨ بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيسها وحضور (الثلاثة الكبار) هذه الاحتفالات فرصة القيام بمحاولة سادسة لكن الخطة تأجلت بسبب سفر عبد الاله ونوري السعيد الى خارج العراق فتم التخلي عن المحاولة.

وتقرر تنفيذ المحاولة السابعة يوم٢٢ حزيران ١٩٥٨ وذلك اثناء قيام اللواء التاسع عشر الذي كان بامرة عبد الكريم قاسم من معسكر المنصور واللواء العشرين من معسكر جلولاء بمسيرة وتدريب ليلي.ومن ثم انتهاز الفرصة والزحف على بغداد واحتلال المراكز المهمة ولكن اشاعات واقاويل تسربت عن اهداف تلك المسيرة واطلاع المسؤولين في بغداد عليها اجبر الضباط على التخلي عنها[1].

الثورة وإعلان الجمهورية

واتت الضباط الاحرار فرصة تنفيذ الثورة بعد ان صدرت الاوامر من رئاسة الاركان في اواخر حزيران ١٩٥٨ ، الى لواء المشاة العشرين في معسكر جلولاء والذي كان بامرة الزعيم الركن احمد حقي محمد علي والتابع للفرقة الثالثة التي يقودها امير اللواء الركن غازي الداغستاني بالاستعداد للتحرك يوم ١٤تموز الى الاردن تعزيزا لموقف الحكومة اللبنانية من الثورة التي كانت تواجهها آنذاك ولدعم حكومة الاتحاد الهاشمي ومساندة الجيش الاردني ضد التهديدات الصهيونية.

وكان الاتفاق قد تم بين اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار على تنفيذ الثورة اثناء مرور اللواء في بغداد[2] . وعقدوا عدة اجتماعات ناقشوا فيها مسألة تشكيل

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ص١٨٠-١٩٠ ، محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب ، (بغداد ١٩٨٩) ص٤٦.

[2] يذكر عبد الجبار العمر (ان خطة حركة صفر التي ضمنت انتصار الثورة على يد اللواء العشرين وعبد السلام عارف لم يضعها عبد الكريم قاسم ولا عبد السلام عارف وانما وردت الى اللواء المذكور من دائرة الاركان العامة بتوقيع العقيد الركن عبد الوهاب الامين مدير دائرة الحركات العسكرية وكالة" . الثلاثة الكبار (بغداد ١٩٩٠) ص٤.

مجلس السيادة ليقوم بمهام رئيس الجمهورية بصــورة مؤقتــة ومجلــس الــوزراء والاشخاص الملائمين لاشغال المناصب المهمة في النظام الجديد. وكان آخر اجتمــاع عقدته اللجنة العليا هو يوم الجمعة الرابع من تموز في منزل عبد الكريم قاسم، لبحث الخلافات بين اعضاء اللجنة والاتفاق على الخطوط العامة للخطة ، ولكن الاجتماع لــم يتوصل الى شيء ، وذلك لانهم ابلغوا ان اجهزة الامن على وشك مداهمـــة المــنزل فاضطروا لمغادرته. وقيل ان الخطة كانت مدبرة من قبل عبد الكريم قاسم وذلك منعــا لاتخاذ قرار ملزم والانفراد بتنفيذ الثورة من عبد الكريم قاسم وعبد الســلام عــارف دون اشراك باقي اعضاء اللجنة[1]. لم يعقد أي اجتماع آخر بعد ذلك ويبدو ان كلا من عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر وعبد السلام عارف آمر الفوج الثالث مـــن اللواء العشرين وكان وكيلا لآمر اللواء والعقيد عبد اللطيف الدراجي آمر الفوج الاول من اللواء العشرين ايضا وهم جميعا تابعون للفرقة الثالثة والمتمركزة فــي معســكر المنصور في ديالى قد اتفقوا على التكتم الشديد وعدم اخبار ضباط اللجنة العليا بشيء بحجة منع تسرب الاخبار فانكروا على زملائهم في اللجنة موعد توقيت الحركة رغبة منهم في الانفراد بتنفيذ الثورة، وحصر زعامتها باشخاصهم وحدهم، وتم الاتفاق على ان يتولى عبد السلام عارف ابلاغ المكلفين بمهام في الحركة فقط.

اجتمع الثلاثة قبل التحرك نحو بغداد واطلعوا على صيغة البيان الاول للثـــورة وعلى اسماء اعضاء مجلسي السيادة والوزراء والاحالات على التقاعد والتعيينات في المناصب الكبيرة العسكرية والمدنية واتفقوا على تقسيم الاعمال بينهم كالاتي:-

١- يقوم عبد الكريم قاسم ولواؤه التاسع عشر بحماية مؤخـــرة الجيــش الزاحــف يساعده الزعيم الركن احمد صالح العبدي والسيطرة على مقر الفرقـــة الثالثــة واعتقال قائدها غازي الداغستاني.
٢- يقوم عبد السلام عارف بالسيطرة على اللواء العشــرين واحتــلال دار الاذاعــة وقصر الرحاب ودار نوري السعيد ومقر الشرطة السيارة ، ويقوم العقيــد عبــد الرحمن محمد عارف آمر كتيبة مدرعات فيصل في الوشاش بمســاعدة شــقيقه عبد السلام في تنفيذ ذلك ، ثم يتولى عبد السلام اذاعة بيانات الثورة.

---

[1] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٤ ، ص٩٢، محســن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤تموز ص٩٤-٩٦.

٣- يقوم عبد اللطيف الدراجي باحتلال وزارة الدفاع ودوائر البريد والبرق.

٤- يقوم العقيد عادل جلال (حل محل المقدم الركن ياسين محمد رؤوف آمر الفوج الثاني عند بدء الحركة)، بالسيطرة على منطقة الاعظمية والبلاط الملكي.

٥- يذهب الرئيس الاول منذر سليم احد ضباط فوج عبد السلام عارف لاحتلال قصر الرحاب مسكن عبد الاله والملك فيصل الثاني لاعتقالهما.

٦- يذهب الرئيس بهجت سعيد أحد ضباط فوج عبد السلام مع المقدم وصفي طاهر الذي كان مرافقا لنوري السعيد ، الى بيت نوري السعيد لاعتقاله.

٧- يندفع اللواء التاسع عشر الى بغداد فور سماعه بيان الثورة من الاذاعة[١].

ويذكر الرئيس الركن محمد مجيد ، ان عبد السلام عارف "اجتمع باربعة ضباط هم الرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الاول الركن جاسم كاظم العزاوي والرئيس الاول الركن ابراهيم جاسم والمقدم الركن محمد مجيد ، في دار عبد الستار عبد اللطيف عصر يوم ١٠تموز وبين لهم ان خطة احتلال بغداد واعلان الثورة قد وضعت وستنفذ يوم مجيء جحفل لواء المشاة العشرين من جلولاء بطريقه الى الاردن وخلال مروره ببغداد على وفق الخطة الاتية:-

١- يقوم جحفل اللواء العشرين بالاستيلاء على الاهداف الاتية:-

أ- يستولي الفوج الاول على منطقة مدارس الشرطة ووزارة الدفاع.

ب- يستولي الفوج الثاني على منطقة البلاط (الاعظمية).

ج- يستولي الفوج الثالث على قصر الرحاب وبيت نوري السعيد والاذاعة.

د- يؤسس مقر اللواء في جمعية الشبان المسلمين[٢] قرب الاذاعة.

هـ- تبقى سرية الهندسة في معسكر الرشيد (يظهر ان ذلك قد تغير اذ ارسلت السرية مع الجماعة المتقدمة الى الفلوجة).

و- تبقى كتيبة المدرعات في الاحتياط.

٢- يعقب اللواء التاسع عشر لواء المشاة العشرين ويباشر بالحركة من معسكر المنصور في الساعة السادسة من يوم ١٤تموز وسيبدل منهج تدريب اللواء الى مسيره باتجاه بعقوبة.

---

[١] صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤تموز ، ص٩٣ ، جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص١١١-١١٥

[٢] اتخذ عبد السلام عارف الجمعية مقرا له قبل افتتاح الاذاعة صباحا.

٣- تقوم سرية هندسة الميدان التي بأمرة الرئيس الاول قاسم امين بالسيطرة على مقر الفرقة الثالثة واعتقال اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة.
٤- تقوم القطعات المرتبطة بنا (معسكر هندسة ومدرسة الهندسة الالية الكهربائية) بالسيطرة على معسكر الرشيد واعتقال رئيس أركان الجيش محمد رفيق عارف وحماية السفارة الامريكية وتأمين جماعة دلالة تقوم بملاقاة اللواء لدلالة وحداته الى اهدافها.
٥- يقوم لواء المشاة العشرون بالسيطرة على العناصر غير الموالية بعد اجتياز خان بني سعد ويلتقي بجماعات الدلالة بين الساعة ١٢-١ من ليلة ١٣/١٤ تموز في المثابة (التقاء طريق بغداد بعقوبة بسكة حديد بغداد كركوك قرب بغداد الجديدة).
٦- يخمن وصول طلائع اللواء بغداد بين الساعة ٢-٣ من يوم ١٤تموز.
٧- اشارة التنفيذ بالنسبة لجماعة بغداد وصول صناديق عتاد الى مدرسة الهندسة الالية الكهربائية.
٨- يلتحق الرئيس الاول محمد مجيد بمقر اللواء الجديد من جمعية الشبان المسلمين بعد وصوله . وقد طلب منه اتباع السرية والكتمان وعدم اخبار جماعات الدلالة والخلايا الا في وقت متأخر من ليلة التنفيذ.

وتضمنت خطة جماعة بغداد ما يأتي :-

يرتبط معسكر الهندسة بالرئيس الاول الركن جاسم كاظم العزاوي ، كما ترتبط مدرسة الهندسة الالية الكهربائية بالرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف

وقد وضعت الخطة التالية لتنفيذ الواجب الذي طلب من جماعة بغداد القيام به:-

١- يقوم معسكر الهندسة بالاستيلاء على منزل الفريق الركن رئيس اركان الجيش محمد رفيق عارف واعتقاله وكذلك الاستيلاء على ساحة مستشفى الرشيد العسكري والباب الجنوبي للمعسكر والمطار.
٢- تقوم مدرسة الهندسة الآلية الكهربائية بالسيطرة على الباب الشمالي للمعسكر والبدالة والمرسلات وترسل قوة لحماية السفارة الامريكية.
٣- يقوم الرئيس الركن ابراهيم جاسم التكريتي ، بقيادة جماعة الدلالة الى المثابة من تقاطع طريق بغداد بعقوبة مع سكة حديد بغداد كركوك.

٤- يقوم نهاد فخري الخفاف بدلالة القوة التي تسيطر على قصر الرحاب والمقدم وصفي طاهر بدلالة القوة التي تسيطر على قصر نوري السعيد (حين نفذت الثورة حصل بعض التغيير فسيطر نهاد فخري على دوائر البريد . وذهب الى بيت نوري السعيد بهجت سعيد بدلالة وصفي طاهر وسيطر على قصر الرحاب الرئيس الاول منذر سليم).

٥- لا تبلغ الخلايا الا في ليلة التنفيذ[١].

تحرك اللواء العشرون من جلولاء مساء ١٣تموز بقيادة آمره الزعيم الركن احمد حقي محمد علي، ولما وصل اللواء بعقوبة استطاع عبد السلام ان يقنع آمر اللواء بالتحرك نحو الفلوجة ليستقبل اللواء فيها ثم يودعه هناك في طريقه الى الاردن. وقد تحرك آمر اللواء فعلا الى الفلوجة واصبح العقيد الركن عبد السلام اقدم ضابط في اللواء آمرا له وعند الفجر وصل خان بني سعد وباشر بتنفيذ الخطة ، بعد ان اجرى بعض التغييرات بين آمري الافواج وتوزيع العتاد على القطعات في الساعة الرابعة صباحا ثم اندفع باللواء نحو بغداد ، بعد ان زود الضباط بالتعليمات والواجبات التي كلفوا بها فوصلوها الساعة الخامسة من صباح يوم ١٤ تموز وسيطروا على اهدافهم حسب الخطة المرسومة كالاتي:-

١- سيطرت وحدات بغداد على معسكر الرشيد واعتقلت الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش الذي يقيم داخل المعسكر . وتمت السيطرة على دائرة البرق والبريد والهاتف.

٢- سيطر الفوج الثالث على جانب الكرخ فاحتل دار الاذاعة وتوجهت سرية منه الى بيت نوري السعيد واخرى الى قصر الرحاب الكائن في الحارثية.

٣- سيطر الفوج الثاني على منطقة الاعظمية والبلاط الملكي.

٤- سيطر الفوج الاول على وزارة الدفاع ودائرة البرق والبريد والجسور التي تربط الرصافة بالكرخ.

٥- عاونت كتيبة مدرعات فيصل بقيادة العقيد عبد الرحمن عارف في احكام السيطرة على قاطع الكرخ.

---

[١] رسالة العميد الركن محمد مجيد الى صبحي عبد الحميد في اسرار ثورة ١٤تموز ط٢ ص٢٦٧

٦- سيطرت قطعات الهندسة في بعقوبة على معسكر سعد واعتقلت قائد الفرقة اللواء الركن غازي الداغستاني[1].

البيان الأول للثورة

وعندما وصل عبد السلام عارف دار الاذاعة في الصالحية وسيطر عليها اتخذ له مقرا مؤقتا في مبنى جمعية الشبان المسلمين بجوار الاذاعة ، ثم انتقل الى دار الاذاعة نفسها وانتظر حتى الساعة السادسة صباحا حيث موعد بدء البث وحضور الموظف المختص حيث أذاع (عبد السلام) بصوته البيان الاول للثورة معلنا نهاية الحكم الملكي وقيام النظام الجمهوري وهذا نص البيان:-

أيها الشعب العراقي الكريم

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم في سبيل المنافع الشخصية.

أيها الاخوان

ان الجيش هو منكم واليكم وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الطاغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم الا ان تؤازروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد.

واعلموا ان الظفر لايتم الا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار واذنابه وعليه فاننا نوجه اليكم نداءنا للقيام باخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله.

ونرجو ان تكونوا يدا واحدة من السليمانية الى الرطبة ومن زاخو الى الفاو، العراق يدا واحدة للقضاء على هؤلاء المجرمين والتخلص من شرهم.

أيها المواطنون: اننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والاعمال المجيدة ندعوكم الى الخلود والسكينة والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن. وطن واحد وشعب واحد.

---

[1] صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤تموز ، ط٢ ، ص٩٨-٩٩

أيها الشعب: لقد اقسمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان اننا سنواصل العمل من اجلكم وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه. وهذا لايتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط بروابط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية وتعمل بمبادئ الامم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونك وعليه فان الحكومة الوطنية تسمى من الان بالجمهورية العراقية وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا لرئاستها بصورة مؤقتة الى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس والله نسأل ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب.

القائد العام للقوات المسلحة (الوطنية بالنيابة)

بغداد في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ

الموافق ١٤ تموز ١٩٥٨ م

ظهرت اختلافات بين نص البيان الذي اذاعه عبد السلام بصوته وبين النصوص الرسمية التي نشرت فيما بعد ، اذ حذفت بعض العبارات التي يبدو انها اضيفت من عبد السلام أثناء قراءته للبيان الذي سبق وان اتفق عليه مع عبد الكريم قاسم ، اذ وردت في البيان الذي اذيع لاول مرة عبارة تدعو الشعب للخروج ومشاركة الجيش في الهجوم على قصر الرحاب وبيت نوري السعيد "فما عليكم الا ان تؤازروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد" . وذلك بعد ان وصلت عبد السلام معلومات تفيد بوجود مقاومة من الحرس الملكي المدافع عن القصر ثم حذفت فيما بعد. اذ ليس من المعقول ان يدعو البيان الشعب لمؤازرة الهجوم على قصر الرحاب وفي الوقت نفسه يدعوه الى الاخلاد الى السكينة والتمسك بالنظام . كما ان عبارة "القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة" قد حذفت منها كلمة (بالنيابة) بعد وصول عبد الكريم قاسم وتوليه القيادة العامة للقوات المسلحة[1].

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢١٧ – ٢٢٣

وهناك خلاف آخر حول مسألة من الذي وضع البيان . ففي الوقت الذي يؤكد فيه عبد السلام انه هو الذي وضع البيان عند منتصف ليلة ١٤ تموز[1] فان عبد الكريم قاسم وانصاره يدعون انه هو الذي وضع البيان ويعززون هذا الرأي بان مضمون البيان يتفق مع اراء عبد الكريم وبرامج الضباط الاحرار اكثر مما يتفق مع آراء عبد السلام ، مما يرجح القول بان عبد الكريم قد وضع البيان بالاتفاق مع عبد السلام.

ومهما يكن من امر ، فان البيان الاول قد ارسى الأسس الاولى للنظام الجمهوري الذي اقامته الثورة . وقد ظل حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ بمثابة مصدر السلطات وله قوة الدستور من وجهة نظر عبد الكريم قاسم الذي قال عنه "لقد سطرنا اهدافنا في البيان الاول وهو اقدم بيان عرف منذ تأسيس الجمهورية العراقية وهو الاساس الذي نعتمد عليه والذي نعمل بموجبه وهو الوحي الذي نستمد منه القوة والحرية" . ووصفه "انه المبادئ القويمة المستقيمة لجمهوريتنا" . وقال "انني لم اسطر كلمة في ذلك البيان الا بعد تفكير عميق وبعد دراسة وافية في بطون الكتب والتاريخ"[2].

وبعد إذاعة البيان ووصول معلومات عن وجود مقاومة من الحرس الملكي في قصر الرحاب مع احتمال وجود جيوب مقاومة اخرى ، راح عبد السلام عارف يوجه نداءات حماسية مرتجلة الى الشعب يدعوه فيها للخروج الى الشارع ومشاهدة رموز العهد الملكي تتهاوى "ان الجيش يقتحم قصور الطغيان وهاهو برصاصه وزئيره وقنابله المنصبة على قصر عبد الاله وقصر نوري السعيد اخرجوا الى الشارع. اخرجوا لتروا جثث عبد الاله وسيده في الطريق. ان ابناء الشعب يجرون هذه الجثث الى الشارع جر الكلاب . لقد انتفض الجيش العراقي الباسل ليقضي على اسياد هذه القصور ويقضي على طغيانهم ومفاسدهم وليحرر الشعب... لقد ارادوا ارسال جيشكم الى لبنان لمقاتلة الشعب اللبناني الشقيق. ولكن هذا الجيش اطاح بهم

---

[1] علي منير ، مذكرات عبد السلام عارف ، (بغداد ١٩٦٧) ، ص٤٣ .

[2] وزارة الارشاد ، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم جـ١، (بغداد ١٩٥٩) ص٤٥ وجريدة البلاد العددان ٢٣ ، ٢٥ آذار ١٩٦١

هم، وقضى عليهم هم.. ايها الشعب العراقي لقد تحررت اليوم ولم يبق جلالة ولا فخامة ولا قصور ولا استعمار"[1]

كان لهذه النداءات المفاجئة اثرها في توجيه الجماهير التي كانت تتململ منذ زمن، فعبرت عن ترحيبها بالثورة وخرجت الى الشوارع والساحات العامة بمن فيهم عدد من الفلاحين الذين حضروا من المناطق القريبة من بغداد والذين طفحت مشاعرهم بعد سنوات طويلة من الاضطهاد بحيث لم يعد بالامكان السيطرة عليهم فاندفعوا مع ابناء بغداد بشكل منفلت نحو القصر الملكي وقصر نوري السعيد وحطموا تمثال الجنرال مود القائد البريطاني الذي احتل بغداد سنة ١٩١٧ ، والواقع مقابل السفارة البريطانية باعتباره رمزا للاستعمار، وتمثال الملك فيصل الاول باعتباره رمزا للعهد الملكي . ثم اندفعوا نحو السفارة البريطانية محاولين حرقها وكسر ابوابها. وكان المسؤولون فيها قد بدأوا باحراق ما فيها من ملفات ووثائق خشية وقوعها في ايدي الثوار. فاحترقت غرف مبنى السفارة وانتشرت النيران فيها ثم نقلت هيئة السفارة بحماية الجيش الى فندق بغداد. وهاجمت الجماهير كل من كان مناصرا او رمزا للعهد السابق بمن فيهم الاجانب الذين جاء بهم الانضباط العسكري من فندق بغداد وكان بينهم عدد من الوزراء والضباط الاردنيين في وزارة الاتحاد العربي الهاشمي والذين حضروا الى بغداد للمداولة في شؤون الاتحاد ، لاعتقاد المهاجمين ان بينهم صباح بن نوري السعيد وفاضل الجمالي فقتل نائب رئيس وزراء الاتحاد ابراهيم هاشم ووزير دفاع الاتحاد سليمان طوقان ، لاعتقاد الجماهير انهم وزراء عراقيون . وقتل اثنان من الامريكان احدهما يدعى كولي وهو رئيس شركة بيكتل والمانيان وانكليزي واحد هو العقيد كراهام مسؤول الامن في السفارة البريطانية . وقيل ان عدد القتلى بلغ ثلاثين قتيلا من ضمنهم افراد العائلة المالكة. وكاد كثيرون ان يلقوا حتفهم لولا تدخل الجيش . فقد احضر رجل قيل انه نوري السعيد فتبين انه سلمان الشيخ داود بعد ان كاد يلقى حتفه . وجرح كثيرون فيما تمكن الجيش من حماية البعض الاخر ومنهم عدد من الوزراء السابقين الذين تم حجزهم في وزارة

---

[1] موسى حبيب ثورة ١٤ تموز (بغداد ١٩٥٨) ص٨٨ .

الدفاع انتظارا لمحاكمتهم[1] . وقد استمرت تظاهرات التأييد للثورة في انحاء العـراق اكثر من اسبوع. وتعترف السفارة البريطانية بان الهجوم عليها " قد بدأ بعد ان قامت امرأة بريطانية باصابة احد المتظاهرين العراقيين باطلاقـة لقيامـه بتمزيـق العلـم البريطاني" [2]

مصير الأسرة المالكة

بحث أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار أكثر من مرة مصير الملـك وعبـد الاله ونوري السعيد.وكان الاتفاق تاما حول التخلص من عبد الاله ونـوري السـعيد بمحاكمتهما امام محكمة ثورية خاصة . وكان المفهوم ضمنـا ان الحكـم سـيصدر بإعدامهما. أما مصير الملك فلم يبت فيه . وقدم اقتراح باجباره علـى التنـازل عـن العرش ثم نفيه خارج العراق . لكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف اتفقا علـى قتل الثلاثة . فقد قال عبد السلام في آخر مرة بحث فيه الموضوع ان من الواجب قتل الثلاثة وذكر المثل الشعبي الدارج (كص راس وموت خبر) اي اقطعـوا رؤوسـهم واطمسوا خبرهم لئلا تكون هناك حجة محتملة لدول ميثاق بغـداد والاردن بـالتدخل العسكري.وكان في ذهن الثوار ما حدث لقادة انتفاضة ١٩٤١ حين عاد عبد الاله الى الحكم في العراق واعدمهم . اي ان الثوار ارادوا قطع الطريق على انصـار الملكيـة والبريطانيين وان لايتكرر ما حدث بعد انتفاضة ١٩٤١. وتذكر السيدة وفاء بنت عبد السلام عارف ان أبيها عند دخوله لأول مرة منزلهم بعد الثورة بادرته أمها بـالقول "ما تخافون الله لماذا قتلوا هذا الطفل (فيصل الثاني) فقال لها في الحال كنت أريـد ان اتعامل مع العائلة المالكة على طريقة جمال عبد الناصر في توديـع الملـك فـاروق واطلاق المدافع والقاء التحية لكن الحية لازم تنسحك من رأسها"[3]

وقيل ان عبد الكريم قاسم كان موافقا على قتل الملك وإنه استشـار زعمـاء الاحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني . فايد بعضهم ابقاء الملك واجباره علـى

---

[1] وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، (بغـداد ١٩٨٩) ، ص١٩ ، ٢٣ ، ٦١) خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤تمـوز ، جـ٦ ، (بغـداد ١٩٨٩)، ص٣٣١ . صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، ص٨٦.

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، مخطوط جـ١ ، ص ٧١.

[3] حسن العلوي، عبد الكريم قاسم، لندن ١٩٨٣، ص٢٩.

تشكيل وزارة دستورية واجراء انتخابات حرة ثم تقرر السلطة التشريعية نفي الملك واعلان الجمهورية فيما ايد آخرون ومنهم كامل الجادرجي قتله [١].

وكان مقررا ان يغادر (الثلاثة الكبار) بغداد في صباح الرابع عشر من تموز الى تركيا لحضور اجتماعات ميثاق بغداد. لكن هجوم الثوار على قصر الرحاب باغت كلا من الملك وولي عهده . وكان عبد السلام عارف قد امر الرئيس الاول منذر سليم من اللواء العشرين ان يتوجه على رأس سريته الى قصر الرحاب وان يحتل القصر ويلقي القبض عليهما .

وصلت السرية القصر قبل السادسة صباحا واخذت مواقعها بالقرب منه وحوله وقطعت المرور من والى بغداد ووضعت حراسة مشددة على جسر الخير والطريق المؤدي الى قصر الزهور وفي الوقت نفسه اتصل بالقصر الملازم فالح زكي حنظل من ضباط الحرس الملكي واخبر المسؤولين ان اللواء العشرين قد سيطر على بغداد وان انقلابا قد وقع. اما سرية الرئيس الاول منذر سليم فقد امتدت على طول رصيف الشارع المحاذي للقصر وصوبت بنادقها نحو القصر ووضع رشاش (برن) امام الباب النظامي . وفي حوالي السادسة والربع فتح الحرس الملكي النار على المهاجمين فرد المهاجمون بفتح النار باتجاه القصر . وتكلم عبد الاله مع العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي وطلب منه ان يكسب اكبر وقت ممكن ليتسنى له الاتصال بالقوات الموالية . فيما طلب المهاجمون النجدة من عبد السلام عارف الذي كان في دار الاذاعة وكانت ذخيرتهم غير كافية بسبب المقاومة الشديدة التي واجهوها. فأذاع عبد السلام نداء الى الشعب يطلب فيه التوجه الى قصر الرحاب للقضاء على عبد الاله. وجرت اتصالات مع عبد الرحمن عارف آمر كتيبة مدرعات فيصل في معسكر الوشاش القريب من القصر فاسرع بارسال النجدات ووصل عدد من الضباط من دورة مدرسة المشاة في المعسكر لنجدة رفاقهم ومعهم كميات من الذخيرة والسلاح بما في ذلك مدفع مضاد للدروع عيار١٠٦ وحوالي ٦٠ ضابط صف.

---

[١] يذكر فاضل حسين ان الجادرجي سأل عندما سئل عن مصير الملك عن عدد الاغنام التي تذبح في بغداد في اليوم الواحد فقيل له (٤٥) الف فقال ليكن مايذبح يوم الثورة (٤٥) الف وواحد ويعني بالواحد الملك فيصل الثاني، سقوط النظام الملكي في العراق ، (بغداد ١٩٨٦) ، ص٥٧ ، مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٨٥.

ولما اشتدت نيران المهاجمين امر عبد الاله آمر الحرس بايقاف الرمي ودخل الضابطان محمد علي سعيد وعبد الحميد السراج وعدد من ضباط الصف حديقة القصر من بابه الجانبي واطلق الرئيس عبد الستار سبع العبوسي احد ضباط دورة المشاة ثلاث قنابل من مدفعه باتجاه القصر ، فاندلعت النار في الطابق العلوي منه وكان الملازم ثابت يونس مرافق الملك قد وضع حضيرة من جنوده في مدخل المطبخ وامرهم برمي الضباط المهاجمين عند دخولهم القصر للتفاوض، فطلب المهاجمون منه ان يخرج الملك وولي العهد ليسلما نفسيهما فاخبرهم ان الملك والامير عبد الاله غير موجودين في القصر. وفقد طه البامرني آمر الحرس الملكي قدرته في السيطرة على الموقف وتيقن ان كفة الثوار هي الراجحة فاصدر اوامره- بطلب من الثوار- الى قوات الحرس بوجوب التسليم فتم ذلك. ولم يعد امام الملك وولي العهد سوى التسليم فخرجت العائلة يسير خلفها الملك وولي العهد، فطلب منهم الثوار السير عبر حديقة القصر والخروج الى الباب الرئيس لنقلهم الى وزارة الدفاع بالسيارات العسكرية وكان الثوار يحيطون بهم بشكل نصف دائرة.

في تلك الأثناء خرج عبد الستار سبع العبوسي من القصر بعد ان بحث عنهم في ارجائه حاملا غدارته . وفجأة سمع الجميع صوت اطلاق نار لم يعرف مصدره اصاب الملازم مصطفى عبد الله احد الثوار فارتبك المهاجمون وظنوا انهم وقعوا في كمين واطلق عبد الستار رصاصه بصورة لاارادية على العائلة المالكة ثم توالى اطلاق رصاص المهاجمين فسقط الملك وولي العهد عبد الاله ووالدته نفيسة وابنتها الاميرة عابدية قتلى وقتل طباخ تركي واحد الخدم وقتل ايضا مرافق الملك ثابت يونس وجرحت الاميرة هيام ابنة أمير ربيعة (في الكوت) زوج عبد الاله مع الخادمة رازقية وجرح من الضباط الثوار كل من النقيب عبد الحميد السراج والنقيب مصطفى عبد الله[1]

برر عبد الستار سبع العبوسي لاحقا اقدامه على قتل العائلة المالكة بانه كان في ذهنه احداث سنة ١٩٤١ حيث اعدم العقداء الاربعة ومحمد يونس السبعاوي فاراد

---

[1] فالح زكي حنظل، اسرار مقتل العائلة المالكة في العراق ١٤تموز ١٩٥٨ ، (بيروت ١٩٧١). ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز ص٢٠٦ . وقد قام العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين باستجواب العديد ممن شاركوا في تلك الاحداث وثبت اقوالهم في موسوعة ١٤تموز رقم (٧) ص٩ وما بعدها .

منع تكرار المأساة اذا ما هرب عبد الاله وعاد ليشنق الضباط الثـوار. وفيمـا يلـي التقرير الذي قدمه العبوسي حول الموضوع :

أقسم بالله العظيم وبرسوله الكريم بان كل كلمة في هـذا التقريـر صحيحـة ودقيقة وقد توخيت من هذا التقرير ان اذكر دوري والاشخاص الذين صادفتهم خـلال اعمالي في الهجوم ويجوز ان يكون هنالك بعض الاشخاص الذين قاموا باعمال اخرى لم اصادفهم في طريقي لذلك اقترح ان يكتب كل شخص دوره لكي تكون القصة كاملة.

كنت آمرا لدورة تدريب المشاة الاساسية في مدرسة المشاة وكـان موجـود دورتي (١٨) ضابطا و(٦٨) ضابط صف وكانوا منتخبيـن مـن وحـدات الجيـش المختلفة. كان وقت التدريب مبكرا حيث تبدأ ساعة التدريب الاولى بالساعة السادسـة صباحا وقد كنت ضابط خفر ليوم ١٩٥٨/٧/١٣ . وفي صبـاح يـوم ١٩٥٨/٧/١٤ حوالي الساعة الخامسة والنصف حضر احد الضباط المعلمين واخبرني بوجود انقلاب في بغداد. امرت بجمع الدورة ضباطا وضباط صف وطلبت منهم ان يتسلموا البنـادق العائدة لهم رغم ان التدريب في ذلك اليوم كان تدريبا على العصـا . وقبـل السـاعة السادسة سمعت اصوات رمي مستمر من ناحية قصر الرحاب واخبرت الرئيس حميـد السراج والرئيس محمد علي سعيد وطلبت رأيهم ورأي الضباط التلاميذ الباقين حـول مساعدة القوة القائمة بالهجوم على القصر فاخبرا ضباط الدورة بالموضوع لمعرفـة رأيهم ومقدار تأييدهم للثورة بحضوري فايد الضباط كافة عدا ضـابط واحـد وهـو الملازم فالح زكي وطلبت منهم تسلم غدارات استرلنك واخبرتهم بانني ساذهب مـع الرئيس محمد علي سعيد الى قصر الرحاب لمعرفة احتياج القوة القائمة بالـهجوم . وعند وصولنا شاهدنا جنودا ممددين على الرصيف وقسم منهم امام السياج المحـاذي للرصيف وكانوا منبطحين من الباب الوسط للقصر حتى الجهة الغربية من بغـداد الا انني لم اعرف كافة مواضع القوة في المحال الاخرى فسألت الجنود المنبطحين عـن احتياجهم لانني لم اشاهد معهم ضابطا. فقالوا (باننا نحتاج الى عتاد لان عتادنا علـى وشك النفاد) هذا حسب قول الجنود فاستصحبت معي احـد نـواب الضبـاط الذيـن صادفتهم بسيارتي حمل كبيرة. وعند وصولي المدرسـة كسـرت مسـتودع ضـابط الاعاشة الخاص بالعتاد لعدم وجود المفتاح لدي وطلبت من ضباط صف دورة المشـاة اخراج عتاد ١٠٦ملم وتحميل مدفع ١٠٦ملم في احدى سيارات الجيب باقصى سرعة

ممكنة لضيق الوقت كما طلبت من ضباط صف آخرين اخـراج عتـاد الغـدارات اولا وتهيئة عشرة مخازن مملوءة فورا واخراج بقية العتاد للبنادق.

تناولت الغدارة المرقمة ٥٣٨٤ من مشجب جناح ضباط الصف كمـا تسـلمت ثلاثة مخازن مملوءة وسلمت (٣) غدارات لضباط الصف كانوا بقربي وتوجهت الـى رحبة المدافع بعد ان القيت كلمة قصيرة في ضباط صف الدورة بغية تشجيعهم علـى القيام بعمل فعال وطلبت من الرئيس سامي مجيد ان يشرف على العتاد وعلى اركـاب ضباط الصف وارسالهم وركبت في سيارة اللندروفر مع المدفع ١٠٦ ملم مع ضبـاط صف عدد (٢) وثلاثة ضباط صف حاملي غدارات واربع طلقات ١٠٦ ملمترا وتقدمنا باقصى سرعة وعند وصولنا الى الرحاب وضعنا المدفع على الرصيف مقابل البـاب الرئيسية يسار الجنود الممتدين على الرصيف ووضعنا الاربع اطلاقات التـي معنـا بجانب المدفع. كنت اسمع اصوات الرمي من جهات مختلفة مما اضطر ضباط صفـي الى الامتداد على الشارع المبلط العام كما تراجع الجنود الى نفس المحل وقدطلبت من ضباط صفي ان يملأ احدهم المدفع فلم اسمع الا صياحهم (سيدي امتد لاتموت) وظلوا في اماكنهم فاضطررت الى ان أخرج إحدى الاطلاقات بنفسي من غلافها وتحولت الى الجهة اليسرى بغية الرمي وكانت امنيتي الوحيدة ان اكمل رمي الاطلاقة ثـم بعدهـا مرحبا بالموت لكثرة ما كنت اسمعه من دوي الرصاص فصوبت على الطابق العلـوي ورميت الاطلاقة فاختفى القصر كله عن انظاري لكثرة الغبار والدخان. وقـد مـلأت اطلاقة ثانية فورا بالاستفادة من ذلك وانتظرت لحظة فشاهدت الرئيس ثابت يونـس يخرج من الباب وبيده علامة بيضاء محاولا التقدم نحو جنودنا فتناولت الغدارة التـي اندثرت في التراب ووجهتها نحوه وطلبت منه ان يقف والا كان الموت جزاءه وقلـت له انني لااريد منك ان تستسلم بل أريد استسلام القوة كلها وانني امرك بالرجوع فورا لانني كنت اخشى ان يؤثر على الجنود القريبين مني فرجع فورا الى الداخل وعـدت الى مدفعي ووجهت الى الطابق العلوي ايضا ورميت الاطلاقة الثانية وملأت الثالثـة فورا فشاهدت بعدها العقيد طه البامرني وخلفه آمر اللواء يخرج من الباب الوسـطية ويصيح اننا مستعدين للتسليم فقلت له نحن حاضرين لاستلامكم فعـاد الـى الداخـل ليجلب الجنود وقد انتظرت بعض الوقت وظننت انه لم يكن جادا فـي قولـه فرميـت الاطلاقة الثالثة على الطابق الاسفل وملأت الاطلاقة الرابعة وعولت ان لا ارميها لانها الأخيرة وانتظرت وبعد قليل شاهدت من ناحية اليسار العقيد طه البامرني وخلفه رتـل

من الجنود يحملون اسلحتهم بوضع افقي وكانوا يسيرون علـــى الشـــارع المحـــاذي لسور الرحاب فاخذت غدارتي واثنين من ضباط صفي وسرت باتجاههم فطلبت مـــن آمر اللواء ان ينزع مسدسه واخذت منه العتاد وطلبت من الجنود ان يلقوا بســـلاحهم وعتادهم على الارض فورا ويتجمعوا بالقرب من السور المحـــاذي للجدار واخرجـــت ثمانية جنود منهم وطلبت منهم ان يجمعوا العتاد في قطع القماش الكبيرة التي كـــانوا يحملونها وبعد ذلك طلبت من ضباط صفي ان يأخذوا هؤلاء ويوزعوا العتـــاد علـــى ســـرية المشاة القريبة منا والتي اتت الى الرحاب لاحتلاله وطلبت من باقي الجنـــود ان يتحركـــوا الى الحديقة المحاذية للشارع العام ووضعت عليهم بعض الجنود حرسـا عليهم وفي هذا الاثناء شاهدت مدرعتين تتقدم على الشارع المحاذي للسور باتجـــاه الباب فطلبت من احدى المدرعتين ان تدخل من باب السور وتقوم بالرمي ثم تتقـــدم بغية الاستتار خلفها وعند وصول المدرعة الى الباب الخلفية تأكدنا بان الرمـــي قـد انقطع من الداخل فتقدمت الى الباب الداخلية فشاهدت الرئيس ثابت يونس وسألته عن الملك وعبد الاله فاقسم لي بانه لايعلم شيئا عنهما وكنت متأكدا بانه كاذب في قســـمه وفي هذا الاثناء شاهدت الرئيس سامي مجيد ومحمد علي ســـعيد والرئيـــس حميـــد السراج والرئيس عبد الله الحديثي والرئيس مصطفى عبد الله والمـــلازم الاول عبـــد الكريم رفعت والملازم الاول حبيب شهاب فدخل بعضهم الـــى داخـــل القصـــر وكـــان لوجودهم اثر كبير في تقوية معنوياتنا وقد عدت الى الباب الرئيسية لاني كنت اشـــعر بوجود خدعة تدبر ضدنا وبينما كنت اسير وإذا بأحدهم يصيح (جو. جو. جو) فالتفت فجأة الى الخلف فشاهدت عبد الاله والى يساره امرأة عجوز تلبـــس نظـــارة والـــى يسارها الملك وكان يمين عبد الاله والى الخلف امرأة تلبس فستانا اخضـــر وكـــانت بيضاء تميل الى السمرة وشعرها اصفر وكان خلفهم عدد من حاشيتهم وخلفهم بعض الضباط وبينما تقربوا مني سمعت اطلاقات نارية اتجاهي فاجبت عليها بالمثل بصـورة غير ارادية وعلى اثر ذلك سقط عبد الاله والملك والامـــرأة العجـــوز علـــى الارض وطلبت من العقيد البامرني ان يتقدم معي للذهاب الى فوج الحرس الملكي في قصـــر الزهور فاخبرني بانه توجد ثلاث سرايا بكامل اعتدتـــها واسـلحتها وآلياتـــها فمـــن المستحسن ان تسمح لي ان اتصل بالمساعد لكي يســـتلم الاسـلحة والاعتـــدة لكـــي لاتحدث مذبحة فوافقت على ذلك بعد ان هددته بالقتل اذا امر عكس ذلك فاقسم بشرفه العسكري بانه سيعمل لمساعدتنا فاتصل بالمساعد من غرفة حـــرس الرحـــاب فـــاخذ

المساعد بتسليم السرايا والاسلحة والعتاد ثم طلبت منه ان يصعد بسيارة اللاندروفـــر ثم صادفت المقدم العمري وزودني بمدرعتين وكان الملازم الثاني الاحتيـــاط محمـــد جواد غصيبة يرافق هذه المدرعات ووعدني بارسال غيرها خلفي بعد حركتنا وركبـت سيارة اللاندروفر في الخلف مع بعض ضباط الصف حاملي الغدارات ووجهت غدارتي صوب العقيد طه وتقدمنا الى قصر الزهور وخلفي إحدى المدرعـــات وأعتقـد بـأن المدرعة الثانية ذهبت من الشارع الثاني المؤدي الى الفـــوج وعنـد وصولنـا الـى منتصف الطريق شاهدت احدى الدبابات قد عقبت المدرعة فطلبت من سائق ســـيارة اللاندروفر ان يقف حتى تصل الدبابة . اجتازت الدبابة المدرعة حتى وصلـــت امـام المدرعة ووقفت على مسافة ٥٠يارد من سيارتي فاستغربت من وقوفها ونزلت مــن السيارة لارى السبب فشاهدت ضابطا برتبة رئيس اول في الدبابة فسألته عــن عـدم تقدمه فهمس في اذني عند صعودي الدبابة بانه ليس عنده عتاد وانه ينتظر وصـــول العتاد الآن . فقلت له تقدم (للهيبة) وتقدمت بسيارتي وعقبتني الدبابة والمدرعة وعند وصولنا الى مسافة ١٠٠يارد شاهدت حرس قصر الزهور يصوبون بنادقــهم نحونـا فاقترح العقيد ان يترجل هو بنفسه اليهم وكنت اسير على مسافة عشر ياردات منـــه فاخذ يصفر اليهم ويطلب منهم القاء سلاحهم فتقدمت مع ضبـــاط الصـــف وجــردت الحرس من اسلحتهم وعتادهم وابدلتهم بحرس من ضباط صف مدرسة المشـــاة ثـم دخلت الفوج بعد ان دخلت امامي الدبابة . واستلمت المشاجب ومفاتيحها ووضعـــت جماعة حرس عليها وبعد قليل حضر العقيد نوري الراوي آمر اللواء الجديد وسـلمته المفاتيح والفوج ورجعت الى المدرسة ثم الى الاذاعة واخبرت العقيـد عبـد السـلام محمد عارف بما حدث فاجابني (عافرم زين سويت) .

وفي الختام اود ان اضيف بان ضباط وضباط صف دورة تدريب المشاة كـــان لهم اثر كبير في انجاح الهجوم على الرحاب واستسلام لواء الحرس.

التوقيع

م . اول .

عبد الستار العبوسي[١]

---

[١] مجلة صوت اللواء ، العدد ٢٥ ، نقلا عن صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤تمـــوز ، ص١٠٥ وموسوعة ١٤ تموز، جــ١ ، ص٤٢-٤٧.

وضعت جثث افراد العائلة المالكة في سيارة تابعة للقصر (الرحاب الذي أطلق عليه بعد الثورة اسم قصر النهاية) لنقلها الى وزارة الدفاع ولكن الجماهير الثائرة اعترضت السيارة وسحبت منها جثة عبد الاله وسحلتها في شوارع بغداد . ثم علقت اولا على شرفة بناية تطل على جسر الشهداء ثم سحبت من هناك لتعلق امام باب وزارة الدفاع[1] ، ثأرا لشهداء انتفاضة ١٩٤١ الذين علقت جثثهم في المكان نفسه بينما دفنت جثة الملك في المقبرة الملكية* وتم نقل الاميرة هيام زوجة عبد الاله والخادمة الى المستشفى الجمهوري حيث اعطيتا العلاج وتم انقاذهما.

قالت الأميرة هيام: حوالي الساعة الخامسة صباحا رن التلفون في غرفتنا (الأمير عبد الاله وأنا) صحوت من النوم وأخذ الامير يتكلم مع ضابط فلاحظت ان الامير ارتبك واصفر وجهه وجلس على كرسي وأخذ يدخن ورد على الضابط سأتصل وأرى ماذا يجب ان نعمل.

سألته ماذا حدث فصاح بأعلى صوته علي وقال: انقلاب. تستطرد الاميرة هيام بسرد القصة وتقول ضربت على خدي وقلت يبو، نظرت من الشباك لم أجد احدا يتقدم نحونا، الامير استمر يدخن سيجارة جديدة كلما انتهت السيجارة القديمة.

ذهب الامير عبد الاله إلى اخته الاميرة عابدية أخته الكبيرة تبعته أنا وأخذ يكلمها بالتركية وحدث جدل بينهما لم أفهمه اخذت ابكي من شدة تأثري، مرت فترة هدوء بدأنا نسمع أصوات الاطلاقات والرمي نحونا ثم سقطت قنبلة مدفع.

طلب ضابط من الحرس مواجهة الامير عبد الاله ولكنه قال دعه ينتظر، اشتد الرمي مرت اطلاقة فوق رأس الملك، قتلت إحدى العبدات داخل القصر ثم سقطت القنبلة الثانية، حصل دخان كثيف غطى الطابق العلوي، نزلت العائلة المالكة من الطابق العلوي إلى الطابق التحتاني ومن هناك ذهبوا إلى مشتمل الخدم. جاء ضابط من الحرس علينا ووجه كلامه إلى الملك قائلا:

---

[1] موسى حبيب، ثورة ١٤تموز ص١١٣

* تشير بعض المعلومات مصادرها عراقية وبريطانية غير مؤكدة ان الملك جرح جرحا بليغا وانه لم يمت في الحال وجرت محاولات لاسعافه دون جدوى فمات بالمستشفى ودفن في المقبرة الملكية بصورة سرية.

سيدي عندي سيارة حاضرة في الباب الخلفي للقصر وأقــدر ان اوصلــك إلــى المطار، رفض الامير عبد الاله هذا العرض وقال ركوب الملــك فــي الســيارة بعــد خروجه من القصر يعطيهم حجة لقتله فرد الضابط سيدي شـــنو يقتلــوه الوضعيــة ستكون إبادة العائلة ابادة تامة إذا ظلينا على هذه الحال.

سقطت قنبلة أخرى فقال الامير عبد الاله اطلعوا كلنا فكان الخروج على الترتيب التالي: الملك فيصل والاميرة عابدية والملكة نفيسة أم الامير عبد الاله تحمل قــرآن بيدها ثم الامير عبد الاله ثم أنا (المقصود الاميرة هيام) وتبعنا بقية الخدم.

خرجنا جميعا من مشتمل الخدم، مسكني من يدي أحد الاتباع المسمى عـــلاوي والذي كان يجمع الكرات في زمن الملك غازي وقال ســيدتي تريثــي تريثــوا ويــن رايحين، تأخرت شوية وجهت صلية رشاش نحونا فسقطت على وجهي حيث أصبــت في رجلي، واخذت الخادمة الاثورية تصيح بأعلى صوتها قتلوهم قتلوهم، فصحت بها اسكتي اش فصاحت بأعلى صوتها يبو قتلوهم في هذه الأثناء رمى عســكري صليــة نحونا وقال هذا اللي كنتم تريدونها يا خونة ووجه كلامه إلى عبد الاله قائلا لــه يــا خائن.

أصبحت بين الغيبوبة والنوم، سألني أحد العسكريين أنت منو فرددت عليه أنـــا سعاد نافع أي أنني ابدلت اسمي للتخلص من القتل ودخلت في غيبوبة وشعرت انـــهم سحلوني ووضعوني بين النساء وبعدئذ اركبت في سيارة بحراسة جنديين الأول كــان متحمس ضدنا والثاني كردي ساكت وعندما وصلت السيارة التي كانت تســير ببطــئ لشدة الازدحام بالقرب من تمثال الملك فيصل اوقفت السيارة عـــدة مــرات ويســأل السائق عني فيرد عليهم صاحب السيارة انها خادمة تشتغل عنـــد العائلــة المالكــة واصيبت بطلق ناري ونريد ان ننقلها إلى المستشفى. سمعت أصوات تقول إســحلوها وكان الناس يحملون سعف النخيل ولكن الجندي الكردي كان يردد التوبة اســتغفر الله بابا هذه خطية وين الرحمة وأخيرا ادخلت المستشفى باسم سعاد نافع وهي قريبتـــي وزوجة المحامي ناجي جواد الساعاتي وأخرجتني امي بنفس اليوم من المستشفى إلى دارها.

أما الشريف حسين بن علي وهومن ابناء الاسرة الهاشمية والمعروف بـــالاتزان ونقد التصرفات غير القانونية والسياسات التي كان يتبعها ولي العهد ونوري الســعيد فكان يسكن في قصر الاميرة راجحة المجاور لقصر الرحاب في شارع الاميرات مـــع

زوجه الاميرة بديعة شقيقة عبد الاله ، واولاده الثلاثة وقد تم نقلهم جميعا بمساعدة جار لهم هو المهندس عبد القادر رانية الى السفارة السعودية حيث تم نقلهم الى القاهرة[1] لاحقا.

ويذكر محمد اوغلو رئيس طباخي البلاط وهو من اصول تركية "عندما هجم الجنود والضباط كنا مستيقظين لعلمنا بنية الملك والوصي السفر في ذلك اليوم إلى استانبول وقد رأينا الجنود وهم في عدة الحرب يحتلون القصر. فتعلقت الاميرات بالملك فيصل الثاني ورفضن السماح له بالخروج وقلن فليخرج عبد الاله وحده، لكن عبد الاله قال إنهم يريدوننا نحن الاثنين وبعد الالحاح والصراخ والبكاء قرر الملك الخروج مع الوصي عندها استوقفته إحدى الاميرات وركضت وبيدها القرآن. أخذه منها وقبله ثم وضعه فوق رأسه وطلبت منه ان يتقدم إلى المهاجمين. راحت النساء يتضرعن بالدعاء ويولولن بالبكاء وما هي إلا لحظات حتى سمعنا صوت الرصاص وتوغل الضباط والجنود داخل القصر وعزلوا نساء العائلة المالكة وأدخلونا نحن الخدم إلى المطبخ ثم جاءنا أحد الضباط وطلب منا ان نذهب إلى بيوتنا لأن الثورة ليست ضدنا وانما هي ضد الملك والوصي ونوري السعيد. فخرجنا ومررنا بجثة الملك والوصي وهما ممددتان، غصت وحدي بين الناس والمتظاهرين في شوارع بغداد ورأيت الناس يسحلون جثة قيل إنها لصباح نجل نوري السعيد وأشلاء قيل إنها للوصي"[2]

أما العقيد طه البامرني آمر فوج الحرس الملكي فيذكر "بعد حدوث الرمي على قصر الرحاب أخبرني النقيب سالم رشيد رئيس الخفر بأن الامير عبد الاله يطلب حضوري في قصر الرحاب حالا. وبعد ذهابي إلى القصر حضر الامير مرتديا البجامة وباديا عليه التعب والخوف فأديت له التحية العسكرية ثم حضر الملك وكان مرتديا السروال والقميص ولم الاحظ عليه علائم الخوف فأديت له التحية العسكرية أيضا ثم قال ان الامير عبد الاله أمر بعدم الرمي إلا بأمر منه وطلب منه ان يذهب ويلتقي بضباط الثورة ويقنعهم بحضور بعضهم إلى القصر للتفاهم" وقال "كنت واقفا بجانب إحدى المدرعات فشاهدت خروج العائلة المالكة من الباب الخلفي أو من باب الوسط

---

[1] خليل ابراهيم حسين موسوعة ١٤ تموز (٧) ص٧٦ ، محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب (بغداد ١٩٨٩) ص١٧٢

[2] صحيفة الحياة (لندن ١٤/ ٧/ ٢٠٠١).

كان الملك والامير عبد الاله يسيران وكان سيرهم باتجاه الباب النظـامي ويقصـدون الخروج إلى حيث يريدهم ضباط الثورة وعند وصول الموكب إلى جانب حوض المـاء في وسط الساحة بمسافة ٣٠-٤٠ ياردة من المدرعة فتحت المدرعة النـار عليـهم بصلية طويلة فسقط الجميع على الأرض ولاحظت إحدى النساء تتألم من جراحها أما الملك والامير وبقية النساء فقد تم القضاء عليهم حالا"[١]

السيطرة على معسكر الرشيد

كان نجاح الثورة مرهونا بالسيطرة على معسكر الرشيد الـذي يعـد القـوة الضاربة التي يعتمد عليها الحكم الملكي. وكان يقيم فيه الفريق محمد رفيق عـارف رئيس اركان الجيش وهو من رجال ذلك العهد البارزين. وضعت خطة الاستيلاء علـى المعسكر يوم ١٠تموز وانيطت مهمة تنفيذها بالرئيس الاول الركـن جاسـم كـاظم العزاوي والرئيس الاول الركن عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الاول الركن ابراهيـم جاسم التكريتي. بدأ بتنفيذ الخطة الساعة الرابعة صباحا بعـد ان وصلـت الاشـارة المتفق عليها والتي تسلمها كل من الرئيس الاول الركن ابراهيـم جاسـم التكريتـي والملازم حردان عبد الغفار التكريتي من العقيد عبد اللطيف الدراجي آمر الفوج الاول من اللواء العشرين . وفور وصولهما اتجه الرائد الركن جاسم العزاوي مع المـلازم احمد أبو الجبن والملازم علاء الجنابي لاعتقال رئيس اركان الجيـش فتـم تطويـق منزله بعد ان تمت السيطرة على الحرس المكلف بحمايته وطلـب منـه بعـد ذلـك الاستسلام ففعل ذلك دون مقاومة ووضع في معتقل خاص.

ثم توجه رجال الثورة نحو باب المعسكر الرئيس لمنع دخول اي كـان عـدا الضباط الاحرار فامكن السيطرة عليه بوضع سيارة في مدخله ثم التحـق بالمعسـكر العقيد المهندس رجب عبد المجيد بعد سماعه بالثورة وتجمعت الدبابات والقى بعـض الضباط الاحرار كلمات وطنية حماسية ثم توجهت الدبابات بسرعة الى مركـز قـوة الشرطة السيارة حيث كانت الحكومة تحتفظ بقوة من الشرطة معدة للقتال مكونة مـن ٣٥٠٠ شرطي مزودين باحدث الاسلحة لقمع التظاهرات والاضطرابات الداخلية . وقد استطاعت القوة المهاجمة الاستيلاء على مقر قوة الشرطة وارسلت قوة اخرى الـى

---

[١] اقتباسا عن صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز .

مبنى السفارة الامريكية القريبة من معسكر الرشيد لضمان عدم التجاء احد مثل نوري السعيد او غيره اليها وحماية السفارة من اي غضب شعبي قد يتخذ حجة للتدخل ضد الثورة[1]

السيطرة على معسكر الوشاش

كان الضباط الاحرار من ثكنة كتيبة المدفعية ١٢ في معسكر الوشاش القريب من قصر الرحاب على علم بالثورة ولذلك هيأوا انفسهم للحضور مبكرين الى المعسكر حال سماعهم الاذاعة صباح يوم ١٤تموز . وحينما وصل العقيد الركن محسن حسين الحبيب وجد العقيد عبد الرحمن عارف آمر كتيبة مدرعات الملك فيصل قد سبقه حيث ابلغه شقيقه عبد السلام بالتنفيذ وتمت السيطرة على المعسكر ومراقبة قطعات الحرس الملكي وتقديم المساعدة للمهاجمين على قصر الرحاب[2]

موقف القطعات العسكرية خارج بغداد

تباينت مواقف القطعات العسكرية خارج بغداد صباح يوم الثورة. فالقطعات التي كان لها علم بالثورة والتي تضم عددا من الضباط الاحرار ، اسرعت لاعلان تأييدها منذ الساعات الاولى . اما تلك التي لم يكن لها علم بموعد الثورة فقد ترددت في اعلان ولائها خاصة بعد انتشار خبر هرب نوري السعيد. وقد قام الضباط الاحرار بدور فاعل في عرقلة تنفيذ الاوامر التي اصدرها بعض قواد القطعات خارج بغداد وامراء التشكيلات بالقضاء على الثورة.

ففي الموصل قام الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ، آمر لواء المشاة الخامس بالسيطرة على الموقف واعلن تأييده للثورة . وقامت تظاهرات شعبية في المدينة وخطب فيها محمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي احد اقطاب جبهة الاتحاد الوطني. وكان قد احيط علما بالثورة ودعي للاشتراك فيها فطلب منه الحضور الى بغداد وتم تأمين الحماية له ولكل من عبد الجبار الجومرد وغربي الحاج احمد من قبل ناظم الطبقجلي للسفر الى بغداد عصر يوم الثورة للالتحاق بوظائفهم الجديدة. .

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز ، ص١٤٣، محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في العراق ، (بغداد ١٩٨٣) ، ص٤٦٥ .

[2] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص١٠٠

ويذكر غربي الحاج أحمد إنه لاحظ خلال السفر "ان الجومرد كان متوجسا خيفة من العسكريين الذين قاموا بالثورة وكنت أشاركه هذا الرأي لأننا لا نعرف عنهم وعن شخصياتهم ومعتقداتهم شيئا في حين كان محمد حديد متفائلا ومنطلقا وكأنه يعرفهم منذ زمن طويل"[١]

وفي اربيل سيطر العقيد الركن خليل سعيد آمر اللواء الثالث على المدينة ووضع جميع وحدات موقع اربيل تحت سيطرته واعلن تأييده للثورة واستطاع اقناع آمر حامية راوندوز ، المقدم الركن سعيد قطان لاسناد الثورة ، واتصل بالمتصرف خالد النقشبندي للحضور الى المعسكر للمداولة بشأن تأييد الثورة[٢]

اما في كركوك حيث مقر الفرقة الثانية فان قائدها الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر لم يعلن تأييده للثورة. بل اصدر تعليماته بالزحف على بغداد خلال اربع ساعات فوجه الانذار التالي : " يتهيأ اللواء الرابع للحركة خلال اربع ساعات لاغراض الامن الداخلي "

الزعيم الركن قائد الفرقة الثانية

ثم أتبعه بالأمر الانذاري الاتي :-

من الفرقة الثانية الى الفوج الثاني اللواء الثالث لواء التدريب الرابع ١٤تموز ١٩٥٨

يتهيأ الفوج الثاني اللواء الثالث للحركة خلال ساعة من صدور الامر اليه للقيام بواجبات الامن في داخل مدينة كركوك مع سرية مرتبة من الفوج الثالث لواء التدريب الرابع

الزعيم الركن قائد الفرقة الثانية

وقد أدى هذا الموقف الى تردد خالد النقشبندي متصرف اربيل الذي عين عضوا في مجلس السيادة في الذهاب الى بغداد. لكن فعاليات الضباط الاحرار في الفرقة افشلت خطة القائد خاصة بعد ان علم عبد الوهاب شاكر بتأييد موقع اربيل

---

(١) عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد، ص٣١١.

(٢) صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤تموز ص١٠٩، مذكرة خليل سعيد في موسوعة ١٤تموز (٦)، ص٣٧٩

والموصل وحامية راوندوز وبعض قطعات معسكر كركوك للثورة. ثـم اتصـل امـير اللواء الركن مزهر الشاوي معاون رئيس اركان الجيش بعد الثورة من وزارة الدفـاع به واخبره ان امراء وثوار الجيش مجتمعون في وزارة الدفاع ومؤيدون للحركــة . وان عليه تسليم قيادة الفرقة لاقدم ضابط ومغادرة كركوك لتسـلم منصبـه الجديـد متصرفا للواء الحلة ثم كلف عبد السلام عارف الزعيم الركن عبد العزيـز العقيلـي بتسلم قيادة الفرقة لحين التحاق الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الجديد الذي وصل كركوك في اليوم التالي وتمت السيطرة على الفرقة[1]

وفي الحبانية سيطر المقدم الركن الطيار عارف عبد الـرزاق علـى القـاعدة الجوية وتم تعيينه آمرا لها وتمت السيطرة على معسكر الحبانيــة . وكـان الثـوار يخشون وهم على حق ان ينزل البريطانيون قطعاتهم في الحبانية لذلك تـم تطويـق القاعدة البريطانية في معسكر سن الذبان وتجريد القوات البريطانية من اسلحتها دون مقاومة ثم عينت حكومة الثورة الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد قـائدا للفرقـة الرابعة المدرعة ومقرها الحبانية صباح يوم الثورة ، فالتحق بمنصبـه مسـاء يـوم ١٥تموز وتمت السيطرة على الموقف وارسلت تعزيزات للفرقة لمواجهة اي هجـوم محتمل[2]

وفي بعقوبة قام الرئيس قاسم احمد الجنابي آمر سرية الهندسة الثانية حـال اجتياز اللواء العشرين المدينة باعتقال اللواء الركن غازي الداغستاني وكبار ضبـاط الفرقة الثالثة وتمت السيطرة على المدينة[3]

اما في المسيب حيث كانت خطة أمن بغداد تقضي وجود قوة احتياطيـة مـن الجيش فيها لمواجهة اي تحرك معارض او اضطراب في بغداد.وكانت هذه القوة تضم اللواء الاول المسلح تسليحا جيدا ووضع تحت قيادة الزعيم الركن وفيق عارف شقيق رئيس اركان الجيش. ونظرا لاهمية هذا اللواء فقد سبق ان ارسل الثوار صباح يـوم ١٣تموز العقيد احمد حسن البكر الى هناك لتبليغ الضباط الأحرار في اللواء بموعـد

---

[1] صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤تموز ص١١٠-١١٨، اقوال خليـل سـعيد فـي موسـوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٧٢.

[2] الذاكرة التاريخية لثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ، (بغداد ١٩٨٧) ص٧٤ وموسـوعة ١٤تمـوز (٧) ص١٦٦.

[3] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز ، ص١٢١، موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٨٠.

الثورة. وما ان اعلنت الثورة حتى سيطر الضباط الاحرار على اللواء واعتقلوا آمـره الذي أبدى ترددا في أول الأمر لاعتقاده بان ما سمعه في الراديو كان موجـهـا مـن اذاعة خارجية فلم يتحرك. فتم تسفيره الى بغداد وحل محله في القيادة العقيد فـاضل عباس المهداوي ، لانه الاعلى رتبة بين الضباط. وفي اليوم الثاني (١٤ تموز) عـاد احمد حسن البكر الى المسيب وطلب الى الضباط الاستعداد للحركة الى بغداد للدفـاع عنها في حالة مهاجمتها من قوة معادية من خارج العراق[١]

وفي الديوانية حيث مقر الفرقة الاولى ، اصدر قائدها اللواء الركن عمر علـي الذي كان له دور في حرب فلسطين سنة١٩٤٨ ومن ابرز الضباط العراقيين ، حالمـا سمع بخبر الثورة اصدر امرا الى وحدات الفرقة كافة بالتهيؤ للحركة الى بغداد. وبعد ان تجمعت الوحدات خطب فيهم قائلا:

"أيها الضباط وضباط الصف والجنود الشجعان السـلام عليكـم ورحمـة الله وبركاته. لابد انكم سمعتم اذاعة بغداد. والحقيقة ان بعض الشيوعيين قـد اسـتولوا على الاذاعة وهم يريدون ان يقلبوا نظام الحكم الى الشيوعية الكـافرة الحـاقدة. ان واجبنا يحتم علينا كجيش مخلص الى صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ابن الرسـول صلى الله عليه وسلم وابن فاطمة الزهراء الطاهرة ، ان نسحق هؤلاء الخونة الكفـار وسوف تتحرك الفرقة الى بغداد للقضاء على الشيوعية" وختم خطابه بالهتاف بحيـاة الملك والجيش.

بعد ذلك استعدت الوحدات للحركة . وفي تلك الاثناء خرجـت تظـاهرة فـي الشارع الرئيس للمدينة قرب قيادة الفرقة تأييدا للثورة فارسل فصيلا لتفريقـها فتـم تفريقها بعد اطلاق النار في الهواء . وأرسل عمر علي سيارات فيها مكبرات صـوت تجوب الشوارع تعلن فشل الثورة وطلب من المواطنين عدم فتح محطة بغـداد التـي استولى عليها الشيوعيون.

ولكن القائد هبطت عزيمته حين اتصل بامر اللواء الخـامس عشـر الزعيـم الركن ناجي طالب ووجده مؤيدا للثورة . ثم حاول الاتصال بآمر اللـواء الاول فـي المسيب الزعيم الركن وفيق عارف ولكن وفيق عارف كان قد اعتقل ونقل الى بغـداد. وفي تلك الاثناء اجتمع الضباط الاحرار في الفرقة الاولى حوالـي السـاعة الواحـدة

---

[١] ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز ، ص٢٢٧، موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٦٠.

ظهرا واخذوا يسيطرون على الموقف واخذ عمر علي يتراجع عن موقفه بعد ان تأكد من قتل الملك وولي العهد واتصل به آمر اللواء الركن مزهر الشاوي من وزارة الدفاع وكلمه باسم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف واعطاه وعدا ان لايمسه سوء فغادر الديوانية عصر يوم الثورة متوجها الى بغداد حيث تم اعتقاله واحالته على التقاعد ثم حكم عليه لاحقا بالاعدام وخفف حكم الاعدام الى سبع سنوات سجن[١].

وأيد الثورة الزعيم الركن ناجي طالب آمر اللواء الخامس عشر في البصرة واتخذ اجراءات للمحافظة على منشآت النفط من التخريب والاستعداد لمواجهة أي تدخل اجنبي من منطقة الخليج العربي، او عبر حدود ايران . ثم غادر البصرة مساء ١٥تموز بعد تعيينه وزيرا[٢] للشؤون الاجتماعية.

التحاق عبد الكريم قاسم بالثورة في بغداد

كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يراقب الأمور من معسكر المنصور في ديالى . وكان متهيئا للزحف بلوائه التاسع عشر نحو بغداد. وما ان سمع صوت عبد السلام عارف من مذياع سيارته يتلو البيان الاول واطمأن الى نجاح الثورة والسيطرة على بغداد ، حتى اندفع على رأس اللواء الساعة السادسة فوصل بغداد قبل الظهر حيث توجه الى دار الاذاعة لمقابلة عبد السلام وتولي القيادة الفعلية للثورة . ثم انتقل الى وزارة الدفاع التي اقام فيها مقر قيادته وشرع بتنظيم الحكومة. وكان يرسل البيانات والمراسيم الى عبد السلام ليذيعها على الشعب . وبعد ان تسلم عبد السلام بيانين او ثلاثة غادر محطة الاذاعة والتحق بعبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع[٣] ، على أمل ان يشاركه في وضع الاسس السياسية والدستورية للنظام الجمهوري الجديد.

إن وصول عبد الكريم قاسم الى بغداد بعد ان أنجز عبد السلام مهمته الاساسية في تنفيذ الثورة ادى لاحقا الى ادعاء عبد السلام انه صاحب الفضل الاول

---

[١] موسوعة ١٤تموز (٦) ، ص٣٥٥، صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤تموز ، ص٨٥.

[٢] ناجي طالب، في موسوعة ١٤تموز (٦) ص٣٦٤.

[٣] مجيد خدوري، العراق الجمهوري ، ص٧١.

في تنفيذ الثورة ، وان دور عبد الكريم كان هامشيا ، الأمر الذي أدى الـــى حــدوث صراع خفي بين الاثنين فيما بعد.

الأسس السياسية والدستورية لجمهورية العراق

مجلس السيادة:

كانت المسألة العاجلة هي مسألة رئاسة الجمهورية واضفاء الشرعية علـــى المراسيم والبيانات الصادرة . وكان الاتفاق قد تم بين الضباط الاحرار قبـــل الثـورة على اعطاء صلاحيات رئاسة الجمهورية لمجلس ســيادة ، تحقيقــا لمبـدأ القيـادة الجماعية ومنعا لانفراد شخص واحد بالسلطة ولذلك صدر البيان الثاني بتوقيع القــائد العام للقوات المسلحة الوطنية بتأليف المجلس كالاتي :-   البيان رقم (٢)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة واستنادا الى ما جاء ببياننا المرقــم (١) والمؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق ١٤تموز ١٩٥٨ ، تم تأليف مجلس السيادة للدولة على الوجه التالي-:

١- الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسا
٢- السيد محمد مهدي كبه عضوا
٣- السيد خالد النقشبندي عضوا

بغداد في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليــوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨[١]

وأنيطت بالمجلس صلاحيات رئيس الجمهورية ، اذ نصت المادة العشرون من الدستور المؤقت الذي اصدرته حكومة الثورة على ان يتولـــى رئاســة الجمهوريــة مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين.

وكان تشكيل المجلس موضوع خلاف بين اعضـــاء اللجنـــة العليـــا للضبــاط الاحرار الذين فوجئوا باذاعة هذه الاسماء دون علمهم. ويذكر ناجي طالب انه رفــض عرضا من عبد الكريم قاسم في حزيران لأن يكون عضوا في المجلس. إذ كان مقــورا قيام مجلس لقيادة الثورة لتحقيق مبدأ القيادة الجماعية ومنع انحراف الثورة. على ان يصبح هذا المجلس سندا لحكومة مدنية في مرحلة انتقالية ومشرفا عليها. واتفقـــوا

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

على ان يعود اعضاء المجلس بعد فترة الانتقال الى ثكناتهم. اما مـــن اراد الاشـــتغال بالسياسة منهم فعليه ان يستقيل من الجيش[1]. ويبدو ان الموضوع لم يحســـم قبـــل الثورة التي انفرد كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بتنفيذهـــا واســـتبعدا اعضاء اللجنة العليا من كل دور بدافع الاستئثار بالسلطة.

كان محمد نجيب الربيعي من مواليد بغداد سنة١٩٠٤ وتخرج في المدرســـة العسكرية وأتم تعلمه في لندن سنة١٩٢٧ درس الأركان في مدرسة كويتا في الـــهند ونجح منها سنة ١٩٣٨ونال عدة اوسمة، ترقى الى رتبة فريق سنة١٩٥٧ . وعندما قامت الثورة كان يعمل سفيرا للعراق في المملكة العربية السعودية حيث ارسل الـــى هناك في اواخر سنة ١٩٥٧ لشعبيته بين الضباط ولانه كان خصما لنـــوري الســـعيد وعبد الاله بسبب رفضهما ترشيح اخيه حسيب الربيعي لمنصب رئيس اركان الجيـــش قبل الثورة. وكان هو الشخص المناسب لهذا المنصب ولكن عبد الاله حال دون ذلـــك وتم تعيين رفيق عارف في ذلك المنصب . وتوفي حسيب بعد ذلك ، لذلـــك اراد عبـــد الاله ونوري السعيد ابعاده بتعيينه سفيرا في جدة. ولم يكن راضيـــا بـــهذه الوظيفـــة فأرسل طلبا لاحالته على التقاعد العسكري في بداية سنة ١٩٥٨ ولكنـــه بقـــي فـــي منصبه حتى قيام الثورة ولم يؤخذ رأيه بتعيينه رئيسا لمجلس السيادة . وقد وصـــل مطار بغداد يوم ١٦تموز واستقبل بحفاوة بالغـــة ووقـــع المراســـيم الصـــادرة قبـــل وصوله[2].

وكان محمد مهدي كبه قوميا ولد في سامراء سنة١٩٠٠ وانتمى الى الحـــزب الوطني العراقي سنة١٩٢٤ . ثم صار نائبا لرئيس نادي المثنى بن حارثة الشـــيباني القومي الاتجاه ثم رئيسا له . اعتقل في ابان انتفاضة سنة١٩٤١ وانتخب نائبا عـــن بغداد واشترك في تأسيس حزب الاستقلال واصبح رئيسا له وعرف بمعارضته للعـــهد السابق. اما خالد عبد الباسط النقشبندي[*] ، فهو من عائلة كردية ولـــد فـــي قريـــة بامرني من قضاء العمادية التابعة لمتصرفية الموصل آنـــذاك . تخـــرج فـــي الكليـــة العسكرية سنة١٩٣٧ وكلية الاركان سنة١٩٤٥ وكلية الحقـــوق ســـنة١٩٥٠ . ثـــم

---

[1] فاضل حسين، سقوط الحكم الملكي ، ص٨٣، ٩٧.

[2] ملفة خدمته في وزارة الدفاع.

[*] ورد في موسوعة ١٤تموز (٦) ص٣٧٤ باسم خالد عبد الغفار النقشبندي.

اعتزل الخدمة في الجيش برتبة مقدم ركن . وعندما قامت الثورة كان يعمل متصرفا (محافظا) للواء (محافظة) اربيل[١]

وكان الثلاثة يدينون باختيارهم لكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ، منذ يوم ١١تموز. وقد لعبت التأثيرات الشخصية دورها في هذا التعيين اذ رشح عبد الكريم قاسم نجيب الربيعي لانه كان صديقا له منذ ان كان آمره ويعرف عنه انه لم يكن من اصحاب الطموح السياسي مما قد يولد له صعوبات في المستقبل. ورشح عبد السلام عارف خالد النقشبندي لأنه من اصدقائه اولا ، ولاجل ان يمثل الكرد ثانيا . واتفق الثلاثة على ترشيح محمد مهدي كبه بوصفه قوميا عربيا ومن الشخصيات المعروفة بماضيها النظيف، ومعارضتها للعهد السابق ، فضلا عن انه يحقق التوازن بين طائفتي السنة والشيعة في المجلس.

وتجدر الاشارة الى ان الثلاثة فوجئوا بتعيينهم هذا ولم يؤخذ رأيهم وروي ان النقشبندي تردد في الذهاب الى بغداد والالتحاق بمنصبه خوفا من تقلب الاوضاع خاصة بعد وصوله كركوك قادما من اربيل مساء يوم ١٤تموز ، اذ نصحه قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر ، الذي لم يكن قد اعترف بالثورة بعد وكان يستعد للزحف على بغداد لسحق الثورة ، نصحه بالعودة الى أربيل لأن نوري السعيد لايزال موجودا ، لكنه التحق بمنصبه فيما بعد بتشجيع من عوني يوسف الذي كان يشغل منصب رئيس احدى المحاكم في كركوك.

ويذكر محمد صديق شنشل انه ذهب برفقة عدد من الساسة المدنيين بعد اذاعة البيان الاول والمراسيم الخاصة بتعيين اعضاء مجلس السيادة الى محمد مهدي كبة فوجده مشمئزا لتعيينه عضوا في المجلس[٢]

والواقع إن إذاعة بيان تشكيل مجلس السيادة قد أثار استغراب الضباط الاحرار الذين كانوا يتوقعون صدور بيان بتأليف مجلس قيادة الثورة ولذلك بادر عدد منهم الى مقابلة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف واستفسروا عن سبب عدم تشكيل مجلس لقيادة الثورة فقال عبد الكريم قاسم انه لامانع لديه اذا وافق عبد

---

[١] محمود فهمي درويش واخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، (بغداد ١٩٦٠) ، ص١٤.

[٢] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤تموز ١٩٥٨، ٨ شباط ١٩٦٣، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، ص٣٤.

السلام عارف ولما فاتحوا عبد السلام عارف بالموضوع قال ان جماعة اللجنة العليا تركوا العمل وانه " نفذ الثورة ليلا بينما كانوا نائمين قرب زوجاتهم " ولامانع لديه من تكوين مجلس قيادة الثورة من ضباط فوجه وذكر اسماء مثل فاضل محمد علي وبهجت سعيد ومنذر سليم[1]. ويبدو من ذلك ان كلا من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف لا يرغبان في تشكيل المجلس فقد ذكر عبد الكريم قاسم إنه طلب من عبد السلام عارف خلال اليومين الأولين من الثورة ان يقدم قائمة بالاسماء المقترحة لتشكيل المجلس ولكن القائمة التي أعدها ضمت ضباطا من رتب صغيرة أغلبهم من الذين عملوا معه في الوحدات العسكرية التي كانت بإمرته ولم يكن لبعضهم علاقة بتنظيم الضباط الأحرار ولكن عبد الكريم قاسم رفض القائمة لأن تشكيل المجلس على الشكل المقترح يؤدي إلى انقسام الجيش ويوجد تذمرا بين صفوف الضباط وطلب منه مناقشة القائمة مع بقية الضباط الأحرار ويتفق معهم على الاسماء دون اغفال الذين اشتركوا في تنظيم الضباط الأحرار وتنفيذ الثورة. ويبدو ان عبد السلام تقصد الاهمال وعندما كان يسئل من الضباط عن مصير تأليف المجلس يجيب ان الأمر ينتظر موافقة عبد الكريم قاسم ويحيلهم إليه ليسألوه وكان عبد الكريم قاسم بدوره يحيل الضباط الذين يستفسرون منه عن ذلك إلى عبد السلام وظل الأمر كذلك حتى تم تشكيل مجلس السيادة[2]. ولما اثيرت المسألة مرة اخرى أمام عبد السلام قال "الثورة انتهت كل واحد يذهب الى شغله" . ويؤيد ذلك فؤاد الركابي وزير الاعمار وممثل حزب البعث العربي الاشتراكي في الوزارة الجديدة بالقول "جاءت الساعة الرابعة من بعد الظهر من يوم الثورة. وكان قد انتهى الموقف تماما وبدأ الضباط الاحرار يدخلون وزارة الدفاع ثم توجه عدد منهم بطلب الى الزعيم عبد الكريم قاسم لتشكيل مجلس قيادة الثورة ولكن قاسم تجاهل الطلب فاعاد الضباط الطلب عليه فقال "انا لااستطيع ان اقرر شيئا الا اذا وافق اخي عبد السلام انه هو الذي قاد الثورة لذلك نرجو ان تتركوا لنا الموضوع كي نبحثه. وقال عبد السلام اخواني كلمة قصيرة اريد ان اقولها لكم الان استطيع ان اخبركم ان الثورة قد انتصرت واصبح على كل فرد منكم الان ان يؤدي مسؤولياته كاملة تجاه الثورة ولكي نؤدي هذه المسؤوليات بنجاح على كل فرد

---

[1] فاضل حسين، سقوط الحكم الملكي، ص٩٧.

[2] اسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز، ص٢١٢.

منا ان يلتحق بالمهمة الموكلة اليه. وغدا صباحا سيباشر مجلس الــوزراء دراســة جميع القضايا المقدمة من جميع الجهات وسنضع مقترحاتكم امام اعيننـــا. امــا الان فارجو كل فرد منكم ان ينصرف الى مهمته"[1]. وفشلت ايضا محاولات انشاء مجلــس استشاري بدلا من مجلس قيادة الثورة وقد عد الكثير من الباحثين عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة بداية لانحراف الثورة عن مبادئها وفشلها في تحقيق اهدافها. ويبــدو ان كلا من عبد الكريم وعبد السلام كانا قد اتفقا على عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة قبل تنفيذ الثورة. ولاحظ البعض ان عبد السلام قد عارض قيام المجلس عندما كان فــي اوج قوته ولكن ما ان قوى مركز عبد الكريم حتى صار يدعو الى اقامـــة المجلــس فعارضه عبد الكريم وكان ذلك سببا من اسباب الخلاف الذي نشأ بينهما فيما بعد.

أما بالنسبة للأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني ، فان حــزب البعــث العربي الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي كان يصر على تشكيل مجلس قيادة الثورة. وقد حاول الحزب من خلال علاقته بعبد السلام ان يضغط باتجاه تكوين المجلــس[2] ولكن قادة الاحزاب الاخرى كانوا يعارضون ذلــك لانــهم كــانوا يخشــون ســيطرة العسكريين على الحكم.

وزارة عبد الكريم قاسم اول وزارة في العهد الجمهوري

قبل ان يباشر اعضاء مجلس السيادة عملهم صدر مرسوم جمهوري برقم (١) باسم مجلس السيادة حصر جميع السلطات العسكرية والمدنية بايدي كــل مــن عبــد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كالاتي:

مرسوم جمهوري الرقم (١)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا المرسوم الاتي:-

١- تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بمنصب القائد العام للقوات المسلحة.

٢- تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بمنصب معاون القائد العام للقــوات المسلحة.

٣- على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم.

---

[1] ناصر الدين النشاشيبي، حفنة رمال ، (بيروت ١٩٦٥) ، ص٢٩٤.

[2] الذاكرة التاريخية لثورة ١٤تموز ، ص٢٢٧.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة١٩٥٨.

مجلس السيادة[١]

وهكذا صارت البيانات والمراسيم يصدرها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، على انها صادرة من مجلس السيادة وبعد صدور هذا المرسوم عرف العراقيون لاول مرة ان عبد الكريم قاسم هو قائد الثورة . كما ان كلمة (الوطنية) التي وردت مع القائد العام للقوات المسلحة والتي وردت في البيانات السابقة قد حذفت ، اذ كانت غاية الثوار تمييز قطعاتهم التي يقودونها عن تلك القوات التي قد تقف ضد الثورة.

بعد ذلك صدر المرسوم الجمهوري رقم (٢) بتشكيل اول وزارة في العهد الجمهوري من اثنى عشر وزيرا برئاسة عبد الكريم قاسم وباسم مجلس السيادة.

مرسوم جمهوري رقم (٢)

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت-:

١- تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[٢] رئيسا للوزراء ووكيلا لوزير الدفاع.

٢- تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزير الداخلية.

٣- تعيين السيد محمد حديد وزيرا للمالية.

٤- تعيين الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية.

٥- تعيين السيد مصطفى علي وزيرا للعدلية.

٦- تعيين الدكتور ابراهيم كبه وزيرا للاقتصاد.

٧- تعيين الدكتور جابر عمر وزيرا للمعارف.

٨- تعيين الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للشؤون الاجتماعية.

٩- تعيين السيد بابا علي وزيرا للمواصلات والاشغال.

---

[١] الوقائع العراقية، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[٢] كان عبد الكريم قاسم عند اعلان الثورة زعيما فانتظر مرور المدة القانونية ليرفع نفسه الى رتبة لواء وبعد اربع سنوات اصبح برتبة فريق.

١٠- تعيين السيد فؤاد الركابي وزيرا للاعمار.
١١- تعيين الدكتور محمد صالح محمود وزيرا للصحة.
١٢- تعيين السيد هديب الحاج حمود.وزيرا للزراعة.
١٣- تعيين السيد صديق شنشل وزيرا للارشاد.
على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم
كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة١٩٥٨.

رئيس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة[١]

يبدو من تركيبة الوزارة ان العلاقات الشخصية بين الضباط الاحرار وزعماء الأحزاب السياسية قد لعبت دورها في وضع الاسس التي تم بموجبها تأليف الوزارة اذ ان اللجنة العليا للضباط الاحرار قد ناقشت في بعض اجتماعاتها الصورة التي يجب ان تكون عليها الحكومة دون التوصل الى اتفاق بشأن الوزراء المرشحين. ولكن معرفة عبد الكريم قاسم واطلاعه على نشاط السياسيين البارزين من خلال علاقاته مع كامل الجادرجي في جبهة الاتحاد الوطني مكنه من تكوين فكرة عن تشكيلة الوزارة. ولما اقترب موعد تنفيذ الثورة وضع قائمة بالاسماء يوم ١١ تموز استشار فيها كلا من عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ، وظل يحتفظ بها في جيبه دون ان يطلع عليها اعضاء اللجنة العليا. وقد فوجيء معظم الذين رشحوا للوزارة بتعيينهم صباح يوم الثورة حتى انهم لم يحضروا الى وزارة الدفاع التي اتخذها عبد الكريم قاسم مقرا لرئاسة الوزارة. ولما اراد عبد الكريم ان يعقد اجتماعا للمجلس في اليوم الاول للثورة اراد ان يبلغ المستوزرين بموعد الاجتماع بواسطة الشرطة لكن محمد صديق شنشل وزير الارشاد (الاعلام) اقترح عليه ان يتم تبليغهم عن طريق الاذاعة حيث طلب الى الوزراء ان يتوجهوا الى مراكز عملهم.

ويذكر شنشل انه لم يكن يعرف مسبقا انه سيكون وزيرا . وان الوزراء المدنيين فوجئوا بالوزارة[٢] . أما عبد الجبار الجومرد فقد فوجيء بالأمر حين اذيع

---

[١] الوقائع العراقية، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[٢] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ، ص٢٦٠.

خبر تعيينه وزيرا وقال "لم يكن لي علم بموضوع الثورة ولم يفاتحني احد ولا اعـرف من قام بالثورة والحقيقة ان في الامر حيرة ما بعدها حيرة . لقد اصبح الامـــر فـــي نظري واقعيا وواجبا وطنيا يجب ان اقوم به"[1]. وذكر محمد حديد (لســـــام فــول) القنصل الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد يوم١٦تموز، "انه علم بالثورة مـــن المذياع كان في الموصل وانه واجه رئيس الوزراء ونائبه لاول مرة بتاريخ ١٥تمـوز ولم يكن يعلم اي نوع من الناس هما" [2] . وفوجيء الدكتور جابر عمر حين ســـمع بتعيينه وزيرا اذ يقول : "دهشت لاختياري لاني لم اكن اعرف عبد الكريم قاســـم ولا عبد السلام عارف وفي اليوم التالي أي يوم وصولي الى بغـــداد ذهبـت الـــى وزارة الدفاع حيث كان الاثنان هناك في غرفة واحدة ولم استطع ان أعـــرف أيـــهما قاســم وأيهما عارف" وأضاف ان عبد الكريم قاسم قال لي "إننا نريد ان تكون هذه الـــوزارة ملتقى العناصر الوطنية التي عرفها الشعب وعرف نضالها وأنت أحـــد هــؤلاء" [3] وكذلك الحال بالنسبة لناجي طالب ومصطفى علي وغيرهما.

ومن الاطلاع على قائمة اسماء الوزراء يبدو ان الوزارة كانت شبه ائتلافيـــة مثلت فيها معظم الاحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني والضباط الأحرار الذيـن مثلهم ثلاثة أعضاء بمن فيهم رئيس الوزراء ونائبه ووزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب. وهو قومي مستقل وابن ملاك اراضي. وكان يفهم ضمنا ان تعيينه هذا يقصـد منه ابعاده عن الجيش . اما الحزب الوطني الديمقراطي فقد مثل بنائب رئيسه محمـــد حديد وهومن اسرة ثرية في الموصل وعلى اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيــازات النفط. وقد جاء ترشيحه وزيرا للمالية من عبد الكريم قاسم نفسه. ومثل الحزب ايضا بعضو بارز في هيئته الادارية وهو هديب الحاج حمود وزير الزراعـــة، وهـــو مـــن ملاكي الديوانية المعروفين . كان في الماضي تلميذا لعبد الكريم قاسم حين كان معلمـا في الشامية وفضلا عن هذين العضوين كان عبد الكريم قاسم في تفكيره أقـــرب الـــى مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي اكثر من أي حزب آخر.

ومثل حزب الاستقلال سكرتيره العام محمد صديق شنشل المعروف باتجاهاتـــه القومية ومطالبته بتأميم النفط في بداية الخمسينيات. كان يحمل شهادة الحقوق وعمل

---

[1] موسوعة ١٤تموز ، (٧) ص٩٠ ومذكرات الجومرد ، ص٧٠٣.

[2] وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤تموز ، ص٤٥.

[3] احمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الاخيرة ، (بغداد ١٩٨٨) ، ص٨٠.

مديرا للدعاية اثناء حركة ١٩٤١ القومية . في حين مثل حزب البعث بأمين سر قيادته القطرية المهندس فؤاد احمد الركابي الذي كانت تربطه علاقة وثيقة واتصالات بعبد السلام عارف. وقد عمل قبل الثورة مهندسا في مجلس الاعمار ثم فصل من الوظيفة وسجن بسبب نشاطه السياسي. وارتؤي ان لايشترك الحزب الشيوعي في الوزارة نظرا لما قد يثير ذلك من ردود فعل داخل البلاد وخارجها ولابعاد الصفة الشيوعية عن الثورة. ومع ذلك فقد كان معروفا ان الدكتور ابراهيم عطوف كبه وزير الاقتصاد كان الناطق بلسان الحزب الشيوعي. اذ كان من الماركسيين المستقلين والمؤيدين للشيوعية وان لم يكن شيوعيا . وهو من مواليد بغداد سنة١٩٠٨ وصهر محمد مهدي كبه (عضو مجلس السيادة) وكان قد فصل من التدريس سنة ١٩٥٤ بسبب ميوله اليسارية المتطرفة وتجدر الاشارة الى ان الحكم السابق كان يعد كل اشتراكي ومعارض، شيوعيا.

وضمت الوزارة ايضا بعض العناصر المستقلة المعروفة بتوجهاتها الوطنية والقومية بعضهم رشح من قبل الضباط الاحرار مثل عبد الجبار الجومرد وهو قومي مستقل يحمل شهادة الدكتوراه في القانون واديب ومؤرخ ويجيد الفرنسية ، والدكتور جابر عمر وهوعميد كلية سابق وقومي مستقل شارك في حركة مايس ١٩٤١ ويميل الى افكار حزب البعث العربي الاشتراكي وقد حضر الى بغداد يوم ١٧تموز حيث وصلها قادما من دمشق التي كان لاجئا سياسيا فيها منذ العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، اذ اضطر لمغادرة العراق لانه ممن استنكروا العدوان. اما وزيرا العدل والصحة مصطفى علي ومحمد صالح محمود فان كليهما مهني . الأول كان قاضيا في محكمة الاستئناف والثاني (طبيب كردي) مستقل من مواليد كركوك . ومثل الكرد بابا علي الشيخ محمود الحفيد ابن الزعيم الكردي المعروف درس في كلية فكتوريا في الاسكندرية وفي جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية ونال الماجستير في الاقتصاد السياسي، استوزر في العهد الملكي. وكان ملاكا وشيخا للطريقة القادرية[1].

---

[1] تقرير السفير البريطاني مايكل رايت في ١٩ آب ١٩٥٨ في كتاب مؤيد ابراهيم الونداوي وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية (بغداد ١٩٩٠) ، ص٣٣٣.

H . Batatu, the old social classes and the revolutionary movement of Iraq, New Jersey 1982, p. 814.

وطبقا لرواية عبد اللطيف الدراجي فان قائمة اسماء الوزارة الاولى كانت تضم فائق السامرائي من حزب الاستقلال وزيرا للداخلية وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وزيرا للاقتصاد . وقد فوتح الاخير بذلك فعلا يوم ١١تموز ولكن عبد السلام عارف رغب ان يكون وزيرا للداخلية فوافق عبد الكريم قاسم على ذلك مسايرة له . اما الجادرجي فقد اعتذر عن الاشتراك في الوزارة على الرغم من تأييده لها وذلك بسبب تجربته السابقة مع العسكريين ابان انقلاب بكر صدقي سنة١٩٣٦ فاقترح الدراجي ترشيح ابراهيم كبه للمنصب ودعي عبد اللطيف الدراجي نفسه لتولي منصب وزير الدفاع لكنه رفض ذلك مفضلا منصب آمر الكلية العسكرية حسب ما يذكر الدكتور فاضل حسين [1].

وقد لعب عامل الصداقة والقرابة الشخصية دوره في اسناد المناصب الوزارية الى المدنيين المستقلين . فقد رشح عبد الكريم قاسم ، مصطفى علي لوزارة العدل لكونه من اصدقائه واصدقاء عائلته المقربين. اذ كان قاسم محمد البكر والد عبد الكريم يعمل نجارا مع والد مصطفى علي . ورشح عبد السلام عارف جابر عمر بتأييد من عبد اللطيف الدراجي لمنصب وزير المعارف ، وهو من اصدقائه المقربين. ورشح عبد اللطيف الدراجي محمد صالح محمود لمنصب وزير الصحة وكان عسكريا متقاعدا لانه ابن خالته واخو زوجته. وكذلك رشح عبد السلام عارف عبد الجبار الجومرد الذي تعرف عليه شخصيا بواسطة صديق حميم للطرفين هو عبد الرحمن محمود الارحيم صاحب محلات A . B . C في الموصل التي كان يجلس فيها باستمرار عبد السلام عارف عندما كان مع فوجه في الموصل ، فضلا عن مواقف الجومرد في المجلس النيابي وخطبه المؤثرة ودفاعه عن الحريات العامة التي لفتت اليه انظار الضباط الأحرار . ورشح عبد اللطيف الدراجي والعقيد الركن عبد الوهاب الامين ابراهيم كبة لوزارة الاقتصاد[2].

وقد اجتمع المستوزرون من اقطاب الحزبين الوطني الديمقراطي والاستقلال صباح يوم ١٥تموز ومعهم محمد مهدي كبه وفائق السامرائي وحسين جميل في منزل كامل الجادرجي . وقد حضر الاجتماع ايضا فؤاد الركابي ممثل حزب البعث

---

[1] فاضل حسين، سقوط الحكم الملكي، ص٨٣-٨٤، موسوعة ١٤تموز (٦) ص٣٢١.

[2] ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز ص٢٦٢ / اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز، ص٢١٤.

العربي الاشتراكي في الوزارة وابراهيم كبة وزير الاقتصاد وعلى الرغم من موافقة الجادرجي السابقة على اشراك حزبه في الوزارة والتهيب من العمل مع العسكريين فقد كان يتمنى لو اقتصر الامر على العسكريين لوحدهم وبعد النقاش انحسم الموقف لصالح العمل المشترك مع رجال الثورة والقبول بالتكليف الجديد خاصة وان هذا الموقف قد تم الاتفاق عليه في موعد سابق للثورة[1].

ويلاحظ ان الوزارة لم تضع منهاجا وزاريا أو برامج محددة عن سياستها كما كان مألوفا في الوزارات السابقة في العهد الملكي. ولكن ممثلي الاحزاب في الوزارة سعوا لوضع برامجهم السياسية ومبادئهم المعلنة موضع التطبيق والمساهمة في تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب الوطنية. فقد اكد رئيس الوزراء ان سياسة حكومته الخارجية تقوم على اساس الصداقة مع جميع الدول وان العراق لن يهاجم أي بلد ولن ينضم الى أي كتلة دولية وتحدث عن الحاجة الى التعاون مع جميع دول العالم بما في ذلك الغرب واستمرار العمل بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة وتوسيع العلاقات التجارية واعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الاخرى . اما بشأن حلف بغداد فلم يحدد موقف حكومته منه بل قال "عليكم ان تقدروا بانفسكم ما اذا كان هذا الحلف قد خدم مصالح البلد". كما انه لم يحدد موقف العراق من مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولو ان تصريحات عبد السلام عارف وخطبه كانت تؤكد على الوحدة فان عبد الكريم قاسم اوضح الحاجة الى علاقة وثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقال ان التعاون المستقبلي بين الطرفين هو قيد الدراسة[2].

وقد تم تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من محمد صديق شنشل ومحمد حديد وابراهيم كبه وهديب الحاج حمود والزعيم الركن احمد محمد يحيى ، لوضع برامج للسياسة العربية. استطاعت اللجنة ان تحقق بعض النجاح في تحقيق المبادئ الاساسية لعلاقة العراق باشقائه العرب ، لكنها فشلت في اقرار صيغة موحدة فيما يتعلق بمسألة الاتحاد بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وذلك بحكم التباين في الاراء السياسية حول الموضوع على الصعيدين الرسمي والشعبي . وقد وفق كل من

---

[1] ابراهيم الجبوري / سنوات من تاريخ العراق / بغداد بلا ، ص٣٨٤، محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ، (بغداد ١٩٩٧) ، ص٣٤٥.

[2] مؤيد الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، ص٣٢٤ - ٣٢٧.

محمد حديد ومحمد صديق شنشل في صياغة بيان تضمن التأكيد على تصميم حكومة الثورة التعاون الكلي والتضامن مع الاقطار العربية في جميع الميادين بما يتفق والاهداف القومية . وتم عرضه على عبد الكريم قاسم ولكن الاخير وبعض الاحزاب السياسية لم يلتزما بتلك السياسة[1].

أما السياسة الداخلية فإن إزالة الفساد الإداري والاقطاع والامتيازات الطبقية قد عبر عنها معظم الوزراء في تصريحاتهم في الايام الاولى للثورة باعتبارها احدى الاسس التي يستند اليها النظام الجديد . وان لجانا قد بوشر بتشكيلها لتطهر اجهزة الدولة وفي كافة الوزارات وكان المفهوم ضمنا ان المشمولين بالتطهير انصار العهد السابق وكذلك العمل على وضع القوانين لمعاقبة رجال ذلك العهد ووضع اليد على اموالهم.

وأعلن كل وزير عن برامج للاصلاح تعمل وزارته على تحقيقها . فوزير المالية محمد حديد اعلن عن الحاجة لتعديل نظام الضرائب والاراضي والعمل على توزيع الاراضي على المواطنين لغرض البناء والزراعة والنظر في قانون الايجار وتقليص نفقات الدولة.

وأعلن وزير الاقتصاد ابراهيم كبه عن حاجة العراق الى علاقات تجارية مع جميع الدول الصديقة وعدم السماح بالسيطرة على تجارته من بلد او معسكر واحد. والعمل على تنشيط الصناعة وتخفيض الاسعار ورفع المستوى المعاشي للسكان وزيادة الناتج القومي ورفع الدخل الفردي الذي لم يكن يتجاوز ١٥دينار سنويا قبل الثورة وكذلك العمل على توفير السلع في عموم القطر وتنمية الاقتصاد العراقي.

وأعلن وزير الاعمار فؤاد الركابي عن الرغبة في إعادة صياغة قانون مجلس الاعمار وتشكيل عدد من اللجان لدراسة ذلك . وانتقد سياسة الاعمار والمشروعات السابقة التي اقتصرت على مشاريع الري والطرق الرئيسة. وتحدث عن مشاريع تسعى الثورة للقيام بها لمصلحة الشعب بدلا من المشاريع (الاستعمارية) وقال ان أموال الدولة كانت تذهب الى جيوب وزراء العهد السابق.

---

[1] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد ١٩٧٨ ص١٥٣.

أما وزير الشؤون الاجتماعية (ناجي طالب) فقد اكد ان وزارته ستعمل على ايقاف الهجرة من الريف الى بغداد والعمل على رفع المستوى المعاشي لسكان الريف وبناء دور جديدة للموظفين واصدار قوانين جديدة للعمل والضمان الاجتماعي. وقال ان الفلاح اذا امتلك ارضا ومسكنا وقدمت اليه المساعدات التي تمكنه من استثمار ارضه حتى يستطيع الوقوف على قدميه فانه لن يفكر في الهجرة من ارضه.

وأعلن وزير الزراعة (هديب الحاج حمود) مشروعا لوضع نظام لقسمة الحاصلات الزراعية بين مالك الارض والمؤجر على اساس المناصفة لحين صدور قانون الاصلاح الزراعي[1] .

العلاقة بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء

كان مقررا لمجلس السيادة أن يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية . اما مجلس الوزراء فكان مقررا له ان يمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية . ولكن مجلس السيادة تحددت صلاحياته بالمصادقة على القوانين التي يتولى اصدارها وتشريعها مجلس الوزراء ، فكان ديوان مجلس الوزراء يرسل قراراته المتخذة الى ديوان مجلس السيادة للمصادقة عليها. وكان اعضاء مجلس السيادة يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء وكان حضورهم على الرغم من سكوتهم اثناء المناقشات وعدم مشاركتهم فيها- الا نادرا- يعد بمثابة المصادقة على تلك القرارات والتشريعات التي يقررها مجلس الوزراء . أي ان دور مجلس السيادة صار (تابعا لا متبوعا) فكان دوره مقتصرا على عدد من النشاطات البروتوكولية مثل قبول اعتماد السفراء ومنح الاوسمة والرتب. وكان نجيب الربيعي رئيس المجلس يوقع بالنيابة عن عضوي المجلس وان مراسيم جمهورية خطيرة صدرت في الايام الاولى للثورة واذيعت من دار الاذاعة قبل عرضها على مجلس السيادة اوتوقيعها من اعضائه. لان اثنين منهما وهما الربيعي والنقشبندي لم يكونا موجودين في بغداد. وهكذا فان اسهام المجلس في ممارسة سلطته كان اسهاما شكليا ورمزيا اذ لانفوذ سياسي له على الدولة . ولم يحدث ان رفض مرسوما او قرارا صادرا عن مجلس الوزراء أو عن

[1] جريدة الجمهورية ، ٢١تموز و ٦-٧ آب ١٩٥٨ ، مؤيد ابراهيم الونداوي ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، ص٣٢٨.

القائد العام للقوات المسلحة، لان اعضاء المجلس يدينون بتعيينهم لكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي. وعن هذه العلاقة يحدثنا العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي فيقول "في بداية الثورة كان اعضاء مجلس السيادة يحضرون جلسات مجلس الوزراء ويناقشون كالوزراء الآخرين ويوقعون المراسيم الجمهورية ولم يحدث ان رفضوا توقيع أي مرسوم قدم لهم. ثم بدأ حضور هؤلاء ينقطع عن جلسات مجلس الوزراء وأصبح محمد نجيب الربيعي يوقع بالنيابة عنهم ثم قلصت صلاحياتهم كثيرا لدرجة ان مراسيم جمهورية خطيرة قد صدرت وأذيعت من دار الاذاعة قبل عرضها على اعضاء المجلس أو توقيعها بموجب الدستور المؤقت. كانت تلك المراسيم تطبع وتوقع بعد اذاعتها واذكر على سبيل المثال تكليف السيد محمد سلمان بوزارة النفط إذ أخذت المرسوم بعد اذاعته من الراديو إلى دار السيد رئيس مجلس السيادة فوقعه دون أن يبدي أية ملاحظة تدل على امتعاضه"[1].

الوزارة في ميدان العمل

لم يعقد اجتماع لمجلس الوزراء في اليوم الاول للثورة ولا لمجلس السيادة ، ذلك ان رئيس الوزراء ونائبه كانا مشغولين بتوطيد وتثبيت اقدام الثورة ومتابعة التطورات الداخلية والخارجية ، فضلا عن ان عددا من الوزراء واعضاء مجلس السيادة كانوا خارج بغداد او خارج العراق ولم يتمكنوا من الالتحاق بمناصبهم الا في الايام التالية. ومع ذلك فقد صدرت مراسيم وبيانات في ذلك اليوم باسم مجلس السيادة ومجلس الوزراء وقعها الاعضاء بعد التحاقهم. وكانت المسألة العاجلة هي ملء المناصب العليا في الجيش وفي دوائر الدولة بعسكريين وموظفين موالين للثورة او من الضباط الاحرار واخراج الموالين للعهد السابق من وظائفهم فصدر المرسوم الجمهوري بهذا الاتجاه باسم رئيس واعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء كالاتي:

مرسوم جمهوري رقم (٣)

بناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:-

١- تعيين الزعيم الركن احمد صالح العبدي- رئيسا لاركان الجيش.

٢- تعيين الزعيم الركن صديق حسن- معاونا اداريا لرئيس اركان الجيش.

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص٢١٠.

٣- تعيين الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي- قائدا للفرقة الاولى. ومقرها في الديوانية

٤- تعيين الزعيم الركن ناظم كامل الطبقجلي- قائدا للفرقة الثانية. ومقرها كركوك.

٥- تعيين العقيد الركن خليل سعيد- قائدا للفرقة الثالثة. ومقرها في بعقوبة.

٦- تعيين الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد- قائدا للفرقة الرابعة. ومقرها في الحبانية.

٧- تعيين عقيد الجو الركن جلال الاوقاتي- قائدا للقوة الجوية.

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

رئيس الوزراء مجلس السيادة [١]

وكان احمد صالح العبدي من مواليد بغداد سنة١٩١٢ وتخرج في الكلية العسكرية سنة١٩٣٤ وكلية الاركان سنة١٩٤١ . ثم نال شهادة الحقوق سنة١٩٥٠ اشترك في دورات عدة في بريطانيا وفي المانيا ترقى إلى رتبة زعيم ركن سنة ١٩٥٥ ولم يكن له إتجاه سياسي معين بل كان مقربا لعبد الكريم قاسم ومحسوبا على الضباط الأحرار ترقى إلى رتبة آمر لواء ركن وقد بقي في منصبه هذا حتى انتهاء حكم عبد الكريم قاسم[٢] . أما الطبقجلي فكان من مواليد بغداد سنة١٩١٣ وتخرج في الكلية العسكرية سنة١٩٣٦ ، وانتمى الى حركة الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ وأعدم في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ اثر إتهامه بالاشتراك في حركة الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩[٣]، كما سيأتي لاحقا.

---

[١] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨.

[٢] دليل الجمهورية العراقية لسنة١٩٦٠ ص٣١٨.

[٣] احمد كاظم محسن البياتي ، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨

إزالة التسميات الملكية في الجيش

سعى الثوار لإزالة كل المظاهر التي تشير الى الحكم الملكي السابق وخاصة في الجيش الذي اطلق على بعض الويته اسماء افراد العائلة المالكة فصدر مرسوم باسم مجلس السيادة واسم رئيس الوزراء برفع تلك التسميات واعادة تسمية الوية الجيش بحسب الارقام وكذلك الحالة بالنسبة للدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات والجمعيات وغيرها.

مرسوم جمهوري رقم (٤)

بناء على ما عرضه مجلس الوزراء امر مجلس السيادة بما يلي:-

١- اعادة تسمية الوية المشاة التالية باسمائها الاصلية:

آ- لواء عبد الاله - بلواء المشاة الخامس.

ب- لواء الملكة عالية - بلواء المشاة الرابع.

ج- لواء الملك غازي - بلواء المشاة الثالث

٢- تسمية لواء الحرس الملكي - بلواء المشاة الخامس والعشرين.

٣- تحذف كلمة الملكي والملكية من كافة المقرات والتشكيلات والوحدات للجيش والدوائر الرسمية والشركات والجمعيات.

على كافة الوزارات تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨.

رئيس الوزراء

مجلس السيادة[١]

التعيينات في المراكز الادارية العليا

ولأجل ابعاد العسكريين ممن هم اعلى رتبة من عبد الكريم قاسم أو من الذين يخشى معارضتهم له ووقوفهم ضده عن الجيش فقد صدر مرسوم جمهوري في اليوم

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

نفسه بتعيين عدد من الضباط الاقدمين في وظائف مدنية عليا ادارية وفي السلك الخارجي والشرطة ودوائر النقل والمواصلات وغيرها كالاتي:-

مرسوم جمهوري رقم (٥)

بناء على ما عرضه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:-

بتعيين الضباط التالية اسماؤهم بالمناصب المدرجة ازاءهم

امير اللواء الركن المتقاعد صالح زكي توفيق	بمنصب مدير السكك الحديد العام
امير اللواء الركن مزهر اسماعيل الشاوي	بمنصب مدير الموانئ العام
امير اللواء الركن طارق سعيد فهمي	بمنصب متصرف لواء بغداد
امير اللواء الركن عبد الرزاق عبد الوهاب	بمنصب متصرف لواء البصرة
امير اللواء الركن حسين العمري	بمنصب متصرف لواء الكوت
امير اللواء الركن علاء الدين محمود	بمنصب متصرف لواء أربيل
الزعيم الركن نوري جميل	بمنصب وزير العراق المفوض في افغانستان
الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر	بمنصب متصرف لواء الحلة
الزعيم الركن السيد ناجي شاكر	بمنصب مدير الاعاشة العام
زعيم الجو الركن جسام محمد الشاهر	بمنصب مدير الخطوط الجوية العراقية
الزعيم محمد ابراهيم	بمنصب مدير السجون العام
الزعيم الركن احمد محمد يحيى	بمنصب وزير العراق المفوض في جدة
الزعيم فؤاد السيد عارف	بمنصب متصرف لواء كربلاء
زعيم الشرطة ناظم رشيد	آمر قوة الشرطة السيارة
العقيد المتقاعد طاهر يحيى	مدير الشرطة العام
الرئيس الأول الطيار المتقاعد محمد سبع	مدير المطار المدني

على وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمواصلات والاشغال تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة

ثم صدر مرسوم جمهوري آخر بتعيين اللواء الركن المتقاعد اكرم احمد سلمان، متصرفا للواء الديوانية واعادة كل من المقدم المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم المتقاعد رفعت الحاج سري الى الخدمة في الجيش[1]. وتعيين العقيد الركن مجيد سعيد مديرا للاستخبارات العسكرية والعقيد عبد المجيد جليل مديرا للامن العام والعميد الركن شاكر محمود شكري معاونا لرئيس اركان الجيش.

ومن أجل احكام السيطرة على الجيش والوحدات العسكرية أصدرت وزارة الدفاع التنقلات والتعيينات الاتية في وحدات الجيش في بغداد والالوية (المحافظات) الأخرى.

القيادة العامة للقوات المسلحة، سكرتير الوزارة، سكرتير رئيس أركان الجيش
رقم المنشأ ١٤تموز

وافق وكيل وزير الدفاع على نقل الضباط التالية أسماؤهم الى المناصب المؤشرة ازاءهم على ان يتم التحاقهم فورا.

الزعيم الركن علي غالب عزيز – مدير المدفعية
الزعيم الركن رشاد عوني الطائي – مدير الميرة والتموين
الزعيم الركن محمد رشاد داود الحمامي – مدير الادارة
الزعيم الركن محمد فائق سري – مدير العينة
الزعيم الركن خير الدين الناصري – مفتش اداري
الزعيم الركن هادي علي رضا – آمر كلية الاحتياط
العقيد محمود عبد الرزاق – آمر موقع بغداد
العقيد الركن عبد الوهاب عبد الملك الشواف – آمر اللواء الخامس
العقيد الركن عبد الوهاب امين – مدير الحركات العسكرية
العقيد عبد الرحمن عارف – آمر اللواء المدرع السادس
العقيد عبد الكريم محمد – آمر اللواء التاسع عشر
العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار – آمر اللواء الثامن
العقيد خيري يحيى الحافظ – آمر مدفعية الفرقة الاولى

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

العقيد الركن سعيد محمد الشيخ – آمر اللواء الرابع
العميد الركن عبد الجبار عبد الله الضاحي – ضابط ركن الفرقة الثانية
العقيد نوري صالح الراوي – آمر اللواء الخامس والعشرين
العقيد طه البامرني – شعبة المبايعات
العقيد الركن عبد القادر محمد صابر – آمر اللواء الرابع عشر
العقيد الركن عبد الجبار يونس – آمر اللواء الاول[١]

تطهير الجيش من الضباط المشكوك في ولائهم للثورة

كان الضباط الأحرار قد شخصوا في اجتماعاتهم قبل الثورة أسماء عدد من الضباط الذين يشك في احتمال وقوفهم ضد الثورة او الذين ظلوا موالين للحكم السابق حتى ساعاته الاخيرة وخاصة أولئك الذين يحملون رتبا اعلى من رتبة كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . فصدر في اليوم الأول للثورة مرسوم يقضي بابعاد هؤلاء عن الجيش:-

مرسوم جمهوري رقم (٦)

استنادا الى الفقرة (د) من المادة الثالثة من قانون التقاعد العسكري وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت:

يحال الضباط التالية اسماؤهم على التقاعد:

١- الفريق الركن محمد رفيق عارف
٢- أمير اللواء الركن عباس علي غالب
٣- أمير اللواء الركن خليل جميل
٤- أمير اللواء عبيد عبد الله المضايفي
٥- أمير اللواء الركن غازي محمد فاضل الداغستاني
٦- أمير اللواء الطبيب محمد ناصر
٧- أمير اللواء الركن عبد الرزاق محمد حمدي النجار
٨- أمير اللواء الركن عادل احمد راغب

---

[١] موسوعة ١٤تموز ، (٦) ، ص٣٥١.

٩- أمير اللواء الركن نجم الدين خضر
١٠- أمير اللواء الركن عمر علي
١١- أمير اللواء الركن عبد الرزاق حمودي
١٢- أمير اللواء الركن جميل عبد المجيد
١٣- أمير اللواء الركن اكرم احمد سلمان
١٤- الزعيم الركن انيس جبر وزير
١٥- الزعيم الركن عطا صالح (برتبة اعلى)
١٦- الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي الجنابي
١٧- الزعيم الركن محمود المهدي (برتبة اعلى)
١٨- الزعيم الطبيب نهاد مراد (برتبة اعلى)
١٩- الزعيم طاهر عبد الغفور
٢٠- الزعيم حمدي عبودي
٢١- الزعيم نائل محمود البصري
٢٢- الزعيم بهاء الدين رشيد
٢٣- الزعيم افرام هندو
٢٤- الزعيم محمود بهجت
٢٥- الزعيم الركن عبد الكريم محي الدين
٢٦- الزعيم الركن صبيح عبد الرزاق الانصاري
٢٧- الزعيم الركن حسن مصطفى
٢٨- الزعيم الركن حامد محمود القطان
٢٩- الزعيم الركن محسن محمد علي
٣٠- زعيم الجو كاظم الشيخ عبادي
٣١- الزعيم الركن احمد مرعي الحاج علي
٣٢- الزعيم نوري حسين
٣٣- الزعيم الركن احمد محمود الجنابي
٣٤- الزعيم الركن محمد وفيق عارف
٣٥- الزعيم محمد علي البغدادي
٣٦- الزعيم عدنان تحسين العسكري

٣٧- الزعيم الركن محمد زكي رفيق
٣٨- الزعيم سيد امين بكر
٣٩- الزعيم الركن شكري محمود نديم
٤٠- العقيد الركن صالح مهدي السامرائي
٤١- العقيد عبد القادر محمود
٤٢- العقيد صالح عبد المجيد السامرائي
٤٣- المقدم حمدون سعيد علي
٤٤- المقدم محمد فهمي ابراهيم الشمري

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة١٩٥٨

وزير الدفاع   مجلس السيادة

وصدرت مراسيم اخرى بإحالة عدد آخر من كبار الضباط صبيحة يوم الثورة والأيام ١٦، ١٧ تموز برقم ٩، ١٤، ١٧ وصدرت مراسيم اخرى بإحالة عدد من الموظفين المدنيين وفصل عدد من ضباط الشرطة برقم ١١، ١٢، ١٩[١]

محاولات عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف
إبعاد الضباط الاحرار خارج بغداد

في اليوم الأول للثورة عين العقيد الركن عبد الوهاب الشواف حاكما عسكريا عاما ، وطلب اليه تنسيب رئيس للمحكمة العرفية العسكرية فنسب العقيد شمس الدين عبد الله . ولكن في صباح اليوم التالي (١٥تموز) الغي تعيين العقيد الشواف وصدرت الاوامر بتعيينه آمرا لحامية الموصل ، وحل مكانه الزعيم الركن احمد صالح العبدي . وكان عبد السلام عارف على خلاف شديد مع الشواف فاراد ابعاده عن بغداد وقد ترك ذلك اثرا في نفس الشواف الذي عد ذلك ابعادا له، ولذلك فقد اصر على عدم الالتحاق بالموصل وعلى ضرورة تشكيل مجلس لقيادة الثورة . واخذ يجمع بعض الضباط

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

الاحرار للقيام بحركة انقلابية والاستيلاء على السلطة وتشكيل مجلس لقيادة الثورة . ولكن جهوده باءت بالفشل بسبب الانزال الامريكي في لبنان وظهور اخطار تهدد الثورة . وقد اقنعه الضباط الموالون لقاسم بالالتحاق بالموصل[1]. ورفض العقيد رفعت الحاج سري الالتحاق بوزارة الدفاع ولكن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف تمكنا من اقناعه فوافق على مضض على قبول منصب مدير الاستخبارات العسكرية ويروي محسن حسين الحبيب قائلا "كنا نشاهد وجوها غريبة تحتل المناصب الرئيسة في وزارة الدفاع وهي ليست من الثورة ولا قريبة منها . ان الاستخبارات العسكرية وهي من اهم شعب دائرة الاركان العامة كان يرأسها ضابط بعيد عن الثورة . بينما كان ثائر من اقدم ثوار ١٤ تموز وهو المقدم رفعت الحاج سري يشغل منصب المعاون ويجلس في غرفته منزويا متألما لايدري ماذا يعمل... وبدا واضحا ان كلا من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف متفقان على عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة ، بل وعلى ابعاد اخوانهم اعضاء اللجنة العليا والذين من المتفق عليه ان يشكلوا جميعا مجلس قيادة الثورة الى اماكن مختلفة ومناصب ثانوية.. فهذا ناجي طالب عهد اليه منصب وزير ولكن في وزارة ثانوية هي وزارة الشؤون الاجتماعية . وهذا رجب عبد المجيد وهومن اوائل الثوار عين بمنصب مدني هومدير عام في وزارة الاعمار وهو منصب لاحول له ولاقوة . وهذا صبيح علي غالب يرسل خارج العراق في منصب ملحق عسكري في انقرة. وعبد الكريم فرحان بقي في منصبه كآمر فوج في منطقة (أج ثري) على الحدود العراقية الاردنية . وعبد الوهاب الشواف ارسل خارج بغداد بمنصب آمر لواء مشاة الموصل . واما انا فقد ارسلت الى بعقوبة ، وعبد الوهاب الامين عين بمنصب ملحق عسكري في القاهرة وهكذا لم يبق من اعضاء اللجنة العليا في وزارة الدفاع غير عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومعهما وصفي طاهر"[2].

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤تموز ، ص٣٧٢.

[2] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤تموز ، ص١٠٤-١٠٥.

دعوة الموظفين الى الإلتحاق بوظائفهم

كان يوم ١٤تموز حافلا بمسيرات التأييد ولم يلتحق الموظفون في دوائرهم انتظارا لحين استقرار الموقف . ولذلك ناشد رئيس الوزراء جميع الموظفين المباشرة في وظائفهم كالمعتاد إعتبارا من صباح يوم ١٥تموز وهذا نص البيان

بيان الى جميع موظفي الحكومة

"ان عهدا طويلا ذاق خلاله شعبنا مرارة الذل وسطوة الارهاب قد اوشك على بلوغ نهايته بعد ان كانت ثورة جيشكم الباسل والمخلصين من ابناء الوطن من اجل تحرير العراق من كابوس هذا العهد المرير.ومع انتهاء سيطرة الفساد بدأ العهد الجديد الذي نعمل من اجله ومعه ايضا تتعاظم مسؤوليات كل مواطن وخاصة موظفي الحكومة ولذلك فنحن ننتظر من موظفي الحكومة الذين سيعودون غدا الى دوامهم الاعتيادي ان يؤدوا واجباتهم بصورة فعالة وان يزيدوا من حرصهم على اداء واجبهم الوطني وبذلك سيساهمون في الدفاع عن مستقبل الشعب والوطن"

رئيس الوزراء

ثم أصدر مجلس الوزراء بيانا اخر يحث فيه الموظفين على المباشرة بالدوام الاعتيادي هذا نصه:-

بيان صادر من مجلس رئاسة الوزراء

"نرجو من كافة موظفي الحكومة المخلصين المباشرة بدوامهم الاعتيادي إعتبارا من هذا اليوم (١٥تموز)[١].

منع التظاهرات والتجمعات

حين وجه عبد السلام عارف نداءاته الى الجماهير للخروج ومشاركة الجيش هجومه على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد ، خرجت الجماهير الى الشوارع وتجمعت في الساحات العامة وحول المراكز والدوائر الحكومية الرئيسة واقامت تظاهرات التأييد تعبيرا عن فرحتها بزوال كابوس الاستبداد وطفحت مشاعرهم بالغضب على اركان النظام السابق ورموزه فاحرقوا السفارة البريطانية ونهبوا

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

موجودات قصر الرحاب وبعثروا ما في بيت نوري السعيد من اوراق ووثائق وأتلفوها واختطفوا جثة عبد الاله من سيارة الجيش وسحلوها في الشوارع. ولم يتمكن افراد الجيش من حماية الاجانب الذين كانت تقلهم سياراتهم من فندق بغداد الى وزارة الدفاع. فقتل من قتل من امريكيين واردنيين والمان وبريطانيين وراحت الجماهير الغاضبة تبحث عن رجال العهد السابق فكانوا يقبضون على الشخص اشتباها بانه نوري السعيد او ابنه صباح او انه فاضل الجمالي او غيرهم وكاد كثيرون ان يلقوا حتفهم لولا تدخل الجيش. وخشي الثوار من هذه الممارسات السلبية التي تلحق بالثورة الوطنية صفات بعيدة عن اهدافها او ان يندس في صفوف المتظاهرين من يقوم باعمال قد يستغلها الاجانب للتدخل. ومع ان الحكومة قدمت الحماية للسفارات الاجنبية واحتجزت رجال العهد السابق في وزارة الدفاع ووضعتهم تحت الحراسة. فقد اصدرت امرا يناشد فيه المواطنين للمحافظة على الامن . واذيع بيان منع التجول على ان يبدأ من الساعة الواحدة بعد الظهر حتى الساعة الرابعة صباحا واهاب بالمواطنين العودة الى اعمالهم المعتادة والاخلاد الى السكينة.

ثم اتبع القائد العام هذا البيان ببيان آخر منع فيه التظاهرات والتجمهرات والاجتماعات واذيع من دار الاذاعة وهذا نصه:

"بناء على مقتضيات المصلحة العامة تمنع التظاهرات والتجمهرات والاجتماعات باي شكل من الاشكال ونحث المواطنين الاحرار على الانصراف الى أعمالهم وفسح المجال للمسؤولين ان يتفرغوا للعمل المثمر من اجل مصلحة الشعب"

القائد العام للقوات المسلحة[١]

إعلان الاحكام العرفية ومنع التجوال

ما كان بامكان هذه البيانات منع الاهالي من مواصلة التظاهرات والتجمعات ، لذلك قررت قيادة الثورة اعلان الاحكام العرفية فصدر بيان برقم (٣) بتوقيع رئيس الوزراء واذيع من دار الاذاعة جاء فيه:-

---

جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨.

بيان رقم (٣)

قرر مجلس السيادة ما يلي:

١- اعلان الاحكام العرفية في جميع أنحاء العراق من يوم ١٤ تموز ١٩٥٨

٢- تعيين الزعيم الركن احمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش حاكما عسكريا عاما في جميع انحاء العراق.

٣- على الجهات المختصة تنفيذ ذلك.

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

وهكذا أصبح العبدي حاكما عسكريا عاما ولم يمض على تعيينه رئيسا لأركـــان الجيش سوى ساعات وصار المرجع الأعلى لجميع الادارات العرفية ومسؤولا مباشرا أمام عبد الكريم قاسم بصفته وزيرا للدفاع فصدر المرسوم رقم (٨) متضمنا ما جـــاء في بيان القائد العام للقوات المسلحة المذكور أعلاه ولكـــن باســـم مجلـــس الســـيادة ورئيس الوزراء

بيان رقم (٤)

من قائد القوات المسلحة الى الشعب العراقي الكريم

إن الشعور الوطني الرائع الذي استقبل به المواطنون انتفاضــــة جيشـــهم الباسل وثورته على الظلم والطغيان الذي كابدوا منه طويلا سيكون اقوى دافع يدفعنـــا للعمل من اجل ما يهدف له شعبنا . واليوم وبعد ان ركزت الثورة اقدامها واصبحـــت وجها لوجه امام مستقبل يقتضي العمل والتكاتف لذلك فنحن نهيب بجميع المواطنيـــن ان يعودوا الى اعمالهم المعتادة وان يلتزموا جانب الهدوء ، وأن يفســـحوا المجـــال للسير قدما في الطريق الذي قررت الثورة انتهاجه . اننا ننظر الى مواطنينـــا الذيـــن ادوا دورهم للتعبير عن فرحتهم واغتباطهم لاستقبال هذا الحدث التاريخي الخـــالد ان يؤدوا الدور الجديد الذي يتطلبه الجانب الوطني في رحلتنا القادمة وهو العودة للعمـــل الطبيعي والتزام جانب الهدوء واليقظة "

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

مرسوم جمهوري رقم (٨)

بناء على ما قرره مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:-

١- اعلان الاحكام العرفية في جميع انحاء العراق اعتبارا من ١٤تموز ١٩٥٨.

٢- تعيين الزعيم الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش حاكما عسكريا عاما في جميع انحاء العراق.

٣- على وزراء الداخلية والدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سـنة١٣٧٧ الموافـق لليوم الرابع عشر من تموز سنة١٩٥٨

رئيس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة[1]

ثم صدر ملحق ببيان رقم (٣) المتعلق باعلان الاحكام العرفيـة يوضـح فيـه سريان أحكام هذا النظام وإدارته بأحكام القوانين المعمول بها سابقا في هذا المجـال وهذا نصه:

بيان

الحاقا بالبيان رقم (٣) الصادر من القائد العام للقوات المسـلحة فيمـا يتعلـق بالاحكام العرفية قررنا ما يلي:-

١- يكون إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق بصورة مؤقتـة الـى حيـن صدور امر الغائها.

٢- تكون الادارة في جميع انحاء العراق ادارة عسـكرية صرفـة ويكـون الحـاكم العسكري العام مرجعا اعلى لجميع الادارات وله توزيع السلطات والاعمال علـى جميع المواطنين حسب تنسيبه.

٣- يوقف تنفيذ القوانين لأصول المحاكمات الجزائيـة وإدارة الالويـة والجمعيـات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنيـة والخدمة القضائية ونظام دعاوى العشائر والقوانين الاخرى بقدر ما لـها مـن

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨.

مساس بالاجراءات او المحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية حسبما يـــتراءى للحاكم العسكري العام

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
القائد العام للقوات المسلحة

باشر احمد صالح العبدي بمهامه حاكما عسكريا عاما الى جانب كونـــه رئيســا لاركان الجيش فاصدر بيانا يمنع فيه التظاهرات وحمل الاسلحة بكافة انواعها كالآتي

بيان رقم (١) صادر من الحاكم العسكري العام

بناء لما تقتضيه الضرورة والمصلحة العامة قررنا ما يلي:

١- منع كافة التظاهرات والتجمعات.

٢- منع حمل السلاح الناري بكافة انواعه وكذلك منع حمل الالات الجارحة والراضــة على اختلاف انواعها.

ان المخالف لهذا الامر سيعرض نفسه لاشد العقاب

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

ثم أصدر البيان رقم (٢) ليحدد الافعال الجرمية التي هي من اختصاص المجلـس العرفي كالاتي:

بيان رقم (٢) لسنة ١٩٥٨
صادر من الحاكم العسكري العام

بناء على السلطة المخولة لي من قبل قائد القوات المسلحة قررت ما يلي:

اولا: تنظر المحاكم العدلية والادارية في العراق كل حسب اختصاصها فـــي الافعــال الجرمية الحادثة ضمن منطقتها وفقا للقوانين المرعية عــدا الافعــال الجرميــة المدونة ادناه والتي يكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري.

١- الجرائم الواردة في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته.

٢- الجرائم المبينة في كل من الابواب السابع والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي.

٣- الجرائم المبينة في قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨.

٤- الجرائم المبينة في المواد ١٠٧ و١١٠ و١٢١ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و٢١٤ و٢٦٠ من قانون العقوبات البغدادي.

٥- الجرائم المبينة في الباب الثامن عشر من قانون العقوبات البغدادي.

٦- جرائم سرقة الاموال والممتلكات الحكومية وشبه الحكومية والممثليات والقنصليات الاجنبية والشركات الاجنبية بما فيها شركات النفط والمصارف.

٧- الجرائم المبينة في المواد ٣٠٦ و٣١٩ والتي لها علاقة بامن الدولة

٨- الجرائم المبينة في قانون صيانة الامن في الاضراب

٩- الجرائم المبينة في قانون المطبوعات والمادة ٧٨ من قانون العقوبات البغدادي

١٠- جرائم حمل السلاح خلافا للبيان الصادر من قبلنا

١١- الضمان لحفظ السلام وحسن السلوك المنصوص عليه في المواد ٧٧ و٧٨ و٩٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي

١٢- يكون النظر في الجرائم المرتكبة قبل اعلان الاحكام العرفية من قبل المحاكم المدنية باستثناء الجرائم ذات العلاقة بالمبادئ الهدامة وان ارتكبت قبل اعلان الاحكام العرفية

١٣- الجرائم الاخرى التي تقرر احالتها الى المجلس العرفي العسكري.

ثانيا : يجري التحقيق في الجرائم المنوه عنها اعلاه وتحت اشراف حكام التحقيق وفقا لنصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي عدا الجرائم المهمة والخطرة فيها حيث يجري التحقيق فيها من قبل حكام التحقيق بانفسهم وعليهم اخبارنا عن تلك الجرائم فور حدوثها.

ثالثا : على حكام التحقيق بعد انجاز التحقيقات في القضايا الواقعة ضمن اختصاص المجلس العرفي العسكري تقديمها الينا مشفوعة بتوصياتهم حولها.

رابعا: صدور مذكرات توقيف المتهمين بارتكاب الجرائم المذكور ببياننا هذا وكذلك تمديد التوقيف من قبل اقدم حاكم موجود في كل لواء

خامسا: نخول حكام التحقيق وحكام الجزاء في الأماكن التي ليس فيها حكام تحقيق اصدار:

آ- أوامر القاء القبض على الاشخاص الذين لهم علاقة في الجرائم المنوه عنها اعلاه
ب- أوامر التحري التي يجب ان تجري وفق الاصول وبحضور ضابط

الزعيم الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام

والجدير بالاشارة ان هذا البيان عدل بالبيان رقم (١٧) حيث شملت الجرائم ذات العلاقة بالمبادئ الهدامة باختصاص المحاكم المدنية وان تصدر مذكرات التوقيف وتمديده من حاكم التحقيق المختص وليس من اقدم حاكم في كل لواء.

بيان رقم ١٧ صادر من الحاكم العسكري العام

الحاقا ببياننا الرقم (٢) واستنادا الى السلطة المخولة لنا قررنا ما يلي:

١- تعدل المادة الثانية عشرة من الفقرة الاولى في بياننا المذكور أعلاه على الوجه التالي:

يكون النظر في كافة الجرائم المرتكبة قبل اعلان الأحكام العرفية من اختصاص المحاكم المدنية

٢- تعدل الفقرة الرابعة من بياننا المذكور أعلاه على الوجه التالي:

تصدر مذكرات توقيف المتهمين بارتكاب الجرائم المذكورة في بياننا هذا وكذلك تمديد التوقيف من قبل حاكم التحقيق المختص

الزعيم الركن احمد صالح العبدي[1]

وكان مجلس السيادة قد اصدر مرسوما بتشكيل المجلس العرفي كالاتي :-

مرسوم جمهوري رقم (١٣)

بناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :-

١- تعيين العقيد شمس الدين عبد الله العبدلي رئيسا للمجلس العرفي العسكري

٢- العقيد احمد حسن البكر عضوا اصليا للمجلس العرفي العسكري

---

[1] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨

٣- المقدم عبد الرزاق عبد الرحمن الجدة عضوا أصليا للمجلس العرفي العسكري
٤- المقدم نافع احمد عضوا أصليا للمجلس العرفي العسكري
على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم
كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٧٧
الموافق لليوم السادس عشر من شهر تموز ١٩٥٨
رئيس الوزراء ووزير الدفاع مجلس السيادة

ثم أصدر الحاكم العسكري العام بيانا منع فيه التجمعات من خمسة اشخاص فاكثر ، وهدد بإحالة المخالفين للمجلس العرفي العسكري

بيان صادر من الحاكم العسكري العام

"الحاقا ببياننا المرقم (١) يعتبر تجمع خمسة اشخاص فاكثر لاي غرض كان مخالفا للمادة الاولى من بياننا المشار اليه أعلاه وسيحال من يرتكب جريمة التجمع الى المجلس العرفي العسكري لينال عقابه"

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

ومع بدء الدوام الرسمي للموظفين رفع نظام منع التجول نهارا ثم حدد اعتبارا من الساعة السابعة مساء حتى الخامسة صباحا . وبعد ان استقرت الامور تم تقليصه اعتبارا من الثامنة مساء وحتى الخامسة صباحا ، وذلك من بداية شهر محرم سنة ١٣٧٧ / ١٨تموز ١٩٥٨[1]

أول اجتماع لمجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء جلسته الاولى مساء يوم ١٥تموز في مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وتواصل الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل واستعرض خلال حوالي خمس ساعات التدابير التي يجب اتخاذها لصيانة البلاد من الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية ، خاصة ان الاذاعات العالمية اخذت تذيع أخبارا عن

---

(١) الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

انزال امريكي في لبنان وتدفق القوات البريطانية نحو الاردن . وتوقع المجلس حدوث احداث خطيرة. ولاحظ الوزراء ايضا وجود خلاف في الرأي بين كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حول اتخاذ القرارات. وكانت اول قضية ظهر فيها الخلاف حول اتخاذ القرارات هي مهمة اختيار ممثل دائم للعراق في هيئة الامم المتحدة. وكان مجلس الأمن انذاك منعقدا والعراق عضو فيه. وكان ممثله الدكتور عبد المجيد عباس من الموالين للحكم السابق وصرح بانه لايعترف بما حدث في العراق وانه يمثل الاتحاد الهاشمي برئاسة الملك حسين ملك الاردن. وقد رشح عبد الكريم قاسم الزعيم الركن اسماعيل العارف ، الملحق العسكري في واشنطن لهذا المنصب بينما اراد عبد السلام عارف تعيين الرائد الركن صالح مهدي عماش . واصر كل منهما على موقفه وتعالى الصياح بين الاثنين ترك على اثره عبد السلام الاجتماع. اذ ان عبد السلام كان يتهم اسماعيل العارف بانه هو الذي وشى بالضباط الاحرار لدى رئيس اركان الجيش سنة١٩٥٦[١] . بينما كان عبد الكريم يصر على تعيين صديقه الحميم اسماعيل العارف، بحجة انه اعلى رتبة من صالح مهدي عماش.ونظرا لعدم قناعة اعضاء المجلس بقدرة المرشحين فقد قرر المجتمعون اختيار هاشم جواد ممثلا للعراق في هيئة الامم المتحدة فهو حاصل على بكالوريوس علوم من الجامعة الامريكية في بيروت سنة١٩٣٢ ، وعمل في وزارة الخارجية سنة١٩٣٤ ، وضمن الوفد العراقي في عصبة الامم في جنيف ثم في مجلس الوزراء. وتقرر في الاجتماع ايضا سحب عبد المجيد عباس ، وان يقوم عبد الجبار الجومرد بصفته وزيرا للخارجية بالطلب الى هيئة الامم المتحدة تأجيل الجلسة الخاصة التي كان من المقرر عقدها بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الامريكية للنظر في امر العراق.

وتقرر في هذا الاجتماع ايضا دعوة بعض شيوخ العشائر العربية والكردية الى بغداد للاسهام في حفظ الامن الداخلي وتم تنفيذ ذلك في الحال واتخذ المجلس تدابير اخرى لأجل السيطرة على الوضع خاصة ان أخبارا انيعت عن زحف وحدات الجيش العراقي في الاردن نحو العراق وقد انتهى الاجتماع في حوالي الساعة الثانية من بعد منتصف الليل[٢]، واذيع في صباح ذلك اليوم بيان حول قرار مجلس الوزراء بتعيين

---

[١] عقد عدد من الضباط الاحرار اجتماعا في مدينة الكاظمية وكان اسماعيل العارف من بين الحاضرين وقد تسربت اخبار الاجتماع الى رئيس اركان الجيش رفيق عارف.

[٢] مذكرات الجومرد في موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص٩٨

هاشم جواد ممثلا للعراق في هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن. وتم بحث علاقات العراق الخارجية وخاصة مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية والجمهورية العربية المتحدة ومسألة الانسحاب من حلف بغداد. ويقول جابر عمر عن اجتماعات المجلس:-

"سارت الاجتماعات يوميا على الأكثر ولمدة ساعات في مقر وزارة الدفاع وكنا نجتمع من الساعة الثامنة إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وتحت جو من الحراسة العسكرية والعناية والفخفخة مما يثير الدهشة لأن كل عضو في الوزارة معرض إلى ما قد يقوم به أعداء الثورة والغريب إننا لم نشعر بأن هناك بين الشعب من تحدثه نفسه بالقيام بأي عمل ضد أي رجل من رجال الثورة لأن الشعب استقبل الثورة بشعور عاطفي اصيل... وكنت من اللحظات الأولى أرى إنه لا حاجة إلى ان يعقد مجلس الوزراء في مبنى وزارة الدفاع وتحت حراسة مشددة ما دام الشعب يؤيد الثورة واقترحت ان تعقد الاجتماعات في مجلس الوزراء ولكن عبد الكريم قاسم أصر على عقدها في وزارة الدفاع والأغرب من ذلك إننا كنا نجتمع مع مجلس السيادة على طاولة واحدة وفسرت العملية على إنها تسهيل للتصديق على القوانين والانظمة التي نعلنها كي لا نأخذ وقتا طويلا في الروتين الحكومي المسلسل وقد اقترحت ان يعقد مجلس السيادة في محله ويأخذ شكله القانوني ولكن قاسما أيضا كان لا يريد ذلك مطلقا.

واستمرت الاجتماعات. ومنذ اللحظات الأولى في المجلس ظهر واضحا ان الوزراء لا يناقشون كثيرا. كانوا يتهيبون الدخول في مناقشات مما أثار الشكوك في ان مجلس الوزراء يتعرض لتكتلات منفصلة لاتجاهات مختلفة وكان عبد الكريم قاسم منذ الاجتماع الأول يكدس الأوراق الروتينية ويشغل أكثر الوقت في مسائل ورقية دون ان ندخل في مناقشات صميمية وإذا دخلنا في بعضها وجدنا ان المناقشات قد لا تكون كاملة باعتبار ان مساهمة اغلب الوزراء ضعيفة في المناقشة وإبداء الرأي وقد يكون هذا التفاوت في ابداء الرأي دليلا لقاسم على إننا (أي بعض الوزراء) لا نقبل الأساليب الملتوية والتي تطرح بصراحة في مجلس الوزراء. وعندما نناقش مثلا قضية الاعتراف بالصين الشعبية وإعادة العلاقات مع روسيا والمعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية وميثاق بغداد كان عبد الكريم قاسم يأخذ بأسلوب المماطلة أكثر من أسلوب

الصراحة والرأي الصريح وحتى في قضية الدستور المؤقت وحول تحديـــد الملكيــة الزراعية وادخالها في الدستور كان هو وأكثر الوزراء صامتين"[1].

الانسحاب من الإتحاد العربي الهاشمي

كان المقصود من اقامة الاتحاد بين العراق والاردن في منتصف شباط ١٩٥٨، حماية الحكم الملكي الهاشمي في كلا البلدين وايجاد جبهة قوية مدعومة من الغــرب للوقوف بوجه التيار القومي الوحدوي الذي تقوده الجمهورية العربية المتحدة التـــي قامت بوحدة سوريا مع مصر في ٢١ شباط من ذلك العام . فقد جـــاء فـــي مذكــرة اعدتها وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢ كانون الثاني ١٩٥٨ بشأن القومية العربيــة والمركز الثقافي والفكري في الشرق الاوسط.

"ان البديل المؤثر الوحيد للناصرية في الوقت الحاضر هو الإتحاد العربي الـذي يضم العراق والاردن.ومن الضروري ان نعمل كل شيء ممكن لضمان نجـــاح عقــد الاتحاد وان نتأكد بأن الاردن ينتفع منه بشكل منظور في المستقبل القريــب . وهــذه هي الطريقة الوحيدة لدحر تأثير جمهورية عبد الناصر العربية في باقي اقطار العـــالم العربي"[2] . وقد اتاح قيام الاتحاد فرصة التدخل للحكومة العراقية في شؤون لبنـــان ودعم رئيسه كميل شمعون بالمال والسلاح لقمع الثورة القائمة في البلاد ضد حكمــه. فضلا عن التدخل في شؤون الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحــدة (ســوريا) وقد كشفت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تشكلت ببغداد لمحاكمـــة اقطاب الحكم الملكي السابق ، كميات الاسلحة والاموال التي تم ارسالها الـــى لبنـــان لضرب الثورة فيه . وكان من نتائج هذا الاتحاد انقسام العرب الى فريقين فريق مؤيد للاتحاد الهاشمي وآخر مؤيد للجمهورية العربية المتحدة. ولكن نتائج هـــذا الاتحـــاد جاءت خلاف ما اراده الحكم الملكي اذ اسهم في التعجيل بالاطاحة به . ففـــي اليـــوم الثاني للثورة (١٥تموز) اعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في بيان له انســحاب العراق من الاتحاد.

---

[1] اقتباسا عن أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم، ص٨٠.

[2] خليل ابراهيم حسين الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، جــ١ ، ص٢.

بيان

"ان الاتحاد بين العراق والاردن على الصورة التي تم بها في العهد السابق لم يكن اتحادا حقيقيا يستهدف مصلحة الشعب في القطرين وانما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين الذين لم يأتوا الى الحكم عن طريق الشعب ولم يعملوا على تحقيق امانيه.

لذلك فان حكومة الجمهورية العراقية تعلن إنسحابها فورا من هذا الإتحاد وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية . كما تعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات المالية والعسكرية وغيرها مما فرض على العراق نتيجةً لقيام هذا الاتحاد"

رئيس الوزراء

ثم أصدر رئيس الوزراء بيانا اخر جاء فيه

"بناء على قرار مجلس الوزراء بانسحاب الجمهورية العراقية من الاتحاد العربي تقرر ان نكتفي برفع العلم العراقي على جميع دوائر الحكومة الرسمية وشبه الرسمية"

رئيس الوزراء[1]

وقد قامت وزارة الخارجية العراقية بابلاغ الهيئات الدبلوماسية ببغداد والممثليات العراقية في الخارج كافة بصدور قرار الانسحاب من الاتحاد ، وفي الوقت الذي سارعت فيه الحكومة الاردنية لطلب المساعدات العسكرية من بريطانيا فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة أعلنت سرورها وترحيبها بهذه الخطوة. وكانت الحكومة العراقية تخشى من قيام الجيش الأردني بالاشتراك مع القوات البريطانية بالقيام بعمل عسكري ضد الثورة باعتبار الأردن طرفا في الاتحاد لإعادة الوضع السابق في العراق مثلما جرى عام ١٩٤١ عندما قضي على الحركة بقوات اردنية بريطانية ولذلك أسرعت حكومة العراق لاعلان انسحابها من الاتحاد.

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ١٦ تموز ١٩٥٨

نهاية نوري السعيد

كان نوري السعيد (رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي) قد اشغل نفسه في السنوات الاخيرة من العهد الملكي بالسياسة الخارجية وخاصة قضايا ميثاق بغداد والاتحاد الهاشمي للتصدي لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر القومية الوحدوية.ولم يكن يعير اهتماما لقضايا الامن والاستقرار الداخلي في العراق بل كثيرا ما كان يعبر عن استخفافه بالمعارضة التي تبديها القوى السياسية لسياسته الاستبدادية. وكان يعتقد ان هذه المعارضة "لاتتعدى كونها معارضة من بضع مئات من الطلبة والمحامين وهو شيء يمكن ان تعالجه الشرطة في الوقت المناسب"ولذلك فانه كان يبدو مطمئنا وراضيا عن حالة الامن في داخل العراق واستقراره لحد انه ذهب الى التصريح "لم يخلق بعد الرجل الذي سيجرؤ على اغتيالي وان دار السيد مأمونة"[1]. ولكن هذا الاطمئنان سرعان ما تبدد صبيحة يوم الرابع عشر من تموز.

ففي صباح ذلك اليوم عهد عبد السلام عارف الى الرائد بهجت سعيد بالتوجه بسريته الى منزل نوري السعيد الواقع على نهر دجلة في كرادة مريم واعتقاله. كما طلب من وصفي طاهر ان يصحبه ليدله على المنزل ، وكان وصفي قد عمل مرافقا لنوري عدة سنوات.

وكان نوري السعيد يستعد للسفر مع الملك وولي العهد ، الى تركيا لحضور الاجتماع التمهيدي لقادة الدول الاسلامية الاعضاء في ميثاق بغداد ، قبل التوجه الى لندن حيث كان مؤملا عقد الدورة الاعتيادية بها . وحين وصل كل من بهجت سعيد ووصفي طاهر مع جنودهما بعد الساعة الخامسة صباحا احاطوا بالمنزل ولكن نوري السعيد كان قد سمع بالثورة[2] فغادر منزله مسرعا بملابس النوم (البيجامة) حاملا

---

[1] مجيد خدوري، العراق الجمهوري ص٨١

[2] يختلف الرواة حول طريقة علم نوري السعيد بالثورة فمنهم من يرى انه تنبه على صوت طلقات نارية اطلقها وصفي طاهر قرب منزله.ومنهم من يرى ان احد الخدم او خبازة اسمها عمشة كانت تسكن قرب منزله اعلمته بالثورة (ناجي شوكت، ذكريات جـ٢ (بغداد بلا) ص٦١٧) وبينما يرى جاسم كاظم العزاوي ان صباح بن نوري السعيد اطلع والده على خبر الثورة بواسطة الهاتف (ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ ص١٢٦) في حين يذكر خليل ابراهيم حسين ان بهجت العطية مدير الامن العام ابلغ نوري السعيد هاتفيا محذرا اياه من شيء غير اعتيادي يحدث في بغداد في الساعة الخامسة والنصف ثم جاءت الخبازة عمشة الى منزله تحمل ارغفة الخبز واخبرته ان الجيش يتقدم نحو منزله فهرب (موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١٦٧).

مسدسه معه من الباب الخلفي المؤدي الى نهر دجلة واستقل زورقا بعد ان هدد صاحبيه الاخوين حسون العيس وعبود العيس وطلب منهما ان ينقلاه الى جانب الرصافة . ولكنه وجد الناس يتجمهرون في شارع ابي نؤاس قبالة منزله وقد الهبهم الحماس بقيام الثورة فطلب من صاحبي الزورق إرجاعه الى جانب الكرخ[1] حيث صعد الى منزل صالح مهدي البصام القريب من منزله ومن هناك نقله المحامي مرتضى البصام (اخو صالح) الذي وضعه في صندوق سيارته الخلفي الى منزل الحاج محمود الاستراباذي في الكاظمية. وكان الاستراباذي أحد أصدقائه القدامى حيث مكث عنده ليلة ١٤/١٥ تموز بقلق شديد. كان يترقب تدخل الاردن اوحكومات ميثاق بغداد لإحباط الثورة باعتبار ان الملك حسين ملك الاردن الذي كان نائبا لرئيس دولة الاتحاد العربي صار بعد مقتل الملك فيصل رئيسا لدولة الاتحاد العربي الهاشمي.

وانتشر خبر هروب نوري السعيد واختفائه مما اثار قلق الثوار وخشيتهم من احتمال تدخل خارجي. واصيبت معنويات المؤيدين للثورة بنكسة كبيرة وصاروا يستذكرون احداث عام١٩٤١ فاسرعت حكومة الثورة الى تخصيص جائزة قدرها عشرة الاف دينار لمن يعثر عليه حيا اوميتا . وقد اذيع البيان من الاذاعة عدة مرات وارسلت الحكومة قوات لتطويق السفارة الامريكية لمنع لجوئه اليها.

بيان رقم (٨)

"تعلن قيادة القوات العسكرية انها خصصت جائزة مقدارها عشرة الاف دينار لمن يلقي القبض على الخائن المأجور نوري السعيد الذي هرب واختفى من غضب الشعب"

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

قائد القوات المسلحة[2]

وكانت اذاعة بغداد قد اذاعت خبر مقتل صباح بن نوري السعيد ، صباح يوم الثورة[3] . ولما سمع نوري السعيد بمصرع ولده اشتد به الخوف. وفي اليوم التالي

---

[1] حسن العلوي، عبد الكريم قاسم (لندن ١٩٨٣) ص٢٠-٢٣.

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[3] تشير المصادر الى ان هذا الخبر لم يكن صحيحا وان صباح كان مختفيا في احد بيوت موظفي ادارة السكك الحديد التي كان مديرها العام. وبعد ان اذيع خبر مقتل والده في اليوم التالي خرج

(١٥تموز) ترك منزل الاسترابادي متنكرا بعباءة نسائية ومعه كل من بيبية سيد علي القطب زوجة الاسترابادي وخادمتها الايرانية زهرة حيدر ، في الساعة الواحدة بعد الظهر وركبوا سيارة الاسترابادي التي قادها ابنه مصطفى[١] حيث اوصلهم الى منزل هاشم جعفر زوج ابنة الاسترابادي واخو ضياء جعفر الوزير السابق، أملا في الوصول الى منزل محمد العريبي (احد كبار شيوخ البومحمد في العمارة وعضو مجلس النواب)، والواقع في منطقة البتاويين. ولما علم عمر بن هاشم جعفر بوجود نوري السعيد في دار والده اسرع الى وزارة الدفاع واخبر عبد الكريم قاسم بالامر[٢].

أرسل عبد الكريم قاسم المقدم وصفي طاهر مع مفرزة الى منزل هاشم جعفر لاعتقال نوري السعيد الذي شعر بغياب عمر هاشم وشك في الامر ، فغادر المنزل متنكرا في زي امرأة ترتدي العباءة والبرقع مع زوجة الاسترابادي والخادمة مشيا على الاقدام وتوجهوا نحو منزل محمد العريبي. واخذ نوري يسأل بعض الصبيان في الشارع عن المنزل. وقد لاحظ بعضهم البجامة الرجالية تتدلى تحت العباءة ، مما اثار الشكوك وصاح احد الاشخاص لعل هذا نوري السعيد . وعلا الصياح (نوري السعيد امسكوه) فارتبك نوري وركض منتقلا الى شارع اخر ولكن الناس تجمعوا حوله فاخرج مسدسه واخذ يطلق النار لابعادهم عنه . وفي هذه الاثناء وصل بعض الجنود فتبادلوا اطلاق النار معه فاصيب وسقط على الارض. وقتلت زوجة الاسترابادي بينما تمكنت خادمتها من الهرب. وتعرف على نوري السعيد العريف خضر صالح السامرائي ، المنسوب الى قاعدة الرشيد الجوية فهجم عليه وانتزع المسدس من يده واطلق الرصاص على رأسه فقتله حوالي الساعة الرابعة والربع عصرا[٣] . وبعد

الى الشارع وهو في حالة سكر شديد صائحا باعلى صوته "انا صباح نوري السعيد هيا اقتلوني، تعالوا اقتلوني اسرعوا لقتلي" فقتل في الحال وقيل ان الذي قتله هو المقدم فاضل محمد علي. جاسم كاظم العزاوي ثورة ١٤تموز ص١٢٨. نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غدا (بغداد ١٩٨٨) ، ص٣٤٦

[١] في قرار تجريم المتهمين بهذه القضية ان سائق السيارة هو كاظم زغير وقد حكم عليه بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة.

[٢] طلب عمر ارساله في بعثة علمية دراسية بدل الجائزة النقدية وقد ارسل فعلا لدراسة المحاسبة القانونية في جامعة ليفربول في بريطانيا واتم دراسته ثم عاد الى العراق وعمل مدرسا في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد سنتين. فاضل حسين ، سقوط الحكم الملكي ص٨٨.

[٣] هناك روايات تفيد ان نوري السعيد اطلق رصاصة على رأسه منتحرا

مقتله حضرت المفرزة التي ارسلها عبد الكريم قاسم التي وجدت ان نوري السعيد قـد قتل ولكن احد ضباط المفرزة (يرى بعض الباحثين انه وصفي طاهر)[1] اطلق زخـــة من رشاشته على جثته. ثم نقلت الجثة الى وزارة الدفاع حيث اطلع عليها عبد الكريم قاسم وقواد الفرق وبعض كبار الضباط . وبعد ان تأكد الثوار من مقتل نوري الســعيد اذيع البيان الاتي.

"أيها الشعب العراقي الكريم"

تحقق للقيادة ان المجرم والخائن الاول نوري السعيد قد كمن في احدى الـــدور القريبة من الباب الشرقي فطوقت الدار واستحصل الامر بالتفتيش فدخلت قواتنا لاداء مهمتها حسب الاصول. فقفزت امرأة مرتدية عباءة ســوداء هاربـــة وتطلـــق النـــار الطائشة. فشعر الشعب بهذه المجرمة الهاربة وتمكن من القضاء عليـــها واذا بتلـــك المرأة هي المجرم الاول والخائن المعروف عدو الشعب رقم (١) نوري السعيد.

فأليكم ازفها بشرى للحقيقة والبيان وقد تم نقل الجثة الى الطب العدلي وبـــهذه المناسبة نأمل من الجميع الانصراف لاعمالهم وتطبيق نظام منع التجول مع المحافظة على الضبط والنظام"

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
قائد القوات المسلحة[2]
١٩٥٨/٧/١٥

---

[1] يبرئ عبد الجبار العمر وصفي طاهر من هذا العمل وينقل عن المقدم قاسم حمودي عبد الله انـــه هو الذي فتح النار على جثة نوري السعيد لان احد الحاضرين وهو فائز بن حسين فوزي قد وجد فرصة للثأر لوالده حسين فوزي توفيق قاتل رستم حيدر وكان نوري السعيد مسؤولا عن تنفيـــذ حكم الاعدام بوالده فاخذ يركل جثة نوري السعيد بقدمه فلاحظه المقدم قاسم حمـــودي عبـــد الله وخاطب الحاضرين بالقول ان نوري السعيد قد نفذ حكم الاعدام بوالد فائز ثم فتح نـــار رشاشـــته على الجثة وان علاء حسين فوزي اخا فائز اعتقد ان الضابط المذكور هو وصفي طاهر لان هناك تشابها بين الاثنين. عبد الجبار العمر، الكبار الثلاثة (بغداد ١٩٩٠) ص٥٤.

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨، جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨

ما يقوله رئيس طباخي البلاط

ويروي محمد اوغلو رئيس طباخي البلاط الذي لجأ هو الآخر إلى بيت جلال الاسترابادي وكان يتولى مساعدة أهله في الطبخ أيام عاشوراء وفي المناسبات الدينية والولائم قائلا "وجدت نوري السعيد في مواجهتي وبجانبه جهاز هاتف وراديو وطلب مني ان أقص عليه ما رأيت أو سمعت وسألني بلهجة المتيقن عما إذا كانت هناك قوات ايرانية أو انكليزية قد دخلت بغداد أو ما إذا كنت قد سمعت من الناس شيئا من هذا القبيل وعندما نفيت ذلك ردد بعض الكلمات مما يعني ان ذلك مستحيل وأن هناك اتفاقا مع الشاه للتدخل في مثل هذه الظروف لإحتلال بغداد.

كان الراديو مفتوحا على اذاعة لندن التي كانت تذيع الأخبار أولا بأول وكان نوري السعيد كمن يحاول فك رموز شيفرة أو شيء من هذا القبيل ولكن في كل نشرة أخبار كانت تخيب آماله ويروح يذرع الغرفة ذهابا وايابا يفرك يديه ولا يفتأ ان يشعل سيجارة أثر أخرى وبين ساعة وأخرى كان يعيد طلب رقم ما في الهاتف وقد عرفت لاحقا إنه كان يتصل بالسفارة البريطانية ويذكر اسم شخص بالتحديد في كل مرة ويطلب التحدث معه. كانوا يجيبونه بأنه غير موجود حاليا وحالما يصل سيتصل بك وكانوا يلحون عليه لمعرفة رقم الهاتف الذي يتحدث منه ولكنه كان يرفض اعطاءهم اياه كما طلبوا منه ان يخبرهم بمكانه كي يأتوا إليه وينقلوه إلى مكان آمن فكان يرفض أيضا ان يخبرهم بمكانه. وفي المساء خابت آماله مع الانكليز وردد أكثر من مرة (غدروني غدروني الانكليز) وصار يشك بالسفارة البريطانية ويردد وكأنه يهذي وهو يفرك يديه "سووها بيه، بس هاي اللي جنت خايف منها"

وفي صباح اليوم التالي وبعد اتصاله بالسفارة البريطانية انفرجت أساريره وتغير سلوكه وغادره القلق والارتباك. أكل واستحم في ذلك اليوم وعند خروجه من الحمام فهمنا منه ان صاحبه قد جاء وإنه اتفق معه على اللقاء بعد ظهر ذلك اليوم في الباب الشرقي وإنه اختار وقت الظهيرة لأن الشوارع ستخلو من المارة تقريبا حيث يستطيع الوصول إلى المكان كما تصور بأمان. كان يتفحص مسدسه وهو يتحدث إلينا عن خطته للذهاب إلى الباب الشرقي سأله الجميع ماذا لو تعرف الناس إليك أو تعرف سائق السيارة التي ستقلك إلى هناك، هز مسدسه بابتسامة وقال لا تخافوا.

اعترض السيد جلال والنساء أيضا وساد الصمت برهة. عندها ولا ادري من أين جاء الاقتراح ان يبرقع نفسه بعباءة نسائية مع غطاء الوجه للنساء المحجبات وان اذهب أنا معه. لم يعترض نوري كان كمن سلم قياد نفسه إلى الآخرين أو استساغ الفكرة يريد الوصول إلى صاحبه في الباب الشرقي مهما كان وبأي وسيلة بأمان. وقبل الخروج جاءت النساء بالعباءة وبغطاء الوجه. كانت هناك مشكلة الحذاء إذ سرعان ما سيفتضح سره. خلع حذاءه وقال سأمشي حافي القدمين. لم يستسغ الفكرة جلال الاستراباديٍ. وجدت شقيقة السيد جلال ما يناسبه وكانت العباءة والجوارب السميكة بمقياس رجله إضافة إلى حذاء من احذيتها المستهلكة القديمة.

بعدما ارتدى نوري كل هذه الأشياء قام إلى المرآة وتطلع إلى نفسه من كل الجهات وقال لا اعتقد ان أحدا سيعرفني الآن. وضع مسدسه في خصره وغادر البيت"[1]. وينقل العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي قول محمود الاستراباديٍ ان نوري السعيد كان يحمل راديو ترانزستور بيده وعينه تراقب السماء باستمرار ويتمتم بصوت مسموع (لقد تأخروا، لقد تأخروا) ولما سألته عن ذلك أجاب: قطعات الانزال الانكليزية التي نزلت الاردن والقطعات الامريكية التي نزلت في لبنان"[2].

والى القارئ ما افاد به العريف خضير صالح السامرائي ، حول مقتل نوري السعيد حيث قال:-

"كانت قاعدة الرشيد الجوية المنسوب اليها في حالة إنذار، ذهبت الى منزلي لاتفقد عائلتي واطمئن عليها وعندما وصلت كانت الساعة تشير الى الواحدة بعد الظهر وشاهدت ولدي ليث البالغ من العمر ست سنوات يقف في الباب . وفي هذه الأثناء شاهدت في الشارع سيدتين تلبسان عباءتين وقد وضعتا البوشية (البرقع) على وجهيهما. وخلفهن سيارة سوداء فيها سيدة اخرى. كانت السيارة تسير ببطء شديد خلف السيدتين ومتجهة نحو شارع السعدون. كانت احدى السيدتين تلبس عباءة قصيرة تحتها بجامة ذات لون ازرق فاتح (ماوي) بدون خطوط وتلبس نعالا نسائيا وتضع منشفة على وجهها بدل البوشية فتيقنت ان المرأة نوري السعيد مما دعاني ان اطيل النظر والاقتراب منه ، ولكن هذا الرجل أراد إرهابي وذلك باطلاق النار من

---

[1] صحيفة الحياة (لندن ٤/ ٧/ ٢٠٠١).

[2] ثورة ١٤ تموز ، ص١٢٧.

مسدس كان يحمله فهجمت عليه وأمسكت يده اليمنى ولويتها للخلف واخــذت منــه المسدس من نوع كولد (ابو الحصان) . وفي هذه الأثناء وقعت العباءة والبوشــية (الخاولي) على الارض فتأكدت ان الرجل هو نوري السعيد الذي صرخ فــي وجــهي قائلا انا نوري باشا فاجبته (ماكو باشا بعد الان) وعند ذاك اطلقت رصاصتين علــى وجهه فسقط مضرجا بدمه. وفي هذا الاثناء هربت السيارة السوداء وحاولت الســيدة الثانية الهروب ولكن شرطيا اطلق عليها النار فارداها قتيلة"[1]

تقرير معهد الطب العدلي

بناء على طلب وزارة الدفاع حضر الى معهد الطب العدلي كل من السادة حــاكم تحقيق خفر العاصمة سالم محمد عزت والمحقق العدلي محمد جعفــر عبــد الكريــم والعقيد سعيد القريشي ، ممثل وزارة الدفاع وعبد الستار البزركــان حــاكم تحقيــق الكاظمية ومعاون الشرطة شاكر المتولي ووكيل مديــر شــرطة الكاظميــة يوســف الراضي، وذلك لتشخيص وتثبيت هوية كل من جثة نوري الســعيد وصبــاح نــوري السعيد والسيدة بيبية السيد علي القطب زوجة محمود الاستربادي ودعت الشــرطة لنفس الغرض السادة محمود عبد الهادي الاسترابادي ومظفر محمــود الاســترابادي وعبد الامير الاسترابادي. تداول المجتمعون في تثبيت ومعرفة هوية الجثث بالاستعانة بالدكتور احمد عزت القيسي ، مدير معهد الطب العدلي واتخذت القرارات بالاكثرية.

تثبيت هوية وتشخيص نوري السعيد

وجدت في الجثة اصابات متعددة في الرأس والجذع والاطراف حتى اصبح مــن الصعب نوعا ما تشخيص هوية الجثة تشخيصا تاما . ولدى تدقيق بعض الخصــائص الشخصية والعلامات الفارقة للبدن والشعر والعينين فقد كان اللون ابيــض والشــعر كستنائي فاتح بالشيب والعينان زرقاوين والحاجبان كانــا نــافرين وهمــا موخطــان بالشيب ايضا حليق شعر الوجه . اما الشارب فمقصوص قصا خفيفا ويغلب عليــهما الشيب ولاحظنا وجود ندبة فوق ناحية العانة باتجاه المستعرض طولها حوالي ٢٠سم تقريبا ويظهر انها جرح عملية جراحية قديمة اجريت في هذه المنطقة وبعد تبضيــع

---

[1] موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١٧٠

المنطقة ظهر انها اجريت لغرض رفع غدة البروستات التي اتضح انه لم يبق منها الا الفص الوسطي. ان المظهر العام والعلامات المار ذكرها بالاضافة الى ما شهد به الشاهد عبد الامير الاسترابادي ، ان الجثة تعود للمدعو نوري السعيد. وقد اخذت تصاوير باوضاع مختلفة للجثة بغية تثبيت المشاهدات المدونة أعلاه. هذا بالاضافة الى المعلومات الشخصية لكل من الموقعين ادناه انها جثة نوري السعيد.

نظم المحضر في الساعة الحادية عشرة من ليلة ١٥/١٦ تموز ١٩٥٨ ووقع من قبل الحاضرين

ملحوظة : وقعت الاسماء المذكورة اعلاه عدا

آ- عبد الامير الاسترابادي الذي ذكر انه لايسعه القطع بتشخيص الجثة نظرا لتشويهها

ب- الحاكم عبد الستار البزركان الذي نفى معرفته بنوري السعيد وعليه لايمكنه تشخيص الجثة[1].

وبعد الإنتهاء من تشخيص جثة نوري السعيد وفي وقت خلت الشوارع من المارة تم نقل الجثة الى مقبرة باب المعظم حيث دفنت هناك. ثم اذيع البيان الاتي:

بيان من الحاكم العسكري العام

"لنتانة جثة الخائن نوري السعيد فقد تم دفنها ليلا لئلا تدنس ايادي الجمهور الكريم . وبما ان العمل خير من التهريج وان التجمعات والتظاهرات تسيء الى سمعة الثورة وتعرقل سير الاعمال وتسبب الازدحام في الشوارع فيرجى منكم الانصراف الى أعمالكم والله ولي التوفيق"

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[2]

وبعد الاعلان عن مقتل نوري السعيد اندفع الأهالي في تجمعات ومسيرات حاشدة على الرغم من منع التجول واعلان الاحكام العرفية ومنع التجمعات . وكانت وكالات الأنباء قد بثت اخبار الانزال الامريكي في لبنان واستعداد القوات البريطانية

---

[1] المصدر نفسه ، ص١٧٢

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

للنزول في الاردن . وخشي الثوار ان تقع اعمال شغب قد تؤدي الى تدخل خـــارجي فاذاع الحاكم العسكري البيان الاتي يهدد فيه بتمديد فترة منع التجول:-

بيان من الحاكم العسكري

"أيها الجمهور العراقي الكريم اننا نقدر الشعور النبيل الــذي ابديتمــوه تجــاه ثورتكم المقدسة واننا بدورنا ساعون لاكمال ما بدأنا به وان أي عمــل يخــرج عــن نطاق المعقول في ابداء هذا الشعور يتيح للعناصر الفاسدة الفرصة للاخلال بالنظــام والامن ولذا أرجو من الجمهور الكريم ان يخلد الى الهدوء والسكينة واجتناب كل مــا يشوب قدسية هذه الحركة المباركة وعليه ســنكون مضطريــن لإتخــاذ الاجــراءات الفورية بحق الذين يشجعون على التجمهر والإخلال بما يهم المصلحة العامة وإذا لــم يقدر الشعب ذلك فاننا سنفرض منع التجول لمدة طويلة الأمر الــذي ســيؤثر علــى مصالح الجميع"

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[١]

١٩٥٨/٧/١٥

وكانت الجماهير والجنود قد اقتحموا منزل نوري السعيد بعد ان تــأكدوا مــن خلوه، واخذوا يقذفون من نوافذه الاوراق والادوات وعاثوا بموجوداته. وبعد الاعلان عن دفن جثة نوري السعيد توجه جمهور من الدهماء ممن كانوا مدفوعين بموجــة الحقد والكراهية لسياسته نحو القبر في اليوم الثاني (١٧تموز) ونبشــوه واخرجــوا الجثة وراحوا يسحلوها في شوارع بغداد ، حتى وصلوا امام مبنى السفارة المصريــة حيث احرقوها[٢]. وحدثت اعمال شغب وقام المتظاهرون بالبحث عمن عرفوا (برجــال العهد البائد) من اجل القضاء عليهم وقد تم الاشتباه بالكثيرين باعتبارهم من اولئــك الرجال فاصدر الحاكم العسكري بيانا يدعو فيه المواطنين لتجنب الفتنة وترك الاحقــاد ونسيان الماضي ومنع العبث بالامن.

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣تموز ١٩٥٨، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص٢٨٢

[٢] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٧٨-٧٩، طــالب مشــتاق ، اوراق ايــامي ، (بغــداد ١٩٨٩)، ص٥٨٣.

بيان من الحاكم العسكري

قد يثير بعض العابثين الفتنة في صفوف ابناء الشعب بتأليب بعض الناس على البعض الاخر بحجة انهم من السريين الذين اعماهم الجهل وغرر بهم رجال العهد البائد فنحن نعتقد ان مثل هؤلاء الناس قد صهرتهم الظروف وغيرت طباعهم الأحداث فثابوا الى رشدهم واصبحوا مواطنين صالحين يشاركون أبناء هذا الشعب بالسراء والضراء فعلينا جميعا ان ننسى الاحقاد ونترك الفتنة والضغينة ونكون يدا واحدة وكتلة متراصة للوقوف بوجه الاستعمار الذي ما انفك يتبع هنا الاساليب الرذيلة للتفرقة بين من يريدون الحياة الحرة. ولننس الماضي ولنتطلع الى المستقبل ونسع لعمل الخير. فكل من تسول له نفسه العبث بالامن واثارة الفتن والحزازات والاعتداء على الغير سيحاكم من قبل المجلس العرفي العسكري وينال اشد العقاب . فيا ابناء هذه الامة تمثلوا قول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، ولا يغتب بعضكم بعضا) .

الزعيم الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

محاولات الحكومة التخفيف عن المواطنين ومحاربة المتلاعبين بالأسعار

استغل بعض ضعاف النفوس الظروف السائدة لاحتكار بعض السلع الاساسية ورفع أسعارها ، فاصدر الحاكم العسكري بيانا يحذر فيه المتلاعبين بالاسعار .

بيان من الحاكم العسكري العام

"أيها الشعب الكريم علمنا بان ارتفاعا طرأ على اسعار اللحم والخضروات الامر الذي دعا الى تذكير ذوي العلاقة بان هذا الارتفاع في السعر بالاضافة الى كونه لامبرر له ولا ينتظر ان يبدو من مواطن صالح فانه سيضطرنا الى اتخاذ اجراءات زجرية شديدة بحق المتلاعبين الجشعين. نطلب المحافظة على الاسعار الطبيعية محافظة تامة ونرجو من الاهلين اخبار هذا المقر عن كل متلاعب بالاسعار"

الحاكم العسكري العام[1]

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨

وعلى الرغم من هذا التحذير فقد واصل بعض الجشعين ممارساتهم بقصد الإثراء العاجل وجمع المال بالتلاعب بقوت الشعب فاقتضى توجيه انذار شديد اللهجة يوم ٢١تموز وهذا نصه :

بيان رقم ١٨ من الحاكم العسكري

"سبق ان أذعنا بيانا رجونا فيه المحافظة على اسعار الحاجيات الغذائية وعدم التلاعب بها فاستجاب له المواطنون وسرنا ان نجد الاسعار قد هبطت وعادت الى ما كانت عليه دونما رقيب سوى فئة ضالة من الجشعين في بعض الوية العراق فنحن نحذر تلك الفئة التي لاهم لها سوى الاثراء وجمع المال الحرام بالطرق الدنيئة وذلك بالتلاعب بقوت الشعب وحاجياته فليعلم الجميع باننا سوف لن نتوانى عن البطش بهؤلاء وانزال العقوبة الصارمة بهم ونأمل من المواطنين الكرام ان يكونوا عونا لنا بالقضاء عليهم باخبار الجهات المسؤولة عنهم وقد اعذر من انذر ، والله ولي التوفيق واسأله ان يأخذ بايدينا الى ما فيه خير الامة وصلاحها" .

الحاكم العسكري العام[١]

وكان بيان منع التجول قد الحق الضرر باصحاب المصالح من الحرفيين والكسبة والموظفين ممن كانت اعمالهم تقتضي خروجهم اثناء فترة منع التجول فاصدر قائد القوات المسلحة تعليماته بتزويد هؤلاء ببطاقات خاصة تسمح لهم بالمرور بموجب البيان رقم (٩) وهذا نصه:

" نظرا لحصول حالات اضطرارية تستدعي خروج بعض الاشخاص اثناء منع التجول فقد تقرر ما يلي:-

١- يراجع اصحاب المصالح الضرورية نهارا موقع بغداد للحصول على بطاقات الاذن الرسمية للسماح لهم بالمرور خلالِ ساعات منع التجول وذلك على قدر الحاجة اذ سيحدد وقت السماح بالبطاقة الممنوحة.

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٢ تموز ١٩٥٨

٢- عند حدوث حالات فجائية اثناء منع التجول يتصل الاشخاص بموقع بغداد تلفونيا للحصول على بطاقة الاذن".

وبعد تطبيق هذا البيان ظهرت صعوبات عانى منها المواطنون في سبيل الحصول على وثائق المرور فاصدر الحاكم العسكري بيانا اخر وضع فيه تعليمات جديدة حول طريقة الحصول على تلك الوثائق.

بيان رقم (١٩) من الحاكم العسكري العام

"تقرر الغاء وثائق المرور القديمة التي تجيز للاشخاص المرور خلال ساعات منع التجول وذلك نظرا للصعوبات التي عاناها المواطنون في الحصول على تلك الوثائق وقد تقرر ما يلي :

١- فتح مركز لتوزيع وثائق المرور في الباب القديمة لوزارة الدفاع تحت اشراف مقر الحاكم العسكري العام لمنح الوثائق مختومة بختم الحاكم العسكري العام.

٢- تقدم الدوائر ذات الشأن قوائم باسماء موظفيها الذين تتطلب طبيعة اعمالهم تزويدهم بهذه الوثائق الى مقر الحاكم العسكري العام للنظر في الطلب والايعاز الى مركز التوزيع لتزويدهم بها على ان يرفق بهذه القوائم تصوير شمسي لكل موظف.

٣- يقدم الاشخاص المدنيون الذين تتطلب طبيعة عملهم تزويدهم بهذه الوثائق طلبا مع تصويرين شمسيين الى مركز توزيع الوثائق بعنوان الحاكم العسكري العام ومصدقا من قبل مختار المحلة او القرية يشهد بان المستدعي طالب الوثيقة المدرج اسمه ومهنته ومحل سكناه ومركز عمله في الطلب هو بحاجة الى وثيقة المرور وعندئذ يبت في منح الوثيقة او عدمها .

٤- تقوم مديرية التوجيه والاذاعة العامة باصدار هويات خاصة للصحفيين ومراسلي وكالات الانباء من عراقيين واجانب تحمل صورتهم ، مع ذكر اسم الصحيفة او الوكالة التي يمثلها مع بيان جنسياتهم وترسل الى مقر الحاكم العسكري العام لختمها وتصديقها .

٥- لقد نظمت وثائق خاصة لضباط الجيش والشرطة تمنح لهم حسب الحاجة وبطلب رسمي من دوائرهم.

٦- تلغى كافة الوثائق القديمة الصادرة سابقا ويستعاض عنـــها بالوثــائق الجديــدة ويستثنى من ذلك الوثائق التي صدرت لبعض الدوائر من هذا المقر .
٧- ينفذ مضمون هذا البيان بعد مرور ثلاثة ايام من تاريخ اذاعته ريثما يتم اسـتبدال الوثائق القديمة بالوثائق الجديدة .
٨- لايجوز لاية جهة كانت اصدار وثائق المرور عدا مقر الحاكم العســكري العـام والمخالف يعرّض نفسه لاشد العقوبات .

الحاكم العسكري العام[١]

الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالجمهورية العراقية

لم يكن العراق قد اعترف بالجمهورية العربية المتحدة بعـد قيامـها فـي ٢١ شباط ١٩٥٨ ، على الرغم من ان الرئيس جمال عبد الناصر قد ارسل برقيـة الـى الملك فيصل الثاني في ١٤شباط يهنئه باعلان قيام الاتحاد العربي الهاشمي. وكان من المنطقي ان يبادر العراق بتقديم اعترافه بالجمهورية العربية المتحدة ولكنه لم يفعـل ذلك بسبب الخلاف المستحكم بين نوري السعيد وعبد الناصر. وبعد قيام ثورة العـراق بعث مجلس السيادة صباح يوم الثورة برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر نصها:
"الجمهورية العربية المتحدة- سيادة الرئيس جمال عبد الناصر
بمزيد من الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة ونرجو مـن الله ان يوفقنا لخدمة العروبة وخدمة الشعوب"

مجلس السيادة

ومن الواضح ان قادة الثورة كانوا يأملون من الجمهورية العربيـة المتحـدة الدعم ضد أي عمل قد تقدم عليه حكومات الدول الغربية اوحكومات ميثاق بغداد وقـد ردّ عبد الناصر على البرقية في اليوم نفسه ببرقية الى مجلس السيادة يشكره فيـها على الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة . وقابل فؤاد عبد المفتي، القائم باعمـال سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد ، عبد الكريم قاسـم وابلغـه اعـتراف حكومته رسميا بالجمهورية العراقية متمنيا لها التوفيق في خدمة العروبة . وسـلمه

---
[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

نص برقية عبد الناصر "تلقيت برقيتكم التي تتضمن الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة وفقكم الله لما فيه خير العروبة"[1]. فكانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالنظام الجمهوري ، وقامت تظاهرات حاشدة في كل من القاهرة ودمشق تأييدا للثورة وارسل زعماء من الاقليمين (سوريا ومصر) التهاني لقادة الثورة.

العراق وهيئة الامم المتحدة

بعد قيام الثورة دعت الحكومة الامريكية مجلس الامن الى اجتماع طارئ يوم ١٥تموز كرد فعل على قيام الثورة في العراق والثورة الشعبية في لبنان ، بحجة انهما يهددان السلام في العالم. وعندما كان مجلس الامن منعقدا والعراق عضو فيه يمثله الدكتور عبد المجيد عباس ، وهو احد الاعضاء المؤسسين لجمعية الجوال سنة١٩٣٤ وقد التحق بالممثلية العراقية في نيويورك يوم ١٤تموز ، فاعلن انه لايعترف بالثورة وانه يمثل الاتحاد الهاشمي الذي اصبح رئيسه الملك حسين ملك الاردن حسب دستور الاتحاد ، ولذلك بادرت حكومة الثورة لاصدار البيان الاتي :

"قرّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت صباح هذا اليوم سحب السيد عبد المجيد عباس ممثل العراق الدائم لدى هيئة الامم المتحدة وممثله الدائم لدى مجلس الامن وتعيين السيد هاشم جواد بدلا عنه. وسيسافر حالا الى نيويورك لحضور جلسة مجلس الامن المستعجلة التي طلبت حكومة الولايات المتحدة الامريكية عقدها للنظر في وضع الشرق الاوسط وقد طلبت وزارة الخارجية تأجيل هذه الجلسة ريثما يصل هاشم جواد الى نيويورك.

رئيس الوزراء[2]

كان مجلس الوزراء قد اتخذ هذا القرار في جلسته الأولى صباح يوم ١٦تموز وتم اختيار هاشم جواد للمنصب وان يرأس الوفد العراقي وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد . وكان عبد المجيد عباس قد التحق بمنصبه يوم ١٤تموز وقبل ان يذهب الى اجتماع مجلس الامن اتصل باسماعيل العارف الملحق العسكري في واشنطن مستفسرا عما سيفعله في تلك الجلسة فنصحه بعدم الحضور لأن النظام الذي يمثله لم

---

(١) ملفات مجلس السيادة ، البرقيات والتهاني ١٩٥٨ الملف ٧٤ و٣٨، جريدة الاهرام ، ١٥تموز ١٩٥٨

(٢) الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

يعد له وجود . ولكن عبد المجيد عباس بتشجيع بريطاني حضر الاجتماع مع بعـــض موظفي البعثة العراقية في هيئة الأمم المتحدة[1].

ساندت الحكومة البريطانية عبد المجيد عباس في موقفه المعـــارض للثــورة وذكرت له ان عودته الى بغداد ستكون مجازفة وابرقت ممثليتها الدائمة في نيويـورك الى وزارة الخارجية البريطانية ورئاسة مجلس الـــوزراء يـوم ١٥تمـوز البرقيــة الاتية:-

"أخبرنا الدكتور عباس هذا الصباح ان الحكومة الثورية في بغداد قد ارســـلت برقية الى الامين العام تضمنت تعيين هاشم جواد ممثلا لها . وعندما ابلـــغ الدكتـــور عباس السكرتير العام- للامم المتحدة- بمضمون البرقية ذكر انه سوف يناقش حـــق السيد جواد بصدد تمثيل العراق خلال اجتماع هذا الصباح.

كما اصدر الدكتور عباس تعليماته لموظفيه بعدم الامتثال لتعليمات جواد حـــال قدومه الى الامم المتحدة، وانه سوف يأخذ مقعده في المجلس صباح اليوم وقد وعدته بالتأييد في حالة التشكيك في اوراق اعتماده"[2].

السير ديكسون رئيس البعثة البريطانية
في الأمم المتحدة

وقد حاول المندوب البريطاني عرقلة تسلم ممثل العراق الجديد هاشـــم جـــواد مقعده في الامم المتحدة. ولكن مندوب الاتحاد السوفيتي عارض ذلك بشـــدة وطـــالب باخراج المندوب السابق (عبد المجيد عباس). وحصلت مشادة بين الطرفين واشـــار مندوب الاتحاد السوفيتي الى ان الممثل الذي يحتل مقعد العراق بصورة غير قانونيـــة قد أكد استمرار اتحاد العراق والاردن . ولكن الواقع هو ان حكومة العراق قد اعلنـــت انسحابها الفوري من ذلك الاتحاد . وان بريطانيا والولايات المتحدة تريان ان الاتحـــاد لازال موجوداً لتبرير اعادة الوضع الذي كان قائما قبل ثورة ١٤تمـــوز . وذكـــر ان

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، (٧) ، ص١١١

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ص٥٧

اذاعة عمان تتحدث عن تحرير العراق وطلب من المندوب الاردني نفي ذلك ان كان صحيحا[1] .

من ناحية اخرى اتصلت الحكومة الاردنية بممثلها في الامم المتحدة (بهاء طوقان). وطلبت منه ان يتصل بالقنصل العراقي في نيويورك (هاشم الحلي) وبعبد المجيد عباس ويعرض على كل منهما مبلغ عشرة الاف دينار مع دعم الاردن لهما ليقفا ضد الثورة في العراق . وطلب من عبد المجيد عباس حضور جلسة مجلس الامن التي ستعقد يوم ١٨تموز . وفعلا حضر عبد المجيد الجلسة ورفض هاشم الحلي عرض الحكومة الاردنية وصدر مرسوم جمهوري بفصل عبد المجيد من وظيفته يوم ٢٧تموز[2].

وفي ذلك يقول اسماعيل العارف الملحق العسكري في واشنطن آنذاك اتصل بي عصر ١٤ تموز الدكتور عبد المجيد عباس الذي وصل نيويورك صباح يوم الثورة من بغداد لاستلام منصب ممثل العراق الدائم الجديد في هيئة الأمم المتحدة وسألني عن الموقف الذي يقتضي ان يتخذه تجاه الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن التي دعت الولايات المتحدة إلى عقدها في ١٥ تموز كرد فعل على قيام الثورة في العراق والمظاهرات الشعبية في لبنان. فقلت له ان النظام الملكي الذي أرسله ليمثل العراق في هيئة الأمم المتحدة قد سقط ولم يعد تمثيله قانونياً ونصحته ان لا يحضر جلسات مجلس الأمن لكي يحافظ على كرامته ومستقبله ويصون الثورة من القرارات التي قد يتخذها مجلس الأمن بتأثير من النفوذ الغربي المعادي لثورة العراق.. فاستغربت حضور عبد المجيد عباس أول يوم من اجتماع مجلس الأمن مع بعض موظفي البعثة العراقية في الأمم المتحدة فاتصلت باعضائها وطلبت منهم عدم حضور الجلسات والامتناع عن التعاون مع الدكتور عبد المجيد عباس فلم يحضر أحد منهم جلسات اليومين التاليين بمن فيهم الدكتور عبد المجيد ولكني فوجئت بحضوره في اليوم الرابع مع أحد موظفي الممثلية وعندما اتصلت به هاتفياً بعد الجلسة أجابني بصلابة بأنه سيمضي في تمثيل العراق لأنه الممثل الشرعي لأن الملك قد عينه وفقاً للدستور وذكر إنه سيمثل العراق والاتحاد الهاشمي.

---

[1] الامم المتحدة تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة للمدة الواقعة بين ١٦تموز ١٩٥٨ و١٥تموز ١٩٥٩ الدورة ١٤، نيويورك ١٩٥٩ ، ص١٠-٢١.

[2] موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١١١-١١٢، الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨.

وقد حاول الملحق العسكري بالتعاون مع معاونه الرئيس الركن صالح مهدي عماش تدبير محاولة لحجزه في القنصلية العراقية في نيويورك إلا ان المحاولة فشلت. وبعد يومين وصل وفد الثورة إلى الأمم المتحدة برئاسة وزير الخارجية الدكتور عبد الجبار الجومرد برفقة السيد هاشم جواد ممثل العراق الدائم الجديد في الأمم المتحدة وقدم أوراق اعتماده إلى السكرتير العام فاختفى عبد المجيد عباس من المسرح[1].

ولم يلتفت مجلس الامن لطلب العراق ، ارجاء عقد جلسات المجلس لحين وصول مندوبه الجديد، بل واصل اجتماعه بحضور عبد المجيد الذي انحاز الى المشروع الامريكي ، القاضي بارسال قوة دولية الى الشرق الاوسط ولكن عبد المجيد اضطر الى الانسحاب واعلن انتهاء مهمته يوم ٢٧ تموز بعد قرار فصله. وابلغ الامين العام للامم المتحدة يوم ٥ آب ان الاردن قد حل الاتحاد العربي اعتبارا من الأول من آب ، وان ذلك قد انهى مهمته معتمدا من الاتحاد وممثلا دائما للعراق . واشار الامين العام للامم المتحدة يوم ٦ آب ، انه تلقى اعلاما من الاردن بانه يعتبر دستور الاتحاد باطلا. وفي ٧ آب قبل داك همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة اوراق اعتماد هاشم جواد.

وكان وفد حكومة الثورة العراقية الى الامم المتحدة برئاسة هاشم جواد ممثل العراق الجديد ، قد وصل نيويورك وقدم اوراق اعتماده الى السكرتير العام ، ثم تبعه وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد وقد رحب اعضاء المجلس بهاشم جواد الذي اكد التزام العراق بميثاق الامم المتحدة[2].

أما عبد المجيد عباس فبعد ان تأكد من نية الحكومتين الامريكية والبريطانية الاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق يوم ٢٣ تموز ، فقد طلب من المندوب البريطاني "ان لاينسى موقفه عند بحث مسألة الاعتراف في لندن . فمع انه لم يكن رئيس البعثة العراقية الوحيد الذي بقي مواليا للاتحاد العربي، ولكنهم كانوا قلة وبالنسبة للباقين ولم يكن أي منهم مكشوفا بهذه الدرجة مثله وان السلطة في بغداد

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص١٥٧.

[2] تقرير مجلس الامن الدولي الى الجمعية العامة للامم المتحدة عن المدة الواقعة بين ١٦تموز ١٩٥٨ و١٥تموز ١٩٥٩ (نيويورك ١٩٥٩) ص٣٤

تحاول اقناعه بالعودة"[1] . وطلب من الامريكيين والبريطانيين ان يجدوا له عملا في احدى شركات النفط . ويبدو انه لم يعد يلقى ذلك التأييد والاحترام فندم على عمله وارسل الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يعتذر عما بدر منه ويطلب اعطاءه راتبه التقاعدي ليتمكن من العودة الى العراق والانصراف لشؤون عائلته اذ ان له ستة اطفال .

عودة القوات العراقية من الأردن

كان من المقرر ان يذهب لواء المشاة العشرون الذي نفذ الثورة ، الى الاردن ليحل محل اللواء السادس المسمى (رتل الهادي) الذي كان في الاردن بقيادة العميد الركن هادي علي رضا ومن ضباطه المقدم الركن عبد الكريم فرحان عضو اللجنة العليا للضباط الاحرار والرئيس الأول الركن خالد مكي الهاشمي وهو من الضباط الاحرار ايضا .

وفي يوم ١٠تموز سافر عدد من ضباط كلية الاركان العراقية الى الاردن لدراسة المناطق الحساسة على طول خط الهدنة بين (اسرائيل) والاردن وكان بين ضباط اللواء المدرع السادس اثنان وعشرون من الضباط الاحرار وكذلك مجموعة من الضباط الاحرار في كلية الاركان ايضا منهم الرائد الركن صبحي عبد الحميد .

وفي ظهر يوم ١٣ تموز ، وصل الملازم محمد حسن شلال احد طلاب كلية الاركان الى الاردن واخبر الضباط الاحرار هناك ان الثورة ستنفذ ليلة ١٤/١٣ تموز عند مرور لواء المشاة العشرين ببغداد. عقد الضباط الاحرار في اللواء السادس اجتماعا برئاسة المسؤول عن تنظيمهم المقدم الركن عبد الكريم فرحان ، عرضت فيه خطة لخروج الرتل من الاردن بدون علم آمر اللواء هادي علي رضا وقد وضع الخطة كل من الرئيس الأول الركن خالد مكي الهاشمي والرئيس الأول حسين علي العجيلي والرئيس الأول اسماعيل تايه النعيمي .

وكان رئيس أركان الجيش قد وجه آمرا الى رتل الهادي مساء ١٤ تموز ، طالبا اليه العودة فورا الى– اج ثري H3- داخل الحدود العراقية ، مع اتخاذ تدابير الحماية خلال العودة . واعطي قائد الرتل صلاحية استعمال القوة لمقاومة اية محاولة

---

[1] العميد الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٤٨٧/١

اردنية لمنع انسحاب القوات العراقية من الاردن. وقد عملت الحكومة الاردنية بالفعل كل ما كان بامكانها لحمل القوات العراقية على التمرد والانضمام الى القوات الاردنية والانفصال عن حكومة الثورة في العراق . وسعى سمير الرفاعي رئيس وزراء الاردن بنفسه لتحقيق هذه الغاية واتصل بقيادة الرتل وبكبار ضباطه مرة عن طريق الوعود المغرية واخرى عن طريق التهديد باستعمال القوة . كما حاولت الحكومة الاردنية السيطرة على القواد بالتعاون مع الملحق العسكري العراقي في عمان العقيد صالح عبد المجيد السامرائي وأحاطت الدبابات الأردنية بوحدات اللواء العراقي. وقد حاول العقيد صالح السامرائي التعاون مع الحكومة الأردنية (على الرغم من البرقيات التي بعثت بها اليه حكومة الثورة) للسيطرة على القطعات العراقية واستخدامها جزءاً من حملة اردنية عراقية للزحف على بغداد .

ولكن القوات العراقية تحركت الساعة الخامسة من صباح ١٥ تموز ووصلت نقطة اج ثري (H3) الساعة الحادية عشرة مساء اليوم نفسه ، وعسكرت الدبابات شرق اج فور (H4) قرب الحدود العراقية الاردنية ثم وصلت اج ثري الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم ١٦ تموز ، واستقبلت القطعات العائدة وسط جو ثوري حماسي[١] .

ثم اذيع بيان عودته وهذا نصه :

" بناء على الاوامر الصادرة من مقر قيادة القوات العسكرية الى القوات العراقية التي كانت مرابطة في الاردن والمسماة رتل الهادي فقد عاد الرتل بكامل اسلحته ومراتبه وهو الان داخل الحدود العراقية "

قائد القوات العسكرية [٢]

أما رتل كلية الأركان فكان يقوم بجولة في الأردن عند قيام الثورة . وكان قد وصل نابلس فاخبرهم آمر حاميتها انهم مطلوبون لمقابلة الملك حسين ، صباح ١٥ تموز وقد اجتمعت هيئة التعليم في الكلية - عدا آمرها الزعيم الركن حسن مصطفى

---

[١] تقرير ضابط استخبارات اللواء الرئيس الأول اسماعيل تايه النعيمي حول موقف الرتل الهادي. في كتاب عبد الكريم فرحان ، ثورة ١٤تموز في العراق (بيروت ١٩٧٨ ص٧١-٨٥، موسوعة ١٤تموز (٧) ، ص١٤٠ ، جريدة الجمهورية ، ٧ آب ١٩٥٨

[٢] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

الذي احيل على التقاعد صباح يوم الثورة – وقرر تأييد الثورة ورفض طلب العمل ضدها . وفي القصر الملكي وجدوا المقدم صالح عبد المجيد السامرائي الملحق العسكري العراقي في الاردن ، لكنهم لم يقابلوا الملك حسين بل نقلوا الى القيادة العامة الاردنية وابلغوا بان القيادة الاردنية قد قررت قطع جولتهم ونقلوا في المساء الى معسكر الكتيبة ١١٦ حيث منعوا من مغادرة المعسكر ثم نقلوا الى معسكر الزرقاء وبعد مفاوضات دامت اسبوعا وافقت السلطات الاردنية على عودتهم باستثناء ستة ضباط تم حجزهم الى ان تستجيب الحكومة العراقية لمطالب الحكومة الأردنية وهي عودة ثلاثة اردنيين وطائرة اردنية و ٤٦ سيارة نقل نفط اردنية من بغداد . وقد وصل الرتل بغداد يوم ٢٨ تموز[١]

وزير الخارجية يطلب من الحكومات العربية الاعتراف بحكومة الثورة

وفي ظهر يوم ١٦ تموز استدعى وزير الخارجية سفراء الدول العربية في وقت واحد وتكلم معهم عن الصلات العربية والروابط القومية والتاريخية التي تشدهم الى بعضهم وطلب اليهم ان يقدموا اعتراف حكوماتهم الرسمي بحكومة الثورة[٢]

الاجتماع الثاني لمجلس الوزراء

اجتمع مجلس الوزراء للمرة الثانية بحضور اعضاء مجلس السيادة ، يوم ١٦ تموز . وكانت البرقيات تتوارد مشيرة الى ان الوضع لا يزال خطيرا فالاردن سد ابوابه وهو يستعد للزحف على العراق لاعادة مأساة ١٩٤١ . وفي ايران تتجمع عناصر مريبة من بعض الدول الغربية ، للتسلل الى العراق والقيام باعمال نسف وتدمير . واخبار اخرى تشير الى ان اموالا طائلة تصرف في جنوب البلاد للثورة المضادة . وان تركيا قد طلبت من حلفائها التدخل في العراق . ورددت بعض الاذاعات ان الثورة قام بها الشيوعيون وليس القوميون . كما اطلع المجلس على مظاهرات التأييد في الدول الشرقية . وقد درس المجلس مواقف وردود الافعال على الثورة عند دول العالم ودرس المجلس الوضع الداخلي وما يجب اتخاذه من تدابير .

---

[١] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ٩٢ – ٩٤

[٢] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٠

وتمت دراسة عدة قوانين مستعجلة في ضوء التقارير المقدمة من الوزراء . ونظر المجلس في شؤون بعض الموظفين غير المرغوب فيهم واحالة بعضهم على التقاعد وقد استمر الاجتماع حتى الصباح الباكر[1] . وظهرت خلافات في الرأي بين مجموعتي الوزراء العسكريين والمدنيين ، حول الشؤون الاقتصادية والسياسية واخذ التحالف بين الجانبين يتفكك.

إعتراف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بالجمهورية العراقية

إعترف الاتحاد السوفيتي رسميا بالجمهورية العراقية يوم ١٦ تموز . وقد جاء في رسالة بعثها خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي ان حكومة الاتحاد السوفيتي مسترشدة بشكل لا يقبل التغيير بمبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترامها بشكل بالغ للتطلعات الوطنية لشعب العراق ، تعلن بموجب ذلك اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية وتعبر الحكومة السوفيتية عن املها في ان تأسيس الجمهورية العراقية سوف يساهم في تعزيز السلم العالمي وتطوير العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي والعراق.

وترغب شعوب الاتحاد السوفيتي بان يتمكن الشعب العراقي من تقوية الاستقلال الوطني لبلاده وان يحقق كل نجاح في التطور الاقتصادي والثقافي لوطنهم"[2] .

ويبدو ان عبد الكريم قاسم اراد تجنب كل ما يثير الغرب ويعطي الثورة صفة الانحياز الى الشرق او يضفي عليها صبغة شيوعية فاراد ان تجاب برقية الاعتراف بالشكر فقط دون اعادة العلاقات الدبلوماسية المباشرة . ولكن مجلس الوزراء اقنعه باعادة العلاقات الدبلوماسية خاصة بعد ان وردت من القاهرة نصائح باعادة تلك العلاقات وذلك لاخراج العراق من عزلته ، فوافق عبد الكريم قاسم على ذلك في الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء يوم ١٧ تموز حيث صدر البيان الاتي :

---

[1] مذكرات الجومرد كما وردت في موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٣ ، الجمهورية العدد الأول ، ١٧ تموز ١٩٥٨

[2] نشرت نص الرسالة جريدة برافدا يوم ١٧ تموز ، الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١ / ٢١٣

لقد كانت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين العراق والاتحاد السوفيتي حتى الى ما قبل ثلاثة اعوام ولكن نوري السعيد الغى تلك العلاقات وذلك موقف لم تتخذه اية دولة اخرى . بما فيها سائر دول حلف بغداد . وبالنظر لموقف الاتحاد السوفيتي الودي من شعب الجمهورية العراقية وتأكيد رئيس الحكومة السوفيتية احترامه لحق الشعوب في تقرير مصيرها واعلانه الاعتراف بالجمهورية العراقية فقد قرر مجلس الوزراء اعادة التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي وابلغ ذلك رسميا".

رئيس الوزراء

وفي بكين أعلن أيضا اعتراف حكومة الصين الشعبية بالجمهورية العراقية يوم ١٦ تموز معربة عن ابتهاج الشعب الصيني لتحرر العراق من التبعية الامبريالية واعلنت الصحف الصينية عن تطوع الألوف من الصينيين للدفاع عن الجمهورية العراقية ضد التدخل الانكلو امريكي وبناء على ذلك قرر العراق الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية في اليوم نفسه حيث أصدر رئيس الوزراء البيان الاتي :

بيان رئيس الوزراء

" نظرا لموقف جمهورية الصين الشعبية الودي تجاه شعب الجمهورية العراق واعلانها الاعتراف بحكومته فقد قرر مجلس الوزراء الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وابلغ ذلك رسميا

رئيس الوزراء[١]

العلاقات بين العراق والاردن

بعد ان تأكدت الحكومة الاردنية من مقتل الملك فيصل الثاني ، اخذ الملك حسين يتطلع لان يكون رئيسا لدولة الاتحاد الهاشمي استنادا الى دستور الاتحاد الذي نصت المادة الخامسة منه على ان يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيسا للاتحاد . واخذ بصفته رئيسا للاتحاد يعمل بدعم من الحكومة البريطانية للسيطرة على الموقف بواسطة القوات العراقية المرابطة في الاردن (رتل

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ١٧ تموز ١٩٥٨

الهادي) أولا ، وبواسطة القوة الجوية العراقية الموجودة في الحبانية والتي اعتقد انها ظلت موالية للعهد السابق ثانيا . فاراد الاتصال بتلك القوة بواسطة السلطات البريطانية وحثها على اعلان الولاء له والخضوع لأوامره . وهذا ما جاء في برقية السفارة البريطانية في عمان التي بعثتها الى الخارجية البريطانية صبيحة يوم الثورة والتي جاء فيها .

" برقية مقر قوات الشرق الاوسط ١٣٨ الموجهة الى بغداد: الحبانية

١- من جانبي اعطيت السيد سمير الرفاعي (رئيس وزراء الاردن) مضمون البرقية أعلاه. لقد فسر الموضوع بان الجيش العراقي والقوات الجوية الملكية العراقية في الحبانية قد فوجئوا بالاحداث في بغداد . وان ذلك عامل مشجع او على اقل تقدير بارقة امل لقد شرح هذا الوضع للملك حسين الذي فهم الحال كما فهمه الرفاعي . الملك الآن طلب ارسال رسالة بالمضمون التالي وعبر مجموعة الكابتن ادوارد ، الى الجيش العراقي وقائد القوات الجوية العراقية في الحبانية.

٢- يرغب الملك حسين منهم معرفة كونه الان قد أصبح رئيس دولة الاتحاد استنادا لدستور الاتحاد واستنادا لموقعه هذا فهو يدعوهم ويدعو جنودهم الذين تحت قيادتهم لاعلان ولائهم له عبر تسلمهم الاوامر منه فقط وليس من أي طرف آخر . وعليهم فورا تأمين الارتباط به عبر القوات الجوية الملكية [البريطانية] في الحبانية والسفارة البريطانية في عمان .

٣- اقر انا بوجود صعوبة في توصيل رسالة الملك حسين عبر مجموعة الكابتن ادوارد لكنني آمل مع ذلك بقبولك تنفيذ ذلك لكونها الواسطة الوحيدة والممكنة لاستحداث قناة اتصال .

٤- اذا كان الجنود في الحبانية غير مطلعين على ما يجري في بغداد فان بالامكان اعتبار أي نداء لبقائهم مخلصين ربما يكون مفيدا ويجعلهم حاضرين ومستعدين لأي تدخل ضد المتمردين [الثوار].

السيد ماسون / السفارة البريطانية في عمان[١]

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٧ ، الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ٣٥

وجرت استعدادات للتدخل في العراق . وأعد الملك حسين حملة عسكرية بقيادة الشريف حسين بن ناصر للقضاء على الثورة[1] ، وفاتح الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حول الضمانات التي تؤكد تقديم حكومتي الدولتين للمساعدات العسكرية اذا ما وجد ذلك ضروريا للحفاظ على وحدة واستقلال الاردن اذ بادرت وزارة الخارجية البريطانية الى إبلاغ الوفد البريطاني في اجتماع حلف شمال الاطلسي بانه في حالة اثارة هذا الموضوع داخل اجتماعات الحلف فعلى الممثل البريطاني في الاجتماع ان يقول بان الطلب قيد البحث بين الحكومتين .

" وكان السفير الأردني في لندن قد حضر الى وزارة الخارجية البريطانية مساء يوم ١٤ تموز والتقى السير (دبليو هيتر) وتحدث الى الملك حسين بالهاتف . وابلغه ان الملك عازم على تحمل مسؤولياته باعتباره رئيسا للاتحاد الهاشمي وعليه ان يستعيد النظام في العراق . وكان الملك واثقا وعازما على اتخاذ كافة الاجراءات المفتوحة امامه.

وقال السفير الاردني انه لا يوجد لديه أي طلب معين ، لكن رئيس وزرائه طلب منه بصورة مستعجلة ان يعلم بالخطوات التي ستتخذها حكومة صاحبة الجلالة تجاه الازمة في العراق . وقال السير وليم هيتر بان الوزراء البريطانيين لا زالوا يناقشون المواقف وانه من المستحيل التنبؤ بما سيتخذونه من قرارات وبالامكان طمأنة الملك حسين بان حكومة صاحبة الجلالة قد رحبت بموقفه وتشجعه .

غادر السفير الاردني قائلا بان الاجراء مستعجل ويأمل ان يتصل به مرة اخرى لكي يبلغ الملك حسين بما ستقوم به بريطانيا من رد فعل "

ار . ام هادو[2]

١٤ تموز ١٩٥٨

وارسلت حكومة الأردن من جانبها صباح يوم الثورة برقيات الى السفارات العراقية في الخارج طلبت منها عدم تنفيذ اوامر بغداد وانتظار تعليمات حكومة عمان، وقد أذاعت محطات الاذاعة العالمية والصحف هذا الخبر[3] .

---

[1] جريدة الزمان ، ١٧ تموز ١٩٥٨

[2] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٢٠ ، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٣.

[3] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٢٠

ولكن الحكومة البريطانية توفرت لديها معلومات تفيد ان القوات الجوية العراقية في الحبانية قد أعلنت ولاءها للثورة وانها صارت تتسلم الاوامر من قيادتهم الرئيسة في بغداد التي يسيطر عليها الجمهوريون . وان القوة الجوية البريطانية في الحبانية صارت معزولة تماما . ولذلك فقد وجدت السلطات البريطانية صعوبة في ايصال رسالة الملك حسين الى القوة الجوية العراقية في الحبانية فابلغت قائد قواتها في الحبانية (ادوارد) صباح يوم ١٥ تموز بعدم مفاتحة القوات العراقية لاعلان ولائها للنظام السابق[1] ، خاصة وان الحكومة البريطانية قد ادركت ضرورة ترك فكرة ان هناك املا لاعادة السيطرة على العراق بواسطة القوة الجوية العراقية .

وسعت الحكومة الأردنية ايضا الى وضع يدها على موجودات العراق من الودائع الاسترلينية في بنك انكلترا في لندن والتي قدرت بحوالي الثمانين مليون دينار وذلك بمساعدة الحكومة البريطانية لحرمان الثوار منها . فقد جاء في برقية السفارة البريطانية من عمان الى الخارجية البريطانية يوم ١٥ تموز ما يلي :

" قبل قليل تسلمت مكالمة من عبد الله القصاب نائب رئيس برلمان الاتحاد العربي الهاشمي وكذلك من السيد عبد اللطيف عضو البرلمان . لقد عرضوا بانه يجب اتخاذ اجراءات باعتبارها امورا سريعة لغرض منع وقوع الودائع العراقية بالباون الاسترليني بيد العرب الثوريين في العراق .

٢- لقد اخبروني ان مبالغ مالية كبيرة بالاسترليني هي محفوظة في بنك الرافدين في لندن باسم الحكومة العراقية . انهم يعتقدون ان مدير البنك ربما تحت ضغط المدير في بغداد قد يقوم بتحويل هذه المبالغ الى العراق او أي مكان اخر انهم يقترحون ان يقوم البنك الانكليزي بدراسة موضوع تجميد هذه الودائع لحين وضوح الوضع في العراق .

٣- انهما يقران بعدم وجود وضع رسمي يسمح لهم بذلك شخصيا ولكنهم عرضوا هذا الرجاء على اساس ان حكومة صاحبة الجلالة لم تعترف حتى الان بالحكومة الثورية .

٤- سأكون مسرورا لو تدارست هذا الرجاء بسرعة .

السيد ماسون
السفير البريطاني في
عمان ١٥ تموز

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٤٨ .

وبعد دقائق من تسلم هذه البرقية ارسلت برقية أخرى من عمان اوضح فيها السفير البريطاني بانه قد تسلم طلبا رسميا من سلطات الاتحاد العربي يقضي بان لا يسمح باستخدام ودائع العراق من الاسترليني عدا ما تأمر به سلطات حكومة الاتحاد. وبشكل خاص ركز الطلب على ان يشمل ذلك مبلغ مليوني باون يعود الى سفارة دولة الاتحاد من لندن التي كان يعتقد بان بعض الموظفين يحأولون تحويلها الى العراق . وفي يوم ١٦ تموز قام القائم بالاعمال العراقي بارسال رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية مطالبا اياها باتخاذ اجراءات سريعة لمنع (المجموعة الانقلابية) العراقية من التدخل باي شكل كان باموال السفارة العراقية في لندن ويبدو ان وزارة الخارجية البريطانية قد قامت فعلا باتخاذ بعض الاجراءات حول هذا الموضوع . اذ قامت بالتنسيق مع وزارة المالية وعبر اجراءات غير رسمية بالتدخل لدى بنك انكلترا[1] .

ولكن محأولات الحكومة الأردنية هذه باءت بالفشل واذاعت الحكومة العراقية بيانا جاء فيه :

" كان الوزير المفوض المفصول في السفارة العراقية في لندن طارق العسكري [وهو ابن الفريق جعفر العسكري] قد ارسل كتابا الى بنك انكلترا بتاريخ ٢٠ تموز الحالي زاعما نفسه ممثلا لما سماه بسفارة الاتحاد العربي والتي لم يكن لها في الواقع وجود مدعيا في كتابه بان حكومة الاتحاد العربي المزعومة قد امرته وخولته بان يبلغ بنك انكلترا استنادا الى صلاحياتها الدستورية واشرافها على البنك المركزي العراقي بوجوب عدم التصرف باية طريقة من الطرق بالرصيد المحتفظ به لدى بنك انكلترا نيابة عن البنك المركزي العراقي دون موافقة حكومة الاتحاد العربي الهاشمي.

وقد ابلغ بنك انكلترا البنك المركزي العراقي بما جاء في كتاب هذا الوزير المفصول مضيفا الى ذلك بانه بعد استشارة مشاوره القانوني قرر عدم السماح باي سحب من الموجودات التي يحتفظ بها نيابة عن البنك المركزي العراقي الى ان يتضح ما سماه بالوضع المرتبك الحالي واضاف ايضا انه سيستمر في تسلم الاعتمادات لحساب البنك المركزي .

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ص ٥٨ .

لأجل ذلك اتخذت حكومة الجمهورية العراقية الخطوات الضرورية لمعالجة هذا الموقف غير القانوني فانتهت جهودها بحمل بنك انكلترا على العدول عن قراره ورفع التجميد عن موجودات البنك المركزي العراقي واخيرا تلقت حكومة الجمهورية العراقية عن طريق البنك المركزي اعتذار بنك انكلترا عن ذلك القرار الذي اتخذه من قبل

ان الحكومة حرصت على عدم اعلان شيء مما تقدم حتى تكللت مساعيها بالنجاح الذي لم تكن تشك في بلوغه بالنظر لاحقية العراق في امواله وارصدته"[1].

وكانت الحكومة البريطانية متلهفة الى ارسال قواتها الى الاردن استجابة لطلب الملك حسين . ففي مذكرة اعدتها يوم انزلت قواتها في الاردن أي يوم ١٧ تموز قالت فيها " ستكون الفوائد المترتبة على الانزال في الاردن كالاتي :-

" يساعد توفير المساعدة العسكرية في منع قيام ثورة في الأردن مشابهة للانقلاب في العراق (توقعت بريطانيا قيام انقلاب في الاردن في ايام قلائل) . وان المحافظة على وحدة واستقلال الاردن سوف يشجع الانظمة العربية الاخرى على عدم الشروع في طلب المساعدة الغربية للوقوف في وجه الحركات المضادة وسوف يؤدي الى تقوية معنويات تلك العناصر في الجيش العراقي التي لا تزال في ولائها للنظام الشرعي . واذا تمكنت القوات البريطانية من تأمين الاردن وتمكنت القوات الامريكية من تأمين لبنان فسوف يضعف موقف عبد الناصر ويقل نفوذه في كل من سوريا والعراق . وخلصت المذكرة الى القول ان أي اجراء عسكري في الاردن ينبغي ان يكون جزءا من خطة انكلو امريكية لجميع منطقة الشرق الاوسط ينبغي اعطاء الملك حسين الضمانة التي يطلبها ولكن يجب حثه على طلب المساعدة فورا". لكن الحكومة الامريكية رفضت ان تساهم في الحملة لمعارضة الكونغرس ارسال قواتها الى أي مكان عدا لبنان رغم اتفاق الدولتين " انه من المستحيل ان تقوم بريطانيا والولايات المتحدة بشن عملية عسكرية لاسقاط النظام الجديد في العراق ".

وفي اليوم نفسه أبرقت الخارجية البريطانية الى سفارتها في عمان " ارجو ابلاغ الملك ورئيس الوزراء فورا ان الحكومة البريطانية تقوم الان بدراسة طلبهم الحصول على المساعدة في ضوء تصريحهم ، ان الاردن يواجه محاولة وشيكة

---

[1] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٧٥

الوقوع لاسقاط النظام الاردني الحالي وذلك بتحريك القوات السورية باتجـــاه حـدود الاردن. لذلك كله قررت الحكومة البريطانية الاســتجابة للطلـب بتقديـم المسـاعدة العسكرية وارسال قوة عسكرية جوا من قبرص وسوف تبدأ هذه القوة بالحركة هـذا اليوم . سيكون واجب القوة حماية الملك حسين وحكومة الاردن ولن تستخدم فـي أي واجب آخر "[١] وقد اتخذ هذا القرار بعد التشاور مع حكومة الولايات المتحدة .

ولم تكن تحركات الحكومة الاردنية خافية عن الحكومـة العراقيـة الجديـدة ، فاعلنت انسحاب العراق من الاتحاد العربي الهاشمي . وبعد نزول قـوات المظليين البريطانية في عمان يوم ١٧ تموز ، اعلنت الحكومة الاردنية في اليوم الثاني انـها عازمة على اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لسحق الثورة في بغـداد ، وطلبـت مـن بريطانيا تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية لتمكين حكومة الاتحـاد من اعادة الاوضاع الى وضعها الطبيعي في العراق ، كما جاء في برقيـة السـفارة البريطانية في عمان الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ تموز .

"تسلمت توا المذكرة التالية المؤرخة في ١٨ تموز من وزارة خارجية الاتحـاد العربي .. تبعث وزارة خارجية الاتحاد العربي تحياتـها الـى السـفارة البريطانيـة وتتشرف ان تبلغها بانه نظرا للتدخل السافر للجمهورية العربية المتحدة وبدعم مـن الشيوعية الدولية في الشؤون الداخلية للعراق احد اطراف الاتحاد العربـي ونتيجـة للاحداث التي قامت بها عناصر من القوات المسلحة فقد اخـل بـالامن فـي بغـداد والوقوف في وجه السلطات الدستورية الشرعية ومنعت العراق من القيام بنشـاطاتها الدستورية وبالنتيجة فقد تم احتلال العاصمة بغداد عاصمة العراق الذي هو طرف في الاتحاد العربي ، وقاموا بارتكاب الجرائم ضد امن وحياة المواطنين وعاملوا بقسـاوة بعض الشخصيات المسؤولة والمهمة في الاتحاد العربي وبذلك فانهم قـاموا باتبـاع الطرق الوحشية للشيوعية البربرية والتي تهدف الى تخريـب النظـام الديمقراطـي والانساني في الدول الحرة التي تلتزم بالقوانين الدستورية .

لذا فان حكومة الاتحاد العربي عازمة على اتخاذ كافـة الاجـراءات الممكنـة لسحق التمرد واستعادة الامن استنادا الى القوانين والنصـوص الخاصـة بدسـتور الاتحاد العربي. ونظراً لأن هذه الحكومة لا يمكن ان تبقى صامتة في وجـه التدخـل

الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ١ / ٢٣٠ / ٢٤٥

الخارجي السافر لأنه يشكل خطرا على الاستقلال وعلى السلام الداخلي والخارجي للاتحاد العربي وللسلام في الشرق الاوسط .

ونظرا لأن حكومة العراق طرف في الاتحاد العربي وفي ميثاق بغداد ، فان وزارة الخارجية للاتحاد العربي تتشرف بان تطلب من الحكومة البريطانية تقديم وتوسيع المساعدة العسكرية والاقتصادية لتمكين حكومة الاتحاد العربي من سحق التمرد واستعادة الاوضاع الى وضعها القانوني والطبيعي في القطاع العراقي"[1].

ولكن الحكومة البريطانية عارضت تدخل الاردن في شؤون العراق كما جاء في جواب البرقية من وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في عمان يوم ٢٣ تموز "اعتقد ان من المهم ان نسجل هنا باننا رفضنا الطلب الذي يتوجب عليكم ان تجيبوا على المذكرة الاردنية . ولاحاجة ان يكون جوابكم بشكل مذكرة رسمية بل يمكن ان يكون بشكل شفوي كالجواب الامريكي ... وان حكومة صاحبة الجلالة ليست مستعدة لتوسيع دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي للغرض المذكور في مذكرة الوزارة"[2].

وبناء على ذلك اصدر الملك حسين ملك الاردن مرسوما في الأول من آب أعلن فيه ان الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن لم يعد له وجود . وفي السادس من آب اشار الامين العام للامم المتحدة انه تلقى اعلانا رسميا من الاردن بانه يعتبر دستور الاتحاد العربي باطلا [3]

وكان موظفو السفارتين العراقية في عمان والاردنية في العراق قد احتجزوا وطلب السفير العراقي (بهاء الدين نوري) في عمان اعتباره لاجئا سياسيا في الاردن مثلما طلب عدد من العاملين في السفارة الاردنية في بغداد اللجوء السياسي في العراق.

وفي ١٩ أيلول ابلغت وزارة الخارجية العراقية بتوقف اعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في القدس.

---

(١) الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٥٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤

(٣) الامم المتحدة تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة ١٦ تموز ١٩٥٨ - ١٥ تموز ١٩٥٩ ، ص٣٤

وكان في العراق عدد من المسؤولين الاردنيين الذي نجوا من هجوم الجماهير عليهم يوم الثورة وهم اللواء صادق الشرع وخلوصي الخيري . وقد وضعت السلطات الاردنية يدها على موجودات بنك الرافدين العراقي في عمان والسفارة العراقية فيها والقنصلية العراقية في القدس بينما احتجز العراق سيارات نقل النفط الاردنية وعددها ٤٦ وطائرة الملك حسين فطالب الاردن باعادة الاردنيين والطائرة وناقلات النفط .

وقد تم اعادة المحتجزين والموظفين من الجانبين واعيدت طائرة الملك حسين وسيارات نقل النفط يوم ٢٨ تموز [١]

إعتراف الدول الاشتراكية بجمهورية العراق

في ١٧ تموز اعترفت بالجمهورية العراقية كل من يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ورومانيا . وبادر العراق الى اقامة العلاقة الدبلوماسية مع جمهورية يوغسلافيا كما جاء في البيان الاتي:

بناء على الشعور الودي الذي لمسته حكومة الجمهورية العراقية من جانب حكومة جمهورية يوغسلافيا الشعبية فقد رحبت حكومة الجمهورية العراقية باقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين لتنمية اواصر الصداقة بينهما ولتدعيم السلام العالمي".

مدير التوجيه والاذاعة العام[٢]

الإشراف على التجارة ومراقبة وتحديد الأسعار

أعلن ابراهيم كبه وزير الاقتصاد ، ان السياسة العامة الاقتصادية للجمهورية العراقية يجب ان تخدم الأهداف الاجتماعية والسياسية التي استحدثتها الثورة مع استخدام جهاز الدولة على العموم لخدمة الشعب بسائر طبقاته وان الهدف الاساس يجب ان يكون القضاء على سياسة التبذير التي انتهجتها حكومات العهد البائد واستخدام جميع امكانات البلاد الاقتصادية لرفع مستوى الاقتصاد القومي والقضاء على العقبات الكبيرة التي تعرقل هذا الاقتصاد ولذلك بادرت الحكومة الى اخضاع

---

[١] الجمهورية ٢ ، ٦ ، ١٧ ايلول ١٩٥٨ ، البلاد ١٠ / آب ١٩٥٨ ، قحطان أحمد سليمان ، السياسة الخارجية في العراق، ص٣٣١ - ٣٣٢

[٢] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ، ١٨ تموز ١٩٥٨

الاستيراد لقيود الاجازة من مديرية التجارة العامة فاصدرت لجنة التموين العليا بيان رقم (٦) لسنة ١٩٥٨ جاء فيه :

إستنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثانية من قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣ وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . تقرر اخضاع استيراد جميع المواد من المنطقة الاسترلينية والسهلة الى قيود الاجازة من مديرية التجارة العامة "

رئيس الوزراء

رئيس لجنة التموين العليا

ثم أصدرت لجنة التموين العليا التي يرأسها رئيس الوزراء بيانا برقم (٧) لتنظيم الحياة الاقتصادية وتحديد اسعار بعض السلع المستوردة كالاتي :-

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بالمادة الثانية من قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣ تقرر ما يلي :

أولا- لا تزيد اسعار بيع السيارات المبينة انواعها ادناه على ما يلي :

آ- سيارات الركاب الصالون والستيشن واكون على اختلاف انواعها : الكلفة الحقيقية سيف (لأي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها٢٠% زائدا الرسم الكمركي واجور الشحن الحقيقية في حالة التسليم في بغداد .

ب- سيارات الحمل الصغيرة والكبيرة والجيب على اختلاف انواعها : الكلفة الحقيقية (لأي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي واجور الشحن الحقيقية في حالة التسليم في بغداد .

ثانيا- لا تزيد أسعار بيع المواد في الفقرات التالية على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لاي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور الميناء والارضية والتأمين زائدا اجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

١- كافة المكائن والمحركات المسيرة (بكسر الياء) ومتعلقاتها سواء كانت تستمد القوة من البخار او الزيت او الهواء او الكهرباء .

٢- مكائن الانشاء والحمل والحفر .

٣- المكائن البحرية ومكائن المناجم والابار والضخ .

٤- المكائن المستعملة للسقي (الخنزيرات) بكافة انواعها .

٥- المكائن الصناعية بما فيها مكائن التبريد والتسخين والتهوية وصناعة المعادن واللحيم والقطع وصناعة الاخشاب والضغط والطحن والهبش والطباعة .
٦- المكائن والاجهزة والأدوات الكهربائية والميكانيكية وتنظيم وقطع وحماية وتوزيع التيار الكهربائي.
٧- جميع المكائن والادوات الصناعية الاخرى .

ثالثا- لا تزيد اسعار بيع المواد المذكورة في الفقرات التالية على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لأي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ٢٠% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور التأمين زائدا اجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد :.

الراديوات ، التلفزيونات ، الات تسجيل الصوت ، المراوح الكهربائية بما فيها مواوح سحب الهواء ، مبردات ومكيفات الهواء ، ماكنات الغسيل الكهربائية (غسالات) المدافئ النفطية والكهربائية وامثالها.

رابعا- لا تزيد اسعار بيع دهن البريك والكريز على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لأي ميناء) مضافا اليها عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور التأمين واجور الميناء واجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

خامسا- لا تزيد اسعار بيع الاطارات والانابيب المطاطية لسيارات الركاب وللدراجات البخارية والهوائية على ما يلي :- الكلفة الحقيقية سي. اند. اف (لاي ميناء) زائدا عمولة قدرها ١٥% زائدا الرسم الكمركي زائدا اجور التأمين واجور النقل الحقيقية الى مخزن المستورد .

سادسا - يضاف ٥% لاسعار مواد الفقرات (٣ ، ٤ ، ٥) في حالة بيعها من قبل بائع مفرد غير المستورد الاصلي .

سابعا- ان أسعار المواد المبينة اعلاه هي اسعار البيع نقدا وفي حالة بيعها بالاقساط تضاف فائدة لا تزيد عن ٧% على مبالغ الاقساط .

ثامنا- على كافة المستوردين والباعة وضع بطاقة بالسعر المحدد على البضاعة المعروضة وتعليق جدول في مكان بارز في محلهم باسعار البيع المحددة من قبل مديرية التجارة العامة وعليهم ايضا تزويد المديرية المذكورة بجدأول شهرية يتبين فيها سعر البيع واسم المشتري وعنوانه الكامل ورقم وصل الشراء .

تاسعا- لا يسمح باخراج هذه المواد من حوزة الكمارك الا بترخيص من مديرية التجارة العامة .

عاشرا- يلغى بيان لجنة التموين العليا رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ وقرارها رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥

حادي عشر- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

رئيس لجنة التموين العليا[١] .

وصدرت قرارات اخرى حددت مقدار المسحوبات من البنوك للمواطنين العراقيين بمبلغ ٣٠٠ دينار ثم رفعت الى ٦٠٠ دينار عراقي للشهر الواحد وخفضت لجنة التموين العليا سعر الصمون والبانزين واللحم بحدود ٢٠% من السعر السابق لكل مادة مما ادى الى انخفاض قائمة كلف المعيشة في شهر تموز عما كانت عليه في شهر حزيران ١٩٥٨. وتم ايقاف صادرات اللحوم وخفض سعر الوحدة الكهربائية الى ١٢ فلسا بدلا من ١٦[٢] فلسا.

وكانت وزارة المالية قد قيدت السحب من الأموال المودعة في المصارف وصناديق التوفير وبعد ان كثرت الشكايات والمراجعات اطلقت السحب على دفعات وبمبالغ محددة فسرت اشاعات تفيد ان الحكومة ستضع يدها على تلك الأموال فبادرت وزارة المالية لاذاعة بيان حول الودائع في البنوك في ١٦ تموز هذا نصه :

" تود وزارة المالية ان تطمن الشعب العراقي الكريم بان التدابير المتخذة في الوقت الحاضر بشأن الودائع والمبالغ المودعة في المصارف انما هي تدابير مؤقتة اتخذت من اجل المحافظة على الثروة القومية ورؤوس الاموال الوطنية وان كل ما هو مودع في المصارف او صناديق التوفير او اية مؤسسة اخرى فهو في سلامة تامة وستتخذ في القريب العاجل التدابير اللازمة لاعادة المعاملات الصيرفية الى حالتها الاعتيادية مع مراعاة ما يضمن مصلحة البلاد "[٣]

وزير المالية

محمد حديد

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[٢] الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٣١ ، الاعظمي ثورة ١٤ تموز ، ص ٩٨.

[٣] جريدة الجمهورية ، ١٧ تموز ١٩٥٨

وأصدرت لجنة التموين العليا قرارات حددت بموجبها اسعار بيع لحم الغنم بسعر ٢٠٠ فلس للكيلو الواحد . ثم منعت تصدير الاغنام الى كافة الاقطار بشكل مطلق وحددت سعر رغيف الخبز باربعة فلوس والصمونة الواحدة بثمانية فلوس[١].

قرارات بشأن السجناء السياسيين والمفصولين في العهد السابق

في يوم ١٧ تموز عقد مجلس الوزراء جلسته الثالثة واتخذ القرارات الاتية :-

١- معاملة جميع المحكومين في قضايا سياسية كمسجونين وليس كسجناء عاديين وخول وزيري العدلية والداخلية تنفيذ هذا القرار وذلك ريثما يصدر قانون العفو العام وذلك بمناسبة قيام الجمهورية العراقية.

٢- تكليف وزير العدلية باصدار مرسوم جمهوري بتخفيض عقوبات المسجونين العاديين وذلك بمناسبة قيام الجمهورية العراقية .

٣- قرر مجلس الوزراء الغاء القرارات التي صدرت ظلما وعدوانا باسقاط الجنسية العراقية عن عدد من المواطنين وذلك لاسباب سياسية وخول وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك بحق الاشخاص المعنيين .

٤- قرر مجلس الوزراء ان يتخذ وزير الداخلية ما يقتضي لرفع رقابة الشرطة عن المحكومين بقضايا سياسية والسماح لهم بالعودة الى اهليهم وذويهم .

٥- قرر مجلس الوزراء الغاء القرارات الصادرة لاسباب سياسية بفصل الطلاب من المدارس والكليات والسماح لهم باستئناف دراستهم وخول وزير المعارف اتخاذ ما يقتضي لذلك .

٦- قرر مجلس الوزراء الغاء القرارات التي كانت قد صدرت لاسباب سياسية بفصل بعض العمداء والاساتذة والمدرسين والمعلمين وخول وزير المعارف اتخاذ ما يقتضي لتحقيق ذلك

وكان مجلس الوزراء قد اصدر بيانا يوم ١٥ تموز قرر فيه " الغاء جميع قرارات الفصل التي صدرت بحق موظفي ومستخدمي الحكومة المفصولين لاسباب سياسية . واصدر مجلس السيادة مرسوما جمهوريا برقم (١٥) جاء فيه :

---

[١] بيان لجنة التموين رقم ٨ و ٩ آب ١٩٥٨ ، الوقائع العراقية ٢١ آب ١٩٥٨ ، الجمهورية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

" بعد اطلاع مجلس السيادة على البيان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ . وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء رسم ما هو آت :

تنزل نسبة عشرين بالمئة من اصل المدة المحكوم بها على كافة المسجونين في العراق والمكتسبة احكامها الدرجة القطعية .

على وزراء الدفاع والداخلية والعدلية تنفيذ هذا القرار .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم التاسع عشر من تموز سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء مجلس السيادة[1]

ثم تلا ذلك صدور قوانين تتضمن اطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين وتخفيض محكوميات سجناء اخرين او ارجاع حقوق المبعدين خارج العراق . وفي ١٨ تموز قرر مجلس الوزراء السماح بالعودة لجميع المبعدين وارجاع جنسياتهم اليهم وسحبت صلاحيات مجلس الخدمة العامة والامن على سياسة التوظيف واطلقت التعيينات في دوائر الدولة حيث صار التعيين كيفيا .

ومع ان هذه القرارات لاقت استحسانا عاما من الناس لكن اشاعات سرت افادت ان عددا من المجرمين الاعتياديين قد خرجوا من السجن ايضا وانهم انضموا الى الشعب . ويبدو ان مجلس الوزراء لم يكن يعلم بما يحدث في كثير من الشؤون الداخلية للبلاد باستثناء كل من عبد السلام عارف بحكم سيطرته على وزارة الداخلية وعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء[2]

وقد ألغت الثورة اغلب المراسيم التي صدرت ابان الحكم الملكي التي فرضت القيود على حرية المواطنين وفرضت الرقابة على القوى السياسية .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ١٨ تموز ١٩٥٨

[2] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٥ ، جريدة الجمهورية ، ١ آب ١٩٥٨

إعتقال فاضل الجمالي أحد رؤساء وزارات العهد السابق

سبرت اشاعات في اليوم الأول للثورة تفيد ان فاضل الجمالي، وهو احد اركـان العهد السابق قد قتل وان جثته قد سحلت في الشوارع . وفي يوم ١٧ تمـوز اعلـن رسميا انه معتقل بعد ان كان قد القي عليه القبض وهو هارب ومتنكـر . وعـرض تلفزيون بغداد مشاهد له في زي اعرابي . وقد جاء هذا الاعـلان ردا علـى حملـة الممثل الامريكي في مجلس الامن على العراق وادعائه مقتل فاضل الجمـالي وجـره جرا في الشوارع والتمثيل به .

ألقي القبض على الجمالي بعد يومين من الثورة في احدى البساتين الكبيرة في منطقة الابراهيمية والعائدة لأحد أثرياء وانصار العهد السابق ، وتقع على نهر دجلة، وكان يحمل في جيبه نقودا اجنبية وجواز سفر استعدادا للهرب[١] خارج العراق، فتـم ايداعه السجن تمهيدا لمحاكمته .

هرب وزير اخر

في يوم ١٤ تموز تسلمت وزارة الخارجية الامريكية تقريرا من سفارتها فـي بغداد يفيد ان وزير مالية الاتحاد العربي الهاشمي عبد الكريم الازري قـد لجـأ الـى السفارة الامريكية . وافاد ان الحكومة السابقة لم تكن على علم بالانقلاب وان أعضاء الحكومة الجديدة غير معروفين تماما "[٢] . ويذكر (غولمان) السفير الامريكي عـن ذلك بقوله : "حضر الى السفارة احد المقربين من نوري السعيد طالبا اللجوء وكـان اطلاق النار في الصباح الباكر قد اثار شكوكه . وقد صادف وصوله لحسن الحظ وقت اذاعة البيانات التي تعلن تأسيس الجمهورية العراقية فاخذ يترجمها لنا من العربيـة على الفور وقد اتفق ضيفنا على ان الجماهير إن اقتحمت السفارة ووجدته فيها فـان ذلك سيكون صعبا عليه وعلينا بنفس الدرجة . وقال انه اذا وجد طريقة لاخراجه مـن طوق القوات والدبابات العراقية الى الشارع فانه يعرف اين يجد مكانا امينـا فدبرنـا الخطة ونفذناها بنجاح. وقد البسناه بزة سائق في السفارة وأجلسـناه وراء عجلـة القيادة في احدى سيارات السفارة مع احد موظفينا في المقعد الخلفي فمرت السـيارة

---

(١) جريدة الجمهورية ، ١٨ ، ٢٠ تموز ١٩٥٨

(٢) الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٧

بالحرس واجتازت الدبابات دون ان يعترضها احد . وذهب خلال الشوارع الى المحل الذي وجده امينا وهناك نزل وعاد موظف السفارة بالسيارة وحده "[١]

الوثائق الرسمية

كانت الجماهير قد نهبت اواتلفت الكثير من الوثائق والمستمسكات التي وجدتها في قصر الرحاب ومنزل نوري السعيد ، صبيحة يوم الثورة او بعثرتها اذ لم يكن لدى هذه الجماهير اطلاع على اهمية هذه الوثائق ولذلك بادر الحاكم العسكري لاذاعة بيان الى الشعب يطلب فيه اعادة هذه الوثائق .

بيان رقم (١٢) من الحاكم العسكري العام

" وقعت بايدي بعض المواطنين وثائق ومستمسكات خطيرة ذات صلة باعمال وتصرفات رجال الحكم البائد في اليوم الأول لثورة الشعب . فيرجى من المواطنين الكرام المبادرة بتسليمها الى الانضباط العسكري لتكون ادلة ناصعة لادانة رجال العهد الفاسد امام القضاء العادل "

الحاكم العسكري العام[٢]

وكانت لوثائق ميثاق بغداد الذي كان سببا من أسباب الثورة ، أهمية خاصة ليس لرجال العهد الجديد وحسب ، بل للاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة. وكانت الدولتان الاخيرتان شديدتي الرغبة في الاطلاع على وثائق الميثاق للتعرف على خططه ومشروعاته في المنطقة ضد حركات التحرر واساليب الدول الغربية الرامية لتطويق الاتحاد السوفيتي . وكانت حكومة الثورة قد ارسلت صباح يوم الثورة فصيلا من الجيش لحماية مقر الميثاق الكائن في منطقة المسبح في بغداد . وقد زودت كلا من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما بعد بنسخ من هذه الوثائق[٣] . وقد اشارت الصحف الامريكية الى ان حكومة الثورة في العراق استولت

---

[١] العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب لنجدة فتحي صفوة ، ص ٢٦٣.

[٢] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[٣] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٣٣٤ ، موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ٣٠٨

على اخطر وثائق ميثاق بغداد التي قد ثبتت فضيحة كبرى للاسرار العسكرية واسوار الاستخبارات التابعة للدول الغربية .

حكومة الثورة تطمئن الغرب

قام الثوار في الأيام الأولى للثورة بخطوات ايجابية لتطمين دول الغرب على مصالحها ومصالح رعاياهم في العراق . واكدوا انهم سيلتزمون بالعهود الدولية طبقا لميثاق الامم المتحدة . ففي يوم ١٥ تموز أي قبل اجتماع مجلس الوزراء وقبل التحاق وزير الخارجية (عبد الجبار الجومرد) بمنصبه ، صرح ناطق رسمي باسم الحكومة العراقية تصريحا موجها الى دول العالم اذيع من الراديو عدة مرات جاء فيه:

صرح ناطق رسمي باسم الجمهورية العراقية بما يلي :

" ان الحركة الوطنية التي قام بها الجيش بمساندة الشعب انما هي حركة داخلية محض تستهدف تخليص العراق من اوضاع الحكم الفاسد وعهود الرجعية . وقد اعلن القائمون بهذه الحركة منذ اللحظة الأولى بان الحكومة العراقية تلتزم بالعهود الدولية وفق مصلحة الوطن وتقيم علاقاتها مع الدول عامة والعربية والاسلامية خاصة وفقا لميثاق الامم المتحدة . ولذلك فان الحكومة مستعدة للتعاون مع اعضاء الامم المتحدة وتأمين اطيب العلاقات السياسية والاقتصادية معها بما تمليه عليها مصلحة العراق في الميادين الدولية وفي سبيل دعم اسس السلام العالمي .

وعلى هذا فهي تلتزم بالتزاماتها الدولية السياسية والاقتصادية السابقة ، مع السعي لتطويرها بطرق سلمية بما يتماشى والاوضاع العالمية عامة والاقليمية خاصة".

ورغبة من قيادة الثورة في افشال خطط التدخل الغربي ضد الثورة وحث حكومات الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة على تقديم اعترافها بالحكومة الجمهورية فقد اذيع البيان مرة اخرى يوم ٢٣ تموز[1]

وفي يوم ١٦ تموز قابل السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد (سام فول) وزير المالية محمد حديد الذي حدد للسكرتير سياسة حكومته كالاتي :

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ، ١٦ تموز ١٩٥٨

١- علاقات صداقة مع كل الامم وبشكل خاص مع العرب والدول الاسلامية .
٢- احترام مبادئ وميثاق الامم المتحدة .
٣- استمرار ضخ النفط وعدم تأميم صناعة النفط وان الادارة سوف تلجأ الى تحسين العلاقة مع الشركات عبر المفاوضات .
٤- فيما يخص حلف بغداد لم يتخذ قرار بصدده وان وجهة النظر القائمة حاليا هي ان يستمر العراق داخل الحلف حتى انتهاء المدة المحددة وعندها يعاد النظر في الموقف .
٥- اقامة علاقة صداقة مع الجمهورية العربية المتحدة واعتراف متبادل ولكن ليس هناك فكرة للانضمام للجمهورية العربية المتحدة في الوقت الحاضر . وان العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة ستكون ضمن اتجاه السياسة العربية نحو الوحدة الشاملة لكل الدول العربية .
٦- الادارة الجديدة هي ليست شيوعية برغم ان الشيوعيين اعلنوا ترحيبهم بها وان البعثيين ساعدوا الادارة الجديدة في الوصول الى السلطة .
٧- الادارة ترغب في ان تقيم علاقة صداقة مع الغرب وان (حديد) اعلن عن امله في ان تقوم المملكة المتحدة باعلان اعترافها بحكومته بسرعة "[١]

وفي يوم ١٨ تموز وجه وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد ، نداء آخر نشرته الصحف المحلية بشأن حسن معاملة الاجانب جاء فيه :-

اتقدم بشكري الجزيل الى سائر اخواني العراقيين الذين اظهروا حسن معاملتهم لجميع الاجانب الموجودين في العراق في هذه الفترة الدقيقة التي يجتازها هذا البلد النبيل في تاريخه . واطلب منهم ان يستمروا على حسن معاملتهم لهؤلاء الضيوف لكي يظهر ثوب العراق امام العالم الخارجي نظيفا على حقيقته . ولكي تخرس السنة المغرضين من اعداء هذا الوطن في الخارج . واهيب بالشباب الاحرار الواعي من اخواني ان يفهموا البسطاء هذه الحقيقة لتبقى سمعتنا سليمة من كيد المغرضين"[٢].

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧١ ، موسوعة ١٤ تموز (٧) ص ١٨٧
[٢] جريدة الجمهورية ، ١٩ تموز ١٩٥٨ ، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٥٦

وفي اليوم نفسه سلمت وزارة الخارجية مذكرة الى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد ابلغتهم فيها ان ما حدث هو حركة داخلية استهدفت انقاذ العراق من قسلوة انظمة الحكم الفاسدة والرجعية . وبعث عبد الجبار الجومرد وفدا من موظفي التشريفات في الوزارة لزيارة الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق للاطمئنان عليهم، عارضا في الوقت نفسه عليهم المساعدة في كل ما يطلبونه[١]

موقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من الثورة

أبرقت السفارة البريطانية في بغداد خبر الثورة الى لندن صباح يوم ١٤ تموز، ولكن اتصال السفارة بالخارج انقطع في الساعة التاسعة صباحا بعد ان هاجمتها الجماهير فاخذت الحكومة البريطانية تتابع اخبار العراق من خلال سفاراتها العاملة في الشرق الاوسط ، ومن خلال السفارة الامريكية في بغداد التي احتفظت باتصالاتها بحكومتها وكذلك من دول ميثاق بغداد . وقد اجرت بريطانيا محأولات للتنسيق مع عدة اطراف بشأن الاجراءات التي يمكن اتخاذها ضد الثورة .

١- مع الحكومة الاردنية باعتبار ان الملك حسين اصبح رئيسا للاتحاد العربي الهاشمي، مع امكان الافادة من القوات العراقية المرابطة في الاردن والقوات الجوية البريطانية في الحبانية ، فضلا عن القوة الجوية العراقية في الحبانية والتي كانت بريطانيا والملك حسين يشكان في ولائهما للثورة . ومع احتمال بقاء عدد من رجال الحكم السابق على قيد الحياة .
٢- مع الحكومة الامريكية وحلف شمال الاطلسي .
٣- مع حكومات ميثاق بغداد (تركيا وايران والباكستان) وكان ممثلو هذه الحكومات مجتمعين في استانبول للتدأول في شؤون الميثاق وقد تخوفت كل من حكومتي لبنان والاردن من الثورة العراقية واحتمال ان يمتد تأثيرها إليها، وبعث كل من كميل شمعون الرئيس اللبناني والملك حسين ملك الاردن ، بطلب الى الحكومتين الامريكية والبريطانية ارسال قواتهما الى بلديهما لحمايتهما من احتمالات ثورة مشابهة.

---

[١] عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٤٥ ، ٢٦٧

وفي صبيحة يوم الثورة علق الرئيس الامريكي آيزنهاور على الاحداث بالقول هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتمادا كليا في ان تكون الحصن المنيع للاستقرار والازدهار في المنطقة "[1].

أما السفارة البريطانية في بغداد فقد اشارت على حكومتها " في حالة الحاجة لحماية ارواح البريطانيين والاجانب او لأي سبب اخر، اقترح ان يكون لواء المظلات البريطاني حاضرا ومستعدا في قبرص لاي عمل سريع ".

وقد ادركت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا انهما ان لم يتدخلا فان الحكم سينهار في هذين البلدين (لبنان والاردن) سريعا . وفي يوم ١٥ تموز انزل الاسطول السادس الامريكي جنود البحرية الامريكية في بيروت. وفي صباح ١٧ تموز انزل البريطانيون فرقة مظلات في عمان عبر قبرص . واعلن ان الغرض من ارسال هذه القوات هو ليس شن الحرب ضد العراق[2] . فيما اعتبر العراق ذلك مقدمة لغزو الاردن للعراق ، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة ابلغتا عبد الكريم قاسم بواسطة سفارتيهما " انهما لا ينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية"[3] . وفي اليوم الأول للثورة اعد المكتب الشرقي في الخارجية البريطانية مذكرة تضمنت تصوراتها عن الوضع استنادا الى وجهات نظر الحكومات العربية المعنية وخاصة النفطية منها . جاء في المذكرة التي قدمت يوم ١٤ تموز ما يلي :

١- اذا ما نجحت الثورة في العراق ونزل الغبار فاننا نفترض باننا سنواجه نظاما عسكريا استبداديا (دكتاتوريا) على طراز نظام ناصر.

٢- الحكومة الجديدة بالتأكيد سوف تؤكد على المشاعر الوطنية والقومية العربية بالتضامن مع مصر. الا انه في الوقت ذاته من المتوقع انها ستعمل للحفاظ على العوائد المالية النفطية للعراق ذاته . وبالتالي فانها ستؤكد على الهوية الاستقلالية العراقية . انه من غير المتوقع ان تقوم هذه الحكومة حتى بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة . الا لربما في حالة استنفادها كافة الوسائل واحساسها بان ذلك قد يعرضها للخطر .

---

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٧٩

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٢ ، ٣١ ، علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٢٦

[3] خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٨٠ .

٣- إذا ما تركنا جانبا موضوع العلاقة مع شركة نفط العراق الـــذي مـــن دون شـــك سيكون له تأثيراته على شركة نفط الكويت فأنا أعتقد ان وجهة نظر العراق ازاء جيرانه ستكون كالاتي :

آ- انها ستبادر لاثارة ملكية العراق للكويت وبشكل اكثر مما كانت تقوم به الحكومـــة العراقية السابقة . خوف الكويتيين من العراق ربما يزداد الى النقطة التي تجلـب انتباه العراقيين وبشكل اكبر من الثورة الحالية (ولكن نفوذ مصر ربمـــا يعمـل بالاتجاه المعاكس) .

ب- رؤية العراقيين للكويت ربما لها تأثيراتها غير المباشرة في اساءة العلاقة بيـــن العراق والعربية السعودية كما ستكون هناك اختلافات ايديولوجية .

جـ- رؤية العراق للاحواز من شأنه ان يجعل العلاقة سيئة مع ايران .

٤- السياسة المصرية يجب ان توجه باتجاه ابقاء الكويت بعيدة عن العـــراق ســـواء كدولة لها كيانها الخاص او باعتبارها عضوا في جامعة الدول العربية . العربيـــة السعودية سيكون لها نفس الاعتراض لهذا السبب ، وكذلك الخوف من العـــراق من شأنه ان يجعل الكويت اكثر تابعية لمصـــــر . مـــهما يكـــن فـــان العلاقـــات البريطانية - الكويتية ستكون موضع هجوم من قبل العراق ومصر ايضا.

٥- وجهة نظر السير (ياروس) كما تم التعبير عنها في مطلع هذا الشهر هي انـــه في حالة ان تصبح بغداد تابعا لناصر فان انجذاب الكويتيين نحـــو الجمهوريـــة العربية المتحدة سوف يزداد . ولكن رغبة الكويت للاحتماء بنا ســـوف تـــزداد ايضا ولهذا فان احدى القوتين سوف تعمل نحو طرد الاخرى .

٦- كافة الافتراضات اعلاه في الواقع نتيجة حسابات استندت علـــى وجـــهات نظـــر الحكومات العربية ، وفي الواقع ان الانفعال المصحوب باعمـــال معكوســـة لاي تدخل غربي محتمل من شأنه ان يقود الى توحيد السياسات العربية التـــي فـــي ظاهرها تطفو وبشكل فردي المعالم الخاصة لكل بلد عربي معني بـــالموضوع ، وانه من المؤكد انها ستكون معاكسة لمصلحة الغرب ".

د. م. هـ ريجز [١]

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣١

وفي بغداد ناقش السفيران البريطاني والامريكي الموقف المحلي والاحتمالات الطارئة المتوقعة وابرقا بواسطة السفارة الامريكية في بغداد التي احتفظت سرا بجهاز ارسال على الرغم من منعها من ارسال البرقيات الى حكومتيهما يوم ١٥ تموز، " من رأينا المدروس ما لم تنفذ عمليات الانزال الحليفة في العراق بشكل كاسح وسريع وبقوة متفوقة كثيرا فمن المحتمل جدا ان تؤدي الى حدوث خسائر في ارواح الامريكان والأوربيين بشكل عشوائي والبالغ عددهم خمسة آلاف من البريطانيين وحوالي الفين من الأمريكان ، والى اعمال سلب ونهب من قبل (الغوغاء) الذين لا يستطيع الجيش ان يسيطر عليهم"[١].

وعلى الرغم من القناعة التي توفرت لدى وزارة الخارجية بان التدخل الغربي ضد الثورة في العراق ستكون له نتائج معكوسة ضد مصالح الغرب ، فانها اخذت تبني سياستها المستقبلية على اساس اثارة المشاكل الخارجية للعراق ، وخاصة مع جيرانه لاحتواء الثورة ان افلتت الامور بشكل عام بدلا من التدخل المباشر الذي سيؤدي الى توحيد العرب . وفي الوقت نفسه دعت الحكومة البريطانية وزير خارجيتها لتحذير الثوار في العراق بتحميلهم مسؤولية اية اصابة او ضرر بالارواح والممتلكات البريطانية وفي مساء ١٤ تموز عقدت الحكومة البريطانية جلستين متتاليتين، حضرها معظم اعضاء الوزارة درست خلالها التطورات الجارية في العراق وانعكاساته الاقليمية وموقف الولايات المتحدة الامريكية وضرورة التعاون معها لحل الازمة والعمل "لايجاد سياسة تسمح بتطور سياسي واجتماعي للشعب العربي حتى لو كان ذلك على حساب تغييرات اضافية عند الضرورة في نظم الحكومات الحالية التي من شأنها ان تضعف التجاذب السياسي للجمهورية العربية المتحدة".

وتوصلت الحكومة البريطانية الى " انه لو سمحت للحكومة الشرعية في لبنان بان يطاح بها وانه اذا ما تعاطفت مع - العصيان المسلح - في العراق فان تمردا سيتطور بسرعة في بلد اخر من بلدان المنطقة وان كلا من اسرائيل وتركيا ودول الخليج سوف تنعزل كما ان التدخل الذي ستجد الدول الغربية نفسها مطالبة به للدفاع عن مصالحها ، سيكون متأخرا جدا من اجل الاحتفاظ بمواقعها في العالم العربي".

---

[١] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨- ١ / ٧٧

وتدارست الحكومة البريطانية الجانب الشرعي والقانوني اذا ما قررت القيام بتدخل عسكري مسلح في المنطقة ، وان عليها ان تؤكد للرأي العام العالمي بان النزاع في لبنان لم يكن في الاساس حربا اهلية، بل انه كان من أشكال العدوان المغلف قامت به الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لابراز الدليل الذي يدعم ادعاءها بانها تساند حكومة شرعية في مقاومة تخريب نظمته قوى اجنبية . وان لا تدعي ان تدخلها هو لغرض حماية الارواح والمصالح البريطانية فقط وتطالب بسحب قواتها حال توقف الجمهورية العربية المتحدة عن الاستمرار في تدبير تمرد مسلح .

وخلال هذه الاجتماعات اتصل رئيس الوزراء البريطاني (ماكملان) بالرئيس الامريكي (ايزنهاور)، الذي اطلعه على ان الولايات المتحدة ستنزل قواتها في لبنان خلال الاربع والعشرين ساعة القادمة لمساعدة بريطانيا في حفظ مواقعها في العراق وطلب المجتمعون تبليغ الولايات المتحدة ، بان الحكومة البريطانية " تتطلع الى ان تمدها الولايات المتحدة بالمساعدات المادية والمعنوية في الشروع بسياسة تماشي الحالة العامة القائمة على ان المعضلة غير محدودة بلبنان فحسب ، بل تمتد الى جميع أرجاء الشرق الاوسط

وفي اجتماع ثالث عقد يوم ١٥ تموز أبلغ ماكميلان مجلس وزرائه "إننا نأمل بالاستناد الى تعاون الولايات المتحدة في اية اجراءات يمكن ان تبرزها الضرورة لاجل حفظ الموقف في الاردن والعراق". وقد استنتجت الوزارة (بان موقف الولايات المتحدة ازاء الازمة في الشرق الاوسط وإزاء المقترحات البريطانية بصدد المعالجة بانه كان مخيبا للامال، لأنها كانت تريد ان نتصرف بشكل منفرد واعترف البريطانيون بانهم " لا يمكنهم بمفردهم اعطاء ضمانات بالمساعدة العسكرية لاية دولة تطلبها ما لم يكن هناك تأييد ودعم امريكي واحتمال تعرض بريطانيا الى مخاطر جمة اذا ما سحبت الولايات المتحدة قواتها بعد قليل من الاحتلال (للبنان)، فتبقى بريطانيا لوحدها لمعالجة الوضع في العراق وغيره من دول المنطقة" وتوصلت الحكومة البريطانية في نهاية الاجتماع الى " انه ليس من الحكمة والضرورة ان نورط انفسنا في التزامات لحفظ السلطة في العراق " واخيرا قررت فيما يخص العراق:-

" دعوة وزير الخارجية للنظر بافضل الوسائل لتحذير (المتمردين) باننا سنقوم بتحميلهم مسؤولية اية اصابة او ضرر بالارواح البريطانية او الممتلكات" ومع

انها ظلت تأمل باحتمال حصول اتفاق مع الولايات المتحدة لمهاجمة العـــراق او قـد تقرر ذلك بمفردها او ان تقوم تركيا بمثل هذا التدخل[١]

وفي يوم ١٥ تموز قابل السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت ، كـــلا مـن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف بحضور محمد حديد وزيـر المالية ، وبعث الى حكومته ما دار في هذه المقابلة قائلا :

١- قابلت الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكذلك العقيد عبـد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء .

٢- طلبت تقديم تطمينات رسمية الى حكومة صاحبة الجلالة بشأن ضمـــان سـلامة الافراد والممتلكات البريطانية والاخرين الذين هم من مسؤولينا . لقـد تسـلمت الرد بالموافقة وبدون شرط .

٣- ثم قلت انه في حالة الحاجة فانا اطلب تـأمين قافلــة امينــة تضـم المواطنيـن البريطانيين وأولئك الذين هم ضمن مسؤوليتنا الى نقطة رحيل عـــبر اسـتخدام وسائط نقل جوية من الحبانية او الى الحدود الايرانية او الـــى البصـــرة . كـلا الضابطين ذكرا مؤكدين بان مثل هذه الحاجة لن تقع ولكن بعد نقاش ذكرا بانـــه في حالة بروز الحاجة فان تأمين مثل هذه القافلة يمكن ان يتم .

٤- قدمت احتجاجا رسميا بصدد الاخفاق في حماية السفارة وأرواح أولئـــك الذيـن كانوا فيها . فتذرعا بان الجماهير قد اعتقدت ان اطلاق النار الذي وقع خطأ مـن قبل الجندي الذي اصاب نفسه بالقدم، كان مصدره الجانب البريطاني وان ذلـــك هو السبب فيما حصل لاحقا . من جانبي اكدت بشدة بان كامل المسؤولية تقـــع على افراد الجيش والشرطة الذين فشلوا في حماية السفارة وارواح الذين كـانوا فيها. واضفت بان حكومة صاحبة الجلالة تحتفظ بحقها فيما يترتب على الوضـــع من نتائج. لقد اعربوا عن اسفهم العميق عما حصل، لقد ذكــــروا ان بريطانيـــا والعراق كانا دوما حلفاء ولا يزالون كذلك.

٥- لقد حاولا بجهد اعطاء الانطباع بانهما صديقان ومستعدان للمساعدة ".

مايكل رايت

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٨ - ٥٤ .

ويذكر المقدم خليل ابراهيم حسين إنه حضر المقابلة التي لم تدم أكثر من عشر دقائق "كان السؤال الأول الذي سأله السفير البريطاني عن الوحدة مع جمال عبد الناصر قائلا ان وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة تعارضها بريطانيا وإنه إذا وصلت يد عبد الناصر إلى آبار بترول العراق فلبريطانيا موقف آخر ان البترول يجب ان يسيل"[1]

وقد ردت وزارة الخارجية في اليوم نفسه على برقية رايت كالاتي :

أؤيد اجراءك طلب تقديم تطمينات بصدد حماية ارواح الانكليز والممتلكات من قبل السلطات التي هي حاليا تسيطر على بغداد . اذا لم تجد ما يضر فانا اطلب منك الاستمرار على هذا الاتجاه باستخدام الطرق الرسمية في العمل . عليك ان تقدم احتجاجا شديد اللهجة ضد الاجراء الذي اتخذ ضد موظفي سفارة صاحبة الجلالة في بغداد وتخريب مبنى السفارة . عليك ان تقول اننا نحمل السلطات المحلية العراقية التي هي حاليا تسيطر على بغداد ، المسؤولية عن موت العقيد (كراهام) والاضرار التي تعرضت لها ممتلكات حكومة صاحبة الجلالة . وتشير ايضا الى اننا نصر على ضرورة اتخاذ هذه السلطات اجراءات كافية لضمان عدم تكرار مثل هذه الاعمال في المستقبل وعليك ان تضيف ان الاخفاق من جانب هذه السلطات في ضمان حماية كافية لارواح الانكليز والممتلكات من شأنه ان يرتب عواقب خطيرة .

عند توصيل هذه الرسالة عليك طبعا ان تتخذ الحذر في الكلمات بما يضمن انه لا يوجد فيها ما يشير الى اننا نعترف بسلطات المتمردين "[2]

وفي اليوم الثاني (١٦ تموز) قابل (سام فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد، محمد حديد وزير المالية وكرر الاحتجاج الذي قدمه السفير في اليوم السابق بصدد حرق السفارة وقتل احد موظفيها . وقد اعرب محمد حديد عن اسفه وقال، ان الهجوم على السفارة بدأ عبر اطلاق نار من داخل السفارة وكرر التطمينات التي قدمها رئيس الوزراء بحماية الارواح والممتلكات البريطانية . شدد (فول) على نتائج قتل ولي العهد ونوري السعيد وآخرين، على الرأي العام الدولي الذي يمكن ان يخلق المصاعب للادارة الجديدة . واكد حديد عميق الاسف بصدد

---

[1] نفسه ص ٢٦٣ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٣ وانظر ما يقوله خليل ابراهيم حسين عن تلك المقابلة التي حضرها بنفسه كما يذكر في موسوعة ١٤ تموز (ثورة الشواف) ، ص ٦٤

[2] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٦٧

العنف الزائد من الجماهير، واعترف ان الجيش لم يستطع السيطرة عليهم . وذكر ان مشاعر الجماهير الغاضبة طفحت بعد سنوات من الاضطهاد. وطلب (فول) من حديد ان يستخدم نفوذه من أجل ضمان عدم حصول اعمال قتل اضافية لرجال العهد الملكي، وذلك من جانب انساني ومصلحة الادارة الجديدة امام الرأي العام العالمي ووعده حديد ان يعمل كل شيء يستطيع عمله . ثم حدد حديد سياسة الادارة الجديدة بسبع نقاط[1] . وذكر ان انزال القوات الامريكية في لبنان قد اغضب الرأي العام في العراق وانه يأمل ان لا يتم اتخاذ اعمال عدائية اخرى مماثلة . وذكر انه اذا ما حصل اعتداء على العراق من الخارج فانه سوف يثير بشكل خطير المشاعر في العراق . وتحت مثل هذه الظروف فان الجيش سيؤدي واجبه على افضل شكل للسيطرة على المواطنين . ولكن ذلك سيكون امرا صعبا في حالة عدم حصول مثل هذا الهجوم فانه من الواضح لن يكون هناك أي خطر على ارواح الاجانب في العراق . وذكر حديد ايضا ان البلاد باسرها تحت سيطرة الادارة الجديدة وان كل وحدات الجيش أبدت تأييدها للنظام وفي نهاية المقابلة الح فول على حديد ان يستعمل نفوذه لمنع وقوع مزيد من القتل وقد وعد حديد بانه سيفعل كل ما يستطيع بهذا الشأن[2].

ومثلما فعل السفير البريطاني قام (والديمار غولمان)، السفير الامريكي ببغداد بمقابلة عبد الكريم قاسم مساء يوم ١٥ تموز ، وقد رافقه العقيد الركن دريد الدملوجي مساعد الملحق العسكري في واشنطن سابقا ، واحد موظفي السفارة الامريكية في بغداد (فرتز لان) وعرض السفير على عبد الكريم قاسم بحضور الزعيم الركن ناجي طالب مسائل كثيرة كان يتوقع ان يناقشها معه في المستقبل القريب وقد وافق عبد الكريم وقال " نحن العراقيين نرغب بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة " وطلب (غولمان) تطمينات خاصة لضمان أرواح وممتلكات الامريكان وقد حصل السفير على ذلك . كما طلب تطمينات باجلاء الامريكان اذا ما تقرر جلاؤهم من العراق . وقد اجاب عبد الكريم في البداية بانه ظن ان التطمينات التي قدمها من

---

[1] عن هذه النقاط انظر ما سبق عن (حكومة الثورة تطمئن الغرب) .

[2] رسالة رايت الى خارجيته يوم ١٦ تموز ، الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧٠ ، الاعظمي ثورة ١٤ تموز، ص٤٣.

شأنها ان تجعل الاجلاء غير ضروري . ولكن بعد الالحاح وافق على تقديم الضمانات الخاصة بسلامة الاجلاء اذا تطلب الامر [1]

وفي أدناه محضر اللقاء كما سجله السفير وبعث به الى خارجيته صباح اليوم التالي :

١- أخبرت قاسم انه في ضوء حالة عدم الاستقرار في هذا القسم من العالم فاننا نرغب بتخفيض عدد الامريكان في العراق بشكل خاص الجالية واضفت انني قد حضرت من اجل ترتيب قدوم طائرة تجارية تعود للولايات المتحدة او طائرة اجنبية ، واذا ما كان ضروريا طائرة نقل عسكرية امريكية الى بغداد ومن ثم اجلاء هؤلاء الرعايا ومغادرة العراق .

٢- رد فعل قاسم الأول كان غير مشجع . لقد ذكر انه لا يعتقد ان الوقت ملائم لغرض الاجلاء واضاف اذا ما حصل وان غادر الامريكان فان رعايا دول عديدة اخرى سوف تطلب المغادرة ايضا . وان اجلاء شاملا سيؤدي الى اضطراب ونتائج سيئة على البلد . لقد ذكرته بالتطمينات التي اعطيت يوم ١٥ تموز والتي تضمنت بانه في حالة شعورنا بان الظروف اذا ما تطلبت القيام بمثل هذا الاجلاء لرعايانا فانه سوف يتم تقديم التسهيلات بهذا الشأن .

٣- عند هذه النقطة من الحديث دخل قاسم في حديث باللغة العربية مع الزعيم الركن ناجي طالب ، وكان فرتز لان قادرا على معرفة مضمون هذا الحديث . وبعد الحديث غير قاسم وجهة نظره . كما اخبرني (فرتز لان) فيما بعد ان (طالب) اشار الى قاسم بان الاستجابة لما طلبت قد يكون شيئا جيدا . على اية حال لقد بدا بان قاسم لن يكون قد فهم بوضوح احتمالات الحاجة لاستخدام طائرات عسكرية.

٤- بعد الحديث مع طالب ذكر قاسم ان الموافقة سوف تعطى للسماح لطائرة واحدة لترتيب الاجلاء وعلى شرط ان يكون الاجلاء على مراحل . وليس بشكل واسع وان قوائم باسماء الذين سوف يتم اجلاؤهم يجب ان تنظم على شكل مجموعة بعد مجموعة .

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧٤ ، الاعظمي ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٨

٥- اخبرت قاسم بانني اؤمن انه من المفيد جدا اذا ما قامت الرحلات الجوية التجارية بالمباشرة بالعمل. واضفت انني اعرف كافة زملائي (سفراء الدول الاخرى) بمن فيهم السفير البريطاني معني مثلي بموضوع اجلاء الرعايا وهو ايضا لديه رغبة شديدة في هذا الصدد . لقد اشار قاسم بان الموضوع قيد الدراسة وان الوقت ليس مناسبا بعد

٦- اعتقد بشدة ان استخدام طائرة عسكرية يمكن تجنبه . ان أي استخدام لطائرة امريكية بشكل غير صحيح من السهل ان يفسر باعتباره عملا عدائيا ، اذا كان يجب ان يتم استخدام طائرة عسكرية لربما استطيع ان ارتب مع قاسم موضوع هبوطها وتحميلها بالرعايا في منطقة الحبانية .

٧- الاجابات عن الاسئلة ٣ - ٦ يمكن ان تتم كما يلي :

آ- ليست هناك طائرات تجارية في بغداد سوى العراقية . توجد طائرة واحدة تابعة لشركة (تي . دبليو. أي) . موجودة في البصرة .

ب- الطائرة الامريكية الوحيدة الموجودة في بغداد هي طائرة الملحق الجوي واعتقد ان السماح لها بالاقلاع ليس موضوعا صعبا .

جـ- معلومات كاملة بصدد الوقت ومكان الاقلاع وطريقة الخدمة سوف ترسل لكم حال الحصول عليها من السلطة المحلية .

د- نحو ١٦٠٠ من مواطني الولايات المتحدة في منطقة بغداد (١١٠٠ امرأة وطفل) بينهم العديد من المرضى وبعض النسوة هن حوامل يحتجن الى عناية خاصة ٢٨٨ مواطنا امريكيا في منطقة شمال العراق بينهم ١٠٠ امرأة وطفل . ١١٣ مواطنا امريكيا في منطقة البصرة بينهم لربما ٦٠ امرأة وطفل . ساعالج الموضوع بصلابة . لغرض اعداد قوائم بغية تقديمها الى وزارة الخارجية فانا احاول ان اعمل موازنة بين الرعايا الموظفين وغير الموظفين ساحأول الحصول على موافقة للسماح لست طائرات كي تحط في مطارات مختلفة كل يوم واعداد قوائم بالاجلاء وترحيل ٣٠٠ شخص كل يوم

غولمان[١] ١٦٠ تموز

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧٥

ومع ان المقابلة وصفت بانها جرت في جو ودي وتفاهم تام . وأظهر السفير الامريكي اعجابه بجهود الجمهورية العراقية في المحافظة على الهدوء والنظام والاهتمام بالرعايا الامريكيين[1] . ولكن بعض المصادر تذكر ان السفير اثار موضوع عدم تأييد قسم كبير من الشعب العراقي للثورة . وان اعتراف الولايات المتحدة يتوقف على تأكدها من التأييد الشعبي هذا[2]

وفي نطاق المشاورات التي جرت بين وزيري خارجية بريطانيا والولايات المتحدة ، قال (جون فوستر دلاس) وزير الخارجية الامريكي يوم ١٥ تموز ان النظام العراقي الجديد لم يكن بثقله الكامل لحد الان مع عبد الناصر . كما انه لا يرى بأن العراقيين متهيئوون جدا ليجعلوا عبد الناصر يسيطر على نفطهم . وقد يرغب النظام العراقي الجديد في الحفاظ على موقف مستقل بشكل يكفي للسماح للغرب بالتعاون معه. ومن الواضح ان هدف عبد الناصر هو السيطرة على الموارد النفطية في الشرق الاوسط . ولكن من الواضح تماما ان الشعب هو المالك الحقيقي وانه لن يكون مستعدا لاعطاء نفطه الى عبد الناصر وانه ليست لديه رغبة لان يدفع العراقيين نحو معسكر عبد الناصر "[3]. ودعا (دلاس) لعقد اجتماع لدول ميثاق بغداد.

ومن ناحية اخرى اجتمع حلف شمال الاطلسي في باريس يوم ١٥ تموز ، بطلب من الولايات المتحدة لمناقشة الموقف ومضاعفاته في العراق . وعرض ممثل الولايات المتحدة معلوماته عن احداث العراق وطلب لبنان ارسال قواته لحمايته من (التمرد) الذي اندلع بترتيب من الخارج . واشار الى تدهور الاوضاع في الشرق الاوسط وان فشل الغرب في الاستجابة لطلب المساعدة ستكون له نتائج مدمرة . وقد ايدت بريطانيا وتركيا موقف الولايات المتحدة بالتدخل في لبنان وعارضه الاردن. وعقد الحلف اجتماعا آخر في اليوم التالي حيث تم الاتفاق على استمرار المشاورات في جو هادئ لدراسة احسن طريقة لتنسيق سياسة ذات امد بعيد وابدى بعض الممثلين في الحلف تحفظهم ازاء الانزال الامريكي في لبنان[4]

---

[1] الاخبار ١٧ / ٧ / ١٩٥٨

[2] موسوعة ١٤ تموز رقم (١) ، ص ٨٨ .

[3] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، ١ / ١٢٠ - ١٢١

[4] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٧ - ٣٤

وبعد قرار الحكومة البريطانية التدخل في الاردن عقد (سلوين لويد) وزير الخارجية البريطاني محادثات في واشنطن مع (جون فوستر دلاس) وزير الخارجية الامريكي وحول عمل الدولتين ازاء التدخل العسكري في الاردن ، الذي يمكن تبريره حسب رأيهم (بسبب غياب قوات الطوارئ الدولية)، وان الولايات المتحدة تعلق اهمية كبيرة للدفاع عن حقول النفط في ايران والخليج العربي . وان حماية الوضع في الكويت اصبح مهما جدا . وجرى بحث الاوضاع في لبنان والكويت وايران والعراق والاردن وتوصلوا الى عدة قرارات :

١- ان الانقلاب العراقي قد يؤدي الى حدوث انقلاب مشابه في الكويت وان الكويت منطقة يجب الاحتفاظ بها حتى ولو كان ذلك من خلال عمل عسكري .

٢- ان الولايات المتحدة يجب ان تكون متهيئة للسيطرة على حقول نفط الاحساء باستخدام قوات او التوصل لترتيبات قابلة للاستمرار مع النظام العراقي الجديد بسبب حاجتهم للعوائد النفطية .

٣- ليس هناك مجال قطعا للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للقيام بحملة عسكرية للاطاحة بنظام التمرد في العراق ، الا اذا حدثت ثورة مضادة فان الوضع سيكون مختلفا .

واخيرا عقد وزيرا خارجية البلدين لويد ودلاس ، اجتماعا شارك فيه وزير الخارجية الكندي والسفير الفرنسي في واشنطن ، مساء يوم ١٨ تموز واتفقوا على ما يلي :-

١- يجب ان لا يكون هناك انسحاب للقوات البريطانية والامريكية من الاردن ولبنان ، لحين اقتناعنا بحصول ترتيبات كافية للحفاظ على استقلال هذين البلدين وعدم وقوعهما ضحيتين لعبد الناصر .

٢- من المهم الحفاظ على المواقع الغربية في الخليج وفي أي مكان آخر في الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وان علينا ان نكون مستعدين لاتخاذ عمل مشترك للدفاع عنها .

٣- ينبغي لنا عدم محاولة ازعاج الحكومة الجديدة في العراق وانتظار ما ستؤول اليه الامور هناك"[١].

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٨٦ – ١٠٤

ويبدو ان (ماكملان) رئيس الوزراء البريطاني قد اصبح مقتنعا بانه من غير الملائم الاستمرار على فكرة التدخل العسكري في العراق ، وصار يفكر بامكان حصول تلاق عراقي بريطاني مثلما كانت تفكر الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا ما يظهر من قراءة برقيته الى وزير خارجيته الذي كان في واشنطن وذلك يوم ١٨ تموز.

أنا متأكد انك قد شعرت بقلق كبير بصدد الاردن ولكن قرارنا قد تم بعد تفكير حذر جدا في هذا الجانب ونوقش مدة ثلاث ساعات في الوزارة اعتقد اننا تصرفنا بشكل جيد (انزال القوات البريطانية) انه لم يكن قرارا اتخذ بوضوح ١٠٠% ، لكنه قرار توصلنا اليه بعد موازنة كبيرة بين الطروحات والطروحات المضادة .

بصدد قواتنا في الاردن انا عازم على معالجة الامور بقوات المظلات والاحتفاظ بلواء (كوردس) في الاحتياط ، ما لم تؤول الامور نحو الاسوء . لربما نحتاج الى مساعدة لوجستيكية من الامريكان ، ولربما اذا ما نظن انه من الحكمة عدم الضغط عليهم لارسال بعض القوات العسكرية . انا آمل انهم سوف يساعدوننا بطريقتين بالطائرات ويزودوننا بالوقود .

بصدد العراق الامور هي باتجاه عدم التعجيل السريع برغم الرعب . والطريقة التي تمت بها الثورة هناك فرصة عظيمة . وكما اعتقد من خلال بيان الرجال (قادة الثورة) وبعض تصريحاتهم المبكرة جدا بكونهم سوف يظهرون كونهم وطنيين عراقيين اكثر مما هم ناصريون . لربما هم ايضا يرغبون في البقاء في ميثاق بغداد ، وهذا امر يتوجب النظر فيه . لقد قدموا تصريحا جيدا جدا بصدد النفط (تصريح ١٨ تموز) ، بينما نحن يجب علينا عدم التصرف بتهور او بطريقة غير شريفة . ولكن علينا العمل بثبات وحسب وجهة نظرنا " وقد انتهت محادثات لندن بين بريطانيا والولايات المتحدة بتحديد آفاق السياسة الجديدة لهما في المنطقة كالاتي :-

١- التخلي عن فكرة التدخل العسكري في العراق من قبل بريطانيا .

٢- عدم تشجيع تركيا للقيام باية مغامرة عسكرية داخل العراق .

٣- عدم تشجيع الاردن على ارسال قطعاته الى العراق .

٤- عقد اجتماع مجلس ميثاق بغداد في لندن[1]

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١١٣ ، ١٢٣

ويبدو ان كلا من بريطانيا والولايات المتحدة قد ابلغتا عبد الكريم قاسم يوم ٢١ تموز ، وبواسطة سفارتيهما انهما لا ينويان التدخل في الشؤون الداخلية للعراق حسبما يذكر الباحث العراقي مجيد خدوري[١]

موقف علماء الدين في النجف من الثورة

عند مقابلة السفير الامريكي لعبد الكريم قاسم يوم ١٥ تموز أثار السفير موضوع عدم تأييد قسم كبير من الشعب العراقي للثورة وان اعتراف الحكومة الامريكية يتوقف على تأكدها من التأييد الشعبي هذا..

وبناء على ذلك تم الاتصال بالسيد تقي القزويني قائممقام النجف حول امكانية الحصول على تأييد علماء النجف. وفي يوم ٢٤ تموز زار متصرف الحلة اللواء فؤاد عارف والقائممقام السيد القزويني وزارة الدفاع وسلما تأييد علماء الدين على شكل رسائل موجهة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى مجلس السيادة وهم: السيد محسن الطباطبائي الحكيم، عبد الكريم الجزائري، عبد الكريم الزنجاني، والسيد محمد البغدادي، وعلي بحر العلوم وعلي كاشف الغطاء..

ترجمت هذه الرسائل إلى اللغة الانكليزية وأذيعت باللغتين العربية والانكليزية ونشرتها الصحف العراقية يوم ٧/٢٧ ليتأكد الامريكيون من تأييد الاغلبية الشعبية للجمهورية واستبشر عبد الكريم بهذه الرسائل وعدها دلالة على الثقة وأثنى عليهم وفي أدناه **نص رسالة السيد الحكيم**

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس السيادة الجمهورية العراقية

سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد فإني أحمد الله وأشكره واسأله ان يجعلكم من قادة العدل وأنصار الحق الذين عناهم الله سبحانه بقوله الكريم "ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم" فإن العدل أساس الملك والعطف على الرعية أول النصر وشكر الله تعالى يستوجب المزيد، والظلم والاستئثار من أكبر عوامل الدمار فسيروا مسددين على ضوء تعاليم الاسلام

---

[١] العراق الجمهوري ، ص ٨١ .

وهدي القرآن واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واعتبروا بمن مضى قبلكم فإن الله سبحانه وتعالت كلمته يقول "ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم بالبينات وما كانوا ليؤمنوا كذلك نجزي القوم المجرمين ثم خلفناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون".

ولقد سرني ما يبلغني عنكم من خطوات سديدة جبارة في هذه الآونة القصيرة الأمر الذي يستوجب لكم الإكبار والاعظام لذلك أبارك لكم فيما أولاكم الله به وأدعوكم بحسن التوفيق لخدمة الدين والاسلام والمحافظة على الصالح العام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد محسن الطباطبائي الحكيم

وقد رد عبد الكريم قاسم على رسائل علماء الدين الآتي:

"كان لكتابكم أطيب الأثر في نفوسنا نرجو الله ان يوفقنا إلى خدمة دينه وحماية شرعه على الظلم والطاغين"

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[١]

٨ محرم ١٣٧٨

موقف دول ميثاق بغداد

في صباح يوم الثورة كان رؤساء الدول الاسلامية الاعضاء في ميثاق بغداد وهم تركيا وايران والباكستان ينتظرون في انقرة وصول الملك فيصل الثاني وعبد الاله ونوري السعيد لعقد اجتماعهم لبحث قضايا الميثاق قبل التوجه الى لندن لعقد الدورة الاعتيادية هناك . وعندما علموا بقيام الثورة عقدوا اجتماعا بحثوا فيه وضع الثورة واثرها على دولهم والتزامات ومسؤوليات دول الميثاق تجاه هذه الاحداث وانتهوا الى قرار بضرورة القيام بعمل ما لانقاذ الحكم في العراق وابلغوا سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا بذلك . وبعثوا برسالة الى الرئيس الامريكي (ايزنهاور) يوم ١٦ تموز اتهموا فيها عبد الناصر بتدبير (الانقلاب) بالتحالف مع الشيوعية وعبروا عن ارتياحهم لانزال الولايات المتحدة قواتها في لبنان واعلنوا استعدادهم لدعم أي قرار تتخذه الولايات المتحدة لدعم استقلال الاتحاد العربي الهاشمي ووحدته.

---

[١] العميد المتقاعد خليل ابراهيم الزوبعي، موسوعة ١٤ تموز، جـ١، ص٨٨.

ثم عقد ممثلو الدول الثلاث اجتماعا آخر صباح يوم ١٧ تموز دعوا فيه الولايات المتحدة لاحتلال سورية والعراق والاردن . وابلغت تركيا الولايات المتحدة استعدادها لتقديم الدعم العسكري والمعنوي للقيام بمثل هذه العملية وحذرت من احتمال انزال سوفيتي في العراق وسورية . كما فكرت تركيا بالقيام بعمل عسكري لاحتلال القسم الشمالي من العراق وحشدت ثلاث فرق على الحدود العراقية بحجة ان الكرد في العراق يعارضون الثورة . وتم ايضا التفكير باحياء المشاريع القديمة مثل اقامة دولة كردية في الشمال او ما يسمى بولاية الموصل القديمة او تقسيم العراق . ولكنها اكدت في الوقت نفسه انها لن تقوم باي عمل منفرد ولكنها ستكون مستعدة لتقديم أي دعم مناسب للاجراء الذي تتخذه الولايات المتحدة ودعت اعضاء ميثاق بغداد الى ضرورة نقل مقر الميثاق الى انقرة[١]

وتذكر وثائق الخارجية البريطانية ان رئيس الوزراء التركي عدنان مندرس اتصل بسفير الولايات المتحدة الامريكية في استانبول يوم ١٤ تموز وابلغه " انه قد تسلم طلبا من الملك حسين يناشد فيه تركيا بالتدخل عسكريا في العراق وسورية وان رئيس الوزراء التركي في ضوء المعلومات التي تفيد ان الروس ينوون وضع قوات لهم في العراق فان الحكومة التركية قررت تحريك قوات لها الى داخل العراق ويتوقع الاتراك ان يحصلوا على تأييد لهم في شمال العراق " ولكن الحكومة الامريكية قررت بالاتفاق مع الحكومة البريطانية عدم تشجيع الاتراك وذلك :-

١- لاستحالة الدفاع عن الموقف التركي امام الرأي العام الدولي .
٢- لأن التدخل التركي يوحد العراقيين في تأييد النظام الجديد .
٣- ان الموقف الافضل هو الانتظار ومراقبة التطورات وتعزيز الموارد داخل البلاد لصالح الغرب والتي من الممكن ان تؤدي في المستقبل الى احداث تغيير معين ويمكن الاستشهاد بمثال (مصدق) في ايران"[٢]

وقد طلب عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي من الولايات المتحدة الامريكية ان تسمح له بالهجوم على العراق وقال لنجيب الراوي السفير العراقي في انقرة انه اعد فرقتين للتقدم نحو الحدود العراقية بقصد تأديب المتمردين "[٣] كما ان الملحق

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١٥٠ - ١٨٠
[٢] خليل ابراهيم الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، جـ١ ، ص ٣٢
[٣] توفيق السويدي ، مذكراتي (بيروت ١٩٦٩) ، ص ٩١

العسكري الاسرائيلي في انقرة حث رئيس اركان الجيش التركي على ان تتعاون تركيا وايران لاعادة النظام الملكي في العراق مبينا "ان اسرائيل ستقصم عرى الوحدة بين سورية ومصر وان الاردن يكفل من الانكليز ولبنان يكفل من الولايات المتحدة "[1]

وفي ١٨ تموز بعثت السفارة البريطانية في استانبول برقية الى خارجيتها جاء فيها " هناك احتمال من انه اذا كان هناك أي صحة للشائعات التي تقول بأن الاكراد في العراق يظهرون المعارضة للحكومة الثورية في بغداد قد تكون هناك محأولة من جانبهم للانفصال عن العراق واقامة دولة تتمتع بالحكم الذاتي في المنطقة التي تسمى الان كردستان العراق .

وإذا ما حصل مثل هذا الشيء فان الحكومة التركية (ومن المحتمل الحكومة الايرانية ايضا) ستكون منزعجة بلا ادنى شك وقلقة من التأثير المحتمل على كردستان التركية والايرانية وظهور الفكرة القديمة لدولة كردستان المستقلة وستتعمق مخاوفهم من قيام ناصر والروس الذين اصبحوا مسؤولين عن اذاعة الاخبار التخريبية للاكراد باستثمار هذه الحركة وتخفيف المنفعة منها ولا يستبعد في مثل هذه الحالة ان تقوم الحكومة التركية بدراسة موضوع احتلال الاقاليم العراقية المحاذية للحدود التركية لغرض منع قيام اية حركة نحو الاستقلال الكردي وقد يؤدي ذلك بالاتراك الى اثارة موضوع (الموصل) الذي لم ينسوه ابدا باستغلال الموقف المرتبك وتعديل حدودهم بضم الموصل وقد ينظرون في موضوع توسيع مطالبهم لضم كركوك مع حقولها النفطية وسكانها الذين يتكلمون التركية .

كانت هذه الافكار غير واضحة مطلقا وتحسبية في هذه المرحلة . لا يوجد لدينا أي دليل بان الاتراك يحأولون تنفيذ أي من الخطوات التي ذكرتها اعلاه ولا يوجد هناك ايضا أية اشارة لمثل هذه القضايا . ان الشيء الوحيد لحد الان هي اشارة السيد زورلو وزير الخارجية التركي للسفير بتاريخ ١٦ تموز حول ضرورة حماية الاقليات في العراق من الهجمات الشرسة . واوضح السيد زورلو بان الاقليات التي يقصدها بشكل خاص هي ٢٠٠ الف نسمة ينحدرون من اصل تركي يسكنون العراق .

من الواضح انه كما نأمل كان بالامكان استعادة الموقف في العراق اذ ان مثل هذه التطورات المشار اليها اعلاه ستكون ذات مضامين مزعجة واذا ما ساءت

قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٥٩

الاوضاع من ناحية اخرى فهناك الكثير الذي يجب قوله لضمان ذهاب حقول النفط في الشمال لتركيا وحرمان ناصر من الموجودات العراقية القيمة على الاقل "[1]

وكان وزير الخارجية التركي قد ادلى يوم ١٧ تموز بتصريح بعد اختتام اجتماعات رؤساء دول ميثاق بغداد بان اعضاء دول الميثاق يطالبون بالحاح بدعم عملي لاقطار الشرق الاوسط الاخرى المهددة مثل لبنان وهم عازمون على دعم اية اجراءات تتخذ لايقاف تدهور الاوضاع في المنطقة ويرحبون بمبادرة الولايات المتحدة لصيانة استقلال وسلام الاقطار الحرة وبخاصة الدعم العملي الذي قدم الى لبنان وهم يتطلعون بثقة الى توسيع هذه المبادرة الى اقطار اخرى تواجه أقطارا مماثلة وان اعضاء الحلف يدعمون عملية انزال القوات البريطانية في الاردن.

وفي برقية بعث بها السفير البريطاني في واشنطن يوم ١٨ تموز الى وزارة الخارجية البريطانية قال " ان الاتراك قد اعلموا الولايات المتحدة بخططهم لغزو العراق وانهم قد طلبوا منها غطاء جويا " واضاف انه ناقش هذا الامر مع وزير الخارجية الامريكي دالاس وان رأيهما بان اقدام تركيا على عمل كهذا سوف يكون حماقة وسوف يوحد العراق في دعم النظام الجديد ويعطي السوفيت الفرصة لارسال قواتهم الى العراق في استجابة لدعوة من الجمهورية العراقية وقد ردت السفارة البريطانية على برقية سفيرها في واشنطن في اليوم نفسه بالقول ان الهجوم على العراق من قبل تركيا سوف يكون اسوأ من كونه حماقة انه سيكون حماقة اجرامية... انني لم افقد الامل في ان الحكومة العراقية الجديدة ربما تكون منفصلة عن ناصر وتجتذب تدريجيا الى دائرة نفوذنا وسوف يكون جنونا لاجبارهم الان باتجاه المعسكر الاخر وان البيانات الصادرة عن المجموعة العسكرية ليست مثبطة في هذا الشأن بل الى حد ما على العكس من ذلك . يجب ان لا ندع الاتراك يمضون مسعورين . نحن سوف نعمل على النحو الافضل بان نحاول ابعادهم عن ناصر ونجلبهم الى جانبنا"[2] وفي ١٨ تموز تم الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة على عدم تشجيع الاتراك للقيام بعمل ما ضد العراق وفي اليوم نفسه ابلغ السفيران الامريكي والبريطاني الرؤساء المجتمعين في انقرة برأي حكومتيهما الذي ينصح

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤٨

[2] علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٦٩ - ٧٤

بعدم الاقدام على أي عمل كان ضد الوضع الراهن في العراق وان الحكومة الجديدة مسيطرة على البلاد وانها اقامت الامن والاستقرار فيه واعطت الضمانات الكافية لاحترام المواثيق الاقتصادية وتصدير النفط بمقتضى الاتفاقيات المعقودة مع الاطراف المعنية[1]

موقف الحكومة الليبية

كانت الاسرة السنوسية الحاكمة في ليبيا ترتبط بعلاقات متينة مع الاسرة الحاكمة في العراق ولذلك اتخذت الحكومة الليبية موقفا معارضا للثورة وقد اجرى رئيس الوزراء الليبي محادثات مع الممثل البريطاني في بنغازي وقال " ان الملك فيصل ونوري السعيد معروفان بانهما من افضل اصدقائنا في العالم العربي فهل كانت حكومة صاحبة الجلالة تنظر اليهما يسقطان دون ان تقوم باي شيء لمساعدتهما؟

إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة تنوي التدخل فيجب ان تقوم به فورا وان لدى رئيس الوزراء الليبي من الأسباب ما يجعله يعتقد ان النظام الثوري على استعداد للانضمام الفوري للجمهورية العربية المتحدة وإذا ما حدث ذلك فإنه سيؤدي إلى تعقيد التدخل بدرجة كبيرة فضلا عن ذلك فإنه بمرور الأيام سوف تعترف دول أخرى بالحكومة الجديدة وهذا من شأنه ان يزيد من صعوبة التدخل وفي رأيه إنه ما لم تتدخل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فإن العراق ولبنان والاردن ستصبح خلال أشهر قليلة جزءا من الجمهورية العربية المتحدة وتحت سيطرة عبد الناصر والروس وعندئذ لن يسمح لتركيا وايران بالتدخل"[2] ولذلك تأخر اعتراف ليبيا بالجمهورية العراقية حتى الثالث من آب ١٩٥٨ أي بعد ان قدمت بريطانيا والولايات المتحدة اعترافهما

موقف الاتحاد السوفيتي

اعترف الإتحاد السوفيتي بالنظام الجمهوري في العراق يوم ١٦ تموز فهو ثاني دولة تقدم اعترافها بعد الجمهورية العربية المتحدة . وخرجت تظاهرات في موسكو تأييدا للثورة وضد محاولات التدخل الامريكي في شؤون لبنان الداخلية ،

---

[1] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٣٤.

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، جـ١ ، ص ٩٦

واصدر الاتحاد السوفيتي بيانا يوم ١٦ تموز كذب فيه الادعاءات الامريكية والبريطانية القائلة بان انزال قواتهما في لبنان والاردن ، لحماية استقلال هذين البلدين جاء بطلب من حكومتي لبنان والاردن ، ودعا مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفورية الحاسمة لايقاف العدوان وحماية الاستقلال الوطني لهذه الاقطار[1]. وجاء في بيان آخر صدر يوم ١٨ تموز " يجب على حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ان توقفا تدخلهما المسلح في الشؤون الداخلية للأقطار العربية وان تسحب قواتها من لبنان والاردن فورا . وتعتبر الحكومة السوفيتية انه في هذه اللحظة الحرجة ينبغي لمجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ان يقوما بتنفيذ واجباتهما في الحفاظ على السلام وقمع العدوان وحماية الاستقلال الوطني للدول العربية التي تعرضت الى هجوم خفي وقمعي وتعلن الحكومة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتي لن يبقى مكتوف الايدي تجاه الاعمال العدوانية في منطقة مجاورة لحدوده وانه سيضطر الى اتخاذ اجراءات ضرورية تفرضها مصالح امن الاتحاد السوفيتي والحفاظ على السلام العام"[2] واعلنت وكالة تاس السوفيتية ان القوات الجوية والبرية والبحرية السوفيتية تقوم بمناورات عسكرية واسعة النطاق في المناطق التي تجابه حدود تركيا وايران "طبقا للخطة المعدة لتدريب الجيش السوفياتي على القتال سوف ينفذ تمرين عسكري للقوات الأرضية والجوية يوم ١٨ تموز في مناطق القفقاس وتركستان العسكريتين وستكون قوات اسطول البحر الاسود التي ارسلت إلى منطقة عبر القفقاس بإمرة المارشال غريشكو وتكون القوات المتواجدة في تركستان بإمرة المارشال ميرتمسكوف".

وقد فسر السفير البريطاني في موسكو (ريللي) لحكومته موقف الاتحاد السوفيتي كالاتي ان الاهتمام الاساسي هو حسبما ظاهر مع العراق رسالة الى قاسم بصدد الاعتراف بحكومته ارسلت بتوقيع خروشوف وقد اشير الى سياسة (خروشوف) الشرق اوسطية وانها تلزمه بضمان نجاح حركة تحرر من هذا النوع. التزامه الثابت هذا وكما يفعل الان يجب الافتراض بانه مستعد لتحمله اذا ما كان ضروريا لضمان عدم الاطاحة بالنظام العراقي. أنا اتوقع من (الاتحاد السوفيتي) انه

---

[1] علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ص ٥٧ – ٥٩ وجريدة برافدا يوم ١٧ تموز ١٩٥٨

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١ /٢٨١

سيعتمد ابتداء على استخدام الحرب النفسية والسياسية . اذا ما احتـــاجت الحكومـــة العراقية الجديدة مساعدة عسكرية اومساعدات من نوع آخر فانه يمكن ان يتم ذلـــك عبر الجمهورية العربية المتحدة، أنا أظن انه سيستمر بهذا العمل اذا ما دخلت القوات الغربية في الاردن لربما حينئذ سوف يشجع ناصرا على إغلاق قناة السويس وارسال قوات الى العراق عبر سورية وربما تدعم بالمتطوعين السوفيت . لكـــن فـــي حالـــة تعرض الحكومة العراقية الجديدة لتهديد خطير من قبل قوات غير عربية فانا اعتقـــد بانه في الغالب سيكون مستعدا لقبول مخاطر قيامه بتدخل مباشر باســـتخدام قـــوات سوفيتية ومتطوعين والتي من دون شك ستكون الحكومة العراقية مضطرة الى تقديـــم طلب الحصول عليها. الاسباب الرئيسة للاجراءات العسكرية السوفيتية في ترانســـكا وكاسيا وتركستان تبدو كما هي :

١- لتحذير تركيا وايران من القيام باي عمل من قبلهما في العراق .

٢- لجلب الانتباه[١]

وفي الوقت نفسه وجه الاتحاد السوفيتي إنذارا الى تركيا يوم ١٨ تموز طلـــب فيه الكف عن الاعمال العدوانية ضد العراق . وجاء في البيان " ان هناك اســـتعدادات واسعة النطاق من تركيا للقيام بهجوم ضد ثورة العراق . ويجب الامساك عن الاعمال العدوانية ضد العراق " وحذر تركيا مرة اخرى يوم ٢٤ تمـــوز مـــن مغبـــة القيـــام بتحركات عسكرية في العراق وان تركيا ستكون مسؤولة عن أي عمل عدواني تقـــوم به ضد النظام الجديد في العراق .

وحذر الاتحاد السوفيتي ايضا كلا من المانيا الغربية وايطاليا واسرائيل مما قـــد يحدث لو استخدمت اراضيها وبضائعها واجواءها لنقـــل قـــوات الغـــاصبين ووجـــه (خروشوف) رسالة الى رؤساء الدول الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنســـا) يوم ١٩ تموز دعا فيها الى عقد اجتماع عاجل لرؤساء حكومات الاتحـــاد الســـوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند يحضره (داك همرشولد) لمعالجة الموقف المتفجر في الشرق الاوسط ومما جاء في الرسالة " في هذه الساعات التي قامت بـــها القطعات العسكرية الانكليزية والامريكية بغزو دولتين عربيتين صغيرتين همـــا الاردن ولبنان والتهديد بالتدخل في العراق والدول الاخرى في المشرق العربي التـــي تدافـــع

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١٦٠

عن حريتها واستقلالها .... تعرفون جيدا ما تعنيه الحرب الحديثة، فبعد ان تبدأ الحرب في مكان واحد من السهولة ان تنشرفي عموم العالم.. واننا كحلفاء في صراعات ماضية نعرف ما اريق من دماء وخرائب سببتها الحرب الاخيرة، يجب ان لا ننسى دروس التاريخ . وليس لدينا أي حق خلقي لنلعب بالنار التي قد فجرت العالم. ان التدفق العسكري الذي ابتدأته بريطانيا العظمى في الاردن والولايات المتحدة في لبنان والتهديد الذي يحوم حول العراق والدول العربية الاخرى يمكن ان يؤدي الى حدوث نتائج خطيرة للغاية تسبب ردود فعل متسلسلة قد يصبح من المستحيل ايقافها... ان الدول التي أطلقت عنانها للاعتداء تلعب بالنار وانه من الأسهل دائما تجنب اشعال النيران بدلا من اللجوء الى اخمادها. ان الاتحاد السوفيتي الذي يدافع بثبات عن السلام العالمي والتعايش السلمي لا يمكنه ان يبقى في موقف اللامبالاة لما يحدث بالقرب من حدوده بشكل مباشر"[1] وقد دعم الاتحاد السوفيتي موقفه هذا بارسال طائرات واسلحة الى دمشق في اليوم نفسه.

وفي الامم المتحدة صرح هاشم جواد مندوب الجمهورية العراقية الدائم في اليوم نفسه ان الحكومة العراقية تؤيد دعوة الاتحاد السوفيتي لعقد اجتماع عاجل يحضره اقطاب الدول الكبرى لبحث وسائل تخفيف حدة التوتر في الوطن العربي ، ولكن المقترح السوفيتي رفض وطلبت بريطانيا والولايات المتحدة عقد اجتماع لمجلس الامن بدلا من ذلك[2]

موقف الجمهورية العربية المتحدة

كان الضباط الاحرار على اتصال ببعض القيادات العربية منذ سنة ١٩٥٦، حيث اتصل عبد الكريم قاسم الذي كان آمرا للواء التاسع عشر الموجود في المفرق اثناء العدوان الثلاثي على مصر ببعض الزعماء والضباط السوريين ومن الاردنيين ايضا . نذكر منهم عفيف البزري رئيس اركان الجيش السوري سابقا وعبد الحميد

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ١ / ٣٥٧ ، اسراعيلان وآخرون ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية (موسكو) ص ١٨٥

[2] جريدة الجمهورية ، ٢٠ - ٢٢ تموز ١٩٥٨

السراج رئيس المكتب الثاني[1]. وتوفيق نظام الدين رئيس اركان الجيش السوري وامين النفوري ومن الاردنيين سليمان النابلسي رئيس الوزراء وعبد الله الريماوي وزير خارجية ومن قادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد ابلغ عبد الكريم قاسم بعضهم بحضور عبد السلام عارف تذمره من الاوضاع السياسية في العراق وانه سوف يقوم بحركة ضد الوضع ويخلص البلاد العربية من سياسة الحكم الملكي في العراق[2]

وعندما أصبح عبد الكريم قاسم رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار اتصل بجمال عبد الناصر بواسطة حسين جميل مستفسرا عن موقفه من التنظيم ومن الثورة التي يسعون لتفجيرها . فكان جواب عبد الناصر بانه سوف يقدم للثورة كل عون ومساعدة تحتاج اليها . وكلفت جبهة الاتحاد الوطني (بطلب من اللجنة العليا للضباط الاحرار) امين عام حزب الاستقلال محمد صديق شنشل بالاتصال بالرئيس عبد الناصر ومعرفة موقف كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي من الثورة التي ينوون القيام بها.وقد سافر شنشل الى القاهرة يوم ١٢ شباط ١٩٥٨ واتصل بعبد الناصر الذي ابلغه ان الجمهورية العربية المتحدة ستضع كل امكاناتها تحت تصرف الثورة وانها ستقوم بتكديس السلاح والعتاد في الاقليم الشمالي (سورية) . وان موقف الاتحاد السوفيتي سيكون مشابها لموقفه سنة ١٩٥٦ اثناء العدوان الثلاثي على مصر . وقبيل الثورة وصل دمشق ضابطان عراقيان واتصلا بالدكتور معروف الدواليبي وطلبا منه ترتيب لقاء مع السفير السوفيتي في دمشق . وقد تم اللقاء وكان رد السفير على استفسارهم حول موقف الاتحاد السوفيتي بانه سيبارك هذه الثورة[3]

---

[1] يذكر ابراهيم الشريفي انه كان هناك اتفاق سري بين عبد الكريم قاسم والمكتب الثاني السوري (جهاز المخابرات العسكرية) ينص على دعم الثورة التي ستطيح بالحكم الملكي في العراق ويعتمد في ذلك على تقرير اعده هاري فرايزر رئيس قسم المخابرات الامريكية في الجزيرة العربية وارسله الى الادارة الامريكية في عهد الرئيس كندي بتاريخ ١١/١١ / ١٩٦٢ ، اسرار اقتطاع الكويت من العراق جريدة العرب ١٤ – ١٥ / ٥ / ١٩٨٢

[2] موسوعة ١٤ تموز (٦) ، ص ١٠٠ – ١١٥ ، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم (بغداد ١٩٥٩) ، جـ٢ ، ص ٨٩ .

[3] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ص ١٧١ ، محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ص٧٢ – ٧٤ محمد حسنين هيكل سنوات الغليان ، (القاهرة ١٩٨٨) ، ص ٣٤٢

وفي ١٢ تموز ١٩٥٨ بعث عبد السلام عارف موفدا الى دمشق لاخبار عبد الحميد السراج بموعد تنفيذ الثورة وكان السراج وقتذاك وزيرا للداخلية في الاقليم الشمالي . فطار الى القاهرة واشرف بنفسه على عملية المساعدات العسكرية لاسناد الثورة[١] العراقية .

وعندما قامت الثورة كان الرئيس عبد الناصر في زيارة الى يوغسلافيا وفي جزيرة بريوني بالذات سمع بالخبر في صباح ذلك اليوم دعا نائبه في القاهرة عبد الحكيم عامر لاعلان حالة التأهب القصوى في صفوف الجيش ومتابعة الاشارات التي سوف تصدر من الباخرة (الحربية) التي اقلته الى يوغسلافيا وكتب بيانا لاذاعته من محطة اذاعة القاهرة جاء فيه ان احتلال القوات الامريكية للبنان يشكل خطرا على السلم في الشرق الاوسط ويعتبر تهديدا للاقطار العربية التي رفضت ان تخضع للاستعمار وصممت ان تتبع سياسة مستقلة... ان الجمهورية العربية المتحدة ستقوم بالتزاماتها كاملة تجاه جمهورية العراق وفقا لميثاق الضمان الجماعي العربي وان أي عدوان على جمهورية العراق يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة "[٢].

اتبع عبد الناصر هذا البيان برسالة ثانية الى عبد الحكيم عامر يطلب فيها "ان تقوم اذاعات القاهرة ودمشق بنقل كل ما يصدر عن اذاعة بغداد أولا بأول واجراء اتصالات مع القيادة العراقية والتعاون معها الى اقصى الحدود في ما تطلبه . وارسل مجموعة من النصائح طلب ايصالها الى بغداد منها تكرار التعهد باستمرار تدفق النفط الى اسواقه والتأكيد على استقلالية الثورة العراقية عن كل الاطراف بمن فيهم الجمهورية العربية المتحدة وعدم التسرع بابداء اتجاهات وحدوية حتى لا تثور ثائرة الغرب ضد الثورة في مرحلة التعرض الأولى للخطر "[٣]

وكان عبد الناصر قد قرر العودة الى مصر لكنه عدل عن ذلك وقام بزيارة سريعة وخاطفة الى موسكو يوم ١٦ تموز واجتمع في اليوم التالي برئيس الوزراء (خروشوف) وعدد من المسؤولين في الحكومة السوفيتية وسعى للحصول على ضمانات منهم للحيلولة دون قيام تحركات غربية ضد العراق والاقليم الشمالي واصدار انذار الى الغرب مثلما فعل سنة ١٩٥٦ ولكن (خروشوف) رفض ذلك ولم

---

[١] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١١٨ – ١١٩

[٢] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٩

[٣] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٣٤٣ ونص بيان عبد الناصر ص ٨٥٢ .

يحصل عبد الناصر سوى على وعد باجراء مناورات على الحدود البلغارية التركيــــة وفعلا كانت القيادة السوفيتية قد اصدرت اوامرهـــا لاربـــع وعشـــرين فرقـــة ببـــدء المناورات واذاع راديو موسكو صباح يوم ١٨ تموز بيانا يفيـــد ان جيـــش القوقـــاز وتعداده نصف مليون جندي يقوم بمناورات ضخمة على حدود تركيا وايران[١].

وفي أثناء عودة عبد الناصر صباح يوم ١٨ تموز مرت طائرته فـــي ســـماء بغداد حيث بعث برقية تهنئة الى زعماء الثورة الذين اقترحوا عليه الهبوط في بغـــداد لكنه اعتذر عن ذلك قائلا ان هذا اليوم هو يوم فرحة العراقيين وحدهـــم ولا ينبغـــي التدخل في شؤونهم ثم وصل دمشق واعلن عن هذه الرحلة السرية. وجاء في خطاب له في دمشق " ايها الاخوة انني اعلن باسمكم من هذا المكان اننا جميعا نحمل السلاح لندافع عن شعلة الحرية التي انتصرت في العراق " [٢]

وكانت حكومة الثورة قد اوفدت يوم ١٤ تموز فائق السامرائي احد قادة حـــزب الاستقلال في مهمة سياسية وعسكرية الى القاهرة فاجتمع بعبد الحكيم عـــامر نـــائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وطلب منه ايفاء الجمهورية العربيـــة المتحدة بالتزاماتها وتزويد العراق بالاسلحة لحاجته الماسة اليها وخاصة بعد الانـــزال الامريكي في لبنان واستعداد القوات البريطانية للانزال في الاردن والتحشدات التركيـــة على حدود العراق الشمالية فارسلت العربية المتحدة باخرة محملة بالاسلحة الى ميناء اللاذقية السوري ووصل الحبانية سرب طائرات مقاتلة (ميـــك) وبطاريـــة مدفعيـــة مقاومة للطائرات[٣]

وعندما علم مجلس الوزراء العراقي بسفر عبد الناصر الى موسكو قـــرر فـــي اجتماعه ليلة ١٧ تموز ارسال وفد لمقابلته في دمشق وقد تألف الوفد من عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد ومحمد حديد وزير المالية وعبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وعدد مـــن الضبـــاط منهم المقدم الركن محمد مجيد مدير شعبة الحركات العسكرية والمقدم الركـــن عبـــد الستار عبد اللطيف احد ضباط ركن القيادة والمقدم الطيار الركن حردان عبد الغفـــار التكريتي لبحث الموقف في العراق والتهديدات الامريكية والبريطانية والاطلاع علـــى

---

[١] نفسه ، ص ٣٧٠ - ٣٧٤

[٢] جريدة الزمان ، ١٩ تموز ١٩٥٨

[٣] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ١١٧ ، السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٥٢

مباحثات الرئيس عبد الناصر في موسكو وقد انضم الى الوفد فائق السامرائي مبعوث القيادة الى القاهرة[1]

ويبدو ان عبد الناصر كان يعتقد ان الوفد سيطرح موضوع وحدة العراق مع الجمهورية العربية لذلك استشار عددا من زعماء حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل؟ وفي مقدمتهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار واكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة فضلا عن المستشارين ومنهم عبد الحميد السراج حول الوحدة مع العراق وقد حبذ ميشيل عفلق الوحدة الفورية على الرغم من المشاكل التي تعانيها الوحدة بين مصر وسورية وقال " ان الوحدة خلاقة وانها كفيلة بان تحل مشاكلها بنفسها " وانه "كان يود لو ان الرئيس عبد الناصر نزل في بغداد بالطائرة ظهر اليوم بدلا من دمشق اذ كان ذلك في حد ذاته كفيلا بخلق تيار مؤيد للوحدة لا يستطيع احد ان يتصدى له او يبطل حركته "

وعند وصول الوفد العراقي رحب به الرئيس عبد الناصر وعقد معه عدة اجتماعات وفي المساء اجتمع عبد الناصر على انفراد مع محمد صديق شنشل ويروي محمد حسنين هيكل ما دار في هذا اللقاء بان عبد الناصر قال لشنشل ان ما حدث في بغداد كان بالنسبة له اشبه ما يكون بالاحلام مستحيلة التحقيق وفوجيء عبد الناصر برد صديق شنشل على المستوى القومي نعم يا سيادة الرئيس ولكنه على مستوى الوطن العراقي يمكن ان يتحول الى كابوس ثقيل وبدت الدهشة على وجه جمال عبد الناصر فرغم كل ما سمعه من عبد الحميد السراج فان ما يقوله صديق شنشل الآن يبدو له اسوأ مما تصور ومضى صديق شنشل يقول ان على رأس الثورة العراقية الآن رجلين أولهما نصف مجنون والثاني نصف عاقل كان نصف المجنون في تقدير صديق شنشل هو الزعيم عبد الكريم قاسم وكان نصف العاقل في تقديره ايضا هو العقيد عبد السلام عارف وراح شنشل يروي لعبد الناصر انفراد الرجلين بالعمل في الايام الاخيرة مما احدث خلافات بين مجموعات الضباط الثوار . وان التوتر قائم بين الرجلين ايضا ثم قال عبد الناصر لشنشل في نهارية الاجتماع . انني قبلت بالوحدة مع سورية لظروف تعرفها ولقد تصورت اننا نستطيع ان نقوم بخطوة كبيرة الى الامام ولكن ذلك لم يحدث فلا تزال خطوطنا طويلة ومكشوفة حتى الآن

---

[1] مذكرات عبد الجبار الجومرد في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ثورة الشواف ، ص ٧٨

ولابد لي ان اعترف لك اننا لم ننجح بالقدر الذي تصورته او تمنيته وانا لا اريــد ان احمّل تجربة الوحدة بين مصروسورية تبعات كل هذه المتناقضات القائمة في بغــداد الآن. ولهذا فسوف تجدني على استعداد لان اقوم بكل عمل من شأنه تدعيـم ثـورة العراق وفتح آفاق التعاون الممكن بين البلدين ولكني ارجوكم ان لا تطالبونني بايــة خطوة وحدوية الآن . وقال شنشل ان هذا رأيه بالفعل وانه جاء الى دمشـق عازمـا على أن يصارح جمال عبد الناصر به من منطلق قومي وانه لو كان قد وجـد لديـه اتجاها آخر لنصحه بعكسه لأن الوحدة بين مصر وسورية معرضة للغرق في المـوج الخضم الذي يغمر بغداد الآن رغم ايمانه الكامل بحقيقة الوحدة العربية

ويمضي هيكل راوياً ما دار على مائدة الافطار صباح يوم ١٨ تموز بين عبـد الناصر وعبد السلام عارف حيث قضى عبد السلام " اكثر من ربع ساعة يشكو مـن عبد الكريم قاسم ، كيف انه حاول بعد نجاح الثورة ان يفرض نفسـه قـائداً أوحـداً لها... وينسب كل شيء الى شخصه وكان رأي عبد السـلام ان التركيبـة الوطنيـة للعراق بوجود السنة والشيعة والعرب والاكراد تسبب وضعا يستحيل معه انفراد عبـد الكريم قاسم بقيادة الثورة والحكم ، ثم انضم بقية أعضاء الوفد العراقي الى جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف وقد قال لهم عبد الناصر انه على اسـتعداد لتوقيـع أي اتفاق مع النظام الثوري في العراق لكنه ليس متحمسا لاي عمل وحدوي فـي هـذا الظرف[١]

ويروي محمد صديق شنشل كلاما قريبا من ذلك ويقول بينمـا كـان الرئيـس جمال عبد الناصر والوفد المرافق له مجتمعا مع الوفد العراقي دعاني محمد حسـنين هيكل الصحفي المعروف لحديث بيننا خارج قاعة الاجتماع ليخـبرني ان الرئيـس لا يهمه شيء اكثر من نجاح ثورة العراق وانتهاجها خطاً وحدوياً يعزز مكانتها ويضمن سلامة العراق ووحدته بما في ذلك ايجاد روابط وحدوية بين العراق وسورية الى حد تخلي مصر عن كثير من ارتباطاتها مع سورية لان المهم سلامة المشـرق العربـي وتضامنه مع مصر، فقلت هذا موضوع يحسن تأجيل بحثـه فـي الوقـت الحـاضر ويضيف شنشل قائلاً خلال مأدبة العشاء سأل عبد الناصر عن فـاضل الجمـالي وإذا بعبد السلام يقول "هل تريد ان ابعث لك برأسه؟ ان الأمر لا يكلف أكثر مـن عشـرة

---

[١] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٣٧٧ - ٣٧٩ .

فلوس ثمن طلقة واحدة وإذا بعبد الناصر يظهر دهشته وامتعاضه فيزيد عبد السلام على ما قال "ليس لدينا باخرة كالمحروسة.... وهي التي اقلت فاروق عند تنحيته عن العرش فأجاب عبد الناصر ان الظروف تختلف" [1].

ويذكر العميد الركن محمد مجيد الذي حضر تلك الاجتماعات ان عبد الناصر شرح للوفد العراقي موقف الجمهورية العربية المتحدة وسفره الى الاتحاد السوفيتي وطلبه من (خروشوف) عمل كل ما يمكن لاسناد ثورة العراق . وبعد عودته الى دمشق اصدر اوامره لاتخاذ كل الاستعدادات للتدخل لاسناد ثورة العراق اذ انه اعتبر أي اعتداء يحصل على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

ثم تكلم عبد السلام وقال "ان لدى العراق بعض الامور يرغب في بحثها، ثم بدأ وزير خارجية ومالية العراق يشرحان موقفهما .. وقد اكد عبد الناصر على ضرورة محافظة العراق على اتفاقيات النفط في الوقت الحاضر لان ذلك مهم جدا بالنسبة للدول الاوربية وامريكا . وانه سيؤكد على هذه النقطة في خطابه الذي سيلقيه في المساء كما اكد وزير خارجيته محمد فوزي على عدم اخراج رعايا الدول الغربية من العراق بسرعة اذا ما طلبوا ذلك وذلك بتسويف النظر في طلبهم لان ذلك سيكون مقياسا على سرعة تدخل الغرب العسكري .

وقال الرئيس جمال عبد الناصر ان كافة مستودعات القناة في مصر والجيش الأول في سورية مفتوحة لتأمين احتياجاتكم . ويجب ان تسوق أول قافلة برا باسرع ما يمكن .. وفي مساء يوم ١٩ تموز القى الرئيس عبد الناصر خطابا قوميا مهما أكد فيه مساندة العراق وعلى عدم التعرض لمصالح الغرب النفطية واعتبر الهجوم على العراق هجوما على الجمهورية العربية المتحدة "[2]

إتفاق الأحرار

لم تسفر المباحثات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عن أي اتفاق بشأن الوحدة بل اسفرت عن توقيع اتفاق للتعاون بين الجمهوريتين في المجال العسكري والاقتصادي والفني دعي باتفاق التعاون المتبادل او اتفاق الاحرار . ففي

---

[1] رسالة شنشل الى خليل ابراهيم حسين في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٨٣ .

[2] اقتباسا عن صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ٢٧٦

عصر يوم ١٩ تموز دعي عبد الناصر الى اجتماع شعبي تحدث فيه كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمواطن الأول شكري القوتلي وعبد السلام عارف وصديق شنشل ومحمد حديد وعبد الجبار الجومرد فاكد جميعهم تعاون الجمهوريتين العربيتين وعزمهما على السير في ركب القومية العربية .

ويروي الجومرد ان عبد السلام عارف " ارتجل خطابا طويلا كان خليطا من الاراء مما يقال ومما لا يقال حتى تمنى كل واحد منا ان يسكت لئلا يزداد خطأه"[١] وبعد انتهاء الخطباء من القاء كلماتهم اعلن عبد السلام نص الاتفاقية الموقعة بين القطرين كالاتي :-

في اليوم الثاني عشر من شهر محرم سنة ١٣٧٨ الموافق اليوم التاسع عشر من شهر تموز عام ١٩٥٨ اتفق وفدا الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية على ما يأتي :-

١- تأكيد ما يربط البلدين من عهود ومواثيق وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية .
٢- تأكيد ما اعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما ازاء الموقف الدولي وانهما مصممتان على الوقوف كبلد واحد ضد أي عدوان عليهما او على أي منهما والبت حالا في اتخاذ ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية .
٣- التعاون الكامل في المحيط الدولي للمحافظة على حقوق البلدين والمساهمة الفعالة في تأييد ميثاق الامم المتحدة وفي دعم السلام في الشرق الاوسط وفي العالم .
٤- إتخاذ الخطوات العاجلة العملية لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين .
٥- الاتصال والتشاور المستمرين بين البلدين في كل الشؤون التي تعنيهما .

عن الجمهورية العراقية العقيد الركن	عن الجمهورية العربية المتحدة
عبد السلام محمد عارف	جمال عبد الناصر

وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على الاتفاق يوم ٢٠ تموز[٢]

---

[١] موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٧٩

[٢] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٦ ايلول ١٩٥٨ حيث عرضت وزارة الخارجية الاتفاق مرة اخرى على مجلس الوزراء ، جريدة الجمهورية ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، ٢١ تموز ١٩٥٨

وبعد عودة الوفد العراقي من دمشق اذاع مدير التوجيه والاذاعة العام بيانا جاء فيه :

" كانت حكومة الجمهورية العراقية قد اوفدت وفدا برئاسة نائب رئيس الوزراء العقيد الركن عبد السلام عارف وعضوية كل من وزير المالية السيد محمد حديد ووزير الخارجية الدكتور عبد الجبار الجومرد ووزير الارشاد السيد محمد صديق شنشل لاجراء مباحثات في دمشق مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقد تمت المباحثات في جو من الاخوة الصادقة والتضامن التام وادت الى توقيع اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية كما انجز الوفد وضع أسس التعاون في جميع الشؤون التي تهم البلدين . وقد حمل سيادة جمال عبد الناصر رئيس الوفد رسالة الى رئيس مجلس السيادة الفريق الركن نجيب الربيعي ورسالة اخرى الى سيادة رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وان حكومة الجمهورية العراقية اذ تسجل شكرها العميق لما لقيه وفدها الرسمي من سيادة الرئيس جمال عبد الناصر من استعداد كامل للتعاون في جميع الميادين تعلن ثقتها بما سيؤدي اليه هذا التعاون من خير للبلدين وخدمة للسلام العالمي

مدير التوجيه والاذاعة العام[1]

ويذكر السفير البريطاني مايكل رايت نقلا عن وزير المالية محمد حديد عضو الوفد العراقي الى دمشق انه قال له " عندما قام نائب رئيس الوزراء واخرون بضمنهم وزير المالية ذاته بزيارة دمشق قبل بضعة ايام فان اتفاقا قد تم التوصل اليه بصدد بناء انبوب نفط اضافي عبر سورية . وقال بانه كان من الضروري للعراق ضمان تصدير اكبر ما يمكن من النفط بسلام الى البحر المتوسط "[2]

وصرح عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز لوفد صحفي من الجمهورية العربية المتحدة كان يزور العراق " ان الثورة استهدفت القضاء على الفساد والرجعية وتستهدف التعاون مع الدول العربية المتحررة وان الثورة كانت من صميم الشعب ولخدمة مصلحة الشعب وستعمل بانسجام مع اخواتها الدول العربية ".

---

(١) الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٢) الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ص ٦٧ ، الونداوي وثائق ثورة تموز ، ص ٢٦٢

وقد لاقت الاتفاقية ترحيبا من كل القوى الوطنية ، فقد علق الشيخ محمد رضا الشبيبي عليها قائلا " ان حق الدفاع الشرعي عن النفس وعن الكيان وعن تعزيز او توطيد دعائم السلم العالمي وابعاد شبح الحرب يحتم على الدول العربية اتخاذ مثل هذه الخطوة " وقال كامل الجادرجي " لا اعتقد بان هناك من يشك في الفائدة العظيمة من المبادرة الى عقد اتفاقية تعيد العلاقات الاخوية بين العراق وشقيقته الكبرى الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك الجفاء البغيض الذي احدثه العهد البائد .. صوت اشعر بان العراق قد خرج من نطاقه الاقليمي الضيق الى النطاق العربي الواسع كشعور الشخص المناضل الذي تحيط به الاخطار والذي لم يعد يكافح وحيدا في ميدان النضال "[١]

وبعد عودة الوفد صرح محمد صديق شنشل قائلا " ان مباحثات جرت في دمشق بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر ونائب رئيس الوزراء العقيد الركن عبد السلام عارف وقد تأكد لنا ان الجمهورية العربية المتحدة تؤيدنا وتعمل معنا على المساهمة في العمل على المحافظة على انابيب النفط وتأمين استمرار ضخه الى الخارج[٢]

السياسة النفطية

كان من بين أهداف الضباط الأحرار العمل على استرداد حقوق العراق في نفطه وتضييق مجال عمل شركات النفط الاجنبية واقامة صناعة نفطية عراقية[٣] من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسعادة للجميع . ومع انهم لم يفكروا بالتأميم اذ كان همهم هو التحرر السياسي لكن كامل الجادرجي يقول "ان قضية تعديل امتيازات النفط بما يضمن رفع الغبن والاجحاف وتأمين حق العراق الكامل والانتفاع التام من ثروته الطبيعية من القضايا الوطنية التي جاءت ثورة تموز من اجل تحقيقها"[٤].

---

[١] موسى ، حبيب ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ ، ١٣٧

[٢] الجمهورية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[٣] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ٥٩ .

[٤] من اوراق كامل الجادرجي (بيروت ١٩٧١) ، ص ١٧٣

والواقع لم تكن لدى الثوار صورة واضحة عما ستؤول اليه العلاقة مع الشركات حتى ان البيان الأول لم يشر الى موضوع النفط ولكن يبدو من تركيبة الوزارة ان من المتوقع ان تتخذ الحكومة الجديدة مواقف متشددة مع الشركات فوزير المالية محمد حديد معروف باطلاعه الواسع على شؤون النفط والامتيازات وكتب مقالات مطولة عن الموضوع. وابراهيم كبه وزير الاقتصاد كان ماركسيا مؤيدا للشيوعيين ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد كان قد رفع في بداية الخمسينيات شعار تأميم النفط فضلا عن محمد مهدي كبه عضو مجلس السيادة الذي كان يطالب بالتأميم . وكذلك فؤاد الركابي امين سر قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي دعا منذ تأسيسه لتأميم النفط . وتأكيدا لعزم الحكومة الجديدة على السير في الاتجاه الجديد فقد صدر مرسوم جمهوري بتعيين عبد الفتاح ابراهيم من مؤسسي جماعة الأهالي في الثلاثينيات والذي تشبع بالمبادئ الماركسية اثناء دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت مديرا عاما لمصلحة مصافي النفط الحكومية وعين أديب الجادر ذو الاتجاه القومي الذي كان نقيبا للمهندسين بعد الثورة مديرا عاما لشؤون النفط[1].

وادراكا من قيادة الثورة لاهمية النفط بالنسبة للدول الغربية واحتمال تعرض منشآته او حقوله لعمليات تخريب خارجي متعمد او هجوم من الجماهير التي واصلت تجمعاتها والتي كانت تعد شركات النفط احد مرتكزات الغرب في البلاد فقد اسرعت للسيطرة على هذه المنشآت والحقول وكذلك الانابيب الناقلة للنفط داخل العراق ومنعت التقرب منها وهددت المخالفين بالعقوبات كما في البيان الذي اصدره الحاكم العسكري يوم ١٥ تموز .

بيان صادر من الحاكم العسكري العام

" استنادا الى الصلاحية المخولة لنا قررنا ما يلي :-

١- يمنع التقرب والمرور في المناطق التالية ليلا ونهارا عدا منتسبي شركات النفط من موظفين وعمال.

آ- المنشآت والآبار الموجودة في منطقة الرميلة .

---

[1] جريدة الزمان ، ٢٥ / ٧ / ١٩٥٨

ب- المنشآت والآبار الموجودة في منطقة الزبير .

جـ- محطة نفط الفاو .

د- منشآت الماء والمواصلات في السيبة .

٢- يمنع المرور والتقرب من الأبار لمسافة ميل واحد باستثناء طريق الزبير - صفوان وطريق زبير - ناصرية ويسمح المرور فيه على الطريق المبلط فقط .

٣- يمنع التقرب من منشآت وآبار نفط منطقة كركوك وجميع مناطق النفط الاخرى في العراق لمسافة ميل واحد .

٤- يعاقب المخالف باشد العقوبات .

٥- يزود منتسبو شركات النفط وعمالها ببطاقات مرور من قبل الشركات نفسها"

الحاكم العسكري العام[١]

وقد طوقت وحدات الجيش منشآت النفط لحمايتها من أي اعتداء داخلي او خارجي وكان في ذهن الثوار ايضا اهمية النفط بالنسبة للغرب وان أي ضرر يمس مصالحهم النفطية سيؤدي حتما الى التدخل والقيام بحركات معادية ضد الثورة وفي ذلك يقول عبد السلام عارف " كنا ندرك ان حركتنا لابد انها ستواجه بهياج استعماري قد يصل الى حد تحريك القوات البريطانية والقاصفات الامريكية وقد تندفع الاساطيل الغربية متعاونة مع ايران والباكستان وربما تحركت القوات البريطانية من الاردن لتحتل بغداد"[٢]

وبناء على تفاهم بين عبد السلام عارف وصبيح علي غالب رئيس اركان الفرقة الثانية في كركوك والزعيم الركن ناظم الطبقجلي الذي عين قائدا للفرقة الثانية في كركوك وتجنبا لوقوع انزال بريطاني في كركوك اظهر الثوار حرصهم على سلامة مرافق النفط في عين زالة وكركوك مع استمرار ضخه الى البحر المتوسط واسقاط حجة الغرب للتدخل في شؤون العراق بداعي تهديد مصالحه وحال وصول الطبقجلي الى كركوك يوم ١٦ تموز عقد اجتماعا مع مدير شركة نفط العراق في كركوك (تورنتن) بحضور صبيح علي غالب تعهد (تورنتن) بأن تسير الامور بشكل طبيعي

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ١٦ تموز ١٩٥٨

[٢] مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٣٨

واكد هدوء الوضع وعدم وجود جرائم قتل واضطرابات وان النفط يتدفق بانتظام وتعهد مدير الشركة ايضا :

١- بالتعاون على اساس ان الشركة مؤسسة اقتصادية ليست لها صفة سياسية .

٢- تعهد الجيش بحماية ارواح واموال الخبراء الاجانب اضافة الى تخصيص القطعات والمفارز لحماية الاماكن الخطيرة في الشركة ومحطات الضخ وسلامة استمرار جريان النفط دون عراقيل..

٣- يتعهد ممثل الشركة بسلامة شبكات خطوط النفط ومحطات الضخ من العطل ووضع كافة المواصلات السلكية تحت سيطرة الجيش وتكون تقارير وبرقيات الشركة مفتوحة .

وطالب الطبقجلي في هذا الاجتماع بان ترسل الشركة بيانا الى اذاعة لندن حول استمرار جريان النفط ويشار فيه الى حماية الجمهورية لارواح الخبراء واموالهم وقد تم تسجيل تصريحات مدير الشركة وارسلت الى اذاعة بغداد والى هيئة الاذاعة البريطانية حيث اذيعت يوم ٢٠ تموز كما سنرى وطالب الطبقجلي في ذلك الاجتماع بزيادة ضخ النفط " كعربون وحسن نية من الشركة تجاه العهد الجديد "فضلا عن حل مشاكل العمال والمستخدمين والترفيه عنهم وعدم طردهم كيفيا وطالب ايضا بتعريق وظائف الشركة[١].

كان النفط في مقدمة المصالح الغربية في الوطن العربي وتركزت مخاوف الغرب في الايام الأولى للثورة في ان يقدم العراق على احداث تغير ما في علاقته بشركات النفط لان مثل هذا التغيير لن يؤدي الى تعرض امداداتهم من النفط بل سيكون له "من دون شك تأثيراته على شركة نفط الكويت في الكويت التي تملك اسهمها مناصفة كل من الشركات البريطانية والامريكية وربما ستبادر الحكومة العراقية الجديدة لاثارة ملكية العراق للكويت وبشكل اكثر مما كانت تقوم به الحكومة العراقية السابقة"[٢].

---

[١] محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، جـ ١٨ ، ص ٧٢٢٩ ، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٨ - ١٠٩

[٢] مذكرة وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ تموز في كتاب الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص٣٢.

وفي المحادثات التي جرت في واشنطن يوم ١٧ تموز بين وزيـري خارجية بريطانيا والولايات المتحدة ناقش المجتمعون قضية النفط وتوصلوا الى ان حصـول "انقلاب في الكويت سوف يؤدي الى الغاء الترتيبات الحالية التي في ضوئها نحـن – بريطانيا – مسؤولون عن العلاقات الخارجية والدفاع عن الكويت . وشـدد (دلاس) على ان تكون الكويت منطقة يمكن بل يجب الاحتفاظ بها . وقد آمن ايضا ان الولايات المتحدة يجب ان تكون مهيئة للسيطرة حتى ان كان ضروريا باستخدام قـوات علـى مكامن حقول نفط الاحساء. وان كان بالامكان التوصل لترتيبات قابلة للاستمرار مـع النظام العراقي الجديد بسبب حاجتهم الى العوائد النفطيـة.. امـا اذا سـيطر نـاصر واصدقاؤه على حقول نفط السعودية والكويت فانهم سيضعون شروطهم على تجـهيز النفط التي ستكون قاسية ". بمعنى ان الاتجاهات الوحدوية كانت في حساباتهم احـد الاخطار التي تهدد امداداتهم النفطية فسعوا لابعاد الاقطار المنتجة للنفط خارج اطـار الوحدة قدر الامكان ومع ان عبد الناصر وحكومة الثورة في العراق كانا يدركان هـذه الحقيقة مع حاجتهم الشديدة لموارد النفط فان تطمينات محمد حديـد وزيـر الماليـة العراقي يوم ١٦ تموز للسفير البريطاني (مايكل رايت) وتأكيده على " استمرار ضـخ النفط وعدم تأميم صناعة النفط "[١] لم تكن كافية وقد بحث عبد الناصر موضوع النفط في لقائه مع (خروشوف) يوم ١٧ تموز وقد نقل محمد حسنين هيكـل مـا قالـه خروشوف لعبد الناصر في موسكو "أريد ان أخبركم بما قاله لنا ايـدن عندمـا كنـا بولغانين وأنا في لندن عام ١٩٥٦ قال ايدن إذا واجهنا أي تهديد لتجهيزات بريطانيـا النفطية من الشرق الاوسط فإننا سنحارب. إنه كان يتكلم بكل جد وما حدث للتو يبيـن هذا. الآن جاءت الثورة العراقية وأنا لا أعرف شيئاً عن قادة الثورة الجدد ولكنه مهم جداً ان يطمئنوا الغرب إلى عدم انقطاع تجهيزات النفط. يجب ان تلعب اوراقك بكـل حذر ولتعلم ان هذه لعبة أعصاب"[٢]. وبناء على نصيحة من عبد النـاصر اصـدرت حكومة الثورة بيانا يوم ١٨ تموز بشأن النفط لتطمين الغرب اكثر.

---

[١] نفسه ، ص ٩٦ ، ٧١ .

[٢] نقلا عن نجم محمود، المقايضة، ص١٠٤.

بيان من رئيس الوزراء حول السياسة النفطية

" نظرا لأهمية النفط للاقتصاد العالمي تود حكومة الجمهورية العراقية ان تعلن عن حرصها على استمرار استخراج النفط وجريانه وتجهيزه للاسواق التي يباع فيها. وذلك لأهميته للثروة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والدولية. وهي تحترم التزاماتها مع الفرقاء المعنيين . وقد اتخذت جميع الخطوات الضرورية لصيانة آبار النفط ومراكز الضخ والانابيب وجميع المنشآت الاخرى داخل حدود الجمهورية العراقية وستعمل حكومة الجمهورية العراقية في الوقت نفسه على حماية مصالحها القومية العليا ونأمل من ذوي العلاقة ان يتجاوبوا مع رغبتها في استمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معا

رئيس الوزراء[1]

وفي الوقت نفسه الذي نبه هذا البيان الرأي العام في العراق وشركات النفط بانه لا يمكن للحكومة الجديدة ان توافق على استمرار الغبن الذي لحق بالعراق وحث الشركات على ضرورة التجاوب مع الحكومة واستمرار هذا المرفق لمنفعة الاقتصاد العراقي والدولي، فقد بدد الغيوم التي تجمعت في الغرب حول الاعتقاد السائد بان الحكومة الجديدة تنفذ مخططات عبد الناصر واطمأن بصورة اكثر على مصالحه في العراق وقد قوبلت هذه البيانات والتصريحات بالترحيب الكبير في الدوائر الاجنبية ففي اليوم التالي أي ١٩ تموز قالت وزارة الخارجية البريطانية في برقية الى سفيرها في واشنطن " ان ثمة فرصة متوفرة من خلال البيانات الأولى لرجال النظام الجديد ذلك انهم يثبتون في النهاية انهم وطنيون عراقيون اكثر منهم ناصريون وهم ربما حتى يرغبون في البقاء في ميثاق بغداد . وهذا ما يجب التأمل والتفكير فيه كما انهم قد اعدوا بيانا جيدا جدا بصدد النفط . وفي الوقت الذي يجب ان لا نتصرف بتهور او على نحو شائن علينا ان نعمل بعزم وتصميم في تحديد موقفنا ونحن هنا قد اعددنا دراسة لهذه المشكلة وانا اعتقد نحن على ارضية جيدة الى حد ما الا اذا حدثت ثمة كارثة مرعبة

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

وفي برقية اخرى في اليوم نفسه قالت رئاسة الوزارة البريطانية الـى وزيـر خارجيتها في واشنطن "ان الاخبار التي تصلنا من بغداد تؤكد ان الحكومة الجديدة ولو انها تأسست بطريقة ثورية لكنها اعلنت عن نيات معقولة : المحافظـة علـى تدفـق النفط ، المحافظة على اتفاقياتها مع شركات النفط والمحافظة على علاقات جيدة مـع دول العالم"[1] ونقل في واشنطن ان التدخل العسكري لن يمتد الى العراق ما دامـت الحكومة الثورية في العراق تحترم مصالح النفط الغربية " . وفي لندن قـال وزيـر الخارجية البريطاني في مجلس العموم البريطاني " ان بريطانيا لا تنوي التدخـل فـي العراق لان السفير البريطاني في بغداد كان على اتصال دائم مع المسـؤولين الذيـن قدموا اليه تأكيدات بشأن سلامة الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم "[2]

ولكي تطمئن الشركات على مصالحها في ظل الحكم الجديد وتجرب حسن نيات زعماء الثورة اتصلت رسميا بالحكومة العراقية طالبة السماح لشاحنات النفط الدخول الى الموانئ العراقية لنقل النفط فاصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا توضح فيـه استجابتها لطلب الشركات .

بيان من وزارة الخارجية

اتصل ممثلو شركات النفط العاملة في العراق بالسلطات المختصـة طـالبين السماح لشاحنات النفط بدخول الموانئ العراقية لنقل النفط الخام الى الخارج فـاجيبوا على طلبهم هذا عملا ببيان الحكومة الصادر يوم ١٨ تموز حول السياسة النفطية وقد اتخذت جميع الاجراءات اللازمة لذلك "

وزير الخارجية

١٩ تموز

وفي اليوم نفسه رحب مدير شركة نفط البصرة بـاجراءات الحكومـة ووجـه شكره العميق للعسكريين الذين يقومون بحماية الشركة ومنشآتها في البصرة واكـد السماح لناقلات النفط بدخول الموانئ العراقية كما اذيع في نشرة الاخبار :-

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ص ١١٤ ، علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، ص٧٧.

[2] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٣، ص١٣٣ ، جريدة الاخبار ، ٢٢ / ٧ / ١٩٥٨

بيان من شركة النفط

وجه مدير شركة نفط البصرة كتابا الى قائد القوات العسكرية بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨ جاء فيه ما يلي :-

أود أن أبين ان عملياتنا مستمرة كالعادة وحسب النظام الاعتيادي هذا وان ناقلات النفط قد سمح لها بنقل النفط الخام من الموانئ العراقية الى الخارج ، واستطرد المدير المذكور قائلا باننا نود ان نقدم شكرنا وتقديرنا الى جميع العسكريين الذين اتصلوا بنا والذين يقومون بواجبات الامن في دوائرنا في البصرة وحقول الزبير ومرفأ الفاو وذلك للمساعدة القيمة التي قدموها لنا والتسهيلات لعمليات الشركة ولمساعدتهم ايانا في معاضدتنا لاداء واجبنا بهذه الصناعة مع الحكومة "[1]

واذاع المدير العام لشركة نفط العراق في كركوك تعليقا باللغة الانكليزية من محطة اذاعة الجمهورية العراقية حول بيان رئيس الوزراء عن السياسة النفطية قال فيه:-

"إن البيان الاخير الذي أذاعه سيادة رئيس الوزراء من راديو بغداد حول سياسة العراق عن النفط لقي اعظم الترحيب لدى المشتغلين منا في صناعة نفط العراق ، ان هدفنا المشترك هو الاستمرار بدون انقطاع على انتاج النفط وشحنه وايصاله الى الاسواق حيث يباع .

إن شركة نفط العراق بالاشتراك مع حملة اسهمها العالميين الذين يوجد بينهم عد من اكبر شركات النفط العالمية تؤمن لصناعة نفط العراق بنطاق واسع ليس الاخصائيين والفنيين ورجال العمل الماهرين وحسب بل هي تؤمن للنفط الاسواق العالمية ايضا . كما انها تؤمن المبالغ الضخمة اللازمة للشحن والتصفية وايجاد الاسواق في الخارج اضافة الى ما تقوم به من انماء ابار النفط ومد خطوط الانابيب ووسائل تسهيل الصناعة وانشاء دور السكن وتأمين الامور الصحية والتثقيفية لمستخدميها في داخل العراق .

إن هذه المؤسسات والموظفين ذوي العلاقة هم الذين يجعلون بالامكان تجهيز نفط العراق الى الاسواق العالمية حيث يمكن بيعه لمصلحة الاقتصاد الوطني ان هذا

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

التعاون لمصلحة الاقتصاد الوطني والدولي لا يمكن ان يحصل الا على اساس الاحترام المشترك للتعهدات القائمة بين الفرقاء المعنيين كما ذكر في اذاعة راديو بغداد .

اما هنا في كركوك فمن واجب شركة نفط العراق وموظفيها القيام بتعاون تام مع السلطات الرسمية بانتاج النفط وشحنه باحدث الطرق الاقتصادية والاستمرار على عمليات التنقيب عن النفط لتأمين الاحتياط الكافي من النفط للانتاج في المستقبل وكذلك بالتقليل من استخدام الاجانب عن طرق اعداد او تنفيذ البرامج بالتعاون مع السلطات الحكومية لتدريب العراقيين وافساح كل المجالات الممكنة لهم ليشغلوا مناصب ذات مسؤولية في صناعة النفط وان تكون حقوق ومصالح العراق واهله نصب العين دائما عند قيام الشركة بعملياتها .

يسعدنا ان تكون السلطات المدنية والعسكرية في كركوك مهتمة بصورة خاصة برعاية مؤسسات وموظفي صناعة النفط في العراق وان تكون قائمة بكل ما في وسعها لتجعل ظروف العمل والمعيشة امينة ولتجعلها طبيعية على قدر الامكان .

إن جميع موظفي الشركة سيتعاونون على حد سواء يتخذون كل ما يمكن من التدابير لتأمين حسن المحافظة على مؤسسات النفط هذا وبصفتي احد موظفي شركة نفط العراق ارجو ان اغتنم هذه الفرصة لاعرب لكم عن تمنياتي بدوام السعادة والنجاح للعراق ولشعبه "[١]

وفي ٢٩ تموز قال عبد الكريم قاسم "اننا سنبذل كل ما في وسعنا لزيادة نسبة الانتاج ، وقال ان العالم الغربي يحتاج الينا كما اننا في حاجة اليه في سبيل خدمة المصالح المشتركة"[٢] والواقع ان النظام الجديد قد ادرك ان النفط في مقدمة المصالح التي كانت تهم الغرب في المنطقة ولذلك فقد سعى لتطمينها وتبدو اهمية هذه المصالح من الاجتماع الذي عقد في السفارة البريطانية في واشنطن وحضره ممثلون عن وزارتي الخارجية الامريكية والبريطانية يوم ١٩ تموز قال دلاس ان الجانب الاكثر اهمية هل ان حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعتقدان ان لديهما القدرة على الاحتفاظ بالمناطق المنتجة للنفط في الخليج . واذا ما امكن السيطرة على هذه المناطق فسوف يضطر العراقيون الى التفاوض مع الغرب حول الشروط التي

---

[١] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ ، ١٣٦

[٢] الجمهورية ٣٠ تموز ١٩٥٨.

سيباع بموجبها نفطهم واذا لم يتمكن الغرب من السيطرة على هذه المنـــاطق فانــه سيبقى مكتوف الايدي وغير قادر على حماية مصالحـــه فـــي المنطقـــة "[1] وبحثـــا امكاناتهما العسكرية في المنطقة وقدرتهما على احتلال منشآت وحقول نفط الكويـــت ضد ارادة حاكمها عند الضرورة .

السماح بسفر الحجاج

عندما قامت الثورة كان العديد من الحجاج العراقيين لا يزالون خارج العـــراق والعديد من الحجاج الاجانب كانوا موجودين داخل العراق فبادرت مديريـــة التوجيـــه والاذاعة العامة لاصدار البيان الاتي الذي يسمح بعودة الحجاج العراقييـــن ومغـــادرة الاجانب وذلك يوم ١٨ تموز الأول من محرم .

بيان

١- تقرر السماح للحجاج الموجودين خارج العراق بالعودة الى العراق . كما يسمح للاجانب الموجودين داخل العراق بمغادرته عـــن طريـــق المواصـــلات الجويـــة والبحرية وذلك في يومي السبت والثلاثاء من كل اسبوع .
٢- ينحصر وصول الطائرات ومغادرتها للمطارات داخل العراق مـــا بيـــن الســـاعة التاسعة صباحا والواحدة بعد الظهر

مديرية التوجيه والاذاعة العامة

ثم أصدر الحاكم العسكري توضيحا اخر بالبيان رقم ١٤ وهذا نصه :

" توضيحا للبيان الصادر من مديرية التوجيه والاذاعة العامة والذي اذيع ونشر بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٨ نبين ما يلي :-

١- يقتصر السماح بعودة الحجاج العراقيين الموجودين في جدة الـــى العـــراق فـــي الخطوط الجوية العراقية فقط .
٢- يقتصر السماح بسفر الحجاج الاجانب الذين ادوا فريضـــة الحـــج لـــهذا العـــام والموجودين حاليا في العراق الى خارجه على الطرق الاتية :

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ١ / ٣٨٢

آ- الطريق البحري في ميناء البصرة في حالة تيسر باخرة في الميناء تروم مغادرة العراق .
ب- الطريق البري بغداد - خانقين - كرمنشاه .
جـ- الطريق البري بصرة - خرمشهر (المحمرة) ."

الحاكم العسكري العام

واذاع مدير السكك العام البيان الاتي :

" بالنظر لبيان مديرية التوجيه والاذاعة العامة حول سفر الحجاج الاجانب الى خارج العراق يومي السبت والثلاثاء فان مديرية السكك الحديدية العامة سوف تبدي ما يمكن من التسهيلات لسفر هؤلاء بالقطار

صالح زكي توفيق

مدير السكك الحديد العامة[1]

مدير عام التوجيه والاذاعة

كان وزير الإرشاد محمد صديق شنشل قد رشح صديقه غربي الحاج احمد لمنصب مدير عام التوجيه والاذاعة وقد صدر مرسوم جمهوري بتعيينه يوم ١٥ تموز وغربي الحاج احمد قومي ومن الاعضاء البارزين في حزب الاستقلال وقد باشر عمله باصدار بيان للصحافة هذا نصه :

"لاشك انكم تدركون ان هذه الثورة التي حررت العراق هي ثورة شريفة وان من واجبنا ان ننسجم مع أهدافها ومثلها لذا ارجو ان تبتعد الصحافة عن الكلمات النابية وان تكون دراساتها موضوعية وان تستفيد من المواهب العلمية في شتى المواضيع وهي متوفرة في هذا البلد والحمد لله "

مدير التوجيه والاذاعة العام

ثم اتبعه ببيان اخر يعلن فيه اعتذار مجلس السيادة ومجلس الوزراء وقيادة القوات المسلحة عن قبول زيارات المهنئين جاء فيه :

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

ان الهدف الرئيسي في الوقت الحاضر هو الانصراف كليا الى امور الدولـــة وتمشية مصالح الشعب ولذلك يعتذر مجلس السيادة ومجلس الوزراء وقيادة القـــوات المسلحة عن قبول زيارات المهنئين وهم يقدرون غاية التقديـــر الشـعور الوطنـي الفياض الذي يختلج في نفوسهم

مدير التوجيه والاذاعة العام

ثم شرع بتنظيم الاشراف على الصحافة وعلى اعمال المراسلين والمحرريــــن وفي اثناء سفر وزير الارشاد الى دمشق اصدر البيان الاتي :

" يطلب من كافة المراسلين والمحررين من عراقيين واجانب اعادة الـــهويات التي سبق وان زودوا بها لغرض ممارسة اعمالهم الصحفية الى هذه الـوزارة حـالا لاعادة تزويد كل مراسل ومحرر بهوية جديدة

غربي الحاج احمد

عن وزير الارشاد[1]

وفي ٣١ تموز قرر الحاكم العسكري العام وضع الرقابة على جميع المطبوعات والصحف الداخلية والخارجية ابتداء من يوم الأول من آب ١٩٥٨[2]

صحيفة الجمهورية

بعد قيام الثورة قرّر مجلس الوزراء إغلاق الصحف المشكوك في ولائها للعـهد الجديد. ففي يوم ١٥ تموز الغي امتياز صحيفتي الشعب والحوادث المسائية وتوقفـت صحيفتا الزمان والاخبار وصدرت صحيفة البلاد وهي تحمل عناوين مثــل (الثـورة) و(اعلان الجمهورية) و(مع الثورة في الساعة الرابعة صباحا) و(عبد الناصر يـــهنئ شعب العراق).

وفي ١٧ تموز صدرت صحيفتا الاخبار والجمهورية الى جانب صحيفة البلاد[3] وشجعت الثورة اصدار الصحف واعادة النشاط الى الصحف التي كانت قد توقفت فـي العهد السابق . ونظرا لعدم وجود صحيفة تعبر عن الثورة فقد عرض عبـــد الســلام

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[2] الجمهورية ، ١ آب ١٩٥٨

[3] فائق بطي ، صحافة تموز وتطور العراق السياسي ، (بغداد ١٩٧٠) ، ص ١٧

عارف على مجلس الوزراء اصدار صحيفة تنطق باسم الثورة وبين انه قبل امتياز الصحيفة المقترحة اعتقادا منه انه يجوز للوزير اصدار صحيفة وقد صدر العدد الأول منها باسم الجمهورية يوم ١٧ تموز لكنها لم تحمل اسم عبد السلام عارف بل حملت اسم الدكتور سعدون حمادي صاحب الامتياز وهو بعثي معروف عاد من الولايات المتحدة الامريكية بعد ان حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة وسكوتسن وكان مفهوما انها تعبر عن فكر حزب البعث العربي الاشتراكي . وجرت مناقشة في مجلس الوزراء بين عبد السلام عارف ومحمد صديق شنشل . واثير تساؤل عما اذا كان يحق لنائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ان يرأس صحيفة بموجب القانون فاجاب عبد السلام ان الذي يقوم بالثورة يستطيع ان يغير القانون[١]

واقترح شنشل ان تصدر الصحيفة باسم عبد السلام عارف لانه هو الذي طلب الامتياز ولذلك لا يمكن اعطاؤها لأي حزب من الاحزاب لعدم حصول الاتفاق داخل مجلس الوزراء على اعطاء صحف للاحزاب السياسية . فصدر العدد السابع من الصحيفة يحمل اسم عبد السلام عارف صاحب الامتياز ولكن الاعداد التالية لم تعد تحمل اسمه . وقد ذكر عبد السلام انه اعطى امتياز الصحيفة الى الرئيس المتقاعد رشيد فليح احد الضباط الذين شاركوا في انتفاضة ١٩٤١. وأحيل على التقاعد ولكن ثورة ١٤ تموز أعادت له حقوقه فتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي بعد ان تأكد عبد السلام عارف انه ليس من اختصاص وزير الداخلية اصدار الصحف او اعطاء امتيازاتها الذي هو من اختصاص وزارة الارشاد[٢]

كانت الصحيفة تعبّر عن افكار ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي وحملت شعار الحزب المعروف (وحدة حرية اشتراكية) وان محرريها هم اعضاء في الحزب وكانت تنشر صور عبد السلام عارف وفؤاد الركابي بشكل واضح وكبير وتنشر خطب عبد السلام عارف وجولاته في الالوية اما صور عبد الكريم قاسم فكانت تنشرها أصغر حجما مع صور عبد السلام مما اثار حفيظة عبد الكريم قاسم ضدها .

---

[١] احمد فوزي ، عبد السلام عارف ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ٦٩

[٢] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٠٩٢ – ٢١٨٢

وقد قام البعثيون بالاستيلاء على مطبعة جريدة الشعب لصاحبها يحيى قاسم وأخذوا يطبعون جريدة الجمهورية فيها وحأول الشيوعيون الاستيلاء على مطبعة جريدة الأخبار الا ان جهات متعددة وقفت ضدهم وفي مقدمتهم عبد السلام عارف فلم يتمكنوا من السيطرة على المطبعة لطبع جريدة خاصة بهم ثم لحقت بجريدة الجمهورية بعد ايقاف الاخبار عن الصدور. وراودت بعض الوطنيين الديمقراطيين فكرة الاستيلاء على احدى مطابع جرائد العهد الملكي ولكن هذه الاعمال الشاذة انتهت وتم اعادة مطبعة الشعب لصاحبها . وطلب الوطنيون الديمقراطيون امتيازا لجريدة الاهالي بناء على وعد من رئيس الوزراء ولكن عبد السلام عارف حال دون صدورها ولم تصدر الا بعد اقصائه عن الحكم[١] وقد اغلقت صحيفة الجمهورية يوم ٥ تشرين الثاني واعتقل اعضاء من هيئة تحريرها وذلك لمناسبة عودة عبد السلام عارف الى العراق بعد تعيينه سفيرا للعراق في بون ويومها تم اعتقال عدد كبير من البعثيين والقوميين وجرت مظاهرات عديدة ضد الفئتين نظمها الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون.

الاصلاح الاجتماعي

أبدت الثورة اهتماما بالنواحي الاجتماعية ومحأولة القضاء على الفساد الدائم ومظاهر الانحلال الخلقي والعمل على تحسين الروابط الاسرية والاهتمام بالعمال والفقراء فاعلن وزير الشؤون الاجتماعية (ناجي طالب) عن برامج احتوت على اربع نقاط رئيسية تتضمن :

١- العمل على ايقاف الهجرة من الريف والالوية الى بغداد وذلك برفع مستوى المعيشة في الالوية .
٢- بناء دور جديدة للموظفين توزع وفق شروط خاصة منها مدة الخدمة وحجم العائلة.
٣- العمل على وضع قانون جديد للعمل والضمان الاجتماعي .
٤- بناء دور للعجزة ووضع قانون للمؤسسات الاجتماعية[٢]

---

[١] مذكرات عبد الغني الملاح ، مخطوط بحوزة صاحبه ، ص ٥٠ - ٥١ .
[٢] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، ص ٣٣٠

وقد لخص مجلس الشؤون الاجتماعية الذي يترأس الوزير خططه للتعامل مع الرعاية واقترح تأسيس مراكز اصلاحية لاصلاح واعداد البغايا واعطاء سلف لمساعدة الضعفاء من العزاب على الزواج وتم تأسيس هيئة للرقابة باعضاء من الوزارات لمنع افلام الجريمة والتخريب والالحاد او الافلام المنافية للامن والرفاه العام للشعب[1]

كما واصدر وزير الشؤون الاجتماعية تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ جاء فيها:

استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى المادة الثانية من مراقبة الملاهي رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ اصدرنا التعليمات الاتية :

١- تلغى المادة الثانية عشرة من التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٥٧ ويستعاض عنها بما يلي :

المادة الثانية عشرة (آ) يمنع منعا باتا مجالسة الفنانات للرواد في الملاهي وكذا تقديم المشروبات لهن من قبلهم .

ب- تكون اذاعة تقديم المناهج باللغة العربية فقط .

٢- المخالف لاحكام هذه التعليمات يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة الثالثة والفقرة (٤) من المادة الرابعة من النظام المذكور

٣- تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١ آب ١٩٥٨

الزعيم الركن ناجي طالب
وزير الشؤون الاجتماعية[2]

ثم صدر البيان رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ والخاص بمراقبة السينمات والملاهي "استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى المادتين الثانية والخامسة من نظام مراقبة الملاهي رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ اصدرنا البيان الاتي :

١- يلغى بياننا المرقم (١) لسنة ١٩٥٨ والفقرة الأولى من المادة السادسة من البيان رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ ويستعاض عنها بما يلي :

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٩٨

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

تكون مواعيد غلق جميع الملاهي في بغداد عدا السينمات في تمام الساعة الواحدة زوالية بعد منتصف الليل

٢- المخالف لاحكام هذا البيان يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من النظام المذكور .

٣- ينفذ هذا البيان اعتبارا من ١ ايلول ١٩٥٨ "

الزعيم الركن ناجي طالب[١]
وزير الشؤون الاجتماعية

وأصدرت وزارة الداخلية بيانا آخر جاء فيه :

١- تغلق حوانيت بيع المشروبات الروحية ويمنع بيع تلك المشروبات اعتبارا من الساعة السابعة مساء حتى الساعة السابعة صباحا كل يوم ما عدا يوم الجمعة فيمنع فيه فتح تلك الحوانيت نهائيا

٢- لا يسمح للمخازن وكذلك للمحال الكبيرة ببيع المشروبات الروحية او المواد الاخرى اعتبارا من الأول من ايلول ١٩٥٨

٣- على جميع المجازين ببيع المشروبات الروحية التقيد بما تقدم بيانه ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لاشد العقوبات القانونية بالاضافة الى الغاء اجازتها نهائيا"

وكيل وزير الداخلية
عبد السلام عارف[٢]

وفي يوم ٢٣ تموز " تداول مجلس الوزراء في الضرر البالغ الذي يصيب ابناء الشعب من جراء سباق الخيل (الرايسز) ونظرا للنتائج الخطيرة التي تتركها هذه السباقات في الوضع الاجتماعي ورغبته في سلامة الشعب الاجتماعية من المؤثرات التي تضر به فقد قرر الغاء سباقات الخيل والمراهنات عليها داخل الجمهورية العراقية اعتبارا من يوم الخميس ٨ محرم ١٣٧٨ الموافق ٢٤ تموز ١٩٥٨

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[٢] جريدة الجمهورية ، ٢١ آب ١٩٥٨

وفي يوم ٢٧ تموز " قرر مجلس الوزراء اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستملاك ساحة سباق المنصور وجعلها ملعبا شعبيا رياضيا باسم ملعب الجمهورية الرياضي واستملاك ساحات سباق بغداد الجديدة وتسميتها بملعب التحرير الرياضي وصدرت قرارات اخرى تتضمن تخفيض اسعار البنزين (عشرة فلوس) للغالون الواحد ومنع بيع الخمور بعد الساعة ١٢ ليلا ، وحدد مجلس الوزراء ساعات العمل في المعامل الانتاجية ثماني ساعات بدلا من تسع(١)

وأصدرت حكومة الثورة قانون المؤسسات الاجتماعية الذي يهدف الى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص امام المواطنين جميعا وايجاد الاجواء والشروط التي تمكن الافراد من الانتاج والعمل ضمن طاقاتهم ومساعدتهم على مغالبة العجز . كما اصدرت قانون مكافحة البغاء الذي عالج هذه المشكلة في نطاق محدود حيث نص على معاقبة المحرضين والمسهلين لامره كالسماسرة وامثالهم وعلى عقاب البغايا وحدد بعض الاحكام الخاصة لحماية النساء من الاستغلال والنصب والاحتيال وصدر نظام رعاية الاحداث وخاصة الاطفال اليتامى او الذين لا عائل لهم حيث تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية انشاء المعاهد والمؤسسات لهم(٢) . وبوشر بانشاء مؤسسة لحجز البغايا في منطقة الشماعية احدى ضواحي بغداد حيث يجري تدريبهن على المهارات اليدوية التي تؤمن العيش الشريف لهن . وفي ٤ تشرين الثاني صدر قانون مكافحة البغاء رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨(٣)

الصور والشعارات

بعد قيام الثورة وزعت صور كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في أنحاء العراق وعلى نطاق واسع . وقد خشي اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار من انفراد الزعيمين بالحكم فاخذوا يدعون لتشكيل مجلس لقيادة الثورة حسب الاتفاق الذي قيل إنه تم التوصل اليه قبل الثورة . لذلك كلفوا ضابط برتبة مقدم لتوزيع لوحة مطبوعة على ورق كارتون تحتوي صور ١٣ ضابطا برتبهم العسكرية ووضع لها

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للايام ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ تموز ١٩٥٨ نسخة محفوظة عند العميد خليل ابراهيم حسين .

(٢) ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ص ٣٢٧ - ٣٢٨

(٣) الوقائع العراقية ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، الجمهورية ٢١ ايلول ١٩٥٨

عنوان (اعضاء مجلس قيادة الثورة) على الصحف لنشرها صباح يوم ١٦ تمـــوز . ولكن مفارز الانضباط العسكري قامت فورا بجمع تلك الاوراق وامر الرقيب العسكري للمطبوعات الصحف بعدم نشرها وحذر حتى من الاشارة الى وجودها[1] لان كلاً مــن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كانا غير راغبين في تشـــكيل مجلــس لقيــادة الثورة.

وبعد عودة عبد السلام عارف والوفد المرافق له من دمشق وتوقيـــع اتفاقيــة التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ازداد التباعد بينه وبين عبــد الكريــم قاســم بسبب دعوته للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحــدة دون استشــارة عبــد الكريم قاسم . وسرعان ما ظهر الخلاف بين الجماهير والاطراف المؤتلفة في الجبهة الوطنية فالشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون رفعوا شعار التعاون مع الجمهوريـــة العربية المتحدة واخذوا يوزعون صور عبد الكريــم قاســم بينمــا رفــع البعثيــون والقوميون شعار الوحدة الفورية واخذوا يوزعون صور جمال عبد النـــاصر وعبــد السلام عارف على نطاق واسع فبادر الحاكم العسكري لاصدار البيان رقــم ١٠ يــوم التاسع عشر من تموز يمنع فيه طبع وتوزيع النشرات والاعلانات والتصاوير .

بيان رقم (١٠) من الحاكم العسكري العام

" أخذ البعض يقوم بطبع وتوزيع النشرات والاعلانات والتصاوير وغيرها بداعي تأييد الحركة الوطنية ولما كان ذلك لا يخلو من محاذير اذ قد يستغل بعضهم الظــروف لنشر وترويج ما يضر بالصالح العام فقد قرّرنا استنادا الى الصلاحية المخولـــة لنــا بموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقــم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ما يلي :-

١- عرض كافة ما يراد نشره او اعلانه على هيئة الرقابة العسكرية في دار الاذاعة.

٢- يعاقب المخالف بالعقوبات المنصوص عليــها فــي مرســوم الادارة العرفيــة او القوانين المرعية الاخرى.

---

[1] فائق بطي، الوجدان الام ١٩٩٣ ، ص ٨٠ ، عبد الفتاح علي يحيى ، التطــورات السياســية ، ص٣٧

٣- يقوم متصرفو الالوية بالاتفاق مع الجهات العسكرية بمراقبة وتطبيق ذلك كل ضمن منطقة لوائه

الحاكم العسكري العام

والتفتت الحكومة الى مسألة تعدد الشعارات المرفوعة من الجماهير وتباينها حيث رفعت لافتات مختلفة في انحاء القطر وضعت على المحال او الجدران والشوارع العامة فحذرت المواطنين من ذلك وتوعدت المخالفين باشد العقاب .

بيان رقم ١١ من الحاكم العسكري العام

" قام بعض الاشخاص بكتابة عبارات وجمل على لافتات او على جدران بعض المحال لا علاقة لها بأهداف حركتنا الوطنية الامر الذي يضطرنا الى منع كتابة العبارات والجمل مهما كان شكلها ونأمل من المواطنين الكرام تلبية هذا النداء ومؤازرتنا بمنع هؤلاء الاشخاص وارشادهم بالكف عن كتابة هذه العبارات ومن يخالف سيعاقب باشد العقاب

الحاكم العسكري العام

ولكن هذه البيانات والتحذيرات ما كانت تحول دون استمرار الجماهير التي طغى عليها الحماس من الاستمرار المنفلت فاصدر الحاكم العسكري بيان رقم ١٣ ولكن بلهجة اخف من السابق مبررا ذلك بالحرص على منع شق وحدة الصف وافساح المجال للانتهازيين والمغرضين .

بيان رقم ١٣ من الحاكم العسكري العام

" ستقوم السلطات العسكرية بازالة كافة العبارات التي كتبت على الجدران كما سترفع كافة اللافتات مهما كان نوعها اعتبارا من هذا اليوم (٢٠ تموز) وهي تعتذر الى المواطنين الكرام لان ذلك امر تدعو اليه سلامة الجمهورية لعدم التفريق في وحدة الصف وعدم فسح المجال للانتهازيين وبعض العناصر المغرضة لنشر بعض الشعارات التي تشوه الحقيقة ".

الحاكم العسكري العام

ويبدو ان الزمام قد افلت من ايدي السلطة فيما يخص الشعارات والاعلانات والتصاوير وتوزيعها واصبح واضحا انقسام الجماهير وتباعدها بشكل يؤثر على مسيرة الثورة واستقرار الامن في البلاد . فبادر الحاكم العسكري لاصدار بيان شديد اللهجة يهدد بالضرب على ايدي العابثين وانزال العقاب الصارم بهم .

بيان رقم (١٥) الصادر من الحاكم العسكري العام

" نهيب بالشعب العراقي الكريم الى مؤازرتنا في جمع التصاوير والمنشورات التي اخذ يطبعها ويوزعها اشخاص لا يقدرون قيمة الضرر الذي يصيب سمعة البلاد ويشوه حقيقة الحركة الوطنية المباركة وليعلم الجميع بان تلك التصاوير والمنشورات ما هي الا دس من قبل اذناب الاستعمار وانكم بتسليم كل ما يعثر عليه من هذه المطبوعات الى السلطات العسكرية ستقضون على مآربهم الدنيئة اننا سوف لا نألو جهدا في الضرب على ايدي العابثين وانزال العقاب الصارم بهم "

الحاكم العسكري العام[١]

إن استمرار تظاهرات التأييد للثورة ومظاهر العداء للبريطانيين والامريكيين الذين انزلوا قواتهم في لبنان والاردن جعلت البعض من المسؤولين ومن المواطنين ايضا يدعون لرفع شعارات معتدلة واظهار شيء من التسامح والاحترام للاجانب تجنبا للاستفزاز وتلافيا لقيام بعض المغرضين باعمال قد تثير الغرب وتلافيا لهجوم قد يشنه الامريكيون والبريطانيون على العراق فبادروا لرفع شعارات تعبر عن هذا الاتجاه واظهروا اسفهم على قتل الملك وبعض الاجانب صبيحة يوم الثورة وكان السفير البريطاني يتابع هذا الوضع والاتجاهات التي تطرأ على الجماهير أولا بأول ويبعث بتفاصيلها الى حكومته وعلى سبيل المثال جاء في برقية يوم ٢٢ تموز الاتي:-

"خلال اليومين الماضيين عملت الادارة العراقية على رفع كافة شعارات البعثيين والشيوعيين التي كتبت على الجدران في عموم ارجاء المدينة . هذا اليوم وضعوا لافتة في واجهة مبنى الدائرة القنصلية البريطانية التي تم نهبها وحرقها تقول (كان

---

(١) الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

يجب عليكم عدم التصرف بهذه الطريقة . هؤلاء الناس هم ضيوفنا واصدقاؤنا) . صور ناصر وبشكل ملموس تتضاءل . الجيش تم استبداله بالشرطة (في حراسة السفارة) المعتدلون يبدو انهم يعززون انفسهم عبر هذه الطرق وغيرها . الاشارات الخاصة (السرية) بصدد الصداقة تزداد . علاقات المواطنين الانكليز مع العراقيين في الشؤون التجارية بشكل عملي اعتيادية . لقد تسلمت رسائل من الموصل وكركوك والكوت والبصرة بان الاوضاع والمواقف هي علاقات طبيعية .

هناك تقارير بصدد تذمر البعض من قتل الملك وعن بعض الامور الاخرى "

مايكل رايت[1]

ويذكر التقرير المرفوع من السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية في ١٦ ايلول ١٩٥٨ ان الحزب الشيوعي اصدر ثلاث كراسات حول الموقف من الجمهورية العربية المتحدة دعت الأولى الى اقامة اتحاد فيدرالي معها والتأكيد على الاستقلال الوطني لجمهورية العراق ودعت الكراستان الاخريان الى الانسحاب من ميثاق بغداد واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وانسحاب القوات الغربية من الشرق الاوسط وتؤكد ايضا على الاخوة العربية الكردية والمحافظة على استقلال العراق[2].

توالي اعتراف الدول بالجمهورية العراقية

في ظهر يوم ١٥ تموز استدعى وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد سفراء الدول العربية في بغداد في وقت واحد وذكرّهم " بالصلات العربية والاخوة التي تتركز حول قوميتنا المشتركة فينفذ فيها النسب والدم والتاريخ والادب والمصالح المشتركة" ثم خاطبهم واحدا واحدا طالبا منهم ان يمدوا ايديهم للعراق بالاعتراف الرسمي بالحكومة الحاضرة[3] . ولم تمض سوى ايام قلائل حتى توالت اعترافات الاقطار العربية بها . فكانت ثاني دولة قدمت اعترافها هي اليمن وذلك يوم ١٩ تموز باعتبارها عضواً مؤسساً في الجمهورية العربية المتحدة حيث دخلت في اتحاد

---

(١) الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٥٦

(٢) الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٢٨٨

(٣) مذكرات الجومرد في موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ١٠٠

فيدرالي معها وبعد انقضاء اسبوع واحد على الثورة. اخذت الدول العربية والاجنبية تقدم اعترافها بالجمهورية العراقية[1].

ففي يوم ٢١ تموز اعلنت حكومة الشعب اليوغسلافية اعترافها بالجمهورية العراقية على لسان رئيسها جوزيف بروز تيتو الذي اعرب عن اعتقاده بان يكون ذلك بداية سارة لتطور مستمر في العلاقات المتبادلة لمنفعة الشعبين والسلام العالمي . وفي اليوم نفسه قدمت جمهورية السودان اعترافها بالجمهورية العراقية واعربت عن املها بان يتم توثيق علاقات المودة والاخاء بين البلدين . وعلى الرغم من ان المملكة العربية السعودية كانت متخوفة من قيام الثورة في العراق حتى ان الملك سعود بن عبد العزيز قد استدعى السفير الامريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل مباشر لانهاء الوضع الجديد الناشيء في العراق ولكن العلاقات سرعان ما اخذت بالتحسن حيث قدمت اعترافها يوم ٢٢ تموز[2] . وقيل ان سبب التأخر في تقديم الاعتراف هو (من اجل التأكد من رسوخ النظام الجديد واهم من ذلك حتى لا يقال بان التسرع في الاعتراف عمل ينطوي على الحقد والشماتة بما حل بالعائلة المالكة في العراق والمنافسة للاسرة السعودية في زعامة الامة العربية).

وفي يوم ٢٢ تموز ايضا قدمت كل من حكومات الهند وفيتنام الشمالية اعترافها بالجمهورية العراقية[3] . واعترفت كل من اندونيسيا في ٢٣ تموز وسيلان ٢٥ تموز وافغانستان ٢٦ تموز والمغرب ٢٧ تموز وليبيا في ٣ آب ١٩٥٨.

السجناء السياسيون

منذ اليوم الأول للثورة بدأت الحكومة بالقاء القبض على عدد من رجال العهد الملكي مدنيين وعسكريين كان من أبرزهم رؤساء الوزراء توفيق السويدي وفاضل الجمالي وعبد الوهاب مرجان وأحمد مختار بابان والوزراء سعيد قزاز وخليل كنة وبرهان الدين باش أعيان ونديم الباجه جي ومحمد حسن سلمان ومدير الأمن العام. بهجت العطية وكبار القادة العسكريين مثل الفريق رفيق عارف رئيس أركان الجيش واللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة واللواء عمر علي قائد الفرقة الأولى.

---

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٨٤ .

[2] الجمهورية ، البلاد ٢١ تموز - ٤ آب ١٩٥٨

[3] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٨٤

وحتى الشيخ محمد العريبي الذي كان نوري السعيد ينوي الاختفاء في بيته قبيل مصرعه. كما اعتقل بعض الصحفيين كيونس بحري وعادل عوني وقد قدم معظم هؤلاء إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) التي عرفت باسم محكمة المهداوي وقد تحدث يونس بحري وهو أحد المعتقلين عن اوضاع السجناء في كتاب صدر في بيروت عام ١٩٦٠ بعنوان ٧ أشهر في سجون بغداد وقد أكد ان السجناء بمن فيهم رؤساء الوزراء تعرضوا للضرب والشتم والاهانة والرمي بالحجارة ومما جاء في الكتاب "وانهالت الشتائم بسخاء منقطع النظير على وزير خارجية الاتحاد العربي ورئيس الوزارات العراقية سابقاً لم نتمكن من مشاهدة رد الفعل عند السيد توفيق السويدي ولكنه لما ادخل علينا بعد ربع ساعة كانت آثار الضرب على وجهه ورأسه الاشقر بادية للعيان... وان هي إلا لحظة وفتحت الأبواب الخارجية، وإذا بالعريف رسن، المكلف بحراستنا، يفتح باب غرفتنا على مصراعيه وهو يقتاد عربياً بلحية حمراء، ويضع على عينه نظارة سوداء وملابسه قذرة وبدون عباءة، وحذاء أقذر من أرض غرفتنا التي لم تمر عليها المكنسة منذ أجيال! وما ان فكَ وثاق الاعرابي حتى قذف به عليّ فتلقيته بيدي، وأنا اتفرس في وجهه، فما عتمت ان عرفته، ولم اتمالك نفسي من الصراخ وأنا أبكي من شدةَ الفرح. وبعد برهة يسيرة سادها الوجوم، مددت يدي إليه مصافحاً: أهلاً بك يا أبا ليث! لقد أشاعوا بأنهم قتلوك... وإنهم سحلوك في بغداد! فقال الدكتور فاضل الجمالي بلهجة ساخرة حتى في ذلك الموقف الحرج: لقد شبه لهم... لقد شبه لهم... ولكن يا ليتهم فعلوا ذلك لتخلصت من ألم الضرب والتشنيع... انظروا إلى هذه الجروح في جسمي وإلى هذه الكدمات في رأسي... لقد استمروا في ضربي بأخمص البنادق والمسدسات منذ الساعة الخامسة حتى قبل ربع ساعة"

ومن طريف ما رواه يونس بحري عن فاضل الجمالي، إنه بعد القاء القبض عليه قيدوه بالسلاسل فقال لهم "ان هذه السلاسل التي قيدتموني بها هي امريكية. وأنا الذي طلبتها من امريكا ضمن العتاد الحربي الذي قدمته امريكا مساعدة منها للجيش العراقي. ولما استدعاني الضابط قبل نصف ساعة قالوا لي بعد ان اشبعوني ضرباً، أيها الخائن يا عميل الاستعمار الامريكي... اذن أنت الذي طلبت هذه السلاسل من اسيادك الامريكان لتقيد بها الشعب العراقي؟ قلت كلا أيها السادة طلبتها لكيما تقيدونا بها".

وأشار إلى وفاة مساعد مدير الأمن العام نائل سلطان بسبب اهماله وعدم تقديم العلاج له. فمات اختناقاً بعسر الهضم، (حتى برز الغائط من مخه فقتله). ثم حمله أربعة جنود وألقوا به على المنضدة. وما ان ارتطمت جثته بالخشب الصلب حتى تفجرت معدته. ولم يتمكن أحمد مختار بابان (آخر رئيس وزراء في العهد الملكي) من تحمل المشهد فأغمي عليه"[1].

وقد ذكر الاستاذ صبحي عبد الحميد، ان اللواء عمر علي، طلب مقابلة عبد الكريم قاسم، لأمر يهم مستقبل العراق. فطلب مني عبد الكريم قاسم وكنت في حينه ضابط ركن في القيادة العامة للقوات المسلحة الذهاب إلى السجن لمعرفة ما يريد قوله عمر علي. وقد قال لي عمر علي "أوصيكم بكركوك لأنها مهددة من قبل الاكراد، وهم ليسوا اغلبية في كركوك وهم يسعون للهيمنة عليها بسبب النفط. وقدم قائمة باسماء العشائر الموالية وغير الموالية للحكومة والأخيرة قليلة جداً. ولم يطلب شيء لنفسه. ثم طلب مني مدير السجن انور عبد القادر الحديثي زيارة الموقوفين بناء على طلبهم. وقد ألح عليّ ورجاني كثيراً ان ألبي طلبهم. مع العلم ان زيارتي كانت لمقابلة اللواء عمر علي. فقلت له ان المسألة لا تخلو من احراج فبين المعتقلين ضباط أعلى مني رتبة (كنت رئيس أول أي رائد ركن) ومن الصعوبة ان أراهم في وضعهم الصعب. وقد أكد لي مدير السجن إنهم سيكونون سعداء بالزيارة. وقد زرتهم كلاً في قاعته. وكان بينهم عبيد عبد الله المضايفي آمري السابق وقد خاطبته بكلمة سيدي وكذلك محمد شيخ لطيف وهو أحد زملائي وصعب الحردان معلمي في دورة التعبئة. وقد هاجمني العقيد الركن ياسين محمد رؤوف آمر الفوج الثاني في اللواء العشرين الذي رفض التعاون بتنفيذ الثورة فاعتقله زميله عبد السلام عارف. ومما قاله لي ياسين محمد رؤوف انكم لا تخافون الله وقد امسك به عبيد عبد الله المضايفي ومحمد شيخ لطيف. وقد همّ انور الحديثي بضربه فأمسكت به. وفي قاعة أخرى التقيت بمجموعة من الضباط يتقدمهم اللواء الركن خليل جميل معاون رئيس أركان الجيش الذي قال دعونا نكن منتظمين ودعوني اتحدث باسمكم، ثم خاطبني قائلاً: ابني صبحي منذ شهرين لم تصرف رواتبنا. كيف تعيش عوائلنا؟ كل الزيارات عنا مقطوعة ونحن بحاجة إلى كراسي للجلوس خارج الغرف. وإننا بحاجة إلى صحف. ثم مررت على

---

[1] يونس بحري، ٧ أشهر في سجون بغداد، ط١، بيروت، ١٩٦٠، ص٢٢-٢٤.

غرفة الفريق رفيق عارف رئيس أركان الجيش وسألته عن طلباته فضحك ولم يطلب شيئاً. أما اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش وقائد الفرقة الثالثة فقد كان صاحب كرامة فعندما رآني نهض يتمشى في الغرفة كي لا يضطر للنهوض لي احتراماً. كما زرت خليل كنة ولم يطلب شيء، حين اطلعت قاسم على ما جرى في السجن أيد خطوتي بزيارة السجناء لأني لم اذهب لزيارة السجناء بل لمقابلة اللواء عمر علي. وتساءل: هل من المعقول ان رواتبهم لم تصرف بعد؟ وأمر بصرف رواتبهم بأسرع وقت. وأمر بتزويد السجناء بالكراسي والسماح لعوائلهم بزيارتهم مرتين كل شهر. ولم يوافق على ارسال الصحف اليهم. أما بشأن الراتب، فقد درس مدير الحسابات العسكرية أحمد حقي محمد علي المسألة قانونياً فقرر صرف نصف راتبهم باعتبارهم موقوفين مسحوبي اليد ومتقاعدين وتم الصرف بعد ثلاثة أيام من زيارتي السجن. ولابد ان اذكر بأني تحدثت بالموضوع مع العميد أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام ورئيس أركان الجيش وقد اهتم بالموضوع كثيراً[1].

مصادرة أموال الاسرة المالكة

في ١٩ تموز صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بمصادرة اموال الاسرة المالكة العراقية السابقة وتسجيلها باسم وزارة المالية كالاتي :

" لما كانت الاسرة المالكة العراقية السابقة قد استغلت المركز الذي شغلته في العراق للاثراء غير المشروع منذ قامت في ٢٣ آب ١٩٢١

ولما كان من أهداف الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمساندة الشعب العراقي وتأييده في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وازالة اثاره فقد اصدرنا المرسوم التالي :

المادة الأولى :- يقصد بالاسرة المالكة الملك فيصل الأول بن الملك حسين وفروعه وزوجته والملك علي بن الملك حسين وفروعه وزوجته وعبد الاله وما ورثت زوجته من تركته والامير زيد بن الملك حسين وفروعه وزوجته .

المادة الثانية :- تصادر لمصلحة الشعب العراقي وتسجل باسم وزارة المالية العراقية اموال الاسرة المالكة المنقولة وغير المنقولة واي حق من الحقوق المسجلة

---

[1] مقابلة مع الاستاذ صبحي عبد الحميد أجراها الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٤.

باسمها على الاموال غير المنقولة كتفويض الاراضي الاميرية او حق اللزمة عليها وكذلك الحقوق التي لها على الاموال المنقولة.

المادة الثالثة :- على كل شخص طبيعي او معنوي في الجمهورية العراقية وعلى كل عراقي ولو كان في غير العراق يكون مديرا او مشرفا او وديعا او حائزا للاموال سالفة الذكر اومدينا اودائنا لاحد من اعضاء الاسرة المالكة المبينة في المادة الأولى ان يقدم بيانا عنها الى الحكومة العراقية.

المادة الرابعة :- يعتبر باطلا بحق القانون كل عقد او تصرف اذا جاء مخالفا لهذا القانون .

المادة الخامسة :- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع خلال ثلاثة اشهر عن تقديم البيانات المشار اليها في المادة الثالثة وكل من امتنع عن تسليم اموال احد ممن ورد ذكره في المادة الأولى او حاول تهريبها او ساعد في اخفائها

المادة السادسة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم

صدر في بغداد في اليوم الثاني من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم التاسع عشر من تموز سنة ١٩٥٨

مجلس الوزراء مجلس السيادة

وفي اليوم نفسه اصدر الحاكم العسكري العام بيانا جاء فيه :

" لقد تقرر ان تكون جميع القصور الملكية وقصور رجال العهد البائد الذين سيدينهم القضاء العادل بما فيها من مال منقول ملكا للدولة والاعتداء عليها يعتبر اعتداء على اموال الدولة وسينال من يمسها باي ضرر العقوبة المنصوص عليها في القوانين . هذا وقد تشكلت لجنة عسكرية خاصة لجرد محتويات هذه القصور وتثبيت ذلك في سجلات اعدت لهذا الغرض "

الحاكم العسكري العام[1]

---

(1) جريدة الجمهورية ، ٢٠ تموز ١٩٥٨

وفي ٢٢ تموز " قرر مجلس الوزراء الحاق الخزينة الخاصة - وكانت تعرف بالخزينة الملكية - بوزارة المالية باسم (ادارة اموال الاسرة المالكة السابقة) لها ميزانية خاصة ملحقة بالميزانية العامة وتناط بها ادارة تلك الاموال وتصفيتها .

واتخذت التدابير لتنظيم زيارات خاصة الى القصور الملكية لاطلاع الشعب على حياة (البذخ والاسراف) التي كان يحياها افراد العائلة المالكة على حساب ابتزاز اموال الشعب[١]

وكانت اموال الاسرة تتكون كالاتي :

١- الاراضي :- كانت الاسرة المالكة السابقة تملك ١٧٧٥٦٦ مائة وسبعة وسبعين الف وخمسمائة وست وستين مشارة في كل من الوزيرية والحارثية والنعمانية وشبادي وخانقين وبنجوين وسرسنك والمسيب .

٢- القصور :- لم تملك الاسرة المالكة السابقة القصور الفخمة كقصور الاسر المالكة في مصر وايران او السعودية او في اوربا وانما كانت دور حكومية يستخدمها افراد العائلة المالكة كقصر سرسنك الذي يستخدم كمصيف وقصر الكوفة . اما القصور التي تعود ملكيتها الى العائلة فهي :

آ- قصر الرحاب وقد احترق ونهبت معظم محتوياته صبيحة ١٤ تموز .

ب- دار الملك علي في كرادة مريم .

جـ- قصر الزهور الذي كان يسكنه الملك غازي ولم يمسه ومحتوياته احد وظل سليما.

٣- الأرصدة :- (٥٠٠٠٠٠) نصف مليون دولار في الولايات المتحدة الامريكية. تعود الى الملك فيصل الثاني وطبقا لما نشرته الصحافة البريطانية مما حدا بالاميرة راجحة شقيقة الملك علي ان تقيم الدعوى في الولايات المتحدة للحصول على حقها في الميراث .

٤- المجوهرات :- تؤجر الأسرة المالكة خزائن في ناشنال بروفينشال بنك . ادعى محاسب السفارة العراقية في لندن خالد حمدي بان العائلة المالكة السابقة اودعت فيها مجوهرات لا يعلم نوعها ومحتوياتها لكنها تقدر بـ (٢٣) او (٢٦) رزمة وحتى مدير البنك لم يعرف محتويات هذه الخزائن.

---

[١] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٤٣

٥- الذهب :- ٢١ سبيكة ذهبية تعود للامير عبد الاله اودعت فـــي خزائـــن البنـــك المركزي وكان القصد منها بيعها في تركيا لشراء قصر على البوسفور للامـــير عبد الاله ، اخبر موظفو الخزينة الملكية الخاصة الزعيم عبد الكريـــم قاســـم ان الاموال التي كان يودعها الامير عبد الاله بالبنك المركزي العراقي نقلت بصـــورة خاصة وسرية بعد الأحداث التي وقعت في ايران عند مجيء مصدق للحكم الـــى لندن ووضعت في (ناشنال بروفينشال بنك) وهناك ودائع خاصة في هذا البنـــك لا يعرف محتوياتها

اما خلاصة الاملاك العائدة للاسرة المالكة السابقة في انحاء العراق فهي كالاتي :

أولك	دونم	الموقع	العائدية
٣	٣٩٨٧	الوزيرية	تعود للملك فيصل الأول
١٠	١٦٩٨٤	الحارثية	تعود للملك فيصل الأول
٥	٢٣٢٣٣	النعمانية	تعود للملك السابق علي بن الحسين وورثته
٥	٢٧٨٢١	شادي	تعود لكل من الامير عبد الاله والملك فيصل الثاني
٩	٥	النعمانية	قطع صغيرة داخل البلدة
١٦	٩٥٩١٩	خانقين	تعود للملك فيصل الأول
١٤	٩٥١٧	بنجوين	
٩	٧٨	سرسنك	
١٣	٤٩	المسيب	تعود للأمير عبد الاله
٩	١٧٧٥٩٦	المجموع العام	

ملحوظة : يظهر ان هناك حصصا مجهولة لعبد الاله في اراضـــي قضـــاء الرفـــاعي (الغراف) لم نعثر على قيود لها في السجلات الا انه وجدنا مبالغ دفعت الـــى عبد الاله بواسطة عبد الهادي الجلبي وعبد الوهاب عيسى القطان تفاصيلــــها كما يلي :

٣٣٠٠ دينار من عبد الهادي الجلبي عن قيمة ٢٠٠ طن شعير من الغراف – قضـــاء الرفاعي بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٥٢

٢٨٥٠ دينارا من عبد الوهاب عيسى القطان قيمة ٣٠٠ طن شعير من الغراف بتاريخ كانون الثاني ١٩٥٤

٢٥٤٠ دينارا من عبد الهادي الجلبي عن قيمة ١٥٠ طن شعير من الغراف بتاريخ شباط ١٩٥٥[1]

وتمتلك الاسرة عددا من الاسهم في الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مثل السمنت العراقية والجص العراقية والمنصور المساهمة والغزل والنسيج ومواد البناء العراقية وسمنت الفرات وتجارة وحلج الاقطان والدخان الاهلية واستخراج الزيوت النباتية وشركة المحمود التجارية[2]

وفي الخامس عشر من آب صدر قانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٨ بتنظيم ادارة الاموال المحجوزة بسبب اجراءات اصلاح نظام الحكم نص على ان تؤلف بقرار من مجلس الوزراء ادارة تتولى شؤون الاموال المحجوزة يرأسها امين عام يعين بقرار من مجلس الوزراء يعاونه مساعدون بتولي ادارة الاموال المحجوزة سواء اكانت للاشخاص ام لشركات ام لجمعيات ام مؤسسات تعمل تحت ادارتهم اواشرافهم او لهم مصالح مهمة فيها عدا الشركات المساهمة وتكون مهمة الامين العام النيابة عن الاشخاص المشار اليهم وتسلم الاموال وجردها وادارتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصل ما لأولئك الاشخاص من حقوق ولاداء ما عليهم من التزامات[3]

حجز ممتلكات رجال العهد السابق

اصدر مجلس الوزراء قراره برقم ٦ يوم ٢١ تموز ١٩٥٨ بوضع الحجز الاحتياطي على املاك الاشخاص الاتية اسماؤهم:

علي جودت الايوبي ، عبد الهادي الجلبي ، جمال بابان ، محمد حسن سلمان، عبد الرسول الخالصي ، عبد المجيد محمود ، نديم الباجه جي ، احسان رفعت ، عبد الوهاب مرجان ، علي ممتاز الدفتري ، توفيق السويدي ، عصام مريود، عبد الجبار

---

[1] تقرير العقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية ورجال العهد البائد في موسوعة ١٤ تموز ، جـ٧، ص ٢٥١ ، ٢٧٣

[2] جريدة الجمهورية ، ٣٠ تموز ١٩٥٨

[3] الوقائع العراقية ، ١٧ آب ١٩٥٨ ، كامل السامرائي ، المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة تشريعات عهد الثورة ، (بغداد ١٩٥٩) ، جـ١ ، ص ٦٥

فهمي ، توفيق المختار ، برهان الدين باش اعيان، مصطفى العمري ، سامي فتاح ، محمد فاضل الجمالي ، صباح نوري السعيد ، نوري السعيد، سيد احمد الراوي ، فخري الفخري ، احمد المناصفي ، عبد الله القصاب ، مظفر احمد ، صالح السامرائي (ملحق عسكري) ، عبد الكريم الازري ، احمد مختار بابان ، جميل عبد الوهاب ، ضياء جعفر ، جميل الاورفه لي ، سعيد قزاز ، رشدي الجلبي ، احمد مرعي ، يحيى قاسم ، جميل المدفعي ، خليل كنة ، خليل المفتي، عبد المهدي المنتفكي، كنعان العسكري ، عبد الرحمن جودت ، خليل ابراهيم، علي كمال ، الدكتور نجيب اليعقوبي، عبد الله الدملوجي ، عبيد المضايفي ، فيصل الدملوجي ، نزار علي جودت الايوبي ، لؤي توفيق السويدي ، بهجت العطية ، محمد رفيق عارف ، تحسين قدري ، بهاء الدين نوري، درويش الجبوري، داود الحيدري ، خليل جميل، محمد علي محمود ، عمر نظمي ، ماجد مصطفى ، عبد المجيد علاوي ، نجيب الراوي ، عبد المجيد عباس ، عبد المسيح جويدة ، طارق العسكري ، زياد العسكري.

وفي يوم ٢٣ تموز قرر مجلس الوزراء اضافة الاسماء الاتية :

ارشد العمري ، محمد النقيب ، عارف السويدي ، نعيمة السعيد .

وفي يوم ٢٥ تموز اضيفت الاسماء الاتية :- عمر علي ، عبد الله بكر ، عبد الامير علاوي ، عبد المجيد القصاب ، روفائيل توتونجي ، جميل حمو، عبد اللطيف اغا جعفر ، عبد الستار عبد الجبار.

وفي يوم ١٦ آب اضاف مجلس الوزراء اسم توفيق عارف [١]

وصدر مرسوم جمهوري بمصادرة اموال نوري السعيد المنقولة وغير المنقولة وقد تأكد للجنة القصور الملكية ورجال العهد السابق ان منطقة الارض التي شيد عليها نوري السعيد داره تعود ملكيتها لزوجته نعيمة العسكري ، أي ان القانون لا يمكن تطبيقه على الدار التي كان يعتقد انها ملك نوري السعيد واستنادا الى كتاب مديرية الطابو العامة الموجه الى العقيد فاضل المختار ظهر انه لا توجد لنوري السعيد اية عقارات او دور أو أراضٍ عدا منطقة مساحتها ما يقرب من مائة دونم تقع في لواء الرمادي (محافظة الانبار) وقد اشتراها نوري السعيد ليستفيد منها في بيع الرمل والحصو اسوة بغيره الى الشركات التي تقوم بتعبيد الطرق . وكانت متصرفية الرمادي قد عرضت عددا من قطع الاراضي للبيع بالمزاد العلني فاشترك

---

[١] الوقائع العراقية ، ١ ايلول ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٣١ آب ١٩٥٨

المحامي احمد المناصفي وكيل نوري السعيد بالمزايدة فرست عليه هذه القطعة باعلى الاسعار وقد كان نوري السعيد خارج الحكم في تلك الفترة وقد سجلت القطعة باسم نوري السعيد بعد ان دفع ثمنها[1]. أما الدار فقد فتحت يوم ٢٧ تموز ليدخلها المواطنون بعد ان تبعثرت محتوياتها .

علاقة العراق بالجمهورية العربية المتحدة

توثيقا للعلاقات الاخوية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة قرر مجلس الوزراء ارسال وفد الى الجمهورية العربية المتحدة في احتفالات ٢٣ يوليو (تموز) عيد الثورة المصرية وقد ضمّ كلا من مصطفى علي وزير العدل وجابر عمر وزير المعارف وهديب الحاج حمود وزير الزراعة وبابا علي وزير المواصلات والاشغال وعبد الوهاب الامين مدير الحركات العسكرية ، وجاسم كاظم العزاوي السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم وصدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٣ كالاتي :

" بناء على ما قرره مجلس الوزراء رسم مجلس السيادة بما هو آت :

بمناسبة سفر وفد الجمهورية العراقية الوزاري الى القاهرة للاشتراك باحتفالات العيد القومي للجمهورية العربية المتحدة يقوم :-

١- السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد بوكالة وزارة العدل .

٢- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بوكالة وزارة المعارف.

٣- الدكتور ابراهيم كبه وزير الاقتصاد بوكالة وزارة المواصلات والأشغال .

٤- الزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية بوكالة وزارة الزراعة .

على نائب رئيس الوزراء ووزير الارشاد ووزير الاقتصاد ووزير الشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر تموز ١٩٥٨

مجلس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة[2]

---

[1] موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٢٨٩

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

وفي اليوم التالي سافر الوفد الى دمشق ثم الى القاهرة . وفي مساء ذلك اليوم (٢٢ تموز) جرى احتفال كبير في ميدان التحرير بالقاهرة حضره الوزراء العراقيون بصحبة الرئيس جمال عبد الناصر حيث استقبلته الجماهير بالهتافات والتصفيق . ثم القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا استغرق حوالي ثلاث ساعات خصّ العراق في قسم كبير فيه حيث قال :-

" ان الشعب العراقي الذي حاول اعوان الاستعمار وحاول الاستعمار سنين طويلة ان يبعدوه عن اخوته العرب، يعلن للعالم اجمع بدمه الذي سال في هذه الايام انه فداء للعرب، وانه متضامن مع العرب وقد ثار اخوتكم في العراق وقابلوا الرصاص وقابلوا التهديد لكنهم استطاعوا ان يعلنوا للعالم ان العدوان على مصر العربية هوعدوان على العراق العربي وحين وقعت ثورة ١٤ يوليو في بغداد بعد ان حاول المستعمرون ان يعزلوه عن العرب واقيمت الجمهورية العراقية ، لم يكن اللقاء بين الشعب العربي في دمشق والشعب العربي في القاهرة والشعب العربي في الخرطوم والشعب العربي في كل مكان يحتاج الى عهد ويحتاج الى امر صعب ولكن هذا اللقاء كان لقاء طبيعيا حينما وقعت الثورة ، لم يكن اللقاء الكامل بيننا ، بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق في حاجة الى زمن لم يحتج اللقاء الى ايام لم يحتج اللقاء الى ساعات او الى دقائق كان اللقاء تاما.... وليت الذين كانوا يريدون الوقيعة بين شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب الجمهورية العراقية كانوا معنا في دمشق حين اعلن الاتفاق الاخير بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق ليتهم كانوا معنا ونحن نتحادث ونحن نتكلم عن الاتفاق لقد قلت لاخوتكم قادة العراق انني مستعد لتوقيع أي شيء يكتبه وفد العراق فمعركتنا واحدة وسبيلنا واحد وكفاحنا واحد وقال قادة العراق انهم يوقعون أي شيء نرتضيه فمعركتنا واحدة وكفاحنا واحد وسبيلنا واحد .

نعم ايها الاخوة المواطنون لم يكن الاتفاق بيننا يحتاج الى كتابة او الى توقيع فان الاتفاق بيننا كان موقعا منذ الازل في قلوبكم انتم ... هذا الاتفاق كان اتفاقا قديما... وقد اتفق الشعب منذ الازل بين افراد هذه الجمهورية وبين افراد الجمهورية العراقية

ثم القى الوزيران جابر عمر ومصطفى علي كلمتين قصيرتين شكرا فيها الحماسة والتأييد اللذين ابداهما ابناء العروبة في مصر[1] . بقي الوفد في مصر يومين اجرى خلالهما مباحثات مع الرئيس عبد الناصر .

وكان الحاكم العسكري قد اعلن بمناسبة سفر الوفد الى القاهرة يوم ٢٢ تموز عن فتح الحدود بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة (الاقليم الشمالي) لغرض النقل والسفر البري .

بيان رقم (٢١) صادر من الحاكم العسكري

" لغرض النقل البري للمسافرين والبضائع بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة - الاقليم الشمالي - تفتح الحدود ويجري النقل على الطرق الاتية :

١- دمشق - الرطبة - بغداد .

٢- حلب - الموصل .

٣- البوكمال - بغداد .

فعلى المسؤولين تنفيذ ذلك كل حسب اختصاصه وفق القوانين والانظمة والتعليمات المرعية

الحاكم العسكري العام[2]

وتنفيذا للاتفاق الذي وقع يوم ١٩ تموز بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وصل يوم ٥ آب بغداد امين النفوري وزير المواصلات في الاقليم الشمالي يرافقه عدد من المسؤولين والفنيين في وزارته امضى عدة ايام في العراق واجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول وسائل تعزيز الروابط والاتصال وتسهيل حركة المواطنين بين البلدين وتحدث المسؤولون العراقيون والسوريون عن مشاريع مقترحة لطرق برية وسكك حديد ومواصلات نهرية (في نهر الفرات)

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

[2] جريدة الجمهورية ، ٢٢ تموز ١٩٥٨

وشبكة اتصالات سيجري انجازها بين البلدين لغرض تسهيل السفر والتجارة والاتصال بين المواطنين في الجمهوريتين وتمهيدا للوحدة الشاملة بينهما[١]

وكان كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قد استغلا فرصة سفر الوفد العراقي الى القاهرة يوم ٢٢ تموز ومشاركة العقيد الركن عبد الوهاب الامين الذي هو احد الضباط الاحرار ومدير الحركات العسكرية في وزارة الدفاع ممثلا للجيش في الوفد لابعاده . فوصلت برقية من بغداد تحدد بقاءه في القاهرة وذلك بناء على طلب عبد السلام عارف ريثما يصدر الامر الخاص بنقله الى منصب الملحق العسكري في سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة وان يبعث برقية باحتياجاته الخاصة والرسمية ليتم ارسالها له . وقد ارسلت برقية النقل تلك يوم ٢٤ تموز بواسطة اجهزة سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وليس بواسطة الاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع التي هي المسؤولة عن جميع الملحقين العسكريين في الخارج . وقد اطلع عبد المجيد فريد الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة ببغداد والذي كان مع الوفد في القاهرة عبد الوهاب الامين على البرقية التي جاء فيها "طلب العقيد الركن عبد السلام عارف ابقاء العقيد الركن عبد الوهاب الامين في القاهرة وسيصدر امر نقله قريبا كملحق عسكري عليه ان يخبرنا باحتياجاته الرسمية الشخصية لارسالها[٢]".

يقول العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي عندما انتدبت لتمثيل وزارة الدفاع مع الوفد الوزاري الذي سيسافر إلى القاهرة للمشاركة في احتفالات ذكرى الثورة المصرية كان معي العقيد الركن عبد الوهاب الامين مدير الحركات وان عبد الكريم قاسم أوصاه ان لا يدع مجالاً لبروز هذا الشخص (الامين) في الصحف والمجلات أو إعطاء تصريحات للاذاعة لأننا بدأنا نشعر ان هذا الشخص غير مرغوب فيه وسوف نعينه ملحقاً عسكرياً في القاهرة". وبعد الانتهاء من الحديث مع عبد الكريم قاسم صحبني عبد السلام إلى مكان آخر وقال "إنني أوصيت العقيد عبد المجيد فريد الملحق العسكري المصري ان يأخذ على عاتقه إخبار حكومة بلاده عن موقف عبد الوهاب الامين وعدم اشتراكه بالثورة وضرورة عزله نهائياً عن الأحداث لقد بدأ

---

[١] الجمهورية، ٦ آب - ١٢ آب ١٩٥٨

[٢] المحاكمات جـ٥ ص ٢٠٠٩ ، عبد الجبار العمر الكبار الثلاثة ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٨٣

يتآمر على الثورة ويحرك قطعات عسكرية دون علمنا ولكننا كشفنا الموضوع رأساً ولا نريد ان نثير ضجة".

ويضيف العزاوي ان عبد الوهاب الامين أخبره حينما استوضح منه الأمر "ان الموضوع كله لا يتعدى تغيير قطعات ارهقت من وجودها في الشارع بقطعات أخرى وقد جرى ذلك بعلمهما وعلى وفق خطة وضعتها باشراف رئيس أركان الجيش أحمد صالح العبدي وأضاف عبد الوهاب قائلاً ان المهم في الموضوع هو نقل عبد الرحمن عارف وكتيبته إلى خارج بغداد وهذا هو سبب حقد عبد السلام عارف علي" أما السبب الحقيقي فهو اطلاع قادة الثورة على تسجيلات لمكالمات عبد الوهاب الامين التلفونية مع رجال العهد الملكي.[1]

وفي يوم ٢٧ تموز قررت حكومة الجمهورية العراقية تعيين فائق السامرائي احد اقطاب حزب الاستقلال أول سفير لها في الجمهورية العربية المتحدة وفي حقيقتها كانت عملية ابعاد اكثر من عملية تعيين إذ نقل عنه قوله بعد صدور القرار: انه فرح وحزن في آنٍ واحد فكان يتوقع ان يشغل منصباً وزارياً. وحين وصل القاهرة قال " يسرني ان اكون أول سفير للجمهورية العراقية لدى الجمهورية العربية المتحدة وانه ليشرفني جدا ان اقدم اوراق اعتمادي الى الرجل الذي يعتبره العرب باعث النهضة العربية ورمز القومية العربية وقال انه يحمل رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم الى الرئيس جمال عبد الناصر " وقد قدم اوراق اعتماده الى الرئيس عبد الناصر في ٢ آب ١٩٥٨ وفي الوقت نفسه ابلغت حكومة الجمهورية العربية المتحدة حكومة الجمهورية العراقية انها عينت سيد فهمي أول سفير لها لدى الجمهورية العراقية . وقد وصل السفير الجديد بغداد حاملا رسالة خاصة من الرئيس عبد الناصر الى قادة الثورة في العراق حيث قدم اوراق اعتماده الى رئيس مجلس السيادة[2]

---

[1] ثورة ١٤ تموز ص١٦٢.

[2] موسى حبيب ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٥٦ – ١٦٤ ، جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨

العفو عن البارزانيين

عانى الكرد في العراق شأنهم شأن المواطنيـــن العراقييـــن مـــن الاضطـــهاد والاهمال ولذلك قاموا بحركات مسلحة ضد الحكم الملكي كان اخرها ســـنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ قام بها البارزانيون بزعامة الملا مصطفى البارزاني وأخيه الشيخ احمد وفـــي ١٣ تشرين الأول ١٩٤٥ تمكنت الحكومة من القضاء على الحركة باستخدام القـــوة العسكرية والقوة الجوية وملاحقتهم حتى الحدود الايرانية حيث تسللوا الى داخل تلـــك الحدود ومنها وصلوا الى الاتحاد السوفيتي ومنحوا حق اللجوء السياسي واعتـــبرت الحركات العسكرية التي قامت بها الحكومة ضدهم منتهية في ذلك التاريخ ثـــم عقـــد مجلس عرفي في اربيل في مطلع كانون الأول ١٩٤٥ واصدر حكما غيابيا بحـــق ٣٥ كرديا منهم الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ احمد وسبعة من ضباط الجيـــش العراقي الذين التحقوا بالحركة مع مدرس ونائب عريف وشرطيين كما حكـــم علـــى سبعين آخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة[1]. ولما قامت ثورة ١٤ تموز اعتبرت حكومة الجمهورية ما قام به هؤلاء انما هو جزء من نضال الحركة الوطنيـــة ضـــد الحكـــم الملكي والسيطرة الاجنبية فاصدرت مديرية التوجيه والاذاعة العامة يوم ٢٠ تمـــوز بيانا بالعفو عما بقي من محكومياتهم .

وقد نصّ القرار على ما يلي:- " قرر مجلس الوزراء العفو عن كل من الشـــيخ محمد البارزاني والشيخ لطيف الشيخ محمود ومحمود احمد ومحمـــد فـــرج خضـــر وسعيد ابراهيم حمه رش وبابكر ملا محمود ومصطفى فتح الله وشاه مراد وذلك عمـــا تبقى من محكومية كل منهم من الاحكام الصادرة في العهد السابق . وقد اقترن ذلـــك بموافقة مجلس السيادة "

مدير التوجيه والاذاعة العام[2]

---

[1] عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية جـ٦ ط٤ ص ٣٣٢

[2] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ٢١ تموز ١٩٥٨

وفد لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي

بعد قيام الثورة تبادلت حكومتا الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة الوفود الرسمية والشعبية . فقد وصلت بعثة عسكرية مصرية بغداد بعد الثورة باسبوع واحد ووصلها وفد صحفي آخر بعد توقيع اتفاقية ١٩ تموز . وفي ٢٤ تموز وصل وفد لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي . كان الوفد يتألف من المفكر العربي المعروف ميشيل عفلق من الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وفؤاد جلال رئيس لجنة الاتصال ونائب رئيس مجلس الامة في الاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة ويوسف الرويسي من المغرب العربي واحمد توفيق المدني رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في القاهرة ورينيه معوض النائب اللبناني الملتجئ الى دمشق وكمال ناصر النائب الاردني عن حزب البعث العربي الاشتراكي والملتجئ الى دمشق وفؤاد نصار من احرار فلسطين وشفيق ارشيدات من اقطاب الحزب الاشتراكي في الاردن والنائب الاردني الملتجئ الى الاقليم الشمالي وقد استقبل الوفد استقبالا شعبيا حماسيا وألقى ميشيل عفلق كلمة في الشباب العربي ببغداد أكد فيها "ان العراق كان دوما حامل مشعل القومية العربية وحامل راية الوحدة العربية وان الاعداء ارادوا حرفه عن ذلك ولكنه بعد تحرره سيحول التجارب السابقة المرة الاليمة الى خير ومحبة لجميع الامة العربية".

وفي ٣١ تموز خطب عدد من أعضاء اللجنة أمام حشد من الجماهير شارك فيه وفود من الالوية الشمالية واكد الجميع على اهمية الاخوة بين العرب والكرد وبينوا ان لا فرق بين عربي وكردي، وحثوا الجميع على التعاون لبناء الوطن وقال ميشيل عفلق " انني مؤمن وواثق بان عواطفكم يا اخوتي الأكراد لا تقل عن عواطفنا نحوكم فانتم من هذه الارض الطيبة ولا قوة تستطيع ان توجد ثغرة بيننا وبينكم "[١] ولدى اجتماعه مع قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد دعاهم " الى العمل من اجل الوحدة الكاملة مع الجمهورية العربية المتحدة وعندما اعرب بعضهم عن مخاوفه من حلّ الحزب على غرار ما حدث في سوريا اجاب لا اظن ان الزعيم عبد الناصر يشترط لتحقيق الوحدة حلّ الأحزاب كما هو الحال في سوريا خصوصا حل

---

[١] جريدة الجمهورية الاعداد ٢٥ تموز ، ١ آب ١٩٥٨

الحزب ولكن على افتراض ان توقيف نشاط الاحزاب بما فيها حـــزب البعـث يعتـبر ضروريا لهذه الوحدة فان الوحدة يجب ان تتم بصرف النظر عن أي اعتبار اخر "[1].

وعلى أية حال فان هذه الزيارة فسرتها الاوساط الغربية في ضوء موقفــها من الوحدة العربية. ففي مذكرة اعدها السفير الكندي في القاهرة يوم ٢٠ آب بعنوان اشاعات وتوقعات من دمشق اشار فيها الى الاوضاع السياسية والاقتصادية المترديـة التي سادت سوريا بعد الوحدة . وفي ضوء الخلافات بين قيادة حزب البعث العربـي الاشتراكي في سوريا مع عبد الناصر فان زيارة ميشيل عفلق الى بغداد وبقاءه عشرة ايام فان هذه النصيحة التي قدمها ميشيل عفلق في بغداد ونظرا للود العميق الـذي يكنه السوريون للعراقيين والتطلع لتحقيق حلم الهلال الخصيب القديم . كل ذلك يؤدي الى تفهم المقترحات الخاصة بالوحدة ولكن لا يمكن التكهن بـاقتراح شـكل الوحـدة المطلوبة ولكن جرى تقديم مقترح يشير الى ان السوريين يرحبون بشكل من اشـكال الوحدة الفضفاض مع العراق ، الذي سيعطي العراق وسوريا قدرا من الاستقلالية عند ترجمته الى نصوص في دستور الجمهورية العربية المتحدة أي استقلال اكـثر ممـا تتمتع به سوريا في الوقت الحاضر "[2]، وتشير المذكرة ايضا ان زيارة ميشيل عفلـق الى بغداد لم تكن قد سرّت عبد الناصر مما تشير الى ان الحزب لا يزال يعمل. وكـانت دعوة ميشيل عفلق للوحدة قد اثارت الشيوعيين فردوا على تلك الدعوة برفع شـعار (الاتحاد الفيدرالي) وتذكر وثيقة اخرى " ان الاصول السورية للفكر البعثي قد تخـدم في المستقبل الوحدة العراقية السورية التي من المحتمل ان تكون اكثر قبـولا لـدى الحكومة العراقية من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة لكل ما يتضمنه ذلك مـن قبول ضمني لهيمنة مصر "[3] وقد ابلغ عبد الكريم قاسم بهذا المضمون فـي تـاريخ لاحق.

---

[1] مصطفى دندشلي ، حزب البعث العربـي الاشـتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣ ، (بـيروت ١٩٧٩) ، ص٢٤٠ . وتجدر الاشارة الى ان بعض الشخصيات ابدت تحفظها ازاء الوحدة الفورية ومنـهم فؤاد الركابي وصديق شنشل وعبد الرحمن البزاز .

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ١٣٤

[3] نفسه ، ٢ / ٥٢٠

ما يقوله هاني الفكيكي

ويقول هاني الفكيكي عن هذا الموضوع:-

"عند قيام الجمهورية العربية المتحدة وقرار ميشيل عفلق حلّ الحزب وسائر الأحزاب في سورية استقبل بعثيو العراق هذا الحدث بمشاعر مختلفة فمن جهة أيدوا قيام دولة الوحدة وتحمسوا لها بشدة وأصدروا بيانات بذلك وأقاموا الاحتفالات. ومن جهة ثانية استهجن معظم البعثيين قرار حل الحزب واعتبروه الغاء لدوره ودورهم في بناء الدولة الجديدة ولم تكن قيادة فؤاد الركابي (لحزب البعث في العراق) بعيدة عن هذا الموقف في البداية بدليل ان الركابي أرسل محسن الشيخ راضي إلى القاهرة للاتصال بالتنظيم الحزبي المتواضع في مصر ومحأولة اقناعه باقتراح بعثيي العراق بالدعوة إلى مؤتمر قومي لمناقشة قرار الحل إلا ان عبد الرحمن منيف الذي كان آنذاك في القاهرة نصح بعدم الاستمرار في هذا التوجه لسببين أولهما ان القرار قد اتخذ وأصبح واقعاً والثاني ان التراجع عنه سيقود إلى الصدام مع عبد الناصر وهي بداية سيئة للوحدة وبقيت العلاقة متأزمة بين القيادة القومية ممثلة بعفلق وبين الركابي ومما أذكره ان عفلق بعث برسالة حزبية إلى الركابي مع عبد الحسين عبد الصاحب طالب الصيدلة الذي كان يدرس في دمشق فمزقها الركابي بامتعاض بعد قراءتها من دون ان نعرف محتوياتها

ومع قيام ثورة ١٤ تموز ومشاركة البعث في الحكومة بشخص الركابي ازداد تأزم العلاقة مع عفلق. كان محور الخلاف كما اعتقد الآن موضوع التناقض في الموقف من الوحدة وحل الحزب فعفلق حل التنظيم في سورية من دون ان يراجع الفروع وعاد بعد ١٤ تموز ومع طرح مسألة الوحدة في الشارع العراقي يستنجد بفرع العراق لاستخدامه في حل مشاكله مع عبد الناصر والضغط عليه به وكان لهذا الاستخدام ان ازعج فؤاد الركابي الذي اتجه إلى تمتين علاقة الحزب في العراق بقيادة الجمهورية العربية المتحدة فيما لعب صفاء محمد على أحد القياديين الحزبيين يومذاك ومسؤول المهام السرية دور همزة الوصل

لقد حضر عفلق إلى بغداد بعد تموز حيث نزل في فندق بغداد وكنت في عداد الحزبيين الذين زاروه. كان كعادته في مثل هذه المناسبات مالكاً الدنيا وحالماً بامساك ناصية الريح وكان هو شخصياً من طرح شعار الوحدة الفورية وألح عليه رغم تحفظ

فؤاد الركابي وبعض الشخصيات القومية العراقية كصديق شنشل وعبد الرحمن البزاز هذا حتى لا نشير إلى ضعف الحزب والتيار القومي عموما والاعتماد الكامل على ضباط الجيش"[1]. والواقع ان ميشيل عفلق كان يرغب في تكوين قوة من العراق وسورية داخل دولة الوحدة تستطيع ان تفرض نفسها في مقابل هيمنة مصر وجمال عبد الناصر.

اعلان الدستور المؤقت

بعد قيام الثورة نوقشت مسألة مصير الدستور الدائم الذي صدر يوم ٢١ تموز ١٩٢٥ ومدى امكان استمرار العمل بموجبه باعتبار ان الدستور يسقط من تلقاء نفسه حال حدوث تغيير سياسي في البلاد لاسيما إذا كان هذا التغيير جذريا وشاملا يحظى بدعم الغالبية من الشعب . وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ١٧ تموز بحث المجلس ما يتعلق بوضع دستور جديد للجمهورية العراقية وكان في رأي عبد الكريم قاسم ان الدستور قد انهار فعلا منذ اليوم الأول للثورة . وفي ضوء هذه المناقشات تشكلت لجنة لوضع الدستور الجديد تضم كلا من حسين جميل وحسين محي الدين وعبد الأمير العكيلي وهم من رجال القانون البارزين في العراق. وقد اعتمدت اللجنة في عملها على دستور شباط ١٩٥٣ المؤقت ودستور ٢٣ حزيران ١٩٥٦ المصريين وذلك بالنظر للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعد الثورتين ولتشابه حاجات الحكم في اعقاب الثورة[2] وقد فرغت اللجنة من مهمتها ورفعت مشروع الدستور المؤقت الى الجهات المختصة لاقراره اذ تمت مصادقة مجلس السيادة ومجلس الوزراء عليه يوم ٢٦ تموز وإذاع عبد الكريم قاسم البيان الذي اعلن فيه انتهاء العمل بالدستور الدائم ووضع الدستور المؤقت الذي اعطى البيانات التي صدرت منذ اليوم الأول للثورة صفتها الدستورية وذلك يوم ٢٧ تموز كالاتي:

أيها المواطنون : سلام الله عليكم ورحمته وبركاته

تعلمون بان ما سمي بالقانون الاساسي العراقي قد وضع في عهد الانتداب وفي ظل الارهاب وجاء مخالفا في أسسه النظام الديمقراطي الصحيح ولمطالب الثورة

---

[1] اوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، مؤسسة المنار، قم ص٩٦-٩٩.

[2] صحيفة الجمهورية ، ٢٥ تموز ١٩٥٨ ، ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٥٤

العراقية الأولى عام ١٩٢٠ اذ منح العائلة المالكة السابقة سلطات وامتيازات اتخذت اداة لاستغلال الشعب وتقييده بقيود الاستعمار . وان العائلة المالكة والطبقة الحاكمة السائرة في ركابها في العهد البائد لم تكتف بما جاء في ذلك الدستور من احكام ضد رغبات الشعب بل انها امعنت في العدوان على حقوقه والعبث بكرامته . فلما جاءت ثورتكم هذه التي اجتثت جذور الطغيان والفساد بدأ عهد جديد فاصبح من المحتم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم واعلان سقوط ذلك القانون الاساسي الذي انهار فعلا يوم اعلان ثورتكم المباركة في ١٤ تموز الحالي.

إن هذه الثورة التي انبثقت من ارادتكم وحققت امنية من اعز امانيكم فساندتموها بمساهمتكم بالتطويح بصرح الطغيان ومصدر الفساد قررت ان تتخذ لها دستورا مؤقتا يعين اسس الحكم الجديد الى ان يتم تشريع الدستور الدائم باستفتاء يعرب فيه الشعب بحرية تامة عن رأيه باسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختاره لنفسه واني لمطمئن ان ما لقيته الثورة من تضامن من ابناء الشعب كافة سيكون اعظم ضامن للوصول الى اهدافها في ظل حياة دستورية سليمة.

وسيقوم أخي العقيد الركن عبد السلام عارف بتلاوة نصوص الدستور المؤقت راجيا من الله العلي القدير ان يكون هذا الدستور نبراسا نهتدي به في ادارة دفة الحكم لصالح الامة وفاتحة عهد جديد لحرية شعب الجمهورية العراقية واعلاء كلمة العرب ".

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء

ثم تلا عبد السلام عارف نصوص الدستور كالاتي :

الدستور المؤقت[1]

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بموازرة الشعب وتأييده في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تهدف الى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائما على اساس من الفساد السياسي اذ اغتصب السلطة افراد

---

[1] الوقائع العراقية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨

حكموا البلاد على خلاف ارادة الاكثرية وضد مصلحة الشعب اذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مأربه كما جاء ذلك في البيان الأول الذي اعلن للشعب في يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في بدء الحركة الوطنية وتضمن سقوط نظام الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية.

فاننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الاساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ورغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل باحكامه في فترة الانتقال الى ان يتم تشريع الدستور.

الباب الأول
الجمهورية العراقية

المادة (١) – الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة .

المادة (٢) – العراق جزء من الامة العربية .

المادة (٣) – يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

المادة (٤) – الاسلام دين الدولة .

المادة (٥) – عاصمة الجمهورية العراقية بغداد .

المادة (٦) – يعين العلم العراقي وشعار الجمهورية العراقية والاحكام الخاصة بهما القانون.

الباب الثاني
مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة (٧) – الشعب مصدر السلطات .

المادة (٨) – الجنسية العراقية يحددها القانون .

المادة (٩) – المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

المادة (١٠) – حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون .

المادة (١١) - الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما الا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك القانون .

المادة (١٢) - حرية الاديان مضمونة ويجب احترام الشعائر الدينية على ان لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة .

المادة (١٣) - الملكية الخاصة مضمونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

المادة (١٤)

آ - الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون .

ب- تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها .

المادة (١٥) - لا يجوز فرض ضريبة او رسم او تعديلهما او الغاؤهما الا بقانون .

المادة (١٦) - الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وتنظم احكامها بقانون .

المادة (١٧) - القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها .

المادة (١٨) - الدولة وحدها هي التي تنشيء القوات المسلحة ولا يجوز لاية هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية .

المادة (١٩) - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

الباب الثالث

نظام الحكم

المادة (٢٠) - يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين.

المادة (٢١) - يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة .

المادة (٢٢) - يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه اعمال السلطة التنفيذية.

المادة (٢٣) - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة او فرد التدخل في استقلال القضاء او في شؤون العدالة وينظم القانون الجهاز القضائي .

المادة (٢٤) – جلسات المحاكم علنية الا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والاداب .

المادة (٢٥) – تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب .

المادة (٢٦) – تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها الا إذا نص فيها على خلاف ذلك ، وإذا لم يذكر فيها تاريخ تنفيذها تنفذ بعد عشرة ايام من اليوم التالي ليوم النشر .

الباب الرابع
أحكام انتقالية

المادة (٢٧) – يكون للقرارات والاوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة او رئيس الوزراء او مجلس السيادة في الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت قوة القانون وهي تعدل ما يتعارض مع احكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة (٢٨) – كل ما قررته التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تبقى سارية المفعول ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت .

المادة (٢٩) – ينفذ هذا الدستور المؤقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٣٠) – على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة ١٣٧٨ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨

مجلس السيادة

خالد النقشبندي	محمد مهدي كبة	محمد نجيب الربيعي
عضو	عضو	رئيس مجلس السيادة

العقيد الركن	الزعيم الركن
عبد السلام محمد عارف	عبد الكريم قاسم
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

محمد حديد – وزير المالية

الدكتور عبد الجبار الجومرد– وزير الخارجية

مصطفى علي - وزير العدلية

بابا علي الشيخ محمود- وزير المواصلات والاشغال

فؤاد الركابي - وزير الاعمار

محمد صديق شنشل - وزير الارشاد

الدكتور ابراهيم كبة - وزير الاقتصاد

هديب الحاج حمود - وزير الزراعة

الدكتور محمد صالح محمود - وزير الصحة

الدكتور جابر عمر - وزير المعارف

الزعيم الركن ناجي طالب - وزير الشؤون الاجتماعية

لقد وضع الدستور المؤقت بسرعة ويقول حسين جميل "ان وضعه استغرق يومين فقط لانه مؤقت اريد به نقل الثورة الى وضع دستوري دائم وان مشروع الدستور قبل من مجلس الوزراء دون مناقشة مستفيضة وعميقة ولم يعرض على الرأي العام"[1].

إلغاء قانون دعاوى العشائر

خطت الثورة خطوة اخرى لتحقيق المساواة بين المواطنين حيث الغت قانون دعاوى العشائر الذي فرضته السلطات البريطانية على العراق فاصدر مجلس السيادة المرسوم الجمهوري رقم ٥٦ وهذا نصه:

" إستنادا لما نصت عليه المادة التاسعة من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

" رغبة في تحقيق المساواة بين جميع مواطني الجمهورية العراقية يلغى نظام دعاوى العشائر وتعديلاته وذيوله ".

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر محرم لسنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السابع والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٥٨."

رئيس مجلس الوزراء   رئيس مجلس السيادة[2]

---

[1] اقتباسا من عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ٤٣ .

[2] الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨

وكان هذا القانون قد اصدرته سلطات الاحتلال البريطانية سنة ١٩١٦ حيث جاء فيه (ان أي نزاع يحدث بين الناس ويكون فيه احد المتخصصين من ابناء العشائر يستطيع الحاكم السياسي ان يحيله الى مجلس اومحكمة عشائرية تتألف من شيوخ او محكمين عشائريين يراعى في انتخابهم العرف العشائري " وقد تطورت احكام هذا النظام بحيث اصبح تعاملا ثابتا استمر حتى قيام ثورة ١٤ تموز[١].

لقد اعطى هذا النظام رؤساء العشائر سلطات واسعة يمارسونها على افراد عشائرهم وكانت الخصومات والمنازعات تفصل طبق القواعد والتقاليد التي تتمسك بها العشيرة وتعتز بالمحافظة عليها ولهذه القواعد التي تبنى عليها الاحكام والتي تسمى في عرف العشائر (سواني) اساس واحد عند جميع العشائر اذ تعرض الخصومات على احد المتخصصين بعادات العشيرة العارفين بتقاليدها واحكامها ويسمى (العارفة) او تقدم الى مجلس تحكيم مكون من بعض الرؤساء والشيوخ يعينه رئيس الوحدة الادارية ويرضى باعضائه الطرفان المتنازعان والواقع ان هذا القانون كان خطرا على وحدة المجتمع لانه يقسمه الى قسمين يخضع كل منهما لاحكام قانون خاص يختلف عن الاخر وقد حال القانون دون تحضر الشعب بمحافظته على العادات والاعراف العشائرية التي لا تلائم المجتمعات في الوقت الراهن[٢].

رئيس الوزراء يوضح سياسة العراق الداخلية والخارجية

عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا حضره مندوبو وكالات الأنباء العراقية والعربية والأجنبية مساء ٢٦ تموز قال فيه:

" إن الجمهورية العراقية دولة مسالمة تصادق جميع دول العالم وان مسألة ضخ النفط وتصديره ستكون على اساس تجاري محض يؤمن المنافع المتبادلة للدول المتعاملة معنا وقال ان الاسس التي يقوم عليها التعاون بيننا وبين الدول العربية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة تضمن مصالح الشعوب العربية قاطبة.

وأجاب على سؤال حول مصير السجناء بقوله ان الاشخاص الذين داخل السجن قد حصلوا على تخفيض عقوباتهم بنسبة معينة بمناسبة اعلان الجمهورية

---

[١] المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٤٩.

[٢] محمد توفيق حسين ، نهاية الاقطاع في العراق ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ٦٩ - ٧٩

وان هذه النسبة قد شملت الشيوعيين وغيرهم . ان الجمهورية العراقية تعامل كل فرد من ابناء الامة على حد سواء . وان عدد الموقوفين السياسيين والمحجوزين بعد قيام الثورة حتى الان لا يزيد على مائة شخص وان هؤلاء ستجري محاكماتهم والمحاكم وحدها تقرر مصيرهم . ان موقف الحكومة من المسجونين السياسيين قبل الثورة هو ان مجلس الوزراء بعد مشاورات سيقوم بها يقرر نتيجة مصير هؤلاء وستذاع للعالم . وقال ان مسألة المبعدين العراقيين بحثها مجلس الوزراء وان باستطاعة كل واحد منهم ان يعود الان الى وطنه كما ان المبعدين السياسيين داخل العراق لهم حق العودة الى مناطقهم.

ان عهد الثورة قد مضى والحكومة الان تسير وفق خطة ونظام فارجو ان تكون الاسئلة عن الحاضر وليس عن الماضي وبعد ان تقوم الحكومة باصلاحات عاجلة وبعد ان يحصل لدى الشعب الثقة الكاملة التي تمكنه من اعطاء صوته بحرية عندها يجري الاستفتاء والمشاورات بشأن انتخاب رئيس الجمهورية . والاصلاحات العاجلة التي يتطلبها الشعب لرفع مستواه والترفيه عنه وبعد انجازها يعطي رأيه بحرية تامة . وتحدث عن الاحزاب فقال : اعتقد ان جميع الاحزاب في العراق ستكون حزبا واحدا لان رجل الشارع والموظف والجيش يعملون في سبيل مصلحة البلد وستوحد اراؤهم بعد ان زال الكابوس المخيف واعتقد ان الاحزاب بحد ذاتها ستتوحد كلها ما دام هدفها واحد وهو خدمة الشعب لكنها ستكافح عن طرق مختلفة وكل شخص في البلد له حرية التفكير ونحن نسمح بالمعارضة لان الحكومة هي حكومة شعبية وهي لا تضغط على احد وغايتها ان تجعلهم احرارا ويعملون وفق مصالحهم . سنستفيد من الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية المتحدة ومع ذلك نلاحظ مصلحة الشعب وضمان المصلحة العامة في الداخل والخارج . وعلى هذا الاساس نبني سياستنا . ثم سئل عن رأيه في طلب الاردن قوات اجنبية فقال : ان الدولة الاردنية في حالة طلبها جيوشا اجنبية او صديقة فهذا من شؤونها الداخلية واننا نلاحظ إذا اثر على السياسة العامة للدول العربية عندها ننظر الى مصلحتنا العامة ونقرر في ضوئها . وقال عن رأيه في ميثاق بغداد ان دول الميثاق لم تعترف بعد بالجمهورية العراقية وعليه فهو موضوع غير ذي بحث.

وردا على سؤال حول زيارة وفود عراقية للقاهرة ودمشق قال بان كل دولة صديقة تحب ان تتبادل الزيارات مع الاصدقاء كما هو الحال بين الافراد . ان العلاقات

طيبة بين الجمهورية العراقية والدول العربية سواء اكانت الكويت او الجمهورية العربية المتحدة او اليمن وسئل عن من سيكون رئيسا للجمهورية العراقية فقال يعلن في حينه وقال ان القومية العربية فكرة تضمن مصلحة الشعوب العربية ولها سمعتها وكرامتها وفي رأيي التقسيم لهذا الشيء ليس الاساس ولكن الاساس هو ان يظهر للعالم واقع الحال في الدول العربية وكيانها.

إن القومية العربية تعمل لاعلان كرامة العرب وضمان مصالحهم وعزتهم وكرامتهم وهذه بمجموعها تخدم المصالح العربية وتوضح فكرة القومية العربية . ان الجمهورية العراقية اصبحت حقيقة واقعة انها وضعت طابوقة جديدة في بناء صرح الحرية ولن يستطيع أي حدث تاريخي ان يزيل الجمهورية.

أما بشأن تعامل الغرب مع حكومة العهد البائد فكل الدول التي تربط سياستها ومصالحها مع قلائل ولا تبنيها فعليها ان تعلم ان الشعب باق والافراد يذهبون وفي الحقيقة اننا نشكر الدول العربية ودول العالم التي اعترفت بنظامنا بسرعة ونؤكد ان مصالحنا وعلاقاتنا ستنمو مع الدول الصديقة ومع ذلك اؤكد اننا دولة مسالمة تحب الصداقة مع جميع دول العالم اما علاقتنا مع الجمهورية العربية المتحدة فسوف تبنى على اساس منفعة الشعبين وعلى اساس المصالح المشتركة وطبعا بحد ذاتها تزول الفروق بين شعب وشعب واحب ان اؤكد ان العراق جزء من الامة العربية واؤكد ان الوطن مشترك بين العرب والاكراد.

وسئل عما إذا كان يتمنى ان يجد العرب متحدين تحت راية واحدة وبرئاسة رئيس واحد فقال إذا امنت مصلحة العرب من كل دولة وتحررت فهومعناه اتحاد . إذا تحررت الشعوب العربية وكل شعب في منطقته معناه اتحاد عام والاتحاد لا يقرره شخص واحد انما الشعوب تقرره وانا فرد من الشعب وكل الذي فعلته هو ان ازلت الفساد وطوحت بدعائم الفساد وسهلت الامر على الشعوب العربية. وسئل عن موقف الجمهورية العراقية من قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين أو أي من القضايا الاخرى فقال ان الجمهورية العراقية تلتزم بقرارات الامم المتحدة بصورة عامة بشأن فلسطين او أي من القضايا الاخرى فستحدث مدأولات في المستقبل كلها

ضمن نطاق الامم المتحدة وقال ان علاقتنا لم تتغير مع الغرب واعرب عــن شـكره للجمهورية العربية المتحدة لموقفها من الجمهورية العراقية[1].

سياسة العراق الخارجية

صرح الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية موضحا سياسة العــراق الخارجية بالقول " نحن نرغب في ان نكون اصدقاء لسائر دول العالم لا فــرق بيــن شرقيها وغربيها وان نستغل هذه الصداقة لمصلحة البلاد مــن النواحــي السياسـية والتجارية والتعاون مع الجميع على توطيد الامن والسلام في العالم وانقاذ البشـرية من ويلات الدمار وقد سبق ان اعلنت الحكومة احترامــها لميثـاق الامـم المتحـدة ولقرارات مؤتمر باندونغ اننا لا نفرق بين دولة واخرى ومن يرغب في ان يؤسـس علاقات دبلوماسية معنا من الدول المعترفة بنا فنحن حاضرون لتحقيق ذلك وهذه هي خطة متبعة لدى سائر الدول.

اننا سنستخدم الان كل وسائلنا الموجودة في ســبيل افـهام العـالم حقيقـة الاستقرار والتضامن الشعبي في الداخل وحقيقة نياتنا الطيبة نحو الســلام العـالمي والتعاون بين سائر الشعوب ولنا الامل بعد ان تستقر اوضاعنا السياسية والخارجيـة بان ننظم هذه الوسائل ونزيدها قوة".

العراق والجامعة العربية

وفي اليوم نفسه قرر مجلس الوزراء تسديد حصة العــراق فــي الجامعـة العربية وخول المجلس وزارة المالية تنسيب طريقـة الدفـع[2] . وكـانت الحكومـة السابقة قد اوقفت دفع حصة العراق سنوات عديدة بقصد شل حركة الجامعة العربيـة وتحطيمها باعتبار انها واقعة تحت تأثير الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبـد الناصر .

سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٢٧ تموز ١٩٥٨

[2] جريدة الجمهورية ، ٢٧ تموز ١٩٥٨

بعد إعلان الدستور وإلغاء قانون دعاوى العشائر صدرت عدة تصريحات من الوزراء بشأن الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي فاعلن وزير الشؤون الاجتماعية الزعيم الركن ناجي طالب " ان انعاش الريف يعتبر اهم الاصلاحات التي تضطلع بها الوزارة وقد تداولت مع اخواني الوزراء للتعاون واياهم لتأمين مستقبل افضل لسكان الريف ولانعاشهم والقيام بالاصلاحات الزراعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين ليحس الفلاح بعد ذلك ان الارض وما تجود به له من محصول هي موطنه الاصغر وبان لا لزوم له لترك ارضه والنزوح الى المدن ".

وقال وزير الزراعة هديب الحاج حمود " ان الفلاح هو اكثرية هذا الشعب لذا فان حركتنا الثورية لابد ان تكون في خدمة الفلاح ورعاية مصالحه وبطبيعة الحال ان حالة الفلاح العامة لا تخص هذه الوزارة فقط بل هناك مصالح تتصل بالوزارات الاخرى واني احاول جهدي التعاون التام مع بقية الوزارات . ان مشاكل الفلاح مشاكل مزمنة معقدة طال عليها الزمن . وبعزمنا الثوري سيكون جهادنا في سبيل خدمته لينعم بطعم الحياة وحتى تكون الانجازات عملية وعلمية فقد الفت لجان للقيام بهذه الدراسات مع الاستفادة من خبرة وتجارب بعض الدول التي تشابه نظامنا الديمقراطي وسنستعين بصفة خاصة بالجمهورية العربية المتحدة.

لقد شعرت ان الفلاح مظلوم وان العهد السابق قد جار عليه وان رؤساء العشائر لا هم لهم الا مصالحهم واني في مزرعتي الخاصة اعطيهم حقهم المطلوب اذ كانت حصة الفلاح اكثر من ٦٠% ولكن قد سررت لذلك فان الناتج الزراعي العام قد ازداد بنسبة كبيرة وقد اثار هذا العمل اليقظة عند الفلاحين المجاورين وطالبوا بانصافهم من الحقوق مما اثار غضب الاقطاعيين".

وقال الوزير نفسه في سياسة تصنيع البلاد " ان التصنيع خطوة لابد منها ولما كانت البلاد زراعية فيجب ان يتماشى التصنيع مع تطوير الزراعة بحيث يسيران في خط واحد مع العناية الخاصة بالصناعة الزراعية "[1].

وقال ابراهيم كبه وزير الاقتصاد " ان السياسة العامة الاقتصادية للجمهورية العراقية يجب ان تخدم بالطبع الاهداف الاجتماعية والسياسة التي استهدفتها الثورة مع استخدام جهاز الدولة على العموم لخدمة الشعب بسائر طبقاته وان الهدف

---

[1] الزمان ، ٢٨ تموز ١٩٥٨

الاساسي يجب ان يكون القضاء على جميع التبذير الموجود في ظـــل العـــهد البـــائد واستخدام جميع امكانات البلاد الاقتصادية لرفع مستوى الاقتصــــاد والقضـــاء علـــى العقبات الكثيرة الموجودة والتي تعرقل هذا الاقتصاد "[1].

عبد الحميد السراج في بغداد

وصل عبد الحميد السراج وزير الداخلية في الاقليم الشمالي بغداد يــــوم ٢٨ تموز وذلك للاطلاع على الامور عن كثب خاصة بعد ان علم عبد الناصر بالخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف فارسل عبد الحميد السراج ليقول لهما " يجب ان تكونوا يدا واحدة . ويجب ان توحدوا بلدكم والا تدخلوا في مآس لا أول لها ولا اخـر ويقول لكم عن تجربة حأولت كل القوى ان تفرقنا وتضرب الواحد منا بالثاني وهـــذا يضعف قوتكم في تضامنكم "[2] ووجه عبد الناصر رسائل الى عبد الكريم للاجتماع به لكن عبد الكريم لم يرد على طلب الاجتماع.

بقي عبد الحميد السراج ثلاثة أيام في بغداد اجتمع خلالها بنجيـــب الربيعـــي رئيس مجلس السيادة وبعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وحضر احد اجتماعـــات مجلس الوزراء العراقي ، ويروي صبحي عبد الحميد نقلا عـــن الســـراج نفســـه ان السراج نصح عبد السلام عارف بالابتعاد عن الاضواء وعدم الظهور والاقـــلال مـــن سفراته في الوية العراق والاقلال من الكلام والقاء الخطب وعدم اثارة حساسية عبـــد الكريم قاسم لكي لا يبدأ التنافر بينهما والثورة لا تزال في المهد . ونصحه الســـــراج ايضا بالسيطرة على الجيش ووزارة الداخلية وتصفية التركة التي خلفها العهد السابق وان ليس من مصلحة الثورة ولا العراق ولا القضية العربية حدوث خلاف بين قـــادة ثورة العراق كما انه نصح عبد السلام بتعيين المقدم رفعـــت الحـــاج ســـري مديـــرا للاستخبارات العسكرية[3].

وتمكن السراج خلال وجوده في بغداد من الاطلاع على بعض اوراق ميثـــاق بغداد السرية . وذلك لاخذ صورة دقيقة عن عقل الغرب ومخططاته وكان عبد الناصر قد كلف العقيد عبد المجيد فريد الذي عينه ملحقا عسكريا في بغداد بـــالحصول علـــى

---

[1] نفسه ، ٢٧ تموز ١٩٥٨

[2] جمال عبد الناصر ، خطب الرئيس في احتفالات العيد السابع لثورة يوليو ١٩٥٩ ، ص ٥٩ .

[3] اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٠

تلك الوثائق باية وسيلة ممكنة . وقد نجح فريد في مهمته فحصل على نسخ من تلك الوثائق وارسلها الى دمشق مع السراج ثم الى القاهرة ليطلع عليها الرئيس عبد الناصر[1].

ويذكر الاستاذ خليل ابراهيم حسين ان الوثائق التي حملها معه السراج الذي وصل بغداد يوم ٢٨ تموز مع قاض للمشاركة في التحقيق عن المؤامرات التي كان يحوكها النظام الملكي ضد سوريا كانت صورا للوثائق الاصلية المحفوظة في مديرية الخطط العسكرية في وزارة الدفاع . وفي مقر ميثاق بغداد في المسبح . وان احدا لم يدخل مقر الميثاق اذ ارسل فصيل حماية من الجيش الساعة السابعة صباح يوم الثورة لحمايته وقد ختم المقر ولم يدخله احد أما الوثائق التي سلمت الى السراج فهي صور لتلك الوثائق بامر من عبد الكريم قاسم اصدره الى مديرية الاستخبارات العسكرية التي كان مديرها الجديد مديرا للخطط العسكرية قبل الثورة . كما ان الاتحاد السوفيتي قد حصل على صور هذه الوثائق وقام بنشرها وتعليقها على جدران بعثاته الدبلوماسية في الخارج وخاصة خطط الميثاق الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي مما ادى الى توتر العلاقات بينه وبين دول الحلف[2].

وكان عبد الكريم قاسم قد سئل في مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٦ تموز عن السياسة الجديدة لحكومته بشأن الميثاق فقال " ان دول ميثاق بغداد لم تعترف بالنظام الجديد بعد وليس هذا هو الوقت والمكان لبحث الموضوع "[3].

طالبت دول الحلف باعادة وثائق الحلف وقد وافقت الحكومة العراقية على مذكرة بريطانية في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ بتسلمها وثائق الحلف فدخلت احدى وحدات تخطيط الجيش المشترك للحلف المكونة من اربعة عسكريين الى مقر الميثاق يرافقهم عدد من ضباط الجيش العراقي واخذت عددا من مستنداته الرسمية وسحبت جميع الوثائق الرسمية التابعة للحكومة البريطانية التي كانت مودعة في مقر الحلف وحملتها معها الى انقرة المقر المؤقت للميثاق وتم حرق الوثائق الاخرى.

---

[1] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٣٧٩

[2] موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ٣٠٨ ، (٧) ، ص ٣٣٤

[3] مذكرات والدمار غولمان السفير الامريكي في العراق من كتاب نجدة فتحي صفوة ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، (بغداد بلا) ، ص ٢٤٣.

وعلى اية حال فان السراج فشل في مهمته الاساسية وهي التوفيق بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف مثلما فشل في اقناع عبد الكريم قاسم بلقاء عبد الناصر وفي ذلك يقول عبد الناصر :

"بادرت بالكتابة اليه وطلبت ان نلتقي فرد علي بانه ليس مستعدا للقاء لانه مشغول جدا واستمرت الامور على هذا النحو الى ان بدأ الهجوم علينا من بعض الصحف وكان يقوم بهذا الهجوم الشيوعيون، فبعثت اليه ببرقية اخرى فرد علي بقوله انه ليس مستعدا ان يغادر بغداد فبعثت اليه برسالتين بعد ذلك قلت فيهما انني على استعداد لان اقابله في بغداد او في دمشق اوفي القاهرة او في أي بلد عربي ولكنه لم يرد "[١].

صلاح نصر في بغداد

في الأول من شهر آب توجه الى بغداد وفد من جهاز المخابرات للجمهورية العربية المتحدة برئاسة صلاح نصر رئيس جهاز المخابرات بناء على دعوة رسمية من مدير الاستخبارات العسكرية رفعت الحاج سري للمساهمة في تنظيم جهاز للمخابرات العراقية ووصلت الطائرة مطار بغداد (المثنى) وكان باستقباله عبد السلام عارف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورفعت الحاج سري ومحمد مجيد وحل ضيفا في القصر الابيض وقد استغرقت الزيارة عشرة ايام . وقد زاره مساء عبد السلام عارف في القصر الابيض.

وفي صباح اليوم الثاني قابل صلاح نصر الزعيم عبد الكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع .. ويقول صلاح نصر : كنت اتوقع ان يتحدث قاسم عن الاخطار المحيقة بالثورة وعما حققته لكنه قال: انه صاحب الثورة وهو الذي فجرها كما انه هو الذي دخل بغداد باللواء الذي كان يقوده فضلا عن انه هو الذي قام بتشكيل تنظيم ضباط الثورة واعد خطتها واشرف على تنفيذها وقال : انك ستسمع اشياء عن الثورة غير التي سردتها ولكن الحقيقة هي ما ذكرته لك فلا تصدق اي شيء يقال لك ..

يقول صلاح نصر : بدت عيناه قلقتين غائرتين تتحركان بسرعة غريبة وكان يتكلم بهدوء مصطنع تحس وهو يحدثك انه يشك حتى في اقرب الناس اليه.

---

[١] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية ، ص ١٦٠ – ١٦١، ٢٦١، ٥٦١

وأحسست انه يشعر بعقدة الزعامة .. والغريب في الامر انه قدم الي مجلسة انكليزية وفيها تقول ان عبد الناصر يطمع في السيطرة على الثروة الهائلة التي يدرها البترول في العراق ونظر الي قاسم محأولا ان يستشف انطباعي من هذا الحديث فوجد انني قابلت حديثه بفتور . وفي اليوم التالي اقيم حفل عشاء تكريما لصلاح نصر في القصر الابيض حيث قابل عددا من ضباط الثورة منهم عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وطاهر يحيى وصبحي عبد الحميد ومحمد مجيد وعدد من الوزراء المدنيين كما حضر العشاء امين النفوري الوزير من الاقليم الشمالي اذ كان يزور العراق واطال بقاءه . . يقول صلاح نصر: أحسست خلال الحفل مظاهر عدم الانسجام بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . كذا فتور العلاقات بين عبد الكريم قاسم وكثير من ضباط الثورة . وخلال العشاء انتحى بي عبد السلام عارف جانبا وقال:

يا أخ صلاح . . اريد ان اقول لك شيئا .. ما قصة النفوري هذا ؟ انه يكن كراهية شديدة لمصر ولعبد الناصر وهو يحأول ان يبث سمومه بيننا ويصف الوحدة بين مصر وسورية بأنها استعمار مصر لسورية .. قلت له ليس غريبا ان يصدر هذا عن النفوري فهو من المجموعة المعادية لوحدة مصر وسورية.

بعدها اجتمع صلاح نصر مع وفد عراقي تشكل برئاسة رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية وضم كلا من محمد مجيد وعبد المجيد جليل مدير الامن العام وعملوا لعدة ايام متتالية في وضع مشروع لتنظيم المخابرات العراقية في ضوء ظروف العراق الجديدة .. وانتهوا الى ابرام عقد بتعاون بين الجهازين للجمهورية العربية المتحدة والعراق في تبادل المعلومات وتعهدت مخابرات مصر بان تقدم للمخابرات العراقية الخبرة الفنية والمهنية اللازمة.

وقبل مغادرة صلاح نصر اقام حفل عشاء في سفارة العربية المتحدة تكريما لقاسم وعارف وضباط الثورة .. ولكن فوجئ صلاح نصر بحضور عبد السلام عارف له في قصر الضيافة واعتذر عن حضور الحفل لكي لا يثير حضوره حفيظة عبد الكريم قاسم الذي يريد ان يكون الوحيد المحتفى به لذا فهو يترك له هذه الفرصة واصر على عدم الحضور بالرغم من الحاح صلاح نصر.

وبعد انتهاء الزيارة ودعه عبد السلام عارف في مطار بغداد ومعه بعض ضباط الثورة والوزراء المدنيين الذين تعرف بهم اثناء اقامته القصيرة .. وثبت انطباعه في مذكرته ان عبد الكريم قاسم – انه مصاب بجنون العظمة والشك والقلق والخوف [١].

حريق في مستودعات شركة نفط خانقين

أعلنت وزارة الاقتصاد في بيان اصدرته يوم ٣٠ تموز عن وقوع حريق في مخازن شركة نفط خانقين في الباب الشرقي (مستودع الكيلاني حاليا) واشار البيان الى استمرار التحقيق لمعرفة اسباب الحريق . وإذاع الحاكم العسكري بيانا عصر ذلك اليوم ونشرته الصحف في اليوم التالي جاء فيه " ان حريقا حدث في احد مخازن الوقود في الباب الشرقي مما ادى الى اندلاع النيران في المخزن . وان اعمال المكافحة لا زالت مستمرة . نرجو من الاهلين في هذه المنطقة اعطاء المجال لفرق المكافحة للقيام باعمالها وعدم التجمهر هناك" ثم تلاه بيان اخر جاء فيه:

" نود ان نطمئن المواطنين بان الحريق الذي نشب امس في احد مخازن النفط في مستودع الكيلاني في الباب الشرقي قد امتد اليوم نتيجة الحرارة الى مخزن آخر وقد اوشك على الانتهاء وحصرت منطقة الحريق لمنع امتداده الى خارج هذه المنطقة . والعمل جار من قبل جميع فرق المكافحة لاخماده، نحن نطمئن المواطنين وندعوهم الى عدم الالتفات الى الدعايات والشائعات الضارة ومكافحتها لان الجهات المختصة ساعية لاخماد الحريق والتحقيق باسبابه الحقيقية واحاطة الشعب علما بما سيسفر عنه التحقيق"[٢].

وقد استمر الحريق مدة اسبوع كامل وكان اعظم حريق عرفته بغداد واشتعلت فيه عدة ملايين من غالونات النفط المخزون من عدد من الخزانات الكبيرة في مستودع " الكيلاني " وقد اتهم عبد السلام عارف الغرب بانه المسؤول عن الحريق[٣] وشكلت الحكومة لجنة تحقيق في الحادث مؤلفة من الرائد الركن عبد العزيز توفيق امين من الاستخبارات العسكرية والدكتور نوري كاظم من وزارة العدل وممثل عن وزارة الاقتصاد وممثل بريطاني الجنسية عن شركة التأمين . باشرت

---

(١) مذكرات صلاح نصر – عبد الناصر وتجربة الوحدة ، مطبعة الوطن العربي ١٩٧٦ ، ص١٦٧.

(٢) جريدة الجمهورية ، ٣١ تموز ، ١ آب ١٩٥٨

(٣) الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٢٥

اللجنة فورا بالتحقيق وقد سبقتها هيئة تحقيق من الشرطة للوصول الى المسببين فاوقفت الشرطة اثنين من الامريكيين اللذين كانا مكلفين بحماية السفارة الامريكية اذ كانا بملابس مدنية ويسيران على السدة المحاذية انذاك والتي لا تبعد اكثر من مائة متر فاوقفتهم الشرطة واوقفت معهم عددا من العمال العراقيين الذين كانوا خفراء للحراسة ومراقبة المخازن في تلك الليلة.

وفي أثر اعتقال الأمريكيين طلب السفير الامريكي (والدمار غولمان) مواجهة وزير الخارجية وطالب باطلاق سراح الجنديين الامريكيين ولكن وزير الخارجية طمأنه وبين له انه لابد من الانتظار لنتيجة التحقيق . وفي اثناء اجتماع مجلس الوزراء في وزارة الدفاع حضر السفير بعد ان تحدث بالهاتف مع وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد وطالب بإخراج الموقوفين الامريكيين في الحال واعطى مهلة لذلك نصف ساعة وفي اثناء الحوار بين السفير ووزير الخارجية الجومرد وصلت تعليمات الى الجومرد تفيد " ان مجلس الوزراء يوافق على اخراج الموقوفين الامريكيين في الحال". وذكر الجومرد انه لم ينفذ قرار مجلس الوزراء حتى يكتمل التحقيق مع الامريكيين وقد اسمعه السفير كلاما خشنا ولكن الجومرد استفسر من السفير ان كان مخولا باعطاء انذار بالحرب فتراجع السفير وقال "انا لا انذركم بحروب ولكن واجبي يدعوني الى الاطمئنان على حياة الموقوفين . فأبلغ ان بامكانه ان يفعل ذلك . وقد خرج الموقوفان بعد اسبوع وبعد ان ثبتت براءتهما"[1].

محاولة إقامة حلف جديد

لم يعلن قادة الثورة انهاء عضوية العراق في ميثاق بغداد وقد عبر بعضهم (بشكل خاص وليس علني) عن الرغبة في استمرار العلاقات الاقتصادية والثقافية مع الغرب مما اثار نوعا من التفاؤل في الدوائر البريطانية والامريكية باعتبار ان هناك فرصة لاحتواء العراق بابقائه داخل الميثاق ومنع ارتباطه بعبد الناصر المعروف بمعارضته للميثاق ، ورأت الحكومات المشاركة في الميثاق ان تطلب من الولايات المتحدة الدخول الى الميثاق رسميا او تطبيق مبدأ ايزنهاور فيما يتعلق بلبنان والاردن والعراق لضمان الامن والاستقرار في المنطقة . وكانت تلك الحكومات ترغب في

[1] مذكرات الجومرد في موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٩٠

اخراج العراق من الميثاق قبل انضمام الولايات المتحدة الامريكية للميثاق كعضو كامل العضوية ولكن حكومة الولايات المتحدة كانت ترغب في اعادة بناء البنية التنظيمية للميثاق والعودة الى مشروعها الذي كان (دالاس) وزير الخارجية قد طرحه في مطلع الخمسينيات بصدد تأسيس منظمة دفاعية عن منطقة الشرق الاوسط بمعنى ان (دلاس) اراد للميثاق ان يقتصر على دول (الجدار العازل) اوما يسمى (بالحزام الشمالي) يضم تركيا وايران والباكستان من دون العرب[1].

وهكذا بدأ التفكير بتنظيم حلف دفاعي جديد باسم منظمة (الحزام الشمالي) يحل محل ميثاق بغداد مقره انقرة وعلى الرغم من ان العراق لم يعلن انسحابه من الميثاق فقد اعتبرت الدول الاعضاء في الميثاق العراق خارجا منه فتقرر عقد الاجتماع في لندن حسبما هو مقرر اصلا لبحث الموضوع يوم ٢٧ تموز وسعت بريطانيا لاقناع الأميركان بالانضمام الى الحلف الجديد بعد انسحاب العراق من ميثاق بغداد او ربط الحلف الجديد بحلف شمال الاطلسي. وقد انتهى الاجتماع باصدار بيان سياسي من قبل المجتمعين اشاروا في جانب منه الى انهم (قد اعادوا درس وضعهم في ضوء الاحداث الجارية وتوصلوا الى ان الحاجة التي دعت الى قيام الميثاق هي الان اكبر مما كانت عليه . هؤلاء الاعضاء يعلنون عن عزمهم على تأكيد امنهم الجماعي ومقاومة العدوان المباشر وغير المباشر) وهكذا دخلت الولايات المتحدة بتعهد يتضمن الدخول مع دول الميثاق في ترتيبات الامن الجماعي طبقا لمبدأ ايزنهاور دون الدخول في الميثاق لان الكونغرس الامريكي لن يوافق على هذا الدخول[2].

وقد اقترح (دلاس) في ذلك الاجتماع " الحاجة لان يبحث الغرب عن زعيم موثوق يتمكن من قيادة الرأي العام العربي بحيث يمكن دعمه ليكون منافسا للمقدم عبد الناصر ، لكنه اعترف انه لا يوجد مثل هذا الشخص في الوقت الحاضر "[3] ويبدو انهم كانوا يأملون ان يكون عبد الكريم قاسم هو ذلك الزعيم.

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ١٩٢

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ١ / ٥٦٥ - ٥٧٢ .

[3] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٣٩

إعتراف حكومات ميثاق بغداد بالجمهورية العراقية

كان من بين نتائج اجتماع ممثلي دول ميثاق بغداد يوم ٢٨ تموز هي :

١- اطمئنان حكومات دول الميثاق الاقليمية بتعهدات الولايات المتحدة بالتزام مباشر تجاه دول الميثاق في ترتيبات الامن الجماعي والدفاع عنهم وفقا لمبدأ ايزنهاور.

٢- قرار دول الميثاق الاعتراف بالنظام العراقي الجديد ووجوب تبني سياسة انتظر وراقب بعد تقديم الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة وإذا اظهرت الحكومة العراقية الرغبة في استمرار عضويتها في الميثاق فان محادثات اضافية يجب ان تتم[(١)]

وفي ٣٠ تموز اعترفت كل من حكومتي ايران وباكستان وكذلك اليونان وهي أول دولة غربية تعترف بالجمهورية العراقية . وقد سلم السفير الايراني ببغداد اعتراف حكومته الى عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وفي اليوم نفسه وردت برقية من السفارة العراقية في كراجي تعلم وزارة الخارجية باعتراف باكستان بالنظام الجمهوري وفي اليوم التالي قدمت البرتغال اعترافها . واعلنت تركيا اعترافها ايضا حيث قدم السفير التركي يوم ٣١ تموز اعتراف حكومته الى وزارة الخارجية واعترفت في اليوم نفسه كل من اليابان والمانيا الغربية والملايو وايطاليا . وفي الأول من آب اعترفت كل من الدانمارك والسويد وبلجيكا وسويسرا وكندا والنرويج وفنلندا والنمسا.

وتجدر الاشارة الى ان اعتراف دول ميثاق بغداد بالجمهورية العراقية قد جاء بضغط من بريطانيا والولايات المتحدة كجزء من سياسة القبول بالامر الواقع والترقب لما سيسفر عنه تطور الاوضاع اذ ان وزارة الخارجية البريطانية ابرقت الى سفيرها في طهران يوم ٨ آب تحثه فيها على تشجيع ايران وتركيا للتحرك ضد العراق لاقتسام كردستان العراق بينهما في حالة قيام الجمهورية العربية المتحدة باقامة دولة كردية تابعة لها في الشمال ليكون جسرا بريا بينهما وبين الاتحاد السوفيتي[(٢)].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) وليد حمدي الاعظمي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، (لندن ١٩٩٢) ، ص ٢٦٦

إعتراف بريطانيا

في ١٥ تموز كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغداد الى حكومته قائلا " عبرت الادارة الجديدة عن سياستها العامة ورغبتها في بقاء صداقتها مع جميع الاقطار وادامة استمرار العلاقات التقليدية مع الغرب وبريطانيا ويمكنني ان احكم انها مخلصة . وعليه فإذا ما قدم في الحال نوع من الاعتراف ان كان كاملا او بالتدريج فانه سيؤدي ليس الى استمرار العلاقات المالية والتجارية مع الغرب وبريطانيا فقط ولكن سيؤدي الى الوصول الى ترتيبات في الحبانية والقضايا الاخرى المعلقة. وإذا ما استقر النظام وأدام رغبته الحالية التي عبر عنها في الحفاظ على الهوية الوطنية للعراق وليس الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ولربما اقام جسرا للعلاقات مع دول ميثاق بغداد والجمهورية العربية المتحدة على ان توقف محأولاتها ونشاطها الهدام ضدهم بكل تأكيد سيقوي الاعتراف بالنظام الجديد ضد محأولات الشيوعيين . وعلى العكس من ذلك فان الامتناع عن الاعتراف مدة طويلة ربما دفع النظام باتجاه الشيوعية او عبد الناصر".

وفي ١٩ تموز اقترح وزير الخارجية البريطاني على رئيس وزرائه " على المدى البعيد لن تحصل ثورة مضادة في العراق وانه في مصلحتنا ان نتعامل مع النظام الجديد بتشجيع العناصر المعتدلة فيه . ولا اعتقد انه من مصلحتنا الاحتفاظ بقطعاتنا بشكل دائم لحماية حكومة الاردن وإذا ما ترك الامريكان لبنان فقد يصبح الموقف العسكري محفوفا بالمخاطر"[١].

وبعد ان قابل رئيس مجلس السيادة ووزير الخارجية ووزير المالية كتب السفير البريطاني الى وزير خارجيته في ٢٣ تموز قائلا " الوزراء كانوا ودودين جدا. وطلبوا مساعدتي بتطميناتهم برغبتهم في الصداقة والتعاون مع بريطانيا بحيث ان تصبح معروفة في البرلمان البريطاني والصحافة والراديو. وفيما يتعلق ببريطانيا والعراق اللذين كانا دوما اصدقاء فان رغبتهم في وجوب استمرار ذات العلاقة وبشرط تحقيق رغبات بريطانيا ايضا لقد ذكروا ان الموضوع الاكبر بالنسبة لهم هي الاعتراف. لقد كانوا متأسفين لقيام الدول الشيوعية بتقديم اعترافها في حين لم تقم بريطانيا بذلك . لقد طلبوا مني ان اعرض عليك كم هو مرغوب الاعتراف البريطاني "

---

[١] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ١ / ١٢٥ / ٣٦٧ /٩٨١.

واخيرا ينصح السفير حكومته بالقول " ان منهجنا الحكيم هو اتخاذ قرار مبكر بصدد بعض الخطوات باتجاه نوع من الاعتراف " خاصة وان وزارة الخارجية البريطانية قد تلقت برقية من سفارتها في واشنطن تفيد : " يقترح الامريكان التعامل بحذر مع النظام الجديد في العراق حتى لا يدفع للخروج من ميثاق بغداد والدخول في معسكر عبد الناصر وان الاعتراف المبكر يلقى تأييدا من وزارة الخارجية الامريكية ".

وفي مذكرة اعدتها وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢٥ تموز بعنوان "النظام العراقي الجديد" جاء فيها "من وجهة النظر الصرف للقسم اقترح بان الوقت قد حان للمحادثة في تأسيس نوع خاص من العلاقات العملية بين وزارة الخارجية وممثلي النظام الثوري الجديد والذين هم مسيطرون حاليا على السفارة العراقية في لندن " وفي ٢٧ تموز كتب (مايكل رايت) الى خارجيته يقول " بالتأكيد سوف يقوي الاعتراف بالنظام الجديد مع وجود محاولة قوية من قبل الشيوعيين وغيرهم للسيطرة عليه وبشكل مماثل فان الامتناع عن الاعتراف لمدة طويلة جدا لربما يؤدي الى دفع النظام باتجاه الشيوعية وناصر او على اقل تقدير اضعاف قابليته على مقاومتهما " وفي ٢٨ تموز قابل (سام فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية وزير الارشاد محمد صديق شنشل الذي اوضح له النقاط الاتية :-

١- النظام الجديد يؤيد مشاعر القلق للشعب البريطاني بصدد تجهيزاته النفطية لذلك فانهم وجدوا انه مهم جدا اعطاء تطمينات كافية بل اقتنع بان انتاج النفط سيزداد.
٢- اكد الرغبة الشديدة ان يكون هناك تعاون بين النظام الجديد والغرب .
٣- النظام الجديد ليس شيوعيا بل في الواقع يشجع الملكية الخاصة انهم على اية حال لا يسعون لايجاد شهداء من الشيوعيين في العراق عبر ايداعهم السجون ولكن سوف يبقون اعينهم مفتوحة عليهم ووجهة نظر شنشل انهم ضعفاء ولا يشكلون خطرا في الوقت الحاضر لان من سياسة النظام هي إذابتهم وبدون اذى عبر ازالة آثار السخط . وقد ذكر فول ان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المعسكر السوفيتي وتدفق الدبلوماسيين الشيوعيين على العراق سوف يوفر فرصة للنشاط الهدام فرد شنشل ان النظام العراقي يسعى لممارسة الحذر في عدد السفارات التابعة للمعسكر الشرقي التي فتحت وايضا في عدد الموظفين الذين تقدمت حكوماتهم بطلب ارسالهم الى العراق واكد شنشل اهتمام النظام الجديد في مقاومة الشيوعية سوف يتعزز بدون حدود إذا استعد الغرب للتعاون معه .

٤- ذكر شنشل ان العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة تقوم على اساس التعاون المشترك على وفق الاتفاق الاخير (١٩ تموز) بين الجمهوريتين.
٥- اكد شنشل ان النظام لا ينوي استحداث تعددية حزبية وان اعضاء النظام السابق سيقدمون الى محكمة عسكرية .
٦- اعتذر شنشل عن العنف في لغته خلال المحادثات التي أجراها مع أركان السفارة في العهد الملكي اذ كان حينذاك سياسيا معارضا وانه ادرك الان بانه كان على بريطانيا ان تتعاون مع الهاشميين وقال ان النظام الجديد بوسعه ان يوفر جسرا بين الغرب والرئيس عبد الناصر ويساعده باتجاه اقامة علاقات ودية بين ناصر والقومية العربية من جهة والعالم الغربي من جهة اخرى .
٧- قال شنشل انه كان قد سمع من أصدقاء مصريين عديدين بان السير همفري ترفليان يحظى باحترام فائق في مصر وانه سيكون مفيدا جدا للعلاقات بين العرب والغرب إذا ما عاد السير (همفري) سفيرا في القاهرة عند اعادة العلاقات .
٨- لقد جعلها شنشل واضحة ان النظام لا يتوسل بنا لتقديم الاعتراف على اية حال فقد اشار الى انه إذا ما تم بسرعة فان العلاقات يمكن ان تقوم بسهولة وان فرصة ضعيفة ستتوفر لخصوم الغرب بالاستفادة في تعزيز امكانياتهم من خلال ما سمي عداء الغرب"[1].

وفي اليوم نفسه ٢٨ تموز قرر ممثلو حكومات ميثاق بغداد الاعتراف بالنظام العراقي الجديد وفي اليوم التالي (٢٩ تموز) عقد مجلس الوزراء البريطاني جلسة ذكر فيها وزير الخارجية " ان العلاقات المستقبلية مع النظام الجديد في العراق قد تمت مناقشتها مع الولايات المتحدة والاعضاء في ميثاق بغداد في اليوم التالي. وان ممثلي الباكستان وايران وتركيا قد لمحوا حول تطابقهم بان حكوماتهم تفضل الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة . وان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ايضا شاركت وجهة النظر هذه والحكومة الالمانية الاتحادية عزمت على الاعتراف بالنظام الجديد في اليوم التالي والاعضاء الاخرون في حلف شمال الاطلسي هم من المتوقع اتخاذهم اجراء مماثلا في المستقبل القريب " وعند تقرير فيما إذا علينا رسميا

[1] الوندواي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٥٩ – ٢٨٠

الاعتراف بالنظام الجديد في العراق يجب ان نفرق بين تعاطفنا الطبيعي مع الملك السابق وبين الحكومة في ضوء حقائق الوضع الحالي...

ان مصلحتنا وجود حكومة مستقرة في العراق قادرة على فرض القانون في عموم البلد والحكومة الجديدة تبدو تتمتع بالتأييد الكامل للجيش ومهتمة في صيانة العلاقات التجارية والثقافية مع بريطانيا، باختصار يبدو انه لا يوجد تبرير مشروع عملي في حجب الاعتراف . ورغم الوحشية التي رافقت (الانقلاب) فإن المصلحة الوطنية للمملكة المتحدة سوف تتحقق بشكل افضل عبر تقديم الاعتراف الكامل بالنظام الجديد . . ان اعادة اقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية لربما يمكننا من ممارسة نفوذ اكبر على سياستهم المستقبلية سيكون من الافضل ان يكون اجراؤنا الرسمي الخاص تابعا وليس سابقا لاعتراف بعض حلفائنا الاخرين وخصوصا الأعضاء في ميثاق بغداد. هذا الترتيب ايضا يمنحنا الوقت الكافي لشرح اجرائنا الى الملك حسين وحكومة الاردن واخيرا قرر مجلس الوزراء "الموافقة على تقديم الاعتراف الرسمي الى النظام الجديد في العراق".

وبناء على اقتراح من عباس اقبال رئيس الوزراء الايراني الذي اشار الى "ان من المفيد قيام الايرانيين بالاعتراف بالجمهورية العراقية بفترة قصيرة قبل اعتراف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بدلا من ان تظهر ايران وهي تابعة لخطوات اقدام الغرب".

قررت الحكومة البريطانية يوم ٣٠ تموز تقديم اعترافها بالنظام الجديد في الأول من آب وبعد ان تقدم كل من الباكستان وايران وتركيا اعترافها"[١].

وكان عبد الكريم قاسم قد اعلن يوم ٢٩ تموز لمراسل جريدة برافدا السوفيتية " ان عدم اعتراف الدول الغربية بجمهوريتنا الفتية لا يثير قلقنا ابدا فنحن مقتنعون تماما ان جميع الدول ستعترف بنظام الحكم الجديد في العراق هذا النظام الذي اراده الشعب العربي في العراق وهلل له لاسيما وانه ليس لدينا خطط عدوانية ونيات عدوانية نحو اية دولة واننا نحترم انظمة الحكم المتبعة في كافة الدول وتطرق الى شؤون النفط بالقول " اننا علاوة على ثقتنا بامكان المحافظة على نسبة

---

[١] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٤٢ ، الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٥٥٤/١ .

الانتاج الحالية فاننا سنبذل كل ما في وسعنا لزيادة هذه النسبة وان العالم الغربي يحتاج الينا كما اننا في حاجة اليه في سبيل خدمة المصالح المشتركة "[1].

في يوم ٣٠ تموز ابرقت وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في ستوكهولم الاتي:

١- تم الاتفاق في اجتماع مجلس ميثاق بغداد في ٢٨ تموز بان الاعتراف المبكر مرغوب فيه ومن المحتمل ان يكون قبل نهاية هذا الاسبوع . قررت حكومة صاحبة الجلالة ان الاعتراف سيكون في اليوم التالي لاعتراف دول الميثاق (ميثاق بغداد) لتحقيق رغبة هذه الدول بالاسبقية .

٢- توضيح موقفنا الى وزارة الخارجية السويدية في هذا الشأن ويمكن رسم الخطى الاتية :

آ- ان سياستنا الاعتراف في اية حكومة حالما نقتنع ان لها السيطرة الكاملة وديمومتها.

ب- كانت وجهة نظر دول ميثاق بغداد بالاشتراك مع الناتوومعنا ان المناقشات السياسية رجحت كفة الميزان نحو الاعتراف .

جـ- لا يمكن ان تغفر احداث العنف يوم ١٤ تموز ولكن اعضاء الحكومة الجديدة برأوا انفسهم من الاشتراك في المذبحة معبرين عن رغبتهم في استمرار العلاقات التجارية والسياسية الاخرى على الاسس السابقة .

د- معلوماتي القليلة تشير الى ان هؤلاء الاشخاص وطنيون وليسوا شيوعيين رغم انهم يقيمون علاقات الصداقة مع عبد الناصر ولكنهم لا يخضعون مصالحهم الاقتصادية لمصر .

هـ- نحن نعتقد ان من مصلحتهم الاحتفاظ بالعلاقات الجيدة معنا خاصة وان اقتصادهم والهيكل العسكري مرتبطان بالغرب .

و- إذا سارت الامور بصورة جيدة فان النظام الحالي يمكن ان يخلق مشكلة الى ناصر اكبر مما كان يخلقه النظام القديم وبامكاننا التعاون معهم وإذا سقطوا فمن المحتمل ان يتغلب المتطرفون الذين يعتمدون على عبد الناصر والشيوعيين"[2]

---

[1] الجمهورية ، ٣٠ تموز ١٩٥٨

[2] الونداوي . وثائق ثورة تموز ، ص ٢٤٢

وفي اليوم نفسه ارسلت وزارة الخارجية البريطانية الى سفيرها في بغداد (مايكل رايت) الرسالة التالية " فيما يلي نص صيغة الاعتراف بالنظام العراقي الجديد الذي يجب ان تقدمه الى السلطات العراقية:-

١- لي الشرف ان اعلن لسيادتكم ان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد احيطت بتأكيدات الجمهورية العراقية بشأن استمرار العلاقات الودية بين العراق والمملكة المتحدة ومحافظة العراق على التزاماته الدولية الحالية . ان حكومة صاحبة الجلالة تعترف بان الجمهورية العراقية دولة مستقلة ذات سيادة وان الحكومة التي اسسها الزعيم عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء هي حكومة الجمهورية العراقية .

٢- عند ابلاغ هذا القرار للحكومة العراقية الجديدة يجب ان تؤكد النقاط التالية شفهيا:

آ- سبق ان كانت لنا في الماضي علاقات صداقة وثيقة بالعراق وعليه فنحن لا نخفي عميق شعورنا بالحزن لموت اصدقائنا ونحن نأمل ان يلقى رجال النظام القديم الذين هم في التوقيف معاملة عادلة وان لا يظلوا موقوفين بدون سبب مبرر إذا رغبت الحكومة الجديدة ان تقيم علاقات الصداقة العظمى ففي مراعاة هذه الانظمة اهمية نفسية كبيرة .

ب- مهما كان شعورنا على ما حدث لقد قررنا قبول النظام الجديد لحكومة العراق ونحن نرغب في ان تكون علاقتنا معهم صادقة وان تطوير علاقاتنا في المستقبل يعتمد على تصرف النظام الجديد.

جـ- أعطينا التعليمات بأن تكون علاقتنا التجارية اعتيادية في الامور المالية وفي تنفيذ بعض الطلبات من المملكة المتحدة . ليس لدينا الرغبة في محاولة التدخل في الشؤون الداخلية او اثارة المعارضة ضد النظام الجديد ان موقفنا هو ان العراق يجب ان يقرر بنفسه ليس فقط شؤونه الداخلية ولكن علاقاته مع الاقطار الاخرى.

د- اما بخصوص التزامات العراق الدولية فمن المرغوب فيه ان نسمع ما هي وجهة نظر النظام الجديد فيما يخص ميثاق بغداد والاتفاقية العراقية البريطانية الخاصة وليس لنا الرغبة ان نجبر أي بلد على مشاركتنا ضد ارادته .

هـ- كانت لنا في الماضي اتصالات كثيرة مع العراق يوجد عدد من الخبراء الفنيين المعروفين لعبوا دورهم في تطوير البلاد لنا الرغبة الشديدة في استمرارنا في هذه المساعدة إذا عومل هؤلاء الخبراء معاملة حسنة يجب ان نلمح ان القضية ليست في طرد البريطانيين بل العكس الاحتفاظ بهم. ان الخبراء ورأس المال شحيحان في العالم وهناك طلبات كثيرة عليهما في البلدان الاخرى.

٣- اخولك صلاحية واسعة لوضع هذه النقاط او أي نقاط اخرى قد تطرأ على بالك " وزير الخارجية[١]

وقد قدم السفير البريطاني اعتراف حكومته الى عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع بحضور وزير الخارجية في الأول من آب ١٩٥٨

اعتراف الولايات المتحدة الامريكية

كان وقع ثورة ١٤ تموز قويا في الولايات المتحدة الامريكية وأحدثت ضجة في الكونغرس الامريكي وعبرت الولايات المتحدة عن هذا الموقف بانزال قواتها في لبنان لحمايتها من الثورة الشعبية التي قامت ضد الحكومة القائمة فيها ولاجل انتهاز الفرصة لوأد الثورة العراقية في مهدها عندما يحين الوقت . لكن تطور الاحداث والتطمينات التي قدمتها حكومة الثورة للغرب وبخاصة فيما يتعلق بالامدادات النفطية واستمرار تدفق النفط ادى الى تغيير الولايات المتحدة لموقفها . فعارضت مقترح تركيا للتدخل العسكري في شمال العراق ورفضت طلب الاردن للمساعدة العسكرية والاقتصادية لاجل غزو العراق . ورفضت الدخول عضوا في ميثاق بغداد مع انها شاركت في اجتماع لندن الذي عقدته الدول الاعضاء في الميثاق يوم ٢٨ تموز والذي تقرر فيه الاعتراف بالنظام الجديد في العراق.

وفي اليوم التالي للاعتراف البريطاني بالنظام الجمهوري أي (٢ آب) قابل السفير الامريكي (غولمان) عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي وابلغه اعتراف حكومة الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري اذ اعلن ما يلي : " بناء على التعليمات الواردة من وزارة الخارجية الامريكية لي الشرف ان اعلمكم بان حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد احيطت علما بالتأكيدات التي صدرت عن الجمهورية

---

[١] خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٢١٢ – ٢١٦ ، علاء نورس ثورة ١٤ تموز، ص ٨٤ .

العراقية التي قدمت الى السكرتير العام للامم المتحدة لغرض ابلاغها الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بان جمهورية العراق تعلن عن تمسكها بميثاق الامم المتحدة والتزاماتها الدولية الاخرى وانها ستستمر على التعاون مع الدول الاخرى لتحقيق اهداف ميثاق الامم المتحدة طبقا لقواعد القانون الدولي ويسر حكومة الولايات المتحدة ان تقبل هذه التأكيدات وان تقدم تمنياتها الطيبة الى حكومة الجمهورية العراقية

(كالمن)

وقال السفير (انها لفرصة سعيدة ان انقل الى سيادة الوزير بكل سرور هذا النبأ وذلك قبل وصول مورفي وكيل وزارة الخارجية الامريكية والمبعوث الشخصي للرئيس (ايزنهاور) . ان العلاقات بين العراق والولايات المتحدة كانت منذ امد بعيد علاقات ود وصداقة وانه يأمل بانها ستبقى كذلك دائما "[1]

وجاء في كتاب الجومرد الذي بعثه الى السفارة الامريكية في اليوم نفسه (٢آب) سيادة السفير:

" لي الشرف ان أشير الى كتابكم المرقم ١ والمؤرخ في ٢ آب ١٩٥٨ وان انهي الى سيادتكم ان حكومة الجمهورية العراقية تلقت اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالجمهورية العراقية ببالغ التقدير . واني اذ ارجو من سيادتكم التلطف بابلاغ حكومة الولايات المتحدة شكر الحكومة العراقية وتقديرها الفائق لموقفها الودي من العراق، اود ان اؤكد لكم بان حكومة الجمهورية العراقية راغبة كل الرغبة في ان تكون صلاتها وعلاقاتها الطيبة مع شعب الولايات المتحدة الامريكية قائمة على اساس المساواة والتفاهم الودي والتعاون المشترك لخدمة السلم العالمي وفق ميثاق الامم المتحدة .

انتهز هذه الفرصة لاعرب عن فائق تقديري واحترامي "

وزير الخارجية[2]

عبد الجبار الجومرد

---

[1] الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨

[2] موسوعة ١٤ تموز ، (٧) ، ص ٢١٩

وفي اليوم نفسه وصل (روبرت مورفـــي) مبعـوث الرئيـس الأمريكـي (آيزنهاور) ووكيل وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط بغداد. ويذكـر ايزنهاور في مذكراته إنه كلف مورفي بالتوجه إلى بغـداد لابـلاغ رئيـس الـوزارة العراقية عبد الكريم قاسم تطمينات الحكومة الامريكية بعدم غزو العراق وقـد وقـت اعلان الاعتراف الامريكي بالحكومة العراقية الجديدة ليوافق وصول مورفـي بغـداد تعزيزا لمهمته واجتمع (مورفي) في أول الامر مع محمد صديـق شنشـل وزيـر الارشاد الذي ذكر له:

ان الثورة قد خطط لها ونفذت من قبل جماعة صغيرة جدا وانه لـم يكـن هناك مشاركة من الخارج . ثم طرح (مورفـي) مسـألة امكانيـة عمـل مكـاتب الاستعلامات الامريكية في الشرق الاوسط وان الرئيس الامريكي والمسـتر (دلاس) مهتمان بصدد حقيقة ان الولايات المتحدة دائما موضع هجوم كدولة استعمارية فـي حين العكس هو الصحيح واقترح ان على العراقيين التعاون مـع الولايـات المتحـدة لتصحيح هذه الصورة. وقد أبدى شنشل اهتمامه بذلك . اما عن موضوع النفط فقـد ذكر شنشل انه خلال محادثات دمشق فان ناصرا قد طمأن العراقيين على انه لن يكون هناك اعاقة لعمل انابيب النفط عبر سوريا وعرض تعاونه في بناء خط اضافي واظهر شنشل اعجابا كبيرا بناصر وقال انه حذر العراقيين من اللجوء الى السفارة السوفيتية في بغداد والحصول على نصائح منها لأن النصيحـة سـوف تـأخذ عـاجلا شـكل التعليمات. وقال ان ناصرا اسيء فهمه كثيرا.

وأخيرا سأل شنشل بصدد البعثة العسكرية الاستشارية الامريكية بما يشـير ضمنا الى ان العراق يرغب في استمرار تسلم المعدات العسـكرية إذا مـا الولايـات المتحدة مستعدة لتجهيزها ".

ثم قابل (مورفي) رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وفي صحبة وزير المالية ووزير الخارجية والفريق نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وسأل أولا عن النفـوذ الخارجي في وقوع الانقلاب وقد طمئن بانه لم يكن هناك أي شيء من هـذا القبيـل وسأل عن سياسة النظام الاقتصادية وتحدث رئيس الوزراء عن النفط وبنفس الاتجـاه الذي تحدث به شنشل . فيما يتعلق بالجانب السياسي للعلاقات الاقتصادية فان العـراق سوف يكون صديقا لأولئك الذين سيكونون أصدقاء معه والعكس بـالعكس . اعـرب العراقيون عن مخاوفهم بان الانزال الامريكي في لبنان كانت النية منه اساسا كمقدمـة

للتدخل العسكري في العراق الذي نفاه (مورفي) بقوة قائلا ان الانزال الامريكي في لبنان قد جاء استنادا الى الفقرة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة. ايضا اثار نفس الموضوع الذي تحدث به مع شنشل بصدد سوء تقويم وفهم حقيقة السياسة الامريكية في الشرق الاوسط موضحا وبشكل مطول مدى تعاطف الولايات المتحدة المستمر مع القومية العربية.

ثم أجرى (مورفي) محادثات مع وزير الخارجية بصدد ميثاق بغداد وذكر الاخير ان قرار الانضمام الى ميثاق بغداد قد تم اتخاذه من قبل جماعة صغيرة لا تمثل تماما الرأي العام العراقي الذي انتقد هذا القرار على أي حال ذكر الوزير ان الحكومة العراقية لا تزال تحاول الوصول الى قرار بصدد موقفها من الميثاق وتعطي اهتماما ودراسة كاملة للموضوع.

وقد تأثر (مورفي) في هذا اللقاء تأثرا كبيرا بالمظهر المخلص لمشاعر الصداقة مع الغرب وبالاخلاص الذي يتعامل به النظام مع مشاكله"[1].

ويذكر (مورفي) عن لقائه بعبد الكريم قاسم " قلت لقاسم انني حضرت الى بغداد لاساعد حكومتي على مزيد من التفهم لسياسة حكومته التي اعترفت بها الولايات المتحدة فورا وقد صادف ان تدخلت حكومتي عسكريا في لبنان المجاور في وقت واحد مع الثورة في العراق . وقد سمعت ان المسؤولين العراقيين كانوا يشكون في نياتنا قال قاسم نعم انه كان يشك لانه يعتقد ان الامريكيين ليست نيتهم ان يقصروا قواتهم على لبنان وكان يجد نفسه متأكدا ان تدخلنا كان مجرد مقدمة لغزو العراق وقد ابدى انه سيقاوم ذلك".

أضاف " ذكرت له ان الدول الغربية كانت قلقة بعض القلق من وصول بعثة روسية كبيرة الى بغداد يبدو انها متعاونة تعاونا وثيقا مع الحزب الشيوعي العراقي الذي سمح له باستئناف نشاطه، وبحثنا بصراحة كبيرة تجارب البلدان التي بدأت بقبول المساعدة السوفيتية وانتهت بفقدان الاستقلال... واكد لي انه لم يجازف بالقيام بالثورة بقصد تسليم العراق الى الاتحاد السوفيتي واضاف انه هو وزملاؤه لم يجازفوا بحياتهم ليجعلوا العراق خاضعا لمصر وقد اعطاني قاسم انطباعا كرجل يلعب

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٢٩٢ - ٢٩٤ ، الاعظمي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص٧٣، علاء نورس ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٨٧ .

على الحبلين بين موسكو والقاهرة . وصرح ان حكومته تنوي تأييد الجمهورية العربية المتحدة في سياستها ولكن العراق سيحترم التزاماته الدولية . وقال ان بلاده تريد زيادة كميات النفط التي تشحنها الى الغرب بنسبة ٥٠ في المئة على الاقل وانه اخبر جمال عبد الناصر انه لن يكون هناك أي تعرض لأنابيب النفط في العراق وكانت هناك دلائل على تسلل بعض الوكلاء من مصر وتكلم قاسم بشراسة هادئة ولم اشك انه كان مصمما تصميما قاطعا على صيانة استقلال العراق " [1].

ويقول العميد المتقاعد خليل ابراهيم الزوبعي ان الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية "غضب من اقوال عبد الكريم قاسم هذه قائلا هل هناك حاجة لمثل هذا الكلام؟ ماذا عمل عبد الناصر ان عبد الناصر عندما استقبل الوفد العراقي في دمشق وكنت منهم أوصانا بقوله يا جماعة خذوا بالكم يجب المحافظة على منابع البترول وأنابيب البترول وضخ البترول والتزامات البترول لأن الغرب قد جن جنونه وبريطانيا انزلت قواتها في الاردن والاسطول السادس الأمريكي في لبنان إنهم ينتظرون (حكة سن) انتبهوا يجب ان نحافظ على جمهوريتنا وعلى السلم العالمي

وأضاف الجومرد لماذا يقول عبد الكريم قاسم لمورفي هذه الاقوال التي لا تستند إلى الحقيقة؟ أنا وحدوي ولكني لو سئلت الآن ما رأيك بوحدة فورية للعراق مع العربية المتحدة لقلت تريثوا. تريثوا لأن الوحدة أمامها خرط القتاد مصالح دول كبرى فلابد من دراسة متأنية وإذا كانت امريكا قد أغمضت عينها عن وحدة مصر وسورية من أجل ابعاد الشيوعية عن سورية كما كانوا- يقولون ويدعون- فسوف لن تغمض عينها عن وحدة فورية غير مدروسة للعراق مع الجمهورية العربية المتحدة"[2]

وعند مغادرته بغداد يوم ٦ آب قال مورفي ان النظام الجمهوري في العراق يعمل باخلاص بمعالجة المشاكل التي تواجهه وقال في رد على سؤال حول القومية العربية " لقد تحدث وزير خارجيتنا عن هذا الموضوع وفي امكانكم الحصول على هذا النص من السفير الامريكي ويمكن تلخيص ما قاله دلاس بان الولايات المتحدة تقف موقفا وديا تجاه الشعوب العربية وان القوات الامريكية ستنسحب من لبنان عندما تطمئن ان استقلاله وسيادته في مأمن من الخطر. وقال ان الثورة احدثت صدمة

---

[1] العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب لنجدة فتحي صفوة ، (بغداد ١٩٨٤) ، ص ٢٦٩

[2] نص هذه الاقوال في موسوعة ١٤ تموز جـ١ ص٩٦.

ودهشة واثارت كثيرا من الاهتمام وان الولايات المتحدة تقف موقفا وديا من الشعب العراقي"[1].

وقد وصل مورفي القاهرة واجتمع بالرئيس عبد الناصر مدة اربع ساعات وخرج مورفي بعدها ليعلن "ان الولايات المتحدة تعترف بحركة القومية العربية وتحترم دوافعها وان هذه هي سياسة ايزنهاور الجديدة".

وذكر السفير الأمريكي في بغداد في أحد تقاريره الى واشنطن ان عبد الكريم قاسم اكد له ان العراق لا يفكر في الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وانه يفضل ان يحتفظ بدوره المستقل في المنطقة وقال انه ليست علينا وصاية من احد خارج العراق " ثم ذكر كولمان في احد تقاريره الى واشنطن " انني استطيع ان اجد في عبد الكريم قاسم منافسا لناصر اكثر مما ارى فيه صديقا له "[2] وهكذا خرجت الولايات المتحدة الامريكية بعد زيارة مورفي بقناعة تامة ان عبد الكريم قاسم لا يفكر في وحدة فورية مع مصر وان إقامة العلاقات مع السوفيت ناجمة عن شعوره بالعزلة عن الغرب فضلا عن اطمئنانها على مصالحها النفطية وامكانية التعامل مع النظام الجديد على المدى القريب في ضوء الحاجة الى الموارد النفطية .

قانون تطهير الجهاز القضائي

كانت إحدى مهام الثورة العاجلة تطهير اجهزة الدولة من الموظفين المفسدين، وكان المفهوم ضمنا ان المقصود بذلك ايضا المتعاونين مع العهد السابق وقد بادرت الدوائر برصد هؤلاء واخذت وزارة العدل على عاتقها مهمة وضع القوانين والانظمة الداخلة في اختصاصاتها او مما يدخل من حيث التنفيذ والاشراف على اختصاصات وزارات اخرى . وتألفت في الوزارة لجان من فقهاء القانون لوضع هذه القوانين والانظمة وصياغتها فتألفت (لجنة قانون تطهير الجهاز القضائي من العناصر التي سايرت رغبات رجال العهد السابق) من حسين محي الدين نائب رئيس محكمة استئناف بغداد وعبد الأمير العكيلي المدعي العام ببغداد وكامل السامرائي من موظفي وزارة العدلية فوضعت (قانون تطهير الجهاز القضائي) الذي صدر باسم

---

[1] الجمهورية ، ٣ - ٧ آب ١٩٥٨

[2] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٤٨٩ .

الشعب برقم (١) لسنة ١٩٥٨ في ٣١ تموز والذي استهدف ابعاد العناصر الضعيفة وهذا نصه:

بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الأولى :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية ان يحيل على التقاعد أي حاكم او قاض اكمل الخامسة والخمسين من عمره اوكانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

المادة الثانية :-

آ- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية ان يقرر عزل او فصل او انهاء خدمات أي حاكم او قاض او نائب حاكم إذا تبين ان بقاءه في الخدمة اصبح مضرا بالمصلحة العامة بناء على تقرير من لجنة من ثلاثة اعضاء يؤلفها وزير العدلية.

ب- لا يجوز اعادة المفصول الى الخدمة القضائية بعد انتهاء مدة فصله .

المادة الثالثة :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية ان يعين حكاما لمحكمة التمييز من حكام الصنفين الأول اوالثاني او ممن تتوفر فيهم شروط التعيين الى الصنف الأول من صنوف الحكام.

المادة الرابعة :- يوقف من قانون الخدمة القضائية رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦ ومن أي قانون اخر كل ما يتعارض واحكام هذا القانون صراحة او دلالة بقدر كل ما يتعارض واحكام هذا القانون .

المادة الخامسة :- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتكون مدة نفاذه ستة اشهر .

المادة السادسة :- على وزير العدلية تنفيذ هذا القانون .

مجلس الوزراء　　　　مجلس السيادة[١]

وجاء في الاسباب الموجبة " لما كان من الاسباب الموجبة لتطهير الجهاز القضائي ابعاد العناصر الضعيفة والتي سارت على مجاراة رغبات الحاكمين وتخليص القضاء من العناصر الهزيلة التي تسربت الى الجهاز القضائي بسبب فساد الحكم

---

[١] الوقائع العراقية ، ٤ آب ١٩٥٨

السابق . ولما كان الدستور المؤقت في مادته ٢٣ قد نص على ان الجهاز القضائي ينظم بقانون وجد ان الضرورة تقضي تشريع قانون خاص لتطهير الجهاز المذكور وافساح المجال للعناصر التي اثبتت كفاءتها ونزاهتها وعدم تأثرها بأي ايعاز او غرض خاص والتي كانت نصوص القانون القديم تحول دون اخذها المكان اللائق بها".

وقد تألفت في وزارة العدل لجنة لتنفيذ هذا القانون وأصدرت قراراتها بابعاد العناصر التي اعتقدت انها ضعيفة من الحكام باحالتهم على التقاعد او نقلهم الى دوائر اخرى .

قانون تطهير الجهاز الحكومي

في يوم ٢٤ تموز قرر مجلس الوزراء (ان تؤلف من كافة الوزارات لجان التطهير يؤلفها الوزير من بين موظفيها لدرس اضبارات الموظفين وكفاءاتهم على ان تقدم هذه اللجان تقاريرها الى لجنة تطهير عليا للبت في الأمر) ، وفي يوم ٢٧ تموز قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة التطهير العلياً (من مدير المالية العام والدكتور علي الزبيدي وشكري صالح زكي ورشاد عارف (مفتش عدلي) والرئيس الأول الركن عبد الستار عبد اللطيف على ان يكون رئيس اللجنة رشاد عارف والرئيس الأول الركن عبد الستار عبد اللطيف سكرتيرا)[1] وقد حضر معظم جلسات اللجنة الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد بدلا من عبد الستار عبد اللطيف بسبب أخذ الأخير اجازة مرضية لمدة خمسة واربعين يوما وبعد التحاقه قدم طلبا للنقل فنقل من القيادة العامة إلى منصب معلم في كلية الأركان ويقول صبحي عبد الحميد أيضا ان الدكتور مهدي المخزومي عميد كلية الاداب كان عضوا في اللجنة[2] وقد وضعت وزارة العدل القانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ القاضي بتطهير الجهاز الحكومي الذي صدر في الأول من آب ١٩٥٨ والذي تضمن:

" بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:-

---

(١) قرار مجلس الوزراء يوم ٢٤ ، ٢٧ تموز ١٩٥٨

(٢) كتاب بخط الاستاذ صبحي عبد الحميد بتاريخ ١٠/ ٨/ ٢٠٠٠.

المادة الأولى :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص أن يقرر عزل أو فصل أي موظف من موظفي الدرجة الخاصة او الصنفين الأول والثاني من موظفي الخدمة المدنية او السلك الخارجي او خدمة الشرطة أو خدمة السكك الحديد وكل مكلف بخدمة عامة في الدوائر والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية والمصارف الحكومية من الدرجة الخاصة او الصنفين المذكورين لمدة خمس سنوات إذا تبين ان بقاءه في الخدمة مضر في المصلحة العامة .

المادة الثانية :- للوزير المختص أن يقرر عزل او فصل أي موظف من الصنف الثالث فما دون من موظفي الخدمة المدنية او السلك الخارجي او خدمة الشرطة او خدمة السكك الحديد وكل مكلف بخدمة عامة في الدوائر وتنظيمها وانجاز العمل في المشاريع التي بوشر بها واعادة النظر في المشاريع والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية والمصارف الحكومية لمدة خمس سنوات إذا تبين ان بقاءه في الخدمة مضر بالمصلحة العامة .

المادة الثالثة :-

آ- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص أن يحيل على التقاعد أيا من الاشخاص المذكورين في المادة الأولى إذا كان قد جاوز الخامسة والخمسين من عمره او كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ب- للوزير ان يحيل على التقاعد ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الثانية إذا كان قد جاوز الخامسة والخمسين من عمره اوكانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة.

المادة الرابعة :- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ان يعين او يرفع ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الأولى وللوزير المختص ان يرفع ايا من الاشخاص المذكورين في المادة الثانية بالراتب الذي يستحقه كل منهم بموجب القوانين المرعية

المادة الخامسة :- يوقف كل ما يتعارض واحكام هذا القانون من نصوص القوانين الاخرى واحكامها بقدر ماله مساس بتنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة :- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتكون مدة نفاذه ستة اشهر ويجوز تمديدها لمدة لا تتجاوز ستة اشهر اخرى بقرار من مجلس الوزراء .

المادة السابعة :- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

مجلس الوزراء　　　　مجلس السيادة[1]

وقد أدت لجان تطهير الجهاز الحكومي والجهاز القضائي واللجان المصغرة التي تشكلت من بعض الوزارات والدوائر إلى نتائج سلبية إذ استغلها المغرضون وضعاف النفوس للتخلص من الخصوم بذرائع مثل الاهمال وعدم الاخلاص والنزاهة والتقصير في أداء الواجب الأمر الذي أفقد بعض الدوائر من كفاءات فنية وادارية لم تتمكن من مسايرة العهد الجديد مما ألحق اضرارا بالادارة وأثار الحزازات والمشاحنات بين الموظفين. وأخذ البعض يرفع التقارير ضد البعض الآخر.

تشكيل المقاومة الشعبية

بادر الشيوعيون منذ الأيام الأولى للثورة إلى تشكيل جماعات مسلحة باسم المقاومة الشعبية تعمل على حماية الثورة والتصدي لمن اسموهم باعدائها من الداخل والخارج ومساعدة الجيش والشرطة في حفظ الأمن والنظام مثلما هو الحال في بعض الأقطار الاشتراكية وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي ذلك يقول زكي خيري عضو اللجنة المركزية للحزب "بعد انتصار الثورة باشر الحزب الشيوعي بتكوين المقاومة الشعبية بشكل علني في الشارع حيث كان يجري تسجيل المتطوعين (دون موافقة من الحكومة) فثارت ثائرة الوحدويين وحملوا قاسما على وقف العملية وإزالة نقاط التسجيل من الشارع بأمر عسكري. فتكهرب الجو وعقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعا صاخبا دام الليل بطوله وتقرر مواصلة الضغط على الحكومة لتكوين المقاومة الشعبية بالنظر لتصاعد مخاطر التآمر والتهديدات الامبريالية. وفي جلسة

---

[1] الوقائع العراقية ، ٤ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨

أخرى لمتابعة المسألة حضر الاجتماع فؤاد نصار السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني قادما من دمشق وبصحبته عامر عبد الله الذي عاد توا إلى العراق بعد ان غاب عنه منذ السنة الماضية وتكلم نصار ناصحا اللجنة المركزية بأن لا داعي للقلق على النظام الجديد في العراق فقد جاء ليبقى.

وأخيرا وافق عبد الكريم على تكوين المقاومة الشعبية وقد درب الجيش المتطوعين الذين سجلهم الحزب الشيوعي وزكاهم"[١]

بدأ الشيوعيون بفتح مكاتب التطوع دون اجازة أو تمويل فأصدر الحزب الشيوعي نشرة بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٥٨ حول تكوين فرق المقاومة الشعبية جاء فيها:-

١- قبل كل شيء نؤكد توجيهاتنا الأولى بهذا الشأن في التوجيه العام ١٤ تموز ١٩٥٨ وفي بيان اللجنة المركزية[٢]. ان التمسك بتلك التوجيهات يعتبر هو الاساس في تنشيط حركة المقاومة في النطاق الشعبي. ومن المستحسن جدا تعميم التجارب والامثلة الحسنة في هذا الشأن بتجربة الكاظمية وفي التعليمات الحزبية وكذلك عن طريق ايفاد رفاق من المنظمات الاخرى الى الكاظمية ليروا بانفسهم كيف يكون العمل هناك .

٢- تكون فرق المقاومة على اساس الحضائر والفصائل ومن ثم الوحدات الكبيرة .

٣- من المهم جدا التأكيد على اشارات المقاومة دون نزعها من الاذرع سواء في الشوارع او في المعامل او حتى في حالات الاستراحة وعلى لجان المقاومة ان تهتم بتوفير كميات كافية من الشارات التي ينبغي ان تكون جميعها بلون واحد.

٤- فرق المقاومة الشعبية تعلن عن نفسها بمختلف السبل في البرقيات والمذكرات والاستعراضات وفي المحال وبعد ان تكبر وحداتها اجراء استعراضات عسكرية في الشوارع الرئيسة وفي منطقتها الخاصة ولكي تذهب الى مناطق اخرى لتشجيع تكوين فرق اخرى .

٥- يتبع في التنظيم وفي اصدار الاوامر نظام الطاعة والاساليب العسكرية المحضة .

---

[١] صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم (زكي خيري) السويد ١٩٩٤، ص١٩٣.

[٢] انظر ص٣٠٧ من هذا الكتاب.

٦- فرق المقاومة الشعبية تبدأ في تدريبات عسكرية بسيطة في محالها نفسها وتبني اتجاهاتها على اساس الدفاع عن محالها الخاصة عندما تقتضي الضرورة .

٧- هيئات المقاومة في المحلات تتصل فيما بينها لتنظيم قيادات للقطعات والمدن واوامر الحزب المركزية قطعية لكل هيئات المقاومة .

٨- على الهيئات الحزبية ان لا تعتمد في تكوين هيئات المقاومة الشعبية من اسفل فقط رغم ان هذا هو الاساس بل ان تختار هي بدورها رفاقا كفوئين تكلفهم بممارسة اعمال هيئات المقاومة .

٩- يعتمد في هيئات المقاومة على الحزبيين اعتمادا كاملا .

١٠- هيئات المقاومة في المحلات والاطراف والمؤسسات والقطاعات والمدن تعين لها مراكز واضحة للعمل . وتضع عليها لافتات كبيرة وتدعو الجماهير للتطوع وتشجيعهم وتوزع عليهم الشارات وتعمل على تنظيم وحداتهم وتوجيههم وتدريبهم .

١١- هيئات المقاومة تعتمد بالدرجة الأولى على تدريبهم في صفوفها او من بين افراد الجيش فقط وهي لا تتلقى الاوامر من المدربين بل من قياداتهم الخاصة .

١٢- تتركز مطاليب المقاومة في الوقت الحاضر على :-

آ- طلب السلاح من الحكومة والجيش .

ب- طلب هيئة مدربين من الجيش .

١٣- المقاومة الشعبية في مؤازرتها للحكومة تتجه لتكون نوعا من السلطة الشعبية تمارس بحكم مسؤولياتها هذه وتتجنب ما استطاعت الاصطدام بالسلطة الرسمية وتؤازرها في كل خطوة وطنية.

ونؤكد مرة اخرى ان هذا لا يعني اضعاف سلطات هيئات المقاومة نفسها التي هي السلطة الحاسمة بالنسبة لوحدات المقاومة الشعبية .

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي[١]

وكانت هذه الممارسة قد جاءت من جانب واحد من الاطراف المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني وبدون طلب رسمي [١] من السلطة ولما كان ذلك يهدد بالخروج

---

[١] موسوعة ١٤ تموز (١) ص ٢٧١

عن المألوف وحدود الضبط والنظام فقد اصدرت الحكومة في ١٧ تموز بيانا حذرت فيه المواطنين من الاستجابة الى اية دعوة للتطوع لان الحكومة قررت تشكيل فصائل المقاومة الشعبية حيث أصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانا جاء فيه ان الحكومة عازمة على تنظيم فرق المقاومة الشعبية لتقف جنبا إلى جنب مع فرق الجيش وطلب الحاكم العسكري في ٢٠ تموز اغلاق مكاتب التطوع غير المجازة فورا فاصدر البيان الاتي :

بيان رقم ١٦ من الحاكم العسكري العام

بالرغم من البيان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة حول تصميم الحكومة الحاضرة على تنظيم فرق المقاومة الشعبية لتقف جنبا الى جنب مع قوى الجيش لاحظنا ان بعض المواطنين اخذ يقوم بفتح مراكز التطوع للمقاومة الشعبية تأييدا منهم للحركة الوطنية المباركة .

وإننا اذ نقدر منهم هذا الشعور الوطني النبيل نحذرهم بالكف عن الاتيان بمثل هذا العمل الذي يتطلب جهودا وادارات منظمة ليس بوسعهم تأمينها وعليه نطالبهم لاغلاق تلك المراكز فورا ونعد الشعب العراقي الكريم بان الحكومة اتخذت كافة الخطوات لتنفيذ ذلك وسيعمل فيه قريبا جدا . ومن يخالف هذا البيان يعرض نفسه لاشد العقوبات .

الحاكم العسكري العام[٢]

ويبدو أن عبد الكريم قاسم قد اقتنع بامكان الافادة من المقاومة الشعبية في صراعه مع الوحدويين الذي بدأ بعد زيارة الوفد الرسمي العراقي الى دمشق لمقابلة عبد الناصر يوم ١٩ تموز وان يبرهن على مشاركة الشعب بالثورة واسهامه في نجاحها فقرر تأسيس المقاومة الشعبية على غرار ما يجري في البلدان الاشتراكية لتعمل على اسناد الجيش واستقطاب تأييد الشعب للثورة والواقع ان عبد الكريم قاسم

---

[١] كانت تلقى التشجيع الكامل من قبل فاضل عباس المهداوي ووصفي طاهر وطه الشيخ احمد وماجد محمد امين وسليم الفخري وقائد القوة الجوية كما كان عبد الكريم قاسم نفسه يشجع هذه الفئة .

[٢] الوقائع العراقية ٢٣ تموز ١٩٥٨

أراد ان يستخدمها كقوة عسكرية ضد خصومه السياسيين. وفي الأول من آب صدر قانون المقاومة الشعبية برقم (٣) وهذا نصه :-

قانون المقاومة الشعبية

" باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على المادة الثامنة عشرة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الأولى :- تشكل منظمات عسكرية شعبية تدعى قوات المقاومة الشعبية وترتبط بوزارة الدفاع.

المادة الثانية :- تكون واجبات القوات الشعبية تدريب المواطنين عسكريا للاستفادة منهم في معاونة القطعات العسكرية النظامية للدفاع المدني والمساهمة في حفظ الامن الداخلي والدفاع عن البلاد وفقا للتعليمات التي تصدرها قيادة القوات المسلحة .

المادة الثالثة :- تتألف قوات المقاومة الشعبية من :-

آ- المتطوعات والمتطوعين العراقيين .

ب- جنود وضباط الصف ونواب الضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش .

جـ- المتطوعين من البلاد العربية وغيرها بناء على موافقة قيادة القوات المسلحة .

المادة الرابعة :- يشترط في المتطوع في قوات المقاومة الشعبية ان يكون :

آ- سالما من الامراض والعاهات الجسمية التي تمنعه من تحمل مشاق الخدمة .

ب- حسن السلوك والاخلاق .

جـ- عمره لا يقل عن خمس عشرة سنة ولا يزيد على الخمسين سنة .

د- من غير المكلفين المشمولين بقانون الدفاع الوطني او قانون خدمة الاحتياط في الجيش .

المادة الخامسة :- يتعهد المتطوع بالخدمة في قوات المقاومة الشعبية لمدة سنتين بضمنها مدة التدريب التي تقررها وزارة الدفاع ويجوز تجديد

الخدمة عند انتهائها بعقود اخرى إذا شهد آمر وحدته بان خدمته مفيدة .

المادة السادسة :- تنحصر خدمة المتطوع في محل اقامته ولا يجوز تكليفه بخدمة خارج منطقة تطوعه الا بموافقته الخطية .

المادة السابعة :- لقائد القوات المسلحة فسخ عقود التطوع متى شاء .

المادة الثامنة :-

آ- تكون الخدمة في قوات المقاومة الشعبية اثناء التدريب بدون مقابل .

ب- إذا دعي المتطوع للخدمة الفعلية بعد انتهاء مدة تدريبه فانه يتقاضى راتب جندي مكلف مع بدل تعيين .

جـ- إذا كان المتطوع موظفا اومستخدما في الحكومة ودعي للخدمة الفعلية بعد انتهاء مدة تدريبه فيمنح الراتب الذي كان يتقاضاه من دائرته طيلة مدة خدمته .

د- تجهز وزارة الدفاع المتطوعين بالتجهيزات العسكرية وفقا للتعليمات التي تصدرها.

المادة التاسعة :-

آ- يعاد الموظفون والمستخدمون لدى الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية والمستخدمون في المصارف والشركات والمؤسسات الاخرى ذات الشخصية الحكومية والمعامل الحكومية والاهلية الى اعمالهم الاصلية بعد تسريحهم من الخدمة .

ب- تعتبر الخدمة في قوات المقاومة الشعبية عند دعوة المتطوعين بعد انتهاء تدريبهم خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد والتعويض بالنسبة الى دوائرهم ومؤسساتهم.

المادة العاشرة :- المتطوع الذي يستشهد او يصاب بعاهة من جراء الخدمة تطبق عليه احكام قانون التقاعد العسكري المتعلق بذلك .

المادة الحادية عشرة :- يخضع المتطوعون في قوات المقاومة الشعبية الى جميع القوانين العقابية العسكرية .

المادة الثانية عشرة :- يشمل لفظ المتطوع في هذا القانون المتطوعة لغرض تطبيقه.

المادة الثالثة عشرة :- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من محرم سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الأول من شهر آب سنة ١٩٥٨

مجلس الوزراء مجلس السيادة[١]

كما تقرر تعين العقيد الركن شاكر علي قائدا للمقاومة الشعبية

وكان الاقبال على التطوع في الايام الأولى شديدا ومن مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية وشارك في التدريب بعض المسؤولين وقيل ان عدد المتطوعين المسجلين في اليومين الأوليين لفتح باب التطوع تجاوز (٧٠٠٠) متطوع ومتطوعة[٢] ولكن سرعان ما دب فيها الخلاف والخصومات واصبح واجبها الوقوف بوجه الفئات المعروفة بمعارضتها لعبد الكريم قاسم وتهديد الشخصيات الكبيرة المشكوك في ولائها واخيرا انفرد الشيوعيون بقيادة وتوجيه المقاومة الشعبية . ويجب الاشارة الى ان الزعيم طه مصطفى البامرني الذي كان قائدا للحرس الملكي اثناء الثورة قد عين بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه قائدا للمقاومة الشعبية وكان يرتبط بوزير الدفاع مباشرة [٣]

والجدير بالاشارة الى ان أول شخص سجل اسمه في المقاومة الشعبية كان فؤاد الركابي امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي ووزير الاعمار وقد مارس بشكل جدي عدة ساعات تدريب قبل ان تتحول المقاومة الى واجهة شيوعية[٤]

لجان صيانة الجمهورية

ولأجل مراقبة موظفي الدولة والسيطرة عليهم وباقتراح من الحزب الشيوعي تم تكوين لجان صيانة الجمهورية منذ الايام الأولى للثورة وبادر الحزب الشيوعي بتشكيل تلك اللجان في ديوان كل وزارة وفي كل دائرة من دوائر الدولة وفي الوحدات العسكرية وذلك لموازرة لجان التطهير الرسمية وكانت تلك اللجان تتكون من العمال وصغار المستخدمين والموظفين فضلا عن طلبة المدارس والمعاهد والكليات واضيفت

---

[١] الوقائع العراقية ، ٤ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨

[٢] ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، ص ٢٧٣

[٣] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١١٤

[٤] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢١٥

اليهم مهمات العمل على صيانة الجمهورية واخذت اللجان تتدخل في الامور الادارية وتفرض اراءها بفصل الموظفين ونقلهم او العمل على اثارة الشكوك حول تصرفات من لا ينساق معهم في الرأي فيما ترك اعضاء هذه اللجان واجباتهم الأساسية وانصرفوا لمراقبة سلوك الآخرين ورفع التقارير عنهم مما احدث خللا في الجهاز الاداري[1].

الاتحاد العام لطلبة العراق

وانفرد الشيوعيون في آب ١٩٥٨ بتشكيل لجنة باسم (اللجنة العليا لاتحاد طلبة العراق) واخذت تدعو الطلاب الى الانخراط في صفوف المقاومة الشعبية وقد وقفت السلطة في البداية موقف اللامبالاة من نشاط هذه اللجنة واراد عبد الكريم قاسم من مساندته لهم عدم بروز القوى المعارضة . وقد رفض البعثيون الانضمام الى الاتحاد وسعوا لتشكيل اتحاد خاص بهم سمي الاتحاد العام لطلبة الجمهورية وبدأت الاشتباكات بين الجانبين تأخذ مجراها في المدارس والكليات والمعاهد العليا خاصة بعد ان اعادت الحكومة جميع الطلاب المفصولين الى معاهدهم[2] ومعظمهم من الشيوعيين.

حل مجلس الاعمار

كان الثوار على قناعة تامة بانه لابد من تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية وتضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي[3] باستثمار طاقات البلاد وامكاناته بصورة امثل . ولم تكن نظرتهم الى مجلس الاعمار تختلف عن نظرة بعض القوى المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني التي كانت تطلق على مجلس الاعمار اسم (مجلس الاستعمار) استخفافا بمشاريعه والتي اقتنع قادة الثورة بانها (تخدم اهدافا غير وطنية) وان اهتمامه بمشاريع الري أكثر من المشاريع الصناعية والتنموية الأخرى يعني خدمة الملاكين دون غيرهم من فئات الشعب الأخرى فكان لابد من

---

(1) عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١١١

(2) نفسه ، ص ١١٥

(3) محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ٥٩ .

اجراء تغيير على هذا المجلس يتلاءم والتطورات الجديدة فتم تعيين فــؤاد الركــابي وزيرا للاعمار وهو بعثي كان قد تعين مهندسا في المجلس قبل الثورة لكنــه فصــل بسبب نشاطه السياسي وكان على اطلاع بوضع المجلس فشرع بتــأليف عــدد مــن اللجان لمناقشة قانون مجلس الاعمار وعمل المجلس[1].

وفي اليوم الأول للثورة صدر المرسوم الجمهوري (رقم ١٥) جاء فيه :

" نظرا لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضــه وزيــر الاعمــار ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :-

عدم تجديد عضوية السيد طه الهاشمي في مجلس الاعمار عند انتهائها فــي ١٣ آب ١٩٥٨

فصل أعضاء مجلس الاعمار المدرجة اسماؤهم ادناه اعتبارا من ١٤ تموز ١٩٥٨

آ- جلال بابان

ب- عبد الجبار الجلبي

جـ- عبد الرحمن الجليلي

د- عبد الغني الدلي

على وزير الاعمار تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة ســنة ١٣٧٨ الموافق لليوم الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨

مجلس الوزراء مجلس السيادة

وكان طه الهاشمي نائبا لرئيس المجلس

وفي ٢٢ تموز أصدرت حكومة الثورة المرسوم الجمهوري رقم ٢٦ يقضــي تأليف لجنة عليا تناط بها صلاحيات مجلس الاعمار الى ان يعاد النظر في المجلــس وقوانينه هذا نصه : " بناء على ما اقترحه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء قرر مجلس السيادة تأليف لجنة برئاسة رئيس الوزراء ونائب رئيس الــوزراء نائبــا وعضوية كل من وزراء الاعمار والمالية والاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعيــة تناط بهذه اللجنة جميع صلاحيات مجلس الاعمار

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

مجلس الوزراء مجلس السيادة[2]

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٣٠

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

وهكذا صار المجلس يتكون من:

١- عبد الكريم قاسم	رئيسا	٥- ابراهيم كبة	عضوا
٢- عبد السلام عارف	نائبا	٦- هديب الحاج حمود	عضوا
٣- فؤاد الركابي	عضوا	٧- ناجي طالب	عضوا
٤- محمد حديد	عضوا		

وقد صرح عبد السلام عارف بصفته نائبا لرئيس المجلس ان عوائد النفط اصبحت بفضل الثورة للاعمار ليست (لمجلس الاستعمار) وان مجلس الاعمار اصبح بحق مجلسا للاعمار وليس مجلسا للاستعمار "[١]

وصدرت عدة مراسيم وقرارات بفصل عدد من المهندسين والموظفين من المجلس . وفي ٢٧ تموز صدر المرسوم رقم (٤٠) القاضي بتعيين عدد من المديرين العامين في المجلس وهذا نصه:

" بناء على ما عرضه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء قرر مجلس السيادة تعيين كل من :

١- العقيد المهندس رجب عبد المجيد - سكرتيرا للمجلس[٢].
٢- الدكتور محمد سلمان حسن - مدير الديوان العام .
٣- الدكتور فؤاد عبد الله - مديرا لمكتب التوجيه والنشر
٤- السيد عبد الرزاق مطر - مديرا عاما للهيئة الفنية الثانية
٥- السيد علي هادي الجابر - معاونا لرئيس الهيئة الفنية الثانية
٦- السيد مهدي النعيم - معاونا لرئيس الهيئة الفنية الثانية
٧- السيد مدحت عزت لطفي - معاونا لمدير الحسابات العام
٨- السيد رفعت الجادرجي - معاونا لمدير الهيئة الفنية الخامسة العام
٩- السيد علي العسكري - معاونا لمدير المصائف العام

على وزير الاعمار تنفيذ هذا القانون[٣]

مجلس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة

---

[١] الجمهورية ، ٣ - ٢٧ آب ١٩٥٨

[٢] رفض رجب عبد المجيد ان يكون سكرتير للمجلس فتم تعيينه مديرا عاما فيه.

[٣] الوقائع العراقية ، ٣ ايلول ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ، ٢٨ تموز ١٩٥٨

وقد ذكر الركابي في أول تصريح له ضرورة وضع منهاج جديد يضمن مصلحة الشعب وسوف تقوم وزارة الاعمار بالمشاريع التي تخدم الشعب وتؤجل المشاريع التي كان الهدف منها خدمة الاستعمار وخدمة طبقة معينة وان تستعين الوزارة بالكفاءات العراقية[1] وقد انهت اللجنة العليا اعمالها وصدر في العاشر من آب ١٩٥٨ القانون رقم ٨ ليحل محل قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ باسم ذيل قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨

" باسم الشعب بعد الاطلاع على المادة ٢١ من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :-

المادة الأولى :-

١- يؤلف المجلس برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء ووزراء الاعمار والمالية والاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية والمواصلات.

٢- عند بحث المشاريع التي لها علاقة باحدى الوزارات يحضر الوزير المختص بدعوة من المجلس لابداء ملاحظاته .

المادة الثانية :-

١- يؤلف وزير الاعمار لجنة تدعى لجنة توجيه الاعمار يعين الوزير رئيسها وينسب اعضاؤها من المدراء العامين في وزارة الاعمار او رؤساء الهيئات الفنية فيها ومعاونيهم او من خبراء فنيين عراقيين او اجانب .

٢- تكون واجبات لجنة التوجيه الاعماري ما يأتي :

آ- مراجعة المنهاج السابق وتقديم التوصيات بشأن المشاريع السابقة على شكل منهاج قصير الاجل.

ب- وضع منهاج جديد طويل الاجل في ضوء امكانات البلاد الاقتصادية يهدف الى رفع مستوى معيشة الشعب وتقديمه الى مجلس الاعمار .

جـ- دراسة المشاريع المقدمة من الهيئات الفنية التابعة الى وزارة الاعمار في ضوء المنهاج .

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٢١ تموز ١٩٥٨

المادة الثالثة :-

١- يعين الوزير سكرتيرا لمجلس الاعمار يرتبط به عدد من الموظفين والفنيين يتولى الواجبات الاتية:-

آ- اعداد مناهج جلسات المجلس وتنظيم قراراته ويبلغها الى وزارة الاعمار والوزارات المختصة .

ب- الاشراف على أعمال لجنة توجيه الاعمار ويبلغ توجيهاتها الى لجنة توجيه الاعمار

٢- يقوم الفنيون بالدراسات الفنية التي تناط بهم ويقدمون نتائج دراساتهم مع توجيهاتهم الى لجنة توجيه الاعمار .

المادة الرابعة :- تلغى من قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ المادة الرابعة والمواد التي تليها حتى المادة ألتاسعة وكذلك الفقرة آ من المادة الحادية عشرة وتلغى الفصول التي تتعارض صراحة او ضمنا مع هذا القانون .

المادة الخامسة :- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة :- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٧٨ المصادف يوم العاشر من آب ١٩٥٨

مجلس السيادة[1]

الحكم على افراد عائلة الاستربادي

حاولت أسرة الحاج محمود الاستربادي تهريب نوري السعيد وتسترت عليه ليلة ١٤ / ١٥ تموز وقد قتلت زوجة الاستربادي معه يوم ١٥ تموز ولذلك اتهم افراد الاسرة باخفاء نوري السعيد ومحأولة تهريبه فاحيلوا على المحاكم العرفية وبعد محاكمتهم اصدر المجلس العرفي العسكري يوم ٤آب القرار الاتي :-

---

[1] الوقائع العراقية ، ١٢ آب ١٩٥٨

" تشكل المجلس العرفي العسكري ببغداد بتاريخ ٤ آب ١٩٥٨ برئاسة العقيد شمس الدين عبد الله وعضوية العقيد احمد حسن البكر والمقدم عبد الرزاق الجدة المأذون بالقضاء باسم الشعب واصدر القرار التالي :-

أحال الحاكم العسكري العام كلا من المتهمين محمود الاستربادي وطالب الاستربادي وحفظي وعبد الأمير وزهرة حيدر وفاطمة حيدر وكاظم زغير لاجراء محاكمتهم امام هذا المجلس وفقا للمادة ١٣٧ - ١٣٥ بدلالة المادتين ٥٤ ، ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي .

وعند الاستماع الى مطالعة المدعي العام العسكري وشهادات الشهود وافادات المتهمين ودفاع وكيل بعض المتهمين وبالتدقيق العميق والمدأولة ثبت للمجلس ان المجرم نوري السعيد استطاع الهرب من داره الواقعة في كرادة مريم عندما علم بثورة الجيش المباركة والتجأ الى دار محمود الاستربادي وبقي فيها الى ما بعد الظهر من يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ حيث استطاعت القتيلة بيبية بنت سيد علي القطب زوجة محمود الاستربادي بمعية الخادمة المتهمة زهرة حيدر والسائق كاظم زغير ان تهربه من دارها الواقعة في الكاظمية وقد قتل المجرم نوري السعيد وزوجة محمود الاستربادي في منطقة البتاويين. هذا وقد ثبت للمجلس من دراسة إفادات الشهود واعترافات المتهمين المبعثرة في افاداتهم ومن كافة القوائم واحوال وظروف القضية ان المتهمين محمود الاستربادي وطالب الاستربادي ومظفر الاستربادي وزهرة حيدر وفاطمة حيدر وكاظم زغير يعلمون بامر اختفاء نوري السعيد في دارهم ومعاونتهم وتسهيلهم تهريبه لذلك فقد ارتكب المتهمون المذكورون جرما ينطبق على المادة ١٣٧ - ١٣٥ بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي قرر المجلس تجريمهم بموجبها وتحديد عقوبتهم بمقتضاها .

قرار الحكم

باسم الشعب قرر المجلس العرفي العسكري المنعقد يوم ٤ آب ١٩٥٨ ما يلي:

١- الحكم على المجرم محمود الاستربادي وطالب الاستربادي وفاطمة حيدر وعبد الأمير الاستربادي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات على ان تحسب لهم مدة توقيفهم.

٢- الحكم على المجرم مظفر الاستربادي والمجرمة زهرة حيدر بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ موقوفيتهم .

٣- الحكم على المجرم كاظم زغير بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة إعتبارا من تاريخ موقوفيته .

٤- الايعاز بنفي المتهمين زهرة حيدر وفاطمة حيدر خارج العراق بعد انتهاء مدة محكوميتهما[1] وفقا للفقرة آ من المادة ٣٢ من قانون العقوبات البغدادي قرارا صدر بالاتفاق وافهم علنا في ٤آب ١٩٥٨"[2] .

وكان متوقعا ان يكون الحكم اشد قسوة لذلك فقد قوبل هذا الحكم بارتياح كبير من الدوائر الغربية التي كانت تعنى بمصير رجال العهد السابق الذين توقعوا احالتهم الى المحكمة وصدور احكام قاسية بحقهم . وكانت السفارات الغربية تضغط على حكومة الجمهورية العراقية لتخفيف الاحكام ضدهم.

وصول السفير السوفيتي بغداد

اعترف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجمهوري في العراق يوم ١٦ تموز فهو ثاني دولة تعترف بالنظام الجديد بعد الجمهورية العربية المتحدة وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا باستئناف العلاقات الدبلوماسية معه وفي يوم ٤آب وصل بغداد (المسيو كريكوري تيتو فتش زايتزوف) أول سفير للاتحاد السوفيتي لدى الجمهورية العراقية يرافقه ١٤ شخصا من الدبلوماسيين والمستخدمين للسفارة السوفيتية الجديدة وكان (زايتزوف) قد سبق له العمل في العراق بوصفه قنصلا بين عام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٨[3] وبمناسبة قدومه اطلق سراح عدد من الشيوعيين العراقيين وقد رافقت موكبه الى مجلس السيادة جموع غفيرة من الشيوعيين يهتفون (اتحاد فدرالي صداقة سوفيتية) وعقد السفير مؤتمرا صحفيا قال فيه :

---

[1] كونهم من التبعية الايرانية.

[2] جريدة الجمهورية ، ٥ آب ١٩٥٨ ، وقد صدر قرار بابطال الحكم على عائلة الاستربادي سنة ١٩٦٧

[3] عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية ، (بغداد ١٩٨٠) ، ص ١٠٤

" اني اذ اطأ ارض الجمهورية العراقية اشعر بسرور كبير ان انقل الى الشعب العراقي التمنيات القلبية من الشعب السوفياتي الذي يكن احر عواطفه الصادقة ويرجو له اطراد النجاح في تعزيز الجمهورية العراقية الفتية المستقلة . ان الشعب السوفياتي ينظر بفخر واعتزاز لحركة العرب الوطنية التحررية ولتضامنهم للنضال ضد المستعمرين ولهذا استقبل بغبطة وابتهاج قيام الجمهورية العراقية التي اعلنت بجرأة عزمها على انتهاج سياسة استقلالية تتفق ومبادئ باندونغ وانتهز هذه الفرصة السعيدة فرصة اللقاء من جديد باهالي العراق لابلغ الشعب العراقي كله ان له في الاتحاد السوفيتي صديقا وفيا امينا يحرص على السلام والصداقة بين الشعوب وان السفارة السوفيتية تأتي الى بغداد برسالة الصداقة بعد ان القت الحكومة السوفيتية على عاتقها مهمة تبعث على الفخر هي مهمة العمل على تطوير وتعزيز علاقات الصداقة بين بلدينا ، وآمل من حكومة الجمهورية العراقية ومن الرأي العام كله ان يساعدني في تحقيق هذه المهمة السامية "[1] . ونظرا لتأخر العراق في تعيين سفيره في موسكو فقد تساءل السفير حول اسباب ذلك ولم يرسل العراق سفيره الى موسكو الا في اواخر سنة ١٩٥٨ حيث تعين عبد الوهاب محمود سفيرا هناك وقدم اوراق اعتماده في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٨

وفد مؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي

في ٥ آب وصل بغداد اعضاء لجنة الاتصال لمؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي. وقد توجه الى الفندق الذي يقيم فيه الوفد، وهو فندق بغداد، وفد يضم حوالي ٥٠ محاميا عراقيا واجتمعوا باعضاء اللجنة مدة ساعة ونصف تبادلوا الحديث معهم حول قيام الجمهورية العراقية والوضع الدولي الراهن . وقد ضمت اللجنة ممثلين عن الجمهورية العربية المتحدة والصين الشعبية والكامرون وكمبوديا وكان من بين اعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة الدكتورة بنت الشاطئ وكانت اللجنة قد انبثقت من المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي يضم الدول الاسيوية والافريقية الحرة ويدعو المؤتمر الى مبادئ الحياد الايجابي والتعايش السلمي وتحريم القنابل النووية ومحاربة الاستعمار.

---

[1] الجمهورية ، ٥ آب ١٩٥٨

وكان ممثلو العراق في هذه اللجنة هم السادة محمد حديد وحسين جميل وعبد الوهاب محمود وعزيز شريف [1] . وتجدر الاشارة الى ان المحامي عزيز شريف كان قد عاد الى بغداد من دمشق اذ اضطر الى مغادرتها بعد اغلاق حزبه حزب الشعب عدة سنوات واسقطت عنه الحكومة الجنسية العراقية سنة ١٩٥٥ وقد عاد الى بغداد في الأول من آب مع عدد اخر من المبعدين. وقد اتخذ المجتمعون يوم السادس من آب القرارات الاتية :

١- تحية للثورة العراقية

٢- استنكار التدخل في لبنان والاردن

٣- إعتبار قضية فلسطين العربية هي قضية الشرق كله

٤- مشكلة الجزائر حلقة من حلقات كفاح القومية العربية في سبيل التحرر والاستقلال[2]

المحكمة العسكرية العليا الخاصة

كانت اللجنة العليا للضباط الاحرار قد قررت محاكمة بعض رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وكبار موظفي الدولة من العسكريين والمدنيين فضلا عن رجال الامن والشرطة وممن تعاونوا مع الحكومة السابقة وتطهير جهاز الدولة من الموظفين الموالين لذلك العهد وقد تم اعتقال عدد كبير منهم في اليوم الأول للثورة وتم حجزهم في وزارة الدفاع حماية لهم من الجماهير وتمهيدا لمحاكمتهم وفق القوانين العرفية بتهم مختلفة ولذلك صدر المرسوم الجمهوري رقم ١٨ بتشكيل المحكمة العسكرية العليا الخاصة وهذا نصه :

" استنادا الى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :-

تعيين العقيد فاضل عباس المهداوي رئيسا للمحكمة العسكرية العليا الخاصة

وتعيين المقدم الركن ماجد محمد امين - عضوا

وتعيين المقدم عبد الهادي الراوي - عضوا

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٦ ، ٧ ، ٨ آب ١٩٥٨

[2] جريدة الجمهورية ، ٦ ، ٧ ، ٨ آب ١٩٥٨

وتعيين الرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي - عضوا
وتعيين الرئيس الأول كامل حسين الشماع - عضوا
كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة ١٣٧٨ الموافق لليوم العشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع — مجلس السيادة [١]

والمهداوي من مواليد بغداد سنة ١٩١٥ عمل بوظائف كتابية في بعض المحاكم في بغداد وسامراء أثناء دراسته المسائية ومتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩ برتبة ضابط احتياط أسره البريطانيون في انتفاضة ١٩٤١ وشارك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وهو من الضباط الأحرار[٢]. وقد اختير لمنصب رئاسة المحكمة لانه ابن خالة عبد الكريم قاسم ولم تكن له خبرة او ممارسة قضائية سابقة

وكان المقدم الركن ماجد محمد امين من مواليد النعمانية في الكوت وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١ وحصل على شهادة الحقوق سنة ١٩٥١ اما المقدم عبد الهادي الراوي فهو من مواليد راوة سنة ١٩١٧ ومتخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩ واشترك في انتفاضة مايس ١٩٤١ . والرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي من مواليد بغداد سنة ١٩٢٦ وأنهى الكلية العسكرية سنة ١٩٤٥ واشترك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وكذلك الرئيس الأول كامل حسين الشماع من مواليد بغداد ١٩٢٦ ومتخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٤٤ واشترك في حرب فلسطين[٣].

وكان عبد الكريم قاسم قد اعلن عند تأسيس المحكمة انها تأسست لمحاكمة المسؤولين الذين عملوا ضد مصلحة الشعب ممن استغلوا نفوذهم لدفع سياسة البلاد وجهة تخالف المصلحة الوطنية بتقريب البلاد من خطر الحرب واستخدام قوى البلاد المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة او التهديد باستعمالها او تحريض الدول الاجنبية على التعرض لسلامتها او التآمر على قلب نظام الحكم او التدخل بشؤونها الداخلية ولذلك اطلق على المحكمة فيما بعد اسم (محكمة الشعب) واطلق عليها ايضا (محكمة

---

(١) الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٢) ملفة خدمته في وزارة الدفاع.

(٣) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، جـ١ ، ص ٢ – ٧

المهداوي) . بعد ان سفت وخرجت عن المألوف في المحاكم حتى اطلق عليها محكمة التهريج .

وفي ٩ آب اصدر عبد الكريم قاسم بيانا جاء فيه:

" ستجري محاكمة المتهمين المشمولين باحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمعاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة فنرجو من أبناء الشعب مراعاة ما يلي:

١- على كافة ابناء الشعب ممن لديهم شهادات اووثائق خطية او أية معلومات ضد الاشخاص المتهمين المذكورين في القوائم المرفقة طيا او الذين لم يذكروا في هذا البيان عن الافعال التي وقعت قبل نشر هذا البيان او الافعال التي تقع بعد نشره ان يحضروا أمام هيئات التحقيق المنعقدة في وزارة الدفاع ليدلوا بما لديهم.

٢- يراجع من لديه هذه المعلومات ضابط الاستعلامات في وزارة الدفاع لتسهيل وصولهم الى هيئات التحقيق.

أسماء المتهمين العسكريين

١- أمير اللواء الركن المتقاعد - عباس علي غالب

٢- أمير اللواء الركن المتقاعد - عمر علي

٣- أمير اللواء الركن المتقاعد - عبيد المضايفي

٤- أمير اللواء الركن المتقاعد - غازي الداغستاني

٥- المقدم المتقاعد - مهدي صالح الدريعي

٦- المقدم المتقاعد - حسن علي زكي

٧- الرئيس المتقاعد - ناجي كريم

٨- الزعيم الركن المتقاعد - احمد مرعي

٩- الزعيم الركن المتقاعد - شكري محمود نديم

١٠- المقدم المتقاعد - نزهت قاسم

١١- المقدم المتقاعد - حمدون سعيد

١٢- الزعيم المتقاعد - سيد امين بكر

١٣- المقدم المتقاعد - محمد شيخ لطيف

١٤- المقدم المتقاعد - يوسف محمود

١٥- الملازم المتقاعد - الشريف علي ناصر
١٦- العقيد المتقاعد - عبد القادر احمد
١٧- الزعيم المتقاعد - افرام هندو
١٨- الزعيم الركن المتقاعد - محسن محمد علي
١٩- أمير اللواء الركن المتقاعد - خليل جميل
٢٠- الرئيس الأول - محمود اكرم يونس
٢١- الفريق الركن المتقاعد - رفيق عارف
٢٢- الزعيم الركن المتقاعد - وفيق عارف
٢٣- العقيد الركن المتقاعد - ياسين محمد رؤوف
٢٤- المقدم الركن المتقاعد - داود سلمان البدر
٢٥- العقيد الركن - جبار يونس
٢٦- المقدم المتقاعد - نجيب محمد علي
٢٧- العقيد المتقاعد - محمد خورشيد
٢٨- المقدم المتقاعد - صعب حردان
٢٩- المقدم المتقاعد - محمد حبيب قحطان
٣٠- المقدم الركن المتقاعد - سلمان الدركزلي

أسماء المتهمين المدنيين

سعيد قزاز ، يونس بحري ، بهجت العطية ، توفيق السويدي ، رفيق توفيق، عبد الرحمن السامرائي ، خليل كنة ، خليل ابراهيم ، عبد الجبار فهمي ، علي حيدر الركابي ، برهان الدين باش اعيان ، عادل عوني ، فخري الفخري ، خضر حسن العبيدي ، محمد علي كريم ، كاظم الحيدري ، رشدي الجلبي ، حسين فوزي الخيال ، عبد الحميد كاظم ، برهان الدين اسعد ، نديم الباجه جي ، احمد زكي المدرس ، احمد مختار بابان ، فاضل الجمالي ، مالك سيف ، يحيى قاسم ، فريد اوفي ، عبد الرسول الخالصي ، عبد المجيد محمود ، ناظم بطرس ، عبد الكريم الأزري ، وجيه عبد الله ، سامي فتاح ، امين المميز ، غازي عبد الكريم، محمد حسن سلمان ، كنعان العسكري، الأمير نافق محمود (مصري) ، عبد الرزاق علي السلمان، عبد الوهاب مرجان ، محمد ابراهيم ، نجم الدين صائب ، عز الدين الملاح ، حازم المفتي ،

محسن العاني ، فيصل حسون ، عادل نورس ، مال الله الخشاب ، جبران سليم ، عدنان الربيعي ، فائق عزيز ، عبد الوهاب المان ، صلاح الدين عارف محمد ، محمد صيوان ، وديع خوندة، كامل قسطندي ، موحان طاغي ، توفيق وهبي ، عبد اللطيف أغا جعفر ، يونس أغا الحاج يحيى ، شيخ حموشي الرومي ، جمال المفتي ، جميل عبد الوهاب، محمد مهدي الوهاب ، عبد الحسين كمونة، عبد الجليل الراوي ، عباس البغدادي ، لؤي توفيق السويدي ، خلوصي الخيري (أردني) عطية السيد سلمان ، كاظم احمد ، عبد المجيد القصاب ، مجيد الخليفة"[1].

أبدت الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بتخليص رجال الحكم الملكي من العقوبة وبخاصة فاضل الجمالي ومحمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش السابق وضغطت على المسؤولين العراقيين من خلال ممثليتها في هيئة الامم المتحدة او من خلال المقابلات التي أجراها اركان سفارتها في بغداد مع الوزراء باظهار شيء من التسامح والرأفة بهم وبعد الاحكام التي صدرت بحق عائلة الاستربادي كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يقول:

" في الوقت الحاضر كل شيء يعتمد على محاكمات ١٠٨ متهمين من اعضاء النظام القديم والتي سوف تقع حالما يتم جمع المعلومات . ان المئة وثمانين قيد المحاكمة بضمنهم ٣٠ ضابط جيش . والرأي الحالي هو ان الاحكام عن الخيانة والفساد من غير المتوقع ان تكون قاسية ومؤشرات ذلك هي الاحكام البسيطة التي حكمت بها عائلة الاستربادي التي آوت نوري السعيد ليلة واحدة قبل قتله وايضا ما نصه القانون من احكام متساهلة " [2]

والقانون الذي يتكلم عنه السفير هو قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ الذي أصدره مجلس الوزراء الذي سمي بقانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم يوم ٧ آب ١٩٥٨ وهذا نصه:

---

[1] الجمهورية ، ١٠ آب ١٩٥٨

[2] الوندا وي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٧١ ، ٢٧٨ ، ٣٣٢ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص١٢٨.

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨
بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:

الباب الأول : الجرائم

المادة الأولى :

يعتبر متآمرا على سلامة الوطن كل من كان صاحب سلطة عامة او كان عضوا في مجلس الامة أو كان مكلفا بخدمة عامة استغل نفوذه لإرتكاب فعل من الافعال الاتية او المشاركة فيه .

آ- دفع سياسة البلاد الى وجهة تخالف المصلحة الوطنية بتقريب البلاد من خطر الحرب او يجعلها ساحة لها .

ب- استعمال قوى البلاد المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة او التهديد باستعمالها او تحريض الدول الاجنبية على التعرض لسلامتها او التآمر على قلب نظام الحكم فيها أو التدخل بشؤونها الداخلية ضد مصلحتها او صرف الاموال للتآمر عليها او ايواء المتآمرين ضدها او التعريض في المجالات الدولية برؤسائها وتناولهم بالسب او القذف او الاهانة وذلك بطرق النشر .

المادة الثانية :

يعتبر مفسدا لنظام الحكم كل من كان موظفا عاما وزيرا او غيره وكل من كان عضوا في مجلس الامة اومجلس امانة العاصمة او المجالس البلدية او الادارية على اختلاف انواعها وعلى العموم كل شخص كان مكلفا بخدمة عامة ارتكب او شارك في ارتكاب امر من الامور الاتية :

آ- إهدار او تعطيل او تقييد الحريات الاساسية المنصوص عليها في القانون الاساسي الذي كان مرعيا وذلك باصدار القوانين او المراسيم او الانظمة او التعليمات او الاوامر المخالفة للشروط الاساسية التي رسمها ذلك القانون .

ب- اصدار القوانين او المراسيم او الانظمـــة او التعليمـــات او الاوامــر الرســمية لمصلحة شخص او فئة معينة من الاشخاص على حساب الصـــالح العـام خلافـا للمبادئ الرئيسية للقانون الاساسي .

جـ- التدخل او التأثير في اعمال السلطة القضائية او التنفيذية او لحملها على اتخـاذ الاجراءات التي تتنافى او تتناقض مع احكام القـــانون الاساســي او التشــريعات المرعية .

د- التدخل في حرية الانتخابات العامة اوتزييفها اوتزويرها لمصلحة فرد او فئة .

هـ- التأثير على الروح المعنوية للشعب باشاعة الرعب بين افراده لاضعاف قدرتـــه على تحمل مسؤولياته وممارسته لحقوقه .

و- منع او عرقلة تنفي التشريعات التي ترمي الى تحقيق العدل الاجتماعي والمساواة بين المواطنين.

ز- تبديد الثروة القومية بصرف نفقات لا تقتضيـــها طبيعـــة المشـــاريع او التعـــامل المتعارف عليه او لا تتناسب مع كلفتها الحقيقية او بالصرف على مشاريع وهمية او غير ضرورية اوتعريض اموال الدولة للتلف .

ح- التهاون في تحصيل أموال الدولة في الداخل او الخارج اوالمساعدة على التــهرب من دفع ما تستحقه الدولة من اموال كالضرائب والرســـوم والعوائــد اوعــدم استعمال الطرق القانونية لتحصيل هذه الاموال.

ط- قبول الاموال من الدول او الاشخاص خلافا للمصلحة العامة .

المادة الثالثة :

يعتبر التدخل من غير المذكورين في المادة الثانية في حكم افساد نظام الحكم إذا كان المتدخل قد استغل صلته باي سلطة عامة .

المادة الرابعة :

آ- يعاقب كل من تآمر على سلامة الوطن بالاشغال الشاقة المؤبـــدة او المؤقتـــة او الحبس .

ب- يعاقب كل من افسد نظام الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة او الحبس او الغرامة او بهما .

كما يحكم في الحالتين برد ومصادرة ما يكون كل متآمر اومفسد قد افاده من تآمره او افساده وتحدد المحكمة ما تحكم بمصادرته وتعيين ما يجب رده كما يجوز لها ان تحكم بالتعويض المناسب .

المادة الخامسة :

على المحكمة عندما تحكم بالعقوبة على من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الأولى او الثانية او الثالثة من هذا القانون ان تحكم ايضا بحرمانه لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ تلك العقوبة من :

آ- عضوية مجلس الامة .

ب- عضوية مجلس امانة العاصمة او مجالس البلدية او الادارية على اختلاف انواعها.

جـ- تولى الوظائف العامة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وعضوية مجالس ادارة الشركات والمؤسسات والمصارف .

د- الانتماء الى الاحزاب السياسية .

هـ- ممارسة مهنة الصحافة .

ويعاقب المحكوم عليه على كل مخالفة باحكام الفقرات السابقة من هذه المادة عند استعماله الحقوق التي حرم منها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بالغرامة او بهما .

المادة السادسة :

آ- من ثبت عليه فعل ينطبق على احكام هذا القانون وعلى احكام قانون آخر أشد عقوبة فانه يعاقب بالعقوبة الاشد .

ب- من ثبت عليه فعل لا ينطبق على احكام هذا القانون بل ينطبق على قانون عقابي اخر فانه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في ذلك القانون .

المادة السابعة :

آ- لمجلس الوزراء ان يقرر تطبيق احكام المادة الخامسة بفقراتها (آ وب وجـ ود وهـ) بنفس شروطها على كل عضو في مجلس الامة بدورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة وعلى كل عضو عراقي في مجلس الاتحاد العربي ثبت له انه لم يقم بواجباته على الوجه المطلوب فادى بذلك الى افساد الحياة النيابية .

ب- ينشر قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن في الجريدة الرسمية وتبدأ مدة الحرمان من تاريخ النشر.

الباب الثاني : اجراءات التحقيق والمحاكمة والحكم

المادة الثامنة :

يتولى التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هيئة تحقيق يرأسها حاكم او ضابط برتبة لا تقل عن رئيس يعاونه حكام او ضباط من رتبة اقل يعينهم وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير العدلية. وتقوم هذه الهيئة بالتحقيق على الوجه المبين في قانون اصول المحاكمة الجزائية البغدادي وتتمتع بنفس سلطات حاكم التحقيق وعليها بعد انتهاء تحقيقها ان تقدم الدعوى الى القائد العام للقوات المسلحة مع بيان توصيتها .

المادة التاسعة :

تشكل هيئة استشارية للقائد العام للقوات المسلحة تؤلف من حاكم ونائب عن المدعي العام وعضو عسكري او اكثر يعينهم وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير العدلية يكون اختصاصها دراسة الدعاوى المقدمة من هيئة التحقيق الى القائد العام وابداء الرأي له فيها .

المادة العاشرة :

للقائد العام للقوات المسلحة طلب اتخاذ الاجراءات القانونية من سلطات التحقيق المختصة عن أي جريمة وردت في هذا القانون او القوانين العقابية الاخرى.

وله سلطة ايقاف الاجراءات في جميع ادوار التحقيق وسلطة تأييد قرارات واجراءات هيئة التحقيق وتعديلها او الغائها. وهو الذي يحيل المتهمين الى المحكمة المختصة بمحاكمتهم طبقا لهذا القانون او القوانين الاخرى في الجرائم التي يأمر بالتحقيق فيها .

وله سلطة سحب أي دعوى جزائية من أي محكمة قبل صدور حكم نهائي فيها واحالتها الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة للفصل فيها .

كما ان له سلطة ايقاف الاجراءات في جميع ادوار المحاكمة .

المادة الحادية عشرة :

تؤلف هيئة ادعاء عام من حاكم ونائب عن المدعي العام وعضو اواكثر من ضباط الجيش يعينهم وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير العدلية وتختص هذه الهيئة

بتحريك الدعوى وملاحقتها في كافة مراحلها وممارسة السلطات الممنوحة للادعاء العام في الاصول الجزائية بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وترسل الى هيئة الادعاء العام النسخة الثانية من اوراق الدعوى التي يامر القائد العام للقوات المسلحة باحالة المتهم فيها الى المحاكمة .

المادة الثانية عشرة :

تشكل محكمة جزاء تسمى (المحكمة العسكرية العليا) الخاصة للمحاكمة عن الجرائم الواردة في هذا القانون او القوانين العقابية الاخرى التي يحيلها عليها القائد العام للقوات المسلحة .

وتؤلف هذه المحكمة من رئيس برتبة عقيد على الاقل واربعة اعضاء لا تقل رتبة كل منهم عن رتبة رئيس أول ان يعينوا بقرار جمهوري بناء على اقتراح وزير الدفاع .

المادة الثالثة عشرة :

تباشر المحكمة الدعوى باستماع بيان هيئة الادعاء العام الذي يجب ان يتضمن خلاصة الجريمة المسندة الى المتهم ثم تمكن المحكمة المتهم من بيان افادته وتستمع الى شهود الاثبات وتمكن المتهم من مناقشتهم وتستمع الى شهود الدفاع ان وجدوا ما لم يكن الغرض من طلب استماعهم هو المماطلة ثم تستمع الى الدفاع عن المتهم وتصدر حكمها بالبراءة او التجريم والعقوبة باتفاق الآراء بالاكثرية ويجب ان يكون القرار معللا .

المادة الرابعة عشرة :

تجري المحاكمات بصورة علنية ويجوز للمحكمة ان تقرر اجراءها بصورة سرية ان اقتضت الضرورة وعليها ان تقبل وكلاء للدفاع عن المتهم وإذا لم يحضر عن المتهم وكيل عينت المحكمة وكيلا للدفاع عنه . ولا يقبل وكيل عن المتهم الذي يحاكم غيابا .

المادة الخامسة عشرة :

إذا لم يتيسر القبض على المتهم او فر بعد القبض عليه تجري التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات بحقه غيابا امام المحكمة . وقبل البدء بالاجراءات يجب ان تعلق ورقة تكليف بالحضور على محل اقامة المتهم وان تنشر صورتها في احدى الصحف المحلية مع تصويره ان وجد وان تذاع من محطة الإذاعة اللاسلكية . فإذا لم

يحضر المتهم خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالصحف يباشر بالاجراءات المبينة اعلاه وتصدر المحكمة حكمها بعد تلاوة اوراق التحقيق واستماع الشهادات وطلبات هيئة الادعاء العام في الجريمة المسندة الى المتهم وفي التعريض والمصادرة والرد ويعلن هذا الحكم بالطريقة المبينة اعلاه.

المادة السادسة عشرة :

إذا حضر المحكوم عليه غيابا او قبض عليه خلال الستة الاشهر من تاريخ اعلان الحكم فللهيئة المختصة ان تقرر توقيفه او اطلاق سراحه بكفالة ان كانت الجريمة مما يجوز اطلاق السراح فيها بالكفالة حتى تتم محاكمته حسب الاصول المنصوص عليها في هذا القانون .

وللمحكمة عند اعادة المحاكمة ان تؤيد قرار التجريم السابق او تبدله او تلغيه وتبرئ المتهم ولها ايضا ان تؤيد العقوبة او تخفضها او تلغيها .

وإذا كانت المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي موجودة ولكن غير منعقدة فتجتمع بذات هيئتها السابقة لاعادة المحاكمة ويعين اخرون بدلا عنهم ان تعذر ذلك .

المادة السابعة عشرة :

إذا توفى المحكوم عليه غيابا خلال مدة الستة اشهر فلورثته في المدة الباقية منها ان يطلبوا اعادة النظر فيما قضى به الحكم الغيابي من تعويض اومصادرة او رد. وتحكم المحكمة في هذا الطلب وفق الاجراءات السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

إذا لم يقدم المحكوم عليه نفسه الى السلطات المختصة او لم يقبض عليه خلال الستة اشهر التالية لإعلان الحكم الغيابي يصبح هذا الحكم بمثابة حكم وجاهي.

المادة التاسعة عشرة :

تكون الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة قطعية لا يجوز الاعتراض عليها.

المادة العشرون :

تنفذ الاحكام الصادرة بموجب هذا القانون فورا عدا أحكام الإعدام فلا تنفذ الا بعد تصديق وزير الدفاع عليها . ولوزير الدفاع سلطة تخفيف جميع العقوبات الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة او الإعفاء منها .

المادة الحادية والعشرون :

تطبق الاحكام العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات البغدادي وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي في كل ما لم ينص عليه هذا القانون ولا يتعارض مع احكامه .

المادة الثانية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتسري احكامه بأثر رجعي على الأفعال التي ارتكبت منذ يوم (١ / ٩ / ١٩٣٩) .

المادة الثالثة والعشرون :

على وزراء الدولة تنفيذ احكام هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٨ هـ المصادف لليوم السابع من شهر آب لسنة ١٩٥٨ م .

مجلس الوزراء   مجلس السيادة [١]

وقد بين هذا القانون كيفية تشكيل المحكمة ومدى صلاحيتها ومواد الاتهام التي تدخل ضمن اختصاصها وكيفية اجراء التحقيق والمحاكمة والحكم كما بين كيفية تشكيل هيئة التحقيق الخاصة والهيئة الاستشارية وهيئة الادعاء العام وواجبات كل هذه الهيئات . ثم صدر المرسوم الجمهوري رقم ١٦٤ بتاريخ ١٥ / آب ١٩٥٨ الذي عدل مرسوم تشكيل المحكمة العسكرية العليا الخاصة الصادر يوم ٢٠ تموز باعادة تشكيل هيئة المحكمة كالاتي :

" إستنادا الى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :-

١- تعيين العقيد فاضل عباس المهداوي - رئيسا للمحكمة العسكرية العليا الخاصة
٢- تعيين المقدم عبد الهادي الراوي - عضوا
٣- تعيين المقدم فتاح الشالي - عضوا
٤- تعيين المقدم شاكر محمود السلام - عضوا
٥- تعيين الرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي - عضوا

---

[١] الوقائع العراقية ، ٩ آب ١٩٥٨

٦- تعيين الرئيس الأول كامل حسين الشماع - عضو احتياط (وقد اعيد الى وحدته في ١٥ / ٨ / ١٩٥٨)

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

رئيس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة

وفتاح الشالي اضيف الى هيئة المحكمة بعد ان رفع اسم ماجد محمد امين منها من مواليد السليمانية سنة ١٩١٨ ومتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١، وهو من الضباط الاحرار منذ سنة ١٩٥٢

وبموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٣٧ والمؤرخ في ٩ آب ١٩٥٨ المعدل بالمرسوم الجمهوري رقم ١٦٤ والمؤرخ في ١٥ آب ١٩٥٨ والامر الوزاري المرقم ٢٧٤٩ والمؤرخ في ٢١/ ٨/ ١٩٥٩ تم تعيين هيئة الادعاء العام كما يلي :

١- العقيد الركن ماجد محمد أمين - رئيس هيئة الادعاء العام

٢- الحاكم السيد غازي عبد الهادي - عضوا

٣- نائب المدعي العام عبد المجيد السلام - عضوا

رئيس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة

وقد اشترك كل من الحاكم عبد الجليل حبيب ونائب المدعي العام مصطفى حسين الدوري بعضوية هيئة الادعاء العام في الجلسات ١ - ٧ ثم اعيد تأليف الهيئة كما مبين اعلاه .

وتضمن المرسوم الجمهوري رقم ١٣٧ ايضا تأليف الهيئة الاستشارية للقائد العام للقوات المسلحة.

" استنادا الى احكام المادتين التاسعة والحادية عشرة من قانون معاقبة المفسدين والمتآمرين على سلامة الدولة وبناء على ما عرضه وزيرا الدفاع والعدلية رسمنا بما هو آت :

تؤلف هيئة استشارية للقائد العام للقوات المسلحة من :

آ- السيد حسين محي الدين - نائب رئيس محكمة استئناف بغداد

ب- السيد عبد الأمير العكيلي - نائب المدعي العام

جـ- الرئيس الأول الركن عبد الستار عبد اللطيف

واجبات الهيئة الاستشارية للقائد العام للقوات المسلحة

١- دراسة كافة الأوراق التحقيقية التي ترسل إلى القيادة العامة للقوات المسلحة من قبل هيئة التحقيق الخاصة واعادتها إليها ان وجدت فيها نقصا.

٢- إذا كانت الأوراق التحقيقية كاملة من كافة الوجوه تدرسها وترفع توصية إلى القائد العام للقوات المسلحة بارسالها إلى المحكمة العليا الخاصة لمحاكمة المتهم مع ذكر الأسباب وتكون التوصية بعدم احالة المتهم إلى المحكمة مع ذكر الأسباب.

وعادة كان يأخذ القائد العام بتوصية اللجنة.

ويذكر الاستاذ صبحي عبد الحميد انه حضر جلسات الهيئة بدلا من عبد الستار عبد اللطيف الذي كان يتمتع باجازة مرضية[١].

أما هيئة التحقيق الخاصة في المحكمة فقد تشكلت استنادا الى المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وبموجب الامرين الوزاريين ٢٢٧٥ و ٢٢٨٣ والمؤرخين في ٢١ و ٢٩ تموز ١٩٥٨ ثم اضيف اليها اعضاء بموجب الامر الوزاري رقم ٢٧٥٦ والمؤرخ في ٢٣ آب ١٩٥٨ وتم تشكيلها كالاتي :

العقيد محمود عبد الرزاق - رئيسا

المقدم داود سلمان الغلاي - عضوا

المقدم الحقوقي عبد الوهاب المدرس - عضوا

الرئيس سعيد كاظم مطر - عضوا

الرئيس عبد الحميد الشكري - عضوا

الرئيس حازم عبد الفتاح الصباغ - عضوا

الحاكم السيد حافظ خالد - عضوا

الحاكم السيد صادق حيدر - عضوا

الحاكم السيد شامل رشيد الشيخلي - عضوا

الحاكم السيد طالب النائب - عضوا

---

[١] أفادنا بهذه المعلومة الاستاذ صبحي عبد الحميد بتاريخ ١٠/ ٨/ ٢٠٠٠.

الواجبات :- استنادا لأمر القائد العام للقوات المسلحة المرقم ٣٩ / ١٧ في ١٧ آب ١٩٥٨ المتضمن ايضاحا لواجبات الهيئة لضمان سير العمل بدقة ووفقا للقوانين فان لهيئة التحقيق بعد موافقة سيادة القائد العام ان تقوم بما يلي :-

١- قرار توقيف كل شخص ترى اجراء التحقيق ضده بصفته متهما عن جريمة او اكثر .

٢- القاء القبض على أي شخص ترى من الضروري التحقيق معه وحق اصدار الامر بتوقيفه للمدة المناسبة .

٣- يسجل قرار التوقيف من قبل الهيئة في محضر التحقيق لكل قضية .

٤- لها سلطة تمديد التوقيف استنادا الى مذكرات التوقيف التي تصدر من قبلها او التي تودع اليها من السلطات المختصة لاجراء التمديد عليها .

٥- طلب أي مستند او بينة او اوراق تخص التحقيق من اية جهة كانت رسمية ام غير رسمية ومن أي شخص كان مهما او غير مهم .

٦- لها ان تقدم التوجيهات حول الافراج واطلاق السراح بكفالة الى القيادة العامة للقوات المسلحة على ان لا ينفذ ذلك الا بعد مصادقتها .

اسلوب طلب اجراء التحقيق

بناء على ما جاء بكتاب القيادة العامة للقوات المسلحة المرقم ٩ / ١١٤ والمؤرخ في ١٢ / ١١/ ١٩٥٨ امر سيادة القائد العام للقوات المسلحة بما يلي :

آ- تقدم المراجع التي تروم اجراء التحقيق حول القضايا طلباتها الى القيادة العامة للقوات المسلحة ومن ثم تجري احالة القضايا من قبل القيادة الى هيئة التحقيق او غيرها .

ب- تمر الوثائق والمستمسكات والمعلومات التي تستخلصها لجنة التنسيق والمعلومات عن طريق القيادة وذلك في الحالات التي تكون القضايا التي تتعلق بالمستمسكات مودعة الى المحكمة .

وهناك هيئة التنسيق وهيئة السيطرة وكتاب الضبط وقلم المحكمة [1]

وكان قد اعلن عن بدء المحاكمات حيث أذيع البيان الآتي يوم ٢٠ تموز

---

[1] محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، جـ١ ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ١٤ – ١٨ والوقائع العراقية ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ آب ١٩٥٨

بيان هام الى الجمهور الكريم

" ستباشر المحكمة العسكرية العليا بمحاكمة رجال العهد البائد من الوزراء المستغلين الذين اشتغلوا ضد مصلحة البلد فعليه نطلب من كل فرد من ابناء الشعب الكرام ومن لديه معلومات او مستمسكات موثوق بها ان يتقدم ويدلي بالمعلومات الى الهيئة التحقيقية المؤلفة في وزارة الدفاع لغرض النظر في جميع الادلة الثبوتية للاتهامات قبل احالتها الى المحكمة العسكرية العليا "

وكيل وزير الدفاع [1]

باشرت المحكمة اعمالها يوم ١٦ آب ١٩٥٨ بمحاكمة المتهم الأول غازي محمد فاضل الداغستاني قائد الفرقة الثالثة . وقد اتخذت المحكمة من مبنى مجلس النواب العراقي سابقا الواقع على نهر دجلة من جانب الرصافة وبجانب وزارة الدفاع (بيت الحكمة حاليا) مقرا لها . وكانت الجلسات علنية ومفتوحة لجميع الافراد واذيعت الجلسات من دار الإذاعة ونقلت بالتلفاز . وكان حق النقض والابرام والاعدام من صلاحية عبد الكريم قاسم . وقد بلغ عدد المتهمين الذين سيقوا الى المحاكمة ٩٣ متهما.

عندما كان يدخل المهداوي قاعة المحكمة مع عدد من الضباط يستقبل بعاصفة من التصفيق والهتاف ثم ينبري الشعراء بالقاء قصائدهم الحماسية وبعد ان ينتهي دورهم الذي كان يستمر حوالي نصف ساعة يبادر المهداوي بالتعليق على ما ورد من الشعر و الهتافات ثم يرد على ما تورده وكالات الانباء من اخبار سيئة عن العراق ويختتم كلمته بمدح عبد الكريم قاسم مسبغا عليه كل ما يتذكره من صفات التمجيد والاوصاف الممتازة وكثيرا ما كان الجمهور يقاطع سير المحكمة بالهتاف او القاء ابيات من الشعر[2].

كانت التهمة الموجهة الى الداغستاني المتهم الأول هي الاشتراك في التآمر على سورية لتنصيب الأمير عبد الاله ملكا عليها وقد استمرت محاكمته حتى يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ حيث صدر قرار الحكم:

---

(١) الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٢) عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ٦٨ - ٧٠ ، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول، ص٤٨ - ٤٩ .

حكمت المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ على المجرم أمير اللواء الركن المتقاعد غازي الداغستاني بما يلي :
أولا : الاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي .
ثانيا : بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق المادة ٩٩ من قانون العقوبات البغدادي والحكم عليه برد مبلغ ١٥٧٧٠ دينارا الى خزينة الدولة ويستحصل المبلغ المذكور اجرائيا وفق قانون التنفيذ وحسب الاصول.
ثالثا : ينفذ عليه هذان الحكمان بالتداخل حسب احكام المادة ٣٤ من قانون العقوبات البغدادي اعتبارا من تاريخ توقيفه.
رابعا : بالطرد من الجيش وفق الفقرة الأولى من المادة الثلاثين من قانون العقوبات العسكري وصدر القرار باتفاق الاراء"[١].

تغيير أسماء

في ٢٧ تموز قرر مجلس الوزراء " ان تستعمل من الآن فصاعدا كلمة الخليج العربي ولا يجوز استعمال غيرها وأن يعمم هذا القرار على جميع الوزارات والسفارات العراقية في الخارج وجامعة الدول العربية"[٢] . وفي ١٢ آب اعلن رئيس الوزراء في بيان له تغيير اسم كل من لواء المنتفك ولواء الدليم كالاتي : " بناء على ما عرضه وزير الداخلية قرر مجلس الوزراء تبديل اسم لواء المنتفك باسم لواء الناصرية وتبديل اسم لواء الدليم باسم لواء الرمادي "[٣].
وتم تغيير اسماء العديد من الشوارع والساحات والحدائق والجسور كالاتي :
١- شارع الملك فيصل الأول - شارع جمال عبد الناصر
٢- شارع نوري السعيد - شارع الجهاد
٣- شارع العسكري - شارع دجلة
٤- ساحة يوسف السويدي - ساحة الشهداء

---
(١) المحاكمات ، جـ١ ، ص ٣٦٦
(٢) مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٧ تموز نسخة محفوظة لدى العميد خليل ابراهيم، الونداوي، وثائق ثورة تموز ص٣٣١. وجريدة البلاد ، ١ آب ١٩٥٨.
(٣) الوقائع العراقية ، ١٣ آب ١٩٥٨

٥- شارع الملك غازي (الفضل) - شارع الكفاح

٦- شارع الأمير غازي - شارع النضال

٧- شارع الملك فيصل الثاني - شارع الوثبة

٨- جسر الملك فيصل الأول - جسر الاحرار

٩- حديقة الأمير غازي - حديقة الامة

١٠- شارع الضريح الملكي - شارع الشباب

١١- ساحة التاج - ساحة الشعب

١٢- حديقة جعفر العسكري - حديقة الاشبال

١٣- شارع الملك حسين - شارع النصر

١٤- شارع الأمير عبد الاله - شارع القاهرة

١٥- شارع الأمير زيد - شارع التضامن

١٦- شارع الأمير عبد الله - شارع الأردن

١٧- حديقة الملكة عالية - حديقة الاخوة

١٨- حديقة الملك فيصل الثاني - حديقة الاستقلال

١٩- شارع الملك غازي (الكاظمية) - شارع الفجر

٢٠- ساحة الملكة عالية (الباب الشرقي) - ساحة التحرير

٢١- ساحة الملكة عالية (الكاظمية) - ساحة الزهراء

٢٢- شارع الملكة عالية - شارع الجمهورية

٢٣- ساحة الوصي - ساحة النهضة

٢٤- قاعة فيصل الثاني - قاعة الشعب

٢٥- شارع الملك علي - شارع الاخوة

٢٦- ساحة الملك فيصل الأول - ساحة جمال عبد الناصر

٢٧- ساحة آل البيت - ساحة الشباب

٢٨- شارع عبد الحسين الجلبي - شارع الاتحاد

٢٩- ساحة مود - ساحة صلاح الدين

٣٠- ساحة زيد بن علي - ساحة النضال

٣١- ساحة الملك فيصل الثاني - ساحة الوثبة

٣٢- جسر الملكة عالية - جسر الجمهورية [1]

ومن الواضح ان الهدف من هذا التغيير هو ازالة كل ما يشير الى العهد السابق والتأكيد على العهد الثوري الجديد كما ان اطلاق اسم الخليج العربي يؤكد هوية الثورة العربية وتوجهاتها القومية.

قانون الكسب غير المشروع على حساب الشعب
(من أين لك هذا)

في ١٦ آب ١٩٥٨ صدر قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب والذي اوجب على رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ورؤساء واعضاء مجالس ادارة المؤسسات والمصارف والشركات واعضاء مجلس الامة والمجالس البلدية وامانة العاصمة والمستخدمين في الدوائر الذي يحدد مجلس الوزراء فئاتهم او اصنافهم ان يقدم خلال شهرين من تاريخ تعينه اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده ويسري القانون على موظفي العهد السابق من الموجودين في الخدمة وقت صدور القانون او الذين تركوها بعد أول أيلول ١٩٣٩.

وحدد القانون الكسب غير المشروع الاموال التي يحصل عليها المذكورون اعلاه بسبب اعمال او نفوذ او استغلال الوظيفة والمركز او ما يحصلون عليه بطريقة غير مشروعة وفيما يلي **نص القانون**:

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨
بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:

---

[1] الجمهورية ، ٢٩ آب ١٩٥٨

المادة الأولى :

على رؤساء الوزارات والوزراء والحكام والقضاة وضباط القوات المسلحة والشرطة ورؤساء واعضاء مجالس ادارة المصالح العامة والمؤسسات والمصارف والشركات الرسمية وعلى اعضاء مجلس الامة واعضاء المجالس البلدية والادارية وامين واعضاء مجلس امانة العاصمة وعلى كل موظف وعلى المستخدمين الذين يصدر بتحديد فئاتهم او اصنافهم قرار من مجلس الوزراء وعلى كل شخص مكلف بخدمة عامة بصفة دائمة او مؤقتة ان يقدم خلال شهرين من تاريخ تعيينه وانتخابه اقرارا عن ذمته وذمة زوجته وأولاده القصر في هذا التاريخ . يتضمن بيان ماله من اموال منقولة او غير منقولة وعلى الاخص الاسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والحلي والمعادن والاحجار الثمينة وما له من استحقاق في الوقف وما عليه من التزامات.

ويسري هذا الالتزام على من تقدم ذكرهم وعلى موظفي البلاط الملكي السابق والخزينة الخاصة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون او الذين يكونون قد تركوها بعد أول ايلول سنة ١٩٣٩.

ويقدم الاقرار من الموجودين بالخدمة او ممن تركوها خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون متضمنا بيانا بذمتهم المالية على الوجه المتقدم في أول ايلول سنة ١٩٣٩ او عند دخول الخدمة إذا كان لاحقا لهذا التاريخ ثم بيانا بذمتهم المالية من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ ترك الخدمة.

وإذا كانت الخدمة متقطعة وجب ان يكون الإقرار عن كل فترة على حدة وعلى كل من يشمله حكم هذه المادة ان يقدم ايضا خلال ستين يوما من تاريخ ترك الوظيفة او الخدمة اوزوال الصفة النيابية اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر في هذا التاريخ على الوجه المعين في الفقرة الأولى.

ويجوز عند إجراء التحقيق مع شخص ممن ذكروا تكليفه بتقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر إذا اقتضى الحال ذلك . وتعين السلطة القائمة على اجراء التحقيق الميعاد الذي يقدم فيه الإقرار المطلوب.

وفي كل الأحوال يجب ان يتضمن الإقرار بيان مصدر الثروة او الزيادة فيها حسب الاحوال .

المادة الثانية:

يقع واجب تقديم الاقرار ايضا على زوجة كل شخص ممن ذكروا في المادة السابقة إذا لم تعط البيانات المطلوبة .

المادة الثالثة :

يقدم الموظفون والمستخدمون والمكلفون بخدمة عامة الاقرارات والبيانات المشار اليها الى شعبة الذاتية في الوزارات او الهيئات العامة التي يعملون بها.

ويكون تقديم هذه الاقرارات والبيانات بتسليمها مقابل وصل واما بارسالها بكتاب مسجل .

وعلى موظفي الذاتية ان يراقبوا تقديم هذه الاقرارات ويبلغوا حكام التحقيق عن كل من كان مكلفا بتقديم اقرار وفق هذا القانون ولم يقدمه.

كما ان عليهم ان يعرضوا على لجان الفحص التقارير التي تقدم اليهم خلال شهر من تقديمها او عندما تطلب اللجنة اوحاكم التحقيق ذلك.

المادة الرابعة:

يعد كسبا غير مشروع على حساب الشعب :

١- كل مال حصل عليه أي شخص من المذكورين بالمادة بسبب أعمال او نفوذ اوظروف وظيفته او مركزه او بسبب استغلال شيء من ذلك.

٢- كل مال حصل عليه أي شخص طبيعي اومعنوي من طريق تواطئه مع أي شخص ممن ذكروا في المادة الأولى على استغلال وظيفته او مركزه .

٣- كل مال لم يورده شخص من الاشخاص المذكورين في المادة الأولى في الاقرار المقدم منه ، او أورده ولم يثبت له مصدرا مشروعا . وكل زيادة ترد في اقراراته التالية للاقرار الأول يعجز عن اثبات مصدرها المشروع .

وعلى العموم يعتبر كسبا غير مشروع مال كل شخص مكلف بتقديم الاقرار طبقا لهذا القانون ولم يقدمه ما لم يثبت حصوله عليه بالطرق المشروعة .

المادة الخامسة:

يتولى فحص الاقرارات والبيانات المشار اليها في المادتين الأولى والثانية لجنة او أكثر تتكون من مدير عام بالوزارة او الهيئة المختصة رئيسا ومن اثنين أحدهما من كبار موظفي الوزارة او الهيئة والاخر نائب عن المدعي العام يعينه وزير العدلية .

وتقوم اللجنة باجراء الفحص ولو لم يقدم اقرار وذلك عند انتهاء الخدمة او إذا قدمت شكوى عن كسب غير مشروع اثناء الخدمة ، وللجنة ان تطلب الايضاحات والمستندات ممن يتناوله الفحص، كما لها ان تطلب المعلومات من الوزارات والمصالح والهيئات النيابية والعامة الرسمية وشبه الرسمية.

فإذا تبين للجنة من الفحص وجود شبهات على كسب غير مشروع احالت الاوراق الى حاكم تحقيق .

وفي حالة فحص الاقرار لانتهاء الخدمة تعتبر الذمة بريئة بعد مضي سنتين من تاريخ الاقرار اومن تاريخ الوفاة إذا انتهت بها الخدمة . وتنقطع المدة بتبليغ صاحب الشأن باحالة الاوراق الى حاكم التحقيق او باتخاذ حاكم التحقيق اجراءاته في هذا الشأن .

المادة السادسة

لحاكم التحقيق اجراء التحقيقات إذا وردت اليه شكوى عن كسب غير مشروع اوكشف عن ذلك اثناء تحقيق يقوم به . ويكون له في اداء مهمته جميع السلطات المخولة له في التحقيق بموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية مع عدم التقيد بالصياغات الواردة فيه او في قوانين اخرى .

ويكون له كذلك سلطة سحب يد الموظف .

وله ان يطلب اية معلومات او بيانات من اية وزارة او مصلحة او هيئة نيابية او عامة رسمية او شبه رسمية .

ولا يمنع القرار الصادر من لجنة الفحص بان لا شبهة في الاقرار من اتخاذ اجراءات التحقيق من قبل حاكم التحقيق .

المادة السابعة:

إذا تبين لحاكم التحقيق ان الواقعة تكون كسبا غير مشروع احال المتهم الى المحكمة الكبرى التي يقع في دائرة اختصاصها محل عمله او محل اقامته .

ولا يمنع العزل ولا اعتزال الخدمة والخروج منها باي وجه كان ولا زوال الصفة النيابية ولا الوفاة من اتخاذ الاجراءات عن كسب غير مشروع .

وإذا رأى حاكم التحقيق ان الواقعة تكون مخالفة ادارية او مالية احال المخالف الى الجهة المختصة للنظر في معاقبته انضباطيا

المادة الثامنة:

تحدد المحكمة الكبرى اقرب جلسة لنظر الدعوى وتعقد جلساتها بصورة علنية ولها ان تعقدها سرية ان اقتضى الصالح العام ذلك .

ويتبع في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها الاجراءات المقررة للمحكمة الكبرى فيما لا يتعارض مع الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة التاسعة:

تحكم المحكمة برد الكسب غير المشروع ولو كان الحصول عليه سابقا على العمل بهذا القانون متى كان لاحقا ليوم أول ايلول سنة ١٩٣٩

المادة العاشرة:

يترتب على الحكم بالرد عزل الموظف او المستخدم او القائم بخدمة عامة من وظيفته اوخدمته.

المادة الحادية عشرة:

يجوز لحاكم التحقيق كما يجوز لرئيس المحكمة الكبرى ان يصدر امرا بتكليف الغير بعدم التصرف في ما يكون لديه للمتهمين ديون او اجر او قيم منقولة او غير ذلك ويترتب على هذا الامر كل ما يترتب على حجز مال المدين لدى الغير من اثار دون حاجة الى اجراءات اخرى

كما يجوز لهما وضع الحجز الاحتياطي على اموال هؤلاء الاشخاص كافة.
ويجوز الاعتراض على الامر بالحجز الى المحكمة طبقا للاجراءات المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المادة الثانية عشرة:

لا يجوز الاطلاع على الاقرارات وما يجري في شانها من فحص وتحقيق في الحدود المبينة في هذا القانون الا للجهات التي تتولى ذلك .

ومع هذا يجوز لحاكم التحقيق ان يصرح لغير هذه الجهات بالاطلاع على الاقرار إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

المادة الثالثة عشرة:

١- يعاقب على عدم تقديم الاقرارات والبيانات المشار اليها في المادتين الأولى والثانية في المواعيد المقررة لذلك بالغرامة .

٢- ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بالغرامة او بكلتيهما كل من ذكر عمـــدا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات او البيانات او امتنع بغير عذر مشروع عن تقديم هذه الاقرارات او البيانات .

المادة الرابعة عشرة:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بالغرامة او بكلتيهما كل من اخفـى باية طريقة مالا متحصلا من كسب غير مشروع او محكوم برده ، وفقا لاحكام هــــذا القانون متى كان يعلم حقيقة امره او لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك .

وعلى المحكمة ان تعفي المتهم من العقوبة إذا كان قد بادر الى ابلاغ جهـــة الاختصاص في حق الموظف او من في حكمه ممن ذكروا في المـــادة الأولـــى او إذا تبينت المحكمة انه اعان اثناء البحث او التحقيق على كشف الحقيقة عن ذلك المال او عن اموال اخرى حصل عليها احد من هؤلاء بطريقة غير مشروعة .

المادة الخامسة عشرة:

كل شخص ممن ذكروا بالمادة الأولى حصل على كسب غير مشروع يعـــاقب بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات او بالغرامة او بكلتيهما .

المادة السادسة عشرة:

كل موظف له علاقة بتنفيذ هذا القانون يفشي شيئا من ما ورد بالاقرارات او ما اجرى في شأنهما يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٢٥٧) من قـــانون العقوبات البغدادي .

المادة السابعة عشرة:

١- كل من أبلغ عن كسب غير مشروع وادت معلوماته الى الحكم برد هذا المكســـب الى خزانة الدولة تقرر له المحكمة مكافاة نقدية تتناسب مع اهمية المعلومات التي قدمها على ان لا تتجاوز المكافأة مبلغ خمسة الاف دينار .

٢- تطبق احكام المادة (١٥٧) من قانون العقوبات البغدادي على كل من أبلغ كذبـــا وبسوء قصد عن ارتكاب شخص جريمة من الجرائم المنصوص عليها فـــي هـــذا القانون .

المادة الثامنة عشرة:

لا تمنع العقوبات المقررة بهذا القانون من توقيع أية عقوبة أخرى أشد تكون مقررة بقانون اخر للفعل المرتكب .

المادة التاسعة عشرة:

تختص المحكمة الكبرى وحدها بالحكم في الجرائم الوارد ذكرها في المواد الثالثة عشرة بفقراتها الثانية والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من هذا القانون على الوجه المبين في المادة الثامنة .

ويجوز لها ان تحكم في الجرائم الاخرى المرتبطة بالجرائم المشار اليها في الفقرة السابقة متى كان محلها يعتبر كسبا غير مشروع .

وتسقط الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثالثة عشرة بفقرتها الثانية والرابعة عشرة والخامسة عشرة من هذا القانون . من تاريخ اعتبار ذمة الموظف او صاحب الصفة النيابية بريئة .

فإذا كان حاكم التحقيق قد باشر التحقيق في الجريمة بناء على شكوى او على ما كشفه اثناء تحقيق يجريه فلا تسقط الدعوى في الحالتين الا بمضي سنتين من تاريخ تقديم الشكوى او الكشف عن الواقعة .

المادة العشرون:

يجوز تمييز الاحكام الصادرة وفقا لهذا القانون وذلك بمراعاة القواعد والاجراءات المقررة لذلك قانونا .

المادة الحادية والعشرون:

ينفذ الحكم الصادر بالرد بالطرق الادارية المقررة لتحصيل اموال الدولة .

المادة الثانية والعشرون:

يصدر مجلس الوزراء الانظمة الخاصة بالاجراءات التي تتبع لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثالثة والعشرون:

على الوزراء كل في ما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدق ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السادس عشر من شهر اب سنة ١٩٥٨

مجلس الوزراء　　　　　　　　مجلس السيادة[1]

---

[1] الوقائع العراقية ٢١/ ٨/ ١٩٥٨ والزمان ٢٠/ ٨/ ١٩٥٨.

وتنفيذا لهذا القانون فقد تم تشكيل لجنة عليا في كل وزارة لفحص الاقـــرارات والبيانات التي يقدمها المكلفون المبحوث عنهم في المادة الأولى من هذا القانون .

نشيد الله اكبر

في اليوم الأول للثورة لم تكن هناك برامج إذاعيـــة معـــدة غـــير البيانـــات والنداءات وفي تلك الاثناء حضر الى دار الإذاعة احد الموظفين يحمل شريطا وكـــان هذا الشريط مسجل عليه نشيد " الله اكبر " الذي كانت تبثه إذاعة صوت العرب مـــن القاهرة باستمرار والذي كان العهد الملكي قد منع إذاعته فظل يذاع من دار الإذاعـــة طوال الايام الأولى للثورة لاثارة حماس المواطنين . وفي يوم ٢٤ آب تقرر اتخاذ هذا النشيد نشيدا وطنيا ، وكان يمجد انتصارات مصر على المعتدين ايام العدوان الثلاثـــي سنة ١٩٥٦ واستمر كذلك حتى منعه عبد الكريم قاسم بعد اقالة عبد السلام عـــارف وتجريده من جميع مناصبه[1] في نهاية ايلول ١٩٥٨

العلاقات بين العراق واليمن

ابرق ملك اليمن الامام احمد في يوم ١٦ تموز البرقية الاتية الى قيادة الثورة "نحمد الله سبحانه وتعالى على تأييدكم وتسيير اموركم . وان اليمن حكومة وشـــعبا ليشاركونكم السرور في انتصاركم وتأييدكم ونجاحكم فيما قمتم به وما ستقومون بـــه من تطهير الشعب الشقيق العربي الأبي من الاعداء واذناب الاستعمار.

واني أناشدكم باسم الدين والقومية العربية ان تلزموا الهدوء والسكون وان لا تراق قطرة دم غير مستحقة وحفظ الارواح والدماء من ان تراق بدافع الحـــزازات والاغراض والاطماع فثورتكم اسمى واعز واشرف من ان تفكروا في ذلك.

أخذ الله بايدي الجميع الى الخير " [2]

وكانت اليمن ثاني دولة عربية تعترف بالنظام الجمهوري بعـــد الجمهوريـــة العربية المتحدة التي انضمت إليها اليمن باتحاد فيدرالي في الثامن من آذار ١٩٥٨ اذ انها قدمت اعترافها يوم ١٩ تموز . وتوثيقا لاواصر التعـــاون والروابـــط العربيـــة

---

[1] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ٢٩ ، موسوعة ١٤ تموز (٦) ، ص ٣٣١

[2] الجمهورية ، ١٧ تموز ١٩٥٨

المشتركة زار سمو الأمير سيف الاسلام البدر ولي عهد الحكومة المتوكلية اليمنية بين ٢٢ و ٢٦ آب بغداد وصرح بعد وصوله (ان أي اعتداء على الحكومة العراقية تعده اليمن اعتداء مباشرا عليها . وانه جاء لتهنئة الشعب العراقي وقادته بالثورة التي اعادت للشعب العراقي وللعرب مجدهم وقد اجرى محادثات مع عبد الكريم قاسم صدر في نهايتها البيان المشترك الاتي :

جرت محادثات ودية بين سمو الأمير سيف الاسلام البدر ولي عهد الحكومة المتوكلية اليمنية ونائب رئيس وزرائها وبين سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم من السادس من صفر الخير ١٣٧٨ هجرية الموافق ٢٢ آب ١٩٥٨ حتى العاشر من صفر ١٣٧٨ الموافق ٢٦ آب الجاري وقد سادت المحادثات روح الاخوة العربية والتفاهم التام حول جميع ما يتصل بالشؤون العامة للبلدين وما يخدم مصلحة الامة العربية في جميع اقطارها .

وبهذه الروح نعلن تأكيد ما يربط بلدينا من العهود والمواثيق وفي مقدمتها الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية ، كما نؤكد تصميم بلدينا على الوقوف صفا واحدا تجاه جميع الاحداث الدولية والمساهمة الفعالة في تأييد ميثاق الامم المتحدة ودعم السلام في العالم ..

وقد اتفقنا على الاستمرار في الاتصال والتشاور في الشؤون التي تعني بلدينا كما وطدنا العزم على اتخاذ الخطوات الايجابية لتنمية التعاون بيننا في كل الميادين . والله نسأل ان يوفق الجميع لتحقيق اهداف القومية العربية وتوحيد الوطن العربي الكبير.

صدر ببغداد في العاشر من صفر الخير ١٣٧٨ الموافق ٢٦ آب ١٩٥٨

الأمير سيف الاسلام البدر	الزعيم الركن
ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية	عبد الكريم قاسم
ونائب رئيس وزرائها	رئيس وزراء الحكومة العراقية

وعند مغادرته قال " ان اجتماعه مع المسؤولين سادها روح الاخوة التامة وان مباحثاته تكللت بالنجاح " وبعث بالبرقية التالية الى رئيس مجلس السيادة

" يطيب لي وانا اغادر ارض العراق العزيزة ان ابعث لسيادتكم ومساعديكم وشعب العراق الابي خالص شكري وتقديري لما لقيته منكم ومن كرم الضيافة سائلا المولى جل وعلا ان يحفظنا الى ما فيه خير العروبة وعزهم والسلام "
وقد رد عليه نجيب الربيعي بالبرقية الاتية :
" تلقيت برقيتكم الكريمة شاكرا ومقدرا عواطفكم النبيلة متمنيا لكم ولليمن السعيدة القوة والمنعة في ظل صاحب الجلالة والدكم الامام احمد المعظم راجيا لكم سفرة ميمونة ولكم منا ولاخواننا ازكى السلام "

كما ارسل سيف الاسلام برقية مماثلة الى الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ورد عليها الاخير ببرقية حملت المضمون نفسه[1]. ومن الطريف ان نذكر ان عبد السلام عارف رافق الأمير في زيارة لمسجد أبي حنيفة في الاعظمية فقال في خطبة له "ان الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها"[2]

بين العراق والكويت

ان التوسع في مشاريع مجلس الاعمار الذي تأسس سنة ١٩٥٠ والحاجة الى الموارد المالية والرغبة في زيادة ضخ النفط خاصة بعدمباشرة الحقول الجنوبية بالانتاج في منتصف القرن جعل موضوع تصدير النفط العراقي عبر الخليج العربي بمد انابيب جديدة وبناء موانئ من اهداف الحكومات التي تعاقبت على العراق طوال عقد الخمسينيات فظهر ميل قوي لاستعادة المياه الاقليمية العراقية والتي كانت تابعة للعراق في العهد العثماني وبعض الجزر الواقعة ضمنها والتي فصلتها بريطانيا عن العراق تبعا لمصالحها الخاصة . وقد اشتدت هذه الدعوة اواخر الحكم الملكي .

ففي الخامس من نيسان ١٩٥٧ ابرق السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يقول " ان الجمهور يعي ان الحدود (بين العراق والكويت) قد ثبتت من قبل الامبرياليين وفقا لمصالحهم الخاصة وعليه سيكون موضوع التعديل من مصلحة العراق او الشعب العربي في حالة قيام وحدة عربية على سبيل المثال . ويوجد في العراق رأي ملحوظ لا ينظر الى مسألة تقويم الحدود فقط وانما يتطلع الى تذويب

---

[1] جريدة الزمان ، ٢٧ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٢٤ ، ٢٧ آب ١٩٥٨
[2] اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص٢٧٠.

الكويت في العراق كجزء من مشروع الهلال الخصيب . ان دعاة هذا الرأي ليسوا هم الوطنيين المتطرفين وحدهم وانما يشاطرهم رأيهم الوطنيون المعتدلون امثال فاضل الجمالي الوزير السابق وبعض الشبان من اعضاء البرلمان الذين يؤمنون بان الوحدة لمصلحة العراق والشعب العربي".

وعند مقابلة الوكيل السياسي (بيل) لشيخ الكويت يوم ٢٨ أيار ١٩٥٧ اوضح له " استحالة توقع التوصل الى اتفاق مع العراقيين إذا لم تتحرك الكويت . وكانت اجابة الشيخ هي ان مسألة تخطيط الحدود هي من مسؤولية حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وانه يأمل ان حكومة صاحبة الجلالة لن تفشل في القيام بالواجب الذي تعتبره الكويت من أولويات الامور المهمة " (١)

وبعد ان شكل عبد الوهاب مرجان وزارته في كانون الأول ١٩٥٧ ابلغ السفير البريطاني في بغداد وبحضور وزير خارجيته (برهان الدين باش اعيان) "انه في الوقت الذي لا يرغب الخوض في الماضي فانه ينبغي على حكومة صاحبة الجلالة ان تدرك ان جميع العراقيين يؤمنون بانه ينبغي ان تشكل الكويت وحدة طبيعية مع العراق وان حكومة صاحبة الجلالة مسؤولة في الماضي عن حدوث ما هو خلاف ذلك". وقد اراد السفير معرفة رأي عبد الاله ولي العهد في الموضوع الذي اثاره رئيس الوزراء . فكان رأي عبد الاله الذي طرحه بحضور القائم بالأعمال الامريكي في بغداد وذلك يوم ٥ شباط ١٩٥٨ " ان رئيس الوزراء قد تناول متعمدا طرح وجهة النظر الحادة هذه التي يشاركه فيها العديد من العراقيين وربما ايضا بعض اعضاء الحكومة بشأن دمج الكويت بالعراق لكنه لم يكن يتوقع ردة فعل غير تلك التي طرحتها . لكن هناك اجماعاً في العراق بشأن الرغبة في ربط الكويت بطريقة ما باي شكل اتحادي مرغوب فيه بين الاردن والعراق والسعودية ان رغبت في ذلك"(٢).

---

(1) **From G. W. Bell Political Agency Kuwait to Bernard Burrows Confidincial May 29 1957 .**

(2)**From Baghdad to Foreign Office Tel . No . 172 February 6 1958**

يذكر الصحفي البريطاني (نيل اتشرسون) في صحيفة (الاندبيندنت) الصادرة يوم ١٩ آب ١٩٩٠ "ان الحكومة البريطانية هي التي كانت تفكر بطرح اقتراح ضم الكويت الى الاتحاد العربي وذلك في اجتماع قمة كان يزمع عقده بين الحكومات المنضمة الى ميثاق بغداد اوائل سنة ١٩٥٨ وحسب هذه الرواية فان الحكومة البريطانية كانت ترمي الى تحويل الاتحاد العربي الى دولة

وبعد قيام الاتحاد بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ فضل نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد ان يطلق عليه اسم الاتحاد العربي بدلا من الهاشمي لكي يترك الباب مفتوحا لانضمام دول عربية اخرى اليه . فكان من رأي السعيد ان الاتحاد لن يكتب له النجاح ويدوم ما لم تنضم الكويت اليه وتدعمه بامكاناتها المالية الجسيمة ولاسيما في ناحيتي الدفاع والخارجية فطرح الفكرة على الحكومة البريطانية التي لم تعط ردا قاطعا في هذا الشأن . ويدعي (مكميلان) رئيس الوزارة البريطانية السابق في مذكراته ان نوري السعيد اعلمه بحصوله على وعد امريكي بمساندة مشروعه هذا لكنه (مكميلان) يشك في صحة قول نوري السعيد لان الامريكان اخبروه بخلاف ما سمعه من رئيس الوزراء العراقي"[1].

ويذكر التقرير البريطاني الذي أعدته السفارة البريطانية عن عام ١٩٥٨ يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩ " كان تشكيل الاتحاد العربي في الاساس هو الرد على الجمهورية العربية المتحدة اكثر مما هو رغبة حقيقية من العراقيين . وكان معظمهم لا يثق بالملك حسين ولا يعتقد بقابلية الاردن على البقاء كما انهم لا يحبذون ضخامة العبء المالي على العراق الذي سوف يمثله الاتحاد . لهذا كانت رغبتهم هي جلب اعضاء جدد . واصبح واضحا منذ البداية انه بالرغم من ان الملك سعود قد بارك الاتحاد لكنه كان يخشى عبد الناصر لحد انه لا يستطيع التفكير في الانضمام اليه وعليه كان اهتمام العراق الكلي موجها الى الكويت . وقد مارست الحكومة البريطانية ضغطا كبيرا لضمان مناصرة الكويت والدعم المالي وكانت هذه المسألة في البداية هي الشغل الشاغل للعراق عندما توقف وزير الخارجية البريطاني في بغداد يوم (٧) آذار في طريقه الى مانيلا . وبعد ذلك واجه نوري السعيد حكومة صاحبة الجلالة باحد الخيارين اما ان تتخلى المملكة المتحدة عن علاقاتها الخاصة مع الكويت وذلك لارغام الكويت على الدخول في الاتحاد العربي او ان يستمر العراق بمطالبته الاقليمية بالكويت وبالرغم من شكوك البلاط وزملائه كان نوري السعيد يعود الى هذه

فيدرالية موحدة لمواجهة الوحدة المصرية السورية فاقترحت خلال النقاش ضم الكويت الى الاتحاد مكافأة للعراق على تأييده للمشروع البريطاني ولكن بريطانيا لم تكن جادة في الموضوع بل كانت محاولة لاستدراج الحكومة العراقية وان بريطانيا لم تكن ستتنازل عن الكويت حتى تحين ساعة القرار".

[1] نجم محمود (ابراهيم علاوي) ، المقايضة برلين بغداد ، (لندن ١٩٩١) ، ص ٢٨٩

المقترحات مع بعض التغييرات في فترات منظمة حتى قيام الثورة . وبالطبع فان حكومة صاحبةالجلالة لا يمكنها قبول ذلك ، لكنها وافقت على القيام بما تستطيع ان تبين للحاكم اخطار الموقف الذي سببته (مؤامرات) عبد الناصر في لبنان والاردن وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي والمساعدة التي يمكن ان يمنحها الشيخ للاتحاد العربي عند ارتباطه به. ومع ذلك كان الشيخ متشككا من العراق وظن ان انضمام الكويت الى الاتحاد سيكون خطرا على حكم عائلة الصباح لهذا لم تكن مستعدة للذهاب اكثر من مناقشة معاهدة الصداقة مع حكومة الاتحاد وتسوية المسائل المعلقة والخلافات مع الحكومة العراقية . ان الافراط المتزايد الذي واصل من خلاله نوري السعيد (فرض ارائه في حزيران تمادى لحد انه قدم استقالته في وقت عكس فيه حتى الاعتقاد العراقي الواسع النطاق من ان المملكة المتحدة هي المسؤولة عن منع الكويت من الانضمام) كان معيارا للجهد الذي شعر به وسيتعرض اليه العراق والاتحاد بالقياس المتزايد لتدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان والتخريب في الاردن وفي أحد الاوقات كان الملك وولي العهد في حالة يأس من رسوخ الاتحاد العربي بل وحتى السلالة الهاشمية في العراق"[1].

ومن هذا التقرير يبدو ان بريطانيا كانت مع ارتباط الكويت بالاتحاد وتقديم المساعدة المالية له للوقوف ضد التوجهات الوحدوية التي يتزعمها عبد الناصر في المنطقة ولكنها لم تمارس الضغط على شيخ الكويت لاجباره على ذلك وهو الامر الذي جعل نوري السعيد يعتقد ان بريطانيا لا تريد ضم الكويت الى الاتحاد فاتصل بالسفير الامريكي في بغداد من ١٤ آذار ١٩٥٨ وذكر ان الوقت قد حان لكي تعيد بريطانيا النظر في سياستها التقليدية في المنطقة وان بامكانها ان تبدأ بداية حسنة بانهاء حمايتها على الكويت ومنحه الاستقلال تمهيدا لضمه الى الاتحاد . واوضح السعيد للسفير الامريكي انه تحدث بهذا الشأن مع وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد الذي كان قد مر ببغداد قبل عدة ايام في طريقه الى مانيلا عاصمة الفلبين واعرب السعيد عن امله في ان تمارس بريطانيا دورها في حث الكويت على الانضمام وان تستخدم الولايات المتحدة الامريكية نفوذها في هذا الشأن"[2].

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، جـ ٤ / ٧٦٤

[2] W. J. Gallman , Iraq under general Nuri 1954 - 1958 .

وفي ذلك يقول المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد "ان نوري السعيد واجه سلون لويد بخيارين أما ان تتخلى بريطانيا عن علاقتها الخاصة مع الكويت وبذلك تجبر الدولة الصغيرة البائسة على الانضمام إلى الاتحاد العربي وأما ان يترك العراق بشكل مستقل ليتولى تحقيق ادعاءاته بضم الكويت له ولم يكن ذلك الطرح مقبولا لدى صاحبة الجلالة[1]

وبدعوة من نوري السعيد وبناء على نصيحة من الحكومة البريطانية (التي لم تكن تريد ان تضعف ثقة شيخ الكويت بها بالضغط عليه للانضمام الى الاتحاد الذي هو ضروري لاستمرار المصالح البريطانية في المنطقة) زار شيخ الكويت بغداد في العاشر من ايار ١٩٥٨ وفد فاتحه نوري السعيد بامر انضمام الكويت الى الاتحاد فاجابه انه لابد من الاتصال بالبريطانيين واستطلاع رأيهم قبل كل شيء . ولذلك لم تسفر المباحثات عن نتيجة وقد قابل عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب السفير البريطاني في بغداد (بايعاز من نوري السعيد) وعرض على مسامعه الموضوع مفصلا فقال السفير انه سيتصل بحكومته ويوافي الحكومة العراقية بالنتيجة . وكان في نية شيخ الكويت مغادرة العراق الى دمشق والقاهرة في السابع عشر من ايار فاعرب له نوري السعيد عن رغبته في ان لا يزور هذين البلدين فلم يقر الشيخ هذه الرغبة فسافر اليها فعلا واعدت الوزارة مذكرة حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد العربي في ضوء المفاوضات التي جرت بين الشيخ والحكومة العراقية من جهة وبين الحكومتين العراقية والبريطانية من جهة اخرى . وقد اشترك في اعداد هذه المذكرة موظفون مختصون في وزارتي الدفاع والخارجية وكان من المقرر نشر هذه المذكرة في الثاني عشر من تموز ١٩٥٨ ولكن السفير البريطاني زار توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد في داره يوم ١١ تموز واخبره ان الحكومة البريطانية توافق على دخول الكويت في الاتحاد العربي بعد حصوله على الاستقلال وان جميع

وانظر ايضا علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب - جامعة بغداد ١٩٩١ ، ص ٢٦٠

[1] العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين ص١٥٧.

التفصيلات ستبحث في لندن يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ بين رئيس حكومة الاتحاد ووزارة الخارجية البريطانية وطلب تأجيل نشر المذكرة [1] . وفي ادناه نص هذه المذكرة :

ملحـق

حكومة الاتحاد العربي	الرقم / ٣٠٢٣ / ٣٠٢٣ / ٢
وزارة الخارجية	التاريخ ٥ / ٦ / ١٩٥٨
الدائرة العربية	

سري للغاية

تهدي وزارة خارجية الاتحاد العربي تحياتها الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد وتتشرف بان تقدم فيما يلي عرضا لعلاقات الاتحاد العربي بالكويت ومقترحاتها فيما يتعلق بحل المشاكل القائمة بينهما :-

١- وضع الكويت الدولي قبل الحرب العالمية الأولى:

كانت الكويت ارضا خاضعة لسيادة الدولة العثمانية من الناحية القانونية الدولية. وكانت قضاء تابعا لولاية البصرة ولم تكن هذه السيادة موضع شك او خلاف سواء من قبل السلطات المحلية الكويتية او البريطانية حتى ان الحكومة البريطانية قد اعترفت ضمنا بذلك في الاتفاقية العثمانية البريطانية الموقع عليها في لندن في ٢٦ / ٣/ ١٩١٣ التي تضمنت مادتها السادسة حق شيخ الكويت بممارسة سلطاته الادارية بصفته قائمقاما تابعا لولاية البصرة .

أما العلاقات الخاصة التي حاولت الحكومة البريطانية انشاءها مع شيخ الكويت فقد كان سببها ضعف الدولة العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر وتزايد نفوذ الامبراطورية الالمانية في الدولة العثمانية وخشية بريطانيا من امتداد هذا النفوذ نحو الخليج العربي وتهديده لمصالح الامبراطورية البريطانية في الهند ورغبة المشايخ في التخلص من الحكم العثماني . وبقي الوضع على هذا الحال حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

٢- وضع الكويت عقب الحرب:

---

[1] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٤ ، جـ ١٠ ، ص ٢٥٦ ، خليل كنة ، العراق امسه وغده (بيروت١٩٦٦)، ص ٢٩٨

وبنتيجة التسويات التي تمت عقب الحرب العالمية الأولى تنازلت تركيا عن جميع الولايات العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية ومنها الولايات الثلاث التي تكونت منها المملكة العراقية وبضمنها ولاية البصرة التي كانت الكويت احد اقضيتها. ولكن وضع الكويت الدولي بقي غامضا خلال مدة الاحتلال البريطاني في العراق وتولي بريطانيا الانتداب عليه وممارستها السلطة الفعلية في البلاد ومن الطبيعي في تلك الظروف الا يكون العراق - الذي لم يكن حرا في ادارة شؤونه الخارجية - ملزما بقبول اية ترتيبات قررتها السلطة البريطانية بشأن الكويت وعلى الاخص ما يتعلق بحرمان العراق من المياه الاقليمية التي كانت تابعة لولاية البصرة في العهد العثماني .

وقبل دخول العراق في عضوية عصبة الامم اثارت الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية قضية الحدود بين العراق والكويت وطالبت بالموافقة على اعادة المياه الاقليمية المذكورة وتحديد الحدود البرية على وجه الحق والعدالة الا انها لم تتوصل الى تحقيق مطالبها المشروعة آنذاك نظرا لان الحكومة البريطانية قدمت اتفاقية معقودة بينها وبين الحكومة العثمانية في سنة ١٩١٣ تتضمن من جملة ما تتضمن مواد خاصة بحماية شيخ الكويت وتعيين حدود الكويت بالحدود الحالية . وقد تبين فيما بعد ان هذه الاتفاقية لم تبرم ولم تكتسب الصفة القانونية الشرعية .

وكانت آخر محاولة للحكومة العراقية في استعادة الجزر الواقعة في مياه العراق الاقليمية وتعيين الحدود البرية عندما فاتحت الحكومة البريطانية ابان مباحثات ميثاق بغداد وانهاء المعاهدة العراقية البريطانية عند البحث في موضوع الحدود ولكنهما لم يتوصلا الى نتيجة .

٣- اهمية الكويت بالنسبة للعراق:

ان وضع الكويت الحالي وتصرفه بالجزر الواقعة في المياه الاقليمية العراقية ادى الى خلق الكثير من المشاكل الخطيرة والحاق ابلغ الاضرار بمصالح العراق السياسية والاقتصادية الامر الذي اوجد بدوره جوا من التشكك وسوء التفاهم ومن هذه المشاكل :-

آ- <u>التهريب:</u>

منذ حصول العراق على استقلاله قام باتصالات مستمرة مع الحكومة البريطانية بوضع حد لحركة التهريب الواسعة عن طريق الكويت والتي كبدت العراق

خسائر جسيمة جدا في الأموال تقدر ببضعة ملايين من الدنانير سنويا فضلا عما تكبدته الحكومة العراقية من نفقات طائلة لمكافحة التهريب. غير ان مساعيه لم تسفر عن نتيجة ويبدو ان من اسباب هذا الاخفاق عدم رغبة السلطات الكويتية في وضع حد لهذه الحركة ومكافحة التهريب بصورة جدية .

ب- الأمن

عانت سلطات الامن العراقية متاعب كبيرة في اقرار الامن في المناطق الجنوبية المتاخمة للكويت ذلك ان الكويت اصبحت ملجأ للمجرمين الفارين من وجه العدالة لا من العراق فحسب بل من مختلف البلدان المجاورة فضلا عن تهريب كميات كبيرة من السلاح عن طريق الكويت الى العراق بصورة مستمرة ، وفي هذه الحالة ايضا لم تبد السلطات الكويتية اهتماما كافيا في هذا الشأن بل عرقلت جميع المساعي المبذولة للقضاء على الاجرام وتثبيت دعائم الامن في المنطقة .

ج- الناحية الاقتصادية:

أما من الناحية الاقتصادية كان تعنت شيوخ الكويت في موقفهم بعدم التسليم بحقوق العراق المشروعة في مياهه الاقليمية الجنوبية وفي ضرورة ايجاد منفذ له على الخليج قد أدى الى الاضرار بمصالح العراق الاقتصادية اضرارا بليغة واحبط محاولاته العديدة لانشاء ميناء له يفي بحاجاته الضرورية المتزايدة .

د- الدعاية المصرية:

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل اصبحت الكويت مؤخرا مركزا للدعايات المضادة للعراق التي تستهدف الاخلال بامنه . ومما يجدر ذكره ان هذا النشاط المضاد للعراق يقوم تحت سمع شيوخ الكويت وبصرهم وخصوصا بعد ان اشتدت الحملة التي يشنها حكام مصر في عام ١٩٥٤ ضد العراق ونظام الحكم فيه وظهور أطماعها التوسعية لاسيما بعد انشاء الجمهورية العربية المتحدة .

لابد وان الحكومة البريطانية قد لمست نتائج توغل الشيوعية والدعاية المصرية من الحوادث التي وقعت في البحرين ومسقط وعمان وغيرها الأمر الذي اقلق بال الحكومة العراقية (حيث اصبح الخطر الشيوعي يهددها من سوريا ومن الكويت) ودعاها الى معالجة الموضوع باتصالاتها المستمرة مع الحكومة البريطانية لكن دون جدوى .

أما الآن وقد قام الاتحاد العربي في هذه المنطقة من الشرق الاوسط لتأمين الاستقرار والامن في المنطقة فقد اصبح لزاما عليه صيانة كيانه ومصالحه من تأثير هذه الدعايات المغرضة الضارة سواء أكان مصدرها الجهات الشيوعية او الجهات المصرية الموالية لها .

٥- الحلول المقترحة:

يتضح ولاشك مما تقدم الاهمية الكبرى التي يعلقها الاتحاد العربي على حل مشاكله هذه الناشئة من الوضع الراهن في الكويت وهذا ما يحدوه الى التعجيل في تقديم مقترحاته التالية وحلها حلا يؤمن مصالح الكويت والاتحاد العربي على السواء ودون المساس بالمصالح القائمة :-

أولا - بعد ان ترك الاتحاد العربي الباب مفتوحا للاقطار العربية الأخرى للانضمام اليه كان يتوقع منذ قيامه ان تبادر الكويت بالانضمام اليه فورا حفظا لروابطها الوثيقة بالاتحاد العربي ومصالح شعبها الحيوية وحل المشاكل القائمة . ولكن شيوخ الكويت - مع الاسف - لم يستجيبوا الى هذا النداء رغما عن المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة البريطانية حتى انها مهدت السبيل لزيارة شيخ الكويت لبغداد للمدأولة حول الموضوع الا انه قد تهرب من البحث في موضوع انضمام الكويت الى الاتحاد العربي وأظهر رغبة ملحة في زيارة مصر ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الامر الذي أثار حكومة الاتحاد العربي من نواياه غير ان الحكومة البريطانية طمنتها بان مسألة انضمام الكويت الى الاتحاد العربي انما هي مسألة وقت وقد تحقق الان ان الشيخ ينتحل الاعذار للتخلص من الانضمام ولم يلتفت الى المقترحات المخلصة التي تقدمت بها اليه حكومة الاتحاد العربي تلك المقترحات التي تذهب الى ابعد الحدود - باعتبارها ستكون في صلب دستور الاتحاد- في ضمان وجود الكويت وحقوق الشيخ ورعايته واسرته الى غير ذلك . وكل ما علمته حكومة الاتحاد العربي من شيخ الكويت بشكل غامض انه على استعداد لعقد اتفاق معها

إن حكومة الاتحاد العربي اذ تقدر للحكومة البريطانية استعدادها ونياتها الطيبة لتحقيق انضمام الكويت الى الاتحاد العربي لا يسعها الا ان تبدي بان ترك الامور الى شيخ الكويت ومن حوله من المنتفعين من استمرار هذا الوضع سوف لن تسفر عنه أية نتائج لتحقيق الانضمام المنشود.

ثانيا – أما إذا رأت الحكومة البريطانية ان تحقيق امر الانضمام غير متيسر في الوقت الحاضر فان حكومة الاتحاد العربي تجد نفسها مضطرة ان تعلن بان جميع الجزر الموجودة في المياه الاقليمية هي من ضمن حدود الاتحاد العربي وان خط الحدود البرية بين الاتحاد العربي والكويت يبدأ من نقطة التقاء وادي العوجة بوادي الباطن ويتجه شرقا بخط مستقيم حتى يصل الى الجهرة على بحر خليج الكويت . على ان يكون من المفهوم ان حكومة الاتحاد العربي تعترف بجميع امتيازات النفط الموجودة وبشروطها الحالية وفيما يختص بالمنطقة المستثمرة من قبل شركات النفط في هذه المنطقة وما نشأ عنها من ترتيبات مالية بين مختلف الفرقاء فانها ستبقى على حالها عدا ما تحتاج اليه حكومة الاتحاد لسد احتياجاتها المالية الضرورية .

وتأمل حكومة الاتحاد العربي ان تتمكن الحكومة البريطانية بعد دراستها هذه المذكرة ان ترشد شيخ الكويت الى اختيار ما هو اصلح له من الحلين المذكورين اعلاه بالسرعة الممكنة فإذا ما اختار شيخ الكويت الحل الأول أي انضمام الكويت الى الاتحاد العربي فليس ثمة حاجة لبحث موضوع الحدود. اما إذا اختار الحل الثاني الخاص بالحدود فان حكومة الاتحاد العربي عندئذ على استعداد لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار معه.

تنتهز وزارة خارجية الاتحاد العربي هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها [١]

سفارة صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

وبعد ان طلب السفير البريطاني سحب المذكرة وعدم نشرها قرر نوري السعيد بحث المسألة برمتها مع رئيس الوزراء البريطاني في لندن وكان مزمعا السفر اليها يوم ٢٣ حزيران . وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني برقية الى خارجيته قال فيها " ان نوري في وضع متشائم ... انه يعتقد بفشل الاتحاد . لقد تقرر

---

[١] النسخة الاصلية محفوظة في ملفات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ونسخة منها لدى الدكتور محمد مظفر الادهمي مدير عام الإذاعة والتلفزيون السابق ونسخة اخرى بالانكليزية عند الاستاذ عدنان رشيد الجبوري مدير عام دار الكتب والوثائق السابق.

بشكل سريع جدا وهناك قوى عديدة تعمل ضده (التخمين القوي الذي امتنـــع عــن الافصاح عنه في هذه المناسبة هو انه دون انضمام الكويت الى الاتحاد فان الاتحـــاد لن يستمر وسنفقد الاتحاد والكويت) وكان هذا هو موضوعه الرئيس لعدة اســابيع . لقد عرضت علي هذه المسألة قبل ايام قلائل من قبل مرجان رئيس الوزراء السابق ، وبواقعية اكثر من رئيس الديوان الملكي . وواصل نوري القول انـــه اراد ان يكــون مثابرا وصبورا لكنه لا يريد ان يتحمل مسؤولية فشل الاتحـــاد وربمـــا لا يتمنـــى ان يستمر رئيسا للوزراء لفترة اطول (والتخمين هنا ايضا هو ما لـــم تضـــم الكويـــت للاتحاد وعمل شيء ما بخصوص سورية) . واضاف السفير يقـــول " ان اتجاهـــات نوري السعيد الاخيرة الخاصة بالكويت ومالية الاتحاد ربما تعطي انطباعا بانه انغمس في عروض مسرحية صممت لابتزازنا وابتزاز الأميركان ولكني لا اعتقد ان هذا هـــو التفسير الصحيح لحوافز واعمال نوري انه يعيش في توتر شديد منذ تأسيس الاتحـــاد وانطباعي عنه انه في حالة توتر عصبي شديد وان انفجاره الاخير كان صادقا وانـــه كان يعني ما قاله في حينه ولو ان هناك فرصة جيدة بان تنجح النصائح المعتدلة معه في النهاية لكن خطر قيامه بعمل متهور وغير حكيم لا يمكن صده عنه خاصة إذا لـــم يعامل بعناية ويعطى الوقت ليهدأ " [١]

وفي برقية للخارجية البريطانية الى سفارتها في عمان في يـــوم ٢٦ حزيـــران ذكرت " ان السفير الاردني في لندن رغب في ان يثير قضية الكويت وان المحادثـــات مع شيخ الكويت في بغداد كانت مخيبة للامال. وكانت هناك ثقة عالية في الاتحاد بـــان حكومة صاحبة الجلالة إذا ما نصحت الشيخ بقوة فانه سيغير موقفه. ان التحالف مـــع العراق هو بالتأكيد ليس اقل اهمية بالنسبة للمملكة المتحدة من صداقتها للكويـــت وان السفير يعتقد وفقا لما ذكره له نوري السعيد ان العراق ربما سينظر فـــي موضـــوع تسليط ضغط مباشر على الكويت ولو ان ذلك قد لا يصل الى حد استخدام القوة وقـــد ابلغ السفير الاردني ان من الحكمة ان لا يدخل نفسه في هذه القضية ما دامت هنـــاك خلافات كبيرة في الرأي حول الموضوع بين العراق والاردن بل وحتى داخل العراق . وان على نوري السعيد ان يدرك انه لا يستطيع ان يستخدم العصا الغليظة والمداهنات في آن واحد ان موقفنا واضح جدا وقد أبلغنا شيخ الكويت بالفوائد التي يجنيها مـــن

---

[1] From Baghdad to Foreign Office , Tel . No . 1109 June 23 1958 .

الارتباط بالاتحاد ولكن الشيخ لم يكن متسرعا في اتخاذ القرار وكان عليه ان يأخذ رأي اسرته بنظر الاعتبار وقد جعلناه يمضي قدما لانجاز اتفاق محدد يغطي بعض الجوانب.

نحن مطلعون على اهمية القضية وموافقون على الستراتيجية أي حاجة الكويت للانضمام الى الاتحاد لكن اختلافنا حول التكتيك أي الطريق التي تحقق بها ذلك. أنا متأكد انه على نوري ان يدرك ان الطريق التي يحقق بها تقدما هي كسب رضا الكويت وليس اجبارها"[1].

ونتيجة لذلك فانه تم التوصل عشية الثورة الى وضع صيغة مشروعي اتفاقيتين بين الاتحاد العربي والكويت الأولى بعنوان (معاهدة اخوة وتحالف بين حكومة الاتحاد العربي والكويت) والثانية بعنوان (انضمام الكويت المستقلة الى الاتحاد العربي) على ان يحدد المشروع بشكله النهائي في المؤتمر الذي تقرر عقده في لندن بين بريطانيا والعراق يوم ٢٤ تموز.

معاهدة اخوة وتحالف بين حكومة الاتحاد العربي وامارة الكويت

المادة الأولى : تسود أخوة وصداقة دائميين بين حكومة الاتحاد العربي وبين امارة الكويت المستقلة ويؤسس بين الفريقين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما وصلاتهما الطيبة .

المادة الثانية : تعترف حكومة الاتحاد العربي بكيان امارة الكويت المستقلة وبنظام الحكم القائم بها .

المادة الثالثة : يقوم بين الفريقين المتعاقدين تشاور تام في شؤون السياسة الخارجية التي لها علاقة بمصالحهما المشتركة وتتعهد حكومة الاتحاد العربي باسداء كافة المساعدات المقتضية لتنظيم هذه الشؤون بعد مشاورة الفريق الثاني (الكويت) كما تقوم حكومة الاتحاد بتمثيل الكويت دبلوماسيا وقنصليا في البلاد الاجنبية وحماية مصالح رعايا الفريق الثاني في الخارج .

---

[1]Confidential No . 8 Foreign Office to Amman , June 26 1958 .

المادة الرابعة : يمثل كل من الفريقين المتعاقدين لدى الفريق الاخر ممثل دبلوماسي بدرجة معتمد وفقا للاصول المرعية .

المادة الخامسة : يوافق أمير الكويت على قيام حكومة الاتحاد بتنظيم القوات المسلحة في الكويت وتدريبها على احدث الاساليب العصرية وتحقيقا لذلك تتعهد حكومة الاتحاد العربي بان تقوم بجميع التدابير الضرورية لذلك . ومنها :

١- تعليم الضباط الكويتيين الفنون الحربية والعسكرية والحيوية في المعاهد العسكرية العراقية .

٢- تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات الضرورية لذلك .

٣- تقديم ضباط عراقيين للخدمة بصيغة استشارية في القوات العسكرية الكويتية .

المادة السادسة : إذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب نتيجة وقوع عدوان على اراضيه من قبل جهة اجنبية فيتعهد الفريق المتعاقد الاخر بالمبادرة الى معاونته في رد العدوان بجميع ما في وسعه من امكانيات .

المادة السابعة : اتفق الفريقان المتعاقدان على ضرورة قيام تعاون وثيق بينهما في شتى مجالات الادارة والقضاء والاقتصاد والتعليم والمواصلات كما اتفقا على توحيد النظم والتشكيلات المتعلقة بهذه الشؤون وعلى قيام اتحاد كمركي بينهما وذلك في ضوء مصالحهما المشتركة .

المادة الثامنة : يتمتع مواطنو كل من الفريقين المتعاقدين بحرية التملك والتنقل في جميع انحاء اقليم الفريق الاخر وكذلك بحرية السكن والاقامة في اية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة اية حرفة او عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية .

المادة التاسعة : تساهم حكومة الكويت بنسبة في ميزانية حكومة الاتحاد العربي لقاء قيام هذه الحكومة بالالتزامات والخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة : تبرم هذه الاتفاقية وفقا للاصول الدستورية المتبعة في بلاد كل من الفريقين وتعتبر نافذة من تاريخ إبرامها وتبقى نافذة المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

معاهدة انضمام امارة الكويت المستقلة الى الاتحاد العربي

المادة الأولى : تنضم امارة الكويت المستقلة الى الاتحاد العربي وتعتبر عضوا ثالثا فيه.

المادة الثانية : مع مراعاة احكام هذه الاتفاقية تحتفظ إمارة الكويت بشخصيتها المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها .

المادة الثالثة : تحتفظ امارة الكويت بعلمها الخاص في اقليمها ويكون علم الاتحاد العربي المنصوص عليه في المادة السابعة من دستور الاتحاد علما اتحاديا للكويت .

المادة الرابعة : يتمتع مواطنو امارة الكويت على اختلاف اجناسهم واديانهم في اقليمي الاتحاد بجميع الحريات والحقوق التي يتمتع بها مواطنو الاتحاد العربي ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع أنحاء الاتحاد وحرية السكن والاقامة في اية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة اية حرفة او تجارة او عمل او التحاقه بالمعاهد التعليمية كما يتمتع مواطنو الاتحاد العربي بنفس هذه الحقوق والامتيازات في الاقليم الكويتي .

المادة الخامسة : آ- توافق امارة الكويت على ان تكون الشؤون المتعلقة بالامور التالية منحصرة في حكومة الاتحاد :

١- الشؤون الخارجية .

٢- حماية دول الاتحاد للمحافظة على سلامتها وامنها في الداخل والخارج .

٣- انشاء وادارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي .

٤- شؤون الكمارك وتشريعاتها .

٥- تنسيق السياسة المالية والاقتصادية .

٦- شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة .

٧- توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه .

٨- شؤون الطرق والمواصلات المشتركة .

ب- تبقى من اختصاص امارة الكويت جميع الامور والصلاحيات الاخرى .

على حكومة الاتحاد العربي مفاتحة أمير الكويت واخذ رأيه في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاعية للكويت وذلك قبل ان تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن.

المادة السادسة : ينظم دستور خاص بانضمام الكويت للاتحاد ويتضمن جميع الاسس الواردة في اعلاه[1].

ولكن قيام الثورة حال دون عقد المؤتمر الامر الذي دفع الشيخ لاعلان ترحيبه بالثورة لاعتقاده انها حررته من هذه الضغوط . وبعد قيام الثورة يوم ١٤ تموز بساعات كتب المكتب الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية مذكرة جاء فيها :

" اعتقد ان وجهة نظر العراق ازاء جيرانه ستكون كما يلي :

آ- انها ستبادر لاثارة عائدية الكويت للعراق وبشكل اكثر مما كانت تقوم به الحكومة العراقية السابقة. خوف الكويتيين من العراق ربما يزداد الى النقطة التي تجلب انتباه العراقيين وبشكل اكبر من الثورة الحالية (ولكن نفوذ مصر ربما يعمل بالاتجاه المعاكس) .

ب- رؤية العراقيين للكويت ربما لها تأثيراتها غير المباشرة في اساءة العلاقة بين العراق والعربية السعودية كما ستكون هنالك اختلافات ايديولوجية .

ثم تقول المذكرة :

يجب ان توجه السياسة المصرية باتجاه ابقاء الكويت بعيدة عن العراق سواء كدولة لها كيانها الخاص او باعتبارها عضوا في اتحاد الدول العربية . والعربية السعودية سيكون لها نفس الاعتراض لهذا السبب . ومهما يكن فان العلاقات البريطانية الكويتية ستكون موضع هجوم من قبل العراق ومصر ايضا. وفي حالة ان تصبح بغداد تابعا لناصر فان انجذاب الكويتيين نحو الجمهورية العربية المتحدة سوف يزداد ولكن رغبة الكويت للاحتماء بنا سوف تزداد ايضا فان احدى القوتين سوف تعمل نحو طرد القوة الاخرى " . وتمضي المذكرة تقول ان كافة الافتراضات اعلاه في الواقع نتيجة حسابات استندت الى وجهات نظر الحكومات العربية . وهكذا ارادت بريطانيا استغلال هذا الموضوع لضرب الاقطارالعربية بعضها

---

[1] وزارة الخارجية ، الحدود العراقية الكويتية ، مطبوع على الالة الكاتبة (بغداد ١٩٦٦)، ص٨٩- ٩٠

ببعض لان التدخل الغربي المباشر كان حسبما تعتقد الحكومة البريطانية يقود الى توحيد السياسات العربية بصورة معاكسة لمصلحة الغرب[1].

وفي الثاني من آب ١٩٥٨ قابل (سام فول) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد محمد صديق شنشل وزير الارشاد العراقي بحضور السياسي البريطاني (انطوني نانتك) .وقد اكد شنشل " ان الحكومة العراقية لا ترغب في ابتلاع الكويت ولكنه يعتقد ان التعاون سيكون اسهل مما كان عليه في العهد السابق . والكويت كانت تخشى توسع الهاشميين ولكن سوف يكون لها ثقة أكثر بالحكام الجدد. وتكلم (شنشل) بحماسة اكثر بصدد فكرة بناء انبوب نفط الى الكويت ومشروع ايصال مياه شط العرب الى الكويت واعطى انطباعا عن ان الحكومة الجديدة سترغب في دراسة ذلك. وعند مناقشة احتمال تقديم مساعدات كويتية (مصرف عربي) ذكر شنشل ان العراق لن يشدد على ذلك في البداية معلنا انهم ليسوا راغبين في اثارة انتباه الكويتيين واعطائهم الانطباع عن انهم فقط يجرون وراء نفوذهم"[2].

ومهما يكن من أمر فان ضغوط نوري السعيد الموجهة للكويت قبل الثورة جعلت شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح يرحب بالثورة . وقد بعث برقية تهنئة الى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء يهنئه فيها بنجاح الثورة وبعث كتابا اليه في ٢٥ آب بين فيه " بعض ما تلاقيه الكويت من مصاعب فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من شقيقتها العراق وعن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين الى العراق " فاجاب رئيس الوزراء في ٧ ايلول بالاتي :

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت حفظه الله ورعاه

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تسلمت كتابكم الكريم فاشكر لسموكم العواطف الاخوية الطيبة التي اعربتم عنها نحو العراق أود ان انهي الى سموكم ببالغ السرور ان التعليمات قد صدرت الى الجهات العراقية المختصة لاطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا والسماح بتصدير المواد الغذائية مما يكفل لاخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد"[3].

---

[1] مذكرة ريجز يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ الى السير وليم هايز اقتباسا عن الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٣١

[2] المصدر نفسه ، ص ٢٨٨

[3] وثائق الحدود العراقية الكويتية ، ص ٢٥ - ٢٦

وصرح عبد الكريم قاسم جوابا على الرسالة الموجهة من شيخ الكويت " ان حكومته ترحب بزيارة الشيخ " وقد تم تحديد يوم ٢٥ تشرين الأول موعدا للزيارة.

حضر قبل الزيارة وفد كويتي شعبي الى بغداد يوم ٢٨ آب للتهنئة بالثورة وكان برئاسة الدكتور احمد الخطيب وهو من المنتمين الى حركة القوميين العرب التي تنادي بالوحدة العربية ودعم الرئيس جمال عبد الناصر في مواقفه الوحدوية . وقد صرح (ان الوحدة ضرورة وواجب) وعند مقابلته لعبد الكريم قاسم القى كلمة عبر فيها عن شعور الوفد نحو قادة الثورة وعن احساس الشعب العربي في الكويت بقيام الجمهورية العراقية وقال (اننا اقرب الناس الى المواطنين في العراق واننا متأكدون انكم سوف تتقدون بوحدة سريعة مع الجمهورية العربية المتحدة) فرد عليه عبد الكريم قاسم "ارحب بكم في وطنكم وبين اخوانكم واهلكم فليس هناك أي فارق بينكم وبينهم بل تربطنا جميعا قومية واحدة ... الحمد لله الذي ازال بيننا الحواجز وجعلكم تروحون وتقدمون الى هذا الجزء من وطنكم دون تأثير من اجنبي ان الامور مسلمة الان في ايديكم وفي ايدي اخوانكم الذين يحكمون باسم الشعب".

وقال عن الوحدة " اننا نؤثر دوما العمل بخطوات موزونة حتى لا نقع في الخطأ ومع هذا فان هدفنا هو جمع الشمل خطوة فخطوة " وعندما اكد احد اعضاء الوفد ضرورة الاسراع بالوحدة العربية قال عبد الكريم قاسم انني شخصيا اسير في الخطة التي اراها منبثقة من رغبات الشعب ولقد كانت خطتنا الأولى (الثورة) بارعة وان الذين نفذوا هذه الخطوة سينفذون الخطوة الأخرى. وان شاء الله ستكون النتائج مرضية لجميع الدول العربية لأن اهدافنا واحدة " اننا يجب ان نكون واقعيين وعلى ضوء الواقع نعالج مشاكلنا ولا نتمسك بالالفاظ بل نتوخى المصلحة العامة للامة العربية

ثم عرض الوفد بعض المطالب على عبد الكريم قاسم منها ما يتعلق بقضايا السفر وتصدير الاغنام واسالة ماء الشرب فوعدهم خيرا واخبرهم ان لجنة بحثت موضوع تصدير الاغنام والخضر . وان الاوامر قد صدرت الى مخفر صفوان بتهيئة وسائل الراحة للمسافرين بين العراق والكويت اما بخصوص الماء فقد قال " الماء ماؤكم اطلبوا وما علينا الا التنفيذ "[1].

---

[1] الجمهورية ، ٢٩ آب ١٩٥٨

بعدها قابل الوفد الكويتي العقيد الركن عبد السلام عارف في وزارة الداخلية والقى احد اعضاء الوفد كلمة هنأه فيها بالنيابة عن الوفد بقيام الجمهورية العراقية وقال " مما لاشك فيه انكم ستعملون في سبيل تحقيق وحدة شاملة " فرد عليه عبد السلام اعتقد انه مخطئ من يقول ان هناك كويت وجمهورية عراقية وجمهورية عربية متحدة نعم هذه اسماء سميتموها ، اننا بلد واحد وشعب واحد . ان الوحدة لا تتم بالاقوال وانما بالاعمال انكم عبرتم عن شعوري بل شعورنا جميعا نسأل الباري عز وجل ان يوفقنا لهذه المهمة كما وفقنا في الثورة وهي بداية البداية وطريق الوصول الى امانينا ولما كنتم تطلبون فلكم الطلب ونحن ننفذ . ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق والامة العربية، ونحن مطمئنون الى اخواننا في الكويت بانهم سيكونون الاداة الفعالة في الوحدة ونحن أول جنودكم . ورد على مسألة تزويد الكويت بالمياه " ان الماء ماؤكم والتربة تربتكم والجمهورية جمهوريتكم والشط ليس شط العراق وانما شط العرب" [١].

ويذكر الاستاذ خليل ابراهيم حسين ان عبد السلام عارف فهم من احد منتسبي حركة القوميين العرب في العراق ان هناك ضباطا كويتيين وحدويين قادرين على تهيئة الظروف الوحدوية إذا وافق قادة ثورة ١٤ تموز " وان عبد السلام تحمس للفكرة وقال : " ساكون أول جندي يدخل أرض الكويت " ولما عرض الموضوع على عبد الكريم قاسم رد عليه بالقول ان عهد الاستعمار قد ولى وإذا تحرر العراق فليس من حقنا ان نستعمر بلدا اخر " مما اغضب عبد السلام . واخذ يتهجم على سياسته الملتوية[٢]

وفي ٢٨ أيلول وصل بغداد وفد كويتي آخر برئاسة الشيخ دعيج السالم الصباح وعضوية نصيف اليوسف وعلي العمر العلي وجرت محادثات بين الوفد وعبد الكريم قاسم تبودلت عبارات المودة وبحث موضوع زيارة شيخ الكويت للعراق ثم غادر الوفد بغداد يوم ٥ تشرين الأول وبعث بالبرقية الاتية :

---

[١] نفسه .

[٢] موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ١٥٧

"سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

في الوقت الذي أصل به الى الكويت يروق لي ان ابعث لسيادتكم تشكراتي الاخوية على ما لقيته منكم من حفاوة وتقدير حين زيارتي بغداد أرجو لكم من الله التوفيق والنجاح لما فيه خير العروبة والاسلام مع اخلص تحياتي "

دعيج السلمان الصباح [١]

ومن الواضح من هذه الزيارات ان هناك مخاوف من احتمال استئناف العراق لمطالبته بضم الكويت اليه لان هذه الوفود كانت ترغب في التعرف على نيات قادة الثورة في العراق . اذ رافق تلك الزيارات دعوات لضم الكويت الى الجامعة العربية بعد الغاء الحماية البريطانية عليها ، وقد اعلنت الجامعة العربية ان الكويت طلبت الانضمام اليها [٢] .

الرابطة القومية

في آب ١٩٥٨ تأسست منظمة (الرابطة القومية) من بعض العناصر القومية كان شعارها (شعب عربي واحد - دولة عربية واحدة) أوضحت أنها منظمة لا حزبية تدعو الى تجميع القوى القومية من اجل العمل لبناء مجتمع اشتراكي موحد قائم على الاسس (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) وتعمل من اجل الوحدة العربية الشاملة، وهي ترى ان وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبرى لتحقيقها بذلك شددت على الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة . كان من ابرز اعضائها الدكتور هشام الشاوي وهو استاذ جامعي وعدنان الراوي وكان محاميا وشاعرا وفوزي عبد الواحد خضر وهو محام وكلاهما اعضاء سابقين في حزب الاستقلال وعاد تكليف الفرعون وهومحام من آل فتلة ورمزي العمري وهومحام ايضا.

برزت الرابطة ظهورها بان الحركة القومية العربية اصبحت بعد ثورة الرابع عشر من تموز بحاجة الى التنظيم والتجميع في حركة (قومية - لا حزبية) تضم

---

[١] الجمهورية ، ٦ تشرين الأول ١٩٥٨

[٢] الجمهورية ، ٣٠ ايلول ١٩٥٨ ، ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨

الذين لا يرضون بالانضمام الى الاحزاب السياسية وتدعو الى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك ادعت الرابطة انها ضد الحزبية . وهاجمت جميع الاحزاب العراقية وعدت الحزبية التي وصفتها (مقيتة) اكبر ركيزة للاستعمار واعظم سبب للتفسخ الاجتماعي والفساد السياسي واشادت بتجربة جمال عبد الناصر في الغاء جميع الاحزاب من دولة الوحدة

وحددت الرابطة أهداف التجمع القومي كما جاءت في الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة مادة ٧٢ بالعمل " على تحقيق الاهداف القومية وحث الجمهور لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . واستقرار الاوضاع الجديدة التي حققها الشعب بنفسه ويقود نفسه ويحكم نفسه ويكافح من اجل حريته واستقلاله " [١] .

ومن الدعوات التي اعلنتها الرابطة

١- الوحدة العربية الشاملة ضرورة قومية وان وحدة العراق الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبيرة لتحقيقها .

٢- الوطن العربي بحدوده الطبيعية كل لا يتجزأ .

٣- العراق جزء من الوطن العربي والعرب والاكراد مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات .

٤- القومية العربية انسانية تحترم جميع القوميات .

٥- الاشتراكية طريق القومية لبناء مجتمع تضامني تسوده العدالة الاجتماعية .

٦- الاستعمار عدو القومية العربية باي شكل كان ومن أي جهة اتى .

٧- السلام أمنية الشعب العربي .

٨- الحياد الايجابي سياسة تمليها مصلحة الشعب العربي .

٩- الديمقراطية سبيل الشعب العربي لحكم نفسه بنفسه .

١٠- المرأة ركن اساسي في كل مجتمع صالح وللمرأة العربية حق التمتع بكافة حقوق وواجبات الرجل العربي".

---

[١] القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام ، لجنة تاريخ الحزب ، ملف الرابطة القومية رقم ٢٢ / ١٢ آ كراس صادر عن المكتب السياسي للرابطة بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٦٠

ودأبت نشرتها السرية (الرقيب) على نشر مختلف الشعارات على صفحاتها مثل " لا استغلال ولا طبقية بل اشتراكية ديمقراطية عربية " و"أيها القوميـــون فـــي العراق تجمعوا " و " لا حزبية بل اتحادا قوميا " [١]

حذرت الرابطة في بيانها الأول الذي وجهته الى الشعب العراقي ، عبد الكريم قاسم من خطر الشيوعيين على وزارات الاقتصاد والمعارف والزراعة وعلى الإذاعـة ونبهت على ان الشيوعيين اتخذوا من عبد الكريم قاسم حجة كبيرة لإتـــهام النـــاس بالخيانة وانهم بعد ان نجحوا في اقالة عبد السلام عارف فانهم سيعملون على تدبـــير المؤامرات للخلاص من عبد الكريم قاسم . وهكذا الى ان يصلوا الى دفة الحكم فـــي العراق وانتقد البيان السلطة لاضطهادها القوميين ومراقبتهم وزجهم في المعتقـــلات واكد البيان ان تحقيق الوحدة طريق الخلاص من الاستعمار وســـبيل الخـلاص مـن الارهاب الشيوعي وحمل الجيش مسؤولية الحفاظ على الثورة الى ان تتحقق للنـــاس حرياتهم الكاملة وكذلك مسؤولية ايضاح الموقف للزعيم عبد الكريم قاسم قبل ان تفقد الثورة صفتها التحررية .

ولكن عبد الكريم قاسم لم ينتبه الى هذا التحذير فأصدرت الرابطة بيانا آخـــر في بداية شباط ١٩٥٩ جاء فيه "لقد انكشف للناس ان رئيس الـــوزراء لا يريـــد ان يصدق الحالة السيئة التي وصلت اليها البلاد ... ولا يريـــد ان يضـــع حـــدا للعبـــث الشيوعي .. ان الوزارة الحاضرة وعلى رأسها عبد الكريم قاسم تتحمل امام الاجيـــال والتاريخ مسؤولية هذا الوضع القائم في العراق ومسؤولية هذا الطغيان الشـــيوعي . كما يتحمل الوزراء القوميون ايضا مسؤولية مضاعفـــة بعـــد ان اصبحـــت القوميـــة العربية تطعن علنا في محكمة الشعب وفي راديو بغداد لقد انكشفت اللعبة الشـــيوعية من محاربة الحركة القومية في العراق . فقد بدأ الاضطهاد الشيوعي بالبعثيين وعبد السلام عارف ثم تلاهم دور القوميين " ودعا البيان القوميين الى توحيـــد جـــهودهم للوقوف في وجه الخطر الشيوعي وللخروج من ميثاق بغداد"[٢].

---

[١] اعداد مختلفة من صحيفة الرقيب في الملف السابق نفسه .

[٢] الملف نفسه ، عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٥٣

اللورد لامبتون يدعو لزعامة العراق للوطن العربي

سعت بريطانيا والولايات المتحدة لايجاد زعامات عربيــة متنافســة وجبــهات متعارضة تمهيدا لضرب بعضها بالبعض الآخر عندما يحين الوقــت المناســب وقــد وجدت من شخصية عبد الكريم قاسم الذي برز بعد الثورة منافسا لعبد الناصر وسعت بصورة غير مباشرة لاقناعه باعلان نفسه زعيما للأمة العربية ففــي ١٥ آب قــابل النائب البريطاني (اللورد لامبتون) عبد الملك الزيبق القائم بالاعمال العراقــي فــي لندن وطلب تسهيل مهمة سفره الى العراق للاجتماع برئيس الوزراء عبــد الكريــم قاسم لانه يرى لزاما على بريطانيا في الوقت الحاضر ان تؤيد التعاون مع الجمهورية العراقية (مع العلم انه كان من الداعين للقضاء على الثورة في العراق في بدايتــها) لانه اصبح اكثر قناعة (بضرورة تأييد الحكم الحاضر والتعاون معه وتحبيذ سياســة واقعية اكثر تفهما وتقديرا لقضايا العرب العادلة) وقال "ينبغي على بريطانيــا تــأييد الحكم الحاضر والتعاون معه لانه يخشى ان يؤول عدم تأييدهم له والتعاون معه الــى قيام نظام اشد تطرفا منه او قد يضطر المسؤولون في العراق بتــأثير مــن الرئيــس جمال عبد الناصر على انتهاج سياسة اكثر تطرفا واضاف بصراحة انه يهم بريطانيــا ان يتولى الحكم الحاضر في العراق زعامة الشرق العربي مؤكدا ان العراق اهل لــهذه الزعامة نظرا لثروته المادية وعوامل اخرى لم يحددها".

وقد رد عليه القائم بالاعمال العراقي " قد يقال ان الغرض من هذا العــرض هو التفريق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وعزل بعضها عن البعض فــي الوقت الذي تعتبر فيه الشعوب العربية الحواجز القائمة بينها حواجز زائفة مصطنعة " ومن الواضح ان (لامبتون) اراد ان يزيد في التباعد بين العراق والجمهورية العربيــة المتحدة.

ويبدو أن رد القائم بالاعمال على المقترح قد اغضب عبد الكريم قاسم الــذي جاء الاقتراح لصالحه. مع العلم انه استقبل (لامبتون) بحفاوة كبيرة عند زيارته لــه في تشرين الأول وقال له " انه يسعى لاقامة علاقات جيدة مع جميع الاقطار. واجــاب على سؤال (لامبتون) حول تصور عبد الناصر ان يكون للبلاد العربية حــاكم واحــد

مطلق " ان البلاد العربية يجب ان تكون كالاخوة بعضـــها لبعـض يجــب ان نكــون متساوين الواحد مثل الاخر على اسس اخوية لا نعمل أي شيء عدا المساواة"[1].

المفاوضات مع شركات النفط

كان الغربيون يخشون من اقدام الحكم الجديد في العراق على عملية أخــرى بشأن النفط وتأميمه او في الاقل وضعه تحت سيطرة الجمهورية العربيـــة المتحـدة بالانضمام اليها وبذلك تتعرض امداداتهم للخطـــر. ولكــن تصريحـات المسـؤولين العراقيين بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه حول اهمية النفط للاقتصاد العالمي وتعهدهم باستمرار جريانه وتجهيزه للاسواق العالمية واحترام العراق لالتزاماته مع الشـركات التي تستثمر النفط من داخل أراضيه وعدم الرغبة في تأميم الامتيازات . والرغبة في بناء انابيب جديدة لنقل النفط بسبب اهمية هذه الثروة للمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والدولية طمأن الغرب حول مصالحه وكان عاملا مهما في إقدام دول الغــرب وفي مقدمتهم بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على تقديم اعترافها بالنظام فـــي مطلع آب ١٩٥٨

وفي الوقت نفسه كانت حكومة الثورة تعتقد انه آن الاوان لحـــل الخلافــات القائمة بين الحكومة العراقية السابقة وشركات النفط وارادت ان تقنع الجماهير بانــها حريصة على ضمان مصالح العراق في الامتيازات النفطيـــة التـــي حصلـت عليــها الشركات بشروط بخسة في ظل الاوضاع القائمة في العهد السابق. وعلى ان يجــري ذلك من خلال المفاوضات بينها وبين الشركات . فقد اكد رئيس الوزراء فـــي بيانــه المذاع يوم ١٨ تموز " ستعمل حكومة الجمهورية العراقية علـــى حمايــة مصالحنــا القومية العليا ونأمل من ذوي العلاقة ان يتجاوبوا مع رغبتها هذه في استمرار هـــذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معا"[2].

ورغبة من الحكومة في اعادة النظر في العلاقة مع شركات النفط وبـــاقتراح من وزير الاقتصاد قرر مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من تموز تعييـــن عبـد الفتاح ابراهيم مديرا عاما لمصافي النفط الحكومية واديب الجادر مديرا عاما لشــؤون

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ٢ / ٨ ١٩٥ ٢ / ٢٣ ، ١٦٧ / ٤١٣

[2] الوقائع العراقية ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

النفط[1] وكان عبد الفتاح ابراهيم متخرجا من الجامعة الامريكية في بيروت واكمل دراسته في الولايات المتحدة الامريكية وقد تشبع اثناء ذلك بالمبادئ الاشتراكية وكان من المؤسسين لجماعة الأهالي الاصلاحية في الثلاثينيات وعمل على تأسيس حزب الاتحاد الوطني سنة ١٩٤٦ اما اديب الجادر فقد درس الهندسة في استانبول ثم التحق بكلية التجارة والاقتصاد في بغداد وانتخب نقيبا للمهندسين بعد الثورة. وجاءت تصريحات وزير الاقتصاد ابراهيم كبة لتؤكد التوجه الجديد للثورة اذ اشار الى ضرورة اخذ الظروف العالمية بنظر الاعتبار في حالة الرغبة في تطور تلك الالتزامات وبما يتفق ومصلحة العراق من جهة ومصلحة الاقتصاد العالمي من جهة اخرى"[2].

وقد استنتج السفير البريطاني من مباحثاته مع المسؤولين العراقيين في اواخر شهر تموز وبداية آب " ان الشيء الذي تفكر فيه الحكومة العراقية بدرجة اكبر في الوقت الحاضر هو اعادة المفاوضة مع الشركة للحصول على حصة اعلى من الارباح للعراق مقرونة باقصى طاقة من الصادرات ... ان شركة النفط على استعداد تام للنظر في زيادة الارباح ولكن ذلك يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار تأثير هذه الزيادة في الارباح على الدول الاخرى المنتجة " ولذلك فهو يقترح في اية مفاوضات تجري بين الطرفين ان من الافضل للشركة قبل ان تبدأ الضغوط الشعبية اعادة النظر ببعض الترتيبات في العلاقات بين الشركة والحكومة باستهداف بعض العناوين الجديدة ومنح العراق درجة من الاسهام المباشر في رأسمال الشركة مع بعض التنازلات المالية لجعل الحكومة قادرة على تلبية المطالب الشعبية وعلى الشركة ان تهيء المقترحات التي تحظى بميل حقيقي لقبولها من العراقيين على المستويين المادي والنفسي (الانفعالي) لان الموقف يشير الى عدم استبعاد تفكيرهم بأي حل مهما كان متطرفا بحيث لا يدمر مصالحهم بشكل لا يمكن اصلاحه ولا يؤدي الى تقليص تدفق النفط"[3].

وفي الثالث من آب قرر مجلس الوزراء " تعيين السادة التالية اسماؤهم وعناوينهم اعضاء اصليين لمصلحة مصافي النفط الحكومية :

١- عبد الفتاح ابراهيم - المدير العام - رئيسا

٢- اديب الجادر - مدير شؤون النفط العام - نائبا للرئيس

---

[1] جريدة الزمان ، ٢٥ تموز ، ١٩٥٨ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨

[2] جريدة البلاد . ٢٤/ ٧/ ١٩٥٨.

[3] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ١١٢

٣- الدكتور جميل ثابت - مدير الصناعة العام - عضوا
٤- العقيد رجب عبد المجيد - مدير الديوان العام لوزارة الاعمار - عضوا
٥- نزهت محمد الطيب - محاسب قانوني مجاز - عضوا

وتعيين السادة زكي عبد الوهاب والدكتور طلعت الشيباني والدكتور محمد خليل الطويل اعضاء اضافيين احتياطيين في مجلس ادارة مصافي النفط الحكومية"[١].

وفي منتصف آب زار (هريدج) مدير شركة نفط العراق بغداد وقابل رئيس الوزراء ووزيري الاقتصاد والمالية وابلغهم ان خطة الشركة تقضي زيادة الانتاج من نفط البصرة الى ٢٢ مليون طن نهاية سنة ١٩٦١ والحقول الشمالية الى ٣٥ مليون طن سنة ١٩٦٠ وذكر الوزيران انهما يريدان أن تتجه الزيادة في الانتاج نحو باتياس وتحويل خط حيفا الى احد الموانئ العربية وان تقوم الشركة بانشاء انبوب للنفط يمر عبر الأراضي الكويتية وقد اعترض (هريدج) على المقترح الاخير. اما بشأن التنازل عن الأراضي غير المستثمرة فان الشركة ستعرض مقترحاتها بهذا الصدد خلال شهرين او ثلاثة. واقترح ان يقوم العراق بالتوصل الى اتفاقية مع ايران لتقسيم المياه الاقليمية والادعاء بـ(١٢ميل) للعراقيين للمياه الاقليمية باسرع ما يستطيعون لكي يمكنوا الشركة من التنازل عن حقوقها الامتيازية في المياه الاقليمية. وقد طالب العراقيون بالحصول على ٢٠ بالمئة من حصص الشركة . واكد رئيس الوزراء (لهريدج) بانه ليس للعراقيين اية نية في ان ينكثوا تعهداتهم بالامتيازات وانهم تحملوا مجازفة امام الرأي العام الذي كان سيرحب بالتأميم بعد ان اعلنوا ذلك امامه.[٢]

وكان وزير الاقتصاد قد اشار منذ بداية آب الى وجود مفاوضات بين الحكومة والشركة وأنه تم الاتفاق على بحث بعض المسائل ومنها مسألة المناطق التي لم يجر استثمارها من الشركة حتى ذلك الوقت واعادة النظر في مبدأ مناصفة الارباح وزيادة الانتاج [٣]

ثم قامت وزارة الاقتصاد بتحديد النقاط المختلف عليها بين العراق والشركات واقترحت تشكيل لجنة وزارية لدراسة التوصيات التي ستقوم بها الحكومة العراقية

---

[١] مقررات مجلس الوزراء يوم ٣ آب ١٩٥٨.
[٢] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ١٩٥ / ٢١٩
[٣] جريدة الزمان ، ٢ / ٨ / ١٩٥٨

لتعديل اتفاقية النفط في المفاوضات المزمع عقدها فقرر مجلس الوزراء في ١٤ آب تأليف لجنة وزارية خاصة برئاسة رئيس الوزراء نفسه وعضوية كل من ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية ومحمد حديد وزير المالية وصديق شنشل وزير الارشاد وابراهيم كبة وزير الاقتصاد [١]

ونظرا للسمعة الجيدة التي يحملها خبير النفط العربي عبد الله الطريقي مدير شؤون النفط في المملكة العربية السعودية من خلال التعديلات التي اجراها على اتفاق بلاده مع الارامكو في السنوات السابقة ومن خلال اتفاق التعاون وتبادل المعلومات في المجال النفطي المعقود بين العراق والسعودية سنة ١٩٥٣ فقد تقرر دعوته للمشاركة في دراسة تعديل الاتفاقية ، وقد عقدت اللجنة اجتماعا واحدا في مجلس الوزراء واتفق على البدء في المفاوضات من المرحلة التي وصلت اليها الحكومة السابقة في مدأولاتها مع الشركات على ان يجري البحث في صيغة افضل لاستثمار النفط [٢]

بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات يوم ٢٠ آب حيث عقد الاجتماع الأول في ديوان وزارة الاقتصاد وهو أول اجتماع سجل بمحضر بعد الثورة حضره كل من ابراهيم كبة ومحمد حديد واديب الجادر وابراهيم الالوسي مدير النفط وحضره عن شركات النفط كل من المستر (ج. هـ. هريدج) والمستر (كريفز) الممثل العام لشركات النفط في العراق وناصر قرمة المترجم في وزارة الخارجية ولكن المجتمعين لم يتناولوا قضايا مهمة بل كرر الوفد العراقي المطالب نفسها التي كان يجري بحثها قبل الثورة وقد اوضح محمد حديد لممثلي الشركات " ان العراق قد اصبح في عهد جديد ولذلك فان الحكومة ترغب في تجنب الخلافات لان مثل هذه الخلافات تعطي انعكاسا سيئا بالنسبة للامتيازات ولذلك فالمؤمل من الشركات ان تساعد وتتجاوب تجاوبا اكيدا مع الحكومة بهذا الشأن لكي تستمر العلاقات بين

---

[١] ملفات مجلس السيادة رقم الملف ٤٢٤٢ وثيقة رقم ١١٦ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ١٤ آب ١٩٥٨

[٢] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير، كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٣ ، ص ١٤٢ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ١٤ آب ١٩٥٨

الطرفين بصورة ودية " [1] وطالب الوفد العراقي ايضا ان تشرع الشركات في تقديم الدراسات التي كانت قد وعدت بها قبل الثورة لتلبية طلبات الحكومة بالاضافة الى المطالبة بتنازل شركة نفط البصرة عن حقوق امتيازها في المياه الاقليمية العراقية بصورة مستعجلة. وقد وعد ممثلو الشركات بدراسة الموضوع وتقديم مقترحاتهم النهائية خلال شهرين او ثلاثة " [2] . ولكن الشركات لم تتقدم باي مقترح حتى استئناف المفاوضات في بداية تشرين الثاني ١٩٥٨ ويبدو ايضا ان نية الحكومة العراقية قد انصرفت للحصول على منافع مادية وذلك من خلال زيادة الانتاج الذي تقرر ان يصل الى ٥٧ مليون طن نهاية عام ١٩٦١[3] فضلا عن محاولة حصول الحكومة العراقية على سلفة من الشركة لسد العجز المالي الذي ورثته الثورة عن الحكم السابق وطلبها من الشركة دفع مبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني لتسوية حسابات سنة ١٩٥٣ . ويستشف ذلك من مذكرة وزير الخارجية البريطاني المقدمة الى رئيس الوزراء هارولد ماكميلان في ٢٥ آب والتي جاء فيها:

" تحدثت مع السير (مايكل رايت) هذا المساء ويقول بانه يعتقد ان من اهم الاشياء التي يجب حلها بسرعة هي مسألة طلب الحكومة العراقية الجديدة السلفة من شركة نفط العراق بمبلغ ٤ ملايين جنيه استرليني ويمثل هذا رصيد عام ١٩٥٣ حيث تم دفع أول ٣ ملايين جنيه استرليني . وقد تركت الحكومة السابقة عجزا ماليا وان القيام بذلك من قبل شركة نفط العراق على حد قول مايكل رايت ودفع المبلغ قد يؤثر كثيرا في علاقاتنا وعلاقات شركة نفط العراق مع الحكومة الجديدة اكثر من أي شيء آخر جيد.

ولم يعد السيد (هريدج) مدير ادارة شركة نفط العراق من بغداد لحد هذا اليوم ويتوجب علينا ان نأخذ رأيه قبل ان نقرر .. وان رد فعلي الأول هو انه لا يجوز ان نذعن لهذا الطلب دون مقابل اذ ان مبلغ الاربعة ملايين جنيه استرليني ورقة قوية لا يجوز ان نرميها جانبا دون التأكد تماما من اننا سنحصل على شيء

---

[1] محضر الاجتماع المنعقد في ديوان وزارة الاقتصاد يوم ٢٠ آب ١٩٥٨ في الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ القسم الثاني .

[2] نص تقرير الوفد المفاوض عن المفاوضات مع شركات النفط كما ورد في كتاب عبد اللطيف الشواف حول قضية النفط في العراق (بيروت بلا) ص ٢٣٤

[3] اسامة عبد الرحمن نعمان ، المصدر السابق ص ١٤٣

بالمقابل ويمكن ان نوافق على دفع المبلغ باقساط (خلال ستة اشهر مثــلا) وهــذا خاضع للسلوك الجيد للعراقيين ومثال مسألة الحبانية والطيران المدني " . ويبــدو ان رئيس الوزراء البريطاني كان معارضا لربط قضية مطلب العــراق بفــرض شــروط سياسية وعسكرية اذ علق على الكتاب الذي اعده مكتبه بالقول " انني اعارض مسألة ربط هذا الموضوع الخاص بدفع اربعة ملايين جنيه استرليني بقضايا لا دخــل لــها بامتيازات شركة نفط العراق كقضية الحبانية والطيران المدني علــى ســبيل المثــال واعتقد ان الموقف الذي ستتخذه شركة نفط العراق من هذه المسألة سيكون ذا فــائدة تماما"[1].

العطل الرسمية

في ٢٨ آب اصدر مجلس السيادة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الذي ســمي بقانون العطلات الرسمية والذي حدد العطل الرسمية للجمهورية العراقية كالاتي:

" تعتبر الايام التالية عطلة رسمية تعطل فيها الاعمال في الدوائر الرســمية وشبه الرسمية:

١- يوم الجمعة من كل اسبوع .

٢- ثلاثة ايام عيد الفطر من ١ - ٣ شوال .

٣- أربعة ايام عيد الاضحى من ١٠ - ١٣ ذي الحجة .

٤- رأس السنة الهجرية يوم ١ محرم .

٥- يوم عاشوراء ١٠ المحرم .

٦- المولد النبوي يوم ١٢ ربيع الأول .

٧- عيد الربيع (عيد الشجرة) يوم ٢١ آذار .

٨- ثورة ١٤ تموز (عيد الجمهورية) .

واضافة الى هذه الاعياد فقد اعتبر القانون عيد الميلاد يوم ٢٥ كـانون الأول ورأس السنة الميلادية يوم ١ كانون الثاني ويومي العيد الكبير عطلــة للمســيحيين ويوم الكفارة ويومي عيد المظلة ويومي عيد الفصح عطلة للموسويين ويومي العيــد

---

[1] الاعظمي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٨٣ - ٨٥ .

الكبير ٧ و٨ آب ويوم العيد الصغير ٢٣ تشرين الثاني ويومي عيد البنجة ٥ و ٦ نيسان ويوم عيد دهفة يمانة عطلة للصابئة .

واعطى القانون الموظفين والمستخدمين من الطوائف الاخرى التي لم يرد ذكرها اعلاه الحق في ان يتغيبوا في اعيادهم الدينية عن الدوام في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية.

ونص القانون ايضا انه " إذا وقع يوم الجمعة ضمن عطلة رسمية فيعتبر اليوم التالي لها يوم عطلة ايضا " [1]

أزمة السكن

أدت زيادة موارد النفط بعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات سنة ١٩٥٢ وزيادة المشاريع الانمائية وتوفر فرص العمل في المدن مع تحسن الخدمات المقدمة الى السكان فيها وسوء الاوضاع في القرى والارياف الى هجرة واسعة من سكان تلك القرى والأرياف نحو المدن بحثا عن العمل والعيش الافضل . كانت الهجرة الى بغداد قد تفاقمت وفاقت الهجرة الى أية مدينة اخرى . وكان من نتائج ذلك ارتفاع الايجارات بشكل فاحش حتى صار ما ينفق على بدلات السكن يستهلك القسم الاعظم من موارد ذوي الدخل المحدود وظهرت ازمة سكن واسعة النطاق فلجأ ابناء الريف الى بناء الصرائف والاكواخ في اطراف المدينة . وقد اظهر الاحصاء الذي قامت به الدائرة الرئيسة للاحصاء سنة ١٩٥٦ بتقريرها الخاص بتعداد المساكن في العراق ان عدد الصرائف في منطقة بغداد (أي بغداد والكاظمية والكرادة والأعظمية والدورة) بلغ (١٦٤١٣) صريفة وبلغ عدد الافراد الذين كانوا يسكنونها زهاء (٩٢) الف نسمة وذكر التقدير (ان هؤلاء الناس هم من الذين هاجروا في الاونة الاخيرة من لواء العمارة الى بغداد طلبا لاجور اعلى ومجالات افضل للعمل والاستخدام".

وقد ارتفع هذا العدد سنة ١٩٥٨ حتى وصل ما بين (١٠٠ - ١٢٠) الف نسمة يعيشون في صرائف (اكثرها في جانب الرصافة ولاسيما المنطقة الممتدة وراء السدة الشرقية من الاعظمية حتى بغداد الجديدة) الصرافية ، قرية الوشاش

---

[1] الوقائع العراقية ، ٣٠ آب ١٩٥٨

(حي السلام) قرية تل محمد (بغداد الجديدة) والعاصمة وشمال الباب الشرقي وكذلك في منطقة الشاكرية في الكرخ كرادة مريم قرب منطقة (ام العظام)[1].

درست حكومة الثورة هذه المشكلة فكان عليها ايجاد الحلول السريعة لها خاصة وقد افصح قادتها عن توجهات الثورة الشعبية وانها جاءت لانصاف الفقراء فتم تأليف لجنة الايجارات من حسين محي الدين نائب رئيس محكمة استئناف بغداد ومحمد صالح الكيلاني المفتش العدلي وعبد الرزاق عبد الوهاب حاكم الصحة وعبد الرحمن علاء حاكم صلح بغداد لدراسة الموضوع ووضع قانون بذلك.

وفي السادس من آب اصدر مجلس الوزراء القانون رقم ٦ تسري احكامه على دور السكن والحوانيت والمخازن وغيرها من المسقفات ضمن حدود البلدية لمراكز الالوية والاقضية عدا ما يستثنى بنص هذا التشريع الذي سمي بقانون مراقبة ايجار العقار الذي تضمن تخفيض بدلات الايجار كالاتي:-

"١- تخفض بدلات ايجار دور السكن المؤجرة قبل الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ بمقدار ١٥% وتخفض بدلات ايجار دور السكن المبرمة بعد هذا التاريخ بمقدار ٢٠%.

٢- تخفيض بدلات ايجار غرف السكن في الدور المسكونة باكثر من مستأجر واحد والمؤجرة بعد ١ تشرين الثاني ١٩٥٣ بمقدار ٢٠%

٣- تخفيض بدلات ايجار العقارات غير دور السكن بمقدار ١٠% للعقود المبرمة قبل الأول من كانون الثاني ١٩٥٤ وبمقدار ١٥% للعقود المبرمة بعد هذا التاريخ"[2].

واعطى القانون للمستأجر حقا بدفع الايجار السنوي باقساط متساوية لا تتجاوز الاربعة في السنة وإذا رفض المؤجر قبض الاجرة من المستأجر او رفض قبولها مقسطة فعلى المستأجر ان يودعها لدى الكاتب العدل . منع القانون المؤجر من ان يطلب اخلاء المكان المؤجر الا في حالات معينة مثل عدم دفع المؤجر للاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استحقاقها او إذا اجر المستأجر العقار للغير او إذا احدث ضررا جسيما بالعقار عمدا او إذا اشغل المؤجر المكان بنفسه او

---

[1] عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدن ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ٦٠ ، ١٥٨

[2] الوقائع العراقية ، ٩ آب ١٩٥٨ ، جريدة الجمهورية ، ٧ آب ١٩٥٨

باحد أولاده الذين ليس لهم دارا اخرى . او إذا اراد المالك هدم المكان لاعادة بنائه او إذا اصبح المكان المؤجر آيلا للسقوط .

وفي ٣٠ آب رفعت متصرفية لواء بغداد المذكرة الاتية الى وزارة الداخلية:

" لوحظ منذ سنوات خلت ان سكان الارياف في بعض الالوية الجنوبية اخذوا يتهافتون على العاصمة تاركين مواطنهم الاصلية . ولقد ظلت هذه الهجرة مستمرة حتى يومنا هذا وهي في تزايد متواصل نظرا لقلة ايراد الفرد الريفي وحرمانه من ملكيته لقطعة ارض ولعدم وجود مشاريع صناعية منتشرة في انحاء القطر ، كل ذلك ادى الى نزوح اليد العاملة الزراعية القليلة الدخل الى مركز العاصمة والاندفاع الى الاشتغال بمختلف المهن الغير فنية غالبا والتي تؤمن ايراد للفرد اضعاف دخله في تلك المنطقة وكنتيجة لذلك الاندفاع فان المشاريع الزراعية اصبحت مفتقرة الى اليد العاملة وهذا ادى الى هبوط الانتاج الزراعي وارتفاع مستوى المعيشة في المدن وحدوث الازمة الحادة في الاسكان.

وعلى أثر فيضان سنة ١٩٥٤ عالجت الحكومة السابقة موضوع سكان الصرائف الوافدين من الألوية الى العاصمة والذين ناهز عددهم الـ (١٥٠) الف نسمة وركزتهم في ثلاث معسكرات الأول خلف السدة الشرقية والثاني في منطقة البيجية خلف المطار المدني والثالث في منطقة الشاكرية في كرادة مريم ومدت هذه المعسكرات بحنفيات الماء العامة ونورت الشوارع وعملت المرافق الصحية العامة لهم.

وتوالت على دراسة هذه المشكلة منذ ذلك التاريخ لجان عدة كان حصيلة آرائها ودراساتها الاخيرة توطينهم نهائيا في جانبي الرصافة والكرخ وتحسين احوالهم المعاشية وادماجهم في الحياة المدنية تدريجيا .

ولقد استدعت الظروف الامنية والشكوى والتذمر الحاصل من سكان الصرائف ان استطلع مناطق هؤلاء السكان واقف على احوالهم الصحية والاجتماعية فلاحظت ان كل الدراسات السابقة والمقررات الموضوعة لم تجد نفعا ولم تحل مشكلتهم . لهذا فقد دعوت رؤساءهم الى اجتماع في ديوان هذه المتصرفية واستطلعت رأيهم في العودة الى اماكنهم الاصلية فيما إذا وزعت الحكومة عليهم الاراضي كوحدات استثمارية وامنت لهم وسائل الزراعة في تلك المناطق فابدى (٧٥%) منهم استعدادهم للعودة وممارسة الزراعة . اما الـ (٢٥%) الذين هم من

العمال وارباب الحرف والصنائع الاخرى فقد اثروا التوطن في العاصمة على الزراعة والعودة .

ان توزيع الاراضي على هؤلاء السكان سوف يجعلهم مستقرين في المناطق الزراعية وقد يخفف من موضوع الهجرة المتواصلة اضافة الى ان عملهم بالزراعة سيعود بالنفع العميم على الاقتصاد القومي ويؤمن الاستقرار لسكان الارياف ويقضي على المضايقات والارباك في العاصمة والمدن من جراء هذه الهجرة المتواصلة .

فارجو التكرم بتجديد الدراسة والتدقيق:

١- في اقتراحنا المنوه عنه اعلاه وتأليف لجنة وزارية تشترك فيها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والاعمار والزراعة ممن يخصهم الأمر لوضع الأسس التي تمكننا من اخراج هذا الموضوع الى حيز التنفيذ بالسرعة الممكنة.

٢- تأليف لجنة وزارية اخرى لدراسة أحوال السكان الذين يرغبون بالبقاء في العاصمة وتعيين الارض اللازمة لهم بعيدا عن العاصمة يشيد عليها قرية مستجمعة لكافة شروط الاسكان . لاسيما وان الحكومة على وشك ان تعلن عن مشروع الاصلاح الزراعي الذي سيسهل حل هذه المشكلة التي ما زالت شاغلة الحكومة في كل مناسبة واعلامنا".

توقيع
أمير اللواء الركن
طارق سعيد فهمي
متصرف لواء بغداد

ولكن مثل هذه المقترحات لم تجد نفعا اذ لم تكن الحلول موفقة في اعادة المهاجرين الى الاماكن التي هاجروا منها [١]

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٢ أيلول تلي كتاب وزارة المالية المرقم ١٢٨٦ والمؤرخ في ١٧ ايلول ١٩٥٨ الباحث عن أزمة السكن في بغداد والذي تقترح فيه تخصيص الاراضي الأميرية الخالية ضمن حدود البلديات او القريبة منها للجمعيات التعاونية التي تنظمها مختلف الجماعات لانشاء دور سكن لهم لقاء بدل مناسب وتأليف لجنة من المهندسين السادة عبد الله احسان كامل ورفعت الجادرجي ورئيس الهيئة الفنية في امانة العاصمة ومهندس عن مصلحة اسالة الماء لمدينة

---

[١] ملفات مجلس السيادة رقم الملف ١٦٨ ، وثيقة ٢٦٩ ، الورقة ٤٢٢ - ٤٢٣.

بغداد ومدير الاملاك والاراضي الأميرية العام تتولى احضار هـذه المجموعـات ثـم يجري بيع الاراضي الأميرية لغرض الاسكان على اساسها كما هو موضـح بالكتـاب بصورة مفصلة لامكان السير في المعاملات المقدمة او التي ستقدم في المستقبل على اساس ما سيقرره المجلس بهذا الشأن

وبعد المداولة قرر مجلس الوزراء ما يلي :-

أولا : الموافقة مبدئيا على الاقتراح بشرط ان يشمل التوزيع المتضررين المستـملكة دورهم للمصلحة العامة واعطاء الافضلية للمعوزين الذيـن لا يملكـون دور سكن ولا يملكون موارد تمكنهم من تأمين دور للسكن وكذلك العمال .

ثانيا : تشكل اللجنة المنوه عنها اعلاه للقيام بالعمل المذكور " [1]

وفي اليوم التالي (وافق مجلس الوزراء على تشـكيل لجنـة مـن وزارات الاعمار والداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية ودوائـر الشـرطة وامانـة العاصمة والطابو لدراسة موضوع سكان الصرائف وايجاد الحلول اللازمـة علـى ان تقوم اللجنة بتأمين السكن لاصحاب الصرائف والمعوزيـن والمحيطيـن فـي بغـداد واختيار الاراضي المناسبة لذلك) [2]

وبناء على ذلك دعت هيئة مجلس الاعمار للدخول فـي مناقصـة مشـروع (ازالة الصرائف) وكان هذا المشروع قيد الدرس منذ الثورة ويتضمن انشاء الطـرق والخدمات والاسس التي يمكن بناء بيوت الطين والقصب بشكل وبشروط صحية بـدلا من الاماكن السيئة للاقامة المنتشرة حول بغداد وعرضت لجنة يرأسها متصرف بغداد تقديم قطعة ارض زراعية مجانا في الريف لمن يسكن حوالي المدينة واطرافها فـي بيوت طينية والذين قدر عددهم ١٨٠ الف نسمة ولكن المتصرف لم يحدد الاجـراءات التي ستتخذ ضد هؤلاء الذين لا يوافقون على المقترح [3]

وبموجب قانون مراقبة ايجار العقار ونظام بيع مساكن الى العمال والفلاحيـن وزعت الاراضي على النقابات على اختلافها لبناء الدور لمنتسـبيها بـاجور زهيـدة وكذلك للموظفين وضباط الجيش ورحل معظم سكان الصرائف من مناطق تجمعـهم . وقد انجزت في العام الأول للثورة (٢٤٠) دارا تجريبية في بغداد وزعت على صغـار الموظفين و (٤٠٠) دار مع المرافق لاسكان عمال ومستخدمي المعامل في السليمانية

---

[1] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٢ ايلول ١٩٥٨

[2] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٨

[3] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٣

والموصل وفي دبس و ١١٥٢ دارا في مشروع اسكان غربي بغداد و ٢٠٠ دار في السعدية و ٦٥٠ دارا في البصرة و(١٠٠) دار لضباط الجيش في بغداد [1] . وكانت هذه الدور تمنح حسب مدة الخدمة وحجم العائلة .

وفي كانون الأول ١٩٥٨ وافق مجلس الاعمار على تخصيص مبلغ مائة وخمسين الف دينار لاقراض وزارة الشؤون الاجتماعية لدفعه الى اصحاب المشاريع الصناعية ليتمكنوا من بناء مساكن للعمال حيث ألزم اصحاب تلك المشاريع ببناء مساكن لعمالهم [2] بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٨

عودة رشيد عالي الكيلاني

كان رشيد عالي الكيلاني قد غادر العراق بعد فشل انتفاضة سنة ١٩٤١ وبعد ان تمكن من الافلات من مطاردة البريطانيين وصدر عليه حكم الاعدام غيابيا ووصل اخيرا إلى المملكة العربية السعودية حيث حل فيها لاجئا ولكنه اختلف مع الملك ابن سعود فانتقل الى مصر سنة ١٩٥٥ لاجئا سياسيا وعندما قامت ثورة ١٤ تموز كان في الاسكندرية فعاد الى القاهرة حيث استقبلته السلطات المصرية استقبالا رسميا لأنها كانت تعتقد ان حكومة الثورة ستسند اليه منصبا قياديا وهو الشيء الذي اغضب عبد الكريم قاسم .

بحث كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف موضوع عودة الكيلاني من منفاه في القاهرة ولكن عبد الكريم قاسم عارض عودته ألتي ستشد ازر القوميين والوحدويين دون شك فيما كان عبد السلام متحمسا لعودته [3] . وكان الكيلاني قد توجه من القاهرة الى دمشق يوم ١٧ تموز املا في العودة الى العراق ولكن تأخر اصدار العفو عنه جعله يعود مرة اخرى الى القاهرة يوم ٣٠ تموز [4].

---

(١) ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، ص ٢١٠

(٢) جريدة الاهالي ، ٣ كانون الأول ١٩٥٨

(٣) يتهم عبد السلام عارف كلا من محمد صديق شنشل وجابر عمر بمعارضة عودة الكيلاني ، السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا، ص ٣٥٣

(٤) موسوعة ١٤ تموز (٥) ص ١٥ – ١٧ . تدعي المصادر البريطانية انه دخل العراق وعاد الى سوريا سرا .

وتعرض عبد الكريم قاسم لضغوط محلية وعربية من أجل السماح للكيلاني بالعودة . وفي يوم ٢٥ آب ١٩٥٨ أبرقت الاستخبارات العسكرية الى الملحقية العسكرية في القاهرة بموافقة عبد الكريم قاسم على عودة الكيلاني . وبعد ان قابل الكيلاني الرئيس جمال عبد الناصر عاد الى العراق يوم الأول من أيلول يرافقه يحيى ثنيان وهو عسكري متقاعد منذ انتفاضة ١٩٤١ وقد ظل على اتصال بالكيلاني في الخارج فذهب الى القاهرة لمرافقته أثناء عودته . استقبل الكيلاني في المطار استقبالا حافلا رددت خلاله الجماهير الهتاف بالوحدة العربية وبحياة الرئيس عبد الناصر . وكان في استقباله في المطار محمد صديق شنشل وصبحي عبد الحميد ووصفي طاهر وعدد من افراد الاسرة الكيلانية واستقر في دار ابن أخيه مبدر الكيلاني. ويذكر الاستاذ صبحي عبد الحميد ان عبد الكريم قاسم كلفه باستقبال الرجل العائد بالنيابة عنه. وقبل مغادرته الدائرة بنصف ساعة "حضر المقدم وصفي طاهر وقال ان الزعيم كلفني ان اذهب معك لنمثله في استقبال رشيد عالي وعندما حضر رشيد عالي قال له وصفي في غرفة الاستقبال في المطار "ان زعيم الثورة ومحرر العراق الزعيم عبد الكريم قاسم وهو الذي أمر بعودتك إلى العراق وهو صاحب الفضل الأول والأخير في ذلك ولا زعيم في العراق غيره أي أراد ان يوضح للكيلاني إنه ليس له دور في النظام الجديد"[1]

ويبدو ان عبد الناصر قد طلب من الكيلاني ان يعمل على اصلاح ذات البين بين عبد الكريم وعبد السلام وقيل ايضا ان الكيلاني قد (بايع عبد الناصر بقيادة دولة الوحدة التي يفترض ان ينضم اليها العراق ايضا)[2].

وفي مساء اليوم الذي عاد فيه ابرق الى عبد الناصر :

" في هذه اللحظة التي وصلت فيها العراق يسعدني جدا أن أتقدم لشخصكم المحبوب والى شعبكم العربي الكريم في الجمهورية العربية المتحدة بكل ما في وجداني من شكر خالص وامتنان عميق على حسن رعايتكم لي وللأحرار العرب طوال بقائنا بين ظهرانيكم مقدرا لشخصكم العظيم جهودكم الجبارة في سبيل خير العروبة وتعزيز القومية العربية معاهدا اياكم على المضي في طريق الحرية حتى

---

[1] أسرار ثورة ١٤ تموز ص١٦٤.

[2] المحاكمات ، جـ٥ ص ١٩٣٧ - ١٩٣٨ والسهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٥٥ ، صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ١٦٤

تتحقق الرسالة الكبرى في وحدة العرب المنشودة ودمتم ذخرا للعروبة والمجد للجمهورية العربية المتحدة " [١].

زار عبد السلام عارف الكيلاني في مقر اقامته يوم وصوله بعدها زار الكيلاني عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع حيث شكره على العواطف الكريمة التي ابداها نحوه وتسهيل عودته الى الوطن العزيز كما قابل رئيس واعضاء مجلس السيادة [٢] وكان مجلس الوزراء قد قرر يوم ٢ آب (اعتبار حركة سنة ١٩٤١ حركة وطنية وخدمة فعالة ومنح اوسمة شرف لمن ابلي فيها بلاءا مشهودا)[٣].

وفي الرابع من أيلول صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ وقد تضمن القانون عفوا عاما عن الجرائم التي وقعت في المدة من أول أيلول ١٩٣٩ الى ما قبل ثورة ١٤ تموز بحيث شمل من التحق بالملا مصطفى من الضباط أثناء حركته وشمل ايضا القادة القوميين الشهداء صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد ويونس السبعاوي وشمل ايضا رشيد عالي الكيلاني وهذا نصه :

بناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي :

المادة الأولى :- تعتبر الافعال التي لجأ اليها المواطنون لأسباب او اهداف سياسية ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم في الفترة من أول أيلول ١٩٣٩ وما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ وخاصة أثناء انتفاضة نيسان ومايس ١٩٤١ والتي جرموا عليها في العهد الفاسد من اعمال الكفاح الوطني التي تستاهل تقدير الوطن .

المادة الثانية :- يعفى عفوا عاما عما اعتبر جرائم ارتكبت لسبب او لهدف سياسي في المدة من أول أيلول ١٩٣٩ الى ما قبل يوم ١٤ تموز ١٩٥٨

المادة الثالثة :- يعفى عفوا عاما عما اعتبر جرائم عسكرية تتوفر فيها الشروط الواردة في المادة السابقة".

---

(١) موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ١٩

(٢) جريدة الزمان ، ٣ أيلول ١٩٥٨

(٣) جريدة الجمهورية ، ٣ آب ١٩٥٨

ونص القانون على تشكيل لجنة لفحص الحالات التي تنطبق عليها احكام هذا القانون برئاسة المدعي العام وعضوية كل من المشاور العدلي لوزارة الدفاع وحاكم من الصنف الثاني في الاقل يعينه وزير العدلية [1]

وتم تشكيل لجنة (العفو العام) لتنفيذ القانون والتي أصدرت قرارا بحقهم كالاتي :

" اجتمعت اللجنة المشكلة وفق المادة التاسعة من قانون العفو العام رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٨ واصدرت القرار الاتي :

كان المجلس العرفي العسكري في بغداد قد اصدر في الاضبارة المرقمة ٢٨٣ / ٢٨٤ / ١٩٤١ وبتاريخ ٦ / ١ / ١٩٤٢ حكما غيابيا باعدام السيد رشيد عالي الكيلاني ووجاهيا بحق كل من كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ويونس السبعاوي ومحمود سلمان وفق الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من ق . ع . ب وألزمهم بالتكافل تعويض ما اصاب الخزينة من اضرار.

وقد نفذت العقوبات بحقهم عدا السيد رشيد عالي الكيلاني اذ كان قد غادر العراق ولم يعد اليه الا بعد ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ وعندما صدر قانون العفو العام عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة من أول أيلول سنة ١٩٣٩ الى ما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٨ اعتبرت المادة الأولى منه الافعال التي لجأ اليها المواطنون لاسباب او اهداف سياسية ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم والتي جرموا عنها في العهد الفاسد من اعمال الكفاح الوطني التي تستأهل تقدير الوطن ويعفى مرتكبوها عفوا عاما حسب ما نصت على ذلك المادة الثانية منه.

لقد دققت اللجنة الافعال التي ارتكبها المذكورون أعلاه والتي حكم عليهم عنها فوجدتها من الافعال التي نصت عليها المادة الأولى من القانون المذكور . فهم بهذا يصبحون مشمولين بعفو عام باعتبار ان ما ارتكبوه من الافعال اسبابها سياسية واهدافها تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم وعليه قرر :

أولا : شمولهم بالمادة الثانية من القانون المذكور ونشر اسمائهم في الجريدة الرسمية .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٦ أيلول ١٩٥٨

ثانيا : اعفائهم من التعويض المحكوم به عليهم للحكومة وتعاد اليهم كافة اموالهم المنقولة وغير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة.وثمن ما بيع منها للغير واعادة الاموال المنقولة اليهم او ثمن ما بيع منها وفقا للمادة الخامسة من القانون المذكور .

ثالثا : لما كان كل من كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي ومحمود سلمان ومحمد فهمي سعيد قد أعدموا بموجب هذا الحكم الذي صدر عليهم فان حكم المادة السابعة من القانون تنطبق بحق ورثتهم ويستحقون مكافأة عن فقد مورثهم .

رابعا : حددت اللجنة الاموال التي صودرت استيفاء للتعويض المحكوم به عليهم المقرر اعادتها اليهم واعادة اثمان ما بيع منها في القائمة المرفقة بهذا القرار

خامسا : ايداع هذا القرار الى وزير العدلية لإعلام الوزارات المختصة بهذا القرار لتنفيذه وفق المادة (١٤) من القانون المذكور

العضو	العضو	العضو	الرئيس [١]
الحاكم المعين من وزارة العدلية وديع جرجي	المستشار الحقوقي في وزارة الداخلية ابراهيم حمودي	المشاور العدلي بوزارة الدفاع العقيد عبد الخالق الدروبي	المدعي العام محمود عزت عبد السلام

أخذت وفود الأحزاب القومية والعسكريين والقوميين الوحدويين تتوافد على منزل الكيلاني لزيارته والترحيب به . فزاره يوم ٣ أيلول سيد فهمي سفير الجمهورية العربية المتحدة مع كبار موظفي السفارة وتجمع القوميون حول منزله يهتفون للوحدة العربية وبحياة جمال عبد الناصر وفي اليوم نفسه رد الكيلاني الزيارة لسفارة الجمهورية العربية المتحدة وسط هتافات القوميين . وفي الرابع من أيلول زار الكيلاني في منزله كل من الزعيم الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش ومحمد حديد وزير المالية والمقدم رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية

---

[١] ملفات مجلس السيادة الملف ١٥١ ، ١٥٨ ص ٢١٢

والعقيد احمد حسن البكر آمر الفوج الثاني في اللواء العشرين وزاره ايضا كل من عبد اللطيف الدراجي وطه الدوري ، وظاهر يحيى مدير الشرطة العام [1]

وفي مساء الخامس من أيلول زار عبد الكريم قاسم ، الكيلاني في داره وقد تجمهر الشيوعيون على جانبي الطريق الى الصليخ حيث منزل الكيلاني يهتفون بحياة عبد الكريم قاسم وبسقوط (القومية العربية المزيفة)[2].

وفي ٢٣ أيلول قرر مجلس الوزراء " اعتبار جميع حوادث استشهاد واعدام واصابة الجنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط والمستخدمين والمدنيين في الجيش خلال حركة مايس ١٩٤١ وبسببها انها أثناء الخدمة ومن جرائها وبدون تقصير منهم على ان تعتبر حوادث الذين اعدموا واستشهدوا بالدرجة الأولى في درجات العجز وحوادث الآخرين بالدرجة التي يستحقونها وفق نظام تقاعد العجز على ان يعاد النظر في حقوقهم او حقوق ذويهم التقاعدية على هذا الاساس " [3].

عودة الملا مصطفى البارزاني

كانت حكومة الثورة قد اصدرت بيانا يوم ٢٠ تموز بالعفو عما بقي من محكوميات عدد من الكرد ومنهم الشيخ احمد البارزاني . ولما كان اخوه مصطفى البارزاني لاجئا في الدول الاشتراكية متنقلا بين روسيا ورومانيا وبولندا وجيكوسلوفاكيا منذ سنة ١٩٤٥ فقد بعث برسائل من جيكوسلوفاكيا الى كل من رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء يوم ٢٩ آب يطلب فيها السماح له بالعودة الى الوطن.

سيادة رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي المحترم

باسم جميع اخواني المناضلين الاكراد العراقيين المهاجرين في الدول الاشتراكية .

احييكم . وفي شخصكم احيي الشعب العراقي المناضل وقادته الابطال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف بثورة الشعب المجيدة التي حررت الوطن العزيز من الاستعمار المشؤوم والملكية الفاسدة . احييكم بتشكيل

---

[1] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٩٤١ ، موسوعة ١٤ تموز ، (٥) ص ٢٣

[2] جريدة الزمان ، ٦ أيلول ١٩٥٨ ، موسوعة ١٤ تموز ، (٥) ص ٢٦

[3] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٣ أيلول ١٩٥٨

الجمهورية العراقية الهدف المنشود والذي من أجله ناضل الشعب العراقي طويلا وضحى من أجله تضحيات عالية حتى كتب الله النصر للشعب على اعدائه .

وانا كمواطنين عراقيين ساهمنا في هذا النضال الشعبي ضد الاستعمار واذنابه في الوطن حتى اضطررنا بالاخير الى ترك الوطن العزيز والالتجاء الى الدول الاشتراكية لاستمرار النضال .

ولما حمل الينا فجر ١٤ تموز اخبار انتصار ثورة الشعب الصاعقة تحققت آمالنا التي كنا ننتظرها خلال ١٣ سنة من الهجرة وحالا راجعنا سفارة الجمهورية العربية المتحدة في جمهورية رومانيا الشعبية وفي جمهورية جيكوسلوفاكيا الشعبية لاعطائنا جوازات السفر للعودة الى الوطن للاشتراك في خدمة جمهوريتنا والدفاع عنها ولكن الى الان لم نتلق منها جوابا.

ويعلم الشعب العراقي النبيل ان البارزانيين ضحوا كثيرا في النضال الشعبي ضد الاستعمار والملكية الظالمة في ايام الثورة العراقية المشهودة في سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٧ واننا لنأمل من الشعب العراقي النجيب وقد اخذ زمام الامر بيده ان لا يدخر جهدا في مساعدة اخوانه المشردين ظلما وعدوانا من قبل المستعمرين واذنابهم . اننا نرجو ونأمل ان تساعدونا في العودة الى الوطن لخدمة شعبنا وجمهوريتنا مع أبناء العراق الصالحين .

وفي الختام ارجو من الله ان يقوي ساعدكم للقضاء على آثار الاستعمار والملكية الاثمين نهائيا واصلاح ما افسده العهد البائد من شؤون المملكة والتقدم الى الأمام في الرقي والمدنية والعمران واتمنى لشخصكم الكريم الصحة والعافية وللشعب العراقي الرفاهية والسلام ولتعش الجمهورية العراقية حرة مستقلة وليعش قادة الثورة العراقية الابطال البواسل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف ولتحيا الاخوة العربية الكردية في الجمهورية العراقية الى الابد ...

أرجو ان تتفضلوا بالعلم باني الان اعيش في الجمهورية الشعبية الجيكوسلوفاكية في مدينة ليديس مع الزميلين اسعد خوشوى وميرحاج احمد "
عنواننا م. ميلر – ليديس نمرة ٩ جيكوسلوفاكيا.

أخوكم مصطفى البارزاني [١]

---

[١] جريدة الجمهورية ٤ أيلول ١٩٥٨

بادر عبد الكريم قاسم الى اصدار قانون في الثاني من أيلول بالعفو عن البارزانيين عن الاعمال التي قاموا بها خلال الفترة ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٧ ويشمل العفو مصطفى البارزاني وجماعته:

" بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدر القانون الاتي :-

المادة الأولى : يعفى عفوا عاما عن الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ والمادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي التي نسبت الى الشيخ احمد البارزاني والملا مصطفى البارزاني ورفاقهما من الفترة ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٧ [١] "

وفي اليوم نفسه رد عبد الكريم قاسم على رسالة البارزاني ببرقية قال فيها:

مصطفى البارزاني - ليديس - جيكوسلوفاكيا

استلمنا برقيتكم ورسالتكم بكل سرور واننا نرحب بعودتكم جميعا الى الوطن العزيز وقد اتخذنا جميع التدابير لاصدار العفو وتسهيل سفركم انتم وميرحاج احمد واسعد خوشوى ومن معكم من مواطنينا، راجعوا سفارة الجمهورية العربية المتحدة في براغ - جيكوسلوفاكيا لتأمين عودتكم".

رئيس الوزراء [٢]

وقد وافق عبد الكريم قاسم على ارسال وفد الى براغ لمرافقة مصطفى البارزاني عند عودته الى العراق . ضم الوفد كلا من ابراهيم احمد ونوري شاويس وفي الرابع من أيلول ايضا بعث محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة البرقية التالية الى مصطفى البارزاني:

تسلمنا رسالتكم بكل سرور ونحن نرحب بعودتكم جميعا الى وطنكم العزيز وفقنا الله واياكم لخدمة هذه البلاد وتحقيق اهداف ابناء الجمهورية العراقية .

رئيس مجلس السيادة [٣]

---

[١] الوقائع العراقية ، ٣ أيلول ١٩٥٨

[٢] جريدة الجمهورية ، ٣ أيلول ١٩٥٨.

[٣] جريدة الزمان ، ٥ أيلول ١٩٥٨

فضلا عن رسالة مفصلة اخرى بعث بها اليه في اليوم التالي خـالد النقشـبندي عضو مجلس السيادة احتوت المضمون نفسه مع الاشادة بنضال الملا مصطفى ضـد الاستعمار والملكية الفاسدة وفي سبيل الحرية والاستقلال .

وكانت الدول الغربية تتابع نشاط البارزاني في أثناء عودته ففي تشـرين الأول كتب السفير الامريكي في القاهرة الى خارجيته " وصل القاهرة من براغ في الثـالث من تشرين الأول الملا مصطفى البارزاني ومعه ستة اكراد اخرين كـانوا معـه فـي المنفى في طريق عودتهم الى العراق وقد استقبلهم ناصر في اليوم التالي "

وبعد وصول الملا بغداد كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغـداد الـى خارجيته عاد مساء يوم ٦ تشرين الأول الملا مصطفى البارزاني الى العـراق بعـد زيارته السابقة للرئيس ناصر في القاهرة. وكان هناك جمـهور كبـير فـي المطـار لاستقباله مع جماعته ومن الواضح ان كثيرا من العراقيين ينظرون الى عودته بحـذر ويعتقدون ان قرار وزير الخارجية السماح له بالعودة امر غير حكيم . وبذا فقد ظـهر مرة اخرى صاحب دعوة كردستان مستقلة وصاحب العلاقـة المتينـة مـع الاتحـاد السوفيتي بالرغم من الوعود المعسولة والضمانات من قبل الملا مصطفـى بتـأييده للوحدة العربية الكردية ضمن العراق. وقد فسر الكثير من الناس عودته بانه تشـجيع مباشر للحزب الشيوعي " (١)

وصل البارزاني مع عائلته بغداد يوم ٦ تشرين الأول حيث تم استقباله اسـتقبالا حماسيا من قبل الشيوعيين وبعض الاكراد وزار عبد الكريم قاسم في اليوم التالي فـي وزارة الدفاع حيث رحب به عبد الكريم قاسم وقال "ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن" فقال البارزاني " انا جندي من جنود الثورة واحمد الله الذي هيأ لنا قائدا مثلكم بهذه الحكمة وهذا الايمان " وقال انني خادم للثورة وللعراق ولن استطيع ان افـي حق الشكر لسيادتكم على الفضل الذي غمرتمونا به " (٢) ثم زار بعـد ذلـك رئيـس مجلس السيادة . وقد خصصت الحكومة له دار صباح بن نوري السعيد وكانت تعـود لمديرية السكك الحديد كما خصصت له سيارة عبد الاله لتنقلاته ، مع رواتب وصلـت الى ٥٠٠ دينار له و ٢٥٠ دينارا لأخيه الشيخ احمد و ١٥٠ دينارا لولـده عبيـد الله

---

(١) الاعظمي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص ٥١ ، ٩٦

(٢) الجمهورية ، ٣ ، ٩ تشرين الأول ١٩٥٨

ورواتب للاخرين تراوحت بين ٧٥- ٥٠ دينار شهرياً وقرر عبد الكريم قاسم صرف منحة سنوية إلى الملا قدرها (٢٠٠٠) دينار عدا رواتبه واستجاب لطلب اتباعه بتسليح اتباعه بـ(٧٠٠) بندقية مع عتادها[1] واعلن فؤاد الركابي وزير الاعمار عن تخصيص ٥٠ الف دينار لانشاء دور سكن لاسكان عوائل البارزانيين [2] وذكر عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي ان البارزانيين حين عادوا الى العراق كانوا لا يملكون شيئا فرأينا من الصالح العام ان تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم . وحتى تنتظم حالتهم خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل بارزاني قادم من الخارج للمتزوج ٤٥ دينارا وللمتزوج الذي له أولاد ٥٠ دينارا ولكل شخص اعزب ٣٥ دينارا يسري ذلك على جميع البارزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء بالاضافة الى ذلك سعت الحكومة لتعيين الاشخاص الذين يجب ان يعينوا بالنظر الى مؤهلاتهم وخصص لكل عائلة بارزانية من الذين كان افرادها قد سجن في العهد البائد رواتب تتراوح بين ٣٠ و٥٠ والى ١٥٠ دينارا"[3] وتم تعيين زوجات العائدين منهم من الاتحاد السوفيتي بوظائف في دوائر الدولة.

وقد أثير نقاش فيما بعد حول من المسؤول عن عودة البارزاني الى العراق فيرى بعضهم ومنهم ابراهيم احمد سكرتير الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان ان عودة البارزاني " كانت بمساعدة كل من طاهر يحيى وعبد السلام عارف ولكن عبد الكريم قاسم كان قد أشاع ان عبد السلام عارف لا يريد عودة البارزاني لانه يريد ان يكسب الأخير الى جانبه".

ان الوقائع التالية تشير الى ان عبد السلام عارف وبعض ضباط الجيش كانوا من المعارضين لعودته بحجة ان الجمهورية لم تستقر بعد واحتمال تحول البارزاني عدوا للثورة . لكن عبد الكريم قاسم انهى ذلك الجدل بالقول " ان البارزانيين قد عانوا ما يكفي من المتاعب في منفاهم في ظل النظام القديم ويجب ان نكون اكثر تساهلا معهم " ويبدو ان عبد الكريم اراد من اصراره على عودة البارزاني ان يكسبه الى

---

(1) موسوعة ١٤ تموز (٥) ، ص ٤٥ – ٤٨، جـ١، ص١٩٤.

(2) جريدة الجمهورية ، ١٧ أيلول ١٩٥٨

(3) احمد فوزي ، خناجر وجبال ، (القاهرة ١٩٦١) ، ص ١٨٢ – ١٩٥

جانبه ويقوي به مركزه ضد خصومه في الداخل[1]. وكان لعودة البارزاني اثر كبــير في التطورات السياسية التي حصلت في العراق فيما بعد .

ولم تشمل الثورة البارزانيين برعايتها فحسب بل شملت الكرد الاخرين من الذين اضطهدوا في العهد السابق ففي يوم ١١ تشرين الأول ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٧ الخاص باعادة الحقوق الممنوعة الى الشيخ لطيف الشيخ محمــود الحفيــد ورفاقــه كالاتي :

بناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القــانون الاتي :

تعاد الحقوق الممنوعة دون التقيد باحكام قانون اعادة الحقوق الممنوعة رقـــم ٣٠ لسنة ١٩٣٤ الى الشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد والسيد محمود احمد وحاجي سعيد ابراهيم ومصطفى فتح الله وبكر ملا محمود وفرج خدر (خضر) الذيــن أعفــوا عما بقي من مدة محكوميتهم بمرسوم جمهوري

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة [2]

العلاقات بين العراق والجزائر

على الرغم من ان المسؤولين في العهد الملكي قد طالبوا بضرورة انســحاب فرنسا من المناطق العربية في شمال افريقيا فإن جبهة التحرير الجزائرية قد عــبرت عن فرحتها بقيام ثورة ١٤ تموز حتى ان فرحات عباس رئيس الجبهة وصف هـــذا الحدث بالقول " ان هذا يساوي عشرين فرقة دخلت الجزائر"[3] وان هذا لم يكن غريبا لأن الثورة وقفت منذ ايامها الأولى مع الثورة الجزائرية في صراعها مع الفرنســيين وقدمت لها المساعدات من أجل التحرر والاستقلال. ففي بداية أيلول قدم لها العــراق ٥٠ الف دينار على سبيل المساعدة[4] . وفي ١٦ أيلول وافق مجلس الوزراء " علــى

---

[1] حول هذه المناقشات انظر عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٤٣

[2] الوقائع العراقية ، ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨

[3] محمد عودة ثورة العراق ، (القاهرة ١٩٥٨) ، ص ٥٧ .

[4] جريدة الجمهورية ، ٣ أيلول ١٩٥٨

دفع المبلغ المخصص للجزائر وقدره ٢٠٠ الف دينار تدفع من وزارة المالية على اقساط يعينها وزير المالية " وتم تسليم ١٠٠ الف دينار لمنكوبي الجزائر [١]

وحالما أعلن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة يوم ١٩ أيلول ١٩٥٨بعث محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة البرقية التالية الى فرحات عباس مهنئا :

" سيادة فرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة- القاهرة

نهنيء انفسنا جميعا باشراق نور كوكب الحرية في سماء الجزائر المجاهدة وتأليف حكومتها الحرة الأولى. نرجو ان تتحقق في المستقبل العاجل أمانيكم وأماني العرب بنوال اخواننا الجزائريين الاستقلال والسيادة الكاملة وفقكم الله في مساعيكم ونصركم في جهادكم [٢]

واعلن عبد السلام عارف انني استبشر بقيام حكومة حرة في الجزائر وان مولد هذه الحكومة يسعدني كما يسعد أي مواطن يتحسس بالصراع العظيم الذي يقوده الجزائريون الابطال ضد الاستعمار الفرنسي " وفي اليوم نفسه (١٩ أيلول) قدم فائق السامرائي السفير العراقي في القاهرة أول اعتراف بالجمهورية الجزائرية المؤقتة حيث اقيم احتفال كبير بالمناسبة اذ تم هذا الاعتراف بعد عشر دقائق من قيام الجمهورية الجزائرية فكان العراق أول دولة تعترف بها .

" سيادة الوزير .. بناء على تعليمات عاجلة تلقيتها من حكومتي يشرفني ان انهي الى سيادتكم ان حكومة الجمهورية العراقية قد أحاطت علما بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وهي تعترف بها اعترافا كاملا وان الجمهورية العراقية سوف لا تدخر وسعا للتعاون الى أبعد حدود التعاون مع الجمهورية الجزائرية المؤقتة في سبيل مصلحة الشعب الجزائري واستكمال اسباب سيادته واستقلاله وانها تأمل ان تستطيع الجمهورية الجزائرية ان تبسط في وقت قريب سيادتها على الاراضي الجزائرية بكاملها"[٣].

وفي ٨ تشرين الأول قرر مجلس الوزراء " تخصيص مبلغ مليوني دينار بضمنها المائة الف دينار المخصصة سابقا الى حكومة الجمهورية الجزائرية :

---

[١] مقررات مجلس الوزراء للعهد الملكي ، ١٦ / ٩ / ١٩٥٨

[٢] ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٦ تبادل التهاني ، ١٥٨

[٣] الجمهورية ، ٢١ أيلول ١٩٥٨

آ- دفع ربع مليون دينار خلال السنة المالية الحالية .
ب- دفع المبلغ الباقي خلال السنة المالية القادمة [1]

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ اصدر مجلس السيادة قانون رسم الطابع الاضافي لتحرير الجزائر وجاء في الاسباب الموجبة :

" ان الدور الذي يمر به شعب الجزائر الشقيق ونضاله الدامي المستمر من أجل التحرير والانعتاق من ربقة الاستعمار الفرنسي البغيض ليلزم ابناء العروبة من شتى اقطارهم ليس بالتأييد المطلق لهذا الشعب الابي فحسب بل يجب ان يصحب ذلك تأييد مادي سواء بالمال او السلاح .

والجمهورية العراقية اذ تشرع هذا القانون تنفذ مطلبا شعبيا طالما اظهره شعبه البطل وطالب به منذ فجر حركة التحرر الجزائرية لذلك فقد استهدفت لائحة هذا القانون ان يكون الرسم شاملا مختلف الاوراق والمعاملات الخاصة (رسم الطابع) عدا العرائض وكذلك بطاقات دور السينما والملاهي بالاضافة الى ما سيحصل من غرامات عن مخالفة هذا القانون " [2]

وتجدر الاشارة ايضا الى ان حكومة الجمهورية العراقية رفضت عروضا تقدمت بها الحكومة الفرنسية للاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في العراق مقابل اعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين بسبب حرب الجزائر بل ان العراق قطع علاقاته التجارية والاقتصادية مع فرنسا اعتبارا من ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ [3]

وفد عسكري الى القاهرة

في العشرين من أيلول توجه وفد عسكري عراقي الى القاهرة ضم (١٧) ضابطا يمثلون مختلف صنوف وخدمات الجيش لغرض الاطلاع على الامور التدريبية والتعبوية والتنظيمية في جيش الجمهورية العربية المتحدة والاطلاع على الاسلحة والمعدات التي يتسلح بها الجيش المصري من الدول الاشتراكية وكيفية استخدامها والتدريب عليها وكذلك مناقشة اسس التعبئة والتنظيم التي يتبعها الجيش المصري والتي تستند الى ما هو متبع في جيوش الكتلة الشرقية وذلك لغرض الاستفادة منها

---

(١) مقررات مجلس الوزراء العهد الجمهوري ، ٨ تشرين الأول ١٩٥٨

(٢) ملفات مجلس السيادة ، الملف ٢٨٤ ، الاوراق ٤٠٥ - ٤٠٧

(٣) البلاد ، ٢٢ كانون الأول ١٩٥٨

ومعرفة ما يمكن تطبيقه منها في الجيش العراقي بعد ان تقـــرر تسـليحه باسـلحة سوفيتية ذلك لان تسليح الجيش العراقي وتنظيمه وتعبئته وتدريبه مبنية حتـــى ذلـك الوقت على ما هومتبع في الجيش البريطاني وكان على رأس الوفـد العقيـد الركـن محسن حسين الحبيب آمر مدفعية الفرقة الثالثة في بعقوبة . وقد طلب من كل عضـو من اعضاء الوفد ان يلم بالتفاصيل المطلوبة عن تنظيم وتعبئـــة وتدريـب وتجـهيز الصنف الذي يمثله.

وقد زار الوفد في القاهرة المدارس العسكرية ووحدات من مختلف الصنـوف وكذلك الكليات العسكرية كالكلية الحربية وكلية الأركان وكلية القوة الجويـة ثـم زار الوفد الاسماعيلية وهيئة قناة السويس وبورسعيد حيث جرت معـارك سـنة ١٩٥٦ وزار الوفد وحدات القوة البحرية وكليتها في الاسكندرية وتم الاطلاع على الاسـلحة والمعدات السوفيتية وكيفية استخدامها وجرت مناقشات في القاهرة حـول اسـتخدام الدبابات في المعركة ومقارنة الاسلوب الشرقي والاسلوب الغربي في هذا الاسـتخدام ثم زار الوفد احدى قواعد القوة الجوية قرب القاهرة واطلع علـى طـائرات الميـغ السوفيتية وعلى مناورة جوية فيها.

وقد استقبل الرئيس عبد الناصر الوفد في منزله ورحب بهم وأفـاض مـن شعوره تجاه الشعب والجيش العراقي وثورة ١٤ تموز التي أعادت العراق الى الصف العربي واخرجته من الاحلاف والمواثيق الاجنبية وزار الوفد المشـير عبـد الحكيم عامر في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ودار الحديث حول التعاون بين مصـر والعراق وحول استعداد مصر لافادة العراق من تجاربها بعـد ان اعتمـدت السـلاح السوفيتي كأساس لتسليح القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة .

ثم سافر الوفد الى دمشق لزيارة الاقليم الشمالي حيث زار قائد الجيش الأول جمال فيصل ثم زار مرتفعات الجولان وقيادة المنطقة العسكرية في مدينـة القنيطـرة وتم تفقد الخطوط الامامية في الهضبة التي كانت محصنة تحصينا جيدا وهذه الهضبة تشرف بشكل كامل على الاراضي الفلسطينية وزار الوفد في دمشق الرئيس السـوري السابق شكري القوتلي الذي صار بعد الوحدة يلقب بـ(المواطن الأول) وبعد ثلاثـة اسابيع من بدء الزيارة عاد الوفد الى بغداد حيث قدم تقريره الى وزير الدفاع بالوكالة

عبد الكريم قاسم الذي قابل الوفد لمدة ساعتين ولكنه اهمل التقرير [1] وذلك لانه اخذ يشك في نوايا الجمهورية العربية المتحدة ويعارض اية خطوة تشمل امر الوحدة العربية او تدعو لها.

التربية والتعليم

في مطلع العام الدراسي الذي تلا الثورة واجهت وزارة المعارف مشاكل جديدة نجمت عن زيادة الاقبال على التعليم بعد ان آمن المواطنون بان التعليم للجميع. وكان على الحكومة ان تفتح ابواب المدارس لتستوعب جميع الراغبين في الدراسة. ولم تكن الابنية المدرسية القائمة تتحمل ضغط عشرات الالوف من الطلبة الجدد . لذلك اتبعت وزارة المعارف اسلوبا آنيا لحل الازمة مثل الدوام المزدوج في اغلب المدارس ، فتم فتح مدرستين او ثلاث في كل بناية وتم قبول حوالي ١٢٩ الف طالب جديد في كل مراحل التعليم في ذلك العام . ونظرا لقلة عدد المعلمين والمدرسين فقد اعيد المفصولون منهم من الخدمة وفتح الباب على مصراعيه لتعيين الخريجين من جميع المراحل ، فازداد عدد اعضاء الهيئة التدريسية الى حوالي خمسة الاف عضو اكثرهم في المرحلة الابتدائية ، وازداد عدد المدارس المتوسطة والثانوية الرسمية والأهلية من (٢٤٤) سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ الى (٣٢٦) سنة ٥٨- ١٩٥٩ وعدد المدارس المهنية من (٣٤) الى (٥٧) مدرسة ودور المعلمين والدورات التربوية من (٤٦) الى (٦٥) في المدة نفسها[2] وتم فتح عدد من المدارس الجديدة في بداية العام الدراسي الأول بعد الثورة منها ٧٧ مدرسة في الموصل و٢٥ في ديالى و٢٥ في اربيل و٣١ في بغداد و٢٥ في الالوية الاخرى [3]

وكانت حكومة الثورة قد طعمت جهاز وزارة المعارف ببعض العناصر الوطنية والقومية المشهود لها بالكفاءة والمعرفة فصدر يوم ٢٩ تموز مرسوم جمهوري بتعيين كل من الدكتور احمد عبد الستار الجواري مديرا عاما للتعليم والدكتور فيصل الوائلي مديرا للشؤون الفنية والسيد خضر عبد الغفور مديرا عاما

---

[1] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٧ - ١٠٩

[2] ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، ص ٣٦٦

[3] جريدة الاهالي ، ٨ كانون الأول ١٩٥٨

للتعليم المهني في الوزارة وتمت احالة الدكتور ناجي الاصيل مدير الاثـار القديمة والدكتور متي عقراوي رئيس جامعة بغداد على التقاعد[1].

ومن أجل تنفيذ النظام التعليمي الجديد عمدت وزارة المعارف الى توسيع ميزانيتها وزيادتها. وبطلب منها " تقدمت وزارة المالية يوم ١٤ أيلول بطلب الى مجلس الوزراء لاضافة مبلغ (١٥٧) الف دينار الى ميزانية المعارف واضافة مليون دينار الى منحة التعليم الابتدائي لتصبح هذه المنحة ثمانية ملايين بدلا من سبعة ملايين المخصصة من ميزانية السنة الحالية على اساس الكلفة الحقيقية للتعليم الابتدائي لهذه السنة فبلغ ٨,٨٠٦,٩٥٧ دينارا أي بزيادة ١,٨٠٦,٩٥٧ دينارا على مقدار المنحة المخصصة لهذا الغرض وان الادارة المحلية تؤمن هذه الزيادة من ايراداتها الاخرى كما هو موضح بالكتاب بصورة مفصلة. وبعد المدأولة وافق مجلس الوزراء على الاقتراح " في جلسة يوم ١٦ أيلول ١٩٥٨[2] ومن أجل اتخاذ خطوة أولى نحو توحيد النظم والمناهج التعليمية والثقافية مع الجمهورية العربية المتحدة تمهيدا للوحدة المنشودة والتي كان وزير المعارف (جابر عمر) من الداعين لها والساعين لتحقيقها فقد بوشر بوضع نظام جديد لوزارة المعارف حسبما اعلن المدير العام للمعارف يوم ١٤ آب يتضمن اطلاق اسم (وزارة التربية والتعليم) بدلا من (وزارة المعارف) مثلما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة . وقد بوشر بتنفيذ ذلك منذ بداية أيلول [3] أي قبل صدور قانون وزارة التربية والتعليم رقم ٣٩ في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٥٨ والذي اكد " ان واجب وزارة التربية والتعليم هو بناء جيل واع مستنير يؤمن بالله وبالوطن ويثق بنفسه وامته ويستهدف المثل العليا في السلوك الفردي والاجتماعي ويستمسك بمبادئ الحق والخير ويملك ارادة النضال المشترك واسباب القوة والعمل الايجابي متسلحا بالعلم والخلق لتثبيت مكانة الشعب العراقي والامة العربية وتأمين حقها في الحرية والامن والحياة الكريمة " وحدد القانون واجبات الوزارة بتأسيس وادارة المدارس الحكومية ومراقبة المدارس

---

(1) الوقائع العراقية ، ٣ آب ١٩٥٨ ، الجمهورية ، ١ آب ١٩٥٨ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٩ تموز ١٩٥٨

(2) كتاب وزارة المالية الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء ١٤ أيلول ١٩٥٨ ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٦٨ ، وثيقة ٣٤٦ ص٤٨١ ، مقررات مجلس الوزراء ١٦ أيلول ١٩٥٨

(3) جريدة الجمهورية ، ١٥ أيلول ١٩٥٨

الاهلية والاجنبية وتوجيهها وتنظيم شؤون الشباب والعمل على محو الامية والعناية بالفنون الجميلة وبشؤون الاثار وتشجيع الحركات العلمية والادبية ونشر الثقافة العامة وتعيين الانظمة الخاصة بكيفية قيام الوزارة بواجباتها . وقسم التعليم الى اربع مراحل هي الابتدائية والاعدادية والثانوية والتعليم العالي [١] . وحدد صفات المعلمين والمدرسين .

الأمين العام للأمم المتحدة داك همرشولد في بغداد

على الرغم من اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق، فقد واصل العراق مطالبته بانسحاب الجيوش البريطانية والأمريكية من كل من الأردن ولبنان ومؤيدا في ذلك الأقطار العربية والدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز باعتبار ان وجود هذه القوات مثار للاضطراب والقلق في المنطقة . وتقرر عقد دورة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٣ آب لبحث الموقف . وفي ١٢ آب وصل عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي بيروت في طريقه الى نيويورك لحضور الدورة وقد صرح للصحفيين قائلا ان الهدف الرئيس من حضوره اجتماعات الجمعية هو المطالبة بسحب القوات الامريكية من لبنان والقوات الانكليزية من الأردن فورا " [٢]..

وفي ١٩ آب عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا مع عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية في مقر اقامته في نيويورك . وقدم محمد احمد محجوب وزير خارجية السودان اقتراحا يتضمن ضرورة تقديم حل عربي موحد لمشروع سحب القوات من لبنان والأردن وقد ايده عبد الجبار الجومرد في مسعاه هذا . وبعد لقاء دام اكثر من خمس ساعات اتفقوا على تشكيل لجنة فرعية تضم ممثلين عن العراق والجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن . وقد مثل العراق فيها هاشم جواد مندوبه الدائم في هيئة الامم المتحدة. وفي اثر ذلك تمت مناقشة القرار في اجتماع خاص من وزراء الخارجية العرب. استند القرار على نقطتين هما :

١- قيام الامم المتحدة بتصفية الجو في الشرق الاوسط .

---

(١) كامل السامرائي ، المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة ، تشريعات عهد الثورة، (بغداد ١٩٥٩)، جـ١ ، ص ١٨٨ ، الوقائع العراقية ، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٨

(٢) الجمهورية ، ١٣ آب ١٩٥٨

٢- اتفاق الدول العربية على حل مشاكلها فيما بينها واحياء جامعة الدول العربية.

وقد شاع خبر تقديم المشروع العربي بين الوفود العالميـة وايـدت الوفـود الاسيوية والافريقية المشروع . وفي الجلسة المسائية للجمعية العامة للامم المتحـدة في ١٩ آب قدم محمد احمد محجوب باسم الدول العربية مشروع القرار العربي الـذي جاء فيه " ان العرب اتفقوا على حل مشكلاتهم بانفسهم وهم يدعون الولايات المتحدة وبريطانيا إلى سحب جيوشهما من لبنان والأردن " واكد المشروع " ضرورة احـترام انظمة الحكم القائمة وحفظ سلامة وسيادة اراضيها والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ... وتوجيه الدعوة الى سكرتير عام هيئـة الامـم المتحـدة الـى اجـراء المشاورات لتقديم المساعدات للدول العربية وتعاون الجميع من أجل تنفيذ المشـروع العربي حول سحب القوات البريطانية والامريكية " وقد وافق الاعضاء المجتمعون في الامم المتحدة بالاجماع على مشروع القرار العربي في ٢١ آب ١٩٥٨[١].

وتنفيذا لهذا القرار وصل داك همرشولد بغداد يوم ٧ أيلول بعد زيارته لعـدد من العواصم المعنية ومكث في بغداد يومين اجرى خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول تنفيذ مشروع القرار وتم استعراض الوضع الدولـي بصـورة عامة والوضع في الشرق الأوسط بصورة خاصة . وكان تبادل وجـهات النظـر (ذا فائدة عظيمة) حسبما اعلن " ان الحكومة العراقية قد بينت بوضوح انها تعد انسحاب القوات الاجنبية فورا من الأردن ولبنان كان وسيبقى الموضوع الاساس في الحالـة الراهنة في الشرق الاوسط كما انه حجر الاساس لاية اجراءات تتخذ بموجـب قـرار الجمعية العامة للامم المتحدة" وبعد انتهاء المباحثات ادلى همرشولد قبـل مغادرتـه العراق بتصريح صحفي من مطار بغداد قال فيه " ان زيارتي لمنطقة الشرق الاوسـط كان نتيجة لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة وعبر عن عميق شكره للتعاون الـذي وجده في الدول العربية " [٢] وقال انه لقي ترحيبا صادقا وروحا تعاونية حقيقية مـن المسؤولين الذين تباحث معهم . لكنه رفض التعليق على ما دار من مباحثـات بينـه وبين عبد الكريم قاسم وجاء في برقية للسفارة البريطانية في عمان الـى الخارجيـة

---

[١] مذكرات الجومرد في كتاب عدنان سامي نذير ، عبد الجبـار الجومـرد ، ص ٢٧٨ ، جريـدة الجمهورية ، ١٩- ٢٢ آب ١٩٥٨، جريدة فتى العرب ، ١٩ - ٢٥ آب ١٩٥٨

[٢] الجمهورية ، ٨ - ٩ أيلول ١٩٥٨

البريطانية ان عبد الكريم عبر (لهمرشولد) عن اسفه العميق لاغتيال العائلة المالكـــة وان العراق يرحب باقامة علاقات ودية مع الأردن[1].

وفي ٢٩ أيلول قدم (همرشولد) تقريره الى مجلس الامن الدولي فـــي دورة انعقاده (٨٣٨) والذي يبين فيه :

" ان العرب متفقون فيما بينهم وفق ميثاق جامعة الدول العربية . وان مـــن بين اهداف الجمعية الاساسية تسهيل عملية انسحاب القوات الاجنبية مـــن الاراضـــي اللبنانية والأردنية كما اوضح نتائج زيارته الى المنطقة العربية بان مباحثاتـــه كـــانت ناجحة ومثمرة . واشار ان جميع الاقطار العربية التي زارهـــا للمـــدة مـــن ٢٧ آب ولغاية ١٢ أيلول تؤمن بضرورة انسحاب القوات الاجنبية " وفي أثـــر ذلـــك أبلغـــت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا في مذكرتين رفعتا الى الامين العام للامم المتحـــدة حددتا فيها موعدا لانسحاب قواتهما . وقد حددت الولايات المتحدة موعـــد انســـحاب قواتها من لبنان بانه سيبدأ اعتبارا من نهاية شهر أيلول وحتى نهاية شهر تشـــرين الأول في حين سيتم بدء انسحاب القوات البريطانية خلال شهر تشـــرين الأول ١٩٥٨ وقد تم انسحاب القوات الامريكية في ٢٥ تشرين الثاني وانسحاب القوات البريطانيـــة يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨[2].

الجدير بالاشارة الى ان مجلس الوزراء العراقي قرر يوم ٢٠ أيلول "الموافقة على صرف (١٥٠) دينارا عن قيمة المصنوعات الفضية التي قدمت هدية الى المستر (داك همرشولد) السكرتير العام للامم المتحدة ولحاشيته أثناء زيارتهم للعراق" [3].

وفد عسكري عراقي آخر إلى مصر

بهدف الاطلاع على تنظيمات المخابرات العامة المصرية والاستخبارات العســـكرية والمباحث العامة وأسلوب عملها، سافر وفد عسكري عراقي إلى القاهرة في ٩ أيلـــول ١٩٥٨ برئاسة العقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العـــام، الـــذي التحـــق بمديريـــة المباحث العامة والرائد الركن عبد الرزاق محمـــــد ســـعيد الـــذي التحـــق بمديريـــة الاستخبارات العسكرية والمقدم الركن محمد مجيد والرائد الركن صبحي عبد الحميـــد

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ، ٢ / ٢٥١

[2] مذكرات الجومرد في كتاب عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٨١

[3] مقررات مجلس الوزراء يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٨

بمديرية المخابرات العامة التي كان مديرها صلاح نصر. وكانت مدة الايفاد عشرة أيام. وقد تم الاطلاع على تنظيم وواجبات وملاك المديريات وشعبها. وكان من جملة مدراء شعب المخابرات العامة أمين هويدي مدير شعبة المعلومات. وشعراوي جمعة مدير شعبة التجسس. وبعد انتهاء المهمة عاد الوفد إلى بغداد. وقدم تقريرا عن الزيارة إلى عبد الكريم قاسم وقد شكل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لجنة لتنظيم مديرية المخابرات العامة في العراق برئاسة العقيد الركن فريد ضياء محمود مدير الحركات العسكرية وعضوية العقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية والمقدم الركن محمد مجيد مدير شعبة الملاكات في مديرية الحركات العسكرية والرائد الركن صبحي عبد الحميد أحد ضباط ركن القيادة العامة للقوات المسلحة.

لقد عمل المقدم محمد مجيد والرائد صبحي عبد الحميد على وضع تنظيم وملاك وواجبات مديرية المخابرات العامة. وبعد الانتهاء من المهمة اجتمعت اللجنة بكامل اعضائها ودرست المسودة وتم اقرارها ثم رفعها إلى رئيس اللجنة العقيد فريد ضياء محمود ثم إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، الذي اعطاها إلى العقيد الركن طه الشيخ أحمد مدير الخطط العسكرية لدراستها، ولم يبد أي ملاحظات عليها لكنه ابدل الاسم فقط وجعله (مديرية العلاقات العامة). ولاسباب غير معروفة حفظ قاسم المسودة في الدرج، ولم يتم تشكيل المديرية ولما قامت ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) أهملتها الحكومة وكذلك الحكومات الأخرى حتى تم تشكيلها بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨[1].

زيارة الجادرجي للقاهرة

بعد ان ازداد الخلاف بين قادة الثورة وكذلك بين القوى السياسية في العراق حول العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة عقد اجتماع في دار كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حضره عدد من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وجرى بحث موضوع الوحدة او الاتحاد مع الجمهورية العربية وايهما يجب ان يتبنى وقد انتهى الحديث الى تبني الاتحاد ولذلك سافر الجادرجي الى القاهرة يوم ١٤ أيلول ١٩٥٨ لبحث موضوع الخلاف الرئيس وهو العلاقة مع

---

[1] مقابلة مع صبحي عبد الحميد أجراها الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٤.

الجمهورية العربية المتحدة وعرض موضوع الاتحاد بينهما وبين العراق فورا . والا فان الخلافات الناشئة بين اطراف الحركة الوطنية ستمزق البلاد ولن يعود بالامكان تحقيق أي شكل من اشكال الوحدة او الاتحاد فيما بعد [1] وعند اجتماع الجادرجي بعبد الناصر قال له عبد الناصر " احنا مفيش في جدول اعمالنا أي كلام عن الوحدة او الاتحاد . وان فيه قوى جديدة طلعت بعد ثورة يوليو (تموز) اساسها قوة الجيش وحدوا بلدكم ولا تدخلوا في حرب اهلية وأنا لا يمكن بأي حال من الاحوال ان استحثكم الى وحدة او اتحاد. ان الوحدة والاتحاد لا تقوينا كعرب لكنها قد تضعفنا. وان الوحدة او الاتحاد لازم تكون عبارة عن قوة، وحدة مصر وسوريا كانت ثورة عملية " [2].

ولذلك فان اجتماع الجادرجي مع عبد الناصر لم يسفر عن نتائج عملية لأن الرئيس عبد الناصر كان يبدي غير ما يخفي، ففي أعماقه كما يقول محمد حديد– كان يبغي الوحدة الفورية ولكنه في الظاهر كان يصرح ان اختيار الوحدة أو الاتحاد أمر متروك للعراقيين أنفسهم[3] وطبقا لما ذكره خدوري خدوري وهو من الحزب الوطني الديمقراطي الى مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد فان الجادرجي "يدعو الى عدم اندماج العراق في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بل عليه ان يتبنى سياسة مشتركة في الدفاع والخارجية وان يعقد معها اتفاقيات حول المواضيع الثقافية والقضايا الكمركية. كما ان الجادرجي ومؤيديه لا يحبذون نظام الحزب الواحد في مصر وفقدان الحريات الديمقراطية وهم يتطلعون لاعادة الحياة الحزبية في العراق عندما تستقر الحالة الامنية " واخبره خدوري ايضا ان (حزب البعث والعامة غير المثقفة من الجماهير تقوم بتوجيه الضغط في العراق نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة " [4] وجاء في تقرير اعدته السفارة البريطانية في بغداد يوم ٣٠ أيلول ان الجادرجي قال لاحد موظفي السفارة ان عبد الناصر اخبره ان العلاقة بين

---

[1] رياض طه ، مصر الوحدة والانفصال ، (بيروت ١٩٧١) ، ص ١٤١

[2] خطب الرئيس عبد الناصر في احتفالات العيد السابع لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٩ ، (القاهرة ١٩٥٩)، ص ٥٧ .

[3] كما وردت عن قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٤١

[4] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ٩٧

البلدين "تعود الى العراقيين انفسهم وحده فيدرالية ومعاهدات ، لاشيء على الاطلاق حسبما يقررون"[١]

وينقل آرنولد سمث من السفارة البريطانية في القاهرة عن عبد الناصر من مقابلة له معه يوم ١٥ ايار ١٩٥٩ قوله " ان الجادرجي الح عليه لتشكيل اتحاد فيدرالي يضم العراق ومصر وسورية وقد بدا له هذا امرا غير عملي وقال له مشيرا الى اعتراضين يراهما اساسيين أولهما ان الانتخابات الديمقراطية قد تجلب اغلبيته من (الجبهة الوطنية) المؤيدة للشيوعيين في العراق (جبهة الاتحاد الوطني) وأغلبية بعثية في سورية واغلبية مناصرة للغرب في مصر... وسوف يكون مستحيلا (برأي عبد الناصر) لأية حكومة فيدرالية ان تمسك بزمام ثلاثة اجزاء سوية في مثل هذه الظروف. والامر الثاني فانه يرى ان السياسيين العراقيين غير قادرين على الاعتراف بان الجيش العراقي مستعد للتنازل عما حققه بعد الثورة الناجحة ليقوم بتسلم اوامره من الساسة المدنيين"[٢].

وقد عمل المصريون على عزل الجادرجي أثناء اقامته في القاهرة وتجاهلته الصحف المصرية عدا جريدة المساء التي تمكنت من خرق الحصار المفروض عليه وذلك بنشرها خبر مقابلته للرئيس عبد الناصر وكان رئيس تحرير الجريدة هو خالد محي الدين [٣]

ويعلق طلعت الشيباني على زيارة الجادرجي بالقول " ان لموقف الرئيس جمال عبد الناصر اثرا في ترصين نجاح ثورة ١٤ تموز ولاشك في ذلك ولكني اعتقد ان استمرار هذا الاثر في الترصين كما كان يريد عبد الناصر ادى الى التطلع الى تنظيم الدار العراقية من الداخل وبكل تفاصيلها في وقت كانت الثورة ملء اهاب العراقيين مما ادى الى نوع من النفرة والفتور .. ولا زلت اذكر اقوالا كثيرة قيلت لي في مصر في احد اجتماعات الجامعة العربية وغرف التجارة العربية وذلك من قبل الوفد السوري وملخصها انهم مع العراق ولو كانوا يعلمون ما يخبئه المستقبل لما تمت الوحدة بين مصر وسورية وانهم اقرب الى العراق والثورة العراقية . ان ما

---

[١] نفسه ، ص ٣١٧

[٢] مقابلة اجراها ارنولد سمث من السفارة البريطانية في القاهرة مع عبد الناصر يوم ١٥ ايار ١٩٥٩ الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ٣ / ٥٤٣.

[٣] مذكرات عبد الغني الملاح (مخطوط) ، ص ٦٠

سمعته انذاك ما هو الا غيض من فيض وربما كانت مسامع الزعيم عبد الكريم قاسم قد ملئت بمثل ذلك او اكثر"[1].

إسقاط الجنسية العراقية عن مصريين في العراق

كانت حكومة العهد الملكي قد منحت الجنسية العراقية للامير المصري السابق سعيد بن ولي العهد السابق محمد علي حليم . وكان قد اختلف مع الحكومة المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فلجأ الى العراق وأراد نوري السعيد كسبه ضد عبد الناصر . وبعد الثورة قرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٠ أيلول اسقاط الجنسية العراقية عنه رغبة منه في توثيق العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة . وقد جاء في قرار المجلس " ان حكومة العهد الملكي قد منحته الجنسية العراقية رغبة منها في استخدامه وسيلة للتآمر على القومية العربية " وقرر المجلس ايضا اسقاط الجنسية عن اللبناني الاصل جورج اشدور الذي كان يعمل في خدمة العائلة المالكة السابقة"[2].

وكان مجلس الوزراء قد قرر يوم ٧ أيلول اسقاط الجنسية العراقية عن احمد مرتضى المراغي وزير داخلية مصر في عهد فاروق وتم سحب جواز سفره . وكانت حكومة العهد الملكي قد منحته الجنسية العراقية بعد فراره من مصر[3].

كما تم بعد الثورة اعتقال الامير المصري محمود نامق وهو فرنسي الجنسية مولود في استانبول تم اعتقاله يوم ٢٢ تموز متهما بالتعاون مع العهد الملكي في التآمر على الجمهورية العربية المتحدة والتخطيط لاغتيال رئيسها جمال عبد الناصر وقد تمت مصادرة امواله ومحاكمته ثم تم تسليمه الى سلطات الجمهورية العربية المتحدة [4]. وسلم ايضا المذيع المصري سعيد لطفي الذي كان يهاجم الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر من اذاعة بغداد في العهد الملكي [5]

---

(1) اقتباسا عن موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٢٢٢ – ٢٢٣

(2) اقتباسا عن موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٢٢٢ – ٢٢٣

(3) الجمهورية ، ٨ أيلول ١٩٥٨

(4) الجمهورية ، ٢ تشرين الأول ١٩٥٨ ، البلاد ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨

(5) الجمهورية ، ٥ آب ١٩٥٨

إعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة

اجمعت المصادر على شجاعة عبد السلام عارف ووطنيته وجرأته التي ظهرت واضحة في تنفيذ الثورة . لكنه لم يكن يملك فكرا سياسيا واضحا على الرغم من ميوله القومية الممزوجة احيانا بتوجهات دينية ويؤخذ عليه انه كان فرديا محبا للزعامة طموحا يغلب العاطفة والحماس على العقل يطلق الكلام على عواهنه [1] وقد استغله عبد الكريم قاسم في تنفيذ الثورة حيث لم يكن الاخير اقل طموحا من عبد السلام لكنه كان يعمل بهدوء اكثر . وقد حاول في الايام الأولى للثورة ان يبتعد عن الاضواء والقاء الخطب الحماسية تاركا ذلك لعبد السلام عارف الذي اراد ان يظهر نفسه بانه صاحب الفضل الأول في نجاح الثورة، حيث كان يقوم بجولات في المحافظات وزيارات للمواقع العسكرية والقيام بتشجيع من عبد الكريم قاسم بالقاء الخطب المرتجلة على الضباط والجنود والجماهير والتي نادرا ما يذكر فيها اسم عبد الكريم وتأكيده على انه المنفذ للثورة وكانت تلك التصريحات والخطب التي تستقبلها الجماهير بالهتاف (نحن جنودك يا سلام) تثير الضباط الاحرار وخاصة أولئك الذين شاركوا في تنفيذ الثورة .

ويذكر سليم الفخري مدير الاذاعة انذاك انه طلب الى وزارة الدفاع يوم ٣١ تموز مع فريق اذاعة وتلفزيون خارجي حيث تجمعت الجماهير امام باب وزارة الدفاع وبدا عبد السلام عارف وتكلم عن الوحدة العربية وقابله الجمهور بالهتاف . وامتقع وجه عبد الكريم قاسم وصار يرتعد من الانفعال واشتد الغضب بوصفي طاهر وهم بسحب عبد السلام عارف الى الداخل ومنعه من مواصلة الخطابة وحين طلب من عبد الكريم قاسم ان يخطب في الجمهور ولم يكن قد القى خطابا عاما حتى ذلك الوقت ارتبك عبد الكريم قاسم وبدا انه لم يكن يعرف ما يريد قوله . ثم دفعناه ليلقي الخطاب فكان قصيرا . وقد انتهى الامر بمعركة بين البعثيين والشيوعيين.[2]

وكان سلوك عبد السلام لا يخلو من التعالي على الآخرين بمن فيهم عبد الكريم قاسم، وصار يفرض رأيه على زملائه في مجلس الوزراء او يعارض بعض القرارات دون تقديم حجج مقنعة ، أي انه يعارض لأجل المعارضة فقط. وقد ظهر

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة تموز ، ص ٣٣٤ / ٣٣٤ ، الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٨٦ وعبد الجبار الجومرد في موسوعة ١٤ تموز ٧ ، ص ٩٤

[2] اقتباسا من موسوعة ١٤ تموز ، ٧ / ٢٦٣

للوزراء منذ الاجتماع الأول مساء يوم ١٥ تموز ان هناك خلافا بين الزعيمين وكل منهما يريد ان ينفرد في اتخاذ القرار . فقد اراد كل منهما ان يرشح احد اصدقائه لمنصب ممثل العراق الدائم في هيئة الامم المتحدة فقد رشح عبد السلام عارف الرئيس الأول الركن صالح مهدي عماش معاون الملحق العسكري العراقي في واشنطن في حين رشح عبد الكريم قاسم العقيد الركن اسماعيل العارف الملحق العسكري العراقي في واشنطن وتعالى الصياح بينهما وقد ترك عبد السلام عارف في اثره الاجتماع.

وحدث خلاف اخر بين الطرفين حول التعيينات في المراكز العليا في المناصب بما في ذلك الجيش بشكل علني ، وقد اتضح ذلك عندما اريد تعيين آمر للواء العشرين خلفا للعقيد عبد اللطيف الدراجي الذي ابدى رغبة في تولي منصب آمر الكلية العسكرية فقد رحب عبد السلام في هذا الطلب واصر عليه ورشح العقيد احمد حسن البكر آمرا للواء العشرين وكان البكر قوميا ومن الضباط الاحرار ولكن عبد الكريم قاسم لم يوافقه على ذلك بل عين العقيد الركن هاشم عبد الجبار باعتباره اقدم رتبة ويحمل رتبة اركان [1] . وكان قد تقرر يوم ١٤ تموز وضع خطة للدفاع عن العراق في حالة تعرضه لخطر خارجي وخاصة من الأردن ولذلك تقرر وضع الفرقة المدرعة الرابعة للدفاع عن الجبهة الغربية في منطقة اج ثري أي باتجاه الأردن تحسبا لمجيء قوات بريطانية او أردنية وكانت كتيبة المدرعات يقودها عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف ضمن الفرقة المدرعة الرابعة فاعتبر عبد السلام ذلك ابعادا لاخيه عن بغداد وبالتالي اضعافا لمركزه [2].

ويذكر فؤاد عارف سبباً آخر لهذا الخلاف ألا وهو تشكيل مجلس قيادة الثورة إذ قال عبد الكريم قاسم لعبد السلام عارف بحضور فؤاد حين أردنا تشكيل مجلس قيادة الثورة عارضت ورفضت والآن تطالبني بتشكيله وأنا لا اتفق معك الآن في تشكيل هذا المجلس وهذا يعني ان عبد السلام عارض في البداية تأليف المجلس لأنه كان يؤكد مسألة اعاد تكرارها في إجتماعه مع عبد الكريم قاسم وهي لماذا يؤتى بأشخاص لم يقوموا بالثورة فعلاً. وهذا يعني ان عبد الكريم قاسم قد اقترح اسماء بعض من لم

---

[1] اسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، (لندن ١٩٨٦) ، ص ٣٦٨ ، صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز، ص ١٠٤ - ١٠٥

[2] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٠١٢

يشتركوا في تنفيذ الثورة أو يسهموا فيها. ويضيف فؤاد ان هناك اشاعة مفادهـا ان عبد السلام عندما عاد ليطالب بمجلس قيادة الثورة طلب منه عبد الكريم تقديم اسماء الذين يقترح هو ان يمثلوا المجلس فجاءت الاسماء كلها من كتلة منحازة إلى عبد السلام ومن هنا جاء توجس عبد الكريم قاسم ورفضه لفكرة مجلس قيادة الثورة[1]

أما العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي فيقول:

"بعد نجاح الثورة جرت محاولات كثيرة جداً بواسطة جميع الضباط الأحرار للابقاء على مجلس قيادة الثورة ولكن عبد السلام عارف أصر على الغائه وقد اعترف بنفسه لأحد الصحفيين بعد ذلك وعده خطأ منه وكانت معارضة عبد السلام عارف تلقى هوى وتأييداً من عبد الكريم قاسم الذي يدفعه لمعارضة تشكيل المجلس لاظهار عبد السلام بمظهر المخالف في حين يعتقد ان وجود المجلس سيحد من سلطاته ويمنع سيطرته وقد انتبه عبد السلام إلى خطئه فحاول ان يتبنى الدعوة إلى تشكيل المجلس لكن بعد فوات الأوان وبعد ان أصبح مركز عبد الكريم قاسم قوياً وينقل قول العميد الركن محمد مجيد الذي طرح على عبد السلام مسألة تشكيل المجلس فقال له "ماذا تريد، تريد تسيس الماء من تحتي، إلمن تريد اجيب لمجلس الثورة المهداوي أم وصفي طاهر؟[2]"

ويقول الاستاذ صبحي عبد الحميد:

"نصحنا عبد السلام بضرورة تشكيل مجلس قيادة الثورة ليصبح الحكم جماعياً وتعود الثورة إلى أهدافها فوافق عبد السلام بعد ان شعر بضعفه وحاول إقناع عبد الكريم قاسم فرفض. ولما أخبرنا برفض عبد الكريم قاسم وعدناه بالعمل معه. واذكر إنه في أحد الأيام العشرة الأخيرة من شهر آب ١٩٥٨ اتصل بمقر القيادة تلفونياً وطلب حضوري وحضور الأخ عبد الستار عبد اللطيف إلى مكتبه في وزارة الداخلية ولما ذهبنا وجدناه وحيداً وأخرج من جيبه دفتر مذكرات وقال "سأنفذ حركة ضد عبد الكريم وسأكون أنا رئيساً للوزارة وقرأ علينا اسماء بعض الوزراء منهم الأخ عبد الكريم فرحان وقد عينه وزيراً للداخلية والأخ محمد مجيد والأخ ناجي طالب وباقي الوزراء القوميين الذين أسند اليهم مناصبهم في وزارة عبد الكريم قاسم نفسها ثم قال

---

[1] مذكرات فؤاد عارف ص١٩٦.

[2] ثورة ١٤ تموز ١٧٥ والذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ٢٤٠.

إنه يرغب في تشكيل مجلس قيادة الثورة وذكر بعض اسماء ضباط اللواء العشرين كأعضاء فيه فاعترضنا أنا وعبد الستار على ذلك وقلنا له من الأفضل تشكيل المجلس من الضباط الكبار المعروفين حتى لا تحدث بلبلة وتذمر فقال إني وعدتهم بذلك حتى استطيع ان أحركهم. وأضاف صبحي عبد الحميد واتذكر أيضا إنه في أواخر آب أو أيلول كنا جالسين في مكتب المقدم رفعت في مديرية الاستخبارات العسكرية أنا والاخوان محمد مجيد وجاسم العزاوي وعبد الرحمن عارف ووصفي طاهر وحضر المرحوم عبد السلام عارف وأخذ يلح على رفعت ووصفي بإقناع عبد الكريم بتشكيل مجلس قيادة الثورة وقد طرحت بعض الأسماء وجرى النقاش حولها ومنهم من الحاضرين عبد السلام ورفعت ووصفي وعبد الرحمن عارف ومحمد مجيد وجاسم العزاوي وثبت اسم العميد الركن ناجي طالب وآخرين وطرح أيضا أسماء رئيس أركان الجيش وقادة الفرق الاربعة وطرح عبد السلام اسم ضابطين من ضباط فوجه فسخر منهم وصفي وعارض رفعت اضافتهم وبعد ان استقر الرأي على الأسماء أخذ رفعت القائمة وذهب ومعه وصفي إلى مكتب عبد الكريم قاسم وعادوا بعد فترة وقالوا ان عبد الكريم يرفض فكرة تشكيل مجلس قيادة الثورة من الأساس"[1].

ومن الحوادث الاخرى التي ظهر فيها الخلاف داخل مجلس الوزراء تسعيرة الفواكه والخضر اذ كان عبد السلام قد اصدر في الأيام الأولى للثورة تسعيرة لها بصفته وزيرا للداخلية دون ان يأخذ رأي مجلس الوزراء . هذا في الوقت الذي كان قد عقد اجتماعا في وزارة الدفاع ضم بعض الوزراء وممثلين عن اصحاب العلاوي والخضر لوضع تسعيرة ترضي المنتج والوسيط والمستهلك وفجأة دخل عبد السلام وقال لهم " ماكو داعي للاجتماع اصدرت تسعيرة هذا اليوم وتمت اذاعتها ". وكانت التسعيرة التي اصدرها (عبد السلام) غير مقبولة من المنتجين ولا تتناسب مع واقع السوق وفيها اجحاف باتعابهم ومحاصيلهم فلم يوافق عليها مجلس الوزراء فاصدر عبد الكريم قاسم بصفته رئيسا للوزراء بيانا الغى فيه التسعيرة التي اصدرها عبد السلام واصدر بدلها تسعيرة جديدة في اليوم نفسه فامتعض عبد السلام من ذلك وعده ضربة موجهة اليه من مجلس الوزراء .

---

[1] صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ص١٣٦-١٣٨.

وظهر الخلاف ايضا في أثناء انعقاد مجلس الوزراء عند مناقشة قانون الاصلاح الزراعي حيث عارض عبد السلام جعل الحد الاعلى للملكية الزراعية الف دونم للسقي والفي دونم للمطري واقترح ان يكون الحد الاعلى خمسين دونما للسقي ومائة دونم للمطري دون ان يقدم حججا مقنعة وكان هو المعارض الوحيد لصيغة القانون المذكور واستمر الجدل بينه وبين عبد الكريم حول الموضوع حتى صدور القانون [1].

لقد استغل عبد الكريم قاسم هذه الحوادث لاثارة تذمر الضباط من عبد السلام وكسبهم الى جانبه. وكان يلقي اللوم عليه باعتباره هو الذي امر بتصفية الاسرة المالكة يوم ١٤ تموز وكان عدد من الضباط قد ابدوا تذمرهم من هذه الحادثة .

فضلا عن معاملة عبد السلام للوزراء معاملة غير لائقة اذ كان يحأول دائما ان يشعرهم بانهم مدينون اليه بمناصبهم الوزارية التي ما كانوا يحصلون عليها لولا جهوده وتضحياته فكان يعاملهم وكأنهم ضباط في فوجه ويقودهم الى قاعة كما يقود المعلم تلاميذه الى قاعة الدرس ويقول العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي وكان السكرتير الخاص لعبد الكريم قاسم انذاك " كان عبد السلام يتعالى على الوزراء ويكلمهم كأنهم جنود عنده فاذا حان وقت اجتماع مجلس الوزراء كنت اسمعه يقول كانه يسوق دجاجا الى قفصه " يلله وزراء بيت ، بيت، ادخلوا يلله بالعجل " [2].

ولم يكن عبد الكريم قاسم في تعامله مع الوزراء افضل من عبد السلام عارف فبعد اشهر قليلة من توليه رئاسة الوزارة اخذ يشغل وزرائه بتوافه الامور ويتخذ القرارات بمعزل منهم وكثيرا ما كان يترك اجتماع الوزارة ويخرج الى مكتبه لمقابلة زائر او شخصية كبيرة تاركا معظم الوزراء ينتظرون عودته وكان يعقد معظم اجتماعات الوزارة في ساعة متأخرة من الليل ويبقي الوزراء حتى مطلع الفجر وهو يقرأ عليهم خطابا كان قد القاه او بيانا كان قد اصدره وكان على الوزير الذي يغادر الاجتماع ان يتوجه رأسا الى مكتبه [3] .

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤٢١ ، موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ١٧٨

[2] العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ص ١٧١ وانظر ايضا نجم الدين السهروردي التاريخ لم يبدأ غدا ، ص٣٩٢.

[3] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٩٨ .

لقد كانت التناقضات بين الزعيمين قائمة منذ بداية الثورة وقد عملت اطراف كثيرة على تأجيج الخلاف بينهما الذي اشتد في اثر زيارة عبد السلام لدمشق يوم ١٩ تموز واجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر حيث جرت مباحثات بينهما حول ما يجب عمله اذا تعرض العراق لاعتداء خارجي وقد وافق جمال عبد الناصر على جميع مطالب العراق وتم توقيع (اتفاق الاحرار) وتأثر عبد السلام بشخصية جمال عبد الناصر تأثرا كبيرا وقيل انه وعده بانضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة وعندما سأله عبد الناصر ما عسى ان يكون مصير عبد الكريم قاسم اذا تم الانضمام ؟ فكان جواب عبد السلام سريعا حازما " سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب " وقد قام احد اعضاء الوفد العراقي المرافق لعبد السلام ومن انصار عبد الكريم قاسم بنقل ما دار من خطب واحاديث في اجتماع دمشق زاعما ان عبد السلام تجاهل عبد الكريم في خطبه [١] . وانه تآمر مع عبد الناصر على قتل عبد الكريم.

وكان فائق السامرائي المبعوث العراقي الى القاهرة قد عاد الى دمشق عشية وصول الوفد العراقي اليها بعد ان واجه المشير عبد الحكيم عامر وعلي صبري معتبرا نفسه عضوا في الوفد مع انه لم يكن رسميا كذلك ، وانه اعد خطابا ليلقيه عبد السلام في اجتماع الوفدين في دمشق جاء فيه " وها اني ارى وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة قاب قوسين او ادنى ، ولكن عبد السلام طوى الخطاب ووضعه في جيبه تجنبا للاحراج [٢] وارتجل بدله خطابا اثار عبد الكريم قاسم لعدم ورود اسمه فيه ولم يشر الى دوره في الثورة بل ركز عبد السلام فيه على جهوده الشخصية فيها وكيفية سيطرته على بغداد ومن ثم نجاح الثورة [٣]

وهناك من يرى ان أمين النفوري[٤] الوزير السوري في دولة الوحدة هو الذي نقل الخبر الى عبد الكريم في أثناء زيارته لبغداد، اذ كان النفوري يشغل منصب

---

(١) نفسه ، ص ١٢٥

(٢) موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٧٧

(٣) الخطاب في جريدة الجمهورية ، ٢٠ تموز ١٩٥٨

(٤) كان امين النفوري قد درس في الكلية العسكرية في عهد الاحتلال الفرنسي لسوريا وتخرج ضابطا، وعندما تأسس الجيش العربي السوري بعد الاستقلال استمر في الخدمة ورفع في عهد حسني الزعيم الى منصب آمر سرية وتوالت ترفيعاته حتى وصل الى رتبة عميد ونائبا لرئيس أركان الجيش السوري.. ثم استوزر في عهد الوحدة.. وعند قدومه الى العراق كان من

وزير المواصلات في الاقليم الشمالي وقد وصل بغداد يـــوم ٥ آب علـــى رأس وفـــد امضى عدة ايام في بغداد اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول تقوية وسائل الاتصال بين البلدين وعرضت مشاريع عديدة منها طرق برية وســـكك حديـــد ومواصلات نهرية ووسائل اتصال لتسهيل الاتصال وحركة التبادل وانتقال المواطنيـــن بين البلدين[1]. وقيل ان النفوري همس في اذن عبد الكريم قاسم يحذره من الوحـــدة وكان الشيوعيون في سوريا يعارضون الوحدة كما ان عفيف البزري[2] رئيس اركـــان الجيش السوري السابق قد حذر في رسائل بعث بها الى عبد الكريم من القاهرة مـــن حكام الجمهورية العربية المتحدة وينصحه فيها بعدم الاجتماع بعبد الناصر او الثقـــة فيه خاصة بعد ان دعاه الاخير للاجتماع به والعمل من أجل وحدة الصف العربـــي ، وحذره البزري من الوحدة التي خسر فيها السوريون (استقلالهم وكيانهم) . ويؤكـد ذلك ايضا ما ذكره خالد محي الدين رئيس مجلس السلم والتضامن وعضـــو مجلـس القيادة المصري سابقا وصاحب جريدة المساء المصرية في رسالة مجاملة بعث بـــها الى عبد الكريم يدعي فيها ان عبد السلام وعبد الناصر يتآمران للتخلص منه ودمـــج العراق بالجمهورية العربية المتحدة بوصفه اقليما شرقيا[3].

أما رياض طه الكاتب اللبناني المعروف فيذكر ان مما زاد في حراجة الموقـــف "ان بعض اعضاء الوفد المخلصين لعبد الكريم قاسم نقلوا إليه حديثا خاصا جرى بيـن عبد الناصر وعبد السلام عارف خلال تلك الزيارة بحثت فيه الوحـــدة الفوريـــة بيـــن البلدين وفي تلك الجلسة وجه عبد الناصر سؤالا إلى عبد السلام قائلا ما هو موقـــف

المحرضين لعبد الكريم قاسم ضد الوحدة او الاتحاد. وكان من الذين أيدوا ورحبـــوا وبـــاركوا الانفصال وعين وزيرا بعدها.

(1) جريدة الجمهورية الأعداد ٦- ١٠ آب ١٩٥٨.

(2) عفيف البزري عسكري من عائلة سورية جذبته الافكار اليسارية والشيوعية أثناء تدريبه فـــي فرنسا وفي سنة ١٩٥٧ وصل الى رتبة لواء في الجيش السوري وكان صديقـــا حميمـــا لخـــالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي.. وبعد الوحدة واستقالته اخذ يتصل سرا بعبد الكريم قاســـم عـــن طريق امين النفوري حتى استقر به المقام في بغداد لفترة كان الكثير مـــن اصدقائـــه وخصومـــه يعدونه شيوعيا ولكنه لم يكن كذلك بل كان ماركسيا يتعاطف مع الشيوعيين.

(3) صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٠٤ / جاسم كاظم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ١٦٢ - ١٦٧ . نص استقالة الاستاذ فائق السامرائي ، في – الـــى ايـــن يســـير الشـــيوعيون بالعراق- انعام الجندي ، (بيروت ١٩٥٩) ، ص ١١٧

صاحبكم؟ ويعني بطبيعة الحال عبد الكريم قاسم فأجابه عبد السلام مشيرا إلى جعبة العتاد التي كان يحملها في حزامه مع المسدس وقال إنـه لا يساوي واحدة من هذه"[1].

وما ان عاد عبد السلام حتى وجه اليه اللوم لتجاوزه حدود الصلاحيات التي اعطيت له لمفاوضة الرئيس جمال عبد الناصر وقد انكر عارف انكارا قاطعا انه فاتح جمال عبد الناصر بهذا الموضوع . وهكذا فقد كان موضوع الوحدة سببا في التباعد بين الاثنين فقد التف الوحدويون حول عبد السلام وطالبوا بالانضمام الفوري الى الجمهورية العربية المتحدة وراحوا يهتفون في تجمعاتهم " عاش جمال العراق عبد السلام عارف " " وحدة وحدة يا سلام" و"وحدة وحدة عربية لا شرقية ولا غربية". كان يشجعهم على ذلك الخطر الاجنبي المتمثل بتواجد القوات الامريكية والبريطانية في لبنان والأردن فسعى الوحدويون للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة واعتبر عبد السلام نفسه الناطق باسم القوميين والوحدويين وعد ذلك الطريق الافضل للوصول الى السلطة . فيما اخذ عبد الكريم قاسم يزداد تقربا الى الشيوعيين والقطريين الذين رفعوا شعار " اتحاد فيدرالي صداقة سوفيتية" و" ماكو زعيم الا كريم" معتقدين ان التهديد الغربي يمكن افشاله بالاستناد الى دعم الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة وراحت القوى السياسية تؤجج الخلاف بين الزعيمين .

ان هتافات القوميين لعبد السلام زادت من غضب عبد الكريم قاسم فضلا عن اهمال عبد السلام ذكر اسمه في الخطب التي كان يلقيها في الالوية واعتقد عبد الكريم ان الجمهورية العربية المتحدة تدفع القوميين وعبد السلام لاتخاذ هذا الموقف ضده وقد عمل الشيوعيون على ترسيخ هذا الاعتقاد حتى صار عبد الكريم يعزو كل تحرك يقوم به القوميون في العراق الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة فاخذ يخشى هذه السفارة ويراقب رجالها . واستاء جدا من المقالات التي كانت تكتبها جريدة الجمهورية التي كان يشرف على ادارتها وتحريرها حزب البعث العربي الاشتراكي حيث كان الحزب يدعو في هذه المقالات الى الوحدة الفورية ويطالب الجماهير بالتمسك بهذا الهدف القومي والاندفاع في تحقيقه[2].

---

[1] رياض طه، قصة الوحدة والانفصال بيروت ١٩٧٤ ص١٤١.

[2] صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٢٠

وازداد ارتياب عبد الكريم قاسم بعبد السلام عارف نتيجة التقارير التي تصله حول الجولات التي كان يقوم بها الاخير في شتى انحاء البلاد حيث كان يلقي على الجماهير المحتشدة او على الضباط والجنود في الوحدات التي يزورها الخطب الحماسية المرتجلة التي يبلغهم فيها تحيات القائد جمال عبد الناصر او يتجاوز ذكر عبد الكريم قاسم وكثيرا ما كان فؤاد الركابي وزير الاعمار امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق يصاحب عبد السلام في جولاته هذه حيث يشجعه على التركيز في خطبه على الوحدة العربية لكسب تأييد الجماهير لها [1] . على الرغم من ان هذه الخطب كانت مرتجلة يعوزها الاتزان والعمق وتنم عن عدم كياسة ادت الى نفور الضباط الاحرار منها بل وحتى انصاره فقد وصف الثورة بانها " ديمقراطية اسلامية تعاونية سماوية " ووصف الجمهورية بانها " اشتراكية وطنية الاهية خاكية " وقال " لا قصور ولا دور ولا حاكم ولا محكوم لا احزاب لا كتل امة واحدة وحزب واحد" وقال في خطاب اخر " لا شرقية ولا غربية لا جوني ولا جون بول انما حمد وحمود " و" لا اقطاع بعد اليوم لا قصور ولا ثلاجات ولا تلفزيونات لا تفاوت لا طبقات ولا جلالات ومعالي وفخامات بل حرية وعدل ومساواة " و " لا غني ولا فقير ولا احمر ولا ابيض ولا اسود ولا استعباد"[2] . وقال في احدى خطبه "ان جمهوريتكم متماسكة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وانها جزء لا يتجزأ من الامة العربية " و " اعلموا ان لكم اخوانا في الشام والشمال الافريقي والجزيرة العربية وهم جزء منكم وعلى رأسهم اخونا الاكبر جمال عبد الناصر " وباسم اخينا الاكبر بطل السلام اهديكم تحية جمال عبد الناصر فقد حملني تحياته واشواقه وبذل كل ما عنده في خدمتكم فليحيا اخونا جمال " وقال ايضا " هدف واحد بلد واحد جمهورية واحدة امل واحد غاية واحدة قومية واحدة مبدأ واحد حزب واحد ان حزب الله هم المفلحون" و" انها جمهورية عراقية شعبية وطنية اشتراكية تحررية استقلالية وهي في خدمتكم"[3].

وكان لهذه الخطب اثر في زيادة نقمة الضباط الاحرار عليه وخاصة انصار عبد الكريم قاسم لانها لا تركز على دوره في الثورة بل تشيد بجمال عبد الناصر

---

[1] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٢٦

[2] احمد فوزي ، عبد السلام محمد عارف ، (بغداد ١٩٥٩) ، ص ٨٠ .

[3] جريدة الجمهورية ، ٢٨ و ٣٠ تموز ١٩٥٨ ، ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤١٨

فضلا عن انها كانت تثير استفزاز بعض الدول الاجنبية التي كثيرا ما يتعرض اليـــها في خطبه وكانت الجماهير المحتشدة أثناء القاء تلك الخطـب تنقسـم علـى نفسـها فالشيوعيون يقفون ضد التوجهات الوحدوية التي تشير اليها خطبه في حيـن كـان القوميون يؤيدونها ويصفقون لها وكثيرا ما تقع صدامات بين الجانبين .

وكان لجريدة الجمهورية دور في زيادة غضب عبد الكريم قاسم وابتعاده عـن عبد السلام عارف بما كانت تنشره من مقالات وعناوين وصور فاعتـادت ان تنشـر صورة عبد السلام عارف بحجم كبير في صفحتها الأولى وتصفه بالبطولة والقيـادة الثورية في حين تنشر صورة عبد الكريم قاسم بحجم أصغر ولا يكتب تحتـها سـوى عبارة سيادة رئيس الوزراء. ويضرب العميد الركن جاسم العزاوي مثالا لما قامت بـه جريدة الجمهورية حين شطب نعمان ماهر الكنعاني والذي كان مسؤول الرقابة علـى الصحف مقالا معدا عن زيارة عبد السلام عارف كتبته الجريدة تذكـر فيـه ان (٩٠) ألف شخص قد استقبلوه في السليمانية وجعل الرقم (٩) آلاف معللا ذلك بأن مدينـة السليمانية لا يسكنها أكثر من ذلك العدد المذكور فثارت ثائرة عبد السـلام وأخـرج نعمان ماهر من الرقابة ومن الاشراف على الاذاعة[1].

ووصلت العلاقات بينهما حد اللاعودة بعد ان اطلع عبد الكريم قاسـم علـى برقية قيل ان عبد السلام عارف ارسلها الى عبد الناصر بواسطة السفارة المصريـة قبيل سفره الى دمشق في ١٨ تموز مبينا فيها انه سيسافر الى القـاهرة علـى رأس وفد يضم عددا من الضباط . وفي وقت مناسب لغرض اعلان الوحدة حتى ولو اضطر الى تنحية عبد الكريم قاسم عن الحكم اذا عارض ذلك وقد بعث فـؤاد عبـد المفتـي القائم بالاعمال المصري بالبرقية الى وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٨ تموز والتي جاء فيها :

" ذكر العقيد عبد السلام عارف بانه سيموت دفاعا عن هدفه وهو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وانه سيذهب في الوقت المناسب لاعلان ولائـه لسـيادة الرئيس ويجند نفسه وضباطه تحت امرة سيادته ويقول ان تكتيـك الحركـة حاليـا ينحصر في المناداة بالعروبة والوحدة بشكل عام حتى يستتب الامر نهائيا وان الزعيم عبد الكريم لا يستطيع الوقوف في وجه هذه الفكرة وقد يضطر (عبد السلام) فـي أي

---

[1] ثورة ١٤ تموز ص١٧٠.

وقت الى التخلص منه وان كان يعتقد انه سيخضع له في النهاية ويرجو العقيد عبد السلام ان ندعم بكافة الوسائل جريدة الجمهورية التي تعبر عن الحركة وان يفتح مكتب استعلامات للجمهورية العربية المتحدة في بغداد ووعد بنشر ما يصدر عنه والمفهوم انه يقصد بالتدعيم مختلف الوسائل المادية والفنية كالالات الطباعية وغيرها كما طلب تزويد السفارة بخبراء من المقاومة الشعبية والدفاع المدني وايضا ابقاء سرب من الطائرات في تدمر على اتم الاستعداد"[1].

وقد تمكن أعوان عبد الكريم قاسم من الشيوعيين [2] من الحصول على البرقية وتقديمها الى عبد الكريم الذي استغل البرقية للتشهير بعبد السلام وبالجمهورية العربية المتحدة حيث قام بعرضها على الوزراء وقادة الفرق مبديا تألمه من ذلك بقصد اثارتهم ضد عبد السلام الذي كان قد قابل فؤاد عبد المفتي القائم باعمال الجمهورية العربية المتحدة ببغداد قبل سفره الى الشام .

أصبح الصراع بين الطرفين مكشوفا بما في ذلك أمام الدول الاجنبية وخاصة بريطانيا التي توقع اركان سفارتها اقصاء عبد السلام في اقرب وقت وفي ١٥ آب

---

[1] جريدة اتحاد الشعب ، اذار ١٩٥٩ ، المحاكمات ، ٥ / ٢١٣٢ . تضاربت الاراء حول البرقية فيذكر جاسم العزاوي ان عبد المجيد فريد الملحق العسكري في سفارة ج. ع. م نفى وجود مثل هذه البرقية التي اطلع عليها جاسم نفسه (ثورة ١٤ تموز ص ١٦٧) ويؤكد محمد صديق شنشل ان فؤاد عبد المفتي اكد له ان عبد السلام عارف طلب منه ارسال البرقية وانه ارسلها بالنص الذي اراده عبد السلام (قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ١٣٧) وينفي عبد السلام نفسه ان يكون له علم بالبرقية وقال " انه لم يسبق ان تكلم مع احد اركان سفارة ج. ع. م بمثل هذا الكلام (صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٣) ويرى خليل ابراهيم حسين ان عبد السلام افاض بمشاعره وامنياته التي ستتحقق ومنها ملاقاته للرئيس عبد الناصر وان القائم باعمال سفارة الجمهورية العربية المتحدة كان يتعذر عليه اللحاق لتسجيل كلام عبد السلام وانه صاغ البرقية دون عرضها على عبد السلام ولكن السفارة البريطانية حلت شفرة البرقية وزورت بعض فقراتها بالشكل الذي يزيد الخلاف اشتعالا بين الزعيمين (موسوعة ١٤ تموز (١) ، ص ٧٣

[2] ينقل هاني الفكيكي عن عامر عبد الله قوله (ان زغلول عبد الرحمن مسؤول المخابرات في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد انذاك سلم صورة البرقية المزورة الى عزيز شريف الذي اوصلها الى عبد الكريم قاسم وبعد سنوات اختطفت اجهزة الامن المصرية زغلول من احدى العواصم الاوربية ونقلته الى القاهرة حيث حوكم واعدم لاسباب لم يكشف عنها ، اوكار الهزيمة، لندن ١٩٩٣ ، ص ٩١

ذكر الرائد لارسن مساعد الملحق العسكري في بغداد لموظفي وزارة الخارجية البريطانية على وجه الخصوص العقيد عارف كنائب رئيس وزراء رغم انه رجل غير لطيف ومغرور فهو احمق وغير محبوب في حين القادة الاخرين سوف يعملون لايجاد طريقة للتخلص منه دون اظهار الانقسام علنا " [1]

ويبدو ان عبد السلام اخذ يخطط فعلا للاطاحة بعبد الكريم فقد روى صبحي عبد الحميد " في صباح ٩ أيلول كنا في المطار نستعد للسفر (الى القاهرة) وصادف ان كان فيه العقيد الركن صبيح علي غالب الذي كان ينتظر اقلاع طائرته للسفر الى تركيا بعد تعيينه ملحقا عسكريا فيها ... وقبل صعودنا الى الطائرة جاء الضابط المسؤول عن المطار وقال لصبيح ان العقيد عبد السلام ينتظر على التليفون ويريد ان يكلمك فذهب صبيح. قال العقيد الركن صبيح علي غالب "عندما أخذت التليفون كلمني قائلا "إني اعتذر لعدم مجيئي إلى المطار لتوديعكم لكثرة اشغالي وأضاف قل له- جمال عبد الناصر- ان الوضع أصبح متوترا بين نمبر وان (رقم١) وبين نمبر تو (رقم٢) سوف لا ينتظر طويلا وإنه إذا استمر الوضع سأزيل رقم (١) لا تنس لا تنس قل له وكرر ذلك مرتين فتعجبت لأسلوب مكالمته بهذه الرموز التي لا أعرف معناها وسألته ان ذاهب إلى تركيا فماذا تعني برقم (١) أو رقم (٢) فقال من أنت؟ فأجبته أنا صبيح علي غالب فاعتذر وقال ارجو ان تبعث لي صبحي عبد الحميد" فعاد صبيح وهو يضحك وقال لصبحي أنت المطلوب ولست أنا ويقول صبحي عبد الحميد فذهبت الى غرفة الضابط المسؤول ووجدت العقيد عبد السلام ينتظر على الخط وعندما تأكد من شخصي قال لي:

"كنت أريد ان اكون في توديعكم في المطار ولكن مشاغلي الكثيرة حالت دون حضوري فارجو تبليغ تحياتي للاخوان في الجمهورية العربية المتحدة ثم ضحك وقال يبدو انك سيء الحظ في الثورات لانك كنت صباح يوم ١٤ تموز في الأردن واليوم تسافر الى القاهرة وستفوتك فرصة المشاركة بتنحية عبد الكريم قاسم لاني اتفقت مساء امس مع ضباط اللواء العشرين على تنحيته وانتخبت يوم ١٤ أيلول موعدا للتنفيذ لاني اتفاءل بيوم ١٤ وعندما تعود سترى ان الامور قد تبدلت". فقلت له ان

---

[1] الونداوي ، وثائق ثورة ١٤ تموز ، ص٣٤١

هذا الكلام خطير لا يقال في التليفون. فقال لا تخف فليس هناك من يتنصت علينـا لان جماعتنا تسيطر على اجهزة الرقابة".

واضاف صبحي عبد الحميد قائلا " يبدو انه باح ببعض هذا الكلام الى صبيح علي غالب عندما كلمه ظانا انه انا وقد ايد صبيح علي غالب هذا الكلام ايضا [1]

إلتف الضباط القوميون حول عبد السلام عارف محـاولين تشـكيل مجلـس لقيادة الثورة بعد ان لمسوا من عبد الكريم محاولات الانفراد بالثورة وقرروا الاطاحـة بعبد الكريم وتنصيب عبد السلام رئيسا للوزراء على ان يقلع عن تصرفاتـه ويلـتزم بالحكم الجماعي بواسطة مجلس قيادة الثورة وفعلا بدأ عبد السلام اتصالاته بـاللواء العشرين وحدد يوم ١٤ أيلول موعدا للحركة الجديدة [2]. واخـذ يسـعى لتحريـض القوات المسلحة ضد عبد الكريم وكانت القضية التي اثارت عبد الكريم هو الخطـاب الذي القاه عبد السلام عارف في بعقوبة في معسكر سعد للدبابـات يـوم ١٠ أيلـول والذي قال فيه اخواني الاعزاء والضباط وابو خليل الورد اهنئكـم باسـم الثـورة ومجلس قيادة الثورة وضباط الثورة وجنود الثورة"[3].

ويقول الزعيم الركن خليل سعيد عن ذلك الخطاب "كان خطابـه يميـل يمينـا ويسارا حسب الاهواء وحسب النداءات وبعد خروجنا وهتاف بعض الجماهير بالاتحاد الفيدرالي في داخل البلدة كان عبد السلام يتكلم بكلمات بذيئـة رغـم وجـود بعـض المرافقين وصغار الضباط وضباط الصف في نفس السيارة، كان يتكلم كلمات مبتذلـة غير لائقة"[4]

وكان هدفه من ذلك هو كسب الضباط الاحرار الذين كانوا يدعون الى تشـكيل مجلس قيادة الثورة الى جانبه ولكن عبد الكريم قاسم كان يعمل اسرع منه ويبدو مما كتبه العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي ان أخبار المكالمة بين عبد السـلام

---

[1] صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ١٣٩ ، صبيح علي غالب في الذاكـرة التاريخية ، ص٢٢٨.

[2] صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٦ ، عبد الكريم فرحان ثورة ١٤ تمـوز ، ص ١١٠

[3] جريدة الجمهورية ١١ أيلول ١٩٥٨ ، المحاكمات جـ٥ ص ٣٧٩ ، محسن حسـين الحبيـب ، حقائق عن ثورة تموز، ص١٠٦

[4] أحمد فوزي ، عبد السلام عارف ص٦٠.

عارف وصبيح علي غالب قد وصلت إلى اسماع عبد الكريم قاسم فأوفد العقيد طاهر يحيى مدير الشرطة العام إلى مديرية الاستخبارات العسكرية للتأكد من صحة المعلومات "فحضر طاهر يحيى وسأل عن مكان وجود عبد السلام عارف الذي عاد لتوه من بعقوبة بطائرة الهليكوبتر بعد ان أعلن في كلمة ألقاها على الضباط والمراتب في معسكر سعد إنه يسلم عليهم باسم قائد الثورة عبد الكريم قاسم وباسم (مجلس قيادة الثورة) فقيل له إنه في داره في أبي غريب ثم سأل عن المقدم صبيح فأجابه خليل الزوبعي إنه المقدم الركن صبيح علي غالب الملحق العسكري في انقرة الذي سافر يوم أمس إلى مقر عمله ثم قال طاهر يحيى ان الزعيم عبد الكريم قاسم استفسر منه عن مكالمة رمزية بين عبد السلام وصبيح وقد ذكر فيها ان الوضع أصبح متوترا بين رقم (١) ورقم (٢) وان رقم (٢) سوف لا ينتظر طويلا بل سوف يزيل رقم (١) وقل لصاحبك ان الصبر قد نفد"

وفي مساء ذلك اليوم صدر كتاب من المكتب الخاص لرئيس أركان الجيش رقم (٣٠) بناء على تلك المكالمة الهاتفية وعلى اعلان عبد السلام عارف عن تشكيل (مجلس قيادة الثورة) الذي أعلنه في بعقوبة جاء في الكتاب:

"أمر سيادة قائد القوات المسلحة بعقد مؤتمر شهري في وزارة الدفاع يحضره رئيس أركان الجيش وقادة الفرق ومعاونا رئيس أركان الجيش ومدير الحركات والخطط العسكرية وقائد القوة الجوية للمداولة في الشؤون العامة التي تخص الجيش وأية أمور أخرى تستوجب المداولة وقد نسبنا ان يعقد هذا المؤتمر في أول سبت من كل شهر"[1] وفي اليوم التالي أي يوم ١١ أيلول أصدر مرسوما باعفاء العقيد الركن عبد السلام عارف من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة:

مرسوم جمهوري رقم ٣٧٤

بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه وزير الدفاع رسمنا بما هو آت :

اعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة

---

[1] موسوعة ١٤ تموز جـ١ ص٢١٠-٢١١.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر أيلول سنة ١٩٥٨

رئيس الوزراء مجلس السيادة [١]

وبذلك تمكن عبد الكريم قاسم من ابعاد عبد السلام عارف بطريقة بارعة واستطاع اقناعه بان هذا الابعاد قد جاء نتيجة لضغط قادة الفرق من الضباط الاحرار باعتبار انه (عبد السلام) أقل منهم رتبة وصدر بيان من مجلس الوزراء جاء فيه :

ان هذا التدبير ليس اقالة وانما ليستطيع عبد السلام عارف الانصراف الى مهام وزارته - الداخلية " [٢]

أذيع مرسوم اعفاء عبد السلام في وقت لم يكن يعرف عبد السلام عنه شيئا بل كان مفاجأة للجميع بمن فيهم سكرتير عبد الكريم قاسم وبعد اذاعته طبع المرسوم ووقع من مجلس السيادة وينفرد محمد حسنين هيكل برواية حادثة الاعفاء كالاتي :

" كان مجلس الوزراء العراقي مجتمعا وكان عبد الكريم قاسم يرأس اجتماعه والى جانبه عبد السلام عارف نائبه ونائب القائد العام للقوات المسلحة . وفي وسط الاجتماع استأذن عبد الكريم قاسم وخرج وغاب لمدة نصف ساعة ثم عاد الى قاعة الاجتماع مرة اخرى . واتصلت اعمال المجلس الى منتصف الليل ثم انفض الاجتماع وانصرف عبد السلام مع غيره من اعضاء مجلس الوزراء متوجها الى سيارته واذا بسائق السيارة يسأله مندهشا عما حدث لان اذاعة بغداد اعلنت قبل ساعة انك اعفيت من منصب النائب العام للقوات المسلحة؟ وذهل عبد السلام عارف ولم يركب سيارته وانما عاد الى مبنى المجلس حيث وجد عبد الكريم قاسم يتحدث مع بعض الوزراء وسأله عبد السلام عارف امامهم جميعا عن النبأ واذ بعبد الكريم قاسم يبكي بالدموع ويقول لعبد السلام عارف انه غلب على امره وان قواد الفرق الاربعة في الجيش العراقي اجتمعوا وقرروا ضرورة تنحيته وانه (عبد الكريم) توسل اليهم لكي يعدلوا عن قرارهم ولكنهم صمموا عليه وتحت ضغطهم لم يكن امامه مفر من ان يوافق ثم كان لابد ان يذاع النبأ . وسأله عبد السلام لماذا لم يقل له بعد ان عاد الى قاعة

---

[١] الوقائع العراقية ، ١٥ أيلول ١٩٥٨

[٢] انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون بالعراق ، (بيروت ١٩٥٩) ، ص ٧٩

الاجتماع ولماذا لم يخطر المجلس بما حدث وكـــان رد عبـد الكريـم ان قلبـه لـم يطاوعه"[1].

والواقع ان تآمر كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف احدهما ضـــد الاخر بدا واضحا بعد الثورة ويبدو ان جذور هذا التآمر تعود الى الايام السابقة لقيـام الثورة ويروي فاضل حسين ان عبد الكريم قاسم قد قرر التخلص من عبــد الســلام عارف بعد اقل من شهر من قيام الثورة وانه عرض بواسطة صديقه رشــيد مطلــك على كامل الجادرجي منصب نائب رئيس الوزراء وطلب اليه ان يقنع حســين جميـل بقبول منصب وزير الداخلية وقد طلب الجادرجي مهلة للتفكير ولما استشار حســـين جميل في الموضوع نصحه بعدم قبول العرض وذكره بحكم بكر صدقـــي العســكري ولما قابل مطلك ، الجادرجي مرة ثانية ابدى له الجادرجي عدم قبوله"[2].

وما ان أذيع خبر اعفاء عبد السلام حتى قرر القوميون القيـــام بتظــاهرات احتجاج على ذلك واخبر الشيوعيون عبد الكريم قاسم ان الفئات القوميـــة ســتتظاهر يوم ١٤ أيلول وانهم سيضربون بشدة تجمعات وتظاهرات القوميين فـــاصدر الحـــاكم العسكري البيان رقم ٥٩ الذي منع فيه التجمعات والتظاهرات :-

" كنا قد اصدرنا بيانات عديدة الغـــرض منــها منــع وقـــوع الاجتماعـــات والمظاهرات واصدار النشرات الممنوعة اذ ان كل هذه الامور تضر بمصلحة الوطــن في الوقت الحاضر وتؤدي الى تفرقة الصفوف التي نحن بـــامس الحاجــة لجمعـــها وتوحيدها في مثل هذه الظروف والتي تلزم الجميع بان يكونوا صفا واحـــدا لخدمـــة الشعب وحفظا لكيان الجمهورية العراقية التي يتساوى فيها الجميع من ناحية التمتـــع بالحقوق والالتزام بالواجبات .

لذا فاننا نحذر كل من تسول له نفسه القيام بعقد الاجتماعات والتظـــاهرات او اصدار النشرات حيث ان فعل هذه الامور لها الاثر الكبير في تفكيك الصفوف بدلا مــن جمعها واحداث ما من شأنه التشويش على السكينة العامة والاخلال بالأمن والنظـــام العام .

---

[1] سنوات الغليان ، ص ٤١٨ وانظر محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز في العراق ، (بغـداد ١٩٨٣) ، ص٥٤٣.

[2] فاضل حسين سقوط الحكم الملكي ، ص ٩٥ - ٩٦

إننا نحذر ابناء الشعب لكي يبتعدوا عن كل هذه الامور وليعلموا انه لا حزبية ولا تكتلات ولا اجتماعات انما الكل حزب واحد هدف واحد لغاية واحدة وهي اعلاء شأن الجمهورية والاخذ بيدها اننا نهيب بابناء الشعب ونحذرهم باننا سنتخذ التدابير القانونية الشديدة بحق المخالفين عملا باحكام المادة ١٥ بدلالة من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وغيره من القوانين"[١].

وتقبل عبد السلام الاعفاء على مضض وتظاهر بعدم اكتراثه بذلك اذ واصل عمله وزيرا للداخلية بالوكالة ونائبا لرئيس الوزراء وزار بعد خمسة ايام مديرية البلديات العامة مطلعا على اعمالها وتفقد اقسامها واوصى الموظفين بالعمل بجد واخلاص على خدمة المواطنين ويبدو انه اخذ يفكر بضرورة التخلص من عبد الكريم قاسم حين يحين الوقت المناسب

قانون جامعة بغداد

في اليوم التاسع والعشرين من تموز صدر المرسوم الجمهوري رقم ٧٤ بإحالة الدكتور متي عقراوي رئيس جامعة بغداد على التقاعد . وفي ١٥ أيلول صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتأسيس جامعة بغداد .

نصت المادة الثالثة منه " تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والدراسات العليا وبتشجيع البحث العلمي والعمل على رقي الاداب وتقدم العلوم والفنون وبعث الحضارة العربية الاسلامية ورعاية القيم الاخلاقية وعلى العموم بكل ما يخدم المجتمع والاغراض القومية

ونصت المادة الرابعة " تتكون الجامعة من كليات ذات اقسام علمية ويعتبر القسم وحدة جامعية أولى تختص بتدريس المواد المتعلقة به والقيام على بحوثها في مختلف كليات الجامعة وتعتبر الكلية وحدة تنظيمية اكبر تتألف من مجموعة من الاقسام العلمية وتعين اقسام الكليات وتحدد سلطاتها وواجباتها في التدريس والبحث بقرار من مجلس الجامعة بعد اخذ رأي مجلس الكلية المختص".

وجاء في المادة الخامسة " تضم الجامعة الكليات الآتية : كلية الاداب ، كلية العلوم ، كلية الحقوق ، كلية التجارة ، كلية التربية ، كلية التحرير (للبنات)، كلية

---

[١] جريدة الجمهورية ، ١٤ أيلول ١٩٥٨ ، جريدة الزمان ، ١٥ أيلول ١٩٥٨

الهندسة ، كلية الزراعة ، كلية الطب ، كلية طب الأسنان ، كلية الصيدلة ، كلية الطب البيطري [1]

أراد جابر عمر وزير التربية والتعليم ترشيح الدكتور سليمان حزين وهو احد الاساتذة المصريين ورئيس جامعة اسيوط لرئاسة الجامعة وذلك لدوره في صياغة اهداف الاتفاقية التعاونية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة . ولكن مجلس الوزراء وافق على تعيين الدكتور عبد الجبار عبد الله في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ الذي رشحه عبد الكريم قاسم لمنصب أمين عام لجامعة بغداد وفي ٢٨ اذار ١٩٥٩ صدر المرسوم الجمهوري بتعيينه رئيسا للجامعة[2].

قانون الاصلاح الزراعي

كان تحقيق العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الطبقية والقضاء على الاقطاع احد الاهداف الرئيسة التي اتفق عليها الضباط الاحرار قبل قيام الثورة. وحين اعلن الدستور المؤقت يوم ٢٧ تموز نصت المادة الرابعة عشرة منه "ان الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون وتبقي حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها . وعد صدور قانون الغاء دعاوى العشائر الذي صدر في اليوم نفسه انتصارا للفلاحين وانصافا لهم. ثم توالى صدور التصريحات من قادة الثورة وكبار المسؤولين الذين شنوا حملة واسعة على الاقطاع والاقطاعيين وشددت الصحف المحلية على ضرورة القضاء على الاقطاع وتوزيع الاراضي على الفلاحين . وفي اليوم الذي اعلن فيه الدستور المؤقت خطب عبد السلام عارف في الديوانية امام حشد جماهيري قدر بمائة الف وقال " لا اقطاع بعد اليوم لا غني ولا فقير ولا أحمر ولا أبيض ولا أسود ولا استعباد نحن منكم وفي خدمتكم وقال في الكوت يوم ٢٩ تموز لا اقطاع بعد اليوم لا قصور ولا

---

[1] الوقائع العراقية ، ٣ آب ، ٢٠ أيلول ١٩٥٨

[2] الوقائع العراقية ، ١٥ نيسان ١٩٥٩ يذكر خليل ابراهيم حسين عرض على مجلس الوزراء مرشحين اثنين لاختيار احدهما لرئاسة الجامعة أولهما الدكتور عبد الجبار عبد الله فاعترض احد اعضاء مجلس السيادة على ترشيح عبد الجبار عبد الله لانه صابئي فاستغرب احمد محمد يحيى وزير الداخلية من هذا الاعتراض قائلا نحن نريد اماما لجامعة لا اماما لجامع . موسوعة ١٤ تموز (١) ص ١٠٦

اقطاعيات لا حاشيات وفي الثالث من أيلول اعلن عبد الكريم قاسم " ان الاصلاح الزراعي في طريقه الى التنفيذ"[1].

وكان وزير الزراعة هديب الحاج حمود قد اعلن في الرابع من آب مشروعا مؤقتا لقسمة الحاصلات الزراعية بين مالك الارض والمؤجر على اساس المناصفة واوضح ان هذا الترتيب سوف يستمر نافذا لحين اعلان قانون الاصلاح الزراعي "واستنادا الى الدستور المؤقت صدر الامر الوزاري رقم ٤٦٩٣ في ٢ آب من وزير الزراعة بتأليف لجنة خاصة للاصلاح الزراعي برئاسة وعضوية كل من الدكتور طلعت الشيباني وعبد الرزاق الظاهر وفريد الاحمر وعبد الرزاق زبير ومسعود محمد وجوهر دزه ئي والدكتور خالد تحسين علي والدكتور باقر كاشف الغطاء والدكتور حسن كتاني والدكتور قره ني دوغرمجي والدكتور عبد الصاحب العلوان وقاسم المفتي ويوسف الحاج الياس وانور الجاف على ان يكون لطفي الدليمي سكرتيرا للجنة التي اشترك فيها ممثلون عن وزارات المالية (نوري محمد) والاعمار (الدكتور حسن ثامر) والعدلية (عبد الله كبة) والصحة (الدكتور محمود ابراهيم) والشؤون الاجتماعية (الدكتور هاشم بركات) وحددت واجبات اللجنة بالدراسات العلمية والعملية اللازمة للاصلاح الزراعي في العراق[2].

وبعد ان اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات رأت ان توكل بدراسة العناصر التي تؤثر في توزيع الملكية الزراعية الى ست لجان تنبثق من اللجنة العامة وهي:-

١- لجنة دراسة عامل كلفة ودخل الاستغلال الزراعي على توزيع الاراضي .
٢- لجنة دراسة عامل القرب والبعد عن المدن الرئيسة ومراكز الاسواق وتأثير الحالة السكانية على توزيع الاراضي .
٣- لجنة دراسة عامل خصوبة الارض وأثره على توزيع الاراضي .
٤- لجنة دراسة عامل ملكية رقبة الارض وأثره في توزيع الاراضي .
٥- لجنة دراسة عامل السقي واثره على توزيع الاراضي .
٦- لجنة دراسة مشكلة التعبة في بساتين النخيل في البصرة .

---

(١) الجمهورية ، ٢٨ ، ٣٠ تموز ، ٣ أيلول ١٩٥٨

(٢) الجمهورية ٥ ، ٦ آب ١٩٥٨

وبعد ان درست اللجنة العامة هذه التقارير قررت تشكيل لجنة فرعية لوضع التقرير النهائي للجنة الاصلاح الزراعي على ان تؤلف من الدكتور طلعت الشيباني وعبد الرزاق الظاهر وفريد الاحمر وعبد الرزاق زبير ومسعود محمد وجوهر دره ئي وقد ضم الى هذه اللجنة خبير ان من الجمهورية العربية المتحدة هما ابراهيم سعد هجرس الوكيل العام لمصلحة الاراضي الاميرية وابراهيم مصطفى درويش المدير الفني المساعد لمكتب وزير الاصلاح الزراعي [١]

وكان وزير الزراعة هديب الحاج حمود قد قابل الرئيس جمال عبد الناصر في أثناء سفره الى القاهرة مع الوفد الذي ترأسه خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة الى مصر للتهنئة بعيد ثورة يوليو ١٩٥٢ واجتمع بوزير الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة السيد مرعي بحضور الرئيس عبد الناصر وخبراء الاصلاح الزراعي هناك وبحثوا حالة العراق واتفقوا على ان مساحات الاراضي الصالحة للزراعة في العراق تزيد اكثر من عشرات المرات عن مساحات الاراضي الصالحة للزراعة في مصر كما ان نفوس العراق هي ربع سكان مصر في ذلك الوقت وعليه فيمكن زيادة الحد الاعلى لملكية الاراضي الزراعية في العراق .

وقد حصل الوفد العراقي على خدمات الخبيرين سعد الدين هجرس [٢] وابراهيم مصطفى درويش اللذين ضما الى اللجنة .

ومن استعراض اسماء اعضاء لجنة قانون الاصلاح الزراعي وخاصة اللجنة المصغرة التي وضعت التقرير النهائي يظهر انها كانت تمثل الاتجاهات السياسية الرئيسة ومعظمها كانت مشتركة في جبهة الاتحاد الوطني وهي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني ولكن وزن الحزب الوطني الديمقراطي كان أكبر من وزن أية قوة أخرى في اللجنة. وقد لاحظ بعض المعنيين ان عددا من اعضاء اللجنة كانوا من الملاكين الكبار او من اقربائهم ولم يكن احد منهم ينتمي الى عائلة فلاحية فهديب الحاج حمود وطلعت الشيباني ومسعود محمد وجوهر عزيز دزه ئي وانور الجاف وعبد الرزاق الظاهر كانوا جميعا من الملاكين . وكان ثلاثة من الوزراء في

---

[١] طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ١٠٧ – ١٠٨

[٢] موسوعة ١٤ تموز ، (١) ، ص ١٧٧

حكومة الثورة وهم هديب الحاج حمود ومحمد حديد وبابا علي الشيخ محمود الحفيد من المشمولين بقانون الاصلاح الزراعي وقد جرى الاعلان عن خضوع اراضيهم للاستيلاء وفق القانون . وان كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كان ضمن المقرين بامتلاكهم بما يزيد عن الحد الاعلى المسموح به بموجب قانون الاصلاح الزراعي . وكان اعضاء اللجنة على اية حال مدفوعين برغبة حقيقية لاعداد قانون يحقق الأهداف الاساسية للثورة وامال الشعب في الاصلاح الزراعي فكان القانون يعبر عن حالة جديدة من نكران الذات [١]

وقد احتدم النقاش بين اعضاء اللجنة نظرا لتباين اتجاهاتهم السياسية حيث دخلوا في مناقشات بعضها لم تكن علمية بل كان هدفها هو اضاعة الوقت والدخول في معارك جانبية كما ان بعض اعضاء اللجنة صاروا يتخلفون عن حضور الاجتماعات مما اضطر رئيسها الى اختزال عدد الاعضاء الى ستة اشخاص فقط وهم بالاضافة الى رئيس اللجنة طلعت الشيباني كل من عبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق زبير وفريد مهدي الاحمر ومسعود محمد وجوهر عزيز . وكانت مسألة الحد الاعلى المسموح به قانونا موضع خلاف شديد . وانتقل الخلاف حول الحد الاعلى المذكور الى اللجنة الوزارية ايضا ثم الى بقية الوزراء حين قدمت التقارير بما فيها التقرير النهائي الى مجلس الوزراء لدراسته . فقد اقترح محمد صديق شنشل ويؤيده عبد الجبار الجومرد ان يكون الحد الاعلى (٥٠٠٠) دونم وكان رأي هديب الحاج حمود وطلعت الشيباني ومحمد حديد ان يكون الحد الاعلى (١٠٠٠) دونم من الاراضي المروية سيحا و(٢٠٠٠) دونم من الاراضي المروية ديما بينما ادعى ابراهيم كبة بانه طالب ان يكون الحد الاعلى (٥٠٠) دونم في الاراضي المروية سيحا و (١٠٠٠) دونم في الاراضي الديمية واضاف ان كلا من فؤاد الركابي وعبد السلام عارف قد ايد موقفه . ويقول محمد صديق شنشل ان عبد السلام عارف طالب ان يكون الحد الاعلى هو (٥٠) دونم في الاراضي المروية و (١٠٠) دونم في الاراضي الديمية[٢] ويذكر زكي خيري عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي "حضرت منتدبا عن

---

(١) عماد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب بغداد ١٩٨٢ ، ص ٣١٣ - ٣١٥

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٨ ، ابراهيم كبه هذا هو طريق ١٤ تموز ، (بيروت ١٩٦٩) ، ص١٠٦.

الحزب اجتماعا وزاريا لوضع قانون الاصلاح الزراعي حضره وزير الاعمار طلعت الشيباني ووزير العدلية مصطفى علي. وكان الحزب قد اقر بتحديد الحد الأعلى للحيازة الزراعية بـ(٤٠٠) مشارة (١٠٠) هكتار من الأرض الديمية (البعلية) أو ما يعادلها من الأراضي الأخرى ولكن الحكومة لم تأخذ بهذا الحد وكان عبد السلام عارف إلى جانب تحديد الحد الأعلى بـ(٥٠٠) دونم ولكن عبد الكريم قاسم حدده بـ(٢٠٠٠) دونم في الأراضي الديمية و(١٠٠٠) دونم من الأراضي المروية دون أخذ التفاوت في الخصوبة بنظر الاعتبار متنازلا لضغط كبار الملاكين العشائريين والاحزاب البرجوازية ووزير الاصلاح الزراعي هديب الحاج حمود وكان من كبار الملاكين العشائريين"[1] وقد درس مجلس الوزراء القانون وعدل في صيغته واقر الخطوط العامة للاصلاح الزراعي . وفي مساء ٣٠ أيلول اعلن عبد الكريم قاسم مولد قانون الاصلاح الزراعي ونهاية الاقطاع في خطاب جاء فيه:-

أيها المواطنون

يا أبناء الشعب

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ... يسرني هذا اليوم ان اعلن لابناء شعب الجمهورية العراقية وللعالم أجمع نبأ سارا وحدثا هاما سيبقى اثرا خالدا في حياة جمهوريتنا الفتية وهومولد قانون الاصلاح الزراعي .

ان الثورة المجيدة التي انبثقت من ارادة الشعب يوم ١٤ تموز انما هي ثورة سياسية واجتماعية معا . ومن أهدافها تحقيق الاصلاح الاجتماعي وضمان العدالة بين ابناء الشعب كافة وتحريرهم من عوامل الفقر واسباب الخوف وتخليصهم من الجهل والمرض ولبلوغ هذه الاهداف لابد من رفع مستوى المعيشة للفقير الى المستوى الملائم لحياة انسانية كريمة دون التعمد لخفض المستوى العادل للغني

وبعد الدراسة وجدنا ان الاصلاح الزراعي هو القاعدة الاساسية التي يقوم عليها الاصلاح الاجتماعي فقد تبين لنا ان جانبا من الاراضي الزراعية انما يعود الى عدد كبير من افراد الطبقة الوسطى لذلك ستبقى هذه الاراضي لاصحابها ما دامت ضمن الحد الاعلى للملكية الزراعية اما الملكيات الضخمة او ما يسمى بالاقطاعيات الكبيرة فستحدد بنفس الحد الاعلى على ان تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد

---

[1] صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ص١٩٤.

المذكور بتعويض عادل وستوزع الاراضي المستولى عليها والاراضي الاميرية الصرفة على الفلاحين ليصبحوا مالكين للارض في نطاق الحد الادنى وسيجد المالكون الجدد كل مساعدة وعون من جانب الحكومة .

ايها المواطنون : انني اذ اعلن مولد الاصلاح الزراعي انما اسجل بفخر واعتزاز نهاية الاقطاع في العراق وحلول عهد جديد فيه خير كثير لابناء الشعب كافة لذلك اطلب من اخواني المواطنين ان يتعاونوا في العمل على سلامة تطبيقه وبذل الجهد الصادق لحسن تنفيذه وارى من واجبي التأكيد على اني وحكومة الثورة سنقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه عرقلة العمل لبلوغ اهداف الثورة او تشويه الاهداف لان الثورة اعظم من ان يقف احد ضد تيارها الاصلاحي ولان الشعب الذي انبثقت من ارادته هذه الثورة اعظم من أي فرد فيه . كما ان مصلحة المجتمع اسمى من اية مصلحة خاصة.

والله اسأل ان يأخذ بيدكم لخدمة اهداف الثورة الخالدة ويحقق ما ارجو من تعزيز الثقة بالنفس لدى كل فرد منكم لتنظروا جميعا الى المستقبل الباسم باطمئنان تام وانتم قوة جبارة بناءة تعمل للخير العام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته [1]

ثم ألقى وزير الزراعة هديب الحاج حمود خطابا اوضح فيه الاسباب الموجبة لقانون الاصلاح الزراعي في مساء اليوم نفسه وقال ان الثورة في حقيقتها وجوهرها ثورة كل مواطن لتحقيق الاماني الوطنية التي كان يستهدفها قبل الثورة وفي طليعتها الثورة ضد الاقطاع وعلاقته الانتاجية فكان حتما ان تفكر حكومة الثورة في تحقيق هذا الهدف كنقطة انطلاق لتحقيق الاصلاحات الاخرى باعتبارها اهم اساس اقتصادي لكل تلك الاصلاحات . وعلى هذا الاساس تكون اهداف الاصلاح الزراعي هي :-

أولا – القضاء على الاقطاع كاسلوب للانتاج وكرصيد استعماري وازالة النفوذ السياسي الذي يتمتع به الاقطاعيون نتيجة لملكياتهم الكبيرة في توجيههم غير السليم لجهاز الدولة والجهاز السياسي وفقا لمصالحهم ومصالح الاستعمار .

ثانيا – رفع مستوى طبقة كبيرة من المواطنين وهم الفلاحون .

---

[1] الوقائع العراقية ، ٣٠ أيلول ١٩٥٨

ثالثا – رفع مستوى الانتاج الزراعي بحيث يساهم مساهمة فعالة في زيـــادة الدخـــل القومي وترصين الاقتصاد الوطني .

ولتحقيق هذه الاهداف لابد من اتباع الاساليب الاتية :

١- تحديد حد أعلى لاصحاب الارض .

٢- توزيع الاراضي على الفلاحين بحد ادنى اقتصادي يؤمن معيشة العائلة الفلاحيـــة بشكل مناسب .

٣- ايجاد نظام تعاوني للانتاج بكافة مراحله يضمن ادخال الوسائل العلمية والفنيـــة الحديثة في الانتاج.

٤- تحديد العلاقة الزراعية بين ذوي العلاقة بشكل عادل على اساس تعييـــن حصـــة مناسبة لكل عامل من عوامل الانتاج .

لقد جاء القانون محققا لهذه الاهداف والوسائل فقد تنأول البـــاب الأول فيـــه تحديد الحد الاعلى لاصحاب الارض كما تنأول تحديد التوزيع بحد ادنى للفلاحين وفقـا للمبادئ التالية :

١- ان يكون الاستيلاء على ما زاد على الحد الأعلى المقرر قانونـــا علـــى اســـاس التعويض العادل لاصحاب الارض التي نص عليه الدستور المؤقـــت فـــامن لـــهم امكانية الاستثمار الزراعي للارض الباقية بحوزتهم .

٢- ان يكون التوزيع على اساس تمليك الفلاحين ملكية كاملة تبيح لهم ايجاد الارتباط الكامل بالارض كعامل مهم لبذلهم اوسع طاقاتهم في الانتاج .

٣- ان يكون التوزيع ابتداء من الفلاحين الاكثر استحقاقا منهم تأمينا لعدالة التوزيـــع مع استثناءات خاصة اقتضتها المصلحة العامة وظروف الاقتصاد الزراعي .

وتنأول الباب الثاني الجمعيات التعاونية وهي لازمة لغرض تدعيم الاصـــلاح الزراعي من ناحية التسليف وتوفر البذور الصالحة وادخال الالات الحديثة واســـتنفاد كل امكانية الانتاج الزراعي لكي لا تكون الارض بعد توزيعها عبئا علـــى الموزعـــة عليهم .

وتناول الباب الثالث العلاقات الزراعية وقد نص على الغاء جميع العلاقـــات الاقطاعية السابقة التي كانت مرهقة للفلاح ولا تحدها ضوابط معينة وايجاد علاقـــات زراعية جديدة تناسب الوضع الجديد الذي تنأوله القانون وتحقيق العدالة .

كما نص على ضرورة عدم اخراج الفلاحين من الارض وتخليصهم من اساليب التحكم الكيفي بمصائرهم الذي كان سائدا في العلاقات الاقطاعية السابقة.

وتناول الباب الرابع حقوق العامل الزراعي حرصا على تشجيع التعامل النقدي وتشجيع العمال الزراعيين على بذل اقصى مجهوداتهم في الانتاج الزراعي وفسح المجال لهم لتشكيل نقابات تدافع عن مصالحهم .

لقد شدد القانون في العقوبات التي تفرض على مخالفيه حرصا على ضمان المحافظة على الانتاج الزراعي وزيادته وعلى تثبيت مكاسب الثورة وصيانتها من عبث اعدائها من اذناب الاستعمار وموالي الفساد في العهد البائد

ان أمام صاحب الارض القديم وصاحب الحد الاعلى الجديد طريقين عليه ان يختار احدهما فاما التجاوب مع الثورة والاستجابة لاهدافها في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الاستغلال البغيض وبذلك يكون مواطنا صالحا تحترم الثورة حقوقه المشروعة وتسعى لمساعدته على تنمية انتاجه وتأمين المستقبل الكريم له، واما الخروج على هذا الطريق المستقيم فيصبح خارجا على ارادة الشعب مستحقا لغضبه ونقمته مستهدفا اشد العقوبات القانونية الصارمة .

ان التعاون الصادق بين الفلاح وصاحب الارض من جهة وبينهما وبين المسؤولين من جهة اخرى وعمل الجميع من أجل رفع مستوى الانتاج وتأمين الهدوء والاستقرار كل ذلك سيكون له اكبر الاثر في نجاح الاصلاح الزراعي وسوعة تنفيذه وتأمين جميع المصالح الخاصة والعامة على السواء"[1].

ونظرا لأهمية القانون وعده أحد منجزات الثورة الرئيسة ندرج نصه في أدناه:-

قانون الإصلاح الزراعي

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨

الباب الأول

في تحديد الملكية الزراعية

المادة الأولى

لا يجوز ان تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو مفوضة له بالطابو أو ممنوحة له باللزمة عن (١٠٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى سيحا أو بالواسطة أو (٢٠٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى ديما وعند

[1] جريدة الجمهورية ، ١ تشرين الأول ١٩٥٨ ونصوص القانون في الوقائع العراقية ٣٠ أيلول ١٩٥٨ وجريدة الجمهورية ، ٢ تشرين الأول ١٩٥٨

الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابلا لدونمين من النوع الثاني.

وكل عقد تترتب عليه مخالفة هذا الحكم بحيث يؤدي إلى زيادة في الحد الاعلى يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله.

كما لا يجوز الوقف الذري أو المشترك للأراضي الزراعية على صاحب أرض زراعية تبلغ أحد هذين الحدين المذكورين.

ويحتفظ صاحب الأرض بالمساحة التي يختارها وتبقى لها صفتها الأولى كملك صرف أو مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة حتى يتم تصحيح صنفها.

المادة الثانية

على كل صاحب أرض زراعية تتجاوز الحد الاعلى المقرر بالمادة الأولى ان يقدم اقرارا شاملا عن اراضيه إلى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي التي تنشأ بموجب المادة الخامسة عشرة من هذا القانون.

وعلى الهيئة العليا ان تنشر في الجريدة الرسمية اسماء من تقرر خضوعهم للقانون استنادا إلى الاقرارات المقدمة منهم أو إلى نتيجة التحقيق فيما يقدم عنهم من بيانات.

وتصدر الهيئة العليا تعليمات تبين ميعاد تقديم الاقرار والبيانات الواجب اشتماله عليها.

المادة الثالثة

استثناء من حكم المادة الأولى:

١-يجوز للشركات والجمعيات بعد موافقة الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ان يكون لها من الأرض أكثر من الحد الاعلى المقرر بموجب المادة الأولى إذا كانت هذه الأراضي غير مزروعة اصلا وكان في تنفيذ اغراض الشركة أو الجمعية زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو تنمية الاقتصاد القومي.

٢-ويجوز للدائن ان يكون له أكثر من الحد الاعلى من الأراضي الزراعية إذا كان سبب الزيادة هو رسو المزاد عليه استيفاء للدين بالتنفيذ الجبري قبل مدينه.

٣-كما يجوز للافراد ان يكون لهم أكثر من الحد الاعلى المقرر قانونا إذا كان مصدر الزيادة هو الوصية أو الميراث أو الهبة.

وتستولي الحكومة على الأراضي الزائـدة طبقـا للفقرتيـن السـابقتين نظـير التعويض المنصوص عليه في المادة السادسة.

المادة الرابعة

تستولي الحكومة خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ العمل بهذا القانون علـى ما يجاوز الحد الاعلى الذي قرر بالمادة الأولى.

ويبدأ الاستيلاء على اكبر المساحات الزراعية سواء تجمعت في يد شـخص أو اسرة ويبقى لصاحب الأرض الزرع القائم عليها وثمار الاشجار حتى نهاية الموسـم الزراعي الذي يتم خلاله الاستيلاء.

وحتى يتم استيلاء الحكومة على الأرض الزائدة عن الحد الاعلى يتعيـن علـى صاحبها ان يستمر على زراعتها كاملة بالعناية الواجبة وبمساحة لا تقل عن المساحة التي كان يزرعها قبل صدور القانون.

المادة الخامسة

لا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون:

١- بتصرفات صاحب الأرض التي ترتب حقوقا عينية على ما يجاوز الحـد الاعلـى المقرر له قانونا إذا لم تكن هذه التصرفات ثابتة التاريخ قبل ١٤ تمـوز ١٩٥٨ ولا يمنع ذلك من بقاء حق المتصرف إليه في الرجوع بحقه نقدا على المتصرف.

٢- بما يحدث بعد العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية أو الهبـة أو الوقف للأراضي الزراعية العائدة لشخص واحد. وتستولي الحكومة في هـذه الحالة على ما يجاوز الحد الاعلى الذي كان للموروث أو للموصي أو للواهـب أو للواقف بموجب المادة الأولى من هذا القانون.

المادة السادسة

يكون لمن استولت الحكومة على ارضه وفقا لاحكام المادة الأولى الحـق فـي تعويض يعادل بدل المثل للأرض المستولى عليها مخصوما منه ما يقابل حق الحكومة في الأرض المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة بالنسب التي عينها القـانون رقـم (٦١) لسنة ١٩٥٦ بشأن بيع وتصحيح صنف الأراضي الاميريـة أو القـانون رقـم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ بشأن حسم النزاع في أراضي لواء المنتفك أو القوانين الأخـرى ويضاف إلى البدل المذكور التعويض عن قيمة المنشآت الثابتة والاشجار القائمة فـي

الأرض المستولى عليها وقيمة ما ترى الحكومة الاستيلاء عليه من مضخات أو آلات أو ادوات زراعية مستعملة في استغلال الأرض.

وفي غير الأرض المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة إذا كانت ملكية رقبة الأرض لشخص وحق المنفعة لآخر استحق مالك الرقبة ثلثي التعويض والمنتفع الثلث إلا إذا كان هناك نص قانوني آخر أو اتفاق بين صاحب الرقبة وصاحب حق الانتفاع أو عرف فيلتزم به.

وفي أرض البساتين يستحق صاحب الأرض أو الاشجار عينا ما دامت حصته في الأرض لا تتجاوز الحد الاعلى المقرر قانونا.

ولصاحب الأرض المستولى عليها ان يعرض على الهيئة العليا تحريريا الاستيلاء على ما يبقى من الأرض. وعندئذ تطبق عليها قواعد الاستيلاء والتعويض والتوزيع المقررة بهذا القانون.

ويعين بنظام إجراءات دفع التعويض وتبرأ ذمة الحكومة ازاء الجميع في حدود ما يتم دفعه من التعويض طبقا للإجراءات المذكورة.

المادة السابعة

تتولى تقدير قيمة التعويض المشار إليه في المادة السابقة لجان تقدير تشكل بقرار من وزير الزراعة برئاسة حاكم وعضوية مدير طابو يعينهما بالاتفاق مع وزير العدلية ومن مأمور املاك يعينه بالاتفاق مع وزير المالية وموظف زراعي لا تقل درجته عن معاون اختصاصي.

وتصدر الهيئة العليا التعليمات بتنظيم الأوضاع والإجراءات الواجب اتباعها في تقدير قيمة الأراضي الزراعية وما عليها من منشآت ثابتة أو اشجار وقيمة ما ترى الحكومة الاستيلاء عليه من مضخات أو آلات أو ادوات زراعية مستعملة في استغلالها.

المادة الثامنة

يؤدى التعويض بسندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣% تطفأ خلال مدة لا تتجاوز عشرين عاما وتكون هذه السندات شخصية ولا يجوز التصرف بها إلا لشخص عراقي وتعين مواعيد وشروط اطفاء هذه السندات وشروط تدأولها بنظام.

المادة التاسعة

إذا كانت الأرض المستولى عليها مثقلة بحق رهن أو امتياز أو أي حق آخر لا تدفع الحكومة لصاحبها إلا ما زاد على مبلغ الدين المستحق فإن تجاوز هذا الدين مبلغ التعويض لا يدفع لصاحب الأرض شيء.

وللحكومة ان تحل محل المدين في الدين بما لا يجوز مبلغ التعويض أو تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على ان تطفأ هذه السندات في مدة لا تزيد على عشرين عاما وإذا كان الدين بفائدة سعرها يزيد على ٣% تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة.

وعلى الدائنين ان يتخذوا الإجراءات التي ينص عليها النظام الذي يصدر تنفيذا للقانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض.

المادة العاشرة

تحصر المساحات المستولى عليها في كل منطقة تحددها الهيئة العليا. ويجوز عند الضرورة القصوى لتجميع هذه المساحات أو لحسن استغلالها الاستيلاء على الأراضي التي تتخللها أو تجاورها مع تعويض أصحاب هذه الأراضي بأرض أخرى في نفس المنطقة أو تعويضهم نقدا ان أرادوا ذلك.

المادة الحادية عشرة

توزع الأرض المستولى عليها وكذلك الأراضي الاميرية الصرفة والأراضي المحلولة التي تحددها الهيئة العليا وترى انها لازمة للتوزيع أو مكملة لأراض مستولى عليها في أي منطقة.

ويمكن التوزيع على الفلاحين بحيث تتكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن ثلاثين دونما ولا تزيد عن ستين دونما من الأراضي التي تسقى سيحا أو بالواسطة ولا تقل عن ستين دونما ولا تزيد عن مائة وعشرين دونما من الأراضي التي تسقى ديما وذلك تبعا لجودة الأرض.

ويجوز للهيئة العليا ان تقوم بتوزيع وحدات تقل مساحتها عن الحد الادنى إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع.

المادة الثانية عشرة

يشترط فيمن توزع عليه الأرض:

ان يكون عراقيا بالغا سن الرشد.

ان تكون حرفته الزراعة.
ان يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن ستين دونما تسقى سيحا أو بالواسطة أو مائة وعشرين دونما تسقى ديما.
وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا مستأجرا أو مشاركا أو مزارعا ثم لمن هو أكثر عائلة ولمن هو اقل مالا من أهل المنطقة ثم لغير أهل المنطقة.
ولا يجوز أخذ الأراضي التي توزع بحق الشفعة أو بحق الرجحان.
المادة الثالثة عشرة
يجوز للهيئة العليا ان تقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها أو الاميرية الصرفة أو المحلولة لتنفيذ مشروعات عامة أو تعاونية أو للمراعي أو لاقامة منشآت ذات نفع عام وذلك بناء على طلب الدوائر أو المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة.
كما يجوز للهيئة ان تبيع للاشخاص بالثمن وبالشروط التي تراها اجزاء من الأراضي المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومي أو أي نفع عام.
ويجوز لها أيضا ان تستبدل باجزاء من الأراضي المستولى عليها أراضي أخرى تعادلها قيمة أو اقل قيمة منها على ان تستوفي الفرق نقدا.
ولها تأجيل التوزيع في المناطق التي تحددها إذا اقتضت ذلك مصلحة الانتاج القومي.
المادة الرابعة عشرة
يقدر ما يدفعه المالك الجديد عوضا عما يصيبه من الأرض الموزعة عليه سواء كانت اميرية صرفة أو مستولى عليها أو محلولة طبقا لهذا القانون ببدل المثل الذي تحدده لجنة التقدير المنصوص عليها في المادة السابعة.
ويحسب ثمن الدونم الواحد في كل منطقة بمجموع بدلات المثل فيها مقسوما على عدد الدونمات في المنطقة ذاتها.
ويضاف إلى بدل المثل ثمن المنشآت الثابتة أو الاشجار القائمة والآلات والمضخات وذلك بالنسبة إلى المساحات التي تستفيد منها.
ويضاف أيضا فائدة سنوية سعرها ٣% ومبلغ اجمالي قدره ٢٠% من هذا العوض في مقابل نفقات التوزيع والادارة.

ويؤدي مجموع ما تقدم باقساط سنوية متساوية في مدى عشرين عاما.

المادة الخامسة عشرة

تمثل الحكومة هيئة تنشأ باسم "الهيئة العليا للاصلاح الزراعي" تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الأراضي المستولى عليها إلى ان يتم توزيعها كما تتولى التوجيه والاشراف على جمعيات التعاون للاصلاح الزراعي في حدود القانون وتلحق برئاسة مجلس الوزراء.

وتشكل الهيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الزراعة والداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية والاعمار والاقتصاد واعضاء لا يتجاوز عددهم الخمسة يعينون بقرار من مجلس الوزراء على ان يكون من بينهم أحد كبار رجال القانون واثنان من الخبيرين بالشؤون الزراعية.

المادة السادسة عشرة

الهيئة العليا للاصلاح الزراعي شخصية معنوية لها استقلالها في الشؤون المالية والحسابية والادارية ولها ميزانية خاصة بايراداتها ومصروفاتها ملحقة بالميزانية العامة. وتكون حساباتها خاضعة لرقابة مراقب الحسابات العام.

وللهيئة ان تعين في ميزانيتها المبالغ التي تلزم لرفع مستوى الانتاج الزراعي والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات والهيئات لتحسين احوال المزارعين والفلاحين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والعمراني.

وتضع الهيئة العليا التعليمات الخاصة بالشؤون المالية والحسابية والادارية وبتعيين الموظفين والمستخدمين وترفيعهم وانضباطهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن ينتدبون أو يعارون إليها.

ووزير الزراعة هو العضو المفوض عن الهيئة العليا يقوم بتنفيذ قراراتها والاشراف على عمليات الاستيلاء على الأراضي واداراتها وتوزيعها وفقا للتعليمات ويرأس جلسات الهيئة في حالة غياب رئيسها.

المادة السابعة عشرة

للهيئة العليا في سبيل ممارسة نشاطها الحق في عقد القروض وطلب السلف وقبول المنح والتبرعات.

ولوزير المالية ان يقدم للهيئة السلف التي تطلبها وان يضمن قروضها.

المادة الثامنة عشرة

للهيئة العليا تفسير احكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

المادة التاسعة عشرة

تشكل بقرارات من وزير الزراعة لجان فرعية لتنفيذ الاستيلاء وحصر الأراضي المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها على الفلاحين وفحص الحالات المستثناة بنص المادة الثالثة من القانون وفرز نصيب الحكومة في حالة الشيوع.

وتصدر الهيئة العليا التعليمات الخاصة بتحديد اختصاصات هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين الهيئة العليا وبيان الأوضاع والإجراءات الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء والتوزيع وفرز الحكومة في الشيوع وما يجب اتخاذه لمواجهة فترة الانتقال بين الاستيلاء والتوزيع.

المادة العشرون

تنشر قرارات لجان الاستيلاء ولجان التقدير ولجان التوزيع في الجريدة الرسمية.

ويجوز لذوي العلاقة خلال ثلاثين يوما من نشر هذه القرارات الاعتراض عليها لدى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة التالية:

المادة الحادية والعشرون

تشكل بقرار من وزير العدلية لجنة قضائية أو أكثر تتكون من حاكمين من الصنف الثاني على الاقل ومدير طابو ومندوب عن وزارة المالية لا تقل درجته عن مدير يرشحه وزيرها ومندوب عن الهيئة العليا ترشحه الهيئة وتكون الرئاسة لأقدم الحاكمين.

وتختص اللجنة القضائية في حالة المنازعة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص عائدية الأراضي المستولى عليها والفصل في الاعتراضات التي تقدم من ذوي العلاقة على قرارات لجان الاستيلاء ولجان التقدير ولجان التوزيع.

ويبين النظام الإجراءات التي تتبع في رفع المنازعات امام اللجنة وكيفية الفصل فيها وابلاغ قراراتها للهيئة العليا.

المادة الثانية والعشرون

يمتنع على المحاكم ولجان التسوية والمحاكم الخصوصية المنشأة بموجب قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ النظر في المنازعات التي نص على اختصاص اللجان القضائية الفصل فيها. وعليها ان تحيل إلى هذه اللجان جميع الدعاوى المنظورة امامها المتعلقة بمساحات تزيد على ألف دونم تسقى سيحا أو بالواسطة وألفي دونم تسقى ديما والدعاوى الخاصة بالاشخاص الذين تنشر اسماؤهم بموجب المادة الثانية من هذا القانون.

وللجان القضائية الحق في ان تسحب من المحاكم ولجان التسوية المشار إليها أي دعوى تتعلق بأراض لأشخاص خاضعين لهذا القانون ترى من المصلحة ان تتولى هي الفصل فيها.

ويبين النظام الإجراءات والمواعيد الخاصة باحالة الدعاوى إلى اللجان القضائية.

المادة الثالثة والعشرون

قرارات لجان الاستيلاء أو التقدير أو التوزيع التي لم يعترض عليها في الميعاد وقرارات اللجان القضائية لا تكون قطعية إلا بعد تصديق الهيئة العليا للاصلاح الزراعي عليها.

وللهيئة العليا عندما ترفع هذه القرارات إليها ان تصدقها أو تعدلها أو تلغيها وتفصل في موضوعها ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا وقاطعا لكل نزاع في أصل الملكية أو أصل الحق العيني وفي التقدير وفي صحة إجراءات الاستيلاء أو التوزيع.

وللهيئة العليا ان تخول بعض صلاحياتها المذكورة في هذه المادة إلى لجان تشكلها على ان تكون برئاسة أحد اعضائها.

ولا يقبل طلب الغاء أو وقف تنفيذ هذه القرارات امام أي جهة قضائية.

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها بقرار الاستيلاء النهائي من تاريخ قرار الاستيلاء الأول وتصبح الأرض وما عليها خالصة من جميع الحقوق العينية.

المادة الخامسة والعشرون

يتم التوزيع في خلال مدة لا تتجاوز الخمس السنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون وفقا لمنهاج تضعه الهيئة العليا.

المادة السادسة والعشرون

تسلم الأرض لمن آلت إليه من الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل ملكا صرفا باسم صاحبها دون رسوم.

ويجب على صاحب الأرض ان يقوم على زراعتها وان يبذل في عمله العناية الواجبة.

وإذا تخلف من تسلم الأرض عن الوفاء بإحدى التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو سبب تعطيل قيام الجمعية التعاونية باعمالها المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين أو أخل بأي التزام جوهري آخر يقضي به العقد أو القانون حقق الأمر بواسطة لجنة تحقيق تشكل بقرار من وزير الزراعة وتتكون من حاكم يرشحه وزير العدلية رئيسا ومن مديرين من مديري الادارات بالاصلاح الزراعي.

ولهذه اللجنة بعد سماع اقوال ذي العلاقة ان تصدر قرارا مسببا بالغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها إليه. وذلك كله إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على تاريخ تسلمه لها.

ويبلغ القرار إليه بالطريق الاداري قبل عرضه على الهيئة العليا بخمسة عشر يوما على الاقل ولا يصبح هذا القرار نهائيا إلا بعد تصديق الهيئة العليا عليه ولها تعديله أو الغاؤه.

ويعتبر ما دفعه من ثمن مقابلا للاجرة المستحقة عن المدة السابقة.

وينفذ قرار الهيئة بالطريق الاداري ولا يقبل طلب الغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه امام أي جهة قضائية.

المادة السابعة والعشرون

لا يجوز لصاحب الأرض الموزعة ولا لورثته من بعده نقل ملكيتها أو ترتيب أي حق عيني عليها إلا لمن تنطبق عليه شروط التوزيع المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة وبشرط وفاء ثمنها كاملا ومضي خمس سنوات على استلامها ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سدادا الدين إلا ان يكون دينا للحكومة أو للجمعية التعاونية الزراعية أو للمصرف الزراعي.

المادة الثامنة والعشرون

كل أرض زراعية مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة خاضعة للاستيلاء يثبت ان صاحبها لم يزرعها بنفسه أو بغيره مدة السنوات الثلاث السابقة على العمل بهذا

القانون أو إنه تركها دون زراعة مدة سنة فأكثر بعد العمل بهذا القانون دون عذر صحيح تعتبر محلولة وتكون اميرية صرفة.

وتقوم لجان الاستيلاء بالتحقيق في عدم زراعة هذه الأراضي وتقرير كونها محلولة.

المادة التاسعة والعشرون

أ – يلغى القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الأراضي بلواء العمارة والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ بحسم النزاع في الأراضي الاميرية المفوضة بالطابو في لواء المنتفك وتلغى القرارات الصادرة بموجب هذين القانونين عدا ما اكتسب منها الدرجة القطعية.

ب- تطبق الاحكام الاتية على الأراضي الزراعية المفوضة بالطابو في لواء الناصرية.

١- إذا لم يكن صاحب السد متصرفا بالأرض فعلا ولا يأخذ حق ملكيتها فيعوض بنسبة ٧,٥% من قيمة الأرض وتصبح الأرض اميرية صرفة خاضعة للتوزيع.

٢- إذا لم يكن صاحب السند متصرفا بالأرض فعلا وكان يأخذ حق ملكيتها فقط فيستحق التعويض المنصوص عليه في هذا القانون وتصبح جميع الأرض اميرية صرفة خاضعة للتوزيع.

٣- إذا كان صاحب السند متصرفا بالأرض فعلا فتنطبق عليه المادة الأولى من هذا القانون ويستحق التعويض عن المساحات الزائدة عن الحد الاعلى.

المادة الثلاثون

يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار أو بكلتا العقوبتين فضلا عن جواز مصادرة البدل النقدي للأرض الخاضعة للاستيلاء كلا أو جزءا:

١- كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل احكام المادة الأولى من هذا القانون كأن يمتنع عن تقديم الاقرار المشار إليه في المادة الثانية وان يقدمه غير مستوف للبيانات اللازمة أو مخالفا للواقع مع علمه بذلك.

٢- كل صاحب أرض خاضعة للاستيلاء تعمد إضعاف كفاءتها الانتاجية أو افسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها.

٣- كل من انقطع بدون عذر صحيح عن زراعة الأرض الخاضعة للاستيلاء مخالفا بذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة.

الباب الثاني

في جمعيات التعاون الزراعي

المادة الحادية والثلاثون

تتكون بحكم هذا القانون جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن آلت اليهم الأرض الموزعة من ناحية واحدة وللجمعية ان تضم من لا تتجاوز اراضيهم في الناحية الحد الاعلى للتوزيع إذا طلبوا ذلك ويجوز بقرار من الهيئة العليا انشاء جمعية واحدة لأكثر من ناحية.

وتخضع الجمعية التعاونية لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ فيما لا يخالف احكام هذا القانون.

المادة الثانية والثلاثون

تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الآتية:

١-الحصول على سلف زراعية طبقا لمساحات الأراضي التي في حيازة اعضائها.

٢-مد المزارع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والمضخات والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها.

٣-تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق المساقي والمبازل.

٤-بيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها على ان تخصم من ثمن المحصولات اقساط البدل النقدي للأرض والسلف الزراعية وديون الحكومة والجمعية.

٥-القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية لهم.

المادة الثالثة والثلاثون

تؤدي الجمعية التعاونية اعمالها تحت اشراف ناظر يعينه وزير الزراعة ويجوز ان يشرف الناظر على اعمال أكثر من جمعية تعاونية.

المادة الرابعة والثلاثون

تشترك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية.

المادة الخامسة والثلاثون

تصدر الهيئة العليا النظام الداخلي للجمعيات التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من الاحكام.

الباب الثالث

في تنظيم العلاقات الزراعية

المادة السادسة والثلاثون

ابتداء من الموسم الزراعي التالي بهذا القانون تنظم العلاقات بين صاحب الأرض وصاحب واسطة السقي وفقا لاحكام المواد التالية:

المادة السابعة والثلاثون

١-تستمر مدة العلاقات الزراعية عند العمل بهذا القانون لمدة ثلاث سنوات زراعية تبدأ بالموسم الزراعي القادم ما لم تكن مدة العلاقة المتفق عليها أصلا اطول من ذلك ولا يجوز اخراج الفلاح من الأرض دون رغبته ولا رفع واسطة السقي أو تعطيلها خلال هذه المدة إلا عند الاخلال بالتزام جوهري يقضي به العقد أو القانون أو العرف.

٢-ولا يجوز ان تقل مدة العلاقة الزراعية التي يتفق عليها مستقبلا بين صاحب الأرض والفلاح وصاحب واسطة السقي عن ثلاث سنوات وتستكمل هذه المدة ان اتفق على اقل منها.

المادة الثامنة والثلاثون

استثناء من احكام المادة السابقة يجوز للهيئة العليا للاصلاح الزراعي دائما الغاء العقود الخاصة بالزراعة في الأراضي التي تقوم بتوزيعها وتخلية هذه الأراضي من حائزيها إذا استلزمت إجراءات التوزيع ذلك أو إذا أخل الفلاح بالتزام جوهري يقضي به العقد أو القانون أو العرف.

ويكون قرارها في هذا الشأن قطعيا وينفذ بالطريق الاداري ولا يقبل طلب الغائه أو وقف تنفيذه امام أية جهة قضائية.

المادة التاسعة والثلاثون

١- في العلاقات الزراعية التي تقوم عند العمل بهذا القانون يلتزم صاحب الأرض بأن يقدم إلى فلاحها:

أ – الأرض الزراعية مع تمكينه من وضع اليد عليها لاستغلالها في الغرض الذي اتفق عليه.

ب- مياه الري إلى حدود المزرعة ان كانت الأرض تسقى سيحا أو مياه المضخات والوسائط الأخرى في الأرض التي تسقى بالواسطة ان لم يوجد شخص ثالث يقدمها بدله.

٢- يلتزم الفلاح بأن يقوم بما يأتي:

أ – حراثة الأرض طبقا للاصول الزراعية اللازمة لكل محصول ان لم يملك صاحب الأرض أو المضخة الآلات الميكانيكية للقيام بها.

ب- حصاد المحاصيل الزراعية أو جنيها وجمعها ونقلها إلى البيادر ودرسها وتذريتها واعدادها للاستهلاك أو التسويق بالبيدر، ان لم يملك صاحب الأرض أو المضخة الميكانيكية اللازمة لذلك.

جـ- جميع الاعمال الزراعية التي يتطلبها الانتاج الزراعي من البذر حتى الحصاد وبوجه خاص تحضير الأرض بعد الحراثة ونثر البذور ووضع السماد وتوزيع المياه داخل المزرعة وتطهير المساقي والمبازل الداخلية وازالة الحشائش الضارة والمواد الغريبة الأخرى ومكافحة الآفات الزراعية يدويا.

٣- يجوز الاتفاق على نقل بعض الالتزامات من أحد طرفي العلاقة إلى الطرف الآخر أو اشتراكهما في التزام واحد.

المادة الاربعون

يكون صاحب الأرض هو المسؤول عن ادارتها في الأراضي التي تروى سيحا أو بالواسطة ان كانت الواسطة له وتكون الادارة لصاحب المضخة أو بالواسطة ان كان شخصا آخر.

ويكون الفلاح هو المسؤول عن الادارة في الأراضي التي تسقى ديما.

ويجوز في جميع الحالات ان يتفق على ان يتولى أي من الثلاثة المتقدمين حق الآخر في الادارة.

ويختص القائم بالادارة بتقديم السلف الزراعية اللازمة للفلاح ولخدمة الأرض حتى نهاية الموسم بمبلغ معتدل يتفق عليه الطرفان، ان لم يكن الفلاح هو القائم بالادارة وبتنظيم وتأمين حراسة المحصولات بالمزرعة مع تقديم جميع ما جرى

العرف على إنه من واجبات المديرين ويدخل في ذلك عمل الوكلاء والمراقبين وما يتصل به من خدمات أو طلبات لدى الجهات الحكومية.

كما يلزم المنوطة به الادارة بتقديم البذور اللازمة للزراعة إذا طلب الفلاح ذلك وتعتبر سلفة تستوفى من المحصول عينا وبنفس الكمية من حصة الفلاح ويؤجل استفاؤها إلى محصول تال ان تلف المحصول الناتج عنها بسبب عوامل طارئة تخرج عن إرادة ذوي العلاقة.

ويلزم القائم بالادارة أيضا بتقديم الاسمدة الكيمياوية ومبيدات الحشرات والفطريات على ان تستوفى قيمتها من ذوي العلاقة بنسبة حصة كل من الناتج.

المادة الحادية والاربعون

	الري بالسيح	الري بالواسطة	الديم
الأرض	٠١٠%	٠١٠%	٠١٠%
الماء (السقي)	٠١٠%	٠٢٠%	-
عمل الفلاح والبذور	٠٥٠%	٠٤٠%	٠٥٠%
الحراثة	٠٧,٥%	٠٧,٥%	٠١٢,٥%
الحصاد أو الجني	٠١٢,٥%	٠١٢,٥%	٠١٧,٥%
الادارة	٠١٠%	٠١٠%	٠١٠%

وللهيئة العليا للاصلاح الزراعي حق تعديل وتغيير هذه العناصر والنسب المستحقة عنها من الناتج تبعا للمناطق المختلفة وذلك ببيان يصدر في بداية الموسم الزراعي ينشر في الجريدة الرسمية.

ويجوز الاتفاق على حصة للفلاح تزيد عن النسبة المخصصة له بموجب هذه المادة.

وكل من قدم عنصرا من عناصر الانتاج السالف ذكرها يحصل على النسبة المقررة لذلك.

إذا عجز المسؤول أصلا عن اداء التزاماته يقوم من يتولى الادارة بادائها وإذا عجز فصاحب الأرض على ان يستحق النسبة المحددة لها من الناتج.

المادة الثانية والاربعون

لا تطبق احكام المادة السابقة على الأرض المغروسة بالاشجار والنخيل على ان لا يقل عددها عن اربعين شجرة في كل دونم.

المادة الثالثة والاربعون

يكون عقد العلاقة الزراعية ثابتا بالكتابة مهما كانت قيمته ويكتب العقد نسخا بعدد أطراف ذوي العلاقة ويسلم كل واحد منهم نسخته. ويجوز اثبات كل مخالفة لاحكام العقد أو لاحكام هذا القانون بطرق الاثبات كافة.

المادة الرابعة والاربعون

لا يجوز ان تكون العلاقة بين صاحب الأرض الفعلي أو وكيله وزارعها الفعلي إلا علاقة مباشرة وتمتنع الوساطة في هذه العلاقة.

المادة الخامسة والاربعون

تنشأ لجنة في كل قضاء أو ناحية من النواحي التي فيها محكمة للصلح تسمى "لجنة الفصل في المنازعات الخاصة بالعلاقة الزراعية". وتشكل هذه اللجنة بقرار من وزير العدلية وتتكون من حاكم ومندوب عن الاصلاح الزراعي يرشحه وزير الزراعة ومندوب عن وزارة الداخلية يرشحه وزيرها.

وتختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمادة السابعة والثلاثين وتكون قراراتها وقتية لا تتصدى لأساس النزاع وغير قابلة لأي طعن وتنفذ اداريا.

ولا تحول هذه القرارات دون التجاء أحد المتخاصمين إلى المحاكم العامة المختصة للفصل في موضوع النزاع وفي التعويض.

ويبين النظام إجراءات هذه اللجان وطريقة تقديم الطلبات إليها.

المادة السادسة والاربعون

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور وبالغرامة التي لا تتجاوز مئتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أولا- كل طرف في علاقة زراعية استولى عمدا على حصص تزيد عن الحصص المقررة له قانونا.

ثانيا- كل طرف من أطراف العلاقة الزراعية خالف عمدا أو اهمل التزاماته في العناية بالأرض أو زرعها على وجه يؤدي إلى نقص في كفاءتها الانتاجية.

الباب الرابع
في حقوق العامل الزراعي

المادة السابعة والاربعون

تقوم بتعيين اجر العامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنـــة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية اربعـــة يختـــارهم الوزير الوزير اثنان يمثلان أصحاب الأراضـــي الزراعيـــة واثنـــان يمثـــلان العمـــال الزراعيين ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة.

ولا يجوز استخدام العامل الزراعي باقل من الاجر المحدد له فـــي كـــل منطقـــة بمقتضى الفقرة السابقة.

المادة الثامنة والاربعون

يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة.

المادة التاسعة والاربعون

١-يوقف عند العمل بهذا القانون توزيع الأراضي بموجب قانون اعمار واســـــتثمار الأراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ حتى صدور قانون آخر.

٢-يلغى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٣ بشأن حقوق وواجبات الزراع والمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٤ بشأن قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح كمـــا يلغـــى مـــن القوانين والمراسيم والانظمة والبيانات الأخرى كل ما يتعارض مع احكـــام هـــذا القانون.

المادة الخمسون

يصدر مجلس الوزراء بناء على طلب الهيئة العليا للاصلاح الزراعـــي نظامـــا بالأوضاع والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

المادة الحادية والخمسون

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فـــي الجريدة الرسمية.

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٩ لتعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ١٤٦ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٨

المادة الأولى- تحذف الفقرة الأولى من المادة الحادية والعشرين من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ويحل محلها ما يأتي:

تشكل بأمر من وزير العدلية لجنة قضائية أو أكثر من ثلاثة حكام احدهم من الصنف الأول أو الثاني وتكون الرئاسة لاقدمهم ويعين الوزير صلاحيتها الحكامية.

المادة الثانية- تحذف المادة الخامسة والاربعون من القانون ويحل محلها ما يأتي:

المادة الخامسة والاربعون:

أ - تنظر محكمة الصلح وفق قانون اصول المراقبات المدنية والتجارية في المنازعات الناشئة عن العلاقات الزراعية المنصوص عليها في الباب الثالث من هذا القانون وتفصل فيها وفق القانون وتعتبر من الدعاوى المستعجلة.

ب- تنفذ المحكمة الحكم وفق قانون التنفيذ ويكون حاكم المحكمة رئيس التنفيذ ويمارس سلطاته المبينة في القانون المذكور.

جـ- لا تنفذ الحكم باخراج الفلاح إلا بعد اكتسابه الدرجة النهائية.

المادة الثالثة- يلغى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ المعدل لقانون الاصلاح الزراعي. ويلغى نظام تشكيل لجان الفصل في المنازعات الخاصة بالعلاقات الزراعية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨. وتحال إلى محكمة الصلح الدعاوى التي لم تفصل فيها اللجان المذكورة.

وقد وجهت انتقادات الى القانون باعتباره اعتمد التجربة المصرية في هذا المجال وان الخبيرين المصريين سعد هجرس وابراهيم مصطفى درويش اديا دورا مهما في وضع الاقتراحات النهائية للقانون وكان هذا النقد موجها من القوى المعادية للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بينما اعتبرته بعض القوى ثمرة من ثمار ثورة ١٤ تموز وجبهة الاتحاد الوطني معا

وتقرر استخدام بعثة من الفنيين في شؤون الاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة لتقديم المشورة الفنية في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وتألف الوفد من ثمانية اعضاء برئاسة السيد عزيز وفائي وكيل المدير العام لهيئة اصلاح

الأراضي البور[1] وفي ٧ كانون الأول ١٩٥٨ أذاع رئيس الوزراء بيانا بشأن اتخاذ الخطوات التي تكفل تحقيق الاهداف التي نص عليها قانون الاصلاح الزراعي وتم اعلان اسماء الوجبة الأولى للاشخاص الذين تقرر خضوعهم للقانون في كل من الوية بغداد والكوت والسليمانية وفيما يلي **نص البيان** :

" أيها المواطنون الكرام ان ثورة ١٤ تموز المجيدة التي حققت انتصارا رائعا على الاستعمار والملكية واذنابهما الذين اشاعوا الفساد وحرمان المواطنين حقهم الطبيعي في الحرية والعيش السعيد قد شرعت قانون الاصلاح الزراعي لترصين مكاسب الثورة والسير بالشعب نحو حياة افضل . فقانون الاصلاح الزراعي يعمل على تحرير الفلاحين من ربقة العبودية بحصولهم على الارض ذلك الحلم كان يراود اباءهم اجيالا طويلة فحالت دون تحقيقه حكومات العهد البائد وقد حققته حكومة الثورة كما يعمل القانون على زيادة حصصهم من الحاصل بشكل يتلاءم مع ما يبذلونه من جهد في عملهم بالزراعة وبذلك يرتفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي الى مستوى الحياة الانسانية الكريمة . كما يعمل قانون الاصلاح الزراعي على رفع مستوى الانتاج الزراعي بصورة عامة للمزارعين كافة وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني وتطوره وكذلك فان الاصلاح الزراعي سيبقى هدفا من اهم اهداف ثورتنا ومصدرا من اهم مصادر الخير لكافة المواطنين من ابناء شعبنا ومن اهم دعامات العدالة الاجتماعية في وطننا العزيز ولذلك ايضا صار العمل والتعاون الجدي الواسع في تنفيذه واجبا وطنيا مشرفا على كافة المواطنين وصار عدم التعاون او العرقلة في تنفيذه خيانة للوطن توجب المسؤولية بالنسبة لكافة المواطنين سواء منهم من كان في المسؤولية ام خارجها . لقد نص قانون الاصلاح الزراعي على استيلاء الحكومة على ما زاد عن الحد الاعلى المقرر بالمادة الأولى منه مقابل تعويض عادل لصاحب الارض يقدر ببدل المثل وستبقى له المساحة المقررة قانونا . وبذلك امن له مستوى كريما لمعيشته . ان عملية الاستيلاء بنشر اسماء من تقرر الهيئة العليا للاصلاح الزراعي خضوعهم للقانون على دفعات في الجريدة الرسمية ثم تقوم لجان الاستيلاء بالكشف على الارض وتعين حدود الارض المستولى عليها والارض التي تبقى لصاحب الارض ضمن الحد الاعلى المقرر قانونا وبعد ذلك يصدر قرار بالاستيلاء

---

[1] جريدة الجمهورية ، ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٨

الابتدائي الذي ينشر في الجريدة الرسمية ولصاحب الارض الاعتراض على القرار المذكور لدى اللجان القضائية خلال ثلاثين يوما من نشره بالجريدة الرسمية ولا تعتبر قرارات اللجان القضائية نهائية الا بعد تصديقها من الهيئة العليا وعندئذ تصدر قرارات الاستيلاء النهائي والى ان يتم الاستيلاء النهائي ستبقى الارض والزرع قائما عليها بيد صاحبها

الزعيم عبد الكريم قاسم [1]

رئيس الوزراء

التعديل الوزاري الأول

تجريد عبد السلام عارف من مناصبه وابعاده عن العراق

بعد بضع دقائق من اعلان مولد قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ في ٣٠ أيلول اصدر مجلس السيادة المرسوم رقم (٣١٧) باجراء أول تعديل وزاري على وزارة عبد الكريم قاسم التي لم يمض على تشكيلها اكثر من شهرين ونصف جاء فيه :

بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١- إعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية وتعيينه سفيرا لدى جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية) .

٢- اعفاء الدكتور جابر عمر من منصب وزير التربية والتعليم .

٣- اعفاء السيد فؤاد الركابي من منصب وزير الاعمار وتعيينه وزير دولة .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر أيلول ١٩٥٨

رئيس مجلس الوزراء　　　　　　مجلس السيادة [2]

ومن الواضح ان التغير يستهدف ابعاد العناصر القومية والمساندة للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة . وكان تجريد عبد السلام عارف من بقية

---

[1] البلاد ، ٨ كانون الأول ١٩٥٨

[2] الوقائع العراقية ، ٤ تشرين الأول ١٩٥٨

المناصب التي ظل يحتفظ بها بعد اعفائه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة متوقعا اذ ان عبد الكريم قاسم اخذ يسعى للامساك بالسلطة بيديه بعد ان أخذ يشك بعبد السلام عارف ومن خلفه القوميون والداعون للوحدة العربية. ولم يكن مقتنعا بادارة عبد السلام لوزارة الداخلية التي هي اهم الوزارات ويبدو ذلك من حديث صديق شنشل مع (سام فول) القنصل الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد في ٣ تشرين الأول قال شنشل :

" ان العقيد عارف كان جنديا جيدا ووطنيا وقوميا الا انه كان كارثة في السلطة اذ كانت عقليته ونظرته كجندي يقود مفرزة صغيرة وانه لا يمتلك الادراك السياسي او كيفية التصرف سواء مع الاجانب او مع زملائه . ونظرا لقدراته المحدودة وتسرعه وتصريحاته العامة غير المقبولة فقد اصيب الجهاز الحكومي بشبه عجز وهناك كثير من الاشياء تعتمد على الاداء الكفوء لوزارة الداخلية حيث لا يمكن ادارة البلاد برجل مثل عارف كوزير ، والاسوأ من ذلك ان زملاء عارف في الحكومة وبضمنهم رئيس الوزراء لم يكونوا يعلمون مطلقا ما كان يدور في فكره او ما سيقوم به بعد ذلك اذ ان هناك العديد من الاشياء التي فعلها كانت بدون موافقة من رئيس الوزراء او مجلس الوزراء . وكان من المؤمل ان اعفاءه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة سيقص اجنحته وبالرغم من انه لم يتحدث بعد ذلك في هذا الموضوع بشكل علني الا انه استمر في الازعاج في العديد من الطرق والاساليب ولم يتوسع شنشل في شرح هذه الاساليب . وفي حديث له مع السفير التركي في بغداد بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه قال شنشل [1] " انه هو واصدقاءه الوزراء كانوا على وشك الاستقالة بعد يأسهم وجزعهم من الظروف المضطربة التي

---

[1] لم يكن الخلاف بين شنشل وعارف عقائديا فكلاهما كان قوميا . وكان شنشل ينطلق من افكار حزب (الاستقلال) وهو حزب قومي فكان يوافق عبد الكريم قاسم في موضوع الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في حين كان عبد السلام قوميا لكنه اندفع نحو شعار الوحدة الفورية وذلك للوصول الى الزعامة على الرغم من عدم ايمانه بالوحدة ايمانا صادقا وكان كل منهما يعد نفسه الناطق باسم جمال عبد الناصر في العراق . ويأخذ شنشل على عارف تسرعه واندفاعه وكراهيته للاجانب في حين يرى عبد السلام ان شنشل كان وراء تعيينه سفيرا في بون لان الامر صدر عندما كان شنشل وزيرا للخارجية بالوكالة . وان البعض يعتقد ان شنشل كان وراء الجفوة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد عودة الاخير من دمشق لان شنشل هو الذي نقل الى عبد الكريم ما دار من احاديث بين عبد السلام وعبد الناصر .

سادت بعد الثورة والتي كان عبد السلام عارف مسؤولا عنها بشكل رئيس وانه انتقد وبشكل خاص موقف عارف نحو الاجانب بانه متطرف لحد الجنون وكان عارف يريد ان يخرج كافة الاجانب من البلاد . وكان سيلغي كافة الامتيازات الدبلوماسية لو تمكن من الاستمرار بذلك . ويبدو ان هدفه كان بشكل عام ان يعيد للعراق وجه الاسلام الناصع بغض النظر عن ان هذا العمل يعني عودة عقارب الساعة الى الوراء لعدة قرون بطرق اخرى . وابلغ شنشل وزير الخارجية التركي ايضا "بعد مغادرة عارف بدأ العراق ينتهج نظاما ثالثا اذ كان من الصعوبة ازاحة النظام الثاني (عارف) بل وحتى اصعب من ازاحة نظام ما قبل الثورة . والان وبعد ان تحقق ذلك فانه يأمل ان يطرأ التحسن على الموقف في كثير من المجالات وأضاف بانه منذ الثورة ظهر البريطانيون والامريكيون ليس فقط انهم هم الصحيح وانهم صبورون بل في الحقيقة يساعدون العراق"[1].

وبغض النظر عن شرعية حديث مثل هذا يخص الامور الداخلية للبلاد مع سفيري دولتين اظهرتا عداءهما للثورة منذ البداية (تركيا وبريطانيا) خاصة وان بريطانيا كانت ترى ان الثورة قد وجهت ضد سياستها وسياسة الغرب تجاه العراق فان حديث شنشل هذا لا يمكن تفسيره سوى انه موافقة منه لسياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والتي شرع بتنفيذها بعد اقصاء عبد السلام .

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء ٣٠ أيلول عقد عبد الكريم قاسم اجتماعا لمجلس الوزراء حرص على حضور الجميع . وبعد ساعة انطلقت سيارة عسكرية من وزارة الدفاع تحمل المقدم الركن سليم الفخري مدير الاذاعة والتلفزيون الذي استدعى مذيع اخبار الساعة العاشرة مساء وذلك قبل موعد اذاعة النشرة الاخبارية بدقيقتين وطلب منه ان يذيع بيانا مهما في مقدمة النشرة. وفي العاشرة اذيع بيان اعفاء عبد السلام عارف وجابر عمر ونقل فؤاد الركابي الى منصب اخر . وكان عبد الكريم قد اغلق المذياع قبل خمس دقائق من اذاعة نشرة الاخبار بدعوى تشويشه على مناقشات المجلس الذي واصل اجتماعه وذلك بقصد حجب البيانات عن

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٠٠ ، ١٣٠ ، ١٣٥

الوزراء المجتمعين [1] . ويبدو ان اذاعة هذه البيانات التي تزامنت مع اعلان قانون الاصلاح الزراعي أريد منها تفادي حدوث اية ضجة كما يرى البعض .

واذا كانت أسباب اعفاء عبد السلام عارف ونقل فؤاد الركابي واضحة فان اعفاء جابر عمر من منصب وزارة التربية والتعليم تعود لمساعيه الحثيثة والعمل من أجل الوحدة وذلك بالتمهيد لها بتحقيق الوحدة الثقافية بين البلدين أولا فقد تم تبادل العديد من الوفود الفنية من أجل دراسة توحيد النظم والمناهج التعليمية والثقافية وكذلك تعود لرغبته في اختيار مرشح مصري لرئاسة جامعة بغداد هو الدكتور سليمان حزين الذي صاغ اهداف الاتفاقية الثقافية التي وقعها العراق مع الجمهورية العربية المتحدة والتي تصب على توحيد مناهج التعليم وتشكيل مجلس مشترك لتنفيذها بينما كان عبد الكريم يفضل تعيين الدكتور عبد الجبار عبد الله لهذا المنصب فضلا عن عدم رضا عبد الكريم وكذلك الشيوعيين عن جابر عمر بسبب ما ورد في كلمته التي القيت في مؤتمر الطلاب العرب الذي عقد في ولاية الينوي في الولايات المتحدة التي ساوت حسب رأيهم بين الغرب والشرق (الاتحاد السوفيتي) في مجال التعاون الدولي والتي قال فيها :

" نحن عرب الغد لنا فلسفتنا القومية الواعية خلاصتها بناء مجتمع عربي افضل على اسس من المثل العليا الاسلامية وخير ما في العلم والصناعة . خطتنا مع العالم الخارجي حياد ايجابي مبني على التعاون مع الشعوب شرقيها وغربيها ومنفعة اقتصادية مشتركة تقاوم الاستغلال وتضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار في التزاماتنا الدولية مع الجيران والبعيدين. نقاوم الاستعمار أي لون اختار واي ثوب تقمص وسنناضل من أجل وحدة العرب وتخليصهم من الصهيونية ومن الاستعمار في الجزائر وامارات الخليج " وقد اعتبر عبد الكريم قاسم هذه الرسالة موجهة ضد سياسة الثورة وعدها الشيوعيون رسالة رجعية اشادت بالقومية العربية [2] خاصة وقد عرف عن جابر عمر ميوله القومية من خلال مشاركته في انتفاضة ١٩٤١.

ومهما يكن من أمر فان عبد السلام عارف رفض قبول منصب السفير وقدم في اليوم التالي (١تشرين الأول ١٩٥٨) استقالته وهذا نصها :

---

[1] هادي حسن عليوي ، عبد الكريم قاسم الحقيقة ، (بغداد ١٩٩٠) ، ص ٧٨

[2] موسوعة ثورة ١٤ تموز ، (١) ، ص ١٠٦ - ١٠٨.

" سيادة رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم المحترم

أشكركم على ثقتكم لتعييني بمنصب سفير في المانيا الاتحادية . ولما كانت ظروفي لا تساعدني على القيام بهذا المنصب ارجو اعفائي ان نسبتم او قبول استقالتي ولكم مزيد الشكر والاحترام [١] . ولكن عبد الكريم مزق الاستقالة وقال "سأجبره على مغادرة العراق" وقد حاول بعض اصدقاء عبد السلام في الحكم وفي خارجه اقناع عبد الكريم باعادة عبد السلام الى منصبه كما حاول بعضهم ان يقنع عبد السلام بقبول المنصب الجديد كبادرة تدل على ولائه الشخصي لعبد الكريم لكن عبد السلام ابى ذلك واعلن استعداده لقبول اية وظيفة عسكرية يختارها عبد الكريم له داخل العراق . ولازم منزله وفي الثالث من تشرين الأول نظم القوميون ودعاة الوحدة تظاهرة امام منزله هتف خلالها احد المتظاهرين "تعاهدك على ارجاعك الى المناصب " فرد عليه عبد السلام "هناك خربطة وقشمريات . وانني اطمئن الحاضرين انني لن اذهب الى المانيا واستشهد بالنبي (ص) الذي لقي العذاب في سبيل مبدئه وقال ان العراق كما يبدو بحاجة الى اكثر من ثورة واحدة وانني تركت المناصب لهم"[٢].

وفي الحادي عشر من تشرين الأول دعاه عبد الكريم قاسم الى مكتبه في وزارة الدفاع وجرى الحديث بينهما بحضور احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام . وبحضور عدد من الضباط بمن فيهم فؤاد عارف وحاولوا جميعا ان يقنعوا عبد السلام بضرورة قبول منصب السفير في بون . ولكن عبد السلام ظل متصلبا في موقفه ورفض مغادرة العراق . عندها غادر العبدي وفؤاد عارف مكتب عبد الكريم وتركا عبد السلام وعبد الكريم بمفردهما . ويبدو ان حديثا طويلا جرى بينهما اصر فيه عبد الكريم على عبد السلام ان يتوجه الى بون لان بقاءه في بغداد احدث انشقاقا في صفوف الشعب لكن عبد السلام اعتذر لاسباب شخصية وعائلية فضلا عن تذرعه بانه غير مؤهل لتسلم منصب سياسي دبلوماسي . عندئذ استدعى عبد الكريم فؤاد عارف الى مكتبه فحضر وبدأ يتدأول معه الموقف واستمرت المحادثات الى ما بعد الظهر دون جدوى وبينما كان فؤاد عارف يتأمل في

---

(١) مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٦٠

(٢) المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٢٠٧

احدى اللوحات المعلقة على احد الجدران التفت على اثر صوت عبد الكريم يقول ماذا تريد يا عبد السلام " فرأى عبد السلام جالسا على كرسي بالقرب من مكتب عبد الكريم وقد اوشك ان يطلق النار من مسدس كان في يده واسرع عبد الكريم الى الامساك به بينما انقض فؤاد عارف ينتزع المسدس من يده وفي تلك اللحظة دخل الزعيم محي الدين عبد الحميد قائد الفرقة الرابعة المدرعة وعبد العزيز العقيلي قائد الفرقة الأولى وناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية وخليل سعيد قائد الفرقة الثالثة . وقد استفسر محي الدين عبد الحميد عن اسباب (الجلبة) فبادره عبد الكريم بالقول "يريد ان يقتلني" واعترض عبد السلام على هذا القول مصرحا بانه كان ينوي الانتحار فأجاب عبد الكريم " اذا كنت تريد الانتحار فلماذا جئت الى مكتبي لتنتحر فيه؟ كان بوسعك ان تنتحر في منزلك " واعترت عبد السلام نوبة هستيرية اخذ معها يصرخ محتجا على ابعاده عن البلاد ودخل بعض الضباط المكان ومنهم ناجي طالب ويبدو ان الجميع اتفقوا حسما للخلاف على ان يقبل عبد السلام المنصب الجديد ولو لمدة قصيرة حتى تعود الاوضاع الى طبيعتها ويصفو الجو واستمرت المدأولات بين العسكريين من الحادية عشرة صباحا الى العاشرة مساء قبل ان يقبل عبد السلام التوجه الى بون ووعد عبد الكريم باستدعائه الى العراق بعد ثلاثة اسابيع عندها فقط بدا ان الازمة قد انفرجت[1].

ويروي اللواء المتقاعد فؤاد عارف ما دار بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في ذلك اليوم قائلا:

"أما كيف دار النقاش والمتابعة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وكيف انتهيا فقد فكرت مع نفسي ان اتركهما وحدهما قليلا قد تكون بينهما بعض الأسرار فاستأذنت بالخروج وما ان خرجت من الغرفة ودخلت غرفة السكرتير حتى وجدت ناجي طالب ومحيي الدين عبد الحميد وعبد العزيز العقيلي وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف. امتلكهم العجب بسبب تركي لهما وخروجي من غرفة عبد الكريم قاسم حتى ان اللواء الركن ناجي طالب خاطبني مازحا (أبا فرهاد كملت الطبخة؟ قلت لا والله) وفي تلك اللحظة سمعت عبد الكريم قاسم يناديني من غرفته

---

[1] المحاكمات، جـ٥، ص١٩٨٢ – ٢٠٢٩، ٢٠٩٥ – ٢١٢٣، ٢١٧٦. مذكرات العميد الركن جاسم العزاوي ص١٨٠.

التي تؤدي إلى غرفة السكرتير قائلا (أين أنت ذاهب يا فؤاد؟) فعرفت إنه لا يريد ان اتركهما وحدهما أو ربما كان يخشى ان يبقى مع عبد السلام عارف وحده فعدت فورا إلى غرفته وأوصدت الباب من ورائي وتشاغلت عنهما بالنظر إلى بعض الصور المعلقة على الجدار. والنقاش دائر بينهما وأنا انتقل من صورة إلى أخرى حتى سمعت عبد الكريم قاسم يصيح بحدة (يا عبد السلام خنت الثورة في اليوم الرابع من قيامها فالتفت إلى عبد الكريم قاسم لأجده يخرج ورقة ويقول: هذه برقية بعث بها عبد المجيد فريد الملحق العسكري المصري في بغداد إلى الرئيس جمال عبد الناصر يذكر فيها: لقد اتصل عبد السلام عارف وهو مصر على ان يقيم الوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وسوف يرغم عبد الكريم قاسم على قبول هذه الوحدة وإذا لم يوافق فسوف يتخلص منه. وفجأة وجدت عبد الكريم يصرخ قائلا ولك إنت شدتسوي (ماذا تفعل؟) فالتفت إلى عبد السلام عارف وإذا به قد سحب مسدسه وهو يهجم على عبد الكريم قاسم ممسكا به وما كان مني إلا ان انقضضت بدوري على يد عبد السلام عارف وأمسكت به ثم بدأت الوي ساعده حتى أخذت المسدس منه وكان يحاول المقاومة ولكني سيطرت عليه فسقط على الأرض وهو يبكي

دفعت الضجة التي حدثت في غرفة عبد الكريم إلى فتح الباب ودخول السادة الذين ذكرت إنهم كانوا جلوسا في غرفة السكرتير بالإضافة إلى عبد الكريم الجده آمر الانضباط العسكري ووصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم. وكان أول الداخلين هو محي الدين عبد الحميد وصاح عبد الكريم قاسم قائلا لولا فؤاد لاغتالني عبد السلام فقال عبد السلام أنا لم أنو قتلك فقال عبد الكريم اذا لماذا سحبت مسدسك؟ قال عبد السلام كنت أريد ان انتحر فقال له عبد الكريم اذا كنت تريد ان تنتحر فانتحر في بيتك أما هنا فإنك سحبت مسدسك في حضور رئيس الوزراء وهذه جريمة تحاسب عليها.

ثم سمعت عبد الكريم قاسم يقول أنا أعرف ان هناك مؤامرة لاغتيالي وان تكتلا من الضباط بتوجيه وتبرير عبد السلام عارف يديره للتخلص مني. وعلى أية حال بقينا هناك حتى المساء واذكر ان الدكتور محمد الشواف جاء أيضا وأخذ الجميع يقنعون عبد السلام بالسفر إلى بون ولو بصورة مؤقتة لبضعة أسابيع ريثما تعود الظروف إلى احوالها الطبيعية وبعد ذلك وصل طاهر يحيى ليأخذ عبد السلام عارف ليوصله إلى بيته واذكر ان عبد السلام طلب مني راجيا ان اطلب من عبد الكريم قاسم

ان يكون في توديعه في المطار صبيحة يوم سفره وذلك تحسبا لبعض الاعتبارات ولكي لا يتصور الناس ان في الأمر انتقاصا من شخصيته

وبعد ان غادر عبد السلام وكان الوقت متأخرا طلب مني عبد الكريم ان ابقى معه واعطاني سرير نومه وفرش لنفسه على الأرض وقال لي قبل ان ينام والله يا أخي يا أبا فرهاد منذ ان قامت الثورة وأنا وعبد السلام ننام في هذه الغرفة واعطيه فراشي مثلما اعطيتك اياه الآن وانام أنا على الأرض ولكن فرقا واحدا بينك وبينه هو إنه عندما كان ينام في غرفتي كنت انام واصبعي على زناد مسدسي خشية غدره"

ويذكر فؤاد عارف أيضا إنه تمكن من إقناع عبد الكريم قاسم بالذهاب إلى المطار لتوديع عبد السلام عارف. وبعد سفره فإن عبد الكريم قال "يا فؤاد منذ بداية الثورة وهذا الرجل يريد ان يتخلص مني بكل وسيلة حتى بالقتل مع العلم أنا الذي جئت به إلى تنظيم الضباط الأحرار وفرضته في مواقع من تنظيمات الضباط الأحرار وانما وافق الاخوة على قبوله نزولا عند رغبتي وعلى مضض منهم لأنه إنسان غير منضبط والآن اتلقى جزاء ما فعلت!!"

وأخيرا يذكر ان عبد السلام بعد ان عرف بتعيينه سفيرا في بون قدم استقالته من هذا المنصب وعندما تسلم عبد الكريم الاستقالة مزقها ورماها ارضا وانما استقال عبد السلام محتجا بقوله (أقوم أنا بالثورة وصديق شنشل الذي يصدر الأوامر بتعييني سفيرا) وكان صديق شنشل وزيرا للارشاد ووكيلا لوزير الخارجية آنذاك[1]

أما ما يقوله عبد السلام عن هذه الحادثة [2] " زارني طاهر يحيى ومعه فؤاد عارف في مسكني يوم ١١ تشرين الأول ١٩٥٨ وفهمت منهما ان قاسما يرغب في مقابلتي لتسوية موضوع سفري وتركتهم لارتداء ملابسي وداخل غرفتي كانت الفكرة قد اختمرت في ذهني سحبت مسدسي ووضعته في مكان امين في سترتي وخرجت معهما وتوجهنا الى وزارة الدفاع دخلت غرفة قاسم فوجدته مع وصفي طاهر ثم طلب من وصفي طاهر ان يخرج من الغرفة ووقف (عبد الكريم) يحدثني محاولا اقناعي بالعدول عن قراري وانه سيزودني في المانيا بكل ما اطلب وعلى ان اذهب الى بون حتى تهدأ الامور ثم يعيدني مرة اخرى فقلت له ان مجرد خروجي من بغداد شيء لا

---

[1] مذكرات فؤاد عارف ص٢٠٠-٢٠٤.

[2] مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٦١ - ٦٢ ، المحاكمات ، جـ٢ ، ٥ ص ٢١٧٦.

ارتضيه ولا يمكن ان ارضخ لارادة حفنة من الشعوبيين الذين يضمرون الشـــر لـــهذا البلد ولكن قاسم عاد يلح علي مرة بالتهديد واخرى بـــالوعود وعندمـــا يئـــس مـــن محاولاته انهى المقابلة وذهب الى باب الغرفة ليفتحه لي " في هذه اللحظـــة تقدمـــت يدي نحو المسدس واخرجته من مكمنه بحذر وبينما قاسم يحاول فتح باب الغرفة كان قد دخل الى مكتب قاسم عدد من الضباط فعدت اضع مسدسي في مكانه وكان لابد من حل اخر"[1].

وفي اليوم التالي (١٢ تشرين الأول) سافر عبد السلام عارف الـــى بـــون يرافقه علي حيدر سليمان الذي كان سفيرا للعراق في المانيا الاتحادية والـــذي كـــان سيخلفه في منصبه وكان في توديعه في المطار عبد الكريم قاسم وعدد من الوزراء . وتجدر الاشارة الى ان عبد الكريم قاسم نوه للسفير البريطاني يوم ١٨ تشـــرين الأول "ان مغادرة عبد السلام عارف ستجعل من السهل تسوية المسائل التـــي تؤثـــر علـــى العلاقات مع بريطانيا بطريقة ودية ومرضية " [2]

وفي اليوم نفسه الذي اذيع فيه خبر اعفاء عبد السلام عارف وجـــابر عمـــر ونقل فؤاد الركابي من وزارة الاعمار صدر المرسوم الجمهوري رقـــم ٣١٩ بمـــلء المناصب الوزارية التي شغرت كالاتي:

" بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الـــوزراء رسمنا بما هو آت:

١- اسناد وزارة التربية والتعليم بالوكالة الى السيد هديـــب الحـــاج حمـــود وزيـــر الزراعة.

٢- اسناد وزارة الاعمار بالوكالة الى السيد محمد حديد وزير المالية .

٣- اسناد وزارة الداخلية الى الزعيم الركن احمد محمد يحيى .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر مـــن شـــهر ربيـــع الأول ســـنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر أيلول ١٩٥٨

رئيس الوزراء   مجلس السيادة

---

[1] هادي حسن عليوي ، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم ، ص ١٣

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ، ص ٤٥٧

وفي اليوم الثاني صدر المرسوم ٣٢٩ باسناد منصب وزارة الخارجية الى محمد صديق شنشل بالوكالة اضافة الى منصبه كوزير للارشاد مدة غياب الدكتور عبد الجبار الجومرد عن العراق. وكان مجلس الوزراء قد قرر في ٣٠ أيلول الموافقة على ايفاد الجومرد الى نيويورك لحضور اجتماعات هيئة الامم المتحدة لبحث موضوع انسحاب القوات الامريكية والبريطانية من لبنان والأردن[١].

اشترك الزعيم الركن احمد محمد يحيى في الوزارة لأول مرة وهو من اصل كردي اكمل دورة الاركان في بريطانيا وعمل مرافقا للملك فيصل الثاني ورشح مديرا للاستخبارات العسكرية وقبل ان يتسلم منصبه ارسل الى عمان بمنصب معاون لرئيس اركان القوات القريبة من الجيش العربي الموحد. علم بالثورة بعد ان اعتقلته السلطات الأردنية ، كان يظهر دائما نفسه كصديق للبريطانيين منذ ان كان قائدا للواء الخامس عشر في البصرة وتوقع البريطانيون ان يكون متعاطفا معهم[٢]. وقد فوجيء يحيى بمفاتحة عبد الكريم قاسم له حول هذا المنصب وظل يرفض ذلك عدة ايام ولكن قاسما اصر على تعيينه معتبرا قبوله مساعدة له وتقديرا لصداقتهما القديمة . ومع ذلك لم يتفرغ يحيى لوزارة الداخلية اذ صار وزيرا للزراعة والاصلاح الزراعي بالوكالة ويداوم عشرة ايام في وزارة الدفاع لمساعدة رئيس الوزراء في الشؤون الفنية والتعبوية فضلا عن انشغاله في اجتماعات مجلس الوزراء[٣]. ويقول فؤاد عارف ان عبد الكريم قاسم سألني بعد سفر عبد السلام عارف إلى المانيا هل الزعيم الركن أحمد محمد يحيى موجود في بغداد قلت له نعم قال ما رأيك لو عيناه وزيرا للداخلية قلت حسنا تفعل وفي الحقيقة كان مقررا تعيين أحمد محمد يحيى متصرفا للواء السليمانية فذهبت إليه وكان نزيل أحد فنادق بغداد وأخبرته برغبة عبد الكريم فقبل الرجل[٤].

---

[١] الوقائع العراقية ، ٤ تشرين الأول ١٩٥٨

[٢] تقرير السفارة البريطانية يوم ١ تشرين الأول عند الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ص ٣٥٢.

[٣] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ص ٦١

[٤] مذكرات فؤاد عارف ص٢٠٤.

اتفاقية تجارية مع يوغسلافيا

كان وزير الاقتصاد ابراهيم كبة قد اشار في بداية الثورة الى الحاجة الى علاقات تجارية بين العراق وجميع الدول الصديقة وان على العراق ان لا يسمح بان يسيطر على تجارته- كما كان في السابق- بلد او معسكر واحد ويجب العمل على تشجيع الصناعة الوطنية من خلال التعريفة الكمركية وفرض الضرائب والقروض الحكومية وفرض الرسوم على السلع المستوردة والعمل على تخفيض اسعار السلع الضرورية لرفع المستوى المعاشي للسكان . وطبقا لهذه السياسة بدأت الحكومة بتوجيه تجارة الاستيراد والتصدير توجيها جديدا وتحويل الاستيراد عن الاسواق التقليدية الغربية وايجاد اسواق جديدة للصادرات العراقية وعمدت الى عقد اتفاقيات تجارية مع عدد من الاقطار الاشتراكية منذ بداية تشرين الأول وخاصة بعد تحجيم دور القوى القومية حيث ازداد الانفتاح على الاقطار الاشتراكية . وقد ادخلت في هذه الاتفاقيات مواد تنص على مبدأ التجارة النسبية وذلك بالزام الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات باستيراد السلع العراقية بكميات تعادل نسبة معينة من صادرات هذه الدول الى العراق. وقد قامت وزارة الاقتصاد بعقد هذه الاتفاقيات مع دول كان التعامل التجاري معها محضورا قبل الثورة بسبب السيطرة الاجنبية [١]. وقد روجت الدول الغربية دعايات ضد هذه الاتفاقيات باعتبار انها تسعى لايجاد تبعية جديدة للدول الاشتراكية بدلا من التبعية للغرب.

كانت أولى هذه الاتفاقيات قد عقدت مع جمهورية يوغسلافيا الشعبية الاتحادية يوم ٢ تشرين الأول في بغداد باسم (اتفاقية الدفع والتجارة والتعاون الاقتصادي) وتهدف الى تعزيز علاقات الصداقة وتسهيل وتطوير العلاقات التجارية المتبادلة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الى اقصى حد مستطاع حيث تم الاتفاق على ان يمنح البلدان كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالاجور والضرائب والرسوم الكمركية وطريقة استيفاء هذه الاجور والضرائب والرسوم وكل المسائل المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من تسهيلات الموانئ واجراءات التحميل والتفريغ مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في البلدين وقد كتبت الاتفاقية بنسختين باللغتين العربية والصرب-

---

[١] ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، ص ١٥٥ - ١٦٢

كرواتية . ويعول على كلا النصين . وقد الحق بالاتفاقية جدول بالسلع المعدة للتصدير من يوغسلافيا الى العراق وبالعكس واتفاقية للمدفوعات بين البلديـــن وقـــد صـــادق مجلس الوزراء على القانون الخاص بها برقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في اليـــوم الحـــادي والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ المصادف الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨[1].

وقد جاء في مقدمة الاتفاقية " لما كانت حكومتا الجمهوريـــة اليوغســـلافية الشعبية الاتحادية والجمهورية العراقية ترغبان في تعزيز علاقـــات الصداقـــة بيـــن بلديهما وفي اقامة وتسهيل وتطوير العلاقات التجارية المتبادلة والتعاون الاقتصـــادي والعلمي والفني الى اقصى حد مستطاع فقد اتفقتا على مواد الاتفاقية".

اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفيتي

وفي ٢٨ أيلول خول مجلس الوزراء وزير الاقتصاد عقد اتفاقية تجارية مـــع الاتحاد السوفيتي، وفي ١١ تشرين الأول تم توقيع الاتفاق التجاري بين الجمهوريـــة العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في بغداد حيث جرى احتفال كبـــير بالمناسبة وجاء في مقدمتها " ان حكومـــة الجمهوريـــة العراقيـــة وحكومـــة اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية اللتين تحدوهما الرغبـــة فـــي تطويـــر العلاقـــات التجارية بين بلديهما وتوطيدها على مبادئ المساواة والمنافع المتبادلة اتفقتا على ان العلاقات التجارية بينهما تقوم على مبدأ احترام المصالح التجارية المتبادلـــة وعلـــى اساس قائمتي السلع المرفقتين وان تمنح السلطات الحكومية المختصة فـــي البلديـــن اجازات الاستيراد والتصدير للسلع وان لا تزيد الضرائب على السلع المستوردة لكـــل منهما على تلك الضرائب المفروضة على السلع المستوردة من البلدان الاخـــرى وان يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما معاملة اكثر الامم حظوة علـــى وجـــه المعاملـــة بالمثل فيما يتعلق بدخول البواخر وخروجها.

وقد حررت الاتفاقية ببغداد بتـــاريخ ١١ تشـــرين الأول ١٩٥٨ بنســـختين اصليتين كل منهما باللغتين الروسية والعربية ويعول على كلا النصين وقـــد وقعـــهما

---

[1] فؤاد الراوي ، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود التـــي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية منذ عـــام ١٩٢١ . بغـــداد ١٩٧٦ جـ٩ ص ٦ - ١٤ ، الوقائع العراقية ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨

عن الجانب العراقي ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وعن الجانب السوفيتي رئيس وفد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية ايل بيجوف .

والحق بالاتفاقية جدول بالسلع المعدة للتصدير الى الاتحاد السوفيتي وجدول بالسلع المعدة للتصدير الى الجمهورية العراقية وبروتوكول خاص بالوضعية القانونية للممثلية التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لدى الجمهورية العراقية .

وقد صادق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على قانون تصديق الاتفاقية والبروتوكولات رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ يوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني ١٣٧٨ المصادف اليوم الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ [1]

قال ابراهيم كبة عند توقيع الاتفاقية انه ليسعدني جدا ان انتهز هذه الفرصة للتوقيع على الاتفاق التجاري والبروتوكول الخاص بالممثلية التجارية لاحيي الجمهورية الاشتراكية الكبرى ومواقفها المشرفة المجيدة في الدفاع عن قضايا الشعوب عامة والشعوب العربية خاصة في السيادة والحرية والوحدة والاستقلال فضلا عن مواقفها الدولية الرائعة في المسائل الانسانية الكبرى مسائل السلم والديمقراطية والتعايش الودي بين الدول والشعوب

وقال السفير السوفيتي " ان للاتفاقية أهمية كبرى لانها تدل على رغبة الجانبين الصادقة في التعاون على اساس مبادئ المساواة الكاملة و المصالح المتبادلة... وستسهم في تقوية العلاقات الودية التي قامت بين بلدينا بعد الثورة"[2].

محاولة للتخلص من عبد الكريم قاسم

اشتد الصراع بين الشيوعيين واتباعهم من جهة وبين القوميين والوحدويين من جهة اخرى وتعرض الوحدويون بعد اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه لحملة واسعة لابعادهم عن المراكز العليا. ونشط عدد من الضباط القوميين في مختلف الوحدات ضد عبد الكريم قاسم وكان في مقدمة هؤلاء العقيد احمد حسن البكر الذي كان قد تعين في بداية الثورة آمرا للواء ١٩ الذي نفذ الثورة وكان هذا التعيين بدعم من عبد السلام عارف ولكن عبد الكريم قاسم عارض ذلك واراد تعيينه عضوا في

---

[1] مقررات مجلس الوزراء ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨ ، ١ / ١١ / ١٩٥٨ ، الوقائع العراقية ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ . ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٦٨ وثيقة ٢٨٨ ورقة ٤٠٧ .

[2] الجمهورية ، ١٢ تشرين الأول ١٩٥٨

المجلس العرفي. وكان البكر مستاء من عبد الكريم قاسم وقد تم نقله آمـــرا للفــوج الأول في اللواء العشرين وكان عبد السلام عارف يعتمد عليه كثيرا وكان على اتصال دائم بالضباط المستائين من سياسة عبد الكريم قاسم ومنهم المقــدم ثــامر الشــاوي والنقيب فاضل الساقي والعقيد طاهر يحيى مدير الشرطة العام والعقيد عبــد اللطيــف الدراجي والعقيد رفعت الحاج سري وغيرهم من آمري السرايا والفصائل في مختلــف الوحدات الذين كانت تصلهم اخبار ما يجري في وزارة الدفاع.

وبعد سفر عبد السلام الى بون وضع البكر بالتعاون مع ضباط فوجه خطـــة للاستيلاء على وزارة الدفاع وعلى دار الاذاعة والقيام (بثورة تصحيحية) تطيح بعبــد الكريم قاسم في نهاية تشرين الأول لكن احد ضباط فوج البكر وهو خزعــل علــوان عباس كان معارضا للقوميين قد اخبر عبد الكريم قاسم بهذه الاتصالات والمحـــأولات التي يقوم بها البكر وضباط فوجه فاستعد عبد الكريم قاسم للمواجهة واصـــدر امـــرا بحركة الفوج الأول للواء العشرين الى جلولاء وحدد بنفسه الطريق الـــذي يجـــب ان يسلك واتصل بالعقيد حسن عبود امر الفوج الثالث للواء العشرين لمراقبـــة الفــوج ومنع عودته الى بغداد.

وما ان وصل الفوج الأول الى جلولاء واستقر في ثكنته حتى اوقف العقيـــد احمد حسن البكر والمقدم اكرم محمود معاون آمر الفوج الأول والنقيب فاضل الساقي وعدد من الضباط القوميين يوم ١٦ تشرين الأول [1] بعد نقلهم الـــى بغــداد. وفـــي السجن تمكن صالح مهدي عماش وفيصل حبيب الخيزران من اقناع البكر بالانتمـــاء إلى حزب البعث ولكن البكر لم يمكث في السجن طويلا حيـــث اطلـــق ســـراحه بعـــد شهرين.

وفد عراقي الى اقطار المغرب العربي

في ١٤ أيلول زار عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقي تونس والتقى هناك الصادق المقدم وزير الخارجية التونسي ثم الحبيب بورقيبة رئيس الجمهوريـــة وكبار المسؤولين التونسيين الذين احتفوا به . وقد قلـــده الحبيـــب بورقيبـــة وســـام

[1] موسوعة ١٤ تموز ، (٢) ص ٢١ صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة ١٤ تمـــوز ، ص ١٠٨.
ومقابلة معه يوم ١١/ ١٠/ ٢٠٠٤

الاستقلال الاكبر التونسي وقد استطاع الجومرد في هذه الزيارة اقناع الحبيب بورقيبة بانضمام تونس للجامعة العربية وعقد اجتماعا مطولا معه دام ثلاث ساعات . ولكن انضمام تونس الى الجامعة لم ينه الخلاف بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة خاصة وان صالح بن يوسف اشد المعارضين التونسيين للحبيب بورقيبة كان مقيما في القاهرة الامر الذي عدته تونس دعما من الجمهورية العربية المتحدة للمعارضة التونسية للحبيب بورقيبة وتدخلا في شؤونها الداخلية واستغل مندوب تونس وجوده في الجامعة العربية للهجوم على الجمهورية العربية المتحدة وخاصة في جلسة العاشر من تشرين الأول ١٩٥٨ والتي ادت الى انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة من الاجتماع ثم قطع تونس لعلاقتها معها ومقاطعة اجتماعات الجامعة وقد اتخذت الجمهورية العراقية موقفا مؤيدا للجمهورية العربية المتحدة وشنت الصحف والاذاعة العراقية حملات شديدة على تونس تضامنا مع الجمهورية العربية المتحدة[١].

وبعد سفر عبد السلام عارف الى بون تم تشكيل وفد عراقي رسمي لزيارة اقطار المغرب العربي. وكان الهدف المعلن للوفد هو تدشين خط جوي عراقي جديد يربط العراق باقطار المغرب العربي (تونس والمغرب) اما الهدف الحقيقي فهو السعي لاحداث تقارب بين تونس والجمهورية العربية المتحدة واقناع تونس بالعودة الى الجامعة العربية وكان بورقيبة يتهم عبد الناصر بتدبير المؤامرات لاغتياله والتدخل في شؤون تونس.

ضم الوفد كلا من خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد وفؤاد الركابي وزير الدولة ومصطفى علي وزير العدل وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات وجاسم الشاهري مدير الخطوط الجوية والرئيس الأول الركن جاسم العزاوي سكرتير وزير الدفاع والعقيد نعمان ماهر الكنعاني والصحفي ابراهيم علي من جريدة الزمان وفخري طاهر من وزارة الخارجية والمصور عبوش.

غادر الوفد بغداد صباح يوم ٢٥ تشرين الأول الى القاهرة حيث كان في استقبالهم الوزير حسين الشافعي وفائق السامرائي سفير العراق في القاهرة وعبد

---

(١) قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٣٤٩

الوهاب الامين الملحق العسكري وبعد الغداء استأنف الوفد سفره الى ليبيا ثم الى تونس التي وصلها في ساعة متأخرة من الليل وقد استقبلهم الرئيس الحبيب بورقيبة والوزراء في القصر. وكان قد انضم الى الوفد صحفيان مصريان من القاهرة وبتدبير من محمد صديق شنشل وفائق السامرائي مما اثار استياء المسؤولين التونسيين لان العلاقات بين تونس والجمهورية العربية المتحدة كانت قد قطعت .

ثم سافر الوفد الى مدريد ومنها الى المملكة المغربية حيث استقبل الوفد استقبالا حسنا وقابل الوفد الملك محمد الخامس الذي استقبلهم استقبالا حارا وزاروا بعض المدن المغربية ثم عاد الوفد الى القاهرة حيث عقد اجتماع بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين صديق شنشل وفؤاد الركابي وبعد انتهاء الاجتماع اجتمع جاسم العزاوي بالمشير عبد الحكيم عامر وتحدثا عن الاوضاع السياسية في العراق وسوء تلك الاوضاع واكد عبد الحكيم عامر على ضرورة الالتفاف حول عبد الكريم قاسم وتجنب سفك الدماء وانه لابد من التهيؤ لعمل شيء ما لايقاف المد الشيوعي ولكن بحذر وتكتم شديدين كما اقترح المشير (ان يزرع) بعض الضباط الموثوق بهم كاعضاء في التكتل الشيوعي " وتم الاتفاق بين كل من فؤاد الركابي وجاسم العزاوي على نقل اقوال المشير عامر الى عبد الكريم قاسم والاجتماعات معه لان الموضوع لابد ان ينقل اليه بشكل مشوش [1] وجرت اتصالات بين فؤاد الركابي وعبد الله الريماوي من قادة البعثيين الأردنيين القدماء ووزير خارجية سابق وقد تخلف فؤاد الركابي في القاهرة بينما عاد الوفد الى بغداد يوم ٥ تشرين الثاني أي بعد عودة عبد السلام عارف واعتقاله حيث كانت شوارع بغداد تموج بالمتظاهرين الشيوعين يهتفون بسقوط عبد السلام وحزب البعث العربي الاشتراكي والقومية العربية بهتافات منها: (يوم خمسة بالشهر ماتت البعثية) وعلى أية حال فان هذه الزيارة ادت الى تقوية الروابط بين العراق واقطار المغرب العربي.

إضطرابات في كركوك

في الوقت الذي اشتدت فيه مضايقة القوى القومية والوحدوية من قبل عبد الكريم قاسم راح يتقرب الى الجماعات الاخرى ليعتمد عليها في صراعه مع تلك

---

[1] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ١٨١ – ١٨٥ ، الجمهورية ، ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨

القوى وخاصة الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين والبارتيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني). وأطلق يد الملا مصطفى البارزاني وجماعته واخذ يغدق عليهم الاموال ففي ٢٢ تشرين الأول قرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ خمسة الاف دينار من ميزانية وزارة الداخلية لجماعة الملا مصطفى البارزاني " وفي ٤ كانون الأول ١٩٥٨ قرر المجلس ايضا " تخصيص مبلغ ستة الاف دينار الى الملا مصطفى البارزاني وجماعته في بغداد كما قرر المجلس دراسة حالة البارزانيين في منطقة الشيخ احمد البارزاني وتخصيص كمية من الحنطة لمساعدتهم في هذا الموسم"[١]

وكانت منطقة كركوك التي هي مقر الفرقة الثانية التي يقودها الزعيم الركن ناظم الطبقجلي تتعايش فيها قوميات متعددة من عرب وكرد وتركمان وغيرهم وفيها مقر شركة نفط العراق . وكانت منطقة الفرقة تشمل الوية السليمانية واربيل والموصل فضلا عن كركوك ونتيجة للصراع الذي دار بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم فقد نشطت الاحزاب في هذه المنطقة وخاصة في صفوف الجيش وأخذت المناشير توزع والاجتماعات تعقد والمحاضرات تلقى وخاصة داخل مدينة كركوك واشتد الصراع بين جماعة الملا مصطفى البارزاني (البارتيون) وبين التركمان[٢] الذين اتهموا بالولاء لتركيا وميثاق بغداد .

وكان التركمان يشعرون منذ زمن بعيد بأهمية ومكانة الكرد في المدينة ومكانتهم ولكن سرعان ما اتخذ التنافس والعداء المتوارث صيغة سياسة بعد ثورة ١٤ تموز باذكاء من الحزب الشيوعي، وادراكا من السلطة في بغداد لخطورة التوتر واحتمال تطوره الى صدام مسلح ارسلت معاون تحري شعبة الاجرام محمد عزيز الى كركوك للوقوف على الوضع وقد قدم هذا تقريرا جاء فيه :

هناك اشاعات استعمارية في كركوك تبعث الكراهية والتفرقة بين ابناء الشعب وان للمؤسسات الانكليزية والامريكية اليد الطولى في بث تلك الاشاعات ولاسيما القنصلية البريطانية التي ما هي الا وكر للتجسس وهناك مصادر اخرى تبث الدعاية للتفرقة وهي مؤسسات شركات النفط وكذلك مركز الاستعلامات الامريكية بواسطة المستخدمين فيها برواتب ضخمة وهناك فئة ثالثة وهم الشيوعيون الذين

---

[١] مقررات مجلس الوزراء ، العهد الجمهوري يومي ٢٢ تشرين الأول ، ٤ كانون الأول ١٩٥٨

[٢] موسوعة ١٤ تموز (٣) ، ص ٧ – ٢٣

يولدون الشعور بالتفرقة بصورة مستقلة وبقـــالب جديـد وبـــالرغم مـــن تـــأييدهم للجمهورية الا انهم يثيرون الناس ضد منتسبي حزب البعث العربي الاشتراكي بقولهم ان هذا الحزب يهمل مصالح الكرد ويدعو الى تفضيل العرب على غيرهم ونقل خيرات العراق الى بلدان عربية اخرى " [١]

وأشار التقرير أيضا الى احتمال تسلل مأجورين من ايران لتسعير الخـــلاف . وفي تلك الاجواء المشحونة بالتوتر قرر مصطفى البارزاني زيارة كركوك يـــوم ٢٦ تشرين الأول في طريق عودته الى بغـداد بعـد ان زار منطقـة بـارزان . فخــرج الشيوعيون والبارتيون بتظاهرات لاستقباله . وفي أثناء وجوده الذي استمر يوميـــن في كركوك حدث صدام بين الكرد والتركمان فاضطر قائد الفرقة الطبقجلي ان يخطــب فيهم قائلا " يؤسفني ما حدث يوم امس بين ابناء البلد واني ساضرب بيد من حديــد كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن . ان ابناء الشعب شـركاء فـي هـذا الوطـن متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن قومياتهم " ودعـــا الطرفيـــن الـــى اجتماع في دار الضباط وطلب اليهم نبذ الخلافات وبلغهم انـــه طلـــب مـــن الحـــاكم العسكري العام اعفاء المتهمين الذين اشتركوا في الحادث [٢] .

ثم جمع القائد (لجنة التعاون الوطني) التي تـــألفت مـــن ممثلـــي الفئـــات السياسية وعدد من وجهاء التركمان وضمت كلا مـــن مكـــرم الطالبـــاني (محـــام) وحسين البرزنجي (محام) وعبد القادر البرزنجي (عقيد متقاعد) وعمر مصطفــــى (محام) ومحمد الحاج عزت (محام) وتحسين رأفـت (محـــام) وعطـــا خـــير الله (رئيس أول متقاعد) . ومجيد حسن (صيدلي) ووزعت اللجنة بالاتفاق معه بيانـــا في انحاء كركوك جاء فيه:

" يا أهالي كركوك عربا وأكرادا وأتراكا وآثوريين وأرمنا. كـــان المســـتعمرون وعملاؤهم من الخونة والرجعيين يبثون سموم التفرقة والعداء بين مختلف القوميـــات في وطننا الحبيب وعلى الاخص في المناطق الحيويـــة الحساســـة كمدينـــة كركـــوك المتكونة من قوميات متعددة وقد استهدفوا من ذلك فصم تلك الرابطة الاخويـــة بيـــن

---

[١] القيادة القومية – مكتب الثقافة والاعلام ، لجنة تاريخ الحزب ، الملف ٢٢ / ١٣ كتاب مديريـــة شرطة بغداد في ٢٩ أيلول ١٩٥٨ (القضية الكردية) .

[٢] المصدر نفسه ، الملف ٣٣ / ١ " حوادث كركوك ، وانظر ايضا دفاع الطبقجلي في المحاكمـــات ١٨ / ٧٢٣١

مختلف القوميات والاقليات التي عاشت متآخية متعاونة منذ قديم الزمان وكلما ضعفت يقظتنا تمكن العدو من النيل منا واثارة الفتن بيننا غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة البطل عبد الكريم قاسم التي ساندها الشعب العراقي جميعا جاءت ضربة قاصمة للمستعمرين ومؤامراتهم ورؤسائهم فقضت نهائيا على السيطرة الاستعمارية في وطننا الحبيب وبدأت بتصفية الاقطاع . وتقوم حكومة جمهوريتنا الوطنية باصلاحات عميقة تهدف الى تأمين مصالح كافة الشعب العراقي دونما تمييز او تفريق لذا بدأ عملاء الاستعمار المتسترون بالعمل على عرقلة تثبيت مكاسب الثورة بكل الوسائل الحقيرة والدنيئة للاساءة الى سمعتنا وما هذه التفرقة في هذا الجزء من الوطن العراقي بين الاكراد والاتراك والحوادث المؤسفة التي وقعت بين ابناء البلد الواحد الا جزء من مؤامرات عملاء الاستعمار وبايعاز وايحاء منهم يقصد بها اضعاف وحدتنا وتآخينا ويقظتنا تجاه عدونا الرئيس الاستعمار والاقطاع .

يا جماهير كركوك لنتحد جميعا عربا وأكرادا وأتراكا وأرمنا وآثوريين لصيانة جمهوريتنا الوطنية وتثبيت مكاسب ثورتنا المجيدة وتطورها لنكون يدا واحدة تقف بالمرصاد لدسائس العدو ولنفضح عملائه المتسترين ونقبر مشاريعهم اننا ندعوكم الى التآخي والتآزر والهدوء والسكينة والانصراف الى اعمالكم الاعتيادية ومحاربة الاشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار .

عاشت جمهوريتنا الحبيبة بقيادة زعيمنا وملهمنا عبد الكريم قاسم عاشت الأخوة بين العرب والأكراد والأتراك والأرمن والآثوريين . الموت للاستعمار وعملائه ومفرقي الصفوف " [1]

لجنة التعاون الوطني في منطقة كركوك

المحامي مكرم الطالباني

وسعى الطبقجلي لاغلاق القنصليات البريطانية والتركية ومركز الاستعلامات الامريكي في كل من الموصل وكركوك والسليمانية لخلق منتسبيها اجواء عداء وخروجهم عن العرف الدبلوماسي فقد شوهد القنصل الامريكي في كركوك عن بعد

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٣ / ١٦٦

أثناء التظاهرات وقام الامريكيون بتزويد عدد من النـــاس بالعتـاد والخـوض فـي مناقشات سياسية معهم [1]

وفي برقية بعث بها مايكل رايت الى حكومته يوم ٦ تشـرين الثـاني ذكـر ان رئيس الوزراء اخبره قبل ثلاثة ايام " ان اثنين او ثلاثة من العراقيين قد جاءوا اليـه ومعهم مفاتيح ووثائق وقالوا له انهم يعملون مع سلطات الولايات المتحدة الامريكيـة (مع مكتب المعلومات الامريكي في بغداد) وان هذه الوثائق تتضمن الاشـارة الـى بعض النشاط المعادي للعراق وقال رئيس الوزراء انه اخبرهم بانهم خونة لكل مـن العراق والاميركان وانه سوف يودعهم السجن وهذا ما قام به فعلا وقال انـه يكـره هذه الاعمال ولا يريد ان يتضايق بها وقال السفير " ان عبد الكريم قاسم اخبر زميلـي السفير الامريكي بالنهج الذي اختطه وقال انه لسوء الحظ ان يشارك نـائب قنصـل الولايات المتحدة في كركوك دون فطنة منه مع حشد من الجمهور خلال التظـاهرات وان ذلك قد ادى الى انتشار الادعاءات بانه كان يحرض على قيام التظاهرات"[2].

وفد عسكري عراقي إلى الاتحاد السوفيتي

سافر أول وفد عسكري عراقي إلى موسكو بتـاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٥٨ برئاسـة العميد الركن شاكر محمود شكري معاون رئيس أركان الجيش وعضوية عقيد الجـو جلال جعفر الاوقاتي قائد القوة الجوية والعقيد الركن طه الشيخ أحمد مديـر الخطـط العسكرية والمقدم الركن محمد مجيد مدير الحركات العسكرية، وقد علم المصريـون عن طريق ملحقهم العسكري بأن هناك وفد سيذهب إلى موسكو لشراء أسلحة فجـاء الملحق إلى وزارة الدفاع وأخبرهم بأنهم على استعداد لتزويد العراق بقائمة لأحـدث الأسلحة السوفيتية وأوصوا الملحق العسكري المصري في موسكو بتجـهيز قوائـم لتزويد الوفد العراقي بها، إلا ان عبد الكريم قاسم كان قـد جمـع الوفـد العسـكري العراقي قبل سفره وطلب منهم عدم الاتصال بالملحق العسكري المصري وعدم أخـذ أي شيء من المصريين، وهنا أصيب الوفد بحيرة، كونه لا يعرف شيئا عن الأسـلحة السوفيتية، فما هي المطالب التي سيطلبها سواء كانت طائرات أو دبابات أو مدافع أو

---

(1) المحاكمات ، ١٨ / ٧٢٣١

(2) الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ٥٠٣ .

غيرها وكان كل من المقدم الركن صبحي عبد الحميد والمقدم الركن محمد مجيد، قد دخلا عام ١٩٥٧ تلاميذ في كلية الأركان الملكية الانكليزية، ودرسا الأسلحة السوفيتية، وان الكلية قد زودت الطلاب بالكتاب الذي بعنوان (ملاحظات على الأسلحة السوفيتية Notes on the Soviet arms) (وكان يتضمن جميع الأسلحة السوفيتية لحد سنة ١٩٥٦ وكان هذا الكتاب قد طبع في سنة ١٩٥٦)، وقد ظلا يحتفظان بنسختين منه وأعطيت نسخة للعميد شاكر محمود شكري، فبدأ كل من العميد شاكر والمقدم محمد لاختيار أسلحة من هذا الكتاب، التي تم وضع إشارة عليها لاختيارها، وتم الاعتماد في موسكو حول طلبات الأسلحة المؤشرة على هذا الكتاب.

كان طلب الوفد هو تزويد الجيش العراقي بكل صنوفه بأسلحة سوفيتية بصورة عامة وكان السوفيت متعاونين قبل توقيع الاتفاقية وكان الزعيم السوفيتي خروتشوف في استقبال الوفد عند مجيئه بالإضافة إلى كل من مالينوفسكي وزير الدفاع وغريشيكو رئيس هيئة الأركان العامة ومعاوني رئيس أركان الجيش وكثير غيرهم. وقد بقي الوفد لمدة شهر في الاتحاد السوفيتي زار خلالها معظم المدارس والمعاهد وبدأت شحنات السلاح بالوصول إلى العراق أثناء وجود الوفد في موسكو. ويقول صبحي عبد الحميد لا يمكنني بالضبط معرفة قيمة الصفقة، وانما يمكن القول بأن الوفد حينما رجع بعد شهر كامل وبالضبط بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٥٨، حضر وفد سوفيتي لزيارة العراق مباشرة برئاسة معاون رئيس أركان الجيش السوفيتي، ووقعت الاتفاقية معهم في يوم ٩/ ١١/ ١٩٥٨، في قصر الزهور بحضور نجيب الربيعي وعبد الكريم قاسم إلا ان الأسلحة كانت قد شحنت قبل توقيع الاتفاقية، حيث جرى شحن أسلحة في يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٨ من الاتحاد السوفيتي إلى العراق.[1]

وزير الخارجية يطلب مساعدة البريطانيين والامريكيين

اشتد الصراع بين الشيوعيين ودعاة الوحدة الفورية من البعثيين والقوميين الامر الذي تسبب في فوضى ادارية وعرقلة جهود الثورة لتحقيق الاصلاح المنشود وكان الاعتقاد السائد هو ان هذه الصراعات تدعمها قوى خارجية .

---

[1] صبحي عبد الحميد، مقابلة اجراها معه الدكتور علاء جاسم الحربي في ١١/ ١٠/ ٢٠٠٤.

وبعد ابعاد عبد السلام عارف واتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتآمر على العراق اخذت السلطة تلاحق القوميين وتطاردهم فرجحت كفة الشيوعيين وازداد الميل نحو المعسكر الاشتراكي خلافا لسياسة الحياد التي اعلنها البيان الأول للثورة . فكان لابد من اعادة العلاقات الطبيعية مع الدول الغربية خاصة بعد اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة وحكومات ميثاق بغداد بالنظام الجديد وسحب القوات الامريكية والبريطانية من لبنان والأردن. واعادة الامور الى وضعها الطبيعي في العراق لتمكين الثورة من مواصلة مسيرتها .

وفي يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٨ اجتمع السفير البريطاني في بغداد (مايكل رايت) بوزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بعد عودته من نيويورك للتحدث حول تحسين العلاقات العراقية البريطانية والعراقية الامريكية بعد سحب القوات البريطانية والامريكية من الأردن ولبنان فقال الجومرد " ان البلاد بحاجة للسلام والهدوء داخليا وخارجيا . ويجب ان اقول ان هناك اضطرابا داخليا وبانه قد وقعت مؤامرات ضد الحكومة . وكان هناك جناحان متطرفان الأول بعثي ومـوال بشكل متطرف نحو ناصر والثاني شيوعي . الا ان الغالبية العظمى من الناس اكثر من (٦٠- ٧٠%) هم في وسط الطريق ويعارضون كلا الجناحين وتمثل وجهة نظرهم سياسة الحكومة . وان الجهاز الحكومي يعلم جيدا بالخطر الشيوعي ويعرف القادة الشيوعيين ومسببي الاضطرابات النشطين الا ان عددهم صغير وانهم يراقبونهم بدقة وسيعالجونهم بطريقتهم الخاصة وفي الوقت المطلوب لكنهم لا يرغبون في الوقت الحاضر ان يبدأوا بسلسلة من عمليات القاء القبض وخاصة بين اوساط الطلبة واكد (الجومرد) على حقيقة ان الحكومة قد عزمت بشكل مقصود بعدم الغاء التشريع الذي اصدره نوري السعيد والذي يجعل من الشيوعية امرا محظورا وغير قانوني وبالامكان تطبيقه في أي وقت . وان مخاوفي التي اعبر عنها له والتي يشاركها العديد هي ان الحكومة لا تشعر بانها قوية بما فيه الكفاية لمواجهة الشيوعيين .

واستمر الجومرد في حثه السفير قائلا بأن الحكومة تريد الحصول على مساعدتهم (البريطانيين) ومساعدة الامريكيين لها في الحفاظ على سياسة الوسط ومقاومة أي من الجناحين المتطرفين فخلال ايام من المحتمل ان تقوم الحكومة بالاتصال بالبريطانيين وبالامريكيين بهذا الخصوص . وتردد في ان يكون اكثر دقة قائلا بان كلامه وبالشكل الذي طرحه قد زودني بمعلومات حول الاتجاه الذي ستتبعه

الحكومة والذي هو امر سري . ثم قال وببساطة باننا والامريكيين لم نكن مستعدين للوقوف الى جانب الحكومة الجديدة في العراق بالشكل الذي كانت عليه دول الستار الحديدي اذ لا ترغب الحكومة السقوط في شباكهم . ثم تساءل ما اذا كان الموقف سيتدهور بشكل سيء في العراق بالنسبة لنا اذا ما نجح أي جناح متطرف في مسعاه وبالتأكيد انه في صالحنا ان يبقى النظام الحالي في السلطة بسياسة ذات النهج الوسط. انهم يريدون المساعدة والتقنيين من الغرب وانماء التجارة مع الغرب وانهم عازمون على استمرار تدفق النفط دون انقطاع . ثم ادعى (الجومرد) بان لديه دليلا موثقا حول قيام بعض الوكلاء الامريكيين بالتورط في نشاطات ضد النظام وانهم مستعدون ان يعتقدوا بان السفارة الامريكية لا تعلم شيئا عنها ولاشك بان هذه النشاطات مستمرة وسألته فيما إذا كان يعني بان هناك نشاطا من هذا النوع من قبل اية جهة بريطانية فأجاب بانه لا يوجد لديهم مثل هذا الدليل واننا لا نعمل باي شكل من الاشكال ضد النظام فحسب بل اننا مستمرون كما كنا دائما بالتمني لهم بالازدهار والرفاه للعراق ولعلاقات وثيقة معه"[1].

اتفاقية تجارية بين العراق والمانيا الديمقراطية

في ١٨ تشرين الأول وافق مجلس الوزراء على عقد اتفاق تجاري مع المانيا الديمقراطية وكانت قد وصلت بغداد بعثة تجارية المانية شرقية يوم ١١ تشرين الأول اجرت مباحثات مع وزارة الاقتصاد وفي ٢٦ من الشهر نفسه تم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين والتي جاء في مقدمتها :

" ان الجمهوريتين تحدوهما الرغبة في تطوير العلاقات المتبادلة بينهما والروابط الاقتصادية بين الدولتين لما فيه منفعة بلديهما اتفقتا على اقامة علاقات تجارية اقتصادية اساسها مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وان يجري تبادل السلع بينهما بموجب قائمتي السلع المرفقتين وان تمنح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظوة وتشمل ذلك كافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الاخرى وخزن السلع ويجري تبادل البضائع بينهما على اساس عقود تبرم بين المؤسسات والشركات المخولة طبقا للانظمة المعمول بها في البلدين. وتضمنت الاتفاقية اقامة المعارض

---

[1] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٤١

التجارية وتأسيس الممثليات التجارية وان تجدد الاتفاقية كل سنة بصورة تلقائية الا اذا رغب احد الفريقين انهاء احكامها فيبلغ الطرف الاخر تحريريا قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء العمل بها . وقع الاتفاقية عن العراق ابراهيم كبة وزير الاقتصاد فيما وقعها عن المانيا الديمقراطية (جيرهارد وايس) وحررت باللغتين العربية والالمانية ويعول على كلا النصين والحق بالاتفاق جدول السلع المعدة للتصدير من العراق الى المانيا الديمقراطية وجدول بالسلع الالمانية المعدة للتصدير الى العراق وبروتوكول خاص بتأسيس ممثلية تجارية لكل من الحكومتين في البلد الاخر.

وقد صادق مجلس السيادة والوزراء على قانون تصديق الاتفاق وملاحقها والبروتوكول بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨ والذي كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني ١٣٧٨ المصادف لليوم الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ [١]

إجازة صحف

في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٨منحت السلطات المختصة اجازات لثماني صحف جديدة في بغداد وهي :

١- لواء الاستقلال - لصاحبها الحاج محمد امين الرحماني .
٢- الاستقلال - لصاحبها طه لطفي البدري .
٣- الرأي العام - لصاحبها محمد مهدي الجواهري
٤- الاجيال - لصاحبها عبد الله عباس المحامي .
٥- الرقيب - لصاحبها حسن الاسدي .
٦- الثورة - لصاحبها يونس الطائي .
٧- صوت الاحرار - لصاحبها لطفي بكر صدقي .
٨- ١٤ تموز - لصاحبتها نعيمة الوكيل [٢]
٩- كل شيء- لصاحبها سجاد الغازي[١].

---

[١] الوقائع العراقية ، ١٦ / ١١ / ١٩٥٨ ، مقررات مجلس الوزراء يوم ١ تشرين الثاني ١٩٥٨، جريدة الجمهورية ، ١٣ - ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨.

[٢] الجمهورية ، ١٩ تشرين الأول ١٩٥٨

ومع ان معظم هذه الصحف والصحف السابقة التي واصلت صدورهـا مثـل الزمان والاوقات والبلاد والأخبار كانت مستقلة لكنها أخذت تساير الوضـع الجديـد ومال الكثير منها إلى مسايرة الشيوعيين وعبد الكريم قاسم والواقع ان الثورة أطلقت الحرية للصحافة بدعم من عبد الكريم قاسم. فصدرت في بغداد وحدها في أثناء السنة الأولى للثورة ٤٥ صحيفة يومية واسبوعية وعشرون أخـرى فـي مـدن العـراق المختلفة تمثل مختلف الاتجاهات السياسية تعبر عن ارائها وآراء الكتاب دون رقابـة أو قيود[٢]".

وقد قال عبد الكريم قاسم مخاطبا الصحفيين يوم ٦ أيلول ١٩٥٩ : انـه لـم يسبق ان اصدر امرا بالغاء اية صحيفة.

وقد استمر العمل بمرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسـنة ١٩٥٤ فـي العـهد الجمهوري ولم يلغ او يعدل ولكن الصحافة خضعت لدائرة الحاكم العسكري بدلا مـن وزارة الارشاد وتولي وظيفة الرقابة العقيد نعمان ماهر الكنعاني ولكن عبـد السـلام عارف أخرجه منها ومن الاشراف على الاذاعة لأنه لم يكن يوافق على مـا تنشـره الصحف عن زيارات عبد السلام عارف وخطبه مع إنه كان قوميا. وفـي بدايـة آب ١٩٥٨ انيطت الرقابة العسكرية للمطبوعات بالعقيد لطفي طاهر وهو طبيب بيطـري (وشقيق وصفي طاهر المرافق الاقدم لرئيس الوزراء) وكان شيوعيا.[٣]

وفد سوداني إلى العراق

زار العراق في الثاني من تشرين الأول ١٩٥٨ وفد سوداني رسـمي رفيـع المستوى يرأسه ابراهيم احمد وزير المالية وعضوية كل من ميرغني حمزة ومـأمون بحيري لتقديم تهاني جمهورية السودان للجمهورية العراقية بمناسبة قيامها وتوطيـد اواصر الاخوة والتعاون بين البلدين [٤] وقد استقبل الوفد رئيس الوزراء عبد الكريـم قاسم وتباحث معه حول الامور التي تهم البلدين وفي الخامس مـن تشـرين الثـاني

---

[١] كشاف الجرائد والمجلات العراقية، زاهدة ابراهيم، اصدار وزارة الاعلام ١٩٧٦ ص٣١٢- دليل الصحافة العراقية، وزارة الاعلام ١٩٦٩.

[٢] اسماعيل العارف ، أسرار ثورة ١٤ تموز ، (لندن ١٩٨٦) ، ص ٢١٧

[٣] عبد الفتاح علي يحيى، المصدر السابق ص٨٦.

[٤] الجمهورية ، الزمان ٣ تشرين الأول ١٩٥٨

وصل وفد شعبي سوداني يرأسه اسماعيل الازهري رئيس حــزب الاتحــاد الوطنــي السوداني بغداد للغرض نفسه واستقبله رئيس الوزراء أيضا.[1]

وبعد قيام الثورة في السودان قررت حكومة الجمهورية العراقية الاعــتراف بالحكومة الجديدة التي ترأسها ابراهيم عبود وابرقت وزارة الخارجية يوم ٢٠ تشرين الثاني برقية الى سفارة الجمهورية العراقية في الخرطوم لابلاغ الاعتراف بالحكومــة السودانية.[2]

النائب العمالي المستر جنكنس يزور العراق

في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٨ زار المستر (جنكنس) النائب العمالي بغــداد وقابل عبد الكريم قاسم في مكتبه في اليوم التالي واخبره عبــد الكريــم قاســم " ان الاصلاح الداخلي هو اساس ثورتنا عندما نحل المشاكل الداخلية وينتعش الشعب فــإن الامور الخارجية سيسهل حلها . وان الشعب يجب ان تكون له الطمأنينة كي يسـتطيع الاعراب عن رأيه بصراحة دون تردد ، واجاب عبد الكريم على اسئلة (جنكنس) حول العلاقة مع الشيوعيين والموقف من الوحدة العربية بالقول " ان جميــع المواطنيــن يهدفون الى استقرار وضمان سلامة الجمهورية واننا ســنكافح الدعايــات المضــرة والحكومة الحاضرة فوق الاتجاهات الحزبية او الميول لانها تعتبر الجميــع مجنديــن لخدمة الجمهورية وانها لا تفرق بين ابناء الشعب وان علاقة العراق بالعالم العربــي هي علاقة اخوة وتعاون الى ابعد الحدود وفي جميع المجالات لدعم كيان العرب فــي ارجاء البلاد . وان الاخوان فيهم الكبير وفيهم الصغير وان العلاقة متساوية مع جميع البلدان " وعن العلاقة ببريطانيا قال عبد الكريم نحن لا نفرط باصدقائنا القدامى عنــد مصادقة اصدقاء جدد ، اننا نرغب في حل مشاكلنا عن طريق الصداقة ، وان الصداقة الوطيدة لا تسقط برمشة عين اذا بنيت على اساس المصالح المتبادلة " كما دافع عبـد الكريم قاسم عن محاكمات رجال العهد السابق وقال ان الاحكام عادلة ومع ذلك فــان

---

[1] البلاد ، ٦ – ٧ تشرين الثاني ١٩٥٨

[2] البلاد ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨

الرحمة فوق العدل [1] وكان (جنكنس) قد قابل كلا من وزيري الخارجية والمالية وافهمه محمد حديد ان العراق ينوي الخروج من المنطقة الاسترلينية .

العلاقات مع الأردن

جرت محادثات بين السفير البريطاني في عمان مع سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني في تشرين الأول ١٩٥٨ حول امكانية تطبيع العلاقات بين الأردن والعراق وقال سمير الرفاعي " ان ذلك غير ممكن الان بسبب مشاعر الملك حسين حول مقتل العائلة المالكة العراقية ولكن سمير الرفاعي نفسه يؤيد المقترح وان العراقيين يرغبون في ذلك . واقترح سمير ان يقوم السفير البريطاني في بغداد بالتلميح للحكومة العراقية ومعرفة فيما اذا كانت الحكومة العراقية على استعداد لمحاكمة أولئك المتهمين بمقتل العائلة المالكة العراقية وان ترسل وفدا ليخبر الملك حسين بانهم سيقومون بذلك وعندئذ سيكون الأردنيون متهيئين لاستئناف العلاقات الطبيعية بين البلدين " [2]

وفي الوقت نفسه اجرى القائم بالاعمال الامريكي في عمان محادثة مع سمير الرفاعي يوم ٢٤تشرين الأول والتي شرح فيها سمير "خطة اعدت من قبله شخصيا ومن قبل الملك حسين تستهدف استعادة العلاقات بين عمان وبغداد وتوسيع شقة الخلاف بين قاسم وعبد الناصر. ومن الامور المهمة لتنفيذ هذه الخطة قيام ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في بغداد لبيان فيما اذا كان العراقيون مستعدين للالتقاء مع الأردنيين في منتصف الطريق أي القبول بمحاكمة قتلة الاسرة المالكة العراقية ولكن سفير الولايات المتحدة في بغداد نصح حكومته " بعدم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا باي نوع من التدخل لان مثل هذا التدخل لا يحتمل نجاحه وقد يولد ضررا " وان الشروط المطروحة من الأردنيين غير واقعية وتقترح الخارجية الامريكية مفاتحة الايطاليين لابداء المساعدة لان لديهم طموحا ليقوموا بدور اساسي

---

[1] جريدة البلاد ، ١٨ / ١٠ / ١٩٥٨ ، الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ٤٢٧.

[2] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٨ ٢ / ٤٢٧

في الشرق الاوسط [1] . واقترح ايضا ان بالامكان ان تقوم المانيا او (داك همرشولد) بهذا الدور خاصة وان الاخير تحدث مع العراقيين والأردنيين حول الموضوع

زيارة شيخ الكويت للعراق

كان قد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية والكويتية في اواخر آب ١٩٥٨ على ان يقوم شيخ الكويت عبد الله بن سالم الصباح بزيارة العراق يوم ٢٥ تشرين الأول وقد وصلت إلى بغداد وفود رسمية وشعبية كويتية تمهيدا للزيارة وتبودلت الرسائل حول الموضوع نفسه وفي ٩ تشرين الأول ابرق عبد الكريم قاسم الاتي :

" سمو الأخ الكريم عبد الله السالم الصباح حفظه الله أمير الكويت

تحية طيبة وبعد

اشكر لسموكم العواطف الاخوية والمشاعر النبيلة التي عبرت عنها رسالتكم وزيارة الوفود الكويتية للعراق . ان العراق حكومة وشعبا يرحب بقدومكم في أي وقت تنسبونه انتم . ان المصاعب التي اشارت اليها رسائلكم القديمة قد ازيلت بحمد الله . وان كل ما يطلبه اخواننا في الكويت ميسور لهم وفي متناول ايديهم . وما رائد العراق مع شقيقه الكويت الا تعزيز الاخوة والتعاون وفق الله الجميع لخدمة الامة العربية"[2].

وفي ٢٥ تشرين الأول وصل الشيخ مع حاشيته التي ضمت كلا من الشيخ يوسف العذلي الصباح والشيخ احمد العلي الصباح واشرف لطفي وكيل سكرتير حكومة الكويت في زيارة ودية ولتقديم التهنئة لقادة الثورة وقد قالت الصحف العراقية عن الزيارة انها جاءت للاعراب عما يكنه ابناء الكويت الشقيق من تمنيات طيبة لاخوانهم ابناء الجمهورية العراقية في ظل العهد الجمهوري المبارك . وكان في استقبال الشيخ وحاشيته في المطار عبد الكريم قاسم والوزراء ورئيس اركان الجيش ومتصرف (محافظ) بغداد وامين العاصمة ومدير الشرطة العام وقد حل في قصر الزهور ضيفا على الحكومة العراقية.

---

(١) نفسه ، ص ٤٨٤

(٢) الجمهورية ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨

وفي اليوم نفسه قام كل من رئيس مجلس السيادة نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبة عضو المجلس بزيارة الشيخ . واقام رئيس مجلس السيادة مأدبة عشاء على شرف الشيخ حضرها عبد الكريم قاسم وفي اليوم التالي اقام عبد الكريم قاسم حفلة عشاء اخرى في بهو امانة العاصمة حضرها اعضاء مجلس السيادة والوزراء وكبار الموظفين.[1]

جرت محادثات بين عبد الكريم قاسم وشيخ الكويت حذر أثناءها عبد الكريم الشيخ " من بعض الأحزاب القومية التي تدعم عبد الناصر " ويقصد بها حركة القوميين العرب وبين له ان لديه معلومات منها إن الحكومة تهيء لانقلاب في الكويت بمساعدة بعض الضباط الكويتيين .وانه عارض أهداف هذه الحركة عندما عرض عليه الامر بينما كان عبد السلام عارف الداعية الناصري من أشد المتحمسين للقيام بهذا الانقلاب" وقد استغرب وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد الذي اشترك بالمباحثات من اقوال عبد الكريم هذه.

بعد هذه المباحثات انتقل شيخ الكويت من قصر الزهور الى دار عبد الله المبارك ترافقه حاشيته ولم تذكر الصحف شيئا عن الزيارة حتى مغادرة الوفد يوم ٣١ تشرين الأول اذ لم يكن عبد الكريم قاسم بين المودعين في المطار ولم ينشر بيان مشترك عن الزيارة واطلقت عليه الصحف اسم (حاكم الكويت) بدلا من (شيخ الكويت).

وقد بعث الشيخ برقية شكر الى رئيس مجلس السيادة يشكره فيها على الحفاوة والعناية وقال " ان ما لمسه من سيادة رئيس مجلس السيادة والاخوان الاحرار يجعله يطمئن الى مستقبل زاهر يجمع بين البلدين الشقيقين في حقول التعاون والعمل لما فيه خير ورفاهية الامة العربية " ورد نجيب الربيعي ببرقية جوابية ويلاحظ عدم تبادل البرقيات مع عبد الكريم قاسم [2] . وقد استمرت العلاقات طبيعية وقدم العراق مساعداته للكويت في الدخول في كثير من المنظمات العربية والدولية.

وفي ١٩ كانون الأول ١٩٥٨ طلبت وزارة الخارجية العراقية من شيخ الكويت الموافقة على فتح قنصلية اوممثلية تجارية للجمهورية العراقية لتقوم برعاية

---

[1] الجمهورية ٢٦ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٨

[2] موسوعة ١٤ تموز (٥) ص ٢٥١

مصالح العراقيين فيها ولتنفيذ القضايا التي اثارها شيخ الكويت عند زيارته الاخيرة للعراق جاء فيها :-

" لي عظيم الشرف ان انهي لسموكم الكريم انه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية في توثيق أواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ولاسيما المجاورة منها فانها تعتقد بأن أول واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت واقامة العلاقات معها على أساس جديد من الصداقة الخالصة الاخوية المتكافئة . وترى الحكومة العراقية ان امثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية او ممثلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتقوم برعاية العراقيين من جهة وتكوين حلقة اتصال بين القطرين الشقيقين من جهة اخرى .. خصوصا لتنفيذ القضايا التي تفضل سمو الشيخ الكريم بطلبها من الحكومة العراقية عند زيارته الاخيرة ولي وطيد الرجاء ان اتسلم جواب سموكم قريبا.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق تحياتي واحتراماتي مع اطيب التمنيات "

عبد الجبار الجومرد

وزير خارجية الجمهورية العراقية [1]

ولكن هذا الطلب رفض لان بريطانيا هي التي كانت تشرف وتوجه العلاقات الخارجية للكويت. وفي ١٢ كانون الأول ١٩٥٨ وافق مجلس الوزراء على تأليف لجنة من وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد والدفاع والداخلية والمواصلات والاشغال لدراسة تحديد الحدود العراقية الكويتية ومفاتحة الكويت للدخول في مفاوضات حول ذلك[2]

قلق وزيرة خارجية اسرائيل حول نظام الحكم في العراق

في يوم ٣٠ تشرين الأول ابلغت غولدامائير وزيرة خارجية (اسرائيل) السفير البريطاني في تل ابيب " ليس امام قاسم اية فرصة ليحقق لبلاده استقلالا حقيقيا وانه سيصبح تحت السيطرة الروسية عأجلا او أجلا وحسب رأيها فان العراق آمن بدرجة

---

[1] بين الكويت والعراق ، (دار الحياة دمشق بلا) ص ٨٣ - ٨٤

[2] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٥٨، وزارة الخارجية الحدود العراقية الكويتية دائرة الشؤون القانونية والمعاهدات ص٢٦.

كافية من ان يصبح تحت نفوذ عبد الناصر فالروس سيقومون بمنع حدوث ذلك لانهم يريدون ان يستخدموا كلا من العراق ومصر ضد بعضهما البعض وانهم فعلا قد عبأوا الحزب الشيوعي في العراق في معارضة شعبية عامة ضد الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وعلى اية حال فان الغرب هو الخاسر واننا سوف نظل نحصل على نفطنا لان الاتحاد السوفيتي ليس بحاجة اليه ولكن لا امل لدينا لادامة درجتنا السابقة من التأثير"[1].

ميثاق الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة

كانت النية متجهة الى المباشرة بالعمل على تحقيق الوحدة الثقافية والاقتصادية بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة تمهيدا لاقامة الوحدة السياسية بينها . وقد نشطت وزارة المعارف العراقية التي كان يتولاها رجل قومي وهو جابر عمر في هذا الاتجاه فباشرت في منتصف آب بوضع قانون جديد للمعارف يتضمن تغيير عنوان الوزارة الى (وزارة التربية والتعليم) مثلما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة وتم التعاقد مع العديد من الاساتذة المصريين للتدريس في المدارس والكليات العراقية (٣٥٠ - ٥٨٠) استاذ جامعي وتبادل الوفود التربوية بين البلدين لدراسة الانظمة والمناهج المطبقة فيها وتم التوصل الى قناعة بضرورة توحيد المناهج الدراسية وعلى كافة المستويات بين البلدين [2] . وتمت صياغة نصوص الاتفاقية التي شارك في صياغتها كل من الدكتور سليمان الحزين رئيس جامعة اسيوط والدكتور عبد العزيز القوصي المصريين وذلك تنفيذا لاتفاق دمشق في ١٩ تموز ١٩٥٨.

وفي ٢٨ تشرين الأول وصل بغداد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة لتوقيع (اتفاقية الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين) وقد استقبله القوميون بحماسة منقطعة النظير في مطار (المثنى) باعتبار ان ذلك خطوة وحدوية نحو الوحدة الشاملة وكانوا يهتفون " واو. واو. وحدة، وحدة عربية، بيها عرب واكراد ما بيها شيوعية وكان الشيوعيون يرددون جيم، جيم، جبهة، جبهة

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ٢ / ٤٩١ .

[2] الجمهورية ، ١٥ - ٣٠ آب ١٩٥٨

وطنية بيها عرب واكراد ما بيها بعثية" أما الزائر فكان يردد إذا كانت وحدة فنحن نرحب بها وإذا كانت اتحادا فنحن نرحب به أيضا إذا كان هذا هو رأي الشعب العراقي صاحب الثورة وقد قال كمال الدين حسين بعد وصوله " يسعدني وانا ازور العراق لأول مرة مع اخواني وفد الجمهورية العربية المتحدة لتوقيع ميثاق الوحدة ان احيي السادة رئيس واعضاء مجلس السيادة وقادة الثورة العراقية المجيدة وشعب العراق الابي الحر ويسعدني ان احمل تحية زعيمنا وقائدنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر"[1].

وخرج الشيوعيون بتظاهرات تهتف ضده وضد جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة وحدث اصطدام مع القوميين وسقط العديد من الجرحى بين الطرفين خاصة وان الشيوعيين كانوا يدعمهم الانضباط العسكري الذي يعمل تحت امرة عبد الكريم الجدة وفي اليوم نفسه جرى توقيع الميثاق في بهو امانة العاصمة وقعه عن الجمهورية العراقية هديب الحاج حمود وزير التربية والتعليم بالوكالة وعن الجمهورية العربية المتحدة كمال الدين حسين " وقد جاء في الميثاق :

" تحقيقا لما نص عليه دستور الجمهوريتين من انهما جزء من الامة العربية وتمشيا بالروح مع ما رسمه دستوراهما من ان المواطنين بجميع فئاتهم شركاء متعاونون في الوطن والحياة القومية وتمكينا للمواطن من ان يمارس حياته على اساس من الشعور الواعي بالكرامة الفردية والتكافل الاجتماعي المستنير واستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية وايمانا بان وحدة الفكر والثقافة الاساس لوحدة الشعب العربي في كل مكان وتثبيتا لاركان القومية العربية التي لا تعرف التمييز بين مواطنيها في الجنس او المذهب او العقيدة وتنفيذا لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية المؤرخ في الثامن من ربيع الثاني عام ١٣٦٤ الموافق ٢٢ مارس (آذار) ١٩٤٥ وتعزيزا للمعاهدة الثقافية المعقودة بين دول جامعة الدول العربية والمؤرخة في ٢٢ من ذي الحجة عام ١٣٦٤ الموافق ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥ وعملا باحكام المادة الرابعة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٥٨

---

[1] الجمهورية ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٨ ، وانظر القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام – لجنة تاريخ الحزب ، تقرير عن زيارة كمال الدين حسين ٢٩ تشرين الأول الملف ٢٤

ورغبة في عقد ميثاق لتقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل تحقيق هذا الهدف فقد اتفق الطرفان على التعاون تعاونا كاملا في ميادين العلم والتربية والثقافة وارساء دعائمهما على اساس التكافل والتكامل ويعملان بصفة خاصة على تبادل المعلومات وثمرات البحوث العلمية والفنية وتبادل الاساتذة والمدرسين وقبول الطلبة بالمدارس والمعاهد والجامعات وعقد المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدورية والتدريبية وتنسيق الوان النشاط الرياضي والفني وتحقيق التعاون بين الهيئات والمجالس المختصة بهذه الشؤون حكومية وغير حكومية وفقا لما هو وارد في الملحق رقم (١) المرفق بهذا الاتفاق

وقد نص الميثاق على تنظيم مراحل التعليم العام في الجمهوريتين على ثلاث مراحل ابتدائية ست سنوات واعدادية ثلاث سنوات وثانوية ثلاث سنوات وان تتولى وزارتا التربية والتعليم وضع العناصر الاساسية للمناهج الموحدة للمراحل الثلاث و" العمل على النهوض بالتعليم الفني وان تعمل نقابات المعلمين في كلا البلدين لتعزيز التعاون ورفع مستوى المهنة وتعبئة الجهود لخدمة النهضة القومية وتكوين هيئة مشتركة لتنفيذ الميثاق الذي يستهدف تحقيق الوحدة العربية الثقافية الشاملة والعمل على توحيد التشريعات والانظمة الخاصة بالتربية والتعليم في الجمهوريتين "

وقد أرفق بالاتفاق سبعة ملاحق الأول وموضوعه التعاون الثقافي والثاني وموضوعه التوجيهات والخطط في التعليم العام . والثالث وموضوعه الامتحانات والرابع موضوعه اعداد المعلمين والخامس موضوعه التعليم الفني والسادس وموضوعه الهيئة المشتركة واللجنة التنفيذية والمكتب الدائم والسابع وموضوعه المناهج الدراسية وتوجيهاتها [١]

وألقى كمال الدين حسين بعد توقيع الاتفاقية كلمة قال فيها " يسعدني ان احتفل اليوم بتوقيع الوحدة العربية الثقافية بين الجمهوريتين العربية المتحدة والعراقية هذا الميثاق الذي يؤكد انه جاء تحقيقا لما نص عليه دستوراهما من انهما جزء من الامة العربية واستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية ووحدة الفكر والثقافة في كل مكان".

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢٤ اذار ١٩٥٩

وقال هديب الحاج حمود " ان السيطرة الاجنبية على الأمة عملت على تجزئة الوطن العربي وتفرقة الامة الى دويلات متعددة واوهمها باختلاف مصالحها وخلــق اسباب تنازعها واوصلها الى حالة صادقت فيها عدوها وعادت صديقها " ودعا لازالة اسباب الفرقة وقال ان الاتفاقية هي بداية الطريق . وبعد ان زار كمال الدين حســين عددا من المدن وبعض الكليات في بغداد وحذر من الفرقة بين الصفوف غادر بغــداد يوم ٣ تشرين الثاني[١].

رحب حزب البعث العربي الاشتراكي بالاتفاقية ودعا الى الوحدة الاقتصاديــة ايضا كضرورة سياسية وعسكرية واقتصادية مكملة لــها . وارسـل قــادة الحـزب الشيوعي العراقي برقية تهنئة الى عبد الكريم قاسم بهذه المناسبة [٢] لكن المصادقــة على الاتفاقية تأجلت بسبب الصراعات الفكرية وانقسام القوى العامة حول موضــوع الاتحاد او الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وقد تمت المصادقة على الاتفاقيـة وملاحقها بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر من مجلــس الســيادة فــي اليــوم السادس عشر من اذار ١٩٥٩[٣].

تقرير عبد الوهاب الأمين

في أواخر تشرين الأول ١٩٥٨ عاد العقيد عبد الوهــاب الاميــن الملحــق العسكري في القاهرة الى بغداد بدون استدعاء الحكومة له وقدم تقريــرا الــى عبــد الكريم قاسم يتضمن ادلة على ان عبد الناصر يتآمر على عبد الكريم قاســم وعلــى الجمهورية العراقية وفي ذلك يقول عبد الوهاب الامين "عدت الى العــراق فــي ٣٠ تشرين الأول وقدمت تقريرا يحتوي على النقاط الاتية : ان عبد الناصر بعد عودتـــه من موسكو جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق في ١٦ تموز وفي نتيجــة بحثهم لثورة العراق كان رأي عبد الناصر ان العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر في ٢٣ يوليو ويعني ذلك ان قادة الثورة رجال اكفاء (ثورة العراق) وبامكانياتــهم ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف فالاحتمال ان سيقوم العراق ويقود الامة العربيــة

---

(١) الجمهورية ، ٢٩ تشرين الأول ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨

(٢) الجمهورية ، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٨ ، الزمان ، ١ تشرين الثاني ١٩٥٨

(٣) الوقائع العراقية ، ٢٤ اذار ١٩٥٩

وتصبح مصر في الخلف واذن فيجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن"[1]. ويؤيد ذلك هاني الفكيكي ويقول "هناك بين الروايات عن تلك الفترة واحدة تتحدث عن دور عبد الوهاب الامين الملحق العسكري العراقي في القاهرة الذي قيل إنه عاد إلى بغداد من دون استدعاء رسمي ليقدم في ٣٠ تشرين الأول تقريرا خطيرا إلى قاسم مؤدى التقرير ان عبد الناصر جمع قيادة حكمه وقرروا العمل على اعتصار الثورة العراقية لخطرها على مصر ورئيسها"[2].

وقد أبلغ عبد الوهاب الامين العميد خليل ابراهيم حسين انه حصل على هذه المعلومات من احد الضباط المصريين برتبة عميد وابلغه ايضا ان السفير العراقي فائق السامرائي تذاكر مع جمال عبد الناصر الذي ابلغ السامرائي انا ما اريد ان اضع لغما في جنب الجمهورية العربية المتحدة" إذ انه يعتبر العراق لغما ينفجر عليه. ويضيف العميد خليل ابراهيم حسين على ذلك بالقول انه سافر الى القاهرة واتصل بالعميد المصري الذي نسب الكلام اليه فنفى ذلك نفيا قاطعا كما انه اتصل بفائق السامرائي ونفى ما نسب اليه جملة وتفصيلا في حين يؤكد عبد الوهاب الامين ذلك ويضيف " ان خروشوف بعث رسالة الى عبد الكريم قاسم يذكر فيها ان روسيا بكل امكاناتها مع عبد الكريم قاسم وتدعمه في تزعم المنطقة ولو ان العراق اقل من مصر امكانية ونفوسا " وينقل العميد خليل عن السيد صبحي عبد الحميد انه بعد عودة الضباط العراقيين الذين ذهبوا الى القاهرة يوم ٩ أيلول ١٩٥٨ لدراسة وضع ملاك لمديرية المخابرات العامة المقترح انشاؤها في العراق حمل عبد الوهاب الامين كلا من المقدم الركن محمد مجيد والرائد الركن صبحي عبد الحميد امانة اخبار عبد الكريم قاسم "ان السفير اللبناني قد اخبره ان الانكليز اوعزوا الى جميع عملائهم في العراق ان ينضموا الى الحزب الشيوعي ويشدوا ازره ويؤيدوا خططه"[3]. ويبدو من ذلك واضحا ان الهدف من كل هذه المعلومات هو الايقاع بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة وقد وجدنا كيف ان النائب البريطاني اللورد لامبتون في مبحث سابق قد عرض على عبد الكريم قاسم ان يتولى زعامة العالم العربي ولكن عبد

---

[1] موسوعة ١٤ تموز جـ١ ص ٢٣٥

[2] اوكار الهزيمة، ص٩١.

[3] موسوعة ١٤ تموز جـ١ ص٢٣٤-٢٣٨.

الكريم رفض ذلك. ومهما يكن من أمر فقد ساعد التقرير الذي قدمه عبد الوهاب الامين في تعيينه وزيرا بعد ثلاثة أشهر كما سنرى.

محاولات إعادة الثقة بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة وبين الأطراف الوطنية

في بداية تشرين الثاني ١٩٥٨ سعى بعض الضباط الأحرار إلى إقناع عبد الكريم قاسم بضرورة تنقية الاجواء والعلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وبين الأطراف الوطنية في العراق بسبب تصرفات عبد السلام عارف ودعوته إلى الوحدة الفورية وانقسام القوى الوطنية بين الداعين إلى الوحدة والداعين إلى الاتحاد وكان في مقدمة هؤلاء الضباط الزعيم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك وفي أدناه بعض مقترحاته من أجل هذا الهدف.

سري للغاية وشخصي

سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم المحترم

تحية طيبة

كنت أود ان أثير النقاط التالية في الدعوة التي التقينا بها في دار رئيس مجلس السيادة حين تناولنا الغداء سوية يوم الخميس ٦/ ١١/ ١٩٥٨ لمناقشة ثلاث نقاط اعتبرها جد مهمة وخطيرة لمستقبل وطننا العربي ولمستقبل الثورة أوجزها بما يلي:-

١- علاقاتنا مع الجمهورية العربية المتحدة

أرى ان علاقاتنا مع الجمهورية العربية المتحدة أخذت في التدني والتفكك بسبب تصرف العقيد الركن عبد السلام عارف ودعوته إلى الوحدة بدون قيد أو شرط بالرغم من وجود المشاكل التي يعانيها العراق بسبب انخفاض مستوياته المعاشية والثقافية والصحية وحاجتنا إلى تدعيم الثورة بتطبيق الاصلاحات لفائدة الشعب وتحسين المستوى الاجتماعي كما ان تقوية كياننا الاقتصادي بجميع أوجهه وجمع شمل الشعب العراقي بمختلف القوميات والديانات وصهره في خدمة الثورة وأهدافها. كل هذه المشاكل كانت غير معلومة إلا لدينا ومجهولة للداعين إلى الوحدة الوطنية المطلقة، وكان حريا ان تسير قافلة الاصلاحات لمرحلة حتى تتم الانجازات وينعم الشعب

العراقي بالخيرات التي قدمتها الثورة ومن ثم ينظر في دعوة أعم لاقامة صرح وحدة تجمع الشعب العربي في صعيد الوحدة.

ان دعوة العقيد الركن عبد السلام عارف بالوحدة المطلقة كانت خروجا على المألوف وكانت سببا في تبلبل الافكار في بلدنا بأننا دعاة اقليمية ضيقة كما سبب تفكك وحدة أبناء هذا البلد الذي افتديناه بالغالي من مهجنا وأخذت الاحزاب والمبادئ تعمل في توسيع شقة الخلاف وهذا ما لا ترغب به سيادتكم.

لذا جئتك راجيا فيما يلي:

إعادة العلاقات الودية بين الجمهورية العراقية- والجمهورية العربية المتحدة على ما كانت عليه. ان الجمهورية العربية المتحدة هبت ودعمت ثورتنا وأعلنت مؤازرتها لنا في أحرج الاوقات لمحاربة اعدائنا المشتركين. انكم يا سيادة الزعيم تذكرون ذلك بعميق التقدير لذا فإن التفاهم مع الجمهورية العربية أمر لمصلحتنا ولمصلحة العرب عامة فاقترح على سيادتكم تأليف وفد عراقي أحد اعضائه من رجال الثورة والاعضاء الآخرون ممن تعتمدون عليهم وممن لم يسبق لهم ان مارسوا الحكم سابقا وتلوثوا بشظاياه المحرقة وعلى ان يزود الوفد برسالة شخصية من لدنكم إلى سيادة عبد الناصر لاحلال الوئام والتفاهم والتعاون على ان يراعى في ذلك:

أ – إفهام الجمهورية العربية المتحدة مشاكلنا القائمة والاصلاحات التي تنوي الجمهورية العراقية انجازها لتدعيم الثورة.

ب- ان مفهوم الوحدة المطلقة يجب ان يقرها الشعب العراقي وقد ورد في دستور جمهوريتنا ما يؤيد كوننا جزءا من الأمة العربية.

جـ- أن تعمل الجمهوريتان على التعاون ضمن الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها وتوسيعها في المستقبل.

د – التعاون في جميع المجالات لمصلحة الأمة العربية وإعادة الثقة بيننا وترك ما يسيء إلى العلاقات.

هـ- أن تعمل الجمهوريتان ضمن الإطار اعلاه دون التدخل بشؤون بعضهما البعض حتى يتاح النظر في مرحلة الوحدة.

٢- علاقة الجمهورية العراقية بقضية فلسطين

كان العراق سابقا ولا يزال ولن يزال ميالا إلى التجاوب مع الدول العربية في تحمل الاعباء التي رافقت قضية فلسطين وتهويدها وقد ضحى بالغالي والنفيس.

فأرجو استمرار الجمهورية العراقية بالتزاماتها نحو القضية موضوع البحث لأنها جزء من أهدافنا لتحرير الوطن العربي من الادران التي تركها الغرب لنا في أرض العرب الطيبة.

لذا ارجو سيادتكم ان تعملوا على ايضاح خطة الجمهورية العراقية بالنسبة للقضية المذكورة.

إن الداعي لعرض الموضوع على سيادتكم هو انفراد الجمهورية العربية المتحدة في تكفل حقوق العرب في فلسطين كما ان سيادة عبد الناصر قد انذر اسرائيل إذا ما حاولت الاعتداء على الأردن بشن الحرب عليها.

إن الجمهورية العراقية حريصة كل الحرص في المساهمة والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة في استعادة حقوق العرب في فلسطين كما هي حريصة على منع أي اعتداء تتعرض له الأردن فالقضية واحدة بالنسبة للجميع وآمل ألا ينفرد جانب دون الآخر في التضحية من أجل القضية الموحدة.

رجائي يا سيادة الزعيم ان لا نكون بمعزل عن القضايا العربية واعلان نوايانا بشأنها لأننا لا نستطيع ان نعمل إلا مجتمعين في موكب واحد وهذا ما يضمن حماية الوطن العربي.

٣- جمع كافة القوى الوطنية وراء زعامتكم لصهرها في بناء الجمهورية

أنا مؤمن بأن سيادتكم فوق الميول والمبادئ والاحزاب. كما إنني على يقين بانكم راغبون وكذا رجال الثورة في صهر هذه القوى لخدمة الجمهورية خلال مرحلة الانتقال التي حددت بخمس سنوات حيث تجمد فيها الاحزاب والمبادئ فعالياتها وينصرف الجميع لبناء هذا الوطن يدا واحدة وان ليس هناك رغبة من أي جهة معينة في ظهور أي نزاع بين هذه القوى التي إذا مرت في المرحلة الآنفة الذكر ستنقلب حتما إلى قوة سياسية موحدة وهائلة لدعم نظام الجمهورية وبمعنى آخر ينقلب إلى حزب سياسي موحد يسير وراءكم.

ان النزاع بين الاحزاب والمبادئ إذا استمر سيكون على حساب مكاسب الثورة وأنا اعلم بانكم راغبون في اطلاق الحريات للبناء. للعزة. للكرامة في حدود المصلحة العامة.

فأرجو سيادتكم باسم الوطن والشعب والثورة ان تعملوا على اظهار منوياتكم بهذا الشأن لجميع العراقيين لتكتلهم حولكم وليسيروا وراءكم كي لا يكون هناك ثغرة

بين أبناء الوطن وان تدعوهم للعمل والنظام والبناء ان ينكروا ذاتهم من أجل جمهوريتهم وثورتهم وليسيروا في موكب الحرية وراء زعامتكم.

آمل ان تجد هذه الدعوة مكانها في قلبكم الطيب تجاوبا عميقا لأنها دعوة محب لخير وطنه. والله ارجو ان يحفظكم ويوفقكم سيدي الزعيم.

التوقيع

المخلص

الزعيم الركن ناظم الطبقجلي

قائد الفرقة الثالثة

زحف الطلاب

كان العديد من الطلبة الراسبين او المفصولين في العام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨ قد تقدموا بطلبات الى وزارة التربية والتعليم للنظر في موضوعهم بحجة الظروف القاسية التي عانى منها الطلبة في ذلك العام ونشرت الصحف العديد من هذه الطلبات . وكان عبد الكريم قاسم يعمل على كسب الطلبة الى جانبه في صراعه مع القوميين فاصدر توجيهاته لايجاد حلول لمشاكلهم وفي ٢ آب قرر عمداء الكليات:-

١- ان اعادة امتحان الطلاب الراسبين تقتصر على الذين امتحنوا في السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨ وفي الدروس التي فشلوا فيها فقط .

٢- يعاد امتحان الذين اعتبروا مفصولين حسب انظمة معاهدهم بسبب تكرار الرسوب وذلك لطلاب السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨ وفي الدروس التي فشلوا فيها.

٣- لا تشمل المواد المذكورة اعلاه الطلاب الذين فصلوا لأسباب أخلاقية او من جراء الغش او عقوبات انضباطية أخرى[١].

وفي الرابع من أيلول قررت وزارة التربية والتعليم " امتحان الطلاب الراسبين في الامتحانات في المعاهد العالية بسبب فصلهم من معاهدهم لأسباب سياسية للسنة ٥٧ / ١٩٥٨ الدراسية وان يجري امتحانهم مع المكملين وتحتسب الدرجة من مائة " [٢] . وفي أثناء غياب الدكتور جابر عمر وزير المعارف في سفرة

---

[١] الجمهورية ، ٢٤ آب ١٩٥٨

[٢] الجمهورية ، ٥ أيلول ١٩٥٨

الى الجمهورية العربية المتحدة وتولي عبد السلام عارف وزارة المعارف وكالة، تم بحث موضوع تزحيف الطلبة في أواخر آب ١٩٥٨ وقد عارض عبد السلام عارف الفكرة بينما تمسك عبد الكريم قاسم بها وعرض على مجلس الوزراء مشروع قرار بشأن الطلاب الراسبين والمكملين للعام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨ ولكن الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ثم تجريد عبد السلام عارف من مناصبه وابعاده الى خارج العراق ادى الى صرف النظر عن الموضوع وفي ٢٩ تشرين الأول قرر مجلس الوزراء :

أ – نظرا للظروف القاسية التي لاقاها الطلاب خلال السنة المنصرمة الامر الذي اثر على نفسيتهم في الدراسة. وعليه لضمان حقوق الطلاب فقد قرر مجلس الوزراء احتفالا بقيام الجمهورية العراقية اعتبار الطالب او الطالبة المكمل او المكملة بدرس واحد او درسين من الناجحين على ان لا تقل الدرجة التي حصل عليها في كل درس عن ٣٠ درجة ولا عبرة بالمجموع.

ب– اذا كان الطالب او الطالبة بالكليات مكملا بدرس واحد او بدرسين فيعتبر ناجحا على ان يؤدي امتحانا في السنة الدراسية ٥٨ / ١٩٥٩ وعلى ان ينظر بتعديل النظام في السنة القادمة فيما يخص هذه الفقرة بحفظ حقوق الطلاب مع المحافظة على المستوى العلمي.

جـ– يقتصر مفعول هذا القرار على السنة الدراسية ٥٧ / ١٩٥٨

اقترن هذا القرار بموافقة مجلس السيادة " [١]

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تقرر تزحيف الطلاب الراسبين الى مرحلة اعلى فاصدر مجلس الوزراء يوم ٤ تشرين الثاني قرارا جاء فيه :

" بالنظر للظروف القاسية والاحوال غير الطبيعية التي لاقاها ابناؤنا الطلاب خلال دراستهم في العهد البائد مما اثر على نفسيتهم وصرفهم عن واجباتهم العلمية وبالتالي ادى الى رسوبهم وحرماتهم من ان يأخذوا مكانهم الطبيعي في السير المدرسي فقد ارتأى مجلس الوزراء رفع الغبن عنهم وما قد لحقهم من حيف بسبب الظروف القاسية الشاذة والانفة الذكر . والحاقا لما صدر من قرارات في هذا الشأن فقد تقرر ان تشمل المساعدات الطلاب المكملين والراسبين حرصا منا على ان نتيح

---

[١] جريدة الزمان ، ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ البلاد ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨

فرصة جديدة لهم ليشقوا طريقهم كمواطنين صالحين في هذا العهد الجمهوري الـــذي يتطلب جهود كل فرد من ابنائه وفق ما يلي :

١- يزحف الطلاب الراسبون والطالبات الراسبات في جميع الصفوف فـــي مختلــف المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والاعدادية الرسمية منها والاهليـــة ودور المعلمين والمعلمات والمدارس المهنية كافة والكليات في السنة الدراســـية ٥٧ / ١٩٥٨ واعتبارهم ناجحين الى صف اعلى .

٢- يترك معالجة ما قد ينجم من مشاكل فنية وغيرها عن انتقال الراسبين من صــف الى صف اعلى وفي الصفوف المنتهية في الكليات الى ادارة الجامعة فيما يتعلـــق بالكليات التابعة لها ولادارات الكليات الاخرى من أجل تنفيذ ما جــاء اعــلاه فـــي الفقرة الأولى خلال مدة اقصاها شهر واحد كما يترك لـــوزارة التربيـــة والتعليــم معالجة المشاكل المذكورة بالنسبة للمدارس التابعة لها .

٣- يعاد جميع الطلاب والطالبات الذين فصلوا لاسباب سياسية او بسبب الرسوب في العهد البائد الى مدارسهم في الصفوف التي كانوا فيها "[١].

ومع ان هذا القرار قد قوبل بترحيب كبير من قبل الطلاب لكنه كان له اثـــاره السلبية على المستوى العلمي للتعليم اذ نجح العديد من الطلبة ممن لم يكن لهم رغبة في مواصلة الدراسة اصلا بسبب ضعف مستواهم العلمي او انهم رسبوا بسبب الغش او بسبب عدم تطبيق النظام ومخالفة التعليمات فضلا عن ان هذا القرار ساوى بيـــن الطلبة المجدين وغير المجدين الأمر الذي كان له اثاره السلبية على المجتمع وعلـــى ادارة الدولة فيما بعد.

زيادة رواتب العسكريين والموظفين المدنيين

أصبح الجيش العراقي بعد ثورة ١٩٥٨ محـــل تقديـــر العراقيـــن واعـــتزازهم وافتخارهم به وقد ابدت الثورة اهتمامها بالجيش من أجل كسب تأييده والحصول على عطف الناس وتأييدهم من خلاله فعملت على تحسين الوضع المادي وخاصة المراتـب الدنيا فقرر مجلس الوزراء يوم ٣ تشرين الثاني:

---

[١] الجمهورية ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ومقررات مجلس الوزراء العـــهد الجمـــهوري ، ٤ / ١١/ ١٩٥٨

" زيادة الرواتب الاسمية للجنود وضباط الصف ونواب الضباط والتوابع في الجيش اعتبارا من الأول من تشرين الثاني ١٩٥٨ كما يلي :

١- زيادة رواتب الجنود والجنود الأولين المتطوعين والمكلفين في الجيش بمقدار دينار ونصف شهريا.

٢- زيادة رواتب ضباط الصف ونواب الضباط المكلفين والمتطوعين في الجيش بمقدار دينارين شهريا

٣- زيادة رواتب التوابع والمستخدمين في الجيش بمقدار دينار واحد شهريا.

٤- ان هذه الزيادة في الرواتب الاسمية لا تؤثر على مخصصات غلاء المعيشة في الوقت الحاضر.

٥- سينظر في زيادة رواتب افراد الشرطة والفراشين والرزامين والمستخدمين في الدولة الذين لا تتجاوز رواتبهم العشرة دنانير وسيعلن عن ذلك قريبا"[١].

وقد كلفت هذه الزيادة وغيرها الخزينة مبلغا يصل اكثر من ثمانية ملايين ونصف المليون اضيفت الى اعتمادات ميزانية تلك السنة.

وفي ١٥ تشرين الثاني اصدر مجلس الوزراء امرا برفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين من أجل التخفيف عن ذوي الدخل الواطئ:

"١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ زيادة رواتب جميع المستخدمين على الملاك الدائم بمقدار دينارين شهريا على ان يشمل ذلك رواتب التوابع والفراشين والرزامين وسعاة البريد والسعاة وجميع المستخدمين الاخرين في الخدمات المدنية والعسكرية على الملاك الدائم في الجمهورية ممن يتقاضون راتبا اسميا يقل عن عشرة دنانير شهريا.

٢- تمنح هذه الزيادة اعتبارا من ١ تشرين الثاني ١٩٥٨ وعلى ان تبقى مخصصات غلاء المعيشة كما هي عليه في الوقت الحاضر.

٣- سينظر قريبا في زيادة رواتب افراد الشرطة"[٢].

وفي ٢٤ تشرين الثاني قرر مجلس الوزراء زيادة رواتب افراد الشرطة وضباط الصف اعتبارا من الأول من تشرين الثاني ١٩٥٨ كالاتي :

---

[١] الجمهورية ، ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨

[٢] البلاد ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨

١- زيادة رواتب افراد الشرطة بمقدار دينار ونصف شهريا .
٢- زيادة رواتب ضباط الصف بمقدار دينارين شهريا .
٣- تكون هذه الزيادة في الرواتب الاسمية فقط ولا تؤثر على مخصصات غلاء المعيشة التي تبقى كما هي في الوقت الحاضر"[١].

وقد قوبلت هذه الزيادة بابتهاج كبير وادت الى زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين وازداد الطلب على السلع وانتشرت ظاهرة البيع بالتقسيط .

وقد واصل عبد الكريم قاسم نهجه في التقرب الى اصحاب الدخل المحدود من المستخدمين في الدولة فاصدر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩ بيانا جاء فيه :

" تمشيا مع الخط العام للترفيه عن ابناء الشعب قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ٢٩ كانون الثاني :-
١- زيادة رواتب المستخدمين الحراس الليليين على اختلاف رتبهم ودرجاتهم بمقدار دينارين شهريا.
٢- تبقى مخصصات غلاء المعيشة لكل منهم كما هي في الوقت الحاضر .
٣- تبدأ الزيادة اعتبارا من ١ شباط ١٩٥٩ [٢]

لجنة عليا لشراء التمور

كانت التمور تشكل اهم صادرات العراق وقد ارادت حكومة الثورة ايجاد اسواق جديدة لتصريفها ورفع اسعارها لمصلحة المنتجين فاتخذت قرارا يقضي بدخول جمعية التمور العامة السوق كمشترية وفي الوقت الذي كان فيه سعر الطن من زهدي المنطقة الوسطى (٧,٧٥٠) دنانير في السوق المحلية قامت بشراء الطن الواحد بسعر (١١) دينارا مطروحا في مخازن البصرة ثم قررت الجمعية زيادة السعر الى (١٢) دينار وتألفت لجنة عليا لشراء التمور في ١٣ تشرين الثاني من سبعة اعضاء برئاسة مدير جمعية التمور العام وباشرت اللجنة اعمالها بزيارة مناطق الانتاج وتألفت عشر لجان محلية اخذت على عاتقها استئجار المخازن وتسلم التمور من المنتجين ودفع اقيامها والاشراف على كبسها وشحنها الى مراكز التصدير في بغداد

---

[١] البلاد ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨
[٢] اتحاد الشعب ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٩

أو البصرة لتصديرها خارج العراق وقد تم تصدير كميات كبيرة من التمور بموجب الاتفاقيات التجارية التي عقدت مع العديد من الاقطار الخارجية وخاصة الصين وجيكوسلوفاكيا وبولونيا والمانيا الديمقراطية وهنغاريا [١] .

الحكم على عدد من رجال العهد السابق

كانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي عرفت باسم (محكمة الشعب) التي تشكلت لمحاكمة رجال العهد السابق قد اصدرت حكمها على المتهم الأول اللواء الركن غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالاعدام شنقا حتى الموت ثم توالى صدور الاحكام بحق المتهمين الاخرين.

كان المتهم الثاني هو الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش السابق وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٣٠ آب فصدر قرار الحكم عليه في العاشر من تشرين الثاني كالاتي :

١- الاعدام شنقا حتى الموت .
٢- الحبس الشديد لمدة خمس سنوات .
٣- ينفذ عليه هذان الحكمان بالتداخل .
٤- بالطرد من الجيش .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية الاتية بحرمانه لمدة عشر سنوات :-

١- من عضوية مجلس الامة .
٢- من عضوية مجالس الامانة والبلدية والادارة .
٣- تولي الوظائف في كافة الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف .
٤- الانتماء الى الاحزاب .
٥- ممارسة الصحافة .

ثم تلى ذلك صدور قرار الحكم على المتهم الثالث الزعيم المتقاعد احمد مرعي مدير الاستخبارات العسكرية الذي بدأت محاكمته يوم الأول من أيلول حيث حكمت عليه المحكمة بتاريخ ١٣ تشرين الثاني بما يلي :

١- الاشغال الشاقة المؤبدة .

---

[١] ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، ص ١٥٤

٢- تنفذ عليه العقوبة اعتبارا من تاريخ توقيفه المصادف ١٤ تموز ١٩٥٨
٣- بطرده من الجيش .
٤- بالتوصية لوزير الدفاع بتخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة .

وفي اليوم نفسه صدر قرار الحكم بحق المتهم الرابع المقدم المتقاعد يوسف محمود ضابط الشعبة الأولى في دائرة الاستخبارات العسكرية كالاتي :

١- الحبس الشديد لمدة سنة واحدة تنفذ عليه العقوبة اعتبارا من تاريخ توقيفه يوم ١٤ تموز ١٩٥٨

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية التالية بحرمانه لمدة خمس سنوات من عضوية مجلس الامة وعضوية مجالس الامانة والبلديات والمجالس الادارية والتوظيف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف والانتماء الى الاحزاب وممارسة الصحافة وفي ١٧ تشرين الثاني اصدرت المحكمة حكمها على الزعيم الركن المتقاعد محسن محمد علي وكيل مدير الاذاعة والتوجيه الذي بدأت محاكمته يوم السادس من أيلول بما يلي :

١- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات .
٢- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .
٣- تنفذ عليه العقوبتان بالتعاقب اعتبارا من تاريخ توقيفه في ١٥ تموز ١٩٥٨.
٤- بطرده من الجيش .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية الاتية بحرمانه لمدة عشر سنوات من عضوية مجلس الامة ومجالس الامانة والبلدية والمجالس الادارية والتوظيف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف والانتماء الى الاحزاب وممارسة الصحافة .

وفي اليوم نفسه أي ١٧ تشرين الثاني اصدرت المحكمة احكامها على عدد من المذيعين والصحفيين والملحق العسكري بالقاهرة كالاتي :

١- فيصل حسون ، مال الله الخشاب ، ناظم بطرس ، فوزية ناجي الربيعي ، اتهموا باذاعة برامج كانت تعد وتسجل في مكتب الاستعلامات الامريكية وقد بدأت محاكمتهم يوم التاسع من أيلول وحكمت المحكمة ببرائتهم يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨.

٢- محمد علي كريم مذيع اتهم باعداد برامج لدى مكتب الاستعلامات الامريكية وقد بدأت محاكمته يوم ١٠ أيلول ١٩٥٨ وصدر الحكم ببراءته يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨

٣- العقيد الركن خضر حمودي الملحق العسكري بالقاهرة اتهم بتوجيه الاذاعة وتدخله في شؤون الجمهورية العربية المتحدة بالسب والقذف لرئيسها وقد بدأت محاكمته يوم ١٣ أيلول وصدر عليه الحكم يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالحبس لمدة سنة واحدة وبالعقوبات التبعية الاخرى .

٤- المتهم كاظم الحيدري الذي بدأت محاكمته يوم ١٣ أيلول بتهمة اعداد التعليقات لاذاعتها من دار الاذاعة وقد صدر عليه الحكم يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مع العقوبات التبعية الاخرى .

وصدر الحكم ايضا على المتهم فاضل الجمالي الذي بدأت محاكمته يوم ٢٠ أيلول فصدر قرار الحكم يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ كالاتي :-

١- الاعدام شنقا حتى الموت .

٢- بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٣- بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٤- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .

٥- بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات .

٦- تنفذ عليه هذه الاحكام بالتداخل .

وحكمت عليه بالعقوبات التبعية الاخرى [١]

وقد قامت الدول الغربية بحملة واسعة لانقاذ فاضل الجمالي وصحبه شارك فيها العديد من رجال الحكم السابق بمن فيهم ضياء جعفر وزير الاعمار السابق وممثلو عدد من الدول في هيئة الامم المتحدة والمبعوثون الغربيون الى العراق . وكان السفير البريطاني في بغداد قد " حذر وزير الخارجية العراقي من مغبة النتائج الوخيمة للانتقام السياسي واراقة الدماء وتاثير ذلك على الرأي العام العالمي وبذل (مايكل رايت) قصارى جهده ، بتوجيه من حكومته لاقناع ممثلي الدول الاخرى في

---

[١] المحاكمات ، جـ٢ ، ص ٤٥٩ ، ٥٠٨ ، ٦٢٠ ، ٧٢١ ، جـ٣ ، ص ٨٠٣ ، ٨٦٦ ، ٤٠٦ ، ٩٠٦ ، ٩٢٦ ، ١٢٢١.

بغداد للقيام بالعمل نفسه . ولما كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة على قناعة بان تدخلهم المباشر سيؤدي الى تصلب العراق في تنفيذ احكام الاعدام فقد اتصلتا بوفود الدول الاخرى في نيويورك وطلبتا من تونس والمغرب ان يتخذا اجراءا مشابها وهو طلب الرأفة بالمحكومين وكذلك طلب وزير الخارجية الايراني من نهرو التدخل وقد قام نهرو بذلك فعلا [١]

اتفاقيات تجارية واقتصادية وفنية مع الجمهورية العربية المتحدة

بتوجيه من مجلس الوزراء شكلت وزارة الاقتصاد في ١٨ أيلول ١٩٥٨ لجنة لدراسة الاتفاق التجاري والاقتصادي مع الجمهورية العربية المتحدة من الدكتور عبد الحميد الهلالي مدير الاقتصاد العام والدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار[٢] والدكتور طلعت الشيباني مدير ادارة اتحاد الصناعات .وبعد اجتماعات عديدة قدمت اللجنة تقريرها الذي أيدت فيه مقترح وزير الاقتصاد "بالتدرج في التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية باعتباره السبيل الواقعي الوحيد الذي من شأنه تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بينهما وخلق الجو النفسي الملائم لتعبئة جميع اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة " [٣] وفي ادناه نص التقرير.

سيادة وزير الاقتصاد المحترم

بناء على الامر الوزاري المرقم س / ٤٠١ والمؤرخ ١٨ / ٩ / ١٩٥٨ والقاضي بتكوين لجنة من الدكتور عبد الحميد الهلالي مدير الاقتصاد العام والدكتور محمد سلمان حسن سكرتير مجلس الاعمار والدكتور طلعت الشيباني مدير ادارة اتحاد الصناعات

---

(١) الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٥٤١ .

(٢) بعد ان استقال العقيد رجب عبد المجيد من سكرتارية مجلس الاعمار اودع عريضة الاستقالة لدى السيد فؤاد الركابي الذي رفعها بدوره الى عبد الكريم وصدر الامر بتعيين محمد سلمان حسن سكرتيرا للمجلس.

(٣) تقرير اللجنة المقدم الى وزير الاقتصاد يوم ٢٠ / ٩ / ١٩٥٨ ملفات مجلس السيادة ، الملف رقم ١٦٨ و ٢٧٧ ص٣٨٥.

فقد اجتمعت اللجنة صباح يوم الجمعة المصادف ١١ / ٩ / ١٩٥٨ وبعد دراسة المشروع العراقي والمشروع المقابل للجمهورية العربية المتحدة ومناقشة الموضوع توصلت اللجنة الى النتائج التالية :-

ان اللجنة التي ترى بان الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية هي الهدف الاساسي والطبيعي الذي ستسير نحوه هذه البلدان تحرص اشد الحرص على التعاون الكامل بين جميع البلدان العربية المتحررة بشأن مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ولكنها في نفس الوقت تؤكد على وجوب السير بهذا التعاون سيرا متزنا للتوصل الى احسن النتائج واسلمها واقلها جهدا ووقتا .

لاشك ان الاتجاه نحو التصنيع هو ظاهرة اقتصادية حينما اتخذت اساسا لكل السياسات الاقتصادية في البلاد التي تتحكم في سيرها . وقد كان التصنيع هدفا اساسيا لكل حركاتنا التحررية قبل الثورة لما له من أهمية في وضع اساس متين لاستقلالنا السياسي وهذا هو السبب الذي حدا بجميع الخبراء الاجانب للتأكيد ان العراق بلد زراعي بالدرجة الأولى وانه يجب ان ينصرف الى هذه الناحية وهذا هو السبب نفسه الذي حدا بكل حكومات العهد البائد ان تقف موقفا سلبيا من الصناعة والتصنيع بحيث يمكننا القول ان الصناعة العراقية قد فرضت نفسها فرضا نتيجة للتطور الاقتصادي المحلي والعالمي وانها ضربت مثلا جليا لتطور الاقتصاد الوطني نحو الصناعة بصورة طبيعية وكان من اهداف الثورة المباركة حماية الصناعة ووضع خطة عامة للتصنيع في العراق وكانت هذه السياسة من العوامل التي طمنت الى حد كبير الاوساط الصناعية والعمرانية على حد سواء .

ومن الواضح جدا ان خطة التصنيع ستشمل خطوتين متلاحقتين الأولى هي حماية الصناعة الوطنية القائمة فعلا وتشجيعها ورعايتها والخطوة الثانية هي دراسة امكانيات العراق الصناعية دراسة كاملة واظهار المجالات الاقتصادية التي يمكن ان تتقدم الصناعات الجديدة فيها . وهذا امر فشلت في تحقيقه الحكومات في العهد البائد وذلك لاسباب كثيرة منها عدم وجود خطة عامة في الدراسة وتسليم هذه الدراسات بأيد اجنبية تغلب المصالح الاستعمارية على المصالح الوطنية في هذه الدراسة بحيث ينبع الغرض الذي استقدمت من أجله . اما السبب الثالث فهو عدم توفر هذه المعلومات وصعوبة الحصول عليها من قبل رجال الصناعة . ومن المهم جدا ان نذكر

في هذا المجال بان الاستثمار الفردي في المجال الصناعي يكون احـــدى الدعامـــات الاساسية في قيام الصناعة في الوقت الحاضر .

وإذا علمنا ان هذه الخطة هي أساس السياســـة الاقتصاديـــة لجمـــهوريتنا وان الاتجاه نحو الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية المتحررة هو هدف رئيسي اخـــر من اهداف الجمهورية العراقية فان اللجنة ترى وجوب التوطيد بين هذيـــن الـــهدفين ووضع السياسة الاقتصادية للجمهورية العراقية على اساس ذلك .

هناك اتجاهان واضحان في تحقيق التعاون الاقتصادي بيـــن البلـــدان العربيـــة المتحررة :

أولا : اخذ قلة الكلفة الانتاجية أساسا لاقرار بعض العمليات الانتاجية فـــي بلـــد دون آخر. وعلى هذا سيكون التطبيق العملي لهذا الاتجاه هو ان يتخصص كل بلد في انتاج ارخص البضائع كلفة، فمثلا ان رخص كلفة انتاج النفط في العراق يجـــب ان يتبعه كلفة مصر من انتاج النفط وان رخص كلفة انتاج الخيوط والنسيج فـــي مصر يجب ان يتبعه عدم توسع العراق في انتاج الخيـــوط والنســـيج القطنـــي وهكذا.

ثانيا : الاتجاه بالسياسة الاقتصادية نحو التصنيع في كل قطر مـــن اقطـــار البلـــدان العربية ولو كان هذا التصنيع يكشف في الامد القصير بعض الزيادة النسبية فـــي كلفة الانتاج.

ان الحقيقة التي لا يمكن انكارها في هذا المجال (إذا التزمنا حدود العلم والواقع) هو ان احدا في الوقت الحاضر لا يمكن ان يبت في أي الاتجاهين يجب ان يسلك وذلك للاسباب التالية :

أولا : عدم وصول العراق ومصر الى نفس الدرجة من درجات التطـــور الاقتصـــادي فمصر سارت قدما في التصنيع سواء كان ذلك قبل ثورة مصر ســـنة ١٩٥٢ او بعدها مما جعل مصر تنتج كثيرا من البضائع بكلفة ارخص نتيجة لتحسين بعض الصناعات وبيئية الظروف الاقتصادية والفنية المناسبة لها وابرز مثـــال لذلـــك صناعة الجوت .. فلا تملك مصر من عناصر هذه الصناعة اكثر مما نملك فلماذا فشلت في العراق ونجحت في مصر، السبب واضح هو الحماية والفن ولو طبقت نفس السياسة في العراق لنجحت صناعة الجوت . فـــالامر متوقـــف اذن علـــى السياسة الاقتصادية في هذه الناحية وليس على الكلفة الانتاجية المجردة .

ثانيا : عدم الكشف عن امكانات العراق الصناعية لحد الان ومن يدري لعل هناك كثيرا من الصناعات التي يمكن ان تنتج في العراق بكلفة ارخص اذا ما كملت الدراسات العلمية بشأنها مثلا الاسمدة الكيمياوية التي اكدت التقارير ان مادتها الأولية وهي مشتقات النفط هي ارخص بكثير في العراق من أي محل اخر من العالم وكذلك الحال بالنسبة الى العجينة التي تستخرج من مشتقات النفط والتي تستعمل لانتاج الحرير الصناعي .

ثالثا : اختلاف القوانين التي تخدم الانتاج الصناعي في كل من البلدين . ومن الواضح جدا ان حماية الصناعة الوطنية في مصر وسوريا هي اقوى بكثير من حماية الصناعة الوطنية في العراق وقد يعود رخص كلفة بعض الانتاج المصري او السوري الى عدم تحميل هذه الصناعة كثيرا من الرسوم والضرائب التي تعاني منها الصناعة العراقية وهذا طبعا لم يمنع الحكومة المصرية او السورية من فرض الضرائب على البيع او على الدخل لغرض امتصاص قسم من الارباح .

ان ازالة هذا الغموض وجلاء الموقف يتطلبان جهودا جبارة لغرض الوصول الى الحل الصائب في هذا الموضوع الشائك ومع ذلك فلا ترى اللجنة مجالا الا ان تؤكد التعاون في المجالات الممكنة تلافيا لما قد يحدث من انتكاسات اقتصادية وذلك بالاتجاه نحو التصنيع في كل اجزاء الوطن العربي . لأن حصيلة التصنيع النهائية هي في صالح الاقتصاد العربي باجمعه خصوصا... وان هذا الاتجاه قد طبق فعلا حتى في البلد الواحد كما حصل مثلا في روسيا السوفيتية التي امتازت عن امريكا بتوزيع معاملها على مساحاتها الشاسعة . هذا ويجب ان لا يفوت اللجنة نقطتان مهمتان هما

أولا : لو اخذ بمشروع الجمهورية العربية المتحدة لحرم العراق من مورد كبير جدا في مرحلة تعتبر من اشد مراحله حرجة وهو الرسوم الكمركية التي تعتبر ثاني مورد للحكومة العراقية بعد النفط.

ثانيا : ان العمل الذي يمكن ان يدخل في الانتاج يكون في اغلب الاحوال اكثر من ٢٥% من كلفة الانتاج وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى ان يتوقف امر التصنيع في هذه المجالات (وخاصة في صناعات التجميع) على نطاق القطر الذي سيؤسس هذه الصناعة . ولاشك ان الجمهورية العربية المتحدة (وخاصة الاقليم الجنوبي) اثبت قدما واسرع تنفيذا في هذا المجال . وبالنتيجة فإن اللجنة ترى تأييد

المذكرة التي قدمها سيادتكم الى مجلس الوزراء مرفقة بكتابكم المرقم س / ٢٨٢ والمؤرخ في ١٤ / ٩ / ١٩٥٨ بالنظر لتفصيلها لجميع الاسباب والعوامل التي تجعل من التدرج في التعامل التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية فهو السبيل الواقعي الوحيد الذي من شانه تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بينهما وخلق الجو النفسي الملائم لتعبئة جميع اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة المذكورة .

الدكتور عبد الحميد الهلالي	الدكتور طلعت الشيباني	الدكتور محمد سلمان حسن
مدير الاقتصاد العام	مدير ادارة اتحاد الصناعات	سكرتير مجلس الاعمار

وقد اتخذت هذه الوثيقة أساسا للمفاوضات مع وفد الجمهورية العربية المتحدة[1]

وتمتينا للروابط المشتركة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وتحقيقا للتعاون القومي في مجال التجارة واقامة التكامل الاقتصادي بين البلدين زار في أواخر أيلول وفد اقتصادي من الجمهورية العربية المتحدة واجرى مفاوضات مع وزارة الاقتصاد العراقية انتهت يوم ٩ تشرين الأول وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ تم توقيع اتفاق تجاري بين الحكومتين جاء في مقدمته "رغبة منهما في تنمية العلاقات الاقتصادية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات القومية بين بلديهما فقد اتفقا على ان تسمح كل منهما باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة لدى الطرف الاخر وفي حدود الامكانيات الاقتصادية للدولتين وفقا لانظمة الاستيراد والتصدير السارية في كل منهما وان تعفى هذه المنتجات من الرسوم الكمركية ، وتضمنت الاتفاقية تسهيلات للنقل في الموانئ وتجارة الترانسيت ودخول وسائط نقل البضائع وقد كتبت الاتفاقية في نسختين باللغة العربية وقد وقعها ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وسيد فهمي سفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد . وقد الحق بالاتفاقية قائمة بالمنتجات والسلع المعفاة من الرسوم الكمركية وقائمة بالسلع والمنتجات التي تمنح تعريفة مخفظة بنسبة ٧٥% من التعريفة العادية، وقائمة بالمنتجات والسلع التي تمنح تعرفة مخفظة بنسبة ٥٠% من التعرفة العادية أي ان الاتفاقية اتبعت التدرج في الاعفاءات والتخفيظات الكمركية . وقد صادق مجلس السيادة والوزراء

---

[1] ملفات مجلس السيادة ، الملف ٤٤٧٢ ، الوثيقة ٢٧٧ ، ص ٣٨٧ – ٣٨٩

على قانون تصديق الاتفاقية والقوائم الملحقة بها برقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ يوم ٢٤ تشرين الثاني[١].

وفي اليوم نفسه تم توقيع اتفاقية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة جاء في مقدمتها " تحقيقا للاهداف التي رسمها الاتفاق المشترك الموقع في دمشق في اليوم الثاني من شهر المحرم سنة ١٣٧٨ الموافق ١٩ تموز ١٩٥٨ وتوثيقا للروابط القومية القائمة بين البلدين فقد اتفقا على توقيع هذه الاتفاقية التي نصت على وضع التشريعات اللازمة لتحقيق العناصر التالية للتكامل الاقتصادي: أولا حرية انتقال الاشخاص والرسائل. ثانيا حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي. ثالثا حرية استعمال وسائط النقل والموانئ والمطارات. ورابعا حرية التملك والايصاء والارث ونصت ايضا على تبادل المعونة الفنية في جميع الحقول فضلا عن انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة خاصة وعامة مع جهاز مشترك دائم لتنسيق السياسات التجارية وبرامج التخطيط والتنمية وتشريعات العمل والضمان والضرائب والرسوم في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود " وتكون مدينة دمشق المقر الدائم لجهاز التنسيق " وتم توقيع الاتفاقية بنسختين بالعربية ببغداد وقعها كل من وزير الاقتصاد العراقي ابراهيم كبة وسفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد سيد فهمي وقد تم تصديق قانون الاتفاقية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٨ يوم ٢٤ من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ من مجلس السيادة والوزراء[٢].

وفي اليوم نفسه أي ١٥ تشرين الثاني تم توقيع الاتفاقية الثالثة بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة باسم اتفاق التعاون الفني والذي جاء فيه:

" رغبة منهما في دعم التعاون الفني في الميدان الاقتصادي وتنفيذا للمادة الثالثة من اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي الموقع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ اتفقا على ان يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود امكاناته الى الطرف الاخر بناء على طلب معونة فنية في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي من تبادل الخبرة والخبراء والبعثات الفنية والمنح التدريبية والعمال والفنيين والمعلومات العلمية والفنية بين

---

[١] المعجم المفهرس ، ص ٣٦ – ٤٤ ، جريدة الاهالي ، ٤ كانون الثاني ١٩٥٩.

[٢] مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ ، القسم الثاني ، ص ٢١٧ – ٢٢٠

البلدين الشقيقين ونصت الاتفاقية على انشاء مكتب دائم للتعاون الفني في كل من البلدين للاشراف على تحقيق هذه الاتفاقية . على ان تصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها والعمل بها لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا للمدة ذاتها ما لم يبلغ احد الفريقين الاخر برغبته كتابة في انهاء العمل بها قبل ستة اشهر من انقضاء كل أجل .

وقد وقع الاتفاقية كل من ابراهيم كبه عن الجمهورية العراقية وسيد فهمي عن الجمهورية العربية المتحدة . وتم تصديق قانونها برقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ من مجلس السيادة والوزراء يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ [١]

وقال ابراهيم كبه عند توقيعه الاتفاقيات الثلاث "ان هذه الاتفاقيات لن تكون الاخيرة في التعاون القومي بين الجمهورية العراقية وشقيقتها الغالية الجمهورية العربية المتحدة فالاهداف التي يسعى اليها الاخوان اهداف كبرى سامية طويلة الامد بعيدة المدى انها اهداف امتنا العربية الكبرى في التحرر والاستقلال والديمقراطية والوحدة بعد ان تأجج في نفوس ابنائها لهيب الوعي القومي المقدس" وقال "ان جمهوريتنا تؤمن بالقومية العربية (المتحررة) ودستورنا المؤقت يثبت هذه الحقيقة البديهية وهي ان العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية وتوحيد الخطط في كل المجالات مع الجمهورية العربية المتحدة يكون حجر الاساس في سياسة جمهوريتنا في الحقل العربي " [٢] ، ولكن التقارب والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر سوى بضعة اشهر حيث بدأت الخلافات بين الطرفين انتهت بالقطيعة في اثر ثورة الموصل في ٨ اذار ١٩٥٩ حيث اتهمت الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة القائمين بالثورة ومع ذلك فقد صدر بيان رسمي من مدير التوجيه والاذاعة العام يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٨ جاء فيه :

" تم في ديوان وزارة الخارجية بعد ظهر يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ بين سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وسيادة سيد فهمي السفير فوق العادة للجمهورية العربية المتحدة في العراق تبادل وثائق ابرام الاتفاق التجاري واتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي واتفاق التعاون الفني المعقودة بين الجمهورية العراقية

---

[١] جريدة الوقائع العراقية ، ١ / ١٢ / ١٩٥٨ ، كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ ، ص٢٢١.

[٢] جريدة البلاد ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨

وحكومة الجمهورية العربية المتحدة الموقع عليها في بغداد بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨"[1].

شعار وعلم الجمهورية العراقية

تمشيا مع رغبة الثوار في تغيير كل ما كان يمت إلى العهد السابق بصلة صادق مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ على شعار الجمهورية الجديد كما تم تحديد شكل والوان العلم العراقي . وكان مجلس الوزراء قد درس الموضوع في عدة جلسات بعد الثورة لاقرار النماذج المقترحة لكل من الشعار والعلم. وكان رئيس الوزراء قد اقترح في احدى الجلسات ان يكون عدد السنابل في الشعار ١٣ سنبلة بدلا من ١٤ التي كانت ترمز الى الالوية الاربعة عشر العراقية ولكن اغلب الوزراء عارضوا المقترح وقالوا انه عدد مشؤوم لكن عبد الكريم قاسم اصر على ان يكون عدد السنابل ١٣ سنبلة واحتدم النقاش فتأجل الاجتماع وفي خارج القاعة افهم الوزراء المعارضون بان الزعيم يطلب ذلك ملحا لان اسمه يتكون من ثلاثة عشر حرفا [2] . وفي الاجتماع التالي اقر النموذج كما ان عبد الكريم قاسم حدد الوان العلم وماذا يرمز كل منها ولم يوجد لون اصفر في داخله ولماذا تتجه المستطيلات فيه من اعلى الى اسفل وليس من اليمين الى اليسار ؟ [3]

وجاء في قانون شعار الجمهورية الجديد الذي نشر يوم ٢٩ آذار ١٩٥٩ انه يتألف من دائرة تشع منها ثماني حزم تتألف كل حزمة من ثلاث استطالات متموجة ذهبية اللون ويبرز بين كل حزمتين منها رأس نجم احمر (قرميدي اللون) وتقع في وسط الدائرة ساحة زرقاء اللون تتوسطها سنبلة ذهبية يحيط بها دولاب اسود ذو ثماني نتوءات مستطيلة من الداخل يحيط بها حتى محيط الدائرة السوداء حلقة بيضاء اللون داخلها سيف عربي يحتضن الدولاب من الجانب الايسر وخنجر كردي يحتضنه من الجانب الأيمن وقد كتب بين رأسيهما (الجمهورية العراقية) بخط كوفي وبين مقبضيهما (١٤ تموز) وتحتها (١٩٥٨) بخط كوفي ايضا وان لون السيف والخنجر والكتابة الكوفية هو اللون الاسود

---

[1] جريدة الاهالي ، ٤كانون الثاني ١٩٥٩

[2] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٥٤

[3] محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز ، ص ١١٠

وجاء في تفسير السمات ورموز هذا الشعار " ان الاشعة الذهبية المتموجة تمثل الشمس العربية وترمز الى الحرية التي استردها العراق في ثورة ١٤ تموز عند بزوغ الشمس والى شعار العدل المتخذ في بلاد الرافدين عند القدماء من سكان العراق قبل الميلاد وان تسمية العراق بمعناه القديم (اراكي) أي بلاد الشمس . وان النجم المثمن يمثل النجم العربي ويرمز الى ان العراق جزء من الامة العربية وان اللون الاحمر يرمز الى ثورة ١٤ تموز والسيف والخنجر يمثلان العرب والأكراد لأنهما شركاء في هذا الوطن ويرمز الدولاب الاسود للصناعة وترمز السنبلة الذهبية للزراعة"[1].

أما العلم فانه يتكون من الالوان الاسود والابيض والاخضر والاحمر والاصفر وهي الالوان التي تمثل ادوارا مجيدة في تاريخ العراق والامة العربية على ان يكون شكل العلم مستطيلا طوله ضعفا عرضه ويقسم عموديا الى ثلاثة مستطيلات متساوية أولها من جهة السارية الاسود فالابيض فالاخضر ويتوسط المستطيل الابيض النجم العربي (ذو ثمانية رؤوس) لونه احمر عاتك رمزا لثورة ١٤ تموز ويتوسط النجم دائرة ذات لون اصفر يحيط بها حزام أبيض أما رموز العلم وسماته والوانه فإن اللون الاسود يشير لكل من راية الرسول (ص) وراية العرب في صدر الاسلام وراية العرب في العراق واللون الأخضر يشير لراية العلويين والابيض لراية العرب في الشام والاحمر العاتك لثورة ١٤ تموز وراية العرب في الاندلس واللون الأصفر لراية صلاح الدين الايوبي ويمثل النجم المثمن الاحمر والدائرة الصفراء العرب والكرد رمزا لتكوينهما الشعب العراقي منذ القدم وتم تحديد تاريخ رفع العلم في ١٤ تموز من سنة ١٩٥٩.

وقد نشر قانون علم الجمهورية العراقية الذي الغى قانون العلم الوطني العراقي رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ٢٦ / حزيران ١٩٥٩[2].

---

[1] الوقائع العراقية ، ٥ / ٤ / ١٩٥٩

[2] الوقائع العراقية ٢٧ / ٦ / ١٩٥٩ ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

اتفاقية تجارية بين العراق وجيكوسلوفاكيا

إنطلاقا من الرغبة في توثيق العلاقات التجارية مع اقطار المعسكر الاشتراكي جرت مباحثات بين وزارة الاقتصاد العراقية وممثلين عن جمهورية جيكوسلوفاكيا ببغداد في بداية شهر كانون الأول ١٩٥٨ وفي الرابع عشر من هذا الشهر تم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين والتي جاء في ديباجتها:

"إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الجيكوسلوفاكية تحدوهما الرغبة في توسيع التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية الى اقصى حد مستطاع على اساس من المساواة والمنفعة المتبادلة قررتا عقد اتفاقية تجارية واتفقتا على ان يمنح كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يخص كافة الأمور المتعلقة بالتجارة بين البلدين وان يعمل كلا الفريقين المتعاقدين جهد المستطاع وطبقا للانظمة السارية المفعول في بلديهما على تسهيل تبادل السلع بينهما وخاصة فيما يتعلق بالسلع المدرجة في القائمتين الملحقتين بهذه الاتفاقية مع منح اجازات استيراد وتصدير لها وفق القوانين والانظمة المرعية في البلدين.

ويتعهد الفريقان بالتعاون في المجال العلمي والفني كما هو مبين في بروتوكول التعاون العلمي والفني بين البلدين وقد حرر الاتفاق باللغتين العربية والجيكية ويعول على كلا النصين . وقد وقع الاتفاق جوزيف جابوكراتسكي السفير الجيكي في بغداد عن الجانب الجيكي وابراهيم كبة وزير الاقتصاد عن الجانب العراقي . والحقت بالاتفاق جدأول بالسلع المعدة للتصدير من جيكوسلوفاكيا الى العراق وبالعكس وبروتوكول فني خاص بالتعاون العلمي والفني بينهما والكتب الملحقة وهي كالاتي :

سيادة الدكتور ابراهيم كبة المحترم

" بناء على الروح التي سادت جو المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية تجارية بين بلدينا اصبح وفد الحكومة الجيكوسلوفاكية يعتقد ان مما يخدم مصلحة التنمية المجدية للتعاون بين البلدين من أجل الاسراع بتصنيع الجمهورية العراقية ان تجتمع اللجنة المختلطة في موعد لا يتأخر عن ٣٠ حزيران ١٩٥٩ لغرض بحث امكانيات وظروف الفريقين المتعاقدين لعقد اتفاقية اقتصادية تقوم جيكوسلوفاكيا بمقتضاها بتجهيز العراق بمعدات صناعية ومعامل سيجري انشاؤها حسبما تقرره او تراه الحكومة العراقية .. ان هذا الكتاب يشكل جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية

المذكورة اعلاه واكون شاكرا لو تفضلتم بتأييد موافقة حكومتكم على محتويات هـذا الكتاب وتفضلوا يا سيادة الوزير بقبول فائق احترامي وتقديري

الدكتور جوزيف جابوكراتسكي
السفير فوق العادة المطلق الصلاحية
لجمهورية جيكوسلوفاكيا

وفي اليوم نفسه أكد ابراهيم كبه موافقة حكومته على محتويات الكتاب المذكـور الذي يشكل جزءا من الاتفاقية التجارية . وقد صادق مجلس السيادة والوزراء علـى الاتفاقية وملاحقها يوم ٢٢ كانون الأول ١٩٥٨ بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٨ [١]

اتفاقية تجارية بين العراق ورومانيا

في يوم ٢٤ كانون الأول ١٩٥٨ تم توقيع اتفاقية تجارية في بغداد بين حكومـة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية جاء في مقدمتها:

ان الحكومتين تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتدعيم العلاقات التجاريـة والاقتصادية بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا علـى تنمية وتوسيع التجارة بينهما وتهتم كل حكومة- تحدوها احسـن النيـات وروح التعـاون التام- اهتماما تاما بالاقتراحات التي تتقدم بها الحكومة الاخرى بغية تطوير وتوسـيع التجارة بين البلدين ويتعهد الفريقان بمنح اجازات الاستيراد والتصدير للسلع المدرجة في جدولين ملحقين بالاتفاقية وعلى منح كل منهما الاخرى معاملة اكثر الامم حظـوة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والانظمة والاجراءات الكمركية ومنح السـفن التسهيلات بالدخول الحر الى الموانئ وتسهيلاتها ورسوم الشحن والتفريغ وان تقـدم جمهورية رومانيا الشعبية المعونة الفنية للعراق فيما يخـص المعـدات والاجـهزة المسلمة.

كتبت الاتفاقية باللغات العربية والرومانية والانكليزيـة ووقعـها عـن الجـانب الروماني يون فيد راشكو نائب وزير التجارة الروماني وابراهيم كبة وزير الاقتصـاد

---

[١] الوقائع العراقية ، ١ / ١ / ١٩٥٩ ، كتاب السفارة الجيكوسلوفاكية ببغداد في ١ كانون الثـاني ١٩٥٩ ، ملفات مجلس السيادة ، الملف ١٩٢ و ٣٣ ، ص ٤٧.

العراقي والحق بالاتفاق جدول بالسلع المعدة للتصدير من رومانيا الى العراق واخـــر بالسلع المعدة للتصدير من العراق الى رومانيا .

وفي اليوم نفسه (٢٤ كانون الأول) تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالمعونة العلمية والفنية بين البلدين التي تهدف الى تنمية التعاون الفني والعلمي في جميع قطاعـــات اقتصادهما الوطني مع المراعاة التامة للقوانين المعمول بها في بلد كل من الفريقيـــن المتعاقدين .وقد صادق مجلس السيادة والوزراء على قـــانوني الاتفاقيـــة التجاريـــة واتفاقية المعونة العلمية والفنية رقم ٦ ، ٧ لسنة ١٩٥٨ يـــوم ١٣ كـــانون الثـــاني ١٩٥٨[١].

اتفاقية تجارية بين العراق والهند

تم في بغداد توقيع اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقيـــة والحكومـــة الهندية يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨ جاء في مقدمتها :

" ان الحكومتين تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتوطيد العلاقات التجاريـــة والاقتصادية بين البلدين قررتا الدخول في الاتفاقية الاتية :

تقام العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما علـــى اســـاس المســـاواة والمنفعـــة المتبادلة . ويمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة وذلـك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب وسائر النفقات ويتخذ الفريقـــان كافـــة التدابير المختصة بالتجارة بينهما بكل السبل الممكنة وخاصة فيمـــا يتعلـق بالســـلع المذكورة في الجدولين المرفقين بالاتفاقية وتنظيم شؤون النقـــل بـــالبواخر واجـــور التحميل والتفريغ والضرائب واقامة المعارض التجارية . كتبـــت الاتفاقيـــة بـــاللغتين العربية والانكليزية وقد وقعها كل من آي اس جوبرا الســـفير الـــهندي فـــي بغـداد وابراهيم كبة وزير الاقتصاد العراقي وصدر قانون تصديقها مـــن مجلـــس الســـيادة والوزراء برقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩[٢].

وكان وفد تجاري عراقي قد زار الهند في المدة ١٦ - ٢٩ تشرين الثاني اجرى مفاوضات مع الحكومة الهندية وصدر في اثر الزيارة البيان المشترك الاتي :

---

[١] الوقائع العراقية ، ٢١ / ١ / ١٩٥٩ ، المعجم المفهرس ، ص ٤٦٢ - ٤٧٢ ، جريدة الاهالي، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٩

[٢] الوقائع العراقية ، ٢ شباط / ١٩٥٩

" زار الهند وفد تجاري عراقي بغية تعزيز العلاقات الودية في الحقل التجاري بين الهند والعراق وكان الوفد برئاسة حسين جميل سفير الجمهورية العراقية في الهند وضم السادة طالب جميل مدير الاقتصاد العام وشكري صالح زكي مدير جمعية التمور العام وصالح كبه مدير التحويل الخارجي.. وتم التوصل الى ان تمتين العلاقات التجارية والاقتصادية سيكون له منفعة متبادلة وان هناك مجالا كبيرا لتوسيع التبادل التجاري زيادة على المستوى الحالي بالسلع التقليدية وخاصة التمور العراقية والشاي الهندي .

وتم الاتفاق على وجوب اقامة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتم الاتفاق كذلك على ان تمنح كل حكومة لتجارة بلد الحكومة الاخرى معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة الى تجارة أي بلد ثالث.

وتناولت المباحثات كذلك موضوع الاتفاقية التجارية الجديدة والتي تأمل الحكومتان ان يكون بالمستطاع عقدها في نفس الوقت على تقديم اقصى التسهيلات من أجل تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين .

كي بي لال حسين جميل

المدير العام للتجارة الخارجية لحكومة الهند

سفير الجمهورية العراقية في الهند

٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ [١]

نقابة المعلمين

كان للمعلمين قبل الثورة جمعية محدودة النشاط تقتصر فعالياتها على الامور الاجتماعية وبعد الثورة صارت نقابة المعلمين قوة سياسية لها فعلها وقد حدد نشاطها بقانون خاص تم وضعه في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨ برقم (٦٩) تضمن تأسيس نقابة للمعلمين في بغداد وجوز فتح فروع لها في مراكز الالوية (المحافظات) والاقضية والنواحي بقرار من الهيئة الادارية .

حدد القانون الغاية من تأسيس النقابة باسناد الجمهورية العراقية والدفاع عنها بالاساليب الثقافية ومعاونة وزارة التربية والتعليم في العمل من أجل رفع مستوى

---

[١] البلاد ، ٣ كانون الأول ١٩٥٨

التعليم والتربية ومكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الضارة التي تتعارض مع النظام الجمهوري ورفع مستوى المعلم المعاشي والاجتماعي وحماية حقوقه وتشجيع النشاط الثقافي بين المعلمين ومحاربة الأمية وضمان المعلم ضد المرض والشيخوخة والعجز والبطالة

وبموجب القانون يكون وزير المعارف (التربية والتعليم) مسؤولا عن النقابة وقد صدق مجلس السيادة على القانون الذي عرف بقانون نقابة المعلمين[١].

أدت النقابة دورا مهما في الحياة السياسية اذ صارت واجهة من واجهات الحزب الشيوعي حيث جرت انتخابات النقابة في جو تنافسي شديد يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٩ تميزت بالصراعات بين القوى المتنافسة اسفر عن فوز (القائمة المهنية الموحدة) الشيوعيون ومناصروهم في بغداد وعشرة الوية اخرى بعد جو ارهابي وعمليات توقيف واوامر القاء قبض وسبقها عمليات نقل للمعلمين المعروفين باتجاههم القومي وفوز (قائمة الجبهة القومية) في لوائي الرمادي (محافظة الانبار) وكركوك (التأميم) . ثم عقدت النقابة مؤتمرها الأول بين ٢ - ٥ شباط في سينما روكسي افتتحه هديب الحاج حمود وزير التربية والتعليم بالوكالة ممثلا لعبد الكريم قاسم الذي دعا الى وحدة الكلمة ورص الصفوف كما حضر عبد الكريم قاسم الحفلة الختامية في بهو امانة العاصمة وتم انتخابه نقيبا فخريا للمعلمين"[٢].

ثم صدر تعديل القانون رقم ٦٩ واصبح بموجب التعديل الجديد الانتساب الى النقابة الزاميا لكل المعلمين والمدرسين واساتذة الجامعات فضلا عن موظفي الوزارة وقامت النقابة بنشاط واسع لاستقطاب المعلمين بما في ذلك توزيع الاراضي وتأسيس الجمعيات الاستهلاكية والبيع بالتقسيط وتنظيم السفرات السياحية وتأسيس المستشفيات وغير ذلك من الخدمات لمنتسبيها.

---

[١] الوقائع العراقية ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨

[٢] جريدة الزمان ، ٢٤ كانون الثاني - ٥ شباط ١٩٥٩

العراق والقضية الفلسطينية

كان متوقعا ان تولي حكومة الجمهورية العراقية اهتماما اكبر بالقضية الفلسطينية خاصة وقد كانت هذه القضية مدار بحث بين الضباط الاحرار قبل الثورة بل ان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كانت باعثا قويا لظهور تنظيمات الضباط الاحرار ولكن قادة الثورة تجنبوا طوال شهر تموز كل ما يستفز الغرب ويؤجج عداءه للثورة وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبعد اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالجمهورية العراقية وصل بغداد يوم ١٣ آب وفد فلسطيني برأسه ياسر عرفات رئيس لجان الخريجين الفلسطينيين ممثلا لحكومة عموم فلسطين بالقاهرة وصرح "ان هناك ١٥ الف فلسطيني على اتم استعداد للانخراط في جيش الجمهورية العراقية "[1] واعلن ترحيبه وتأييده للثورة .

وكان عبد الكريم قاسم قد اوضح سياسة حكومة الثورة تجاه فلسطين بالاشارة الى ان العراق يلتزم بمقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وانه عن طريق الامم المتحدة تحل قضية فلسطين [2] وقد أثار هذا التصريح الفلسطينيين وواجه انتقادات شديدة من زعمائهم باعتبار انه شعار "غدا مع الاسف شعارا للحكومات العربية منذ ثمانية اعوام حتى بدا كأنه اقصى الاماني للعرب بالنسبة لقضية فلسطين وقد بولغ في ترديده حتى غدا كذلك سندا لحماة الصهيونيين ودولتهم باسلوب ما . وقد يكون عبد الكريم قد ردده تمشيا مع سياسة التهدئة الحكيمة التي سار عليها ولكنه على اية حال يعطي صورا لا نحب ولا يجب ان يكون بالنسبة للعراق الثائر الجبار ان المطالبة بقرارات الامم المتحدة واحترامها إنحراف خطير في اصلها عن ضمير الشعب العربي وواقعه وامنه وكفاحه وتضحياته فهي تقوم على اساس تقسيم فلسطين الذي رفضه عرب فلسطين سنة ١٩٤٧"[3].

وعلى الرغم من هذا التصريح فإن عبد الكريم قاسم أبدى تعاونا مع الهيئة العربية العليا لتحرير فلسطين والتي كان يترأسها الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين (منذ تشكيلها عام ١٩٣٥) وضمت ممثلين عن كل الاحزاب العربية الفلسطينية . وقد

---

(١) جريدة الجمهورية ، ١٤ آب ١٩٥٨

(٢) نفسه ، ٢٣ تموز ١٩٥٨

(٣) محمد عزة دروزة ، في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية ، (بيروت ١٩٧٢) ، ص ٧٨-٨٣

دعمها بالمال والمساعدات وسمح لها بافتتاح مكتب لها في بغداد[1] ولكنه كان يتطلـع الى ان يقوم الفلسطينيون بانفسهم بتحمل عبء تحرير بلدهم .

ان تردي العلاقات مع الاردن لم يمنع حكومة الجمهورية العراقية من التعـــاون معه ودعمه تجاه الاخطار والتهديدات الصهيونية فقد اصدر مجلس الوزراء يـوم ١٢ آب بيانا اكد ان الجمهورية العراقية ستدافع عن الاردن ضد أي اعتداء اســـرائيلي لان العراق يرتبط مع الاردن بروابط قومية فضلا عن انه يرتبط معه بالجامعة العربية "[2] وقد اتخذ هذا القرار ردا على تهديدات اسرائيل باحتلال الضفة الغربية من نـــهر الاردن في حالة سقوط النظام الملكي في الاردن . وفي ٦ تشرين الثاني وصل وفـــد عسكري من الجمهورية العربية المتحدة بغداد حيث امضى اربعة ايام لتنسيق الخطـط مع العراق للدفاع عن الاردن في حالة وقوع عدوان اسرائيلي . وكان الوفد المؤلـف من ثلاثة عسكريين يرأسه العميد توفيق شاتيلا والذي وصل بغداد بعد استدعاء عبـد الكريم قاسم للملحق العسكري العراقي في القـاهرة لمناقشـة موضـوع التحشـدات الاسرائيلية على حدود الاردن والاقليم الشمالي في اوائل تشرين الثـاني وقـد نفـى رئيس الوزراء الاسرائيلي (ديفيد بن غوريون) التقارير المصرية والسوفيتية حـول الاستعدادات العسكرية الاسرائيلية للتحرك الى الاردن ووصف هـذه التقـارير بانـها كاذبة ومزيفة[3].

وقد اجتمع ضباط العربية المتحدة مع عبد الكريم قاسم لبحث نوع المســاعدات التي سيقدمها العراق في حالة تعرض الجيش الاسرائيلي للاقليم الشمالي . وفي حفلة الغداء التي اقامتها مديرية الاستخبارات العسكرية للوفد احتد عبد الكريم قاسم غاضباً ووجه كلامه إلى ضباط العربية المتحدة قائلاً أعرف غايتكم من ارسال الجيش العراقي واراد عبد الكريم التملص من موضوع المساعدة واقترح على الوفد " تعـالوا نضـع خطة للهجوم على اسرائيل ننفذها الآن والتفت إلى قائد الفرقة المدرعة الرابعة وقـال له هيئ فرقتك" ويقول الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد الذي كان امـرا للفرقـة الرابعة انذاك ان عبد الكريم قاسم كان يعتقد بان اسرائيل لا تهجم وانما الغرض مـن طلب المساعدة هو ارسال قوة عراقية الى سورية لتنظيمها للقيام بانقلاب ضده بعـد

---

(1) قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٣٠٩

(2) الجمهورية ، ١٣ آب ١٩٥٨

(3) الجمهورية ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٧٠

رجوعها من سوريا ولكي لا يخيب املهم وعدهم بارسال القوة المطلوبة وطلب مني تهيئة فرقتي (الرابعة المدرعة) والحقيقة اني لم اتلق امرا تحريريا بهذا الشأن كما ان فرقتي كانت بالانذار منذ مدة وقد احتلت مواضع دفاعية على طريق رطبة – رمادي – فلوجة) نظرا لموقف الاردن انذاك"[1]. وتجدر الاشارة الى ان وفد ضباط الجمهورية العربية المتحدة غادر العراق يوم ١٣ تشرين الثاني ولم يقبض سوى الوعود. وفي ذلك يقول العقيد الركن صبحي عبد الحميد "كانت وصايا عبد الكريم قاسم إلى اللجنة العراقية التي تبحث الأمر مع الوفد المصري هي عدم الموافقة على ارسال قوة كبيرة وخولهم حق ارسال جحفل لواء فقط إلا ان الجهة العراقية اقنعته بعد الحاح بالموافقة على ارسال فرقة مؤلفة من لواء مدرع ولواء مشاة ومع ذلك ظل الاتفاق حبراً على ورق[2]

وينقل عن العقيد عبد الوهاب الشواف انه عندما جاء الى بغداد واجتمع بعبد الكريم قاسم طالبا اليه تأجيل عقد مؤتمر انصار السلام في الموصل لتجنب اراقة الدماء " فتح عبد الكريم قاسم درج مكتبه ثم اخرج علبة صغيرة فيها (ميدالية العودة الى فلسطين) وقال للشواف لقد انشأت ميدالية ووزعتها فعلا وكتبت عليها (عائدون) وهذه الميدالية التي سوف نوزعها عليها كلمة (عدنا)"[3].

اعتقال رشيد عالي الكيلاني ومحاكمته

بعد ابعاد عبد السلام عارف خارج العراق لم تبرز شخصية تتولى قيادة المعارضة لعبد الكريم قاسم خاصة بعد أن تعرض الضباط القوميون للاعتقال والمضايقة والمراقبة من الشيوعيين ، وان هذا الابعاد لم يكن ليؤدي الى القضاء على المعارضة كما كان متوقعا بل زادها نشاطا . فالتف بعض الضباط القوميين وبعض المعارضين من المدنيين حول رشيد عالي الكيلاني الذي عد نفسه البديل لعبد السلام عارف في الدعوة للوحدة العربية والتصدي للشيوعيين وانصارهم في العراق. فصارت التهم توجه اليه ومنها التعاون مع جمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة العربية.

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٢٤٠

[2] أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص١٦٠.

[3] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٦٢ ، محمد حسنين هيكل ، شرارة في الموصل ،الاهرام، ١٤ / ٣ / ١٩٥٩.

وقامت تظاهرات شيوعية في بغداد دعما لعبد الكريم تخللتها صدامات دموية مع القوميين ومؤيديهم في انحاء مختلفة من العراق وصار ممكنا ان يتولى الكيلاني حركة معارضة بل ان وجوده اصبح موضع شك من عبد الكريم الذي علم بالتفاف عدد من الضباط القوميين حوله وزياراتهم المتكررة لمنزله . وكان الكيلاني اعتمادا على نشاطه السياسي ومواقفه القومية في العهد الملكي يتوقع ان يظهر العهد الجديد اهتماما اكبر به وربما كان يتوقع ان يسند اليه منصب مهم مثل رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزارة . فعلى الرغم من ان مجلس الوزراء أصدر قرارا يوم ٢٧ تشرين الثاني بالعفو عنه وعن جماعته [١] . لكنه راح ينتقد الوضع بحضور زواره وخاصة شيوخ عشائر الفرات الاوسط منهم والذين كانت تشدهم اليه روابط قديمة والذين تضرر عدد منهم من قانون الاصلاح الزراعي. فكانوا يتبادلون الحديث في مجلسه حول الاصلاح الزراعي والصراع بين الشيوعيين والقوميين. وكانت انتقادات وملاحظات الكيلاني تصل مسامع عبد الكريم قاسم من خلال تقارير الشيوعيين وغيرهم[٢].

لفت عبد الكريم نظر الكيلاني الى ما يجري من أحاديث في منزله واضرار ذلك على الدولة . ومع ان الكيلاني ابدى اعتذاره وشجبه لذلك فان عبد الكريم بدأ يحسب حسابا لنشاطه خاصة بعد ان تسلم تحذيرات من شخصيات عديدة كانت على علاقة سيئة مع الكيلاني منذ الثلاثينات من امثال جميل المدفعي وطه الهاشمي وحكمت سليمان وكلهم من رؤساء الوزارات السابقين [٣] في حين كشف القوميون نشاطهم وكان حزب البعث العربي الاشتراكي قطب الحركة القومية الاساس ومعه فئات اخرى مثل حركة القوميين العرب والرابطة القومية وبقايا حزب الاستقلال . فضلا عن الضباط القوميين . وقد وصل الى مسامع عبد الكريم ان انقلابا يعده الكيلاني وجماعته سيتم يوم ٩ كانون الأول يبدأ من منطقة الفرات الاوسط ، وكانت الخطة تقضي خروج تظاهرة نسائية مساء ذلك اليوم ثم تليها تظاهرة مسلحة ثم تشق العشائر عصا الطاعة وتعلن الثورة وتقوم باعمال تخريبية مثل قطع اسلاك الاتصالات والسكك الحديد ومهاجمة دوائر الحكومة . وكان على خصوم عبد الكريم قاسم ان

---

[١] مقررات مجلس الوزراء – العهد الجمهوري في ٢٧ / ١١ / ١٩٥٨

[٢] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٤١ ، المحاكمات ، ٥ / ١٩٥٧ ، ١٩٧١

[٣] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

يستنفروا الجيش ويحيطوا بمكتب عبد الكريم قاسم ويقدموا اليه انذارا يطلبون فيه تشكيل وزارة تتألف من القوميين وانشاء مجلس لقيادة الثورة [١]

وقبل تنفيذ الخطة باسبوعين وضعت الاستخبارات العسكرية خطة صاغها المقدم الركن طه الشيخ احمد للكشف عنها شاركه في تنفيذ الخطة كل من النقيب حسون اسود الزهيري والملازم الأول احمد محسن العلي والملازم الأول الاحتياط محمد حسن سميسم والمحامي عبد الرسول مجيد الصراف وجاكوب بلاكن وهو موظف في مصلحة مصافي النفط الحكومية من اب هندي جاء مع الحملة البريطانية. وقد استطاع هؤلاء ايهام انصار الكيلاني وفي مقدمتهم المحامي فارس ناصر الحسن والمحامي عبد الرحيم محمد الراوي ومبدر كامل الكيلاني واوهموهم بانهم ينتسبون الى جماعة قومية من الضباط الاحرار يعملون من اجل القضاء على عبد الكريم قاسم وطلبوا من عبد الرحيم الراوي مفاتحة رشيد عالي الكيلاني ليتزعم الحركة وابلغوه انهم يعملون من خلال تنظيم قومي يدعى (جمعية الاخاء العربي) وهي جمعية وهمية شكلت من الضباط الشيوعيين لهذا الغرض .وراح عبد الرحيم الراوي ينشط في الاتصالات ويوضح لهؤلاء انه على اتصال بعدد من الضباط . وكانوا هم بدورهم يسجلون ما يقوله عبد الرحيم الراوي على جهاز تسجيل [٢] ومما جاء في احد التقارير المقدمة الى الاستخبارات العسكرية :

اجتمعنا في الساعة الثامنة والربع مساء مع المحامي فارس ناصر الحسن وقدمنا له غاية الجمعية فوافق عليها بكليتها وقال ان رابطتنا القومية تتفق تماما مع ما جاء في غاية واساليب واسباب انبثاقها ثم اخبرناه ان لدينا كادرا عسكريا – مدنيا وان اعمال الجمعية سرية للغاية وخاصة بالنسبة للعسكريين فوافقنا على هذا ثم تطرقنا الى سلبية اعمالهم ووجوب اتخاذ طريق الايجابية ومنها ضرورة الاندماج في الجبهة الوطنية فقال ان الجبهة مسيرة من الشيوعيين فكل ما جاء ببياناتها برقع خلاب لا صلة للقومية العربية ولا صلة للحياد الايجابي به . انما يريدون ان يلحقونا بالمعسكر الاشتراكي فيعيدون مهزلة المجر وامتصاص بترولنا من قبل روسيا

---

[١] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨٠٤ – ١٨١١.

[٢] نفسه ، ص ١٧٥٩ – ١٧٨٠ ، جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٠٦

كرومانيا فنحن براء من الجبهة وكل ما جاء من اندماج بعض العناصر القومية هـــو كذب وافتراء

وقد حصلنا على ثقته واعطاني نسخة من ميثاق الرابطـــة القوميـــة رقـــم (١) وسيزودنا ببيان وصفه باته مهم وسري للعسكريين يوم غد وقد استحصلنا منه علـــى المعلومات الاتية

ويمضي التقرير يسرد تلك المعلومات التي حصل عليها من فارس ناصر الحسن ومنها رضاه التام عن مدير الشـــرطة العـــام (طـــاهر يحيـــى) وتعـــاون جـــهازي الاستخبارات العسكرية والامن العام معه وان رابطته ذات قواعد كثـــيرة وان بعـــض صيدليات الكرخ توزع النشرات وان الدعاية في الكرخ وبعقوبة والنجـــف وســـامراء وبين العشائر قائمة على قدم وساق وان الاغتيالات ستزداد في المستقبل وانـــه تـــم الاتفاق مع المحامين السوريين والمصريين على ان تقوم الصحافة الســـورية بنشـــر المناشير السرية للقوميين لاظهار مدى قوتهم وضعف الشيوعيين في العراق . وانـــه تم الاتفاق مع قادة حزب البعث العربي الاشتراكي للاشتراك في الجبهة بشكل صـــوري ويتعاونون معنا بصورة خفية انتظارا للضربة القاصمة "

وجاء في أقوال عبد الرحيم الراوي التي سجلها ضباط الاستخبارات :

ان الاتجاه في دعايتنا نحو الفلاحين ومحأولة تشويه مقـــابلات الزعيـــم الـــى طالبات المدارس.. ان الشيوعيين سيحأولون اخذ الذهب من منائر العتبات المقدســـة وانه مرتاح جدا لقيامهم بين الفلاحين لسذاجتهم وسهولة نشر الدعاية بينهم وقال انه يعتمد اعتمادا كليا على عبد اللطيف الدراجي وان عبد الوهاب الشـــيخ علـــي (مـــن تشكيلات الشرطة المتقدمة) والمقدم ابراهيم خضير والرئيس الأول عبد الستار عبـــد اللطيف والرئيس الأول هادي صالح كلهم اصدقاؤه .

ان حزب البعث والرابطة القومية والقوميين العرب والتجمع القومـــي وحـــزب الاستقلال والاخاء العربي كلهم ذوو اهداف واحدة وانما العمـــل الســـري والظـــرف الراهن هو الذي اعطاهم هذه المسميات الذين هم في الحقيقة جبهة واحـــدة . وقـــال ستخرج تظاهرة نسائية يوم ٩ كانون الأول وبعدها تخرج تظاهرة مســـلحة ببنـــادق الصيد (كسريات) وقد وزعوا اكثر من ٥٠٠ بندقية اكثرها في بغداد وسيشترك فـــي الحركة رؤساء العشائر وستستمر المظاهرات مطالبـــة بســـقوط عبـــد الكريـــم وان جماعتهم الضباط في البصرة وبغداد وكركوك والديوانية والموصل والحبانية وبعقوبة

سيحتلون هذه المدن باسم المحافظة على الامن عندئذ واستجابة لرغبة وارادة الشعب سيطالب الضباط بتنحية عبد الكريم قاسم وانه في يوم ١٠ كانون الأول سيتم كل شيء وستقوم حملة ابادة ضد الشيوعيين "

وحصل ضباط الاستخبارات على معلومات أخرى عن اسماء ضباط المقر المكلفين بتنحية عبد الكريم قاسم من رئاسة الوزارة والضباط المتعاونين معهم في الوحدات الاخرى خارج بغداد ومنهم شاكر محمود شكري معاون رئيس أركان الجيش ورفعت الحاج سري مدير شعبة الاستخبارات وعبد اللطيف الدراجي آمر الكلية العسكرية وطاهر يحيى مدير الشرطة العام وعبد العزيز العقيلي وخيري يحيى ضابط في الفرقة المتواجدة في الديوانية واسماء الشخصيات المرشحة لتسلم حقائب وزارية في الوزارة التي سيعلنها رشيد عالي الكيلاني ومنهم عبد الرحيم الراوي وفارس ناصر الحسن[1].

وقد سأل الضباط الثلاثة الكيلاني عن المال والسلاح الذي يحتاجون اليهما فاكد لهم ان في وسعه ان يوفر المال والسلاح من مصر بواسطة عمه رشيد عالي الكيلاني واخبرهم عبد الرحمن الراوي عن الاتصالات التي كان الكيلاني يجريها مع شيوخ الفرات الاوسط الذين ابدوا استعدادهم للثورة على اجراءات الاصلاح الزراعي وضد السياسة الموالية للشيوعية [2]

وانساق عبد الرحيم الراوي وراء الأوهام أما مبدر الكيلاني فكان يعتقد انه يعد مفاجأة سارة لعمه حين ينجح في اسناد رئاسة الوزارة اليه واتصل كل من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني بسفارة العربية المتحدة في بغداد وكان حلقة الاتصال بينهما شخص يدعى محمد كبول المصري كان يعمل سابقا في المكتب العربي في القاهرة والذي كان يتولى رئاسته عبد المجيد فريد الذي نقل الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد بصفته ملحقا عسكريا . وبالاتفاق مع محمد كبول المصري جرى تحويل مبلغ عشرة الاف دينار عراقي لحساب الحركة وقد جرى التحويل على مرحلتين في الأولى تم التحويل من القاهرة الى البنك الفرنسي في بيروت الذي حول المبلغ الى فرعه في بغداد وكان مبدر الكيلاني يعمل فيه بوظيفة رئيس قسم قبل ان

---

[1] نصوص هذه التسجيلات في المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨٠٠ – ١٨١٠

[2] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٤٢

يستقيل . وكان الوسيط الذي أودع المبلغ في البنك الفرنسي في بيروت صراف يهودي اسمه خضوري شوعه وقد سلم عبد الرحيم ومبدر المبلغ كاملا للشيخ عبد الرضا الحاج سكر من عشائر آل فتلة وافهماه ان المبلغ من رشيد عالي الكيلاني لينفق على رجاله وينظم بعض ابناء العشائر للاشتراك في الحركة ولما القي القبض عليه وجد المبلغ بحوزته ولم يكن قد انفق منه سوى ٦٠٠ دينار فقط [1]

وقد أراد بعض الوزراء القوميين تبرئة جمال عبد الناصر من التآمر ضد عبد الكريم قاسم وانه لا يريد الوحدة مع العراق ولكن عبد الكريم حسب قول محمد حسنين هيكل اخبرهم ان لديه وثيقة تثبت العكس وابرز لهم ورقة تحتوي على برقية اراد صحفي امريكي ان يبعث بها الى جريدة نيويورك تايمس تقول :-

" يتزايد الشعور بالفزع هنا من احتمال قيام انقلاب او ثورة اخرى في العراق وقد علمت من اوثق المصادر ان ناصرا يؤيد الاتجاه المعارض لقاسم وقد ايدت المخابرات الامريكية والبريطانية ذلك وتملك سفارة الولايات المتحدة ادلة قاطعة على ان المصريين يساندون الثائر القديم رشيد عالي الكيلاني بالمال والسلاح ضد قاسم واخبرهم عبد الكريم ايضا انه اصدر آمراً بالقبض على الكيلاني بعد ان جاءه السفير البريطاني مايكل رايت في الساعة الثانية صباح يوم ٦ كانون الأول وابلغه رسالة عاجلة من لندن نصها " ان المخابرات البريطانية وصلتها معلومات تؤكد ان رشيد عالي الكيلاني يدبر لانقلاب وانه يتصل ببعض الضباط في الجيش وان مالا وسلاحا قد وضعا تحت تصرفه ليقوم بانقلاب يفتح الطريق لانضمام العراق في وحدة او اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة " وأضاف هيكل يقول ان عبد الناصر عرض على عبد الكريم لقاءه والترحيب به في دمشق او القاهرة او على الحدود السورية العراقية ولكن عبد الكريم لم يرد على العرض [2]

وتؤيد وزارة الخارجية البريطانية ما ذهب اليه هيكل فيذكر تقريرا كتب في ٢٩ تشرين الثاني "ان السير مايكل رايت ابلغ تحذيرا الى الجنرال قاسم حول الانقلاب الناصري خلال نهاية الاسبوع الماضي " وفي الوقت الذي تعترف فيه الخارجية البريطانية بدور سفارتها في ابلاغ عبد الكريم قاسم بالمحاولة الانقلابية للكيلاني

---

[1] المحاكمات ، جـ٥ ص ١٨٨٤ – ١٩٢٢ ، السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٣٩٨

[2] هيكل ، سنوات الغليان ، ٤١٩ – ٤٢١

وجماعته بأن السفير البريطاني الجديد (همفري ترفليان) الذي خلف مايكل رايت يوم ٦ كانون الأول يتهم محطة اذاعة القاهرة والحكومة المصرية انها وراء اتهام البريطانيين بانهم هم الذين انذروا قاسم بالمحاولة الانقلابية . وانهم (الانكليز) متحالفون مع الشيوعيين لدعم عبد الكريم قاسم ضد الرئيس جمال عبد الناصر [١]

ويذهب تقرير وزارة الخارجية الى ان " سياسة الاحتفاظ بقاسم هو في مصلحة الغرب وتفسر الخارجية هذه السياسة بالقول " ان مصلحتنا الاساسية هي ضمان بقاء العراق مستقلا عن الجمهورية العربية المتحدة وعن الشيوعية وفي الوقت الذي هو من الصواب القول بان قاسم سيستند كثيرا على الحزب الشيوعي في الاجراء المتخذ ضد عناصر الجمهورية العربية المتحدة الا ان حكومته تدعمها عناصر معتدلة تسيطر بشكل ملحوظ على الجيش ولا زال هذا يبدو لنا بانه الامل الوحيد لحكومة معتدلة مكرسة لمبدأ الحفاظ على استقلال العراق فاذا ما سقط (عبد الكريم قاسم) فان هناك احتمالا كبيرا بانه سيخلق نظام متطرف ".

وتجدر الاشارة الى ان وزير الخارجية الباكستاني انذر البريطانيين يوم ٢ كانون الأول واعتمادا على معلومات تسلمها من السفير الباكستاني في بغداد ومن مصدر امريكي " ان من المحتمل ان تقوم ثورة جديدة في العراق في المستقبل القريب وتقترح هذه التقارير بان حركة البعث المؤيدة للعقيد عارف تحظى بدعم متزايد من العراقيين داخل اوساط الجيش والشعب لانهم متوجسون الخيفة من الاعتماد المتزايد للحكومة العراقية الحالية على الشيوعيين والأحزاب الأخرى من الجناح اليساري المتطرف "[٢].

وعلى اية حال اعلن الشيوعيون يوم ٥ كانون الأول عن وجود مؤامرة يديرها القوميون بالاتفاق مع رؤساء العشائر وفي يوم ٨ كانون الأول اعلنت الحكومة بيانا رسميا عن وجود المؤامرة لكنها لم تعلن أسماء المتآمرين :

---

[١] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ص ١٧٥ - ١٧٦

[٢] نفسه ، ص ١٧٨ - ١٨٢

بيان هام الى الشعب من القائد العام للقوات المسلحة

لقد تمكنت بمعونة الباري عز وجل ويقظة الشعب من اكتشاف مؤامرة خطيرة قرر تنفيذها يومي ٩ ، ١٠ من الشهر الحالي وكادت تعرض كيان جمهوريتنا الى الخطر وتعبث بالامن الداخلي في البلاد بتدبير بعض العناصر الفاسدة بالتعاون مع الاجنبي من خارج العراق . ليعلم الجميع باننا قد صممنا على تحطيم اية قوة تجرؤ على التلاعب بمقدرات الشعب او العبث بمصلحة البلاد ولن نسمح بعد اليوم لجهة او فئة من الخونة بالاعتداء على سلامة الدولة ونعلن الى ابناء الشعب النبيل في الجمهورية العراقية بان المستمسكات الثبوتية والنقود وبعض الاسلحة لتنفيذ هذه المؤامرة قد اصبحت في حوزتنا وأن المدبرين لهذه المؤامرة احيلوا الى محكمة الشعب لمحاكمتهم عن الخيانة بحق الوطن .

واننا نوصي ابناء الشعب بزيادة الحيطة والحذر للمحافظة على النظام من عبث المخربين في كافة انحاء جمهوريتنا الخالدة " [١]

وبعد اذاعة البيان اخذت المقاومة الشعبية بايعاز من عبد الكريم تفتش البيوت والسيارات وعلقت نشرات على اعمدة الشوارع فيها ارقام سيارات مطلوب القاء القبض على اصحابها وتفتيشها بدعوى انها تخص المتآمرين وتم اعتقال رشيد عالي الكيلاني وابن اخيه مبدر وعبد الرحيم الراوي وفارس ناصر الحسن ولفيف من رجال رشيد عالي واقربائه واصدقائه بتهمة الاشتراك في المؤامرة[٢] . اما محمد كبول فقد اختفى ولم يتمكن احد من التعرف عليه وقيل انه سبق وان نظم محأولات انقلابية في كل من ليبيا ولبنان . وجرت اعتقالات عديدة في تلك الليلة شملت عددا من القوميين والعناصر الأخرى المتعاونة معهم وخرجت تظاهرات الشيوعيين وانتشرت المقاومة الشعبية في كل مكان . وكذلك اللافتات التي كالت السباب والشتائم للقومية العربية ولجمال عبد الناصر والعربية المتحدة .

أحيل الكيلاني وجماعته على المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ٩ كانون الأول ١٩٥٨ واصدرت قرار الحكم الاتي :

---

[١] جريدة الاهالي ، ٩ كانون الأول ١٩٥٨

[٢] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨١٧

" تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٥٨ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد عبد الهادي محمد الراوي والمقدم فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والرئيس الأول ابراهيم عباس اللامي المأذون بالقضاء باسم الشعب واصدرت حكمها الاتي :

١- حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على المجرم عبد الرحيم الراوي بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي .
٢- حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على المجرم مبدر كامل الكيلاني بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي .
٣- وحكمت ببراءة المتهم رشيد عالي الكيلاني من التهمة المسندة اليه بموجب المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي وذلك وفق المادة ١٣ من قانون معاقبة المتآمرين وتوصي المحكمة بابعاده عن العراق لمدة خمس سنوات . و(هذا أول قرار يصدر بعد ثورة ١٤ تموز بابعاد مواطن عن العراق).

صدر القرار باتفاق الاراء وافهم علنا " [١]

ما ان سمع رشيد عالي الكيلاني حكم المحكمة حتى بدأ يكيل لها الشكر على نزاهتها وتحررها وبدا حسبما يذكر مجيد خدوري [٢] " ان كلا من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني سيعدمان بينما رشيد عالي زعيم المؤامرة قد برأ نفسه بمهارة من الجريمة وهنا تبين للراوي ولمبدر بان رشيد عالي الكيلاني قد باعهما الى الشيطان لينجو بنفسه وهكذا فقد طلبا الى المحكمة ان تفسح لهما المجال لتقديم ادلة جديدة فبدأت المرحلة الثانية من المحاكمة

ويذكر عبد الرحيم الراوي نفسه انه بعد المحاكمة " تلاقينا ثلاثتنا في الممر المؤدي الى خارج المحكمة وجها لوجه مع المهداوي فالتفت علي وعلى مبدر الاستاذ رشيد عالي الكيلاني وقال اعطيتهم نصف حقهم والله لو ان ولدي وحيدي فيصل عمل نصف ما عملوا لاقتطعت يده قبل ان اسلمه للقضاء ليقتص منه ثم قال بصوت منخفض (اترجاك يا سيادة العقيد (المهداوي) نحن رايحين عند الزعيم ارجوك

---

[١] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ١٨١٧

[٢] العراق الجمهوري ، ص ١٤٢

خلصوا معاملتي هذه الليلة حتى اسافر خارج العراق " ولذلك اظهر كل من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني استعدادهما للاعتراف .

وبتوجيه من عبد الكريم قاسم الذي اجتمع بالمحكومين مع رشيد عالي الكيلاني[1] وبحضور بعض رجال القضاء اعيدت المحاكمة واحضر رشيد عالي الى محكمة المهداوي يوم ١٥ كانون الأول وراح عبد الرحيم الراوي يقص خبر الاتصالات التي كان يجريها رشيد عالي مع زعماء الضباط طاهر يحيى وعبد اللطيف الدراجي وطه الدوري وغيرهم وكيف كان ينتقد حكم عبد الكريم قاسم كذلك روى للمحكمة خبر الاتصالات التي كان يجريها مع شيوخ العشائر في الفرات الاوسط للبدء بالثورة وان مبدر الكيلاني حصل بواسطة رشيد عالي على السلاح والمال من الجمهورية العربية المتحدة . اما مبدر الكيلاني فقد اعترف بان عمه كان يسعى لاسقاط حكم عبد الكريم قاسم باثارة العشائر للاتحاد بعد ذلك مع الجمهورية العربية المتحدة واعترف انه حصل على عون مالي من مصر بواسطة عمه رشيد عالي ولكن الاخير انكر التهم وابدى دهشته لتغير الراوي ومبدر واعترف انه اجرى محادثات مع عبد الناصر الذي طلب اليه ان يقوم بمساع لازالة الخلاف بين قاسم وعارف واستنادا الى هذه الادلة اصدرت المحكمة قرارها الثاني يوم ١٧ كانون الأول ١٩٥٨ حكمت المحكمة على المجرم رشيد عالي الكيلاني بالاعدام شنقا حتى الموت وفق المادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي صدر القرار باتفاق الاراء وافهم علنا " [2] ولكن الاعدام لم ينفذ بل أطلق سراحه بعد سنتين.

ويذكر العميد الركن جاسم العزاوي ان مبدر بعد صدور الحكم عليه بالاعدام وتبرئة رشيد عالي استبد به الانفعال فقال امامي عملها وتنصل منها والله لاجرنه معي الى الاعدام ، واضاف "ان المعلومات التي اطلع عليها في حينها ان التحرك

---

[1] يقول نجم الدين السهروردي ان الكيلاني الذي كان عبد الكريم قاسم يستدعيه من وقت لاخر من السجن الى وزارة الدفاع في محاولات لجعله ينهار " قد صعق حين ابرز له قاسم مذكرة مقدمة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد الى الحكومة العراقية جاء فيها : تود سفارة الجمهورية العربية المتحدة ان تبلغكم بوجود مؤامرة ضد نظام الحكم في العراق بزعامة رشيد عالي الكيلاني " دون ان يذكر المصدر الذي اخذ عنه هذا الخبر الذي لم تؤكده المصادر الاخرى . التاريخ لم يبدأ غدا ، ص ٤٤٧ .

[2] المحاكمات ، ٥ / ١٩٧٣

والنشاط كانا موجودين فعلا وان بعض الاموال وزعت والتي قـدرت بخمسـة الاف دينار وان بعض الذين تسلموا تلك الاموال قد اعادوها بحضوري ايضـا مـن امثـال الشيخ عبد الكاظم مهدي من شيوخ آل فتلة"[1].

وفي أدناه معلومات مقدمة إلى الاستخبارات العسكرية عن الاجتماعات السـرية التي حصلت بين بعض الضباط الأحرار والمتآمرين:

المعلومات المستحصلة من أحد اقطاب مؤامرة ٩/ ١٢/ ٥٨ وهو فارس ناصر الحسن

اجتمعنا في الساعة الثامنة والربع مساء مع المحامي فـارس نـاصر الحسـن وقدمنا له غاية الجمعية فوافق عليها بكليتها وقال ان رابطتنا القومية تتفق تماما مـع ما جاء في غاية وأساليب وأسباب انبثاقها ثم أخبرناه بأن لدينا كادر عسكري- مدنـي وان أعمال الجمعية سرية للغاية وخاصة بالنسبة للعسكريين فوافقنا علـى هـذا ثـم تطرقنا إلى سلبية اعمالهم ووجوب اتخاذ طريق الايجابية ومنها ضرورة الاندماج فـي الجبهة الوطنية فقال "ان الجبهة مسيرة بيد الشيوعيين فكل ما جـاء ببيانـها برقـع خلاب لا صلة للقومية العربية ولا صلة للحياد الايجابي وانما يريـدون ان يلحقونـا بالمعسكر الاشتراكي فيعيدان مهزلة المجر، وامتصاص بترولنـا مـن قبـل روسـيا كرومانيا، فنحن براء من الجبهة وكل ما جاء من اندماج بعض العناصر القومية هـو كذب وافتراء".

وقد حصلنا على ثقته واعطاني نسخة من ميثاق الرابطـة القوميـة رقـم (١) وسيزودنا ببيان وصفه بأنه هام وسري للعسكريين يوم غد وقد استحصلنا منه علـى المعلومات التالية:

١- إنه راض رضاء تاما عن مدير الشرطة العام.
٢- يتخوف من المقدم ثامر- في الاستخبارات العسكرية.
٣- أفاد بأن الاخباريات التي ترد ضده إلى مديرية الأمـن العامـة والاسـتخبارات العسكرية تعاد إليه مباشرة دون ان يفتح فيها أي تحقيق.

---

[1] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ص ٢٠٩

٤- إنه يرى ان الزعيم عبد الكريم قاسم يتردد بين الشيوعيين والقوميين وهو يساند الكفة الأقوى وسوف يطلعنا على رأي الرابطة القومية بخصوص عبد الكريم وموقفهم تجاهه ومع ذلك فرأيه الشخصي ان الزعيم عبد الكريم غير موثوق به.

٥- ان رابطته ذات قواعد كثيرة وان بعض صيدليات جانب الكرخ تقوم بتوزيع نشرات وان الدعاية في الكرخ وفي بعقوبة والنجف وسامراء وبين العشائر خاصة قائمة على قدم وساق.

٦- هناك كثير من الشرطة المحتفظين بقوميتهم ويمكن الاعتماد عليهم.

٧- من جانبنا زودناه بميثاق الجبهة.

٨- أخبرناه بأن جمعيتنا لها قواعد بين المدنيين والعسكريين ومتغلغلة في الحزب الشيوعي فأجاب بعدم اكتراث، نحن كذلك.

٩- أخذنا منه موعدا في الساعة الثامنة مساء يوم السبت القادم.

١٠- وقد أعجب بخططنا السرية ونشاطنا وود لو يكون جماعتهم بمثل هذا النشاط والسرية.

١١- وقد أخبرناه بأن جماعة العسكريين المنضمين إلى جمعيتنا يعرفون جماعتكم من العسكريين معرفة تامة في الوقت الذي جماعتهم يجهلونهم بل يعتبرونهم من اليساريين (وقد اتخذ جماعتنا الطابع اليساري حرصا على السرية) فاستغرب واستفز وبدت على وجهه علامة الاستغراب وقال (أصحيح يعرفون جماعتنا العسكريين؟) فقلنا له بهدوء نعم، هذا هو أسلوب العمل السري المتزن.

١٢- عاتبناه على كشف قواهم عند مجيئ كمال الدين حسين فقال تعمدنا ذلك لنظهر أمام الوزير ان الشعب العربي في العراق لم يستسلم للشيوعيين وإنهم لا يزالون القوى الصامدة ازاء الحزب الشيوعي.

١٣- أبدينا أسفنا للأعمال الارتجالية التي قام بها عبد السلام فقال إنني شخصيا صديقه وحذرته بعدم التماهل أمام الخطر الشيوعي وضرورة سيطرته بسرعة على مقاليد الحكم. وقد قابل أحد الدبلوماسيين الزعيم وقال له هناك مؤامرى يحيكها الاستعمار الامريكي والبريطاني وجمال عبد الناصر بواسطة عبد السلام وعلى أثرها نجى عبد السلام من نيابة قيادة القوات المسلحة.

١٤- أبدينا له كل الامكانيات التي يطلبها من واجبات الاتصال بعبد السلام وأحمد حسن البكر فقال لنا اتخذوا الكتمان في اعمالكم وكونوا مستعدين للتعاون معنا للقيام بواجبات ايجابية كالقيام بالمظاهرات وان كنا الآن لا نستسيغ حاليا إلا في حالة الطوارئ والأمور الفجائية.

استمرت الجلسة لحد الساعة العاشرة والسلام.

ومن التلفيقات التي يلفقها ضد الجمهورية والحركة الوطنية ما يلي:

١- دفعت السفارة السوفيتية اشتراك مائة وخمسين محاميا وقدره سبعمائة وخمسون دينارا في مؤتمر المحامين.

٢- سمح إلى عبد الوهاب محمود نقيب المحامين بالاتفاق مع اليهودي انور زلخة بتأليف شركة (كلكتف) للتأمين بعد ان غش طالبا وبان ذلك مخالف للقانون.

٣- إن أربعة وزراء لا يداومون الآن في وزاراتهم احتجاجا على سياسة عبد الكريم قاسم المائعة وعدم اصدار بيان يحدد سياسة العراق الداخلية والخارجية ويظهر من كلامه إنه مرتاح من سلوك صديق شنشل الحالي.

٤- يطلقون على عدوهم اللدود فاضل المهداوي وعلى الزعيم عبد الكريم قاسم إشاعات ونعوت بقصد تشويه سمعتهما.

٥- يتشكى من شدة الرقابة عليه وعلى داره ومكتبه حتى إنه حاول استخدام مسدسه في بعض الحالات مما أدى إلى انهزام بعضهم عنه.

٦- وإنه يقوم باعماله بحذر ويوزع البيانات بقرب مكتبه ولا يستحسن المكالمات التلفونية ويستعمل الشفرة في ملاحظاته حتى إنه استخدم عبارة (الدعوى الشرعية في يوم السبت) للدلالة على موعده معنا.

ومما قاله أيضا:

- كان خطاب عبد الناصر فيما يخص عبد الكريم قاسم بقصد ذر الرماد في العيون وهو ينتظر التطبيق (تطبيق المؤامرة) حتى يقوم بعمله القومي.
- ان الاغتيالات شيء رائع جدا وستزداد في المستقبل وستكون على نطاق العشائر وقد ألقت الرعب في قلوب الشيوعيين وأخرجتهم عن اتزانهم المعهود. ان ذلك سيكون ارهابا للحكومة ونفهمهم ان هناك قوى كثيرة.

- لقد تم الاتفاق مع المحامين السوريين والمصريين على ان تقوم الصحافة السورية بنشر كافة المناشير السرية للقوميين لاظهار مدى قوة القوميين وضعف الشيوعيين في العراق وستبدأ بمهاجمتهم.
- عاد وفد من المحامين السوريين والمصريين من النجف منزعجا لأن الشيوعيين هاجموهم وكسروا زجاج سياراتهم، إلا ان الشيخ أحمد الجزائري حماهم وآواهم.
- بالنسبة للجبهة الوطنية لقد تم الاتفاق مع قادة حزب البعث ان يشتركوا في الجبهة بشكل صوري ويتعاونون معنا بصورة خفية انتظارا للضربة القاصمة. أما بالنسبة لحزب الاستقلال فإن قواعده قد انشقت ولم يشترك في الجبهة إلا قادته وهي لا تمثل إلا نفسها.
- بث اشاعة تتهم عبد الكريم قاسم وصديق شنشل بزيارة الأول للسفارة الامريكية مدة ست ساعات والثاني سبع ساعات.
- أبدينا له اقتراحا بدعوة للتعاون مع السفارتين الانكليزية والامريكية للاستفادة من نصائحهم ضد الخطر الشيوعي فحبذ ذلك ولكن بتحفظ كي لا يتضح الأمر للشيوعيين فتكون مهزلة كالمحاكمات التي كشفتها ضد رجال العهد البائد (هذا قوله) على ان يتم ذلك عن طريق رجالات العهد البائد أو الشركات اليهودية.
- أما بالنسبة إلى رشيد عالي الكيلاني فهو مستعد للتعاون ضد الخطر الشيوعي وله مفاهيم عميقة أكثر منا بشأن الوحدة والقومية العربية وهو الآن قد جمد اعماله نظرا ليقظة الشيوعيين تجاهه مع العلم ان رجاله يعملون على قدم وساق وهم مستعدون لمقابلتنا ودرس الأمور.
- قال عبد الرحيم الراوي ان الاتجاه في دعايتنا نحو الفلاحين ومحاولة تشويه مقابلات الزعيم إلى طالبات المدارس. هذه البنات هن زوجات عبد الكريم بلا عقد نكاح. انظروا للشيوعيين هذه بدايتهم. إنهم سيحاولون أخذ الذهب من منائر العتبات المقدسة. وإنه مرتاح جدا لقيامهم بين الفلاحين لسذاجتهم وسهولة نشر الدعاية بينهم.
- أبدينا له امكانية التعاون مع الاخوان المسلمين فقال حاولنا الاتصال بهم وعثرنا على منظمة في النجف ولم نتعاون معها لأننا عرفنا ان لها فرعا في ايران وربما كانوا متصلين بالسفارة البريطانية فخشينا فضيحة الشيوعيين لنا.

- إنه يعتمد اعتمادا كليا على عبد اللطيف الدراجي. أما العقيد عبد الوهاب الشيخ على (الشرطة) فهو رجل مؤمن بقوميته وكذا المقدم ابراهيم خضير والرئيس الأول عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الأول هادي صالح (هؤلاء كلهم اصدقائي فكيف عرفتموهم؟).
- ان حزب البعث والرابطة القومية والقوميين العرب والتجمع القومي وحزب الاستقلال والاخاء العربي كلهم ذوو اهداف واحدة وانما العمل السري والظرف الراهن هو الذي أعطاهم هذه المسميات الذين هم في الحقيقة جبهة واحدة.
- ان الجهاز الحكومي هم بجانبنا ينتظرون اللحظة الحاسمة.
- سألنا رأيه عن اغتيال قادة الشيوعيين قال ان هؤلاء لا قيمة لهم إذ إننا نغتال السلطة ونسحقها وعندئذ نحطم هؤلاء الشيوعيين بأيسر ما يمكن.
- كان يستخدم الكلمات البذيئة والامثلة الكاذبة في سبيل محاربة الشيوعيين مع اعتقاده بكذبها، ومن جملة اقواله ان التلفيق البسيط بالنسبة للفلاحين السذج يمكن جذبهم.

معلومات أخرى

المعلومات عن مصدر قيادي ويظهر إنه المنظم لضباط الجيش وهو المحامي عبد الرحيم الراوي

١- مساء يوم ١٢/٩ تخرج مظاهرة نسائية، وبعدها تخرج مظاهرة مسلحة ببنادق الصيد كسريات. وقد وزعوا أكثر من (٥٠٠) بندقية اكثرها وزعت في بغداد.
٢- سيشترك في المؤامرة معهم رؤساء العشائر.
٣- وستستمر المظاهرات مطالبة بسقوط الزعيم. وجماعتهم الضباط في البصرة، في بغداد، كركوك، الديوانية، الموصل، الحبانية، بعقوبة.. سيحتلون هذه المدن باسم المحافظة على الأمن وتشجيع المتظاهرين على الاستمرار بالتظاهر كي يتوفر لديهم المبرر للعمل تحت شعار حقنا للدماء. واستجابة إلى رغبة وارادة الشعب الذي يطالب بتنحية الزعيم وتخليص الوطن من الخطر الشيوعي. سيطالب هؤلاء الضباط الزعيم بضرورة التنحية فورا وإلا ستكون هناك مذابح يتحمل مسؤوليتها.

ويؤكد المحامي عبد الرحيم الراوي ان حركتنا تعتمد من حيث الأساس على الجيش وإنهم يركزون الآن جميع مجهوداتهم عليه. وقد أكد ذلك للجماعة ان يعتبروا المهمة ستنتهي لصالحهم لأن الشرطة والادارة والأمن والاستخبارات وأكثر ضباط الجيش ورؤساء العشائر معهم وان انصار عبد الكريم الشيوعيين فهم قلة جدا.

وقد ذكر كذلك وقد أكدها فارس ناصر الحسن ان التقارير التي ترفع ضدهم عن طريق الأمن العام والاستخبارات تسلم لهم للاطلاع على محتويات التقارير عنهم ولمعرفة المخبرين.

هذا وقد بين المحامي ان يوم ١٢/١٠ سيتم كل شيء وسنقوم بحملة ابادة ضد الشيوعيين بعد اسقاط الشيوعي عبد الكريم قاسم. وسيزود صاحبنا غدا بأسماء الضباط الشيوعيين.

وقد سلم أسماء الضباط المدرجة اسماءهم ادناه كمسؤولين عن تنظيم الضباط كل في منطقته وزوده بكلمات السر للاتصال بهم من قبل الضباط المؤيدين لخطتهم وقد حذروا جماعتنا من الاتصال بطاهر يحيى وعبد اللطيف الدراجي لأنهما مراقبان.

١- العقيد حميد عبد الرحمن، آمر كتيبة المخابرة. بعقوبة. كلمة السر ابن اخوك قاسم مشرف يسلم عليك.

٢- كركوك- العقيد نوري الراوي كلمة السر (زكي اخوك قال لك سافر يوم خمسة إلى كركوك).

٣- الحبانية- العقيد عبد القادر البهرزي- آمر فوج- كلمة السر (يسلم عليك خليل ابراهيم أبو عكاش).

٤- قائد الفرقة الأولى- كلمة السر (قائمقام المحمودية يسلم عليك).

٥- الموصل- العقيد عبد الوهاب الشواف. كلمة السر (أنا مرسل من قبل طه الدوري).

٦- البصرة- العقيد غني الراوي. كلمة السر (تحضيرك الفوج يوم ٥/١٢).

٧- بغداد- الثكنة الشمالية الرئيس الأول طه ياسين الدوري. كلمة السر (ارسلني عبد الرحيم الراوي).

٨- وزارة الاعمار- العقيد رجب عبد المجيد. كلمة السر (راجعك عبد الرحيم عن لوحات الشوارع).

٩- بغداد- القيادة. الرئيس الأول الركن صبحي حميد. كلمة السر (يسلم عليك خير الله طلفاح)

ملاحظة: يقول المحامي عبد الرحيم الراوي ان الزعيم اتصل به لاقناعه ولكسبه إلى جانبه. ويقول بأساليبه هذه يتصور كسبنا ولا يدري أننا (اندزه للشط ونرجعه عطشان). ويقول إنني خدعته وأوهمته وكذلك عملها البزاز عميد كلية الحقوق خدعة كذلك بعد مقابلة الزعيم له.

معلومات أخرى

ما دار في الاجتماع بين أبو شهاب (الملازم الأول أحمد) وعبد الرحيم الراوي.

س- استفسار عن الأسلحة الموزعة للعشائر حاليا.

ج - اشتريت من العشائر السورية القريبة من الحدود العراقية وبثمن مرتفع جدا وهي أسلحة امريكية انكليزية. أما الأسلحة المصرية فكان الراوي يؤكد إنهم متمسكون بنصائح جمال عبد الناصر. بعدم توزيع الأسلحة إلا عند مباشرة تنفيذ الخطة أي يتم التوزيع في ساعة الصفر أو قبلها بساعات.

وقال الراوي- لو اتصلتم بنا قبل مدة لكنا قد مددنا ساعة الصفر لمدة أخرى حوالى العشرة أيام.

س- أرى ضرورة تأخيرها لمدة أخرى لتنسيق الأعمال بيننا.

ج - مستحيل. ان الأوامر صدرت والجميع تبلغوا بمهماتهم ووزعت الواجبات ولا يمكن التراجع عنها مطلقا وحتى في حالة انكشافها.

١- عرف ان الكاتب سالم في كراج الكيلاني هو المسؤول عن توزيع النقود والسلاح.

٢- تطرق الراوي عن تهور واندفاع أحمد حسن البكر والتكلم هنا وهناك مما أدى إلى هذا المصير، وكان يردد (كم مرة قلنا له ان يكون هادئ، ولكنه تسرع).

٣- قال الراوي (ان طه ياسين الدوري كلما سمع اغنية نجاح سلام يكاد يطير من الفرح والشوق، فرد عليه مبدر (إن شاء الله اسمعها لك يوميا)

٤- يتردد اسم الاقطاعي مزهر العاصي. يسكن الحويجة. وله اتصالات دائمة مع الطورانيين.

٥- سيارة رقم ٣٣٠٦٠ بغداد هي التي تقوم بتوزيع الأسلحة.

٦- قال مبدر بأن لديه اجتماع مع عدنان الراوي أمام كلية الحقوق. إلا ان مبدر لم يذهب.

٧- سأل مبدر عبد الرحيم الراوي عن مقدار حاجته إلى النقود فأجاب الراوي إنه يحتاج (٢٠٠٠) إلى جماعته و(٣٠٠٠) إلى الجماعة (يقصد أبو شهاب) فيصبح مجموع ما يحتاجه (٥٠٠٠) دينار فأجاب مبدر (زين موجودة خمسة آلاف، لقد قدمت الوجبة الجديدة وهي في الطريق)

٨- استلم صاحبنا (أبو شهاب) مبلغ (٢٠٠) دينار لعدم وجود الشخص الذي لديه النقود الآن. حسب ادعاء مبدر بحضور عبد الرحيم الراوي.

٩- استلم من مبدر- بحضور المحامي عبد الرحيم- رشاشة واحدة مع عتاد مع مسدسين على ان يستلم البقية فيما بعد.

١٠- اتفق صاحبنا مع مبدر على ان يلتقيا في مقهى البرازيلي في الساعة العاشرة صباحا لاستلام بقية النقود أي (٢٨٠٠) دينار وان مبدر هو الذي يسلمه البقية.

١١- حول أبو الكراج- اتفق مع صاحبنا على ارسال أي شخص وإعطاء كلمة السر للاتصال وهي (أبو سمير يسلم عليك، عندما وقعت بالطين).

١٢- حول السلاح- افاد إنه محفوظ (بالجول) واحنه راح نبرق برقية إلى جمال عبد الناصر حول السماح لنا بتوزيع الأسلحة.

١٣- يحمل الراوي بالسيارة عدد من ارقام السيارات ويقول إنه يستعملها عندما تنكشف سيارته ويبدل الارقام. رقم سيارته الحالية ٩٠٢٥ بغداد. القسم الفوقاني أبيض والتحتاني رمادي.

١٤- بين الراوي ان قيادتهم قسمان، مدنيون وعسكريون، ذكر منهم أحمد حسن البكر، طاهر يحيى، عبد اللطيف الدراجي، وسبب عزل العسكريين والمدنيين هو ان العسكريين مكشوفون وسبق ان حقق معهم، وعلى سبيل المثال- كما يقول الراوي- صار شهرين ما كدرت اشوفه.

إجتماع آخر مع مبدر الكيلاني

١- أكد أبو شهاب (الملازم الأول أحمد) على ضرورة تسليح جماعته بكمية من الاسلحة، فأجاب مبدر شنسوي.. جمال لا يوافق على توزيعها إلا بعد قيام

الحركة... وقال سأحاول تزويدك برشاشات وبعدد من القنابل في الساعة الرابعة بالقرب من كازينو الخيام.

٢- أكد مبدر على صاحبنا بأن الخطة تنفذ مساء ١٢/٩ بدون تـأخير وليـس يـوم ١٢/١٠ كما ذكر أبو شهاب.

٣- اتفق أبو شهاب مع مبدر على موعد مع عبد الرحيم في الساعة السابعة من هذا اليوم في نفس الدار للتعرف على آخر التطورات فيما يخص الحركة.

٤- استلم أبو شهاب من مبدر أ- رقم تلفونه ٢٦٠٥ باسم أبو محمد. ب- (٢٣٠٠) دينار وهو ما تمكن ان يدفعه له إذ ان النقود لا تسلم بواسطة شيك وانما نقـدا وهذا ما يجعل الحصول عليها اصعب.

٥- وعد صاحبنا بدفع (٥٠٠٠) دينار أخرى وهو المبلغ الذي طلبـه أبـو شـهاب لشراء سيارات وتأجير دور وشراء عتاد...الخ

٦- ذكر ان الالفين دينار التي جرى الحديث حولها امس ذهبت بوقتها أي إنه سلمها إلى جهة أخرى.

٧- استفسر أبو شهاب منه عما يفعله في حالة فشل المؤامـرة فأجـاب (عليـه ان يذهب إلى العشائر) واستدرك قائلا (هذا رأيي أما رأي عبد الرحيم فلا أعـرف. تعود له).

معلومات أخرى
(آخر المعلومات عن مهمتنا)

١- الشخص الذي يتصل بالقيادة يذهب إلى معمل الجمهورية (غسل وتشحيم شـيخ معروف) اسمه (حسن) كاتب كراج.

٢- هذا الشخص المدعو حسن سيدبر لنا مقابلة مع معاون مديـر الشـرطة العـام لشؤون الميرة يحيى عبد الباقي.

٣- لقد جمعنا جمال عبد الناصر وقد حلفنا بالقرآن ان لا نوزع هذه الأسلحة إلا فـي ساعة الصفر وان هذه الأسلحة مخبئة خارج بغداد في (الجول) ولا يعرفـها إلا أشخاص معدودون ولا يمكننا تزويدكم بالسلاح إلا بعد الاتصـال بجمـال خـلال يومين ويحتمل إذا اقنعتم يحيى عبد الباقي ربما زودكم من هذه الأسلحة.

٤- لقد أخذ أحد ضباطنا صباح هذا اليوم عنوان داره للاجتماع به وتسـليمه مبلـغ يصل إلى ثلاثة آلاف دينار.
٥- يمكننا الآن ان نزودكم بالنقود وبأية كمية تريدون أما الأسلحة فلا يمكن تزويدكم بها الآن لأنها تحمل علامة مصرية خشية افتضاحها، أما النقـود فليـس فيـها فضح.
٦- يمكننا الآن أي في الساعة الثانية بعد الظهر لتزويدكم بكمية قليلة من السـلاح من صنع محلي أي كم رشاشة وكم مسدس يتطلب لجمعها بعض الوقـت فمثـلا هناك رشاشة واحدة عند أحد الأشخاص في معمل السمنت بالقرب من معسـكر الرشيد.
٧- عقد الاجتماع في دائرة ملاحظ الادارة المحلية لمتصرفية بغداد المدعـو فيصـل عبد الفتاح وقد كان الحديث يدور حول ما ذكر اعلاه أمامه وقد سأله صاحبنا هل المكان مأمون أجاب نعم. ان المكان مأمون وان فيصل من العشائر وشخص معنا وموثوق به.
٨- استدعى عبد الرحيم الراوي حسن المذكور في المادة (١) والتقى صاحبنا بحسن في مكتبة المثنى في شارع المتنبي وبلغه بقبول الاتصال بيحيى عبد الباقي.
٩- طلب من صاحبنا ان يرتدي الملابس المدنية لايصاله إلى سـالم كـاتب كـراج الكيلاني للتعرف به كي يمكن بواسطته الحصول على النقود.
١٠- لقد رسم له مخطط داره بالقرب من النادي الجمهوري أمام غرفة الكـهرباء وعلى باب الدار قطعة باسمه (عبد الرحيم الراوي المحامي).
١١- المخطط المرفق بخطه.

معلومات أخرى
(بعض المعلومات التي أخذت من الشريط المسجل)

١- مساء يوم تسعة- في الديوانية.
٢- نسف خطوط- سكك- تلفونات- جسور.
٣- القيام بتمردات.

٤- مجلس ثورة من (١٥) ضابط من كبير إلى صغير. خلاف بين السياسيين والعسكريين- المدنيين رأيهم وزارة وطنية برئاسة رشيد عالي الكيلاني مع أربعة عناصر من العسكريين.

٥- لدينا سلاح يكفي للقتال لمدة شهر حتى ولو وقف الجيش ضدنا.

٦- رأيهم في الفرقة المدرعة- ونصف لواء العشرين- ضدهم. لذلك نخشى القيام بعمل في بغداد.

٧- قائد الفرقة الثالثة لا يعتمد عليه بل يعتمد على العقيد حميد عبد الرحمن والمقدم خليل ابراهيم القيسي.

٨- قائد الفرقة الثانية معنا ولكنه متردد ويوجد ضابط كبير وهو نوري الراوي فإذا تردد يتولى القيادة بدله.

٩- لا يمكن تجهيز جمعية الاخاء العربي بالسلاح إلا في يوم الثورة لوجود إشارة الجمهورية العربية والذي مخبأ في (الجول) وإذا لم يكف السلاح فستقوم الطائرات بالقائه في المحل الذي نريده.

١٠- صلتهم بسفير الجمهورية العربية. أكد بأن كل شيء على ما يرام والأمر منتهي معهم.

١١- ستقوم تمردات وعصابات في مختلف أنحاء العراق بشكل مسلح. عملها الأساسي النسف والتخريب لافساح المجال لضباطنا الموجودين في المقر للضغط على عبد الكريم بضرورة تنحيته عن مركزه حقنا للدماء ووضع حد لهذه الفوضى (الشيوعيين).

١٢- ضباط المقر المكلفون بهذه المهمة:-

(١) شاكر محمود شكري- معاون رئيس أركان الجيش.

(٢) رفعت الحاج سري- مدير شعبة الاستخبارات.

(٣) عبد اللطيف الدراجي- آمر الكلية العسكرية.

(٤) طاهر يحيى- مدير الشرطة العام.

١٣- الذي سيقود التمرد في الديوانية عبد العزيز العقيلي قائد الفرقة. خيري يحيى حافظ- آمر المدفعية في الفرقة مع عدد كبير من الضباط الموصليين ومن جماعة العهد البائد.

١٤- ما رأيكم في قتل الزعيم؟ العسكريون في المقر سيصفون الحساب معه.

١٥- من هم المرشحون من الوزراء المدنيين؟

أ – من الشباب- عبد الرحيم الراوي.

ب- فارس ناصر الحسن وغيرهم.

١٦- إذا فشلت الثورة ؟ سوريا قريبة.

١٧- ما هو موقفكم من الشيوعيين؟ الابادة وتدميرهم.

١٨- وزعنا في بغداد (٥٠٠) رشاشة

١٩- سننقل قيادتنا بعد يومين إلى الفرات الاوسط لتأمين الاتصال المباشر بهم ان خطوط التلفونات ستقطع- خشية من الشيوعيين- في بغداد والفروع.

توقيف عبد السلام عارف ومحاكمته

لم يكد عبد السلام عارف يصل فينا يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ حتى بدأ يخطط للعودة الى العراق . وقد حاول علي حيدر سليمان الذي ظل سفيرا للجمهورية العراقية في بون على الرغم من تعيين عبد السلام في هذا المنصب يحاول اقناعه بزيارة بون بعد ان زار بروكسل في بلجيكا ولكن عبد السلام رفض الذهاب اليها بل عاد الى فينا مصمما على العودة الى بغداد دون انذار وبعد ثلاثة اسابيع كما وعده عبد الكريم قاسم. فأبرق علي حيدر سليمان الى السلطات العراقية يخبرها عزم عبد السلام العودة الى بغداد فتلقى جوابا يقضي بضرورة بقائه في بون وعدم الرجوع الى بغداد لكن عبد السلام غادر فينا على مسؤوليته الخاصة متوجها الى بغداد دون ان يعلم حتى علي حيدر سليمان بالامر وكان الاخير في بون ينتظر قدومه . ولما علم بسفره الى بغداد من السفارة العراقية في فينا نقل الخبر بدوره الى بغداد [١]

لم يعلم احد في بغداد عن موعد وصول عبد السلام عارف على وجه الضبط وكان قد غادر فينا في طريقه الى بغداد صباح الرابع من كانون الأول ومن مطار بغداد استقل سيارة وذهب الى بيته عبر طريق ثانوي دون ان يراه احد من الناس ولكن موظفي الجوازات اكتشفوا امره فاخبروا السلطة بوصوله . فصدر على الفور امر الى طاهر يحيى مدير الشرطة العام بالتوجه الى منزل عبد السلام واحضاره الى مكتب عبد الكريم قاسم . ولم يتلكأ عبد السلام في الحضور ليخبر عبد الكريم انه عاد

---

[١] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٠٤٣ – ٢٠٤٩

الى بغداد بناء على الوعد الذي قطعه له باعادته الى البلاد بعد ثلاثة اسابيع وحـــأول عبد الكريم قاسم جهده ان يوضح لعبد السلام ان الاوضاع التي كانت ســـائدة والتـــي اقتضت مغادرته العراق لا تزال قائمة وانه ينبغي له قبول منصب سفير في أي بلـــد يختار لكن عبد السلام ابى وقال انه على استعداد لان يقبل اية وظيفة اخرى حتى ولو كانت وظيفة جندي بشرط ان يظل في البلاد ولما لم يتفق الرجلان على شيء غـــادر عبد السلام مكتب عبد الكريم وتوجه الى منزله مدعيا انه سيفكر في الامر ويقول عبد السلام عارف ان عبد الكريم قاسم اخبره بانه سيراه في وقت لاحق من ذلـــك اليـــوم ليتابعا بحث الموضوع [1]

وفي اليوم التالي أي الخامس من تشرين الثاني ابلغ عبد الكريم قاســـم طـــاهر يحيى ان تذهب شلة من الشرطة الى بيت عبد السلام واعتقالــــه وقــد طلبـــت إليــه الشرطة مرافقتهم للمثول امام الزعيم قاسم لكنها اتجهت به الى السجن في معســـكر الرشيد حيث اودع السجن تمهيدا لمحاكمته. واذيع في ليلة ذلك اليوم البيان الاتي :

ان العقيد عبد السلام عارف سفير العراق في بون قدم الى بغداد بدون تخويـــل او اذن وبالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة ولتكرار محأولته الاخلال بالامن العام فقد تم اعتقاله هذا اليوم وسيقدم الى المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الوطن وليعلـــم الجميع ان مصلحة الشعب وسلامة الجمهورية العراقية فوق مصلحــــة الافــراد " [2]
وبعد اذاعة البيان خرج الشيوعيون في تظاهرات يهتفون بحياة (الزعيم الأوحد) عبد الكريم قاسم وبسقوط عبد السلام عارف وحزب البعث العربي الاشتراكي وبسقوط عبد الناصر. وكانت " يوم خمسة بالشهر ماتوا البعثية " و " فليسقط جمال عفلق الحوراني ولتسقط القومية العربية [3]

وفي اليوم نفسه أعلن عن اكتشاف مؤامرة تستهدف عبد الكريم قاسم . وكـــانت الخطة يقودها فريق من ضباط الاركان في وزارة الدفاع وهم العقيد رفعـــت الحـــاج سري مدير الاستخبارات العسكرية والعقيد صبحي عبد الحميد والرائد جاسم العزاوي، والمقدم محمد مجيد والرائد عبد الستار عبد اللطيف والعقيد صالح مهدي عمـــاش .

---

[1] نفسه ، ص ٢٠٥٥ – ٢٠٥٩ ، ٢١٤١ ، مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٧١

[2] جريدة فتى العرب ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨

[3] جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ص ١٨٥ ، هادي حسن عليوي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٤٩

وكانت الخطة تعتمد الدخول على عبد الكريم في مكتبه في وزارة الدفاع واجباره على الاستقالة ومن ثم اعتقاله مع اعوانه وكان العميد الركن ناظم الطبقجلي اقوى المرشحين للحلول محله . حيث كان متفاهما مع رفعت الحاج سري . وقد اتصل صالح مهدي عماش بدون علم الضباط بالملازمين شهاب احمد ومحمود فرج واخبرهما ببعض التفاصيل التي نقلها محمود بدوره الى زميله الملازم فالح الناصري ضابط تشريفات وزارة الدفاع الذي اوصل الخبر الى عبد الكريم قاسم واعلمه بتفاصيل ما دار بينه وبين محمود فرج وكان لفالح اخ اسمه سعدون قد قتله القوميون فاراد الانتقام فاخبر عبد الكريم (ان محمود فرج قد ابلغه بانه سيحدث انقلاب سلمي في وزارة الدفاع يقوم به ضابط برتبة رائد ركن يشغل منصبا مهما في القيادة العامة للقوات المسلحة . ولقد راج هذا الخبر مع اشاعة في بغداد تفيد ان العقيد عبد السلام عارف سيعود يوم ٥ تشرين الثاني . فتلقف الشيوعيون هذه الاشاعة واخذت الاقاويل تسري في بغداد . فتم اعتقال محمود فرج يوم ٤تشرين الثاني وشكل مجلس تحقيقي برئاسة هاشم عبد الجبار فاعترف محمود فرج على زميليه الملازم شهاب احمد وعلى صالح مهدي عماش باعتباره هو الذي سينفذ الحركة فتم القبض عليهما ايضا وقد انحصر التحقيق في الثلاثة ولم يتوسع او تجري اعترافات على الاخرين [1] ولكن يبدو ان عبد الكريم قاسم قد اقتنع بوجود مؤامرة فزاد اعتماده على الشيوعيين وابعد القوميين واستغل الشيوعيون ذلك لتعزيز مركزهم.

وعن هذه الحادثة يذكر أحد المتهمين بالمشاركة فيها وهو العقيد الركن صبحي عبد الحميد "لما سافر عبد السلام عارف وانفرد عبد الكريم بالسلطة حاول رفعت الحاج سري اقناعه بتشكيل مجلس قيادة الثورة واعلان خط الثورة الوحدوي والابتعاد عن الانحياز الحزبي. لقد كانت صدمة مريرة عندما وجد عبد الكريم قاسم اشد عنادا من عبد السلام بالانفراد بالسلطة وإنه لا يؤمن بالوحدة مطلقا ولا يريد التخلي عن انحيازه الحزبي لذا كان لابد من العمل على اقصاء عبد الكريم لتعود

---

[1] صبحي عبد الحميد مقابلة معه يوم ٢٥ ايار ١٩٩٨.

الثورة إلى سيرها الطبيعي فاتفق معنا جاسم العزاوي ومحمد مجيد وعبد الستار لطيف وصالح مهدي عماش وأنا على اقصائه

كانت خطتنا تعتمد على الدخول عليه في مكتبه واجباره على الاستقالة مع باقي اعوانه الذين انحرفوا عن اهداف الثورة وتسفيرهم إلى خارج العراق. وكان المرحوم العميد الركن ناظم الطبقجلي أقوى المرشحين للحلول محله حيث كان متفاهما مع المرحوم رفعت علي كل شيء... وبينما كنا نفكر في وضع تفاصيل الخطة اتصل صالح مهدي عماش بدون علمنا بالملازمين شهاب أحمد ومحمود فرج وأخبرهما ببعض التفاصيل فنقلها محمود بدوره إلى صديقه وزميله في الخلية الملازم فالح ضابط تشريفات وزارة الدفاع فذهب هذا إلى عبد الكريم قاسم وأخبره بتفاصيل ما دار بينه وبين محمود فرج وقال له (ان محمود فرج ابلغه إنه سيحدث انقلاب سلمي في وزارة الدفاع يقوم به ضابط برتبة رائد ركن يشغل منصبا هاما في القيادة العامة للقوات المسلحة.

أعتقد عبد الكريم إنني الرائد الركن المقصود لأنه لم يكن غيري في القيادة العامة بعد دخول عبد الستار المستشفى وسفر جاسم العزاوي إلى اسبانيا. لقد صاحب هذا الخبر رواج اشاعة ان عبد السلام عارف سيعود يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨. فتلقف الشيوعيون هذه الاشاعة ونسجوا منها مؤامرة واسعة النطاق اتهموا فيها عددا كبيرا من الضباط..

وفي مساء الأول من تشرين الثاني عندما كنت جالسا في محل سكرتير وزير الدفاع جاء عبد الكريم قاسم من الخارج وجلس امامي وأخذ ينظر إلي نظرات غريبة ومريبة وكان معه وصفي طاهر وفاضل المهداوي وكلاهما ينظر إلي شزرا فلم افهم سبب ذلك وبقيت اترقب ما سيحدث واحتفظت بهدوئي وفي الساعة الحادية عشرة دعاني عبد الكريم قاسم لتناول العشاء معه فذهبنا جميعا إلى قاعة الاجتماع التي كان يتناول الطعام فيها. وأثناء تناول الطعام تحدثنا بمواضيع شتى وتطرقنا إلى ذكر عبد السلام عارف وكنت اشعر إنه يجر الحديث إلى هذه الناحية متعمدا ثم تطرق إلى المؤامرات التي تحاك ضده والتفت إلي قائلا

أتدري ما هي آخر مؤامرة تدبر لاغتيالي قلت لا

فقال:- لقد جاءتني معلومات تفيد إنك وجاسم العزاوي ستدخلون علي يوم ٤ تشرين الثاني وتغتالوني وتنصبون عبد السلام عارف الذي سيعود في اليوم التالي محلي. قلت بكل هدوء وهل صدقت ذلك؟

قال: كلا لأني اعلم ان مسدساتكما لا تثور ضدي واني محتفظ بكما لاحارب بمسدساتكما الاستعمار واعدائي الذين يريدون ابعاد ضباطي فقلت: من الاوفق إجراء تحقيق في الموضوع لانزال العقاب بالمخبر الكاذب فقال لا تهتم وانس الموضوع.

إلا إنه بعد ثلاثة أيام اعتقل الملازم محمود فرج وشكل مجلسا تحقيقيا برئاسة هاشم عبد الجبار للتحقيق في الموضوع فاعترف محمود فرج على زميله الملازم شهاب أحمد وعلى صالح مهدي عماش فتم القبض عليهما أيضا وانحصر التحقيق في الثلاثة فقط ولم يتوسع أو تجري اعترافات على الآخرين. ولما سئل محمود فرج عن المقصود بضابط ركن القيادة أجاب إنه يقصد صالح مهدي عماش ولما قيل له ان صالح في الاستخبارات العسكرية قال إنه يعتقد ان كل الذين في الدفاع يشتغلون في القيادة العامة. وبعد هذه الحادثة اتخذ عبد الكريم قاسم احتياطات حراسة مشددة على غرفته وأخذ يشك بنا جميعا فكان علينا ان نفكر بطريق أخرى"[1]

أحيل عبد السلام عارف الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ٩ كانون الأول ١٩٥٨ ليحاكم وفق المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي عن جميع الوقائع التي تظهر اثناء المحكمة وتطبيق المواد القانونية بذلك وبعد ان اجرى التحقيق معه من هيئة تحقيقية برئاسة هاشم عبد الجبار حول التهم المنسوبة اليه . عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها السرية يوم ٢٧ كانون الأول أي بعد اقل من شهرين من التوقيف لمحاكمته عن التهم الاتية :-

١- عدم ذكر عبد الكريم قاسم وترديده اثناء خطاباته في المدن التي زارها المتهم بعد الثورة .

٢- انحيازه الى الفئات القومية ودعوته للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

٣- الاعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم .

٤- محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم .

---

[1] أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص١٤٢.

وقد طلب عبد الكريم قاسم من المحكمة اضافة اية تهمة اخرى تراها المحكمة يحاكم المتهم عن جميع الوقائع التي قد تظهر اثناء المحاكمة وتوجه لـه المحكمة التهمة التي تراها " [1] ولهذا قررت المحكمة اضافة تهمة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم اليه.

وكانت المحاكمة سرية وقد منع الناس من حضورها وحاول المهداوي ان يكون رصينا هادئا واصر عبد السلام عارف على تأكيد اخلاصه لعبد الكريم قاسم ووفائه لمبادئ الثورة وقد استمعت المحكمة لشهادات الشهود وهم من الضباط الاحرار الذين زاد عددهم عن اثني عشر شاهدا لم يقدم أحد منهم دليلا مؤكدا على محاولته اغتيال عبد الكريم قاسم بل ان معظمهم نفى ذلك ولكن تهمة الدعوة إلى الوحدة والحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة ثبتت ضده لأن معظم الشهود من الضباط الأحرار قد أكدوا على عدم اتفاقهم قبل الثورة حول هذا الموضوع وان هذا التصرف من عبد السلام هو تصرف شخصي وقد تأخر صدور قرار الحكم اذ عارض الضباط الحكم عليه بالاعدام وتوسط بعضهم لدى عبد الكريم قاسم لاطلاق سراحه . واختلفت وجهات النظر بين اعضاء المحكمة فتشدد عضو اليمين عبد الهادي الراوي في رأيه واصر على عدم ادانة عبد السلام فصدر امر بنقله في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٩ الى مديرية العقود والمبايعات وصدر مرسوم جمهوري بتعيين المقدم حسين خضر الدوري عضوا في المحكمة بدلا من عبد الهادي الراوي [2] ولكن ذلك لم يحل المشكلة لان عضو اليسار المقدم عبد الفتاح الشالي *كان متفقا مع زميله المنقول واصر هو الاخر على تبرئة عبد السلام لان الادلة تدعم براءته. ويروي العقيد عبد الهادي الراوي ان العقيد المهداوي كان "يأخذنا نحن اعضاء المحكمة إلى مقر الزعيم عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع بعد كل جلسة من جلسات محاكمة عبد السلام عارف ويسرد له وقائع الجلسة والحوار الذي دار فيها وكنت دائم الاعتراض على أسلوب المحاكمة وقلت للزعيم قبل انعقاد الجلسة الأخيرة التي صدرت الاحكام فيها إني غير مقتنع بالاتهام ولا بالعقوبة واني سأعترض على قرار الحكم فقال الزعيم عبد الكريم

---

[1] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٢٢٢ ، مذكرات عبد السلام عارف ، ص ٧٩

[2] نص المرسوم الجمهوري الصادر يوم ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ في جريدة الوقائع العراقية ، كانون الثاني ١٩٥٩

* وهو من اخواننا الاكراد .

قاسم لا تعترض على حكم الاعدام فاوعدك بشرفي العسكري باني سأعفو عنه بعد ذلك. المهم ان يصدر حكم بالاعدام بالاجماع ولكني اصررت على المخالفة وطلبت اعفائي من عضوية المحكمة وفعلا جرى ذلك ولم يظهر اسمي في ذيل الحكم"[١]

وكان المهداوي بإيعاز من عبد الكريم مصرا على صدور الحكم باعدامه ولقد ارسل عبد الكريم عدة مرات على الشالي يقنعه باصدار حكم الاعدام الا انه لم يقبل فجرت محاولة لنقل الشالي ايضا ولكن هذا شعر بذلك واعتقد ان نقله مضر وفي غير مصلحة عبد السلام فعدل عن رأيه بعد ان اقسم له عبد الكريم بانه لن ينفذ الحكم بعبد السلام . فطلب الشالي ان توصي المحكمة بتخفيف الحكم فوافق عبد الكريم [٢]

وأخيرا صدر الحكم في الخامس من شباط ١٩٥٩ كالاتي :

حكمت المحكمة على المجرم العقيد الركن عبد السلام محمد عارف

١- الاعدام شنقا حتى الموت وفقا للمادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ وبدلالة الفقرة ٦ من المادة ٢١٤ / ٦٠ من قانون العقوبات البغدادي.

٢- ان محكمتنا اذ تصدر حكمها بالاعدام على المجرم المذكور تودع الرأفة به لامر سيادة زعيمنا العبقري وحكمته باستعمال سلطته الواردة في المادة ٨٠ من قانون معاقبة المتآمرين .

٣- براءته من التهمة المسندة اليه بموجب المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي استنادا الى احكام المادة ١٦٠ من الاصول الجزائية .

٤- طرده من الجيش وفق المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكرية [٣]

ويقول العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي "ان هتاف عبد السلام عارف بعد صدور الحكم ان أبا الثورة هو زعيمنا الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ومن تشدق بغير ذلك فهو مارق قد قلل من شأنه عند الناس الذين كانوا يعطفون عليه ويعدونه ضحية[٤]

---

[١] اقتباسا من أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف ص١٣٥.

[٢] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤

[٣] المحاكمات ، جـ٥ ، ص ٢٢٢٧

[٤] ثورة ١٤ تموز ص١٩٥.

لم تعلن المحاكمة على الجمهور في أول الامر اذ كانت سرية وقد اذيعت وقائعها في ١ شباط ١٩٥٩. أودع عبد السلام عارف السجن في معسكر الرشيد وظل هناك حتى اطلق سراحه يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦١ أي بعد جريمة انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ولم يصادق عبد الكريم قاسم على الحكم باعدامه . وقد استغل عبد الكريم مناسبة الانفصال ليصدر قرارا باعفاء عبد السلام عارف من عقوبة الاعدام واطلاق سراحه ولكنه بقي تحت الاقامة الجبرية في منزله .

وخلال وجوده في السجن أرسل ست رسائل الى عبد الكريم قاسم يطالبه باطلاق سراحه ويستعطفه وكان عبد الكريم قاسم يقرأها على مناصريه فيسخرون منها ولقد عثر المقدم محمد يوسف طه على صور هذه الرسائل في مكتب عبد الكريم قاسم بعد ثورة ١٤ رمضان وتم تسليمها الى عبد السلام عارف [١].

ويرى محمد حسنين هيكل ان عبد الكريم قاسم اخبر بعض الوزراء القوميين ومنهم محمد صديق شنشل " ان السفير البريطاني (مايكل رايت) ابلغه خمس مرات بان يأخذ حذره من عبد السلام عارف وان عبد القادر اسماعيل زعيم الحزب الشيوعي العراقي ذكر له ايضا ان عبد السلام عارف يتآمر مع بعض الضباط على عزله والمناداة بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بل ان بعض الوزراء من الجمهورية العربية المتحدة من العسكريين * السوريين حذروه من ان المصير الذي يعد له هو ان يصبح المواطن الثاني في الجمهورية العربية المتحدة كما اصبح شكري القوتلي المواطن الأول فيها"[٢].

تنحية طاهر يحيى عن منصبه

إن اعتقال عبد السلام عارف واعتقال رشيد عالي الكيلاني بتهمة التآمر رافقتهما حملة اعتقالات واسعة واخراج لعدد كبير من الضباط البعثيين والقوميين من الجيش والشرطة وقد بلغ عدد الموقوفين لغاية نهاية عام ١٩٥٨ اكثر من (٥٠٠٠)

---

[١] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٤ ، جاسم العزاوي ، ثورة ١٤ تموز ، ص١٩٥

* المقصود الوزير من الاقليم الشمالي امين النفوري .

[٢] هيكل ، سنوات الغليان ص ٤١٨ – ٤١٩ ويرى كثيرون ان عبد الناصر هو أول من اطلق هذا اللقب على شكري القوتلي ، ولكن الواقع ان اكرم الحوراني هو أول من اطلق هذا اللقب عليه .

شخص وفرضت الاقامة الاجبارية على اخرين في مناطق مختلفة من العراق . وفي مقدمة الذين اعتقلوا العقيد احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش واغلقت جريدة الجمهورية يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، واعتقل عدد من اعضاء هيئة تحريرها. ومنهم علي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران ومعاذ عبد الرحيم وتم اعتقال هيئة تحرير الجريدة يوم ٧ تشرين الثاني مع ٦٠ بعثيا بينهم عضو القيادة القطرية خالد علي صالح الدليمي .

وكان العقيد طاهر يحيى قد تعين في بداية الثورة مديرا عاما للشرطة وكان مسؤولا بشكل مباشر امام وزير الداخلية عبد السلام عارف وعندما نشب الخلاف بين الاخير وعبد الكريم قاسم تظاهر طاهر يحيى انه الى جانب عبد الكريم قاسم . ولكنه سرعان ما اتهم بعدم اخلاصه لعبد الكريم خاصة بسبب موقفه من حركة رشيد عالي الكيلاني واتصالاته بالضباط القوميين وخاصة احمد حسن البكر وعبد اللطيف الدراجي وغيرهم . فتمت تنحيته من مديرية الشرطة العامة وصدر المرسوم رقم ٥٩٤ في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٨ باعادته الى الخدمة في الجيش اعتبارا من ٧ كانون الأول ١٩٥٨ واسند هذا المنصب الى العقيد ناظم رشيد حلمي وتعين العقيد عبد الباقي كاظم مديرا لشرطة بغداد[١].

وصرف عدد من كبار موظفي الحكومة من الخدمة او وضعوا تحت المراقبة وسلمت مسؤولية الامن والاستخبارات الى طه الشيخ احمد الذي اصبح الرجل الثاني في الدولة وجمدت مديرية الاستخبارات العسكرية واعتبر جميع ضباطها غير موالين ومشكوك في اخلاصهم ونقل العقيد عبد اللطيف الدراجي من آمرية الكلية العسكرية وحل محله الزعيم الركن داود الجنابي وكان شيوعيا[٢]

زيارة راونتري الى العراق

في مباحثات جرت بين الخارجية البريطانية والخارجية الامريكية اواخر تشرين الثاني ظهر خلاف حول مسألة " الحفاظ على قاسم باعتبار ان ذلك يمثل مصلحة الغرب". وكان في تقدير البريطانيين الذين لم يوافقهم الامريكيون عليه هو

---

[١] الوقائع العراقية ، ١٠ / ١ / ١٩٥٩ ، عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص٩٩-١٠٠ / ١٣٨

[٢] صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ط٢ ، ص ١٦٧

ان دعم عبد الكريم قاسم اكثر ايجابية في الحفاظ على مصالح الغرب من سلبياته وان مصلحة الغرب الاساسية هي ضمان بقاء العراق مستقلا عن كـل مـن الجمهوريـة العربية المتحدة وعن الشيوعية وان أي نظام متطرف يخلف نظام عبد الكريم قاسـم سيكون بديلا سيئا " [1] ثم بحثوا الامر مرة اخرى فـي بدايـة كـانون الأول ١٩٥٨ وبينت وزارة الخارجية الامريكية " ان الفرص غير مواتية لعبد الكريـم قاسـم لكـي يتمكن من ادامة استقلاليته عن عبد الناصر ولا يرجى أي امل من الشيوعيين ولكـن الوزارة المذكورة تتفق بان نجاح قاسم سيكون اكثر ملاءمة لتحقيق مصالح الغـرب وان التهديد الاكثر في المدى القصير ضد استقلال العراق هو التهديد الذي يمثله عبـد الناصر وحزب البعث ولايشك الامريكيون من النتائج السيئة التي يمكن ان تظهر مـن انتصار عبد الناصر . وعلى المدى البعيد سوف يصبح التهديد الشيوعي اكبر ما لـم يتخذ عبد الكريم قاسم اجراءات ضدهـم . ويـرى الامريكيـون ان البريطـانيين لا يستطيعون القيام باي شيء للتأثير على قاسم في هذا الاتجاه عدا عـرض نصيحـة متحفظة له وهو ما قامت به السفارة البريطانية والسفارة الامريكية في بغداد وتجـد الخارجية الامريكية ان الاستجابة مرضية ولكن الخطورة لا تزال قائمة [2]

في غضون ذلك بدأ عبد الناصر يلح في خطاباته العلنية الى مخـاطر سـيطرة الشيوعيين على العراق وقد لفتت هذه الخطب انتباه الرئيس الامريكي (ايزنـهاور) الذي علق يوم ١٢ كانون الأول على ذلك بالقول (يبدو ان الامور تتوتر بين نـاصر وبين الشيوعيين ولكنني اتساءل عما اذا كان (ناصر) يملك حرية وقـدرة التصـرف على مواجهة عملاء الاتحاد السوفيتي بنفس الدرجة التي حارب بها اصدقاءنـا فـي المنطقة " واظهر (ايزنهاور) مخاوفه من الوضع في الشرق الاوسط بعد ان اصبحت التقارير تصله عن تغلغل الشيوعيين في بغداد وان زعماء حـزب تـودة (الحـزب الشيوعي الايراني) بدأوا يظهرون في العاصمة العراقية جنبا الى جنب مع زعمـاء الاحزاب الشيوعية العربية وعلى رأسهم خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري فتزايد شعوره بالقلق على مستقبل ايران . فقرر ان يبعث وليام راونـتري مسـاعد

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٦٠٥

[2] نفسه ، ص ٦٥٣

وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط الى المنطقــة لكــي يتحــرى الامــور علــى الطبيعة[1].

وفي ١٥ كانون الأول وصل بغداد (راونتري) أي في اعقاب اعتقـــال رشـــيد عالي الكيلاني ومحاكمته وفي اوج الصراع بين القوميين والشيوعيين وقـــد قوبلـــت زيارته بسخط شعبي كبير وبتظاهرات صاخبة تطالبه بالعودة الى بلده مـــع حمـــلات صحفية لاذعة . مما دعا رجال الامن والخارجية الى تهريبه من وراء المطـــار لكـــن المتظاهرين تابعوه ببعض السيارات ورشقوه بالحجارة والفضلات العفنة وقد اجتمـــع بعبد الكريم قاسم وبعبد الجبار الجومرد في وزارة الدفاع وشكا لهما ما واجهه علـــى أيدي الجماهير فهدأ رئيس الوزراء من روعه ولما لم يستطع الخروج من الســـفارة الامريكية ببغداد فقد تدخل الجومرد بطلب تأمين المجال له وقد سافر يوم ١٧ كـــانون الأول قبل موعده المحدد بيوم واحد وهو يحمل انطباعا سيئا ولكن المقابلة وصفـــت رسميا بانها كانت ودية للغاية بحثت العلاقات بين البلدين [2] ، مع اننا لم نعثر علـــى ما دار بينه وبين عبد الكريم قاسم لكن حديثه المسجل مع عبد الناصر والذي قدم الى (ايزنهاور) يوم ٢٣ كانون الأول يقول " ان ناصرا قرر العمل في العراق فهو يرفض النفوذ الشيوعي المتزايد على قاسم ويدهشه ان قاسم يرفض الاجتماع به ، ويعتقـــد (راونتري) بان في وسعنا (الولايات المتحدة) الاطمئنان الى ان ناصر قـــادر علـــى مواجهة التغلغل الشيوعي في العراق وقد استشهد برأي سمعه من السفير الامريكـــي في القاهرة يفيد ان حرص ناصر على عدم الانحياز في توجهاته القوميـــة العربيـــة واعتزازه باستقلالها يجعل منه قوة قادرة على الوقوف في وجه السيطرة الشـــيوعية في العراق. لكن ناصر يحاذر في اندفاعه لانه لا زال يرى الخطر الاكبر على القوميـــة العربية من المصدر الاسرائيلي ، عندئذ قال ايزنهاور هل يعني ذلك ان ناصر يريد منا ان ندفع له على حساب اسرائيل ثمنا لمقاومته للشيوعية في العراق ، وقد اعـــترف (راونتري) بانه اشار الى هذا عدة مرات باعتباره مشكلة خطـــيرة . وفيمـــا يخـــص العراق قال (راونتري) ان احتمالات الوحدة بينه وبين الجمهورية العربيـــة المتحـــدة غير واردة، وفي رأيه ان لدى ناصر من المشكلات ما يكفي في سوريا ، واشار الـــى

---

[1] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٤٢٢ .

[2] عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٦٩ ، جريدة البلاد ، ١٥ – ١٨ كـــانون الأول ١٩٥٨

ان هناك مجموعات رئيسة في العراق هي الشـيوعيون الموالـون لقاسـم وثالثـا القوميون الذين يريدون الوحدة مع الجمهورية العربيـة المتحـدة. وقـال ان جـهد المجموعات القومية هو الذي يستطيع ان يقاوم التغلغل الشيوعي " [1]

والواقع ان التظاهرات التي استقبل بها المبعوث الامريكي الى بغداد قد اوحت للامريكيين " ان الوطنيين المحافظين سيطوح بهم بعيدا وان جماعـة حـزب البعـث العربي الاشتراكي ستقتسم السلطة مع القوميين الديمقراطيين وان الحزب الشـيوعي سيبرز من خلال العام كاقوى حزب في البلاد ، وان قيام اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة امر محتمل ... ولاحظت (وول ستريت جورنال) ان العراق يـنزلق انزلاقا خطيرا نحو الشيوعية وكان الظن ان الخطر هو خطر الناصرية ولكن تبين انه الخروشوفية وروي من الافضل دفع العراق نحو القاهرة لتفـادي موسـكو . ورأت صحيفة (نيويورك تايمس) ان فيضانا احمر في العراق ولذلك يجب ان يتم غـزوه لا بالسلاح ولكن بالانقلاب بينما يقف قاسم لا حول له ولا قوة عاجزا عن وقف او تغيير اتجاه الفيضان الاحمر الذي انطلق من عقاله . ان الدرس الـذي تعلمتـه الولايـات المتحدة هو ان من الواضح ان لابد من اتخاذ اجراءات دفاعية جديدة وان الانقـلاب ينبغي مواجهته باجراءات لا تقل عما يواجهه فيه العدوان وبدا ان المهمة المطلوبـة هي بعض واجبات وكالة المخابرات المركزية لا وزارة الدفاع " [2].

أما السفارة البريطانية فكانت لها وجهة نظر اخرى اوضحتها يـوم ٤ كـانون الأول كالاتي : "من المرغوب فيه قبول نظام عبد الكريم قاسم كافضل ما موجود فـي الوقت الحاضر ، اذ انه لا يوجد في المنظور القريب أحد غيره راغب ومن المحتمـل قادر للحفاظ على وحدة واستقلال العراق وهذا مهم ليس لمصلحة العراقيين فقط ولكن بالنسبة لمستقبل الصناعة النفطية ولمصلحة بريطانيا في الوطن العربي ولدرء التقـدم الروسي نحو الشرق الاوسط ومن المرغوب فيه اعطاء عبد الكريم قاسم دعما قويـا لدرء المخاطر عنه وما دام هناك أمل معقول بأن قاسما يمكنه الوصول الى هدفه فمن المنطقي ان تغطية مثل هذا الدعم بصورة حذرة قدر الامكان وفي كل الاحوال يجب ان

---

[1] هيكل ، سنوات الغليان ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤

[2] هارفي اوكونور ، الازمة العالمية في البترول ، ترجمة عمـر مكـاوي ، (بـيروت ١٩٦٧) ، ص٣٨٥

لا نعمل أي شيء يؤدي الى التسريع في سقوطه " [1] وبناء على ذلك وافقت الحكومة البريطانية على تزويد العراق بالاسلحة وسمح بارسال المعدات التي كان مقررا ارسالها قبل الثورة .

مفاوضات النفط
تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٥٨

استغلت شركات النفط الصراع بين القوى السياسية في العراق لتأخير ردها على الطلبات التي تقدم بها العراق في مفاوضات آب ١٩٥٨ . وفي بداية تشرين الثاني قدمت الشركات مقترحات بشأن التنازل عن الاراضي المشمولة بامتيازاتها على وفق البرامج الاتية :-

١- ٢٠% من مساحة الاراضي المشمولة بالامتيازات الثلاثة بضمنها المياه الاقليمية بعد شهر واحد.
٢- ٢٠% بعد خمس سنوات .
٣- ٢٠% بعد خمس سنوات اخرى ..

واشترطت الشركات لتنفيذ ذلك ان تعطي كامل الحرية باختيار المناطق التي تتخلى عنها اضافة الى دمج التزامات شركتي نفط العراق والموصل سوية وتصرفا سوية بالتضامن (٢٢) مليون طن سنويا

وفي ٥ تشرين الثاني وهو اليوم الذي اعتقل فيه عبد السلام عارف اجتمع ممثلو الشركات مع ممثلي الحكومة، حيث كرر وفد الحكومة مطالبه السابقة وطرح قضايا اخرى كالاتي :-

١- التنازل عن جميع الاراضي غير المستثمرة ورفض المذكرة التي تقدمت بها الشركات .
٢- المساهمة بعشرين بالمئة من رأسمال الشركات .
٣- التنازل عن امتياز شركة نفط الموصل .
٤- إنشاء مصافي للنفط في العراق .

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ، ٢ / ٦٧٤

٥- نقل المختبر المركزي للشركات من مقره في لندن الى بغداد او انشاء فرع له في بغداد وقد تم الاتفاق على عقد اجتماع اخر بعد عشرة ايام [1]

وقد رافقت هذه المفاوضات ضغوط بريطانية حيث كان المستر (نورنيكروفت) وزير المالية والتجارة البريطاني السابق في وزارة المحافظين في زيارة للعراق واكد لوزير الاقتصاد اثناء مقابلة له يوم ٨ تشرين الثاني " ان سبب تعنت الشركات هو خوفها من ان تنازلها في المسائل المطروحة على طأولة المفاوضات قد يدفع الحكومة العراقية بتعديل جذري لاسس الاتفاقيات نفسها وان الشركات لو اطمأنت الى انعدام نية الحكومة العراقية في المطالبة بالمزيد لسارعت الى التنازل عن جميع او اكثر النقاط موضوعة النزاع"[2]. وفي ١٥ تشرين الثاني اطلع وزير الاقتصاد رئيس الوزراء بمجريات المفاوضات والنقاط التي تم بحثها مع الشركات وتوصيات وزارته بشأنها كالاتي:-

الحاقا بكتابنا المرقم س / ٢٨٧ والمؤرخ في ٩ / ١١ / ١٩٥٨ ومرفقة نسخة من محضر المباحثات الجارية بين ممثلي الحكومة وبين ممثلي شركات النفط العاملة في العراق في ديوان هذه الوزارة بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٥٨

نرفق لسيادتكم بطيه نسخة من مذكرة مديرية شؤون النفط العامة المؤرخة في ١٢ / ١١ / ١٩٥٨ التي تضمنت تلخيصا للرسائل المقدمة من قبل شركات النفط حول بعض النقاط الجوهرية التي تدور حولها المفاوضات لتتفضلوا بالاطلاع عليها وفي الوقت نفسه نقدم فيما يلي تلخيصا مركزا للموقف مع توصياتنا بهذا الشأن .

أولا - النقاط موضوعة البحث مع الشركات :

١- زيادة الانتاج : يبدو لسيادتكم من المذكرة المرفقة ان الشركات حأولت ان تضع قيودا وتحفظات كثيرة بهذا الخصوص منها وضع السوق العالمي وضرورة اكتشاف آبار جديدة للنفط ونجاح مشروعها الخاص بحقن الماء في آبار كركوك لزيادة قابليتها على الانتاج وذكرت بعد تعداد هذه القيود ان المشاريع التي تهدف الى زيادة الانتاج سوف لا تكمل قبل عام ١٩٦٢ وهي مدة طويلة كما لا يخفى

---

[1] محضر الاجتماع المنعقد يوم ٥ / ١١ / ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧ وعبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط ، ص ٢٣٥

[2] كتاب وزير الاقتصاد الى رئيس الوزراء ٩ / ١١ / ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط ، الملف ٢ / ٢٤/ ١٢٧ واسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص ١٤٨.

وكمثال للمقارنة نبين ان احدى الشركات الامريكية كانت قد ابدت استعدادها لمد خط للانابيب من الحقول الشمالية في العراق الى البحر الابيض المتوسط بسعة تزيد على الثلاثين مليون طن سنويا خلال سنة واحدة . هذا ولم تبحث الشركات موضوع تحويل انابيب حيفا الى ميناء عربي اخر ومد انبوب جديد الى الكويت .

٢- نفط خانقين : حاولت الشركات كعادتها التسويف وبينت بانه ليس باستطاعتها ضخ النفط الذي تنوي الحكومة انتاجه من حقول خانقين قبل سنة ١٩٦٢ وحددت الكمية بمليون طن كما اضافت وجوب انشاء مستودعات للخزن في كل من محطة الضخ وميناء التصدير وتفاصيل اخرى اشارت الى وجوب الاتفاق عليها مقدما تلك التفاصيل التي تعتبر - حسب تجاربنا مع الشركات - وسيلة للعرقلة وعدم الاتفاق وسنقوم بمطالبة الشركات في مفاوضاتنا القادمة لنقل مليون طن باقرب وقت.

٣- تصدير المنتجات النفطية : ابدت الشركات عدم استعدادها لتصريف المنتجات النفطية باي شكل من الاشكال كما انها رفضت اقتراح الحكومة الخاص بقيامها بانشاء المصافي داخل العراق لغرض تصدير المنتجات النفطية وكذلك اشارت الى انها ليست على استعداد لتجهيز العراق بالنفط الخام بسعر الكلفة لغرض تصدير منتجاته المكررة .

٤- التخلي عن الاراضي غير المستثمرة : ابدت الشركات استعدادها للتنازل عن ٢٠% من المساحات المشمولة بامتيازها حالا وعن ٢٠% من المساحات المتبقية بعد خمس سنوات ثم عن ٢٠% من الباقي بعد خمس سنوات اخرى وكما لا يخفى على سيادتكم فان هذه المدد والنسب غير مقبولة اذا ما قورنت مع احكام الاتفاقيات الجديدة او حتى مع اتفاقيات النفط القديمة بالنظر الى ان شركة نفط العراق المحدودة قد تمتعت مدة (٣٣) سنة بامتيازها ولم تتنازل خلال هذه المدة الطويلة عن أي جزء من اراضيها .

٥- تسلم الحصة العينية : لم توافق الشركات على اقتراح الحكومة الخاص بتقليص مدة الستة اشهر المحددة لتوجيه الاخطار بتسلم الحصة العينية الى شهرين واصرت على المدد البالغة اربعة اشهر ونصف المقترحة من قبلها كما انها لم توافق على تسليم حصة الحكومة العينية داخل العراق عدا كمية قدرها (١٠٠) الف طن وهي كمية ضئيلة كما هو واضح .

٦- مساهمة العراقيين : لا زالت الشركات عند رأيها السابق القائل بان ورود نص في الاتفاقيات بصدد مساهمة العراقيين بـ ٢٠% من الاسهم لا يلزمها من الناحيتين القانونية والادبية - بتغيير صفتها القانونية بشكل يفسح المجال امام العراقيين للمساهمة الفعلية .

٧- المدير العراقي التنفيذي : اصرت الشركات على عدم امكان تعيين مدير تنفيذي عراقي بحجة عدم جواز كون المدير المذكور مسؤولا امام الحكومة وامام مجلس الادارة - في وقت واحد وعندما بينا لها موافقتنا على ان يكون المدير مسؤولا امام المجلس فقط اجابت بان هذا الامر من اختصاص مجلس المدراء لانه هو الذي يقوم بانتخاب المدير التنفيذي من بين الاشخاص الذين اكتسبوا الخبرة الطويلة في خدمة الشركات.

ثانيا - توصيات الوزارة : توصي هذه الوزارة بمفاوضة الشركات على اساس الاصرار على النقاط التي سيرد ذكرها فيما يلي، وان كنا ضعيفي الامل في ان يكون موقف الشركات ايجابيا في الاخذ بوجهات نظر الحكومة دون ضغط سياسي على مستوى اعلى وفي ظروف مناسبة كما سبق ان اكدنا على هذه الناحية في كتابنا الى سيادتكم المشار اليه في مطلع هذا الكتاب

١- زيادة الانتاج : اننا نقترح المطالبة بتقصير المدة التي حددتها الشركات لانجاز المشاريع الخاصة بزيادة الانتاج لاننا نعتقد ان هذه المدة طويلة وفي الامكان تقصيرها عمليا

٢- نفط خانقين : نقترح مفاوضة احدى الدول الصديقة المنتجة للنفط حول استثمار منطقة امتياز شركة نفط خانقين المحدودة الملغي وفق شروط افضل بكثير من الشروط التي تضمنها ذلك الامتياز مع تأكيدنا على ان اتخاذ مثل هذا الاجراء سيكون له اثر ادبي كبير في تعديل موقف الشركات بوجه عام .

٣- تصدير المنتجات النفطية : نقترح الاصرار على قيام شركات النفط بانشاء مصافي في العراق لغرض تصدير قسم من النفط المنتج من العراق على شكل منتجات

٤- التخلي عن الاراضي غير المستثمرة : نقترح ما يأتي :-

آ- التخلي حالا عن المياه الاقليمية .

ب- التخلي عن منطقة امتياز شركة نفط الموصل فورا

ج- التخلي عن ٥٠ بالمائة من المساحات المشمولة بامتياز شركتي نفط العراق والبصرة فورا ثم التخلي عن ٢٠ بالمائة اخرى من المساحات بعد خمس سنوات على ان يتم التخلي عن كافة المناطق غير المستثمرة بعد عشر سنوات بصورة نهائية وتحتفظ الشركتان المذكورتان بالحقول المنتجة فقط .

٥- تسلم الحصة العينية : نقترح المطالبة بتقصير مدة الاربعة اشهر ونصف مع اعطاء الخيار للحكومة في تسلم حصتها العينية داخل العراق او في موانئ التصدير .

٦- مساهمة العراقيين : نقترح الاصرار على افساح المجال امام العراقيين للمساهمة في رأسمال الشركات وذلك للاستفادة من ارباح الشركات من ناحية والهيمنة الفعلية على ادارة شؤون الشركات والتصويت على الميزانية من ناحية اخرى .

٧- المدير العراقي التنفيذي : نقترح الاصرار على ان يكون احد المديرين العراقيين مديرا تنفيذيا ليكون على اتصال يومي باعمال الشركات وليتسنى له المساهمة الفعلية في ادارة شؤونها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاقتصاد [١]

ويتضح من هذه المذكرة ان ابراهيم كبة قصد منها ان يتدخل عبد الكريم قاسم نفسه لادارة المفاوضات بعد ان لمس تعنت الشركات ومع ذلك فقد كان من رأي الوزير (ابراهيم كبة) ان يتقدم الوفد العراقي بالمطاليب الاتية :

١- ان تتخلى الشركات عن امتياز شركة نفط الموصل فورا .

٢- التخلي عن ٥٠% من المساحات المشمولة بامتياز شركتي نفط العراق والبصرة فورا ثم التخلي عن ٢٠% اخرى بعد خمس سنوات على ان يتم التخلي عن كافة المناطق غير المستثمرة بعد عشر سنوات بصورة نهائية وتحتفظ الشركتان بالحقول المنتجة فقط .

وقد عرضت هذه المطاليب على وفد الشركات اثناء اجتماع يوم ١٩ تشرين الثاني وطالب الوفد العراقي ايضا بزيادة انتاج النفط الى ٧٠ مليون طن خلال سنتين

---

[١] ملفات وزارة النفط ، الملف ٢ / ٢٤ / ٨٩ ، قسم

وليس اربع سنوات كما تقترح الشركات وقد رفضت الشركات مطلب التخلي عن الاراضي غير المستثمرة بحجة ان ذلك سيؤثر في زيادة معدلات الانتاج كما لم تستجب الشركات للطلبات العراقية الاخرى [١] . على الرغم من رجاء ممثلي الحكومة الاستجابة لطلباتها لكي يكون لذلك (اكبر الاثر في توطيد العلاقات بين الطرفين) ولكن الشركات رفضت ذلك واعلن عبد الكريم قاسم يوم ٢٦ تشرين الثاني تنديده بالشركات لتبذيرها ثروات البلاد وقال اثناء كلمته في مؤتمر المحامين العرب " لقد رأينا ابن البلد مغلوب على امره فلو خرجت قليلا عن بغداد لرأيت المآسي لرأيت ابناء البلاد يعيشون في حالة فقر مدقع فكلهم يشرب من ماء آسن وثروة البلاد مهددة وثروة البلاد يستغلها الاجنبي اننا نريد مستقبلا افضل لهذه البلاد وللامة العربية " [٢] وكان ذلك بداية للصراع بين حكومة الثورة وشركات النفط .

رافق هذه المفاوضات تطورات في الصناعة النفطية وخاصة في منطقة الخليج العربي حيث اخذت اهمية هذا النفط تتزايد بعد تأميم النفط الايراني سنة ١٩٥١ وقد منحت دول خليجية امتيازات نفطية في مياهها الاقليمية وكانت النتائج مشجعة . وكانت الحكومة الايرانية قد اعلنت عن استثمار الموارد النفطية الموجودة في مياهها الاقليمية منذ سنة ١٩٥٧ ومنحت قسما من تلك المياه بالامتياز الى بعض الشركات الاجنبية وقد لفت ذلك انتباه الحكومة العراقية اذ ان بعض المناطق التي منحتها الحكومة الايرانية بالامتياز او اعلنت عن استثمار مواردها النفطية تقع ضمن المناطق البحرية العراقية[٣] ولذلك اخذت الحكومة العراقية تفكر جديا في تحديد مياهها الاقليمية طبقا للقوانين الدولية واستدعت خبراء دوليين محايدين لاجل هذه الغاية وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ صدر مرسوم جمهوري برقم ٤٣٥ جاء فيه :

" بناء على ما عرضه وزير الخارجية ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت :

---

[١] محضر اجتماع يوم ١٩ / ١١ / ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط ، الملف ٢ / ٢٤ / ١٢٧

[٢] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص ١٥٠

[٣] ملف وزارة النفط رقم (١٠) و ٢ في دار الكتب والوثائق العراقية في بغداد ، كتاب وزير النفط الى مجلس الوزراء رقم ٦٥٦ ، في ١٢ / ٨ / ١٩٦٣

١- يكون البحر الاقليمي للعراق والفضاء الجوي الذي فوقه وقاع البحر وما تحت القاع خاضعا لسيادة الجمهورية العراقية مع مراعاة القواعد المقررة في القانون الدولي بشأن المرور السلمي لسفن البلاد الاخرى فيه .
٢- يمتد البحر الاقليمي للعراق الى مسافة اثنى عشر ميلا بحريا (١٨٥٣ مترا) باتجاه اعالي البحر مقاسا من ادنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي .
٣- في حالة تداخل بحر اقليمي لدولة اخرى مع البحر الاقليمي العراقي فتعين الحدود بين البحرين الاقليميين بالاتفاق مع الدولة صاحبة الشأن طبقا للمبادئ المقررة في القانون الدولي او بما يتم عليه التفاهم بينهما .
٤- ليس في هذا المرسوم ما يخل بالحقوق الاخرى المقررة دوليا للعراق في المنطقتين البحريتين المعروفة المنطقة المتاخمة Contiguous Zone والامتداد القاري Continenlal shelf الواقعتين فيما يلي البحر الاقليمي العراقي باتجاه البحر كما ليس فيه ما يخل بالبيانات الرسمية التي سبق ان اصدرتها الحكومة العراقية في هذا الصدد

وقد نشر بذلك قانون باسم مجلس السيادة برقم (٧١) باسم قانون تحديد المياه الاقليمية العراقية يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ " [١]

ومن الواضح ان رغبة العراق كانت تكمن في تحديد مياهه الاقليمية ومنع ايران من التجاوز على تلك المياه فضلا عن رغبة الحكومة العراقية في ان تتنازل شركة نفط البصرة عن هذه المناطق التي كانت مشمولة بامتيازها لمنح امتيازها الى شركات عالمية جديدة . وقد ارادت الشركات العاملة في العراق ان تضع العراقيل امام مساعي الحكومة العراقية هذه وان تثير المشاكل بينها وبين ايران فاثار وفد الشركات المفاوض اثناء اجتماعه مع الوفد العراقي يوم ١٣ كانون الأول مسألة احتمال اعتراض ايران وتحفظاتها بشأن الميناء العميق الذي كان مقررا انشاؤه على جزيرة اصطناعية على بعد عشرين ميلا جنوبي الفاو في نهاية خور العمية حيث ستمد اليه الانابيب لنقل النفط الخام من حقول الزبير والرميلة .واقترح وفد الشركات على الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها ومصالح الشركة واصر على ضرورة الاحتجاج على التحفظات الايرانية ولذلك ابلغت الخارجية العراقية الحكومة

[١] الوقائع العراقية ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨

الايرانية عن طريق سفارتها في بغداد بمذكرتها في ٢٤ كـانون الأول ان حكومة الجمهورية العراقية قد حددت مياهها الاقليمية على اساس ادنى حد لانحسار مياه الجزر والمبدأ الدولي المعترف به والذي قبلته الحكومة الايرانية في تحديد مياهها الاقليمية وان اية تحفظات او تعهدات تخالف ذلك مما يمس حقوق الغير لا يعول عليه"[١].

وبعد أن نوقش موضوع الميناء العميق بين الشركات والحكومة في ذلك الاجتماع قدمت الشركات اقتراحا يتضمن التخلي عن (٢٥%) من الاراضي التي لم تستثمرها بعد و (٢٥%) اخرى خلال سبع سنوات . ولكن وفد الحكومة رفض الاقتراح لان الشركات لم تأخذ بنظر الاعتبار - حسب رأي الوفد المفاوض - (تغير الظروف) وقال (ان الحكومة بدأت بابسط المبادئ ولم تطالب بالتأميم وكذلك لم تطلب الحصول على نسبة من الارباح التي جاءت بها الاتفاقيات الجديدة في المنطقة"[٢] ولكن الشركات وافقت على التخلي عن منطقة المياه الاقليمية للعراق ضمن المرحلة الأولى للتخلي حسبما اقترحته هي لانها تعلم مسبقا بامكان قيام مشاكل بين العراق وايران حول الموضوع ومع ذلك فقد رحب العراق بالمقترح ورفض الصيغة المقترحة للتخلي عن الاراضي غير المستثمرة [٣] واذاع وزير الاقتصاد بيانا حول امتيازات النفط في المياه الاقليمية يوم ٢٢ كانون الأول قال فيه " يسر وزارة الاقتصاد ان تعلن للشعب العراقي الكريم بانه نتيجة للمفاوضات الجارية مع شركات النفط العاملة في العراق قد وافقت شركة نفط البصرة المحدودة عن التنازل عن حقوق امتيازها في المياه الاقليمية العراقية .

هذا وان المفاوضات الان جارية بصدد تنازل شركات النفط عن المناطق الاخرى غير المستثمرة من المساحات المشمولة بامتيازها الامر الذي سيمكن الحكومة من

---

[١] مذكرة وزارة الخارجية العراقية الى الخارجية الايرانية في ٢٤ كـانون الأول ١٩٥٨ ، ملف وزارة النفط ، رقم (١٠) و ٢٢ - ٣٦ ، دار الكتب والوثائق .

[٢] محضر اجتماع يوم ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ ، ملفات وزارة النفط ، ٢ / ٢٤ / ١٢٧

[٣] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطور سياسة العراق النفطية ، ص ١٥٢ ، عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، ص ٢٣٦

استثمار الامكانيات النفطية في هذه المنطقة وفق " افضل السبل التي تحقق مصلحة البلاد "[1].

وقد اسفرت المفاوضات عن الفشل بسبب تعنت الشركات في موقفها وعدم استناد الحكومة الى قاعدة شعبية ، خاصة وان الصراع بين الشيوعيين والقوميين قد بلغ اشده اثناء محاكمة رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف مما دفع وزير الاقتصاد ان يطلب من رئيس الوزراء التدخل بنفسه في المفاوضات بشكل مباشر يوم ١٦ كانون الأول ١٩٥٨

ومع ذلك فإن الوزير يذكر انه في الاشهر الأولى للثورة تحققت الانجازات الاتية:

١- انشاء ادارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الادارة الاجنبية السابقة.

٢- طرد الخبراء الاجانب من مصفى الدورة والتعريق الكامل للمصفى واحلال تسعين خبيرا عراقيا محل الخبراء الاجانب وعددهم ١٥٣ خبيرا

٣- السيطرة التامة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى والغاء وكالات الشركات الاجنبية .

٤- إنشاء الهيئة العامة لشؤون النفط واحداث ادارات جديدة للحقول والتوزيع فيها وتهيئتها للسيطرة الشاملة على شؤون النفط من انتاج وتصفية وتوزيع وتصنيع وتصدير

٥- زيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة من (١,٤) مليون طن الى (٢,٢) مليون طن.

٦- تصفية شركة نفط خانقين بالغاء امتيازها في الاراضي المحولة ، وتسلم حقول نفط خانقين اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٥٩ وتسلم مصفى الوند والغاء وكالة التوزيع التابعة لهذه الشركة . K . O . C .*

٧- إنشاء جهاز لتوزيع الغاز السائل على المستهلكين .

٨- تخفيض اسعار المنتجات النفطية وخاصة البنزين [2]

---

[1] جريدة الاهالي ، ٢٣ كانون الأول ١٩٥٨

* لم يتم التوزيع وتأسيس مصلحة توزيع الغاز الا عام ١٩٦٦ وأول مدير عام لها هو مشعل حمودات.

[2] ابراهيم كبة ، هذا هو طريق ١٤ تموز ، ص ٤٢

وكان وزير النفط قد نشر بيانا يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ حول انهاء امتياز شركة نفط خانقين جاء فيه :

عملا باحكام الفقرة ج من المادة الثانية عشر من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة نفط خانقين المحدودة بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٥١ فقد انهت الحكومة امتياز الشركة المذكورة اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ وستقوم الحكومة بتسلم حقول النفط المشمولة بهذا الامتياز اعتبارا من التاريخ المشار اليه اعلاه هذا مع العلم بان هذا الامتياز كان سيمتد الى سنة ١٩٦٦ لو لم تنهه الحكومة [١]

لجنة الطاقة الذرية

قررت حكومة الجمهورية العراقية اعداد منهاج مناسب للدراسات الخاصة بالتقدم العلمي وخاصة في مجال استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية والافادة منها في اعمار وتقدم البلاد وتشريع القوانين التي تمكن الدولة من استغلال الطاقة النووية للاغراض السلمية وخاصة في مجال الطب والصناعة والزراعة فضلا عن اهميتها في النواحي العسكرية والسياسية لاسيما وان العراق من البلدان المنتجة للنفط الامر الذي يحتم ان يحضى موضوع الطاقة الذرية دراسة وعناية دائميتين بالنسبة لشؤون النفط واقتصادياته ، اسوة بالامم الاخرى التي احدثت تشكيلات رسمية أناطت بها مهمة دراسة تطوير المكتشفات والمعلومات النووية ، واعداد برامج التدريب على استخدامات الذرة في مختلف الميادين، وتنظيم البحوث النووية ، والتحري عن المواد المشعة والاستفادة من خير الذرة وطرق الوقاية من شرها، فلابد من مسايرة التطورات العالمية في هذا الحقل .

واستنادا لذلك بادرت الحكومة في اليوم الثالث من كانون الثاني باصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٩ الذي نص على :

" تؤسس لجنة باسم لجنة الطاقة الذرية يكون مركزها بغداد ترتبط بوزارة الاعمار، تقوم اللجنة باستغلال الطاقة الذرية استغلالا سلميا للاغراض الصناعية والطبية والزراعية والعلمية وغيرها " وحدد القانون اختصاصاتها بمتابعة البحوث

---

[١] جريدة فتى العرب ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، البلاد ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨

والدراسات والتجارب للتنقيب والكشف عن المواد الأولية ذات الاهمية في الطاقة الذرية ومتابعة النشاط الدولي في شؤون هذه الطاقة ، واقتراح المشروعات والوسائل التي تؤدي الى الاستفادة منها واعداد اختصاصيين بالفروع التي لها صلة بها، واعداد الوسائل للوقاية من اخطارها واعطى القانون رئاسة اللجنة الى وزير الاعمار [1]

وفي اليوم نفسه صدق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على نظام الوكالة الدولية للاغراض السلمية الذي كان قد تم التوقيع عليه يوم ١٥ كانون الأول ١٩٥٧. لأن هذه الوكالة هي منظمة دولية غايتها تقديم المساعدة في حقل البحوث الذرية واستغلال الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، وهي مخولة بتقديم الخدمات والمواد والاجهزة للاعتناء فيها لسد حاجات مشاريع البحوث والاعمار ، واستغلال الطاقة الذرية استغلالا يتناسب مع احتياجات المناطق المتخلفة اقتصاديا وهي تراقب استعمال المواد النووية وتوزيع مواردها بوجه يكفل مقتضيات المنفعة العامة في جميع انحاء العالم كما جاء في الاسباب الموجبة

العلاقات العراقية الايرانية

لم يؤد اعتراف الحكومة الايرانية بالجمهورية العراقية الى تحسن العلاقات بينهما بل انها ازدادت سوءا وصارت ايران تتذرع بذرائع شتى لتثير المشاكل للعراق ففي الأول من ايلول ١٩٥٨ احتجت لدى العراق مدعية ان الحكومة العراقية قد اجرت تغييرات على ملاك خبراء ميناء البصرة واستخدمت خبراء سوفيت للميناء الامر الذي يعد تغييرا في الاحوال التي كانت سائدة منذ عقد معاهدة ١٩٣٧ وطلبت الاسراع باشعارها في تأليف اللجنة المختلطة بادارة شط العرب وفق المادة (٥) من المعاهدة وعدم اتخاذ أي قرار بشأن ادارة شط العرب الى ان يتم الاتفاق بين الطرفين. وكان من رأيها ان يجري استخدام الخبراء من دول صغيرة بدلا من خبراء الاتحاد السوفيتي الذين استخدمهم العراق في ميناء البصرة .

وفي مذكرة جوابية بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٥٨ قال وزير الخارجية العراقي ان العراق كان ولا يزال يطالب بحل مشاكل الحدود وتطبيق بروتوكولات الحدود منذ سنة ١٩١٣ والانهار الحدودية المشتركة التي لا تزال تصرف في غير صالح العراق

---

[1] الوقائع العراقية ، ٥ أ كانون الثاني ١٩٥٩

وامتناع الحكومة الصديقة (ايران) عن دفع رسوم الميناء وتجاوز طائراتها منذ اعلان الجمهورية مرارا " [١]

واتهمت ايران في مذكرة اخرى قدمتها يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨ بان الاجراءات الانفرادية التي اتخذتها الحكومة العراقية في شط العرب تتعارض مع نصوص معاهدة الحدود وبروتوكولات عام ١٩٣٧ واستخدام الخبراء السوفيت في ادارة الميناء ، وتفتيش القوارب والسفن الايرانية . وطلبت في مذكرة اخرى الاسراع في تشكيل اللجنة الخاصة بدراسة قضايا الحدود ، وتسوية الامور المتعلقة بشط العرب قبل السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨ . وفي حالة عدم اتخاذ الخطوات اللازمة حتى التاريخ المذكور ستحتفظ ايران بحقها في اتخاذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها [٢]

وقد علمت وزارة الخارجية العراقية ان الاجراءات التي تريد الحكومة الايرانية اتخاذها لتأمين مصالحها قبل السادس من تشرين الثاني كان القصد منها مجرد الضغط على العراق واجباره على اجابة مطاليبها ولذلك رد العراق على المذكرة الايرانية يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ مبينا ان تفتيش السفن والبواخر الايرانية جرى لانها ترسو في مياه عراقية ، وتحمل مفرقعات تستوجب تفتيشها . وان معاهدة ١٩٣٧ لا تنص على تشكيل لجنة مختلطة وانما تشكيل لجنة لنصب دعائم الحدود ، وان المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها لم تشترط اخذ موافقة ايران المسبقة حول أي شأن من الشؤون المتعلقة بالاعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة والتدابير الاخرى ، ولذلك فان احتجاج ايران على استخدام العراق لخبراء اجانب في ادارة الميناء واعتبار ذلك غير قانوني من جانب ايران غير وارد ولا يسع العراق قبوله وان ما قام به العراق هو محض اختصاصاته الداخلية ومن صميم سيادته ، وهو مع حرصه الشديد في تعزيز وتقدير علاقات الصداقة وحسن الجوار لا يمكنه قبول تدخل اية جهة اجنبية في شؤونه الداخلية .

ويبدو من ذلك ان ايران كانت تضغط على العراق لاجراء مفاوضات حول شط العرب رغبة منها في مقاسمة العراق حقوق السيادة على الشط لان امور الملاحة

---

[١] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٤٤١

[٢] جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، (القاهرة ١٩٧٠) ، ص٥١٨

كانت بيد ادارة ميناء البصرة ، في حين ان العراق كان يضغط لحل مشـــاكل الحـــدود البرية ومشاكل الانهار الحدودية خاصة بعد ان قامت السلطات الايرانية بشق جـــدول من نهر الوند من قصر شيرين الى خسروي فقدمت الحكومة العراقية مذكـــرة الـــى السفارة الايرانية ببغداد يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٨ طالبة وقف المشـــروع فـــورا ريثما يتم الاتفاق على طريقة لتقسيم مياه الانهار الحدودية عملا بمبدأ ابقاء الوضـــع الراهن الذي تم الاتفاق عليه لكن الحكومة الايرانية ردت بان تصرفها عمل داخلي من حق الحكومة الايرانية البت فيه ولا يعد من قضايا الحدود [١]

أموال الأسرة المالكة في الخارج

وصلت قيادة الثورة اخبار من تركيا تفيد ان اموالا تقدر بمليوني باون على شكل سبائك ذهبية هربها الوصي عبدالآله ، واحتمال وجودها في اليخـــت الملكـــي فـــي استانبول وفي صناديق حديدية داخل القنصلية العراقية هناك ، وبناء على ذلك صـــدر الأمر بتعيين المقدم الركن صبيح علي غالب ملحقآ عسكريآ في انقرة يـــوم ١٣ آب ، وفي اليوم نفسه "وافق مجلس الوزراء على ايفاد هيئة تفتيشية الـــى تركيـــا مـــن الذوات المدرجة اسماؤهم والوزارات المنسوبين اليها ادناه تزور القنصلية العراقيـــة في استانبول والسفارة العراقية في انقرة : .

١. المقدم الركن صبيح علي غالب الملحق العسكري في تركيا رئيسا
٢. السيد احمد عبد الباقي وزارة المالية عضوا
٣. السيد باهر فائق وزارة الخارجية عضوا

الواجب وضع قرار بشأن الأوامر المبلغة يـــوم ١١ آب بالأتفـــاق مـــع الهيئـــة التفتيشية[٢]". وقد سافرت اللجنة الى تركيا يـــوم ١٨ آب وقـــامت بجـــرد ســـجلات القنصلية العراقية في استانبول والصناديق الحديديـــة للمحاســـب واليخـــت الملكـــي واتصلت بالبنوك لكنها لم تعثر على الذهب بل عثرت على بعض الحاجـــات العـــائدة للأسرة المالكة فنقلتها الى بغداد وقدمت اللجنة تقريرها الذي بينت فيه انها لم تعـــثر على الذهب [٣]

---

[١] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٤٤٤ – ٤٤٥ .

[٢] صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٤.

[٣] نص تقرير اللجنة في موسوعة ١٤ تموز (٧) ، ص ٢٨٤

وفي ١٦ آب صدر المرسوم الجمهوري رقم (١٧١) "بتعيين امير اللواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد مديراً عاماً لإدارة اموال الأسرة المالكة السابقة اعتباراً من ١٤ تموز ١٩٥٨"[1] ثم توالى صدور القرارات بشأن اموال واملاك الأسرة المالكة ففي العاشر من ايلول صدر قرار "الحاق القصور الملكية وملحقاتها في سرسنك لمصلحة المصايف العراقية واقترح المجلس امكانية الأستفادة منها كمعسكرات للدورات العسكرية ومقرات عسكرية" وفي ٢٠ ايلول "اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة المؤرخ في ١٤ ايلول الذي تقترح فيه تسجيل بعض المزارع الملكية المصادرة في خانقين والكوت والحارثية واللطيفية لاتقل مساحة كل منها عن اربعة آلآف دونم باسم الخزينة الخاصة وتخصيصها الى مديرية الزراعة العامة وبعد المداولة وافق المجلس على الأقتراح بعد تقديم دراسة مفصلة بصددها من وزارة الزراعة وتحديد ذلك بالمداولة مع وزارة المالية"[2].

وفي ١٥ تشرين آلأول ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المرسوم رقم ٢٣ الخاص بمصادرة اموال الاسرة المالكة العراقية السابقة وتسجيلها باسم وزارة المالية حيث تقرر أن تؤسس دائرة خاصة تسمى (ادارة وتصفية اموال الأسرة المالكة السابقة ملحقة بوزارة المالية وتحت اشرافها يناط بها بها امر ادارة وتصفية الأموال المشار اليها) [3]

ومن ناحية أخرى طالبت الحكومة البريطانية حكومة الجمهورية العراقية بدفع التعويضات اللازمة عن ممتلكات الملك فيصل الثاني في لندن والتي تمت مصادرتها من قبل الحكومة العراقية اذ بادر محامو الملك فيصل بالمطالبة بهذا التعويض كشرط قبل تقديم الحكومة البريطانية اعترافها بالنظام الجديد في العراق. وكتب محامو الملك فيصل الى وزير الخارجية البريطاني يوم ٢٩ تموز ١٩٥٨ ما يلي:

"تتشرف ان نبين اننا نمثل الصندوق الذي تم تعيينهم من قبل مدير الأدارة في المحكمة العليا لأملاك الملك فيصل الثاني ملك العراق المتوفى استنادا الى الأمر المؤرخ في ٢٩ الجاري كما اننا نمثل الدكتور ريموند ديكسون ميزث الذي علاقته مع المتوفى كما نعلم معروف لديكم . بالنيابة عن وكلائنا فأننا نطلب بكل احترام ان

---

[1] الوقائع العراقية ، ١٩ آب ١٩٥٨

[2] مقررات مجلس الوزراء يومي ١٠ و ٢٠ ايلول ١٩٥٨

[3] الوقائع العراقية ، ٨ تشرين الأول ١٩٥٨

تستخدم حكومة صاحبة الجلالة وساطتها قبل ان تمنح اعترافها الرسـمي للحكومة العراقية الجديدة لتضمن دفع التعويض المناسب الى الصندوق العام عن الموجـودات والممتلكات العائدة لصاحب الجلالة الراحل في العراق والتي تم مصادرتها مـن قبـل تلك السلطات التي تسلمت السلطة الحكومية هناك".

المحامون رايت لوك وستار[١]

ثم شكلت وزارة المالية لجنة من السادة عبد القادر سعيد المديـر العـام لأدارة اموال الأسرة المالكة السابقة والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصـور الملكية ورجال العهد السابق وعبد الملك الزيبق القائم باعمال السفارة العراقية فـي لندن على ان يضاف محامي السفارة العراقية في لندن المستر (ألستر تومسن) الـى هذه اللجنة وكذلك محاسب السفارة هناك السيد خالد حمدي.عقدت اللجنة فـي مقـر السفارة العراقية عدة اجتماعات ابتداء من يوم ٢٨ تشرين الأول واتصلت بمحـامي السفارة والمسؤولين البريطانيين وبالبنوك البريطانية والشركات التي كانت تتعـامل مع الأسرة المالكة وكان آخر اجتماع عقدته يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ وعـادت اللجنة يوم ١١ كانون الأول ١٩٥٨ الى بغداد[٢] وقدمت تقريرها الى وزارة الماليـة التي رفعت خلاصته الى مجلس الوزراء يوم ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ كالآتي:

١. سبق لهذه الوزارة ان اوفدت كلا من اللواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد مديـر ادارة وتصفية اموال الأسرة المالكة السابقة والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنـة جرد القصور الملكية الى لندن لدراسة وضع ممتلكات الأسرة المالكة السابقة هنـاك استنادا الى قرار مجلس الوزراء المتخذة بجلسـته المنعقـدة فـي ١٩٥٨/١١/١٧ والمبلغ بكتابكم المرقم ٦٠٩١ والمؤرخ في ١٩٥٨/١١/٢٢ ، وعند عـودة المومـا اليهما قدما تقريرا حول النتائج التي توصلا اليها وفيما يلي خلاصة ما جاء فيه :.

أ. ان جميع ممتلكات الأسرة المالكة السابقة في ايد امينة وبعهدة دائرة كبـيرة هـي دائرة الأمين العام للأموال المحجوزة البريطاني حتى ينطق القضـاء البريطـاني بحكمه حول عائديتها وليس هناك احتمال بتسليم شيء منها الى الجهة الثانية .

---

[١] الأعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٧٢

[٢] محاضر الأجتماعات ونص التقرير في موسوعة ١٤ تموز (٧) ص٧٧ - ٢٥٠

ب. ان هذه المعاملة تحتاج الى وقت طويل بالنظر لأسلوب العمل البطيء هناك
ج. ان السير في المعاملة يحتاج الى الأجابة على عدد من النقاط التي اثارها المستشار القضائي هناك .
د. من الضروري وجود خبير قانوني عراقي في السفارة العراقية سواء اكان بصورة دائمية او بصورة مؤقتة ليكون مرجعا قانونيا مسؤلا عن هذه القضايا اذ ليس في السفارة العراقية من يستطيع القيام بهذه المهمة في الوقت الحاضر
هـ . ضرورة تعاون الجهات الدبلوماسية مع الجهات القضائية لتسهيل انهاء هذه المعاملات على الوجه الذي يؤمن مصلحة الجمهورية العراقية .
و. ان الأوضاع السائدة في الأوساط القضائية البريطانية حول هذا الموضوع تشير الى انه مالم تتخذ الجمهورية العراقية جميع الأمكانيات دبلوماسية كانت ام قضائية فان امر انهاء هذه المعاملة سيستغرق وقتا طويلا قد يمتد الى مايشبه قضية ورثة السلطان عبد الحميد[1] لصعوبة الحصول على الوثائق التي تدعم رأي الطرفين .
ز. ان موظفي السفارة العراقية في لندن لم يكونوا على بينة من جميع هذه القضايا اذ انها كانت خاصة ومنحصرة في شخص واحد له اتصال مباشر مع افراد الأسرة المالكة السابقة لذلك اشترك القائم بالأعمال في السفارة والملحق التجاري في المناقشة هذه ليكونوا على أطلاع على مراحل القضية وليتمكنوا من تمشية بعض المعاملات التي قد تصل اليهم في المستقبل .

٢. نرجو عرض الموضوع على مجلس الوزراء ليتفضل بالأطلاع على ما جاء اعلاه ولتمكين خزينة الدولة من التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة التي كانت للأسرة المالكة السابقة والتي آلت اليها وفق قانون تصرف المالك دون منازع باعتبارها في الأصل من اموال الشعب. تقترح هذه الوزارة مايلي :
أ . تعيين قانوني عراقي خبير في مثل هذه المواضيع في انكلترا وامريكا لمتابعة الدعاوى التي ستقيمها الجمهورية العراقية لضمان حقوقها في هذه الأموال .

---

[1] بعد سقوط الدولة العثمانية طالب ورثة السلطان عبد الحميد بأملاكه ومنها اراضي النفط في العراق وقد استغل ذلك من شركات النفط العالمية للحصول على الامتيازات النفطية.

ب . تأليف لجنة من قانونيين عراقيين ذوي خبرة في هذه الناحية في القانون الدولي لدرس الوضع القانوني لموضوع تركة ألأسرة المالكة السابقة من مختلف الوجوه للأجابة على النقاط التي اثارها القانونيون الأجانب والتوصل الى احسن السبل واضمنها واسرعها لضمان حقوق الخزينة في هذه الأموال .

ج. تأليف لجنة تحقيق تتولى دراسة وضع الأسرة المالكة السابقة منذ مجيئها الى العراق وهي خالية الوفاض والسبل التي انتهجتها اثناء حكمها للحصول على هذه الثروة الطائلة ومصادر هذه الثروة بحيث تصلح نتيجة هذه الدراسة ان تكون مستندا يبرر مصادرة هذه الثروة وهو ان ثروة الأسرة المذكورة انما حصلت عليها بصورة غير مشروعة على حساب ابناء الشعب عن طريق الاغتصاب او استغلال النفوذ وان قانون المصادرة وان كان في الأصل حق من حقوق الدولة فأنه قد وضع الأمور في نصابها وأعاد هذه الأموال الى الشعب [1].

واستنادا الى هذا التقرير قرر مجلس الوزراء يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩

١. تقوم كل سفارة عراقية في انكلترا او في امريكا بأستقصاء المعلومات عن ممتلكات الأسرة المالكة خارج العراق بصورة مستمرة او ارسالها عن طريق وزارة الخارجية الى ادارة تصفية اموال الأسرة المالكة السابقة .
٢. تقوم هذه الأدارة بدورها بأتخاذ التدابير على ضوء ذلك وتقوم بأستشارة القانونيين لتسهيل انجاز المعاملات .
٣. تؤلف لجنة للتحقيق عن مصدر الثروة من لجنة تصفية اموال الأسرة المالكة السابقة يضم اليها خبير قانوني من وزارة العدل .

وسبق للحكومة ان اوفدت اللواء الركن المتقاعد عبد القادر سعيد مدير ادارة وتصفية اموال الأسرة المالكة السابقة والعقيد فاضل جاسم المختار رئيس لجنة جرد القصور الملكية اللذين اوفدا الى لندن لدراسة وضع ممتلكات الأسرة المالكة سابقا هناك[2]

---

[1] مناهج مجلس الوزراء ، الملف ٤٣٧ و ١١٥ ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ ، دار الكتب والوثائق .

[2] مقررات مجلس الوزراء يوم ١٠ / ١ / ١٩٥٩

دعم العراق لعمان والبحرين

رحب العمانيون بثورة ١٤ تموز لأن الحكم الملكي السابق في العراق كان قد اعلن تأييده لسعيد بن تيمور سلطان مسقط ورفض زيارة وفد عماني يرأسه الأمـــير صالح الحارثي نائب امام عمان . وقد وقفت الجمهورية العراقية منذ الأيـــام الأولـــى للثورة الى جانب الثورة العمانية ودعمتها ماديا ومعنويا... كانت الثورة قائمـــة فـــي الجبل الأخضر بقيادة ألإمام غالب بن علي وشقيقه طالب ضد الإستعمار البريطـــاني . وقد نشرت الصحف العراقية في شهر ايلول ١٩٥٨ البلاغات الصادرة مـــن مكتـب عمان في القاهرة حول التجاوزات وقساوة الممارســـات التـــي تقـــوم بـــها القـــوات البريطانية بحق رجال القبائل العمانيين.

وعندما فاتحت الجمهورية العربية المتحدة العراق حول وجوب مساعدة ثوار عمان بالأسلحة والأعتدة حصلت الموافقة على ذلك وحصلت الموافقة علـــى تدريـــب العمانيين في العراق وتم تعيين الضباط وضباط الصف المسؤلين عن ذلـــك والتحـــق العمانيون بالتدريب واخذت الأسلحة تنقل من دمشق عبر العراق الى عمـــان . وفـــي ١٦ تشرين الثاني وصل الأمير صالح بن عيسى الحارثي نائب امام عمان بغداد حيث اجتمع بوزير الخارجية عبد الجبار الجومرد وفي اليوم الثاني عقد مؤتمر صحفي ذكر فيه ان الشعب العماني قرر اما النصر واما القبر وانه يحمل رسالة من امام عمان الى عبد الكريم قاسم واجتمع يوم ١٧ تشرين الثاني بوزير الأرشاد ثم اجتمع في اليـــوم التالي بوزير التربية والتعليم . وقد حصلت موافقة عبد الكريم قاســـم علـــى شـــحن الأسلحة الى المجاهدين العمانيين عبر العراق [١] من الجمهورية العربيـــة المتحـــدة ووافقت الحكومة العراقية أيضاً على تحمل جزء من نفقات مجلس امامة عمان فـــي نيويورك بمبلغ (٢٥٠) دينارا ووافق مجلس الوزراء على تخصيص (٥) آلاف دينـــار لمساعدة امام عمان ، وفي بغداد اجتمع وفد عماني بالمحامي (د.ن بريت) يومـــي ٢٧ – ٢٨ تشرين الثاني ليبحث كيفية الدفاع عن القضية العمانية في بريطانيا والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية [٢]. وكان (بريت) محامي الحكومة العراقية في قضيـــة النفط .

---

[١] موسوعة ١٤ تموز (١) ص ١٦٧ – ١٧٠ ، جريدة البلاد ١٤ – ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨

[٢] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ٣١٣

وفي الجنوب العربي رحبت الحركة الوطنية بالثورة العراقيـــة ايضـاً التـــي وجدوا منها سندا وعونا في نضالهم من اجل التحرر من السيطرة الأجنبية وفي ٢٠ تشرين الثاني زار العراق سلطان لحج السابق علي بن عبد الكريم الذي كان مبعدا في القاهرة بعد ان خلعه الانكليز في ١١ تموز ١٩٥٨ وكان يرافقه في هذه الزيارة كـــل من شيحان الحبشي سكرتير عام رابطة ابناء الجنوب العربي وعلوي الجفـــري احـــد قادتها وذلك لتقديم التهاني للجمهورية العراقية بقيام الثورة ونجاحـــها وقـــد صـــرح الأمير "يسرني ان احيي الشعب العراقي واحيي الثورة العراقية وقادتها وعلى رأســـهم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم واقدم لهم بالنيابة عن اخواني في الجزيـــرة العربيـــة وبالأخص احرار الجنوب الثائر على الإستعمار تحيات الآخاء وتحيات الحرية وتحيات الثورة" وقد ابدت الحكومة العراقية للوفد استعدادها لإسناد الثورة في الجنوب علـــى كافة الأصعدة[1].

وشجبت الثورة الأطماع الإيرانية في البحرين . واصدرت وزارة الخارجيـــة العراقية بيانا يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ اكدت فيه عروبة البحرين والوقوف ضـد الإدعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها وجاء في البيان "ان البحرين بلد عربي كـــان منذ القدم ولايزال جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية وان العراق يؤيد شـــعب البحريـــن تأييدا تاما في بقائه على عروبته ودعم كفاحه واستكمال سيادته واستقلاله".

وكانت هذه البرقية وتصريحات وزير الخارجية عبد الجبار الجومرد موضـــع ارتياح للمسؤلين البحرانيين اذ ارسل امير البحرين الشيخ سلمان الحمد الخليفة يـــوم ٢٧ تشرين الثاني برقية الى وزارة الخارجية يشكر فيها الدكتور عبد الجبار الجومرد على موقف الحكومة العراقية هذا "سيادة الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير خارجيـــة العراق لقد قوبل تصريحكم حول البحرين بإمتنان عظيم ارجو قبول اخلـــص الشـــكر وأطيب التمنيات لرفاه الشعب العراقي والأمة العربية" وفي ٢٩ تشرين الثاني ارســـل برقية أخرى الى الجومرد جاء فيها "لم أستغرب من تصريحكم المشرف عندما سمعته من اذاعة بغداد الليلة الماضية بخصوص مطالبة ايران بالبحرين . ان البحرين كمـــا

---

[1] جريدة البلاد ، ٢٢ – ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ٢٨٧

تعرفون بلد عربية وستبقى عربية ما دام العرب يساندوننا في ذلك ولهذا ابرقت شاكرا ومقدرا لكم هذا الموقف النبيل[١]".

اتفاقية للتعاون الإقتصادي والعلمي والفني بين العراق وبولونيا

تم في بغداد التوقيع على الإتفاقية الخاصة بالتعاون الإقتصادي والعلمي والفني بين حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية في الأول من كانون الثاني ١٩٥٩ وجاء في الإتفاقية "رغبة من الحكومتين في الدخول في تعاون اقتصادي وعلمي وفني وفي منح كل منهما الأخرى المساعدات في ميدان الإعمار الإقتصادي لبلديهما اتفقا على اتخاذ التدابير المناسبة من اجل تطوير التعاون الإقتصادي والعلمي والفني وقد وقع الإتفاقية بالنيابة عن حكومة جمهورية بولونيا الشعبية (جانوش بوراكنفش) نائب وزير التجارة الخارجية وعن الجمهورية العراقية ابراهيم كبة وزير الاقتصاد" وجاء في الكتب المتبادلة بتوقيع الإتفاقية بين الوفدين ان الإتفاقية تشمل تدريب وتعليم الأخصائيين والطلاب في بولونيا على صناعة السكر والنسيج ومواد البناء وزراعة بنجر السكر وتنظيم وادارة الموانئ وتخطيط وتشييد المصانع الجديدة وعلم المساحة التطبيقية وطرق رسم الخرائط والتخطيط الإقتصادي. ونصت كذلك على استخدام الأخصائيين البولونيين في المعامل والمشاريع والمعاهد ودوائر ومؤسسات الدولة العراقية واجراء البحوث واعمال التحري في الاراضي العراقية عند طلب الجانب العراقي وان تعين لجنة دائمة مختلطة لتنفيذ الإتفاقية .

وقد صادق مجلس الوزراء على الإتفاقية والكتب المتبادلة الملحقة بها يوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني ١٩٥٩ وبموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٩[٢].

وفي اليوم نفسه تم توقيع اتفاقية اخرى للتجارة والمدفوعات بين البلدين جاء في مقدمتها "ان حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية رغبة منها في تنمية وتوسيع العلاقات التجارية بينهما اتفقا على ان يمنح كل منهما الآخر اجازات الإستيراد والتصدير اللازمة للسلع المنتجة في بلديهما وخاصة للسلع المبينة في القوائم المرفقة بالإتفاقية وان يمنح الفريقان كل منهما الآخر معاملة اكثر الأمم

---

[١] عدنان سامي نذير ، عبد الجبار الجومرد ، ص ٢٦١

[٢] الوقائع العراقية ، ٢ شباط ١٩٥٩ ، كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، قسم ١ ، ص٥١ .

حظوة وخاصة ما يتعلق بالأجور والرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بالتجارة والترانسيت وخزن السلع"

وجاء في الكتب المتبادلة بين الجانبين عن التوقيع انهما اتفقا على ان لا تقل قيمة المشتريات البولونية من العراق عن ٢٥% من قيمة صادرات بولونيا التي يستوردها الأهالي من العراقيين . وقد تمت المصادقة على قانون تصديق اتفاقية التجارة والمدفوعات والكتب المتبادلة بين الحكومتين المرقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩[١]

اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية

تم في بغداد يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ توقيع اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية جاء في مقدمتها "رغبة من الحكومتين من تعزيز الصداقة بينهما وتنمية العلاقات التجارية على اساس مبادئ المساواة والمنافع المتبادلة والموازنة بين اقيام الأستيرادات والصادرات اتفقا على ان يمنح كل منهما الاخر معاملة اكثر الأمر حظوة وذلك فيما يخص الرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بالرسوم والضرائب والترانسيت وخزن السلع ونقلها وان يتم التبادل بينهما وفق الجدولين المرفقين واتفقا على اقامة المعارض التجارية. وقع الأتفاقية عن الجانب الصيني لوشوشانغ نائب وزير التجارة الخارجية وعن الجانب العراقي ابراهيم كبة وزير الأقتصاد وأرفقت بالاتفاقية قائمتان بالسلع المعدة للتصدير من الصين الى العراق واخرى بالسلع المعدة للتصدير من العراق الى الصين وقد صادق مجلس السيادة على قانون تصديق الأتفاقية رقم ١٥ لسنة١٩٥٩ يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩ [٢]".

---

[١] الوقائع العراقية ، ٤ شباط ١٩٥٩ ، كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩، قسم ١ ، ص٧٤.

[٢] الوقائع العراقية ، ٤ شباط ١٩٥٩ ، جريدة الأهالي ، ٤ كانون الثاني ١٩٥٩ ، ١ شباط ١٩٥٩

اتفاقية تجارية بين العراق وهنغاريا الشعبية

وفي يوم ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٩ تم في بغداد توقيع الأتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية وجاء في مقدمتها "ان الحكومتين تحدوها الرغبة في تنمية وتوسيع وتدعيم العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا لأن تسعيا لتنمية وتوسيع التجارة بينهما وتمنح كل منهما افضل معاملة ممكنة الى الصادرات والإستيرادات الى ومن بلد الفريق الآخر للسلع المدرجة بالقائمتين المرفقتين بهذه الإتفاقية وتمنح كل منهما الأخرى معاملة اكثر الأمم حظوة فيما يخص المسائل المتعلقة بالتجارة والإجراءات المتعلقة بالكمارك والرسوم والضرائب والمرور والترانسيت والخزن والنقل . وقد وقع الإتفاقية كل من فانتنرل هازي بالنيابة عن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية وبابا علي بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية" وارفق بالإتفاقية جدولان بالسلع المعدة للتصدير من هنغاريا الى العراق واخرى من العراق الى هنغاريا وجاء في الكتب المتبادلة بين الوفدين انهما اتفقا خلال المباحثات ان لاتقل نسبة مشتريات هنغاريا من العراق عن ٢٥% من قيمة صادرات هنغاريا الى العراق . وقد تم تبادل الكتب بشأن التعاون في مجال التقدم العلمي والفني ورفع المستوى الإقتصادي لكلا البلدين والتعاون في مجال التصنيع والتعليم وتدريب الفنيين[1].

العراق والجامعة العربية

أدى العراق دورا مهما في الجامعة العربية بعد الثورة الى جانب الجمهورية العربية المتحدة في دعم حركات التحرر العربية وانضمام بقية الدول العربية في الجامعة جعل الكثير من الدول الأعضاء في الجامعة تساير الأتجاه الجديد. وفي بداية ١٩٥٩ اعتمدت الحكومة العراقية مبلغ ١٥٥ ألف دينار في ميزانية تلك السنة عن مساهمة العراق في الجامعة منها ١١٠ الآف دينار عن حصته لذلك العام و٤٥ الف

[1]الوقائع العراقية ، ٤ شباط ١٩٥٩ ، جريدة الأهالي ، ٨ كانون الثاني ١٩٥٩

دينار عن المتبقي من مشاركات السنوات السابقة التي لم تسدد في حينه[1]. وقد لقى ذلك ترحيباً من كافة الأوساط العربية .

اتفاقية بين العراق والمانيا الديمقراطية

بعد توقيع الأتفاق التجاري بين العراق وجمهورية المانيا الديمقراطية يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨ تعززت العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين وتم تبادل الوفود بينهما على مستويات شتى وفي الإسبوع الثاني في كانون الثاني ١٩٥٩ زار اتو غروتفولد رئيس وزراء المانيا الديمقراطية بغداد واجرى محادثات مع رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم صدر في أثرها البيان المشترك الآتي :

"قام رئيس الوزراء لجمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الجمهورية العراقية خلال ٨ – ١٢ كانون الثاني ١٩٥٩ وجرى الحديث بين أتو غروتفولد رئيس وزراء جمهورية المانيا الديمقراطية والزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية حول الحالة الدولية والقضايا السياسية الدولية التي يهتم بها الجانبان وحول العلاقات بين الدولتين المذكورتين وكانا على اتفاق تام في وجهات نظرهما من القضايا الدولية المهمة .

ويعبر رئيسا الدولتين عن ثقتهما بانه يجب حل جميع القضايا الدولية بطريقة المحادثات السلمية انهما يتفقان بان أي خطر على السلام يمكن رده فعليا اذا كانت جميع الشعوب التي تسعى الى الحرية والإستقلال تعمل بصورة مشتركة وحاسمة .

ان رئيس الوزراء للجمهورية العراقية مقتنع بان حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية وشعبها يؤيدان النضال الوطني التحرري للشعب العربي تأييدا مستمرا متواليا وينظر بعين الفهم الى مصالحه في قضية فلسطين

ان رئيس وزراء حكومة المانيا الديمقراطية يأخذ بعين الإعتبار بصورة مرضية رأي حكومة الجمهورية العراقية بأن إعادة توحيد المانيا هي قضية الشعب الألماني نفسه وانه يجب حل هذه القضية بطريقة ايجاد التفاهم بين الدولتين الألمانيتين. ان رئيسي الدولتين متفقان على ان العلاقات بين الدولتين في ميادين الإقتصاد والثقافة تتطور بنجاح ولمصلحة توثيق العلاقات الدولية المستمرة بين حكومة المانيا

---

[1] الزمان ، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٩

الديمقراطية والجمهورية العراقية على اساس احترام السيادة والاستقلال المتبادل فقد اتفقا على بحث فكرة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين حكومة المانيا الديمقراطية وحكومة الجمهورية العراقية وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما في الظروف المناسبة[1]"

بغداد ١١ كانون الثاني ١٩٥٩

ويبدو ان ضغوط الحكومة السوفيتية لحمل الحكومة العراقية على الإعتراف بجمهورية المانيا الشرقية لم تفلح فعاد (غروتفولد) خائبا ولم يتحقق هذا الإعتراف الاسنة ١٩٦٩

تقليص عمل المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام

كانت العديد من المنظمات الشعبية والنقابات قد تحولت الى واجهات شيوعية وخاصة المقاومة الشعبية التي عين طه مصطفى البامرني قائدا لها بعد تنحية عبد السلام عارف ومحاكمته . كان البامرني قائدا للحرس الملكي ثم انضم الى الثورة صبيحة يوم ١٤ تموز وصار يتعاطف مع الشيوعيين. ونسب لقيادة المقاومة الشعبية ضابطان شيوعيان هما مهدي حميد قائدا لفصائل الشمال وجواد كاظم قائدا لفصائل الجنوب . وقد اثبتت الأحداث ان عبد الكريم قاسم قد استغل المقاومة الشعبية ووافق على تشكيلها وتوسيعها خوفا من تحول القوة لصالح القوميين . بدليل ان أول مهمة اوكلت اليها هي السيطرة على بغداد اثر اكتشاف حركة رشيد عالي الكيلاني . وقد استمر ذلك عدة ايام اذ اخذت فصائل المقاومة تتجاوز على صلاحيات الجيش والشرطة وقوات الأمن فكثيرا ما كانت تقوم بإقتحام المقاهي التي يتجمع فيها القوميون وتعتقل المعارضين وتقوم بتفتيش السيارات في الشوارع داخل المدن وتفتيش سيارات المسؤولين وكبار ضباط الجيش والشرطة وتدخل البيوت دون اذن رسمي وتبتز الأموال من التجار واصحاب المحال. وبمناسبة احتفالات السادس من كانون الثاني ١٩٥٩ ذكرى تشكيل الجيش العراقي قامت تظاهرات ومسيرات في كل مكان ومنها منطقة الاعظمية التي هتف المتظاهرون فيها للجيش والعروبة والوحدة

---

[1] جريدة الزمان ، ١١ كانون الثاني ١٩٥٩

العربية (عاش الزعيم العربي عبد الكريم قاسم) الأمـــر الـــذي أغـــاض الشـــيوعيين والداعين إلى الاتحاد فتم تفريق المظاهرة بالشدة واعتصم المتظاهرون فـــي جـــامع الأمام الأعظم ورفع آمر المفرزة التي ارسلت لقمع المظاهرة تقريرا إلى المســـؤولين اتهم فيه أهل الاعظمية باهانته والاعتداء على جنوده وسب عبد الكريم قاسم. وفـــي تلك الليلة ألقى عبد الكريم قاسم خطابا دعا فيه إلى التضـــامن مـــع البـــلاد العربيـــة المتحررة في كل الميادين واعلاء كلمة العرب وقال إنه يسعى لتقوية الجيش وتـــأمين الدفاع عن العراق والذود عن القومية العربية الخالدة وان العراق لن يقـــف مكتـــوف اليدين في حالة وقوع أي عدوان على أي جزء من الوطن العربـــي وســـيعمل علـــى تحرير الأرض السليبة وقال ان جيشنا هو جيش الأمة وطلب من المقاومة الشـــعبية التمسك بالنظام وتحاشي التدخل في أعمال غيرهم من مســـؤولي الادارة والأمـــن"[١] ولكن المقاومة الشعبية اخذت تتمادى في ذلك[٢] متجاوزة الصلاحيات التي انيطت بها أصدر عبد الكريم قاسم يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ بيانا جاء فيه:.

"في الوقت الذي اقدر فيه الجهود الجبارة الصحيحة التي أظـــهرها المواطنـــون الكرام من منتسبي المقاومة الشعبية والعناصر الوطنية الأخرى، فقد حدثت في الآونة الأخيرة بعض الحوادث المؤسفة المخلة بالأمن والسلامة العامـــة ومضـــرة بســـمعة الجمهورية الغالية من قبل بعض العناصر التي تحاول الإصطياد بالماء العكر للتفرقـــة بين الصفوف الوطنية المخلصة .

وليعلم كافة المواطنين ان سلامة وامن الجمهورية فوق كافة الميول والأتجاهات والإعتبارات الإخرى وان الجيش وقوات الأمن ساهرة على المصلحة العامة لاتســـمح باي عمل يضر بسمعة وكيان الجمهورية . وان الحرية الفردية وحرية التملك مصونة بحكم الدستور الموقت . وقد تم اصدار التعليمات اللازمة الى القوات المسلحة وقـــوات الأمن لصيانة هذه الحرية . وسوف لن نتهاون في ايقاع اشد العقوبات بكل من يحاول المساس بسمعة وسلامة الجمهورية والإخلال بحرية المواطنين . وان الواجبات التي ستعهد الى المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام والعناصر الوطنية الأخرى كما يلي :

أولا في الحرب :

---

[١] انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب.

[٢] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص١٠٩

١ . المساهمة والمعاونة في انقاذ الجرحى والمرضى ومكافحة النيران وبذل المعونة الصادقة للمواطنين وتسهيل عمل القطعات العسكرية في كافة الظروف والأحوال وبطلب من القائد العام للقوات المسلحة.

٢ . المعاونة في منع التجمهر والإزدحام ودلالة افراد الشرطة الى الأماكن الأمنية والمخابئ .

٣ . المساهمة الفعالة في الدفاع عن قاطع معين حسب ارشادات وتوجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة .

٤ . القيام بحراسة المناطق الحيوية حسب الأوامر التي تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة .

٥ . مقاومة الهابطين والمظليين والمتسللين والمخربين والقاء القبض عليهم وتسليمهم الى اقرب موقع عسكري .

ثانيا : - في الحالات الأخرى

يقصد بالحالات الأخرى حالات الطوارئ التي تعينها السلطات العسكرية المختصة ببيان يذاع من دار الإذاعة وينشر في الصحف المحلية .

١ . لاتعمل قوات المقاومة الشعبية او اتحاد الطلبة او العناصر الوطنية الأخرى أي عمل كان ما لم تتلق امرا صريحا من القيادة العامة للقوات المسلحة او الحاكم العسكري العام ويذاع ذلك من الإذاعة وينشر في الصحف المحلية ليطلع عليه الجمهور مبينين فيه المكان والزمان ونوع العمل المطلوب .

٢ لايجوز لأي فرد كان فرض ارادته او سيطرته مهما كانت صفته او نيته الا بناء على اوامر صادرة من السلطات العسكرية المبينة في هذا البيان .

٣ . كل من يخالف هذا البيان يعتبر مخلا بالنظام وامن الجمهورية .

٤ . أ. المقاوم الشعبي من زود بوثيقة رسمية موقعة من قيادة قوات المقاومة الشعبية ومرتديا الملابس المخصصة للمقاومة الشعبية ان هذه الصفة لاتخوله القيام باي عمل الا اذا صدرت له الأوامر اسوة بأفراد الجيش .

ب . سيزود المقاومون الشعبيون بوثائق خاصة للخدمة الفعلية توزع عند تطبيق الحالات الواردة في هذا البيان .

ج . سيزود منتسبو اتحاد الطلبة بوثائق الخدمة الفعلية للتعاون مع القيادة العامة عندما تقتضي الحالات المبينة في هذا البيان استدعاءها

نأمل من افراد الشعب الكريم كافة مراعاة ما جاء في هذا البيان بكل حرص والتعاون مع القوات المسلحة بحفظ الأمن والنظام وسلامة الجمهورية الغالية والضرب على ايدي العابثين والمستغلين"

أمير اللواء الركن القائد العام للقوات المسلحة

عبد الكريم قاسم[1]

لقد وزع البيان على نطاق واسع ونشرته الصحف وألصق على الجدران ، ومع ان البيان جاء نتيجة ضغوط واجهها عبد الكريم قاسم، لكنها من الواضح انها ما كانت تعبر عن قناعة تامة اذ ان المقاومة واصلت اعمالها كالسابق وبتوجيه من عبد الكريم قاسم نفسه خاصة بعد حركة الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩

اتفاقية التعاون العلمي والفني بين العراق وبلغاريا الشعبية

كانت آخر الدول التي وقعت اتفاقيات التعاون مع العراق هي جمهورية بلغاريا الشعبية فقد جرى يوم ٤ شباط توقيع اتفاقية التعاون العلمي والفني بينها وبين الجمهورية العراقية جاء في مقدمتها "ان الحكومتين رغبة منهما في تعزيز الصداقة والمعونة المتبادلة بين بلديهما في تطوير اقتصادهما الوطني وقعتا هذه الإتفاقية بغية تحقيق التعاون العلمي والفني بينهما وان هذا التعاون يتحقق وفقا لشروط تعود بالنفع المتبادل على كلا البلدين[2]" وقد وقع الإتفاقية نيابة عن جمهورية بلغاريا الشعبية بوريس تاسكوف وزير التجارة ورئيس الوفد البلغاري ووقعها نيابة عن جمهورية العراق ابراهيم كبة وزير الإقتصاد العراقي وقد صادق مجلس السيادة على قانون تصديق الإتفاقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢١ شباط ١٩٥٩.

وفي اليوم نفسه أي (٤ شباط) تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين فقد اتفقت فيه الحكومتان على ان تمنح كل منهما الأخرى معاملة تفضيلية قدر الإمكان لغرض تنمية التجارة بين البلدين ومنح كل منهما إجازات الإستيراد والتصدير بشأن السلع المبينة في الجدولين المرفقين بالإتفاقية وان لاتقل قيمة استيرادات بلغاريا من العراق

---

(١) جريدة الزمان ، ١١ كانون الثاني ١٩٥٩

(٢) كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والأنظمة وتشريعات عهد الدولة ١٩٥٩ قسم (٢)، ص١٦٩، المعجم المفهرس، ص ٥٢٢ – ٥٣٢ .

في جميع الأحوال عن ٣٠% من قيمة صادرات بلغاريا الى العراق. وان يمنح الفريقان كل منهما الآخر معاملة اكثر الأمم حظوة فيما يخص الرسوم الكمركية والإجراءات المتعلقة بالإستيراد والتصدير والترانسيت والخزن والنقل ودخول الموانئ والخروج منها

والحقت بالإتفاقية قائمتان بالسلع المعدة للتصدير من بلغاريا الى العراق ومن العراق الى بلغاريا. وتم تبادل الكتب الخاصة بالإتفاقية في اليوم نفسه حيث وافق العراق على تأسيس ممثلية تجارية لجمهورية بلغاريا الشعبية في بغداد هدفها تنمية ورعاية العلاقات بين البلدين . وقد جرى الإتفاق على ان يتمتع الممثل التجاري ونوابه والمكاتب والمحلات العائدة له بالحقوق والإمتيازات الممنوحة الى الممثلين الدبلوماسيين ضمن نطاق الواجبات التي يقوم بها . كما جرى الإتفاق على ان تكون المشاكل المتنازع عليها قانونا والمتعلقة بالصفقات التجارية التي تبرم في اراضي الجمهورية العراقية من الممثلية التجارية البلغارية وباسمها خاضعة لإختصاص المحاكم العراقية ما لم يشترط على خلافه في كل عقد على حدة . وان الممثلية التجارية لن تكون مسؤولة عن اية صفقات تعقد مباشرة من المؤسسات التجارية البلغارية او التي تعقد من قبل اعضاء الممثلية التجارية باسم هذه المؤسسات اذ تكون المؤسسات المذكورة هي وحدها المسؤولة مباشرة وفقا لقواعد القانون الدولي. وقد صادق مجلس السيادة على قانون تصديق الإتفاقية التجارية بالكتب المتبادلة الملحقة بها رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ يوم ٢١ شباط ١٩٥٩

الحكم على عدد من رجال العهد السابق

في ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ أصدرت المحكمة العسكرية العليا الخاصة حكمها على المتهم برهان الدين باش اعيان وهو وزير خارجية سابق بالإعدام شنقا حتى الموت . كانت محاكمته قد بدأت يوم ٤ تشرين الأول ١٩٥٨ . وحكمت عليه المحكمة ايضا بالعقوبات التبعية الأخرى .

وفي ١٩ تشرين الثاني صدر حكم الإعدام شنقا حتى الموت على المتهم احمد مختار بابان رئيس الوزراء السابق مع العقوبات التبعية الأخرى وكانت محاكمته قد بدأت يوم ١٣ تشرين الأول . وفي اليوم نفسه صدر الحكم بحبس المتهم عبد الجليل

الراوي وزير العراق المفوض في دمشق قبل الثورة لمدة سنة واحدة وكانت محاكمته قد بدأت يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٥٨

وصدر يوم ١٣ تشرين الثاني الحكم بحق المتهم الزعيم سعيد امين بكر معاون مدير الإستخبارات العسكرية السابق بالحبس الشديد لمدة سنتين وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٢٣ تشرين الأول . وصدر يوم ١٩ تشرين الثاني الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم توفيق السويدي وهو من رؤساء الوزراء السابقين ووزيرخارجية وكانت محاكمته قد بدأت يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٨.

وفي الرابع من شباط ١٩٥٩ صدر الحكم بحق كل من المتهم عباس علي غالب مدير الشرطة العام بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة . وبالإعدام شنقا حتى الموت بحق المتهم عبد الجبار فهمي متصرف لواء بغداد وبالإعدام شنقا حتى الموت بحق المتهم بهجت العطية مدير الأمن العام . والحبس الشديد مدة ثلاث سنوات بحق المتهم رفيق توفيق مدير امن سابق والحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات بحق المتهم عبد الرحمن حمود السامرائي مدير الشعبة الخاصة بمديرية شرطة بغداد قبل الثورة[١].

وكانت معظم الإتهامات الموجهة الى المتهمين في الأمن والشرطة هي التضييق ومطاردة زعماء الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الشيوعي واضطهاد المعارضين للحكم الملكي .

محاولة احياء جبهة الإتحاد الوطني

عندما قامت ثورة ١٤ تموز أيدتها الأحزاب المؤتلفة في جبهة الأتحاد الوطني وخلال الأشهر الأربعة او الخمسة التي اعقبتها واصلت الجبهة نضالها من اجل اهدافها الجديدة والتي طرحتها الثورة على الرغم من الأحتكاكات الطفيفة التي حدثت هنا او هناك من اجل هذا الهدف او ذاك وإستطاعت ان تحافظ على وحدة صفوفها وعملت على تثبيت كيان الجمهورية الفتية ورص صفوف الشعب حول اهداف الثورة[٢].

---

[١] المحاكمات ، ٤ / ١٤٣١ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٩ ، جـ ٦ / ٢٣٠١ ، ٢٥١٩ ، ٢٦٢٨ ، ٧ / ٣٠٠٠، ٨ / ٣٣٢٨ ، ٩ / ٣٥٣٢

[٢] نضال البعث ، القطر العراقي ، جـ ٧ ، (بيروت ١٩٧٦) ، ص ٤٥

وبعد ان تبلغ الحزب الشيوعي بموعد الثورة أصدر بيانا يوم ١٢ تموز ضمنه توجيها عاما جاء فيه "نظرا للأوضاع السياسية المتأزمة الداخلية والعربية ووجود احتمالات تطورها بين آونة وأخرى وبغية ضمان وحدة النشاط السياسي لمنظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة او المعقدة نرى من الضروري التأكد في الوقت الحاضر على ان شعاراتنا الأساسية هي : الخروج من حلف بغداد وإطلاق الحريات الديمقراطية. وحماية الثروة الوطنية والإقتصاد الوطني وقيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة . ودعا الى ضرورة تجنب ابراز شعارات مبهمة او متطرفة او تلك التي تمجد هذا الزعيم او ذاك من قادة الحركة الوطنية او العربية وابداء اليقظة السياسية العالية وتعبئة الجماهير"[١]. ويبدو ان هذه النشرة لم توزع إلا يوم ١٤ تموز

وفي صبيحة يوم الثورة بعث سكرتير اللجنة المركزية* للحزب برقية الى كل من مجلس السيادة ورئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم جاء فيها "تهنئكم من صميم قلوبنا على خطوتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد طويل من المآسي والمحن التي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الإستعمار واعوان الإستعمار اننا نعبر عن تفاؤلنا بان هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب ... ان شعبنا العراقي بعربه واكراده سيسجل لكم بفخر جرأتكم وتفانيكم من اجل تحقيق اهدافه الوطنية الفتية واني لعلى ثقة كبرى من قدرته على القيام بهذا الواجب المقدس ومن مساندة القوى التحررية العربية في جميع ديارها وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة وكل قوى الحرية والسلم في جميع انحاء العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي العظيم . ان اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي تضع قوى الحزب لمؤازرتكم وللدفاع عن جمهوريتنا البطلة"[٢] وفي يوم ١٩ تموز

---

[١] سعاد خيري من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، (بغداد بلا) .

* كان المكتب السياسي يتألف من سلام عادل وحسين أحمد الرضي وجمال الحيدري وعامر عبد الله ثم جرى توسيعه بعد الثورة بإضافة هادي هاشم وبهاء الدين نوري ثم كلا من ناصر عبود وعزيز الشيخ ومحمد صالح العبلي وشريف الشيخ وكريم أحمد الداود وصالح الرازقي وجورج تللو وعبد الرحيم شريف.

[٢] اتحاد الشعب ، ١٨ تموز ١٩٥٩

اصدر الحزب الشيوعي قرارا (بوضع كافة قوى الحزب وامكانياتـــه تحـت تصـرف حكومتنا الوطنية وبشكل مطلق[1]).

وكان الحزب الشيوعي قد وجه يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ مذكرة الى عبـد الكريـم قاسم يدعوه فيها الى : -

"١ . اتباع سياسة وطنية واضحة وحازمة ، وهذا يستوجب في الظرف الراهن اعلان انسحاب العراق فورا من ميثاق بغداد ، والغاء الإتفاقية الثنائيـــة مـع بريطانيـا واعلان الإتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة ، واليمن واعادة النظـر في علاقات العراق الخارجية على اساس مستقل، وتبادل التمثيل السياســي مـع الإتحاد السوفيتي والبلاد الإشتراكية الصديقة والوفية في الملمات .

٢ . سياسة تعتمد على الثقة بالشعب وعلى يقظته ووعيه وطاقاته الخلاقـة وهـذا يقتضي اطلاق حرية التنظيم والنشر والإجتماع للشعب واطلاق سـراح السـجناء السياسيين وتشجيع قيام اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتكويـن فصـائل المقاومة الشعبية وتسليحها حالا ، ولنا من تجربة اقليمي الجمهوريـة العربيـة المتحدة مصر وسوريا ولبنان وغيرها خير دليل على اهمية وجود مثل هذه الفرق وتسليحها .

٣ . فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنـوك والمخـازن المؤسسات الإقتصادية الكبرى غايتها حماية ثورتنا واقتصادنـا الوطنـي وقطـع الطريق على المؤامرات المحركة.

٤ . ان تجربة اليوم الأول من قيام الجمهورية تؤكد على ضـرورة اتخـاذ تدابـير سريعة أيضا في نطاق التوجيه والإذاعة بما يضمن تعبيرها تعبيرا صحيحـا عـن اهداف الحركة ومحتواها الوطني الديمقراطي وتجنب كل ما من شأنه فتح ثغـرات في صفوف الشعب . وقد لاحظنا خلال اليوم الأول تجاهلا صارخا للشعب الكـردي وموقفا متعسفا من عشرات او مئات البرقيات التأييدية بسـبب طابعـها الوطنـي الديمقراطي .

اننا نعتقد بالأهمية الكبيرة لتسلم جهاز الدعايـة والإذاعـة الـى يـد وطنيـة وديمقراطية تحسن التعبير عن ارادة حركتكم المباركة وتكشف وجهها الناصع للشعب

---

[1] محمد كاظم علي ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم (بغداد ١٩٨٩) ، ص ١٣٥

العراقي والبلدان العربية والعالم اجمع الى ايد تستطيع فعلا ان توجه الى ما فيه ضمان وحدة شعبنا وتضامن الجيش ورفع اليقظة للوقوف كرجل واحد بوجه مؤامرات الإستعمار واعوان الإستعمار[1]". والواقع ان الحزب أصبح يفكر بضرورة اشراكه في الحكومة وفي ذلك يقول زكي خيري عضو اللجنة المركزية للحزب آنذاك "أحست اللجنة المركزية بالغبن الذي لحق بالحزب وفي اجتماعها في أيلول ١٩٥٨ وضعت يدها على التناقض في تركيب الحكومة وتركيب القوى التي حققت الثورة فأقرت المطالبة بإزالة التناقض أي بضرورة تمثيل الحزب الشيوعي في حكومة الثورة وكان عبد الكريم قاسم على استعداد في الوقت المناسب له اختيار أحد الشيوعيين وتعينه في منصب وزاري"[2]

ولكن الخلافات سرعان ما أخذت تتعمق بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الإشتراكي وخرجت مظاهرة صاخبة يوم ٥ آب نظمها الحزب الشيوعي الذي رفع شعار "اتحاد فيدرالي صداقة سوفيتية" ردا على شعار "الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة" الذي رفعه حزب البعث العربي الإشتراكي والقوى القومية. وفي ٣ ايلول اصدر الحزب الشيوعي بيانا بعنوان (حول الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن)

جاء فيه: " منذ الأيام الأولى لثورتنا العظمى انفردت بعض القوى الوطنية في الدعوة للأنضمام للجمهورية العربية المتحدة تحت شعار الوحدة الشاملة بينما اكد حزبنا صواب جبهة الإتحاد الوطني في الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ... ولكن الواقع يشير يوما بعد يوم بأن دعاة الإنضمام لم يتركوا دعواهم بل على العكس استثمروا مشاركتهم في السلطة واستخدموا الإذاعة والصحافة وكل الإمكانيات الأخرى للإستمرار في دعوتهم ، وتصلنا معلومات مؤكدة ونسمع تصريحات منوعة تشير الى انهم سائرون فعلا في اتخاذ التدابير الممهدة لتحقيق مشروع انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة برغم عدم وجود قرار او اتجاه رسمي من حكومة الجمهورية ومن قادة الجيش وهم لايمارسون هذا النشاط باسلوب ديمقراطي يحترم الآراء المختلفة ... ان حزبنا والقوى الديمقراطية الأخرى واوساط وطنية مختلفة

---

[1] جريدة اتحاد الشعب ، ١٨ تموز ١٩٥٨

[2] صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، زكي خيري ، السويد ١٩٩٤، ص١٨٩.

وجماهير شعبية غفيرة قد أبدت رأيها حتى الآن بإعتبار ان الإتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن هو خير خطوة يعمل من اجلها العراق في كفاحه القومي نحو الوحدة الشاملة... ان الدراسة الموضوعية والذاتية النزيهة لواقع شعبنا ولواقع امتنا والشعور بالمسؤولية التاريخية ازاء القضية القومية العربية ومستقبل تطورها الوطني الديمقراطي هما العاملان الأساسيان اللذان اوصلاها الى رفع هذا الشعار ... ومن المفيد للغاية ملاحظة تجربة الوحدة بين سوريا ومصر من الجمهورية العربية ذاتها التي اعطت الى جانب رصيدها الإيجابي نتائج سلبية لايمكن تجاهلها في أية خطوة جديدة نحو الإتحاد العربي الشامل".

وأكد البيان ان الجمهورية العراقية الفتية تقلق اشد القلق على مصير حقوقها الديمقراطية عندما تسمح بالإنضمام الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب انعدام حرية التنظيم الحزبي والإجتماعي وحرية ابداء الرأي في الجمهورية العربية المتحدة. والشعب الكردي هو الآخر قلق على مصير حقوقه القومية ولايمكن للجيش العراقي الا ان يقلقه التفكير في الإسلوب الذي تم به توحيد الجيشين في الجمهورية العربية المتحدة.

ان الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة يقلق الجماهير لأن هذا الإنضمام لن يوفر للإقتصاد والرأسمال الوطني العراقي فرصا كافية للإزدهار والتطوير ولن يوفر شروطا عادلة للتعاون الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة نظرا لاختلاف درجة تطور كل منهما[١].

ومع تصاعد حركة القوميين ونشاطهم من أجل تحقيق الوحدة وزيادة العداء لعبد الكريم قاسم والمتعاونين معه رفع الحزب الشيوعي مذكرة اخرى الى رئيس الوزراء في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ اتهم فيها بعض الوزراء القوميين بعدم الإخلاص للثورة ودعا عبد الكريم قاسم الى الإعتماد على الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي.

" لقد كان اعتمادكم في تكوين السلطة على بعض العناصر البعيدة في افكارها عن مشاعر الشعب والتي لاتملك تجربة جهادية تمكنها من التعرف على حقائق الوضع الشعبي قد اوجد للحكم بعض الصعوبات واقام طريق الثورة بعض العراقيل

---

[١] نص البيان في انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون بالعراق ، ص ٩١ – ١٠٢

كما ان ادخالكم في السلطة بعض العناصر المشبوهة او الضعيفة القدرة على تفهم حقيقة الثورة ومجارات سيرها الحثيث قد خلق للحكم ولكم شخصيا صعوبات واعباء نعتقد انكم قد عانيتم منها كثيرا"

" لقد أصبح واضحا انكم اخذتم تجمعون بأيديكم جملة من المسؤوليات والمهام التفصيلية حرصا منكم على تحقيق اهداف الثورة وضمان سيرها المظفر ومما لاشك فيه ان هذه المسؤوليات والمهام لو كانت بأيدي امينة قديرة لما اضطررتم الى ذلك وتيسر لكم وقت فسيح تستطيعون فيه التفكير والمساهمة بقسط اوفر في رسم السياسة العليا للبلاد والتركيز على المسائل الكبرى فقط ...

اننا نعلم ان رئيس الوزراء ياخذ على عاتقه الأن قسطا كبيرا من المهام الكبيرة والثقيلة وانه لهذا السبب يحمل نفسه فوق طاقتها ونحن على يقين بان ذلك ليس في مصلحة الجمهورية ابدا لأن شؤون الحكم ينبغي ان تودع الى أيد مخلصة امينة لكي يستطيع قائد الدولة ان ينصرف الى المسائل السياسية العليا ..."

"ان الحل الوحيد والحل الطبيعي المنسجم مع واقع حال العراق هو الحل الذي يتوجه الى اعادة النظر الى تشكيلات السلطة على اساس الإستناد الى مبدأ التعاون بين قيادة الحكم العليا من جهة وبين الجبهة الشعبية المكونة من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وقوى الديمقراطية الجديدة في الجيش والأوساط الديمقراطية الأخرى والعناصر القومية النظيفة". "ان هؤلاء الذين يضربون على وتر (الخطر الشيوعي) انما هم اناس يرددون شعارات الإستعمار وينفذون خططه ومؤامراته على كيان جمهوريتنا البطلة ... انهم يزعمون اننا لا نضع كل امكاناتنا وطاقاتنا في خدمة واهداف الثورة وحراسة الحكم الوطني من الأخطار وانما نسعى الى هدف خفي ألا وهو اغتصاب السلطة وفرض النظام الشيوعي ... ان الشيوعيين اذ ينبرون للدفاع عن حياد الجمهورية ويدعمون قيادة عبد الكريم قاسم وسياسته انما هم يفعلون ذلك عن ايمان بان في عملهم هذا خدمة كبرى لمصلحة شعبنا"

" إننا ايها ألأخ الكريم اذ نضع امامكم هذه الحقائق نرجو ان تكونوا على يقين اننا لانفكر قط بانفسنا ولانجني اية مكاسب حزبية انما نفكر أولا قبل كل شيء وفوق

كل شيء بمصلحة البلاد لنجاح الثورة وبترصين الحكم الوطني والسير نحـــو الظفــر النهائي[1]".

اما حزب البعث العربي الإشتراكي فكان هو الآخر على علم مسبق بالثورة وكان على اتصال وتنسيق بين عبد السلام عارف وبين فؤاد الركابي. وطلب مـــن الحــزب وضع الجهاز الحزبي في الإنذار حتى يتم نجدة الضباط الأحرار عند الحاجة[2].

وقد جاء في بيان الحزب في الذكرى الثالثة لثورة تموز (سنة ١٩٦١) "وحزبنـــا حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان له شرف المساهمة بالثورة والمشاركة فـــي مسؤولياتها الخطيرة الأولى والذي جند كل جموعه وانزلها الى الشارع صبيحة اعلان الجمهورية تحت قيادة الثورة وتثبيت اسسها والتصدي بالقوة لأية مبـــادرة تخريبيـــة تستهدف النيل من الثورة وقادة الجمهورية[3]".

وقد أرسل الحزب صباح يوم ١٤ تموز سيارة محملة بالعتاد والأسلحة الخفيفـــة ايضا للقوات الزاحفة نحو بغداد وزعت عليها عند مشارف المدينة لتعزيز قوتها[4]

وجاء في بيان الحزب الذي اصدره في اواخر آب ١٩٥٨ "نحن نقـــف فـــي أول صف من الشعب للدفاع عن الثورة واهدافها والثورة الآن تحتاج الى سند شعبي متين يصهر عناصر الشعب ضمن الأهداف التي قامت من اجلها وعلينا واجب يتلخص فـــي حمل مهمة ايضاح الوسائل امام جماهير الشعب التي تحقق الإنسجام التام والإبتعـــاد عن كل روح تحمل في طياتها عناصر الإثارة والإستفزاز وان نبتعد عن أي موقـــف يخلق الإثارة مع العناصر الأخرى وان نتجه كليا في حمل الأسس والأهـــداف التـــي قامت الثورة من اجلها الى الشعب".

"ولابد ان يكون موقفنا من الحكومة منسجما مع مسؤولياتها تجاه الشعب فنحـــن مطالبون ان ندعم مركز الحكومة وعلينا ان نوجه جهودنا لدفع جماهيير الشعب للجـد والإخلاص في العمل وتنفيذ كل ما يحقق مصلحة الشعب وان ندرك ادراكا تاما باننـــا كأخلص فئة للثورة – نعي قبل غيرنا ما يعانيه شعبنا في ظروف الوضع الفاسد الـذي قضت عليه الثورة ان ندرك طبيعة انجازات الثورة والحكومة الحاضرة هي المسؤولة

---

[1] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٤٥٨

[2] الذاكرة التاريخية ، ص ٨١ .

[3] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٢٥

[4] ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ٢٠٤

عن هذه الإنجازات فنحن نثق وندعم ونراقب" واخيرا ابدى الحزب استعداده او الى ابعد الحدود للتعاون مع الحركات الوطنية الأخرى من أجل تحقيق اهداف الثورة والإبتعاد عن المهاترات الحزبية والتي لاتخدم مصلحة الشعب في اية حال من الأحوال كما واننا نؤكد ونشدد بكل حزم على جميع منتسبي الحزب وانصاره ومؤيديه للإبتعاد كليا عن كل عمل يستفز الفئات الوطنية الأخرى والإنصراف كليا نحو الشعب[١].

وسعى الحزب لتكتيل القوى الوطنية والقومية بوجه التيار الشيوعي فاصدر في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٨ مشروع ميثاق للتجمع القومي دعا فيه الى تشكيل جبهة قومية معادية للنعرات الإقليمية والطائفية والى دعم الثورة وتحقيق اهدافها "والنضال من اجل الوحدة العربية. واكد ان العراق جزء من الوطن العربي وان العرب والأكراد اخوة متساوون في الحقوق والواجبات وان الإشتراكية طريق القومية العربية لبناء مجتمع تضامني تسوده العدالة الإجتماعية والمساواة[٢]".

وعندما اعتقل عبد السلام عارف وتعرض القوميون للمضايقة والإضطهاد والاعتقال وجه الحزب بيانا الى جماهير الشعب في الخامس من تشرين الثاني لفت نظرها الى محاولة القضاء على التيار القومي ودعا "لضرورة نبذ التعصب العقائدي والكسب الحزبي وضبط النفس وعدم الإندفاع لفرض المشاريع والأهداف والأغراض الحزبية على الثورة والإمتناع عن كل ما من شأنه تحويل اتجاهها الأصيل لآخر يخدم عقيدة او فلسفة معينة . فإلتزمنا بتوجيهات الحكومة وبيانات الحاكم العسكري قولا وعملا وعملنا من اجل التفاهم داخل الجبهة الوطنية وامسكنا حتى نعرف مواقف الفئات الأخرى التي طرحت شعارات غريبة كالاتحاد الفيدرالي ولم تتورع عن مهاجمتنا بشكل رسمي في مناشيرها" ودعا الأحزاب الى التضامن والإحترام المتبادل والتسامح وضبط التنافس الحزبي في حدود الصالح العام والإرتفاع به فوق اساليب الدس والإتهامات الكاذبة والتلفيق والإشاعات المغرضة والإستفزاز والإدعاء والإصطدام المادي والإرهاب والمهاترات . ونبه الحزب الى اهمية الجمهورية العربية المتحدة كنواة للوحدة العربية الشاملة وعدم طعن قيادة الرئيس عبد الناصر والنيل منه في الشارع وخلق مجال للمفاضلة بين "زعيم ثورتنا عبد الكريم قاسم والرئيس

---

[١] نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٥ – ١٧

[٢] عبد الفتاح علي يحيى ، التطورات السياسية ، ص ١٦٣

عبد الناصر وتهيئة جو التنــــافس والشـــقاق بيـــن الجمـــهوريتين بشـــتى الطـــرق والأساليب... ومن المعلومات الإقتصادية الخاطئة والإشاعات المغرضة والأقاويل عن نيات الجمهورية العربية المتحدة بنهب بترولنا والسيطرة علينا" ومضى البيان يقــول "ان المحاولة القائمة الآن للقضاء على التيار القومي وتأليب السلطة وتـــهم التـــآمر المزيفة والدعاية المغرضة للإستيلاء على الحكم لايمكن ان تنجح ابدا لأن الحركة قـد نبتت ومدت جذورها ويلتف حولها اليوم كل القوميين المخلصيـــن المدافعيـن عـن عروبة هذا القطر ومصيره الموحد مع الأمة العربية ولأنها ترتبط عضويـــا بحركـة التحرر العربي الكبرى وتيار القومية العربية المتحرر فـــي كـل الوطـن العربـي . والمحاولة هذه لايمكن ان تودي إلا الى شق الصف وتعميق الإختلاف واثارة التطاحن الأهلي وعدم الإستقرار وعرقلة سير الثورة وتضييع الفرص عليها لتحقيق مبادئها .

ان المحافظة على الثورة ومبادئها لايمكن ان تتحقق الا بتنازل الشيوعيين عـن خطة الإستيلاء على الحكم وبضمنها المحاولة الجارية الآن لضرب الإتجاه القومي في البلاد وفكرة الوحدة العربية وازالة الجو الإرهابي وايقاف حملة الدعايـــة المغرضـة ولصق التهم الكاذبة واحترام الإتجاهات السياسية والتعايش السلمي معها في جبهـــة وطنية تعمل يدا واحدة لتحقيق مبادئ الثورة الأصيلة بتوجيه وقيادة قائد البلاد الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والإمتناع عن فرض الإتجاهات الخاصة عليها ودعم الأقـــوال بالأعمال[١]".

اما الحزبان الوطني الديمقراطي والإستقلال فقد ركـــزا جـــهودهما مـــن خـــلال ممثليهما في الوزارة من اجل تحقيق المكاسب الحزبية لها وقد ايد كل منهما الثـــورة وعملا على حمايتها وعدم التفريط بمكتسباتها ودعيا الـــى التعـــاون مـــع الأحـــزاب السياسية الأخرى لتحقيق اهداف الثورة . [٢]

فيما دعا الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان الى تأييد الثورة واصدر بيانا يوم ١٦ تموز جاء فيه "ان الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق طليعة الحركـــة الثورية الكردية اذ ياخذ بنظر الإعتبار مهامه التاريخية من اجل تحقيق اهداف الأمـــة الكردية يعلن بصراحة ان تعاظم قوة حركة الشعب العربـــي التحرريـــة وانتصارهـــا

---

[١] نضال البعث ، ٧ / ٢٢ – ٢٣

[٢] محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٤٨.

وتحرر العراق من الحكم الملكي الفاسد البغيض وتشييد نظـــام جمـــهوري متحـــرر وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه الى قلب الأمة الكردية كــــل ذلــك يهيئ امتن الأسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشـــعبين العربي والكردي لذلك قرر الحزب ان يناضل بجميع قـــواه وامكانياتـــه للدفـــاع عـــن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها ولتنفيذ هذا الغرض يضـــع جميـــع امكاناتـــه وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة ويجند جميع اعضائه وموازريه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الإستعمار ومؤامراته واذنابه[1].

ولكن الخلافات التي قامت بين زعماء الثورة انفسهم وبين الضباط الأحرار وبين أطراف الجبهة الوطنية ادت الى تفكك الجبهة واهمالها واتـــهم كـــل طـــرف غـــيره بمسؤليته عن هذا التفكك وقام الشيوعيون باحتكار النشاط السياسي والنقابي ، فيمـــا القى الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون تبعة ذلك علـــى حـــزب البعـــث العربـــي الإشتراكي الذي خرج على الجبهة من خلال اصراره على اقامة الوحدة الفورية مـــع الجمهورية العربية المتحدة ، في حين كان الحـــزب الشـــيوعي والحـــزب الوطنـــي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان يدعون الى الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة.

والواقع ان الحزب الشيوعي لم يعد يهتم بالجبهة بعد ان تزايدت قوته واتســـع نفوذه ومع كل ذلك بذلت محاولات لإحياء جبهة الإتحاد الوطني فـــي اواخـــر ســـنة ١٩٥٨ من الحزب الشيوعي نفسه ومن حزب البعث العربي الإشتراكي ايضـــا الـــذي كان أول من طالب باعادة تشكيل الجبهة وتجاوز الخلافات بين الأحزاب من منطلـــق الحفاظ على النظام الجمهوري على اسس ديمقراطية. وبذل كل من الحزب الوطنـــي الديمقراطي والإستقلال جهودا في هذا الإتجاه ايضا وقد اثمرت لقاءات أطراف جبهـــة الإتحاد الوطني في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ عن اصدار بيان مشترك باسم اللجنـــة العليا لجبهة الإتحاد الوطني جاء فيه

---

[1] عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قـــرن ، ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، (بغداد ١٩٨٩) ، ص ١٩٠

الى الشعب العراقي الكريم

"ايها المواطنون : - لاشك انكم تتذكرون الحقبة الجائرة التي عشتموها منذ ما يقارب الأربعين عاما تلك الحقبة التي ولدت فاسدة في ظل الملكية الجائرة والتي اضعتم خلالها كل شيء عزيز، تملكونه اضعتم فيها حرياتكم السياسية والشخصية وفقدتم فيها الطمأنينة والإستقرار ، تحملتم فيها كل جور واضطهاد ، واستغللتم افضع استغلال حتى حل يوم ١٤ تموز الخالد الذي حقق لكم في يوم واحد آمالا كنتم تعتبرونها مجرد اماني لايتم تحقيقها الا بالتضحيات الجسام . فالثورة الخالدة قد سلمتكم مفاتيح المستقبل السعيد الذي لايتم تحقيقه الا بتضامن جميع القوى الوطنية وشعورها بالواجب وادارتها المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها فجبهة الإتحاد الوطني التي تؤمن بالديمقراطيات ايمانا راسخا تعتقد بان الخصومات بين المواطنين تعرقل الخطوات التي يجب ان تخطوها جمهوريتنا الفتية نحو تحقيق اهدافنا التحررية في بناء كيان يسوده النظام الديمقراطي لإعادة جميع الحريات السياسية المسلوبة واتباع نظام اقتصادي موجه يحقق الرخاء لجميع افراد الشعب ويمنع كل نوع من انواع الإستغلال ..

لقد أخذت جبهة الإتحاد الوطني على عاتقها مهمة توحيد الصفوف ونبذ الخصومات بين المواطنين واتفقت جميع القوى المؤتلفة في جبهة الإتحاد الوطني على ان تدرس باناة وعمق وبروح اخوية وبشعور عال بالمسؤولية ازاء شعبنا وامتنا العربية السياسة الجديرة بالإتباع لخدمة القومية العربية واعلاء شأنها وبوجه خاص بتحقيق افضل وامتن شكل من اشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة الشقيقة وهي جادة في هذا المضمار واملنا وطيد بان جميع المواطنين سوف لايتركون مجالا للخصام حول هذه المسائل او أي مسألة اخرى هي موضع دراسة واهتمام من قبل المعنيين بالأمر ولاسيما في مثل هذه الظروف التي تجتازها ثورتنا المجيدة .

ان الخلاف في الرأي هو من صميم الحياة الديمقراطية ولكن هذا الخلاف حينما يؤدي الى خصام فانه يلحق أذى جسيما بالحياة الديمقراطية نفسها ونحن في هذه الفترة من حياة جمهوريتنا العزيزة لدينا الشيء الكثير مما يمكن الإتفاق عليه لتثبيت نظامنا العتيد فجبهة الإتحاد الوطني تدعوكم الى العمل بهذه الروح الديمقراطية الطيبة ونبذ كل خلاف يودي الى تفريق الصفوف .

تذكروا ايها المواطنون الأعزاء ان الإستعمار البغيض يحاول ان ينفذ من كل ثغرة في صفوفنا وجبهة الإتحاد الوطني تعد الشعب العراقي الكريم بانها ستبذل كل جهد مستطاع في ايجاد نقاط الوفاق التي تصون جمهوريتنا وتعمل في سبيلها بكل اخلاص كما تدعو الجبهة الى الكف عن التظاهرات القائمة والإنصراف الى الأعمال المثمرة وتجنب الإشاعات المغرضة التي لاتخدم غير الإستعمار واذنابه والله ولي التوفيق"

اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني [١]

ثم قدم كل حزب مشروعه حول ميثاق عمل مشترك طرحت للبحث والمناقشة . وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ تم التوصل الى صيغة ميثاق جديد حل محل ميثاق سنة ١٩٥٧ وقعه كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد عن الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل عن حزب الإستقلال وفؤاد الركابي عن حزب البعث العربي الإشتراكي وعامر عبد الله عن الحزب الشيوعي [٢] جاء فيه : -

١ . لما كانت جبهة الإتحاد الوطني تقر ان العرب امة واحدة فرقها الإستعمار واعاق توحيدها . وان العراق جزء من الأمة العربية فانها تعمل على اعلاء شأن القومية العربية وتسعى بوجه خاص من اجل تحديد افضل وامتن شكل من اشكال الإرتباط بالجمهورية العربية المتحدة على ان يجري ذلك بالوسائل الديمقراطية المألوفة .
٢ . تعتبر الجبهة ان الكيان العراقي يقوم على اساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وتقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية وتسعى من اجل تطبيق ذلك .
٣ . تعمل الجبهةعلى صيانة استقلال العراق من كل تدخل اجنبي وتبنيه سياسة عربية متحررة وانتهاجه سياسة الحياد الإيجابي وإبعاده عن التكتلات والأحلاف العسكرية والأجنبية ومتابعة السير في اقامة وتوسيع علاقات التعاون الدولي المتكافئ طبقا لمبادئ مؤتمر باندونغ والتعايش السلمي على اساس المصالح

---

[١] اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني ، بيان الى الشعب العراقي الكريم ، بغداد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨

[٢] نص استقالة فائق السامرائي في كتاب انعام الجندي ، الى اين يسير الشيوعيون ، ص ١١٦

المتبادلة وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير والعمل على توطيد السلام في العالم .

٤ . دعم الثورة والجمهورية لتحقيق اهدافها لبلوغ حياة ديمقراطية سليمة تعطي للأحزاب السياسية حق العمل السياسي بصورة علنية .

٥ . توجيه الإقتصاد الوطني نحو اعمار البلاد وتصنيعها باقامة الصناعات الكبيرة وتشجيع الصناعات الوطنية والأهلية والعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي ونشر الرخاء العام [١] .

وقد انضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الميثاق الذي وقعه ابراهيم احمد وبعد زيارة (راونتري) الى العراق اصدرت الجبهة بيانا يوم ٢٩ كانون الأول حذرت فيه (مما تتعرض له البلاد العربية هذه الأيام من مكائد ومؤامرات استعمارية ومحاولة الايقاع بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة) .

ودعا البيان الجماهير العربية الى احباط المكائد الاستعمارية والتصدي لها بيقظة وحزم والعمل على ضمان وحدة الكفاح العربي واستمراره وذلك عن طريق تعزيز التضامن العربي وتركيز الانظار نحو الاستعمار والصهيونية ومضاعفة الجهد الكفاحي ضدهما والابتعاد عن كل ما يضعف هذا التضامن.

وقال البيان " لم يعد سرا ان زيارة (راونتري) مبعوث الرئيس الامريكي كانت تستهدف كل ذلك وكانت تستهدف بالدرجة الأولى احداث صدع واسع بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة بغية النفوذ منها لتسديد ضربة الى العراق وضربة الى الجمهورية العربية المتحدة وبالتالي تمزيق شمل العرب واعادة السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي كله " واضاف " ان امام البلدان العربية اليوم مهمة تاريخية هي الحرص على سلامة الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والحرص على التضامن العربي وتعزيزه الى اقصى حد بتحقيق امتن واصدق اشكال الوحدة الكفاحية ضد الاستعمار والصهيونية " وحدد البيان اشكال الارتباطات العربية "كما جاء في ميثاق جبهة الاتحاد الوطني" وهي مسألة ينبغي ان يحدد افضل اشكالها

---

[١] اللجنة العليا لجبهة الإتحاد الوطني ميثاق جبهة الإتحاد الوطني بغداد في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ جريدة الأهالي ٣١ / ١٢ / ١٩٥٨

وامتنها واجداها عن طريق الدراسة العميقة والبحث المثالي بالاساليب الديمقراطية المألوفة " [1]

وعلى الرغم من توقيع هذا الميثاق فان الاحزاب السياسية اخذت تعمل بصورة منفردة لعقد الاتفاقيات الحزبية فالاحزاب القومية دعت لتشكيل (الاتحاد القومي مستبعدة الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي . والحزب الشيوعي وقع هو الاخر ميثاقا للتعاون مع الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ دعيا فيه الى احترام كل طرف الكيان السياسي والمبادئ العقائدية للطرف الاخر وحقه في نشر مبادئه واكد :

١- صيّانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني والديمقراطي بجميع الوسائل وخصوصا :

آ- تطهير جهاز الدولة من عملاء الاستعمار والمفسدين وطرد المستشارين والخبراء الاستعماريين من الجيش ودوائر الدولة وتصفية دور الاستعلامات والتجسس الاستعمارية .

ب- تقوية الجيش وتسليحه .

جـ- المساهمة في المقاومة الشعبية المنظمة من قبل الدولة وتوسيعها بحيث تشمل اوسع الجماهير الشعبية .

د- العمل على تحقيق اقصى التآخي والتضامن بين العرب والاكراد وبين الشعب والجيش وبين القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية .

٢- مواصلة النهج الوطني في السياسة الخارجية على اساس التعايش السلمي وتعزيز استقلال العراق الوطني وذلك :

آ- اعلان فك ارتباط العراق من ميثاق بغداد ، واتفاقية نيسان ١٩٥٤ العراقية البريطانية واتفاقية الامن المتبادلة ومبدأ آيزنهاور ، وغيرها من الاتفاقيات الاستعمارية والسير على سياسة مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله .

ب- العمل على تحقيق بعض حدود التعاون بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والتضامن بين الشعوب العربية ضد الاستعمار .

---

[1] جريدة البلاد ، ٣١ كانون الأول ١٩٥٨ ، جريدة الحرية ، ٣١ كانون الأول ١٩٥٨

جـ- توثيق علاقتنا الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وسائر البلدان المتحررة وانتهاج سياسة تخدم قضية السلام وتحرير الشعوب .

٣- اطلاق الحريات الديمقراطية ، حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي وحرية النشر والصحافة.... الخ للقوى الوطنية .

٤- اتخاذ التدابير لحماية اقتصادنا الوطني ولحل مشاكل الجماهير المعاشية بالخروج من الكتلة الاسترلينية وتحرير تجارتنا الخارجية وفرض رقابة صارمة على شركات النفط والبنوك الاجنبية وحماية شعبنا من نهبها وتشجيع الصناعة الوطنية والرأسمال الوطني واتخاذ التدابير لحماية طبقتنا العاملة من البطالة من اجل رفع اجورها وتحسين ظروف عملها ومعيشتها واعادة النظر في نظام الضرائب بما يتفق ومصلحة الشعب .

٥- العمل على تعبئة الشعب بمساندة الحكومة من أجل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ومن اجل تصفية النظام شبه الاقطاعي وتحقيق اهداف الفلاحين في الارض وفي رفع مستواهم المعاشي والثقافي والصحي ورفع الانتاج الزراعي .

٦- الغاء كافة التشريعات والقوانين الرجعية التي تتنافى مع المبادئ الديمقراطية والسياسة الوطنية للجمهورية .

٧- تشريع دستور ديمقراطي من قبل جمعية تأسيسية تنتخب انتخابا ديمقراطيا حرا مباشرا .

٨- الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه .

٩- مكافحة جميع الافكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون والرجعيون والمأجورون لخلق النعرات العنصرية والشوفينية والكوسموبوليتية بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية وشق الوحدة الوطنية لايجاد ثغرة تنفذ منها المؤامرات الاستعمارية لتحطيم او اضعاف جمهوريتنا الوطنية والعمل لتعزيز الاخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية وتعزيز كفاحهما المشترك في السلم وتعزيز الحكم الجمهوري والديمقراطي باعتبار ان التآخي والكفاح المشترك بينهما ضمن نطاق الوحدة العراقية اقوى ضمان لصيانة استقرار العراق وتحقيق اماني الشعبين في الحياة الحرة العزيزة .

١٠- التمسك بالمادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية المؤقت الذي ينص على:
(ان يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم وصيانة حريتهم ، ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية) والعمل لوضع هذا النص موضع التنفيذ بحيث يتضمن الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي .
آ- يسن التشريعات التي تضمن الحقوق الادارية الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة ادارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة العراقية .
ب- سن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية الذاتية للشعب الكردي .
١١- العمل لتحقيق قسط عادل من العناية لمصالح الشعب الكردي فيما يخص التصنيع ورفع الانتاج الزراعي ورفع المستوى المعاشي والاجتماعي والثقافي والصحي .
١٢- تعزيز الاخوة والتضامن بين الشعب الكردي وبين الاقليات القومية والطائفية في كردستان كالتركمان والاثوريين واتاحة الفرصة المتساوية لابناء هذه الاقليات لممارسة حقوق المواطن الكاملة شأن ابناء الشعب الكردي والعربي ومكافحة العنصرية والطورانية وغيرها من النعرات المفرقة التي يغذيها الاستعمار.

مبادئ واسس التعاون

١- يحترم كل طرف الكيان السياسي والمبادئ والعقائدية للاطراف الاخرى وحق كل طرف في نشر مبادئه وآرائه الفكرية والسياسية وحقه في القيام بنشاط حزبي مستقل وحقه في نشر الدعاية لنفسه ضمن مصلحة الوحدة الوطنية .
٢- كل خلاف سياسي بين الاطراف المتعاقدة يبحث ما بينهما بقصد الوصول الى حل معقول ضمن استمرار التعاون ولا يتناقض مع المادة (١) . ومن حق كل طرف ان يمارس النقد الانتمائي باسلوب طوعي اخوي تجاه الاطراف الاخرى على ان يستمر في التعاون معها .
٣- يكون رائد الاطراف المتعاقدة التفتيش عن نقاط الالتقاء والتمسك بها وتجنب التأكيد على نقاط الاختلاف الا في الحدود التي تساعد على توثيق عرى التعاون.
٤- تتألف لجنة عليا للتعاون تضم ممثلين عن - الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان والوطنيين المستقلين الذين يتفق عليهم الطرفان.

٥- تتخذ القرارات بالاجماع او بالاكثرية على شرط موافقة الحزبين عليها . وهي تكون ملزمة للجميع او لجميع الاطراف الموافقة عليها .

٦- اذا اختلفت وجهات النظر في قضية معينة فمن الجائز لكل طرف ان يقوم بنشاط مستقل بعملها وان يراعى في ذلك مبدأ التعاون مع سائر الاطراف ضمن اطار الاهداف المشتركة وان يتجنب ما يؤدي الى تفكيك عرى هذا التعاون .

٧- تؤلف لجان فرعية للتعاون وهي تتمسك بقرارات اللجنة العليا وفي الاماكن التي توجد فيها اقليات اخرى (كالتركمان مثلا). يدخل ممثلو تلك الاقليات في العناصر الوطنية في لجان التعاون .

٨- في حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الى جبهة الاتحاد الوطني العراقي تبقى نصوص هذا الميثاق سارية المفعول ، او يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق الاتحاد الوطني .

١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ [١]

وبذلت الاحزاب السياسية محاولات لتطوير العمل الجبهوي في اطار جبهة الاتحاد الوطني والعمل على تجاوز الخلافات. ففي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩ عقدت الجبهة اجتماعا جماهيريا في ساحة الكشافة ببغداد احياء لذكرى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ ضد معاهدة بورتسموث حضره ممثلون عن الاحزاب وجماهير غفيرة . والقى كل من عبد الستار الدوري المحامي كلمة حزب البعث العربي الاشتراكي . وزكي جميل حافظ المحامي كلمة حزب الاستقلال . وعبد القادر اسماعيل البستاني المحامي كلمة الحزب الشيوعي وخدوري خدوري المحامي كلمة الحزب الوطني الديمقراطي وابراهيم احمد المحامي كلمة الحزب الديمقراطي الكردستاني والشاعر محمد مهدي الجواهري كلمة المستقلين الديمقراطيين اكدوا فيها جميعا على اهمية التضامن وصيانة الجمهورية واقامة الديمقراطية في البلاد وتم رفع شعارات معينة اتفقت عليها الاحزاب جميعا [٢] واكدت ضرورة الالتزام بها . وانتهى الاحتفال بمقررات اجمعت عليها الاحزاب الخمسة وقد نصت هذه المقررات على ما يلي:-

---

[١] اتحاد الشعب ، ٩ اذار ١٩٥٩ ، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي ، (بغداد ١٩٨٦) ، ص٤٤١.

[٢] اتحاد الشعب ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩

" نحن الاف المواطنين المجتمعين بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لوثبة كانون الثاني الخالدة لعام ١٩٤٨ بدعوة من اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في العراق :

١- نحيي باخلاص وحرارة ذكرى الشهداء الابرار الذين سقطوا في ميادين الشرف دفاعا عن حق الشعب في الحرية والكرامة وضحوا بارواحهم في سبيل قضية الشعب العراقي والامة العربية التي انتصرت في ثورة ١٤ تموز .

٢- نعلن عن ارادتنا الموحدة في مواصلة النضال من اجل توطيد جمهوريتنا وحراسة مكاسب ثورتنا ودعم الحكم الوطني الديمقراطي لجمهوريتنا بزعامة قائد البلاد عبد الكريم قاسم .

٣- نؤكد على ضرورة اليقظة ونشير الى ان وحدة القوى الوطنية كانت العامل الاساس في الانتصار الذي حققه الشعب في وثبة كانون وبالتالي في ثورة تموز الخالدة ونعلن عن تصميمنا على صيانة وحدة الصف الوطني وتدعيمها بغية الحفاظ على انتصاراتنا والذود عن جمهوريتنا ومواصلة الكفاح في سبيل حرية ومجد شعبنا وامتنا العربية .

٤- نعمل باخلاص وحزم من اجل المحافظة على التضامن ووحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار ذلك هو الطريق الصحيح لوحدة الامة العربية والضمان الاكبر لانتصارها .

٥- نرفع عاليا شعار الاخوة العربية والكردية ونعمل من اجل الحفاظ على حقوق الاكراد القومية ضمن الوحدة العراقية .

٦- نعمل متضامنين مع اخواننا في سائر اجزاء الوطن العربي في سبيل دعم النضال البطولي لشعب الجزائر الشقيق والشعب العربي في عمانِ وعدن وفي سبيل استرداد حقنا السليب في فلسطين .

٧- نعمل من اجل حرية الوطن العربي الكبير من المحيط الى الخليج ونرفع عاليا لواء القومية العربية المتحررة.

٨- نعمل من اجل الحياد الايجابي وعدم الانضمام الى المحالفات العسكرية الاجنبية وندعو الى التعاون الدولي المتكافئ على اساس المصالح المتبادلة لمصلحة شعبنا وامتنا العربية وندعم مقررات مؤتمر باندونغ ومؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي المنعقد في القاهرة ونساهم في صيانة السلام في العالم .

٩- ندعو الى المبادرة لخروج العراق رسميا من ميثاق بغداد وخروجه من الاتفاق الخاص مع بريطانيا وتحرير بلادنا تحريرا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية ونشجب التدابير التي تتخذ لتعزيز حلف بغداد واقامة القواعد الذرية والصاروخية بمتاخمة حدودنا وتعتبر هذه التدابير خطرا يهدد جمهوريتنا ووطننا العربي ويضاعف من الاخطار على السلام العالمي .

١٠- نعمل متضامنين من اجل تدعيم الحكم الوطني واقامته على اسس ديمقراطية متينة والتزام الحزم ضد الاستعمار وعملائه وتعزيز القدرة الدفاعية لجيشنا المقدام .

١١- نحيي جيشنا الباسل في ذكرى تأسيسه التي مرت على البلاد في عهد ثورتنا المباركة ونعرب عن اعتزازنا بالدور المجيد الذي انجزه جيشنا في تحقيق انتصار ثورة الشعب .

١٢- نعمل على تسوية ما قد ينشأ من خلافات بين اطراف جبهة الاتحاد الوطني بالاساليب الديمقراطية وبروح الحرص على الوحدة الوطنية ومصلحة الامة العربية في كفاحها ضد الاستعمار.

١٣- نساند الجهود المبذولة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتصنيع البلاد ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير الفرص الضرورية لانعاش رأس المال الوطني وتشجيع التشبث الفردي ورفع المستوى المعاشي والصحي لجميع المواطنين .

هذا واننا نعاهد انفسنا في هذه الذكرى المجيدة وباسم الشهداء الابرار على ان نحفظ وحدة الصفوف الوطنية والعربية من التصدع ونعمل متكاتفين ومتعاونين موحدي العزم لخير شعبنا واعلاء شأن امتنا العربية"[١].

ولكن يجب ان نذكر ان محاولات احياء الجبهة وما قامت به هذه الجبهة لم يكن ليعبر عن حقيقة الامر الواقع بل كانت مظاهر ومحاولات شكلية فكل طرف ظل متمسكا بموقفه وظلت الصراعات العقائدية قائمة مما ادى الى تباين مواقفها واجتهاداتها. فعودة عبد السلام عارف واعتقاله واعتقال رشيد عالي الكيلاني ومحاكمة الاثنين بتهمة التآمر رافقتها عملية اعتقالات واسعة في صفوف البعثيين ومؤيديهم القوميين ودعاة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وتم ابعاد العديد

---

[١] اتحاد الشعب ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩

منهم من الجيش فيما اخذت قوة الشيوعيين تتزايد يوما بعد يوم وزاد اعتماد عبد الكريم قاسم عليهم على الرغم من اعلانه انه فوق الميول والاتجاهات وعدم التمييز بين المواطنين. فبمناسبة يوم الجيش اصدر مجلس السيادة في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩ مرسوما برقم ٦٢١ جاء فيه :

" بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة لاعطاء فرصة للمسجونين لاصلاح انفسهم وبناء على وجود اسباب تستدعي الرأفة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت :

١- تنزيل ٢٥% من مدد العقوبات المحكوم بها على جميع المسجونين المدنيين والعسكريين والمسجونين في المدارس الاصلاحية المكتسبة الدرجة القطعية والمنفذة فعلا والصادرة من المحاكم المدنية والعسكرية والمجالس العرفية والادارية .
٢- لا يشمل هذا المرسوم الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة .
٣- ينفذ المرسوم اعتبارا من ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ [١]

مجلس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة

ومع ذلك فان دعم عبد الكريم قاسم للشيوعيين كان كبيرا فاخذوا ينظمون التظاهرات والمسيرات وخرجت فصائل المقاومة الشعبية الى الشوارع تحمل السلاح وتفتش المارة بحجة وجود مؤامرات ويحثون عبد الكريم قاسم على اعدام المحكومين بالاعدام ويهتفون اعدم اعدم .. جيش وشعب يحميك من كل مجرم .. واسألوا الشعب ماذا يريد.. وطن حر وشعب سعيد، باعدام الخونة تتحقق الوحدة الوطنية !! وكانت اهم مظاهر هذا الدعم صدور قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ الذي الغيت بموجبه الفقرة التي تعد الانتماء للشيوعية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون [٢] وفي ٢٤ كانون الثاني قررت لجنة العفو في وزارة العدل اعادة الاعتبار لقادة الحزب الشيوعي الذين اعدموا في شباط ١٩٤٩ وعدتهم من

---

[١] جريدة الزمان ، ٤ كانون الثاني ١٩٥٩

[٢] كامل السامرائي ، مجموعة القوانين والانظمة ، جـ٣ ، ص ١٥٧

المناضلين (الشهداء) في سبيل استقلال العراق واصدرت قرارين جاء في الأول منهما:

" لما كانت الافعال التي لجأ اليها المواطنون يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي السري ورفاقه ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم التي جرموا عنها في العهد الفاسد من اعمال الكفاح الوطني تستأهل تقدير الوطن لذا تقرر بالاتفاق عفوهم عفوا شاملا" .

وجاء في القرار الثاني :

" لما كانت الافعال التي لجأ اليها المواطنون يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي ابتغاء تحرير الوطن واصلاح نظام الحكم الفاسد التي ادت الى الحكم عليهم شنقا حتى الموت من اعمال الكفاح الوطني التي تستأهل تقدير الوطن لذا تقرر بالاتفاق عفوهم عفوا شاملا وقد صدر القرار بالاتفاق

وقد نص القرار ايضا على تخصيص مكافأة لورثة يوسف سلمان يوسف باعتباره شهيدا وطنيا[1]

وتأكيدا لهذا الدعم ايضا إجازت وزارة الارشاد جريدة اتحاد الشعب لتكون لسان حال الحزب الشيوعي وقد صدر العدد الأول منها يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ وأخذت تدبج المقالات ضد الجمهورية العربية المتحدة وسياسة الرئيس جمال عبد الناصر وخاصة فيما يتعلق بما اسمته بالتضييق ومطاردة الشيوعيين في الاقليم الشمالي والتهجم على البعثيين والقوميين وعلى القومية العربية [2] .

الواقع ان المسألة الاساسية في الخلاف بين اطراف الجبهة الوطنية بل وحتى بين قيادة الثورة نفسها كانت تدور حول مسألة العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة وقد وضع محمد صديق شنشل (الاستقلال) مشروعا يتضمن تكوين دولة موحدة مع الجمهورية العربية المتحدة يكون رئيس الدولة الموحدة عبد الناصر وتتولى الحكومة المركزية شؤون الدفاع والخارجية والمالية والجنسية وتقام حكومة محلية في العراق وبرلمان مجلس منتخب ويقال ان عامر عبد الله من الحزب

---

[1] الزمان ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩

[2] اتحاد الشعب ، الاعداد ٢٥ كانون الثاني - ٦ شباط ١٩٥٩

الشيوعي قد قدم مشروعا مقابلا ينص (ان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وشعب العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية ولذلك نرى ان الامة العربية باجمعها سائرة نحو التوحيد. ويرفض مشروع عامر عبد الله الدولة الموحدة ويرى ان الظروف الخاصة لكل بلد يعين شكل اتحاده مع الاقطار العربية الاخرى ويشير المشروع الشيوعي الى الاتحاد العربي بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ويطالب بترصين الجمهورية العراقية .

ثم جرى وضع صيغ متعددة من الاطراف المختلفة كالاتي :

- عامر عبد الله: لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق توحيدها فان الجبهة تهدف في سياستها العربية الى العمل على اقامة اتحاد بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة تكون خطوة فعالة نحو جمع العرب في كيان موحد "
- فؤاد الركابي وصديق شنشل : " لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق وحدتها فان الجبهة تعمل من اجل اتحاد الجمهورية العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة أولى فعالة لوحدة الامة العربية في وطنها الواحد .
- كامل الجادرجي (الوطني الديمقراطي) : العمل على اقامة اتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية يكون خطوة فعالة لتوحيد الامة العربية

وأخيرا تم وضع صيغة موحدة يوم ١٨ تشرين الأول ١٩٥٨ نصت :

" لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق توحيدها فان الجبهة تهدف في سياستها العربية الى ما يلي :

١- دعوة حكومة الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لاتخاذ جميع التدابير وعقد الاتفاقيات التي من شأنها توفير المستلزمات الضرورية لتوحيد الجمهوريتين ليكون ذلك خطوة فعالة نحو وحدة الامة العربية في وطنها الواحد .
٢- العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى من النفوذ الاجنبي وضمها الى جبهة الدول العربية المتحررة .
٣- العمل على تحرير فلسطين التي تعتبرها جبهة الاتحاد الوطني جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي .

٤- تطوير جامعة الدول العربية واقامة كيانها على اسس جديدة تساير اماني الامة العربية وتجعل من الجامعة اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها الى الجبهة العربية المتحررة من كل نفوذ اجنبي " [١].

وقد فشلت محاولة وضع برامج للسياسة العربية . وكانت الفكرة الاساسية التي طرحها محمد صديق شنشل هي بحث موضوع دخول العراق في اتحاد فيدرالي او كونفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة على غرار اتحاد اليمن والجمهورية العربية المتحدة ولكن عدم جدية عبد الكريم قاسم والوزراء الموالين له كان واضحا . اما برامج السياسة العربية (بدون وحدة) فقد تطور على شكل بيان عرض على عبد الكريم قاسم يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ اسهم في صياغته كل من صديق شنشل ومحمد حديد وفعلا القى عبد الكريم قاسم خطابا في ذلك اليوم بمناسبة عيد الجيش اكد فيه (تصميم حكومة الثورة على انتهاج سياسة التعاون الكلي والتضامن التام مع البلاد العربية المتحررة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتقف هذه الامة صفا واحدا في العمل على صيانة المصالح الوطنية للشعب وتحقيق اهداف القومية العربية واعلاء كلمة العرب [٢]

وقد أعلنت القوى القومية فرحتها بهذا الاعلان واصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا يوم ٨ كانون الثاني أعلن فيه ان الخطاب " تضمن الاتجاهات الرئيسية التي قامت ثورة ١٤ تموز لتحقيقها واكد واجب العراق القومي ودوره في النضال من اجل اهداف الامة العربية وحقوقها " ... وقال " ليس امام حكومة الثورة بعد الان الا السير في تنفيذ هذه السياسة في جميع مجالاتها بشكل يدحض كل تساؤل وبصورة تقضي على كل مجال قد ينفذ منه اعداء ثورتنا لبذر الشكوك واحداث الفرقة بين ابناء الشعب الواحد واجزاء الامة العربية الواحدة [٣] ولكن عبد الكريم قاسم لم يلتزم السير في الاتجاه القومي وقد زاد الانشقاق بين اطراف الجبهة الوطنية بعد اذاعة وقائع محاكمة عبد السلام عارف في الأول من شباط ١٩٥٩ التي تضمنت اتهام عبد السلام عارف بمحاولة ضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة واقامة الوحدة الفورية [٤]

---

[١] مذكرات عبد الغني الملاح ، مخطوط بحوزة مؤلفه ص ٥٢ - ٥٤ .

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ ، ص ٤

[٣] نضال البعث ، ٧ / ٣١ - ٣٢

[٤] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٥٣

مقترحات الشريف حسين بن علي لمعالجة الازمة في العراق

كان الشريف حسين بن علي وزوجته الاميرة بديعة شقيقة ولي العهد عبد الاله قد تمكنا من الفرار مع أولادهما يوم ١٤ تموز بمساعدة السفارة السعودية وحصل على جواز سفر سعودي . وفي يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩ ابرق (مايكل رايت) السفير البريطاني السابق في العراق الى حكومته من جنيف يبلغها بزيارة الشريف حسين له يوم ٢٥ كانون الثاني وليبلغه انه مسافر الى السعودية في زيارة تستغرق ثلاثة اسابيع وقدم له المقترحات الاتية " بالرغم من ان حكومة العراق الحالية مسؤولة عن اغتيال عائلة زوجته ونوري السعيد فانه يحاول ان ينظر للامور بموضوعية فيما يخص مستقبل العراق والشرق الاوسط ومن هذا المنطلق فانه توصل الى قناعة مفادها ان من الخير في الوقت الراهن على الاقل ان يبقى قاسم في الحكم فيما لو استمر على نهجه الحالي وان المصيبة العظمى التي يمكن ان تحل بالعراق والشرق الاوسط هي سقوط العراق تحت سيطرة عبد الناصر فلو حدث ذلك فان عبد الناصر بعد وقت قصير سيحكم سيطرته على السعودية والكويت والخليج وسوف تترسخ هذه السيطرة باستمرار وسيصبح من غير الممكن اضعافها وبدلا من ان يحدث هذا ومع خطورة ما سيحدث سيكون من الافضل ان يصبح العراق شيوعيا حيث يمكن قلب هذا النظام في مرحلة لاحقة لعدم ملاءمته لعادات وتقاليد الشعب بخلاف فيما لو سيطر عبد الناصر على العراق حيث لا يمكن ارخاء قبضته .

ومضى الشريف يقول ان اية محأولة لتشكيل نواة حكومة في المنفى ستكون اجراء غير حكيم تماما . ومع ذلك فانه يعتقد ان على العراقيين المتعاطفين مع النظام السابق الموجودين في الخارج ان يبقوا على اتصال بالموقف على امل ان يكون لهم دور يلعبونه مرة اخرى يوما ما في حياة بلدهم دعما لسياسة معقولة. ان العناصر المعتدلة في العراق ستكون مؤثرة وتؤيد قاسم في الوقت الحاضر على الاقل وهذا مهم جدا لان قاسم لا يتمكن من الصمود بدون تأييدهم وعند ذاك سيحدث ما هو اسوأ وان ما يخشاه هو ان تنجح مؤامرة تؤيد عبد الناصر ضد قاسم كاغتياله مثلا "[1]

---

[1] الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ، ١ / ٥٧ .

الشيوعيون يطالبون بإعادة النظر في تركيبة السلطة

في ٣ شباط ١٩٥٩ بعث المكتب السياسي للحزب الشيوعي رسالة الى رئيس الوزراء يحثه فيها على اجراء تغيير في مجلس السيادة والوزراء جاء فيها :

" اسمحوا لنا ايها الاخ العزيز ان نضع امامكم بعض الملاحظات حول الوضع السياسي في البلاد آملين انكم ستأخذونها بما هي جديرة من اهتمام .

ان وضع الجمهورية هو بوجه عام وضع متين ومبعث ذلك بالدرجة الأولى هو تعاظم التفاف الجماهير الشعبية حول السياسة الصحيحة التي تنتهجها الجمهورية وتصميمها القاطع على الذود عنها وتحول الافكار الديمقراطية ومبادئ الثورة الى قوة شعبية عتيدة . ومما لاشك فيه ان متابعة النهج الديمقراطي للثورة الذي اسفر عنه قرار اجازة نقابات العمال والمعلمين ورابطة الدفاع عن المرأة وغيرها من المؤسسات الديمقراطية ومد نطاق المقاومة الشعبية الى حد ما بالاضافة الى اجازة صحيفتنا. قد لعب دوره الكبير في توطيد اسس الحكم الديمقراطي لجمهوريتنا .... لقد كنا نؤكد دوما على ان خصوم الثورة لن يلقوا سلاحهم بسهولة لقد اجمعت كلمة الشعب على ضرورة الالتزام الى اقصى حد لسياسة الحزم حيال اعداء الثورة .

وبعد هذه المقدمة ندخل في نص الموضوع فنقول :

ان الثورة قد دخلت الآن مرحلة البناء الفعلي ولكن في غمار حملات متشددة من جانب الاستعمار والقوى المعادية للثورة داخل العراق وخارجه .. فما السبيل لاحباط مساعي العدو ؟

ان السبيل الى ذلك يتألف من شقين :

الأول : هو سد الثغرات في كيان الدولة .

والثاني : هو المباشرة في تعزيز الحكم واقامته على اسس ديمقراطية متينة وفيما يتعلق بالمسألة الأولى نشير الى ما يلي :

١- مجلس السيادة : ان الرجال الذين يتولون شؤون هذا المجلس غير مشبعين بروح الثورة هذا فضلا عن انهم بعيدون كل البعد عن مشاعر الشعب وحالته ومطامحه لذلك يقتضي التنبيه الى هذه المسألة المهمة والمبادرة الى معالجتها .

٢- مجلس الوزراء : لا يخفى عليكم ان من بين وزراء الدولة اثنين[1] على الاقل

---

[1] المقصود محمد صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد .

لاجدوى مطلقا من جعلهما اوفياء للثورة وهناك ايضا وزيـــر المواصـــلات الـــذي يعرفه الاكراد حق المعرفة .

وهناك محاولات واضحة تستهدف ادانة سياسة الحكومة عن طريـــق تقديـــم استقالة جماعية واحداث ازمة في البلاد وواضح ان وزير الخارجية ايضا بالاضافـــة الى وزراء اخرين يعملون من اجل هذا الهدف. ومما هو جدير بالذكر ان الجماعـــات الموالية لاثنين من الوزراء الحزبيين [1] تعمل بمثابرة ضد الوضع لمصلحـــة مصـــر بالتعاون مع الجماعات القومية الاخرى التي تعمل في السر .

وعلى ضوء هذه الحقائق نعتقد انه قد آن الاوان لاعـــادة النظـــر فـــي تركيبـــة السلطة واصطفاء العناصر الوفية القديرة .

٣- الوضع في الجيش : ان وضع الجيش في كركوك والموصل خاصة لا يمكـــن ان يكون باعثا على الاطمئنان يضاف الى ذلك ان بعض المراكز فـــي ادارة الالويـــة والاقضية لا تزال في ايدي غير امينة ولم يجر حتى الان تطهير يذكر فـــي وزارة الخارجية ولاسيما في مصر ولبنان وسوريا وايـــران . وهنـــاك بيـــن الممثليـــن الدبلوماسيين من لا يكتم موقفه المنـــاهض او الســـلبي مـــن الثـــورة وسياســـة الجمهورية .

وبلغ الامر في بعض الالوية ان بعض المسؤولين اخذوا يعملـــون جـــهرا ضـــد سياسة الجمهورية ويؤلبون القوى المعادية ضد الحكم وبنفس الوقت يعملون كل مـــا في وسعهم لمقاومة العناصر الوطنية الوفية في الموصل وكركوك والدليم (الانبـــار) وغيرها .

٤- تجمع الرجعية وأعداء الثورة : ان ثمة جبهـــة واســـعة للرجعيـــة تمتـــد مـــن الاقطاعيين والجواسيس ووكلاء الاستعمار وبعض الجماعات التي تتكلـــم باســـم القومية والدين الخ. ولتدارك الخطر يجب مضاعفـــة اجـــراءات الســـلامة وشـــل الفعاليات المعادية .

٥- الخطر المتوقع دوما من اساليب السياسة المصرية :

دخلت السياسة المصرية في مساومة واضحة مع الاستعمار وتخلت عن المبادئ الاساسية لحركة التحرر العربي ثم اسفرت عن وجه العداء حيال الجمهورية العراقيـــة

---

[1] محمد صديق شنشل وفؤاد الركابي .

وقد بلغ الامر حد التهديد وتحريض العراقيين والعرب على مناهضة الحكم الديمقراطي في العراق واسقاطه . والعربية المتحدة تضع نفسها باسم (العروبة) وباسم (الوحدة العربية) للعمل ضد العراق .

ان اخواننا العرب لن يتركونا بسلام ابدا وسيظل الخطر المنبعث من هذه الزاوية قائما وماثلا وحقيقيا . ان للتآمر على نظامنا الجمهوري اساتيده الفلسفية وركائزه (القومية) وراياته التي تحمل اسم (الحق) وهي تبغي باطلا .

إننا ايها الاخ مدفوعون باخلاصنا العميق للثورة ومبادئها وبتصميمنا القاطع على صيانة جمهوريتنا وتعزيز حكمنا الوطني بقيادتكم الرشيدة نرى ان الشروع باجازة الاحزاب السياسية الوطنية المخلصة واقامة المؤسسات الديمقراطية اللازمة سيكون عاملا جوهريا عظيم الاهمية لتوطيد مكاسب ثورتنا وتوطيد حكمنا الجمهوري الديمقراطي . ونحن اذ نفعل ذلك نعطي لامتنا وللعالم المثل الاعلى في ديمقراطية الحكم ونمكن العراق من ان يتبوأ مركز الطليعة في حركة التحرر العربي بأسرها "[1].

استقالة الوزراء القوميين

كان عبد الكريم قاسم قد أصر خلافا لرغبة الوزراء على ان تعقد اجتماعات مجلس الوزراء في مقره بوزارة الدفاع وعلى حضور مجلس السيادة تلك الاجتماعات وكثيرا ما كان يصر على تأخير موعد الاجتماع عن الموعد المقرر وهو الساعة الثامنة مساء بضع ساعات مما اثار سخط الوزراء فضلا عن الجو السائد اثناء مناقشات المجلس والذي لم يكن عبد الكريم قاسم يتيح فيه الحرية للوزراء لعرض ما يجول في خواطرهم ولم يجرؤوا على مناقشة المشكلات الاساسية [2] على الرغم من انهم كانوا يتحدثون عن تلك المشكلات في مجالسهم الخاصة ولذلك فقد كانوا يفضلون موافقة قاسم على استقالتهم او اعفائهم من مناصبهم لكنهم لا يجرؤون على التصريح بذلك .

في الأشهر الأولى للثورة أبدى بعضهم – وفي مقدمتهم محمد صديق شنشل تذمرهم من تصرفات عبد السلام عارف وتدخلاته في مجلس الوزراء فارادوا

---

[1] سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ٢ ، (بيروت بلا) ، ص٢٦.

[2] العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز ، ص ٣٣٦ ، مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ١٣٩

الاستقالة. ويستشف ذلك من حديث شنشل مع السفير التركي في بغداد في تشرين الأول ١٩٥٨ اذ قال انه هو واصدقاءه الوزراء كانوا على وشك الاستقالة بعد يأسهم وجزعهم من الظروف المضطربة التي سادت بعد الثورة والتي كان عارف مسؤولا عنها بشكل رئيس " [١] . وطبقا لما يرويه شنشل ايضا فانه اراد تقديم استقالته عندما كان في وفد الى اقطار المغرب العربي في اواخر تشرين الأول ١٩٥٨ اذ قال "حاولت الاستقالة اثناء وجودي في القاهرة مع وفد مؤلف من بابا علي ومصطفى علي وفؤاد الركابي وخالد النقشبندي اذ كنا ذاهبين لفتح خط جوي بين بغداد والرباط . وفي طريق العودة جئنا الى القاهرة . لقد كتبت استقالتي واعطيت صورة منها الى فؤاد الركابي حيث اجمعت امري على الذهاب الى اوربا ثم اعطيت صورة منها الى محمد فؤاد جلال نائب رئيس مجلس الامة المصري . وحين قابلت عبد الناصر قال لي – لا تستقل لأنك اذا استقلت ستدفع عبد الكريم قاسم اكثر باتجاه المد الشيوعي – لهذا السبب بقيت في الوزارة ولهذا السبب ايضا بقي محمد حديد وقال شنشل ان عبد الناصر نصح الوزراء الذين ارادوا تقديم استقالتهم بالصبر والتحمل والاستمرار في دعم الثورة وان عبد الناصر نصحه بالتعاون مع عبد الكريم قاسم [٢]

ولكن ابعاد عبد السلام عارف ومن ثم اعتقاله لم يحلا المشكلة كما تصور هؤلاء الوزراء اذ سرعان ما تطورت الاحداث لصالح الشيوعيين وبدأت الاعتقالات في صفوف البعثيين والقوميين وانفرد عبد الكريم قاسم بالحكم واخذ يسيّر مجلس الوزراء مثلما يريد . ثم جاءت قرارات الاعدام بحق رشيد عالي الكيلاني في ١٧ كانون الأول ١٩٥٨ وعبد السلام عارف في ٥ شباط ١٩٥٩ ليزيد الوزراء القوميين نفورا من الوضع القائم .

وكان هؤلاء الوزراء يفضلون الاستقالة الجماعية وذلك من اجل اثارة الرأي العام ضد عبد الكريم قاسم. وقد قدمت استقالات منذ أواخر سنة ١٩٥٨ لكنها سحبت بعد وعد بتحسن سريع في الاوضاع من عبد الكريم قاسم الذي كان يرفض حتى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء لمناقشة الامور الداخلية لتأكده من ان الوزراء

---

[١] الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز ، ص ١٣٥

[٢] احمد فوزي ، عبد الكريم قاسم ، ص ٤٢ ، قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص١٦١.

سيختلفون وينتهي الامر بالاستقالة لذلك كان يحبذ مناقشة مثل هـذه الامـور علـى انفراد. كل ذلك جعل الاستياء يبدو واضحا لدى معظم الوزراء . ولكن حيـن يجلـس رئيس الوزراء بينهم يسكت الجميع . ويصف الجومرد هذه الحال بالقول " ان شنشـل بدأ يتغيب عن الحضور والركابي لا يطيق شيئاً وناجي طالب كان مريضا لا يحضر الا قليلا . اما بابا علي فيتذمر ولكنه لا يبدي رأيه الا قليلا ... ومصطفى علي يرى كـل شيء على ما يرام وكأنه ليس بمسؤول . ومحمد حديد لا ينطق بكلمة وكذلك احمـد محمد يحيى . اما ابراهيم كبة فكان يصول ويجول في تطبيق خطط حزبه (الشـيوعي) ولكنه لا يتكلم في مجلس الوزراء[1].

وكانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة قد تعرضت للوحدة العربيـة بالسـباب والاستهزاء وتسفيه اراء الوحدويين خلال محاكمة عبد الجليل الراوي وزير العـراق المفوض في دمشق سابقا واستدعت للشهادة كلا من جابر عمـر وسـليم النعيمـي ومحمد حسن سلمان بسبب قيامهم بنشاط لصالح الوحدة فبدأ صديق شنشـل ينقطـع عن اجتماعات مجلس الوزراء[2]. والواقع ان سبب الخلافات جميعها سـواء أكـانت على المستوى الرسمي أم الشعبي هي مسـألة الوحـدة أو الاتحـاد والعلاقـة مـع الجمهورية العربية المتحدة فضلاً عن الصراع الايديولوجي بين الاحـزاب اليسـارية والقومية والتدخل الخارجي لتوسيع حدة الصراع دون ان يدرك الداعون إلى الوحـدة والداعون إلى الاتحاد ان الشرق والغرب لا يوافقان على قيام دولة عربية موحـدة أو اتحادية قوية وهو ما اثبتته الوقائع التالية

وقد اجتمع الوزراء المستقلون وهم كل من عبد الجبار الجومرد ومحمد صـالح محمود وناجي طالب وبابا علي في مقر مجلس السيادة بحضـور نجيـب الربيعـي وعضوي المجلس وبدأ نقاش طويل حول الوضع انتهى بتكليف الربيعي بـان يكلـم رئيس الوزراء لعقد جلسة خاصة لمناقشة الشؤون الداخلية. وقد فاتح الربيعي عبـد الكريم بذلك ولكن الاخير اعتذر في أول الامر بانه يعاني من التعب وطلب تأجيل ذلـك الى يوم اخر.

---

[1] مذكرات الجومرد ٣٤٣ - ٣٤٦

[2] قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية ، ص ١٤٨

وعند انعقاد مجلس الوزراء ليلة ٢ / ٣ شباط ولم يكن كل من فؤاد الركابي ومحمد صديق شنشل حاضرين، طلب الجومرد الكلام فتكلم حوالي ثلاث ساعات عن الاوضاع الداخلية والخارجية ثم طلب من بقية الوزراء ان يتكلموا فتكلم بعضهم ثم تكلم ناجي طالب وكان اشدهم عنفا فاصطدم بالكلام مع عبد الكريم قاسم الذي ضرب بقبضته على الطاولة ووقف يرتعش ويقول (هذه مؤامرة دبرت بليل) فسكت اعضاء المجلس وقال الجومرد (انها ليست مؤامرة ولكنها مصارحة والمؤامرات لا تكون بالمصارحة وانت رئيس الوزراء والمسؤول الأول فليكن صدرك اوسع لشكوانا ومناقشتنا لانها لا تنطوي على غدر فتماسك الرجل وقام نجيب الربيعي وهمس في اذن عبد الكريم فجلس ويمضي الجومرد يسرد ما حدث تلك الليلة فيقول :

" مرت فترة صمت على المجلس رهيبة ولما طالت الفترة قمت واقفا وقلت اريد ان اقبل رئيس الوزراء لاني انا السبب في ازعاجه فقام هو ايضا وقبل واحدنا الاخر وكان ناجي طالب يكتب استقالته ثم وضعها امامه ثم قدمها الى عبد الكريم وقال اني اعتذر عن كل ما حدث وارجو قبول استقالتي واريد ان اقبل عبد الكريم الذي تعاونت معه في انجاح الثورة وتعانقا واخذ عبد الكريم الاستقالة ووضعها في جيبه[1] فلم اجد الوقت مناسبا لتقديم استقالتي ايضا في تلك الساعة فتركتها في جيبي".

وفي اليوم التالي قدم الجومرد استقالته الى رئيس مجلس السيادة ليوصلها إلى رئيس الوزراء وفي اليوم نفسه (٣شباط) قدم كل من بابا علي ومحمد صالح محمود استقالتيهما واخيرا قدم كل من صديق شنشل وفؤاد الركابي استقالتيهما [2]

والواقع ان الوزراء قدموا جملة مقترحات الى عبد الكريم قاسم قبل استقالتهم منها:-

١- فسح المجال لاحزاب جبهة الاتحاد الوطني بممارسة نشاطاتها السياسية بحرية والسماح لها باصدار الصحف التي تعبر عن مواقفها اسوة بالحزب الشيوعي الذي كان يصدر صحيفة اتحاد الشعب .

٢- وجوب وضع سياسة واضحة للحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية خلال فترة الانتقال .

---

[1] لم نعثر على استقالة كل من ناجي طالب وبابا علي ومحمد صالح محمود وصديق شنشل .

[2] مذكرات الجومرد ص ٣٤٣ - ٣٤٦ في موسوعة ١٤ تموز ، ١ / ٣١٦

٣- وجوب توضيح موقف الحكومة العراقية ازاء الدول العربية الاخرى وعلى الاخص الجمهورية العربية المتحدة .

٤- ان يكون لمجلس الوزراء الحق في بحث موضوع الوحدة او الاتحاد الفيدرالي واتخاذ القرار المناسب في ذلك .

ولكن عبد الكريم قاسم عد ذلك مؤامرة تحاك ضده[1].

وكان محمد مهدي كبه عضو مجلس السيادة قد اخبر عبد الكريم قاسم بانه اذا قبل استقالة شنشل فإنه يعد نفسه مستقيلا لانهما من حزب واحد . وفعلا امتنع عن الدوام منذ بداية شباط وقدم استقالته يوم ٨ شباط وحاول عبد الكريم قاسم اقناعه بالعدول عن الاستقالة وظل يرسل اليه راتبه وهو يرفض تسلّمه حتى قبل استقالته بعد ان يئس من اقناعه بسحب الاستقالة.

وقد جاء في استقالة الجومرد

سيادة رئيس الوزراء المحترم . بعد ان شرحت لكم باخلاص امام مجلس الوزراء في الجلسة الاخيرة ما تصادفه وزارة الخارجية من عقبات في تطبيق سياسة الحياد الايجابي التي تبنتها حكومة الجمهورية العراقية وذلك بسبب التصرفات والتوجيهات الخاطئة في اجهزة الاذاعة والرقابة على الصحف . وما ينشر ويذاع لبعض المؤسسات الحكومية . وبعد ان بينت لسيادتكم وللمجلس الموقر بوضوح تلك الخسائر الدبلوماسية التي تكبدتها وزارة الخارجية من جراء التناقض الصريح بين بيانات المسؤولين في الدولة وبين الاراء التي تذيعها هذه الاجهزة الاذاعية والمؤسسات مما جعل الانطباع لدى الرأي العام الخارجي ولدى الدول الممثلة بالهيئات الدبلوماسية في بغداد بان الانسجام مفقود بين رغبة الجمهورية العراقية وبين تصرفات وسائل اذاعتها ونشرها . وربما فسروا ذلك بمعان كثيرة ليست في صالح البلاد حتما هذا فضلا عن تلك الاحتجاجات المتتالية من السفراء الاجانب على تطاول الاذاعة والصحافة وغيرها ضد رؤساء دولهم او شخصياتهم الكبيرة الامر الذي يتنافى مع الخطة السياسية الرئيسة التي أعلنتها الثورة وأكدتم عليها في خطاباتكم وبياناتكم هذا من الناحية الخارجية اما من الناحية الداخلية فلقد صرح سيادتكم مرارا بانكم وحكومتكم فوق الاتجاهات والميول السياسية وهذا حسن جدا ارتاح له المواطنون كافة . ولكن اتجاهات الاذاعة والصحافة الخاضعة للرقابة والتوجيه لا تتسم بصفة الحياد بل شجعت ولا تزال تشجع بعض الميول والاتجاهات

---

[1] صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٣٦، جاسم العزاوي، ثورة ١٤ تموز، ص٢١٠.

دون الاخرى . واشاعة روح الاستياء والتذمر بين المواطنين في صفـوف الشـعب واحداث البلبلة في سير بعض الاعمال . ولما كان هذا كله لا يشجعني على الاستمرار في خدمة بلادي واداء واجباتي تجاه الرسالة المشتركة لذلك ارجو قبـول اسـتقالتي متمنيا لسيادتكم التوفيق في اداء المهمة المقدسة سائلا المولـى القديـر ان يحفـظ الجمهورية العراقية في مجد وسؤدد وسلام"[١].

ويقدّم ناجي طالب اسبابا لاستقالته[٢] التي جاءت " نتيجة لرفض عبـد الكريـم قاسم طلبات واقتراحات طرحناها عليه وعلى مجلـس السـيادة فـي تلـك الجلسـة التاريخية الصاخبة بقصد تصحيح الاوضاع المتدهورة ووقف النشاط الحزبي المـتزايد والمنفلت ووضع حد للاعمال غير القانونية التي كانت ترتكب في غير مصلحة البـلاد والثورة . لقد طلبت اليه انا وضع منهاج وزاري ونشره ليعرف المواطنون ما تنـوي الحكومة القيام به والخط الذي تريد السير فيه فرفض ذلك بغبـاء واصـرار مثـير . والخلاصة فان عبد الكريم قاسم حينما لم يستجب لتلك الطلبات وصار يبرر الاخطـاء والتجاوزات ويصر على رأيه وبعد ان تبين ان بعض الوزراء الحزبيين الذين كـانوا يبدون في احاديثهم مع زملائهم خارج جلسات مجلس الوزراء عدم الرضا وينتقـدون التصرفات والنشاطات غير المسؤولة وغير المجازة رسميا والتـي كـانت تمارسـها الاحزاب ويشكون ويتألمون لما يتألم له الفريق الاخر من الوزراء من خرق للقـانون وتمييز من تعليل وتفسير التجاوزات كان أولئك الوزراء أنفسهم يظهرون في مواجهة عبد الكريم قاسم بوجه مختلف فيتهيبون من ذكر الحقائق بل ويعبرون عن تـأييدهم ورضاهم عن كل اعمال عبد الكريم قاسم للأسف الشديد ... ان عبـد الكريـم قاسـم استطاع بدعم من الحزب الشيوعي ، والوطني الديمقراطي وحلفائهما كسب الجولـة واخراج عبد السلام عارف من المسرح السياسي فانفرد عبد الكريـم قاسـم وحـده بالسلطة وانحرف بالمسيرة الى حد العداء للخط القومي ومطـاردة القـوى القوميـة والتنكيل بها ومعاداة الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر والكيد له تماما مثلمـا كان يحدث قبل الثورة وكما كان يريد اعداء الامة العربية وهذا وحده يكفي ان يكـون سببا للاستقالة [٣]

---

[١] مذكرات الجومرد ، ص ٣٤٧ في موسوعة ١٤ تموز ، (١) ص ٣١٩

[٢] لم نعثر على نص الاستقالة ويبدو انها تألفت من بضع كلمات كتبت في حالة انفعال اثناء انعقـاد مجلس الوزراء .

[٣] موسوعة ١٤ تموز ، (١) ص ٣٠٣

وبررت السفارة البريطانية اسباب استقالة الوزراء " لانهم اصبحوا متضايقين جدا بسبب هجمات الصحف ضد الجمهورية العربية المتحدة وانشطة المهداوي ومحكمته فضلا عن مقاومتهم الطويلة وكراهيتهم لتزايد نفوذ الحزب الشيوعي . وقد كان وزير الدولة البعثي على علاقة وثيقة بعبد السلام عارف ولكن تزعزع موقفه منذ ان زالت مكانة عبد السلام وزاد في اضعاف موقفه ادانة عبد السلام ونشر الشهادات (في المحكمة ضده) واستمرار الهجوم العنيف ضد حزب البعث " [١]

وعزت نشرة العروبة الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي اسباب استقالة الوزراء القوميين الى :

أولا : ان هناك تحيزا ظاهرا من بعض المسؤولين الى فئة سياسية معينة وهناك ضغط ظاهر على فئات سياسية اخرى . وقد بدأ هذا الضغط يظهر بوضوح أكثر فأكثر مع مرور الزمن واستمر منذ اشهر عديدة على الرغم من التنبيهات العديدة بوجوب التزام جميع المسؤولين الحياد بين الكتل السياسية وقد اخذ هذا التحيز صوراً منها إطلاق الحرية الكاملة لفئة سياسية معينة باقامة المهرجانات والاحتفالات والتجمعات دون ان يكون للفئات السياسية الاخرى مثل هذه الحرية وانحياز الرقابة على الصحافة الى فئة سياسية معينة حيث انطلقت الصحف الشيوعية او السائرة في ركابها تسب وتشتم الاحرار وتشوه القومية العربية وتعرقل تحقيق أهدافها وتبث سمومها الحاقدة على الامة العربية . وانحياز الاذاعة السافر لخدمة اغراض وسفارات فئة سياسية معينة وخاصة ركن الاصلاح الزراعي وركن الاطفال وغيرها من البرامج التي تمهد للشيوعية فضلا عن انحياز الدوائر الحكومية وشبه الرسمية الذي اصبح واضحا في اوامر التعيين والنقل والانذار والفصل .

ثانيا : ان مجلس الوزراء الذي هو السلطة التنفيذية والتشريعية في هذه الظروف اصبح لا يمارس هاتين السلطتين وخاصة الأولى ممارسة فعلية كما هو مألوف ومتعارف عليه فاصبح مجلس الوزراء مشلولا عن تخطيط وتوجيه البلد بالطرق الديمقراطية المألوفة ولم يعد الوزراء يتحملون المسؤولية التاريخية الخطيرة التي يفرضها الشعب عليهم لعدم ممارستهم حقوقهم كوزراء ممارسة فعلية .

ثالثا : صار يبدو واضحا تدخل عناصر ليست مسؤولة بامور تخص اشخاصاً مسؤولين وان تدخل تلك العناصر كان بدافع خدمة فئة سياسية في الوقت الذي

---

[١] العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٩ ، ١ / ٧٥

ليس لهذا التدخل أي مبرر بحكم المسؤولية فان الدلائل تدل على ان مثـل تلـك التدخلات قد وقعت بالفعل مما افقد بعض المسؤولين التزامهم الحيـاد وافقدهـم مسؤولياتهم وواجباتهم .

رابعا : ليست لمجلس الوزراء خطة اقتصادية سياسية واضحة ثابتة يطمئـن اليـها الشعب مما افقد البلاد الاستقرار في الحياة الاقتصادية وعمـل علـى تدهورهـا وشلها مما ينذر بالخطر الكبير .

خامسا : عوائق اخرى ادت الى ايجاد شقة خطيرة في الجبهـة العربيـة المتحـررة أصبحت تهدد الامة العربية اكثر من أي وقت مضى في تاريخ العرب الحديث[1].

ولخصت نشرة الطليعة العربية الناطقة بلسان حركة القوميين العـرب الاسـباب المذكورة ايضا بقولها " انهم ادركوا منذ مدة بان الثورة قد اخذت تتحرف بصـورة لا تقبل الشك عن مبادئها التي اعلنتها فـي الدسـتور المؤقـت وان تحـيز الحكومـة للشيوعيين واصرارها على ذلك يؤدي الى مذابح اهلية فضلا عـن اتبـاع الحكومـة سياسة عزل العراق عن الاقطار العربية وجاء في النشـرة ايضـا " ان الـوزراء المستقيلين طالبوا قبل استقالتهم ان تعامل الحكومة جميع الفئات الوطنيـة معاملـة متساوية وبدون تميز وان يمارس مجلس الوزراء صفته القانونية وان يتخذ القرارات باغلبية الاصوات " [2]

وكانت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد ادركت ان بقاء ممثـل لها في الحكومة لم يعد يتلاءم والتطورات السياسية فقررت استقالة فؤاد الركابي مـن الوزارة بعد صدور التعديل الأول على الوزارة يوم ٣٠ ايلول عندما حول مـن وزارة الاعمار الى وزير دولة حتى انها كتبت نص الاستقالة وكانت القيادة اتـذاك تجتمـع يوميا ولكن فؤاد الركابي تغيب عن اجتماعات القيادة بعد قرار الاستقالة وعـاد فـي اليوم الثالث يبلغ القيادة انه سحب الاستقالة واعطى حجة لتصرفـه هـذا بافضليـة الاستقالة الجماعية من الوزارة [3] وان جمال عبد الناصر ضد فكرة الاستقالة لان ذلك سيفسح المجال للشيوعيين للسيطرة على الحكم وان بقاءه في الوزارة هـو حمايـة للحزب.

---

[1] القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام ، لجنة تاريخ الحزب ، الملف ٥ / ٢٨ ، نشرة العروبـة شباط ١٩٥٩

[2] نفسه الملف ٧ / ١ (حركة القوميين العرب) نشرة الطليعة العربية يوم ١١ شباط ١٩٥٩

[3] نضال البعث ، ٧ / ١٣٤ ، جريدة الجمهورية ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨

لكنه اضطر للاستقالة مع الوزراء القوميين حيث كانت استقالته واستقالة صديق شنشل اخر الاستقالات المقدمة وفي ادناه نص استقالة فؤاد الركابي :

السيد رئيس الوزراء

تحية واحتراما :

عندما قدمت استقالتي للمرة الأولى قبل عدة اشهر اوضحت بالتفصيل بان الامور قد تطورت في جوانب عديدة وباتجاه يختلف عن الخط الذي كان ينبغي اتباعه. باختصار فان الخط الذي ينبغي ان تطوره البلاد هو :

سحق جميع امكانيات إحياء نظام الحكم القديم وقيادة الشعب نحو التقدم والرخاء وتحقيق التضامن الاقوى مع الشعوب العربية في اقطار اخرى من امتنا وذلك لأنه في فترة من الزمن قطع فيها النظام القديم الروابط التي تربط العراق مع اخواننا الاخرين ولقد تمت صياغة هذه النقاط بالدعم المتواصل للشعب للجماعات السياسية الوطنية .

ان العمل لإقامة التضامن الاقوى والتعاون بين جميع القوى الوطنية المختلفة يمكن لوحده ان يقودنا نحو مستقبل افضل ويحمينا من المؤامرات التي يدبرها اعداؤنا . وحتى ان اقل خطوة تتخذ ضد هذا المسلك سوف تؤذي بدون شك تضامن الشعب وتؤثر على تطلعاته الاكثر اهمية . وعلى اية حال حدثت خلال الاشهر القليلة الماضية بعض الامور التي ادت الى اضعاف الوحدة الوطنية وكان لها تأثير سيء عليها والتي كنا نرغب المحافظة عليها وتعزيزها . ان الاذاعة والصحافة والتعيينات الجديدة والاعتقالات تجعل الامر واضحا عن أي شيء تشكو منه . وكذلك فاننا نرغب في معالجة شكاوانا باسرع ما يمكن وكذلك فإننا نشكو من الهجمات غير العادلة التي تشنها بعض الدوائر الرسمية (مثلا رئيس المحكمة العسكرية العليا) على القوى الوطنية المختلفة لقد كانت هذه القوة معروفة جيدا بكفاحها ضد نظام الحكم السابق التي ابعدتهم واعتقلتهم ... الخ . ولقد تغير هذا الموقف في الرابع عشر من تموز يوم ثورتنا المباركة عندما بدأت هذه القوى بنشاط ايجابي بناء من اجل تحسين ورخاء ورفاهية هذا البلد. ان التلفيقات ضد القوى الوطنية لا تساهم في تحقيق الوحدة والتعاون بل على العكس من ذلك تقود الى التفرقة والبغضاء بشكل خاص لان هذه الهجمات لا تغير درجة الاعتبار العالي الذي تحظى به هذه القوى بين الشعب . ان الهجمات لا تؤدي الى غير التفرقة التي تثير الخصومات والصراعات .

لقد ظهرت مخاطر عديدة في الافق وهي تنتظر اللحظة المناسبة لتدمير جميع المنجزات الثورية التي حققها الشعب من خلال الرابع عشر من تموز وبتضحيات جسيمة . وبالتأكيد ينبغي لنا ان نكون قادرين على تفادي هذه المخاطر فيما لو عملت الحكومة على تعزيز سياسة محدودة بوضوح . والتي من شأنها ان تزيل الارتباك الناجم من الاتجاهات المعادية وان تعمل نحو انشاء الشكل الاقوى من الوحدة والتعاون بين الشعب والقوى الوطنية .

لقد وجدتكم دائما على استعداد للعمل باخلاص من اجل رخاء وطننا وتقدمه ومن اجل وحدة وتضامن شعبنا . لقد عاملتم شعبنا بشكل متساو وانكم قد عملتم من اجل ايجاد الشكل الاقرب والاقوى من التضامن العربي . ولكني لاحظت بان ما يحدث فعلا يختلف في اوجه عديدة عما ترغبون فيه لذلك فاننا نحمل مسؤولية تاريخية تتمثل باننا نريد ان نغير هذا الوضع ونتبع طريقا اكثر صحة وعليه أرجو منكم ان تقبلوا استقالتي. وأريد ان اؤكد لسيادتكم بان هذه الاستقالة سوف لن تمنعني من المساهمة في العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة . واننا خارج الحكومة كما هو الحال في داخلها مرتبطون بأهداف ثورتنا وامن جمهوريتنا واننا نرغب دائما في تحقيق السعادة والرخاء والتقدم لشعبنا
ألف تحية واحترام

فؤاد الركابي
٦ شباط ١٩٥٩ [١]

وعن استقالة الركابي يقول هاني الفكيكي:

"بعد تموز بدأت تطرح بالحاح مسألة الفردية في القيادة والحاجة للانتخابات الحزبية وعقد مؤتمرات دورية للبعث في العراق وما حرك هذه الدعوة بروز رأي قيادي يقول بضرورة الانسحاب من الحكم مثله حازم جواد وعلي صالح السعدي (عضوا القيادة القطرية).. ويبدو ان عفلق لم يكن بعيداً عن هذا التوجه إذ كلف منح الصلح السياسي اللبناني الشاب المغترب من البعث آنذاك ان ينقل رسالة إلى الركابي بهذا المعنى فكان للأخير موقف سلبي من الطلب.. رفض الركابي الخروج من الحكم كما رفض إجراء انتخابات حزبية وفي تقديري الآن ان رفض الانسحاب من الحكم

---

[١] ترجمة نص الاستقالة عن النسخة التي ارسلتها السفارة البريطانية بالانكليزية في ١٢ شباط سنة ١٩٥٩ الى وزارة الخارجية البريطانية ، انظر خليل ابراهيم الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية ، ١٩٥٩ مخطوط ، ص ٨٨ .

جاء بالتنسيق مع القاهرة التي لم تؤيد مبدأ الانسحاب المبكـــر وهكــذا قــدم جــواد والسعدي استقالتهما من القيادة فقبلها الركابي فوراً وعين بدلهما اياد ســـعيد ثـــابت ومدحت ابراهيم جمعة وطالب حسين الشبيب وبهذا تمت مخالفـــة النظـــام الداخلـــي واحكامه رعاية للعلاقة مع العربية المتحدة التي كانت لشبيب روابط وطيدة بأجهزتـــها منذ ان كان طالباً في لندن وبعد ان قطع علاقته بالشيوعيين وتطورت الصلات بيـــن قيادة الركابي والقيادة المصرية في موازاة تطور الأحداث في العراق وما لابـــد مـــن تسجيله ان فؤاد ومن خلال موقعه في السلطة راح ينظر إلى الأمور نظرة مختلفة عن سائر الحزبيين ميالاً إلى تنسيق المواقف مع القوى الأخرى محلياً واقليمياً ومنبهاً إلى ضعف الحزب في العراق والاستعداد الانتهازي عند القيادة القومية"[1]

أما وزراء الحزب الوطني الديمقراطي وهم كل من هديب الحاج حمود ومحمـــد حديد فقد وقفا بجانب عبد الكريم قاسم. وقد حاول كل من محمد صديق شنشل وفـؤاد الركابي اقناعهما على تقديم الاستقالة لكنهما لم يفلحا في ذلك إذ عدل كل من محمـــد حديد وهديب الحاج حمود عن الاستقالة في اللحظـــة الأخـــيرة بعـــد ان كتبـــا نـــص استقالتهما على أثر استقالة الوزراء القوميين كالآتي:

"سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء المحترم

بعد درس الموقف الراهن لا نجد طريقاً لمعالجته إلا باستمرار جبهـــة الاتحـــاد الوطني التي تضم جميع الهيئات والفئات الوطنية والعمل للمحافظة على هذه الجبهـــة ورص الصفوف لدعم الجمهورية العراقية والدفاع عنـــها ضـــد الاخطـــار الداخليـــة والخارجية ونتيجة لذلك نرى ان الوزارة يجب ان تعكس الحقيقة بأن تمثل فيها كـــل فئات الاتحاد الوطني إذا أريد اشراك هذه الفئات في الحكم. وإلا فمن المرجح ان تكون وزارة من المستقلين تدعم من قبل جبهة الاتحاد الوطني المشار إليها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام".

هديب الحاج حمود / محمد حديد
وزير الزراعة / وزير المالية
٧ شباط ١٩٥٩[2]

---

[1] اوكار الهزيمة ص٩٨-٩٩ وكانت القيادة القطرية تتألف من فؤاد الركابي (أمين السر) وحـــازم جواد وعبد الله الركابي ومدحت ابراهيم جمعة وأبا سعيد ثابت وكريم شنتاف وطـــالب حسـين الشبيب وخالد الدليمي وعلي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران.

[2] عبد الغني الملاح ، مذكراته ، ص٧٦.

ثم اجتمع اقطاب الحزب واتخذوا قرارا باسناد عبد الكريم قاسم وتمثيل الحزب في الوزارة بشكل اوسع إذا طلب منهم ذلك.

وعلى أية حال لقد قبلت استقالة الوزراء يوم ٧ شباط ١٩٥٩ حيث صدر المرسوم الجمهوري الاتي :

مرسوم جمهوري رقم ١٠٥

وبالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١- تمت الموافقة على تخلي الوزراء التالية أسماؤهم عن مناصبهم الوزارية :

الدكتور محمد صالح محمود

السيد صديق شنشل

الشيخ بابا علي

الدكتور عبد الجبار الجومرد

الزعيم الركن المتقاعد ناجي طالب

السيد فؤاد الركابي

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب / ١٣٧٨ المصادف اليوم السابع من شهر شباط ١٩٥٩

رئيس مجلس الوزراء　　　　مجلس السيادة [١]

حمّل الدكتور عبد الجبار الجومرد ممثلي الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة وهم كل من محمد حديد وهديب الحاج حمود مسؤولية ما آلت إليه الأمور لعدم تضامنهما مع الوزراء القوميين ودعمهما لعبد الكريم قاسم وقد برر الحزب الوطني الديمقراطي بقاء ممثليه في السلطة بعدم فسح المجال أمام الشيوعيين بالسيطرة على الموقف[٢].

---

[١] الوقائع العراقية ، ١٠ شباط ١٩٥٩

[٢] عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد، ص٢٩٢.

حوادث وأخبار

٢٤ / ٧ / ١٩٥٨ نشرت جريدة الجمهورية البغدادية خبرا عن جريدة الراي العام الدمشقية مفاده ان عبد الناصر سيزور بغداد قريبا .
وتقرر في هذا اليوم ايضا اطلاق الاتصالات الهاتفية بين بغداد والالوية (المحافظات) وما بين الالوية نفسها .

٢٦ / ٧ / ١٩٥٨ قامت مظاهرات في امارة لحج وفي الخرطوم تأييدا لثورة ١٤ تموز وفي هذا اليوم استقبل وزير الخارجية السفير السعودي في بغداد .

٢٩ / ٧ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل احمد بودا ممثل جبهة التحرير الجزائرية .

٣٠ / ٧ / ١٩٥٨ غادر بغداد وفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة اللواء محمد المرساوي الذي جاء للتهنئة بالثورة .

٣١ / ٧ / ١٩٥٨ هبوط اسعار الحبوب والسكر .
وزير الخارجية يستقبل سفراء تركيا وبريطانيا واسبانيا كلا على انفراد .

٣ / ٨ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل سفير الجمهورية العربية المتحدة .

٤ / ٨ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل سفراء تركيا والسعودية ومصر والقائمين باعمال سفارتي تونس وايران .

٥ / ٨ / ١٩٥٨ الملحق الثقافي الاردني في بغداد ابراهيم صلاح يطلب حق اللجوء السياسي .

٦ / ٨ / ١٩٥٨ الامين العام للامم المتحدة (داك همرشولد) يقبل اوراق اعتماد ممثل العراق في الامم المتحدة هاشم جواد .

٧ / ٨ / ١٩٥٨ قرر العراق تأسيس قنصلية عامة في دمشق بدل المفوضية .

٩ / ٨ / ١٩٥٨ العراق يقرر اقامة علاقات دبلوماسية مع يوغسلافيا .

١١ / ٨ / ١٩٥٨ عبد السلام عارف يستقبل امين النفوري وزير الاشغال من الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة .

١٩ / ٨ / ١٩٥٨ بناء على اقتراح من رئيس الوزراء وافق مجلس الوزراء على نقل خدمات عبد القادر جميل عضو محكمة التمييز الى وظيفة رئيس ديوان مجلس الوزراء .

٢٨ / ٨ / ١٩٥٨ غادر علي ابو نوار رئيس اركان الجيش الاردني السابق واللاجئ الى ج . ع . م بغداد بعد ان ادلى بشهادته امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة .

٨ / ٩ / ١٩٥٨ عبد السلام عارف يتفقد فرق المقاومة الشعبية في بغداد ويشرف على تدريب المتطوعين في بدء تشكيلها.

١٤ / ٩ / ١٩٥٨ امر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بان تقوم امانة العاصمة بتسعير المواد الضرورية مثل الخضروات وبعض الفواكه .

٢١ / ٩ / ١٩٥٨ وزير الخارجية يستقبل سفراء الصين وتركيا والولايات المتحدة الامريكية .

٢٢ / ٩ / ١٩٥٨ السفير الصيني يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٢٢ / ٩ / ١٩٥٨ قرار فصل من الخدمة لمدة خمس سنوات كلا من :

١- عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي سابقا .
٢- تحسين قدري رئيس التشريفات سابقا .
٣- عطا عبد الوهاب السكرتير الخاص سابقا .
٤- عبد الحسين القطيفي معاون رئيس الديوان الملكي سابقا .
٥- معمر حسين رئيس الملاحظين في الديوان الملكي سابقا.

١ / ١٠ / ١٩٥٨ سفير البانيا الشعبية ووزير اليابان المفوض يقدمان اوراق اعتمادهما الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٦ / ١٠ / ١٩٥٨ سفير جيكوسلوفاكيا يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٨ / ١٠ / ١٩٥٨ رئيس واعضاء مجلس السيادة يستقبلون الوفد الجزائري المهنئ بالثورة والذي ضم محمود شريف وزير التسليح والدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والدكتور توفيق المدني وزير الثقافة والدكتور حامد روابحيه .

١٣ / ١٠ / ١٩٥٨ السفير الروماني يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ رئيس مجلس السيادة يوفد رئيس التشريفات للاشتراك بحضور تشييع جثمان علي البازركان احد رجال ثورة العشرين وحضو مجلس الفاتحة المقام على روحه الطاهرة.

٢٨ / ١٠ / ١٩٥٨ رئيس مجلس السيادة يوفد رئيس التشريفات لحضور تشييع جثمان جميل المدفعي احد رؤساء الوزراء السابقين وحضور مجلس الفاتحة .

٢٩ / ١٠ / ١٩٥٨ سفير هنغاريا ووزير هولندا المفوض يقدمان اوراق اعتمادهما الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٤ / ١١ / ١٩٥٨ وزير السويد المفوض يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة.

١٩ / ١١ / ١٩٥٨ العراق يعترف بحكومة السودان الجديدة .

٦ / ١٢ / ١٩٥٨ رفع التمثيل الدبلوماسي مع بلجيكا الى درجة سفارة بناء على رغبة الحكومة البلجيكية .

١٣ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل السفير السعودي .

١٤ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل سفيري بلجيكا والهند .

١٦ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل مبعوث وزارة الخارجية الامريكية وليم رونتري والسفير السوفيتي في بغداد كلا على انفراد .

٢١ / ١٢ / ١٩٥٨ السفير البريطاني في بغداد (همفري ترفيليان) يقدم اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة .

٢٥ / ١٢ / ١٩٥٨ نشرت جريدة البلاد خبرا عن قيام القوات الايرانية باعمال استفزازية على الحدود مع العراق .

٢٧ / ١٢ / ١٩٥٨ رئيس الوزراء يستقبل السفير البريطاني (همفري تريفيليان)

٤ / ١ /١٩٥٩ تقرر رفع منع التجول يومي ٦ و٧ كانون الثاني بمناسبة عيد الجيش ورئيس الوزراء يستقبل السفير السوفيتي (كريكوري زاتسيف) لمدة ساعة.

١٢ / ١ / ١٩٥٩ وافقت وزارة المالية مبدئيا على تخصيص مبلغ عشرة الاف دينار للدول المتخلفة اقتصاديا.

وفي اليوم نفسه قدم السفير الامريكي (جون درتفـــورد) اوراق اعتماده الى رئيس واعضاء مجلس السيادة وعـــبر عـــن رغبـــة حكومته باستمرار العلاقات الطيبة بين البلدين ورد رئيس مجلـــس السيادة بكلمة مماثلة واكد عزم البلدين على مواصلة العمل علـــى توطيد الامن والسلام في العالم واحترام حقوق الشعوب وسيادتها.

١٩ / ١ / ١٩٥٩ وزير الاقتصاد ابراهيم كبة يستقبل السفير الامريكي الجديد جـــون درتفورد والمستشار الاقتصادي للسفارة (جون مايلز) للمجاملـــة لمدة نصف ساعة واســـتقبل ايضـــا رئيـــس الوفـــد الاقتصـــادي السوفيتي. (مانيتن) مع عدد من الخبراء لاستكمال البحـــث فـــي موضوع التعاون الاقتصادي بين البلدين .

٢٤ / ١ / ١٩٥٩ رئيس الوزراء يستقبل السفير البريطاني وكانت المقابلـــة وديـــة تناولت العلاقات بين البلدين .

المحتويـات

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

الجزء الاول

١٤ تموز ١٩٥٨ـ ٧ شباط ١٩٥٩

تنقيح

أ.د. نوري عبد الحميد العاني   أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية   بغداد